

مخافه
١٥٠

٣٤٠
مد الاول

سعدى القاهر
محمد

والمستقى

كتاب الطهارة
 الفصل البير
 التيم
 المسح على الخفين
 ١
 ٢
 ٣
 ٤
 ٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and small dark spots, possibly due to age or handling. A faint red vertical line is visible along the left edge, suggesting it might be part of a bound volume. The overall tone is warm and slightly yellowed.

[illegible][illegible]

ما الهدى ٧٤	كما النكاح ٧٤	ما المحرمات ٧٦	ما الاوليا ٧٨
نصارى الكمال ٨١	وصية زوج النكاح ٨٢	ما المهر ٨٣	ما نكاح الرقيق ٨٨
ما نكاح الكافر ٨٩	كما الرضا ٩١	كما الطلاق ٩٣ فيه اوجه البيع والاشياء المذكورة ومعها بعض الاحكام مع الاكرام	ما ايقاع الطلاق ٩٥
ما البسم ٩٥	ما التوفيق ١٠٣	ما التعليق ١٠٦	ما طلاق المريض ١١٢
ما عر المدخول ٩٩	ما الرجعة ١١٤	ما الإبل ١١٨	ما الظهار ١٢٤
ما الكفارة ١٢٦	ما العتق ١٢٢	ما الكفارة ١٢٦	ما الكفارة ١٢٦
ما اللعان ١٢٨	ما العتق ١٢٢	ما العتق ١٢٢	ما العتق ١٢٢

ما الحضانة ١٤٠	ما النفقة ١٤٢	كما الاعتاق ١٥٠	ما عتق البعض ١٥٥
ما عتق المهرم ١٥٧	ما كلف بالعتق ١٥٨	ما عتق على جعل ١٥٩	ما التدبير ١٦٠
ما استبداد ١٦٠	كما الإيمان ١٦٣	ما حروف القسم ١٦٤	ما اليمين في الدخول والتحريم ١٦٥
ما اليمين في الأكل والتشرب ١٦٨	ما اليمين في الطلاق والتعق ١٧٩	ما اليمين في البيع والشراء ١٧٢	ما اليمين في الضرب والقتل ١٧٣
كما الحدود ١٧٤	ما الوطى ١٧٧	ما الشهادة على الزنا ١٧٨	ما حد الشرب ١٧٩
ما حد القذف ١٨١	ما التفسير ١٨٢	كما السرقة ١٨٣	ما حد الزنا ١٨٥

فصل في كيفية قطع الطريق ١٨٧
 كتاب السير والجهاد ١٨٨
 بالفتاوى وقسمها ١٩٢

بالقسم الفنية ١٩٥
 استيلاء الكفار ١٩٨
 بالثمان ٢٠٠
 بالمشروحة ٢٠١

بالمرتبة ٢٠٢
 بالبغاة ٢٠٦
 باللعنة ٢١٦

كتاب لا ينق ٢١٩
 كتاب المفقود ٢٢٠
 كتاب الشريعة ٢٢١
 بالفتاوى ٢٢٨

كتاب الوقت ٢٢٨

بارك الله فيكم
 كتاب الفتاوى
 كتاب السير والجهاد
 كتاب المشروحة
 كتاب المفقود
 كتاب الشريعة
 كتاب الوقت



٧٧٤

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kısmı	Mad 24
Yarı	24
Es	773

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله مستحق الحمد والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله
وأهل بيته وعلى آل ذوات الألقاب ذوي الأعلام والحمد
لنبيهما حد ولا حد ما نطق المؤلف في ألفه **بسم الله**
فما ليس الله تعالى تسميم التحريم على التور المدعو بالذم المختار في شرح تنوير
المنتخب من شرحي الكبير المسمى بخرائن الأسرار وبدايع الأركان في شرح تنوير الأضواء
وجامع البحار وقد جاء بحمد الله تعالى على هذا المسمى في نظيره في التفسير والتفصيل
والترجيح والتحرير جاديا لغيره بقرتها العين وذرائع يقول البحر الرائق مع البحر
الزاهر والمحيط فرائض وشوارد نوادر باشرت اقتناصها وعجايب غرائب استخراج
مزايا موهبة القريحة عناصها وتحقيقات تدقيقات تراجمها تنوير المصنفين وتحرق
ببرها أئمة المصنفين لا يعقلها إلا العالمون ولا يحدوها إلا الظالمون ولا يقص
منها إلا كل مريد الفوائد من بعد الله فهو المبتدئ في فضله في هذا
الفتن مسمى بعض المفسرين من أفاضل المشتغلين بعد شروعه في قراءة المتن
المسمى بملتي البحر الذي سار يذكر الركبان واعتبره المولى والرحمان في غالب
المسالك الشيخ شوقنا نريد العصر الأوائل الشيخ إبراهيم الحلبي تزيل
القسططينية المحمدي عليه رحمة رب العالمين فاني أريد مع عمل كتاب المذهب التي
عليها يعتمدون إليها يذهب عن جماعات رحلات سادات قادات مستخرجين
في التحقيق والأفان قد انطوى بهم الزمان ولم تجل أمثالهم مكان حل فيه
من كان له بهر المام وأذعان من تثبت بأذياهم وقال فرناهم لكن خلافتنا لهم
الزمان وبكى عليهم الملوأنا فاسأل الله تعالى أن يلحقني بهم على الأمان ويحيرني من
شر هذا الزمان وما توارث فيه البدع والفتن والطغيان وما شأ الله كان
والله المستعان فقد تشرفت بانفا سهر العظمى اللتان وبأجاز انهم
السا طعة البرهان المتصل بصاحب المذهب أبي حنيفة النعمان إلى سيد الأئمة
إلى الرحيم الرحمن **بسم** الشيخ الوالد والاهتداء الحمد الماحد
المرحوم الشيخ علي بن الشيخ محمد بن الشيخ علي بن الشيخ عبد الرحمن بن

الشيخ

الشيخ محمد بن الشيخ جمال الدين بن الشيخ حسن بن الشيخ زين العابدين
الحصيني ثم الدمشقي الإمام والخطيب الحنفى رحمه الله تعالى وعالمهم بلطفه
لحقني **قال** حدثنا الأستاذ الاعلم الآخر الملقب في زمانه بالإمام
الاعظم الشيخ علام الدين بن الشيخ ناصر الدين الطرابلسي ثم الدمشقي الإمام
جامع بني أمية والخطيب السليمانية والراوية بدمشق المحمدي شاح فرائض الملتقي
قال حدثنا شيخ الإسلام الشهي محمد بن محمد بن محمد البهنسي الخطيب
جامع بني أمية شاح الملتقي **قال** حدثنا شيخ الإسلام قطب العلماء
الأعلام القطبي قطب الدين بن سلطان شاح الكثر وغيره **قال**
حدثنا شيخ الإسلام صاحب التاليف العظام الجليل جمال الدين ابن طولون وابن
أخيه شيخ الإسلام محمد بن محمد بن طولون الإمام والخطيب جامع الزهور المعقول له
السلطان سليم خان بصالحية دمشق الشام **قال** حدثنا المصنف
المرحوم الشيخ إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي تزيل القسططينية المحمدي
الإمام والخطيب بها جامع الزهور السلطان محمد خان بن السلطان مراد خان
عليه الرحمة والرضوان أنا شرحه شرحا تفيض عن مجال خور مقصوداته في الخيام
وبين ما فيه من سحر الكلام ويدل على أحواه من ذرر محمقة على حسن
نظام شرعت مستعينا بالله الملك العلام وأنا آخر الخدام علا الدين
بن الإمام وكان ذلك سنة ثمان وخمسين بعد الف عام من بقي في المسودة
إلى أن عزلت في شهر شعبان سنة سبع وسبعين والف من خيرة الأئمة المدرسين
بالسليمانية بدمشق الشام وانتقلت بتدريس السليمانية في هذه الأيام
مستعينا بكرم غفار جيم ستار بقبيل القترات ومجيب الدعوات وقاض الحاجات
ومستشفعا بمشروع هذه المشروعة فلا ترد له شفاعات عليه افضل الصلاة وأزكى
التحيات وعلينا وعلى آله وأصحابه يارب البريات وسعته بالدر المنتقى في شرح
الملتقي وبنا سب ان يرسم بزاد اهل التقى في شرح الملتقي ويسكب الاثر على ملتقى
الاجن ومن أشكل عليه شيء فليراجع ما كتبه فيما علقته على التوير
وحيث قلت المؤلف فالمراد المصنف في شرحه الكبير على مئة المصلي والمصنف

كذا ينقض
 الوضوء
 علقه مضت
 عضوا ومثليات
 من الدم و
 مثليات القراء
 انه كان كبيرا
 لانه يخرج
 منه دم مسفوق
 والاكتم
 العلقه و
 القراء كذلك
 لا ينقض
 كعبوض و
 دباب كانه
 انخاضية لعدم
 الدم المسفوق
 كذا في الدرر
 المختار

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible][illegible]

وفيه عن سما و ابن الادب اب اح خال خضره اب يبلولة صاحبه
الن و النسبه و ابن بين بنه القبيله وقيل
الصلا على البنه بعد الوضوء بل بعد كل عضو
و يقا بعد كعبه و عقوبه و راغبه و عسار عليه
والن ع بمدين عند اثناء الوضوء و الزنا
سورة القدر بعده كذلك الذكر لخاصة
و مسند ركا على ما شرع الهداية لابن العلم
فروغ منك الوضوء على كفر ان الذكر الوضوء
للمطلة نفع و غير حالا شك في بعض نحوه
اعاد ما شك فيه لونه ظلام و لم يكن الذكر
عاد و الا لا لو علم انه لم يقبل عضو و
شك في تعيينه غسل رجله يسرى لانه آخر
و لو ايقن بالطهارة و شك بحدوث
في العضو المستعمل و لو تضمن و مثل

وباطن الجرح اذ حقيقة التطهير فيها ممكنة وانما الساقط حكمه والقي بالجر شي اذ لا يصح
 الاخبار بعين المعاني لا يتغير مضاف لان عين وانما افرده بالذكر لما فيه من التخصيص
 بلا التعميم بان يضبط تكلف لصعوده مرقع المدة مستجبا بالمجادة بخلاف التلبيل
 ولو طعنا او ما ولو ساعدت هو الصحيح او مرة بكسر الهمزة ي صفر او علقا اي يود اذ لا يلغا
 مطلقا نارا لافرا لاسا وصادا فالحرف بلا التعميم لانه لو فخته لا تدخله الجاسة
 خلافا لحيث رخص الله في الصاعد من الجوف هذا اذا كان البالغ منفردا او غلبا على الخاط
 وكان بحيث يملأ الفم وان كان الخاط غلبا فان كان بحيث لو انقذ يلا الفم نقص اتفاقا
 ولا لا يشترط في الدم المائي الصاعد من الجوف وكذا الفم وهو دم زاد في الفم وسادة
 الزايف كما في الخارج فاسانه والسائل من راسه بالخلاف لا يشترط الملاءمة لان المدة
 ليست محلا للدم خلافا لحد فانه اعتبره بالقي لكونه من الجوف كذا ذكر المصنف وتامه
 في الجرح فانه ذكره البهني في الجرح لا يقول عليه وهو اي محمد يقتضيه السب وهو
 القتيان يجمع ما قام متفرقا قليلا قليلا ويجعل كمن يحد ويؤلف رحمه الله يعتبر اتحاد
 المجلس كذا لا يصح وما ليس حدثا كمن قليل ودم لو ترك لم يسيل ليس نجسا عند الجرح
 وهو الصحيح رفقا باصحاب القرح خلافا لحد والجوف لغيره بين الحديث وغيره
 لا لاستحالة الجوف في الصحيح والسكك الصحيح في جرحه ان يدخل في مشيه تعالى
 قاله المصنف ولا خلاف انهما فوق النور لنتبه بالقباه ودهما وقهقهة هي ما يسعد جيرانه
 بالغ اول امرأة هو لا في صلاة ولو جاز كالباقي ذات ركوع وسجود واحدة واختلف
 في وضوء في وضوء غسل ولا حوط النقص وما شق فاحشة تناسل الزوجين ولو بين الرجلين
 مع الاستسار استحسانا خلافا لحد لا بالذي وما قيل ان عليه الفتوى لا يقول عليه وهو مضطجع
 او سكي لزال المسكة او مستند الى ما لا يزل سقط هذا اذا كان زائل المتعدي بالاحتقان
 لان لم يكن زائلا على المذهب كما في الجرح لا ينقض يومقا او قاعد اذ اكل او ساجد
 على هيئة السجود المعتبر شرعا في الصلاة اخرجها على المعتد قاله المصنف رحمه الله ولا
 خروج دودة مخرج اذ ان او امر او ان او لم سقط منه ولا يخرج من امرأة ولو شقوة
 ووضو الفصل اي مفروضه غسل كل النمر ويؤوب عنه الشرع بما مضى ولو في استسار
 كات بقي المعاصر فيها هل يجزيه ثوبان بالاحتياط الاخراج والافت حيثما تحت الدرن

ووضو الفصل
 غسل في وضوء
 فوضو الفصل
 غسل في وضوء
 فوضو الفصل
 غسل في وضوء

ويفضد حكمه
 قوة المسكة
 من الارض وهو النوم على احد
 او وكبر او قفاه او وجهه والاربع
 المسكة لا يتحقق وان تعوزه
 الصلاة او غيرها على الاحتياط كالنوم
 قاعدا ولو استند الى ما لا يزل
 سقط على المذهب وساجدا
 الهيئة السنوية ولو في الصلاة
 على اعتقده ذكره المصنف رحمه الله

وسائر البدن في الغضب وغيره البدن من المنكب الى الاليت عليه فالرأس والعنق واليدان
 داخلان بقا في الحكم خارجة عنه لا يفرق ذلك بل يبين ويندب قيل ولا يدخل الا جلد
 الاكف اي لا يجب بل يندب هو لا يحكم قاله الكمال وعنده بالبحر فسقط الاشكال ويستعمل
 يديه الي رصغيه ثلاثا ورجبه باليسرى حتى يقيه ولا تدخل المرأة اصبعها يميني وبجانبه
 حقيقة ان كانت عليه ليل لا تكثر الماء والوصو ويحرم راسه لا جلد له لوي مجمع الماء وقيل
 يندب مطلقا وعليه لتغيره وغيره وتغلبت الغسل المستحب ولا كان الكف وضوا ويبدأ بمسكه
 الايمن وقيل باليسرى وهو الظاهر لما مر حديث سمير بن جندب عن رجلين لا يمانان ان كان مكانه في معتق
 الماء لان الاخير لانه وقيل لليون الماء والختم باعضاء الوضوء على هذا فيفساها مطلقا وليس
 على المرأة بخلاف الرجل نقص صغيرتها ولا لها ان تلبسها الا ان تكون منقوضة فيفرض غسلها ولو وضعا
 غسل راسها تركته وقيل غسله ولا تغني نفسها عن زوجها ذكر في الميتة فلا يغسل ووضو الفصل لا يزال
 فتغني العضو الذي وثق هو شرط عند اي كيف لا عند الجرح والصحيح قولها وشهوة شرط بالاتفاق
 اي لذة ولو جاز كما في غيره وانما تشترط الشهوة عند اتصاله من الظهر لا عند خروجه من العضو
 خلافا لابي بصير وبعق يقول في العفيف وقولها في غير وهذا اذا خرج من العضو ولا فلا
 يفرض اتفاقا لانه في حكم الباطن ووضو لزمه مستيقظ خرج السكران والمغمي عليه فلا يجب
 عليها وان تذكر احتلاما اتفاقا لم يتبدل المستيقظ الاحتلام اذ لو تذكر وضو اتفاقا خلافا
 اي لا يجب وكذا حكم المرأة على الذمب وفرض لا يباح حشنة او قد رها منقطوعها
 في قبل او دبر فردي في جميع مثله وان لم يغسل واقامنا المستقيم المسبب عند الحفا على الفاعل
 ولو اوجدها والمغولية او مكنت ولا تقطع حيض بقا من شبه على اختلاف السبب باعادة الجرح واخرجه
 لا تقطع لعدم فائدة حاله لا دار لا يفرق لذي هو ما يخرج عند ملاعبة المرأة وما يخرج
 منها يسمى القذي بقا من معجدة مفتوحتين وودبي هو ما يغليظ يعقب البول ولا احتلام بلا
 بل والبلح في بيته وميته اوصيغ كاستشبهى بلا انزال تصريح بما فهمه وسر الفصل المصنف
 اي لمصلاهما على الصحيح والاهل من وعرفه ووجب كان الاول تقديم على المصنف الميت وجب
 وهو بالتعريف من حلبة الموت والتشديد من حيث قال الخليل اشهد ابو عمر الميتة ان يغسل
 تساليني تفسير ميت وميت فزونك قدسرت ان كنت تعقل
 فمن كان ذا روح فذلك ميت وما ميتا لانه في القبر يحتمل

والمغولية
 والمغولية
 والمغولية
 والمغولية
 والمغولية

والمغولية
 والمغولية
 والمغولية
 والمغولية
 والمغولية

والمغولية
 والمغولية
 والمغولية
 والمغولية
 والمغولية

والمغولية
 والمغولية
 والمغولية
 والمغولية
 والمغولية

اصحابنا مسند الحسن بن علي بن فضال
سكون الاثر في تفسيره او قد انا و...
ويجب علي السلام جنينا او حائضا او نفسا او ولدت وتردنا او اوصا كل بدنة نجاسة او بعضه خفي
مكافها او بلغ بغير السن في الاحكام ولا يندب للمساكين من الغنم وللقادم من السفر لمن يرا
قتله ومن اجتحر وغسل ميتا او لبس ثوبا جديدا وتماه فيما علقناه علي التنوير ولا يجوز حدث باحد
الحديث من مصنف ولو بايضا لا يغلقه المفصل خلافا للمفصل في الصحيح وعليه الفتوى وذكر

ولا يملكه النظر اليها القرآن حجب و
جائز ونفاء لان اجنبا يتناول
العين كالانكدة اوعية ان يخرجها
والافالوضو لمطلق الذك مذوب
ونزكه خلاف الاولى وهو مرجع
فيما مضى **فصل** ويجوز الطهارة بالحدتين بالماء المطاوع وهو ما يقع عليه اسم الماء المقيد
والنسيج والدعاء لبقائها على اصل الاباحة قاله الهنمعي وغيره. والحائض والنفساء كالحب
ووصوا بشا ورغوا الاطلاق **فصل** ويجوز الطهارة بالحدتين بالماء المطاوع وهو ما يقع عليه اسم الماء المقيد

الاوراق وحيث الصفه او غلبت عين وحيث الاجزاء او بالخط بشرط الخاتمة على ما نقله قاضي
 خان وكذا تبشير بنيات سواخرج بقلع او على الاظهر كما في الزهراء كالمسيرة والخلوصاء
 الورد وما بالاقلا والرق ولا يجوز على قليل وتوفي بحس لتجنبه به ما لم يكن غديرا عظيما لا يجرى

(Marginal notes in Arabic script)

وكانوا ذراعاً وعليه الفتى والمراد بالذراع ذراع الكبراس توسعة على الناس وعليه الفتى
بعض القدر كما يجري وهوى الجاري ما يذهب بيبته ولا حرج انما يعنه الناس جارية فبور
الطاهر به مالم ير انظر الخامسة فيه وهوى لا ترفع اولون اودح طاهر مع الحيفة المرتنة

وذلك من ذراعاً وعليه الفتوى والمراد بالذراع ذراع الكرم واس قسعة على الناس وعليه الفتوى
بعض القدر الجاري وهو الجاري ما يذهب بيبته ولا يخرج منها بقية الناس حارياً به فبقر
الطهارة به ما لم يثر اثن الخامسة فيه وهو لا يثر طم اولون ادمح طاهر مع الجيفة المريئة

1870

وَيَقْرَأُ فِيهَا بِحَمْدِ اللَّهِ الَّذِي هُوَ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُ
وَيَقْرَأُ فِيهَا بِحَمْدِ اللَّهِ الَّذِي هُوَ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُ

بعضه اعضا و ضوئیه او غسله او
بد خورده او رجله عجب غایب
و نحوه فانه یقیناً سقوط الغرض
اتفاقاً و ان لم یزل حدوثه او چنانچه
مالم یتم له و تحریک او چنانچه

[illegible]

او تبره مستغنيا بما عولاه انفسه غير لولو
 واما مسئلة الاشراط الالهية فظاهر

الفصل في استعمال الكل الماء على ما
الضمير من غير درخ
في شبه من غير
وقد

صرار الليل وهو نفع من نبات ورد
 عري عن الاجنه لا يطهر بذا
 التقطه ماء واطبخه
 جوده اكله
 قال

ع
فانك
وال
اف
فنه

كتاب تاريخ

۱۱۱

...

卷之四

[illegible]

ضلع
وی
م
ب
م
م
م
م

سورة جاجه فحلاة وابلو بقر جلالة
فلا حسن ترك وجاجه ليعم الابو والقر
فستاد وسباع طير لم يعلم رباط طهارة
منقارها وسواكنه يوت طام الغفيرة
الالم كره اصلا كالم لغيره
اجل ولو ذكرنا الصبح وبقل الله حارة
فلوفرنا او بقره فطاهر كنول من حار
وحسن وبقره ولا عبرة لغيره
لغيرهم يحل اكل ذيب لغيره
اعتبارا للاثم وجواز الاكل يستلزم
طهارة السور كالا يحق وما نقلت
عن الاشياء من تصحج عدم اصل كل خفا
غريب مشكوك وطهور رية لاد طهارة
يجب لو وقع ذمها فليأخذها
بطهر الخسنة

مظنرا و نقداء در مخ
اصابع فتنه و القصيد و كونه
سنة الله و كونه كونه
و استجاب و كونه كونه
مظنرا و نقداء در مخ

لما لم يكن لأجرة تمام وهو ما يدريه وقيل
انه لم يأتنا بحمل البعده مما لم يأت به
الشيخ نعم ان كان له مال غائب بغيره
الشيخ او نسيه والا لا دفع

ولا ينقطع سقمه ورجاه وشده
 بلا خلق الا زمانه في جوارحه
 او مفتوحه او حائله سلطان او
 او او ان من طبع غير مدحون و طبع
 و قد اكد السجاني ان
 محال في جوارحه ان يعلو
 على غيره و معاداة
 خلقه من وقت تعلقه به
 كذا في بعض النسخ
 كذا في بعض النسخ

ولا يجوز بلوغه ولو لم يكن عليه نكاح
 ولا يجوز بلوغه ولو لم يكن عليه نكاح
 ولا يجوز بلوغه ولو لم يكن عليه نكاح

والزجر بدو ونحوهما سري للملوك والمجان لا هما من الجرح كحقنائه في شرح التوبير ولو لا تقع أي
 غبار خلافا للحج، فانه شقة طجوة أو الصعيد لان شق لا يشق للقبض ولانها هي الاستدراك لكان
 وخصه ابو يوسف بالتراب والرمل، والثاني في واحد بالتراب فقط وتم مالك حي بالتراب
 ويجوز بالرفع حال الاختيار لانه تراب رقيق حتى لا يدخل وجهه في موضع الغبار بنية التيمم
 حازه خلافا له اي كيجوف ويتم بطين غير مغلوب بالماء وشوطه العجز عن استعمال الماء
 حقيقة او كما كسغله بجاهته وطهارة الصعيد لقوله كما طيبا ولا يستجاب حتى لو تركه
 شغل لم يجز في الاجم وعلم الفتوى بالنية خلافا لرف، ولا بد من نية قوية مقصودة يخرج
 دخول مسجد ومن صحف لا تصح تلك العبادة بدون الطهارة خرج السلا ورده فلو تيمم
 كافر الاسلام لا يجوز صلاته به لان ذلك ليس باهل النية خلافا لابي حنيفة فان لم يخط عنه
 نية قوية مقصودة سوا صحت بدون الطهارة كالا سلام لم تصح كصلاته قال ابن كمال ولا
 يشترط تعيين الحدث والنجاسة هو الصحيح من الزهبي ويستوي فيه اي في شدة نجاسة الخبث
 والمحدث والخالص سواء ظهرت لغس أو قل والنسابة اجماعا وصفته المسقوت ان يصير يديه
 على الصعيد متجا أصابعه ويقبل بها ويديه ثم يرفعهما فينفضهما بان يضرب جانب يديه
 ما يلي الأضمار احدهما بالآخر مرة وقيل مرتين ثم يمسحهما وجهه ثم يضربهما على ذلك الموضع
 لان المستعمل التراب المستعمل المستقر وينفضهما كذلك ويمسح بكل كف ظاهر الذراع الأخرى
 وباطنها مع المرفق بان يمسح ياطن اربع أصابع بيسراه ظاهر غمها فرسها الاضباع الى المرفق
 ثم يمسح باطنها الى الرسغ ثم يمسح بها ظاهرها ثم يمسح بيسراه كذلك
 هذا هو الاحوط كذا قاله المصنف وغيره ولو مسح بكل الكف ولا يجابح جاز وفي
 التمساني معنى المحيط والكافي بان يصنع بطرف كف اليسرى على ظهر كف اليمينية ويمسح ثلاث
 اصابع اصغرها ظاهر يده اليمينية الى المرفق ثم يمسح باطنها بالأضمار والمستحبة الى الرسغ
 الاضباع ثم يفعل باليسرى كذلك لكن في الجامع للقاضي لا يمسح الكف على الصحيح
 ويستوي فيه اي في صفة المذكورة الحب والمحدث ويجوز التيمم قبل الوقت
 ويصلي به ما شاء من فرض ويقل كالوصق خلافا للثلاثة ويجوز التيمم للصحيح المقيم
 لحوق فوت صلاة جنازة ولا حاجته الاستسقاء بعد التقييد بخوف الوقت لان الوقت
 وغيره في ذلك سوا قاله المصنف ويجوز ايضا لحوق فوت صلاة عيد ولو اقام

وان لم يكن عليه نكاح او لم يكن عليه نكاح
 لم يطره من اصابه لم يطره من اصابه
 فانه لا يطره من اصابه لم يطره من اصابه
 لو تيمم غيره يضرب ثلاثا للوجوب
 واليشرح ودرج

ان النقاء
 واكافيه

خاف زوال الشئ ابتداء في ابتداء الشروع اتفاقا وكذا بنا بعد شروعه متوقفا
 وسبق حدته خلافا لهما اما بعد شروعه متوقفا اتفاقا لا يجوز التيمم
 لحوق فوت جماعة جماعة أو وقتية ولو قدر ان لها نفوت في ذلك وهل ييسر لجمعة
 التلاوة في الحضرة وفي السفر نعم ولا ينقضه ردة خلافا لرف، بل بانقض الوضوء والردة
 على ماء فضل عن حاجته كافي لطهارته ولو مرة مرة وعلى استعماله ولو ابا حنيفة
 فلو وجدت القدرة المذكورة وهو في الصلاة بطلت صلاته للقدرة على
 الاصل قبل حصول المقصود بالخلف لان حصلت بعدها وكذا ينقض زوال
 ما اباح التيمم لو تيمم لمض بطل يديه ولو لم يزل بطل يديه ولو لم يزل بطل يديه
 كما حررنا في الخرائق وهل ينقضه مرور الماء على الاصل لا المصنف
 كن يجنبه يترأضه لا يعلم به ولو نسيه اي الماء المسافر قيد اتفاقا في نية عليه ان
 الكمال في رجل سقا وضعه هو او غيره يعلمه ولو بلا علم بعد اتفاقا وصلي بالتيمم
 لا يعيد اذ لا قدرة عليه بدون العلم وقال ابو يوسف يعيد ما دام في الوقت عبادة
 البرهان وغيره انه يعيد عندك ولو بعد الوقت ولو نزل فناء الماء اعادة اتفاقا كما لو نسيه
 في غفقه او على راسه او ظهره او في مقدمه وهو ركب او بين يديه او في مؤخره
 وهو ساق بخلاف لقائد مطلقا لعدم معاينته ويستحب له ان يمسح الماء تاخير الصلاة الي
 اخر الوقت المستحب لو لم يؤخر ويتم وصلي جاز لو نسيه وبين الماء ميل ولا لا ويحب طلبة
 ان ظن قربة دون ميل قدر غلوة هي ثلاثمائة ذراع الى اربع مائة والا يظن فلا يجب بل
 يندب ان رجاء ولا لا ويجب شرا الماء ان كان له اي يملك ثمة فاضلا عن حاجته وسباع
 ثمن المثل او يغني يسيرا والا يكتفى له ثمة او لم يمسح ثمن المثل بل يغني فاحش وهو ضعف
 القيمة في ذلك المكان فلا يلزمه الشرا للمخرج او تلف ما كلف النفس وان كان مع رفق
 طلبة وجوبا على الظاهر فان منع تيمم اتفاقا لتحقيق العجز وان تيمم بل الطلح عند
 الامام خلافا لهما على ما في الهداية وغيرها وعليه فيمنع ان يغني بقوله في مكان يعرف فيه
 الماء ويقولها في غير قاله المصنف لكن رد ذلك صاحب الجرع في المسوط ظاهر الرواية
 عن اصحابنا الثلاثة انه يجب الطلب خلافا للحسن واعتمد صاحب التتوير ولو كان في
 الصلاة ان غلب على ظنه الاعطاء قطعها ولا لا وتيمم الحب الصحيح وروا الحديث اجماعا

فانما حاجته كسقطه من رجليه
 نجس مانع ولعله جناية لان الشغل
 بحاجة وغيره كالمعدوم
 ودرج

وجوزنا على منعه من حدث او
 نائم فيزمنه من غير نجاسة على
 ماد كاف كسقطه من رجليه
 تيمم وهو الرواية الصحيحة عندنا
 للفتوى كالتيمم بقرية ماء لا يعلم بها
 في البحر واقره الحق ودرج

او نسي فوبه ويجوز ان يؤخره
 او مع عجزه ومنه ما يزيله او نسيه
 نجس او على حدث ثم ذكر اعادة اجماعا
 ودرج

ان النقاء
 واكافيه

وتطلب الماء لا يشرع على الظاهر من قوله
 عن اصحابنا لا يشرع على الظاهر من قوله
 وعليه فيجب طلب الماء عادة كذا في المسوط
 لولا ان لا يشرع طلب الماء والشرع في ذلك
 في الصلاة ان ظن الاضطرار وقطع ولا لا كذا في
 الفتاوى من المصنفين وقطع ولا لا كذا في
 وجب الطلب ولا لا ودرج

على الصحيح في المصروف اليد المفلح والمريض جازعته خلافا لما رواه القوي على قول
 لا حام اذا لم تكن الحاجة الحارة المصنف وما قيل ان في زماننا يتعدى البعد عما ياذن
 به الشئ نعم كان لها اعجاب يابن الشئ نفسه ولا لا ولا يجمع بين الوضوء والمصنف
 لان فيه جمعا بين اليد والميدان اما المصنف وبين المشكوك فلان الفرض يادي بلحها
 فان كان الشئ الاخصا جرحا المختار اعتبار الشئ من حيث عدد الاعضاء في الوضوء
 والمساخنة في الغسل يتيمم لان لاكثر حكم الكلب ولا لكن الاكثر جرحا بل صحيحا او مستويا
 غسل الصحيح ومسح الجرح هو الصحيح كما حرمناه في الخرائن وهذا اذا لم تكن الحاجة بيد
 فان كانت ولم يكن ينفسه استعان بغيره ندبا عنه وجوبا عندها وان لم يجد يتيمم اتفاقا
 كما في الميتة وشرها من المسح على الخفين **فروع مهمة** فاذا طهرت يتيمة به بقيت
 من به وجع رأس لا يستطيع مسحا سقط فرض مسحه مقطوع اليدين والرجلين لو وجع
 جرحا يصلي بلا طهارة ولا يعيد المانع في الماء لو قبل العباد اعادة الاصل المحبوس باليتيم
 ان في المصراعاد ولا الماء الموضوع في القلاء ان كثيرا من اليتيم ولا الجنافي بالماء
 المباح من ابيض وميت ولو مشركا ينبغي صوف نصيهم الى الميت المحلة لجاز يتيمم مع
 ما نؤمن ان يخلطه بخم او رد **باب المسح على الخفين**

شرط مسحه ثلاثا لم يور كونه سائر القدم مع الكعب ويكون نقصا اقل من الخرقا المانع
 وكونه مشغولا بالرجل وكونه فاما بين متابعه المشي فيه فربما فصاعدا يجوز بالسنة
 المشهورة بالكتاب لان المسح غير مقيما بالكعبين بل بالجمع وهل يكره جاحده عندنا ولا على قياس
 قولنا لا يفي نعم لان المشهور عنده كالمقار وتنبغي وجوبه على منعه ما يكتفي بالمشي للغسل
 اذ في فوت الوقت او الوقوف بعرفة فركا حديثه هو جيب الوضوء لمن وجب عليه الغسل لثبوت
 في الوضوء خلاف القياس فعينه عليه لا قياس ان كانا ملبوسين على طهر تام خرج بالناقص
 حقيقة كغيره يصحها الماء ومعنى طهارة الميتة فانه لا يمسح وقت الحدث لا اللبس خلافا
 للشافعي يوما وليلة للتمتع وثلاثة ايام وليلتها للمسافر وابتداء المدة خروفت الحدث
 وفرضه ثلاثا اصابع من اليد لا الرجل في الاصح وعلم على الاصل في المقطوع رجله
 ان بقي من ظهر القدم ثلاثا اصابع مسحا ولا لا وسنة ان يبدى اصابع الرجل ويبدى
 الساق مفرجا اصابعه قليلا خطوطا واحدة ولو اسأله وينبغي الحق البسي لان

افره لشدة السنة وهو لغة امرار
 على ان لا يشرعا اصابع البكر لثبوت
 مخصوص في زمن مخصوص وكذا
 شرعا لسانه للعبدين فاكثرت
 جلد ونحوه ودرج
 وان كان في الغسل اقل من السنة
 افضل من غيره في وجوبه
 على من ليس معه الا ما يكفي او
 فوت وقت او وقوف بعرفة
 وفي الشك في انه رخصه مسحا
 للضرورة ولهذا لو صبوا الماء في خفه
 بنيت الغسل ينبغي المانع انما
 ودرج

ارشدنا الى ان الساق ومحمد
 في طهره من روض الاصابع
 لا معتق الشك وبسبب
 بينا قدامه ويطهر ظاهر
 ودرج

يكوه

اذا كان الجرح ضيفا فادوا انما هو ضيفه من ضيفه الا ان كان الجرح دكا كان
 وجهه الى سبل الماء لا يجوز الا ان يمسح على غرضه انما هو ضيفه الماء بغيره اذا كان
 جرحا الى الجرح لا يجوز ان يمسح على غرضه انما هو ضيفه الماء بغيره اذا كان
 ضيفا الى الجرح لا يجوز ان يمسح على غرضه انما هو ضيفه الماء بغيره اذا كان
 ضيفا الى الجرح لا يجوز ان يمسح على غرضه انما هو ضيفه الماء بغيره اذا كان

السلم على الجرح عند الضيفه الا ان كان الضيفه من ضيفه الماء بغيره اذا كان
 ضيفا الى الجرح لا يجوز ان يمسح على غرضه انما هو ضيفه الماء بغيره اذا كان
 ضيفا الى الجرح لا يجوز ان يمسح على غرضه انما هو ضيفه الماء بغيره اذا كان
 ضيفا الى الجرح لا يجوز ان يمسح على غرضه انما هو ضيفه الماء بغيره اذا كان

ووجهه على الجرح عند الضيفه الا ان كان الضيفه من ضيفه الماء بغيره اذا كان
 ضيفا الى الجرح لا يجوز ان يمسح على غرضه انما هو ضيفه الماء بغيره اذا كان
 ضيفا الى الجرح لا يجوز ان يمسح على غرضه انما هو ضيفه الماء بغيره اذا كان
 ضيفا الى الجرح لا يجوز ان يمسح على غرضه انما هو ضيفه الماء بغيره اذا كان

وشرط طهر الجرح ان يكون لابس الخفاف على طهارة كانه قبل الحدث لو لم يكن خفيه يداها
 وغسل رجله اولاه لم يكن الخفاف قبل الحدث او غسل جملتها بعد الحدث وليس عليه غسل
 الرجل الاخرى والبركة عليها ثم اكل الطهارة قبل الحدث خاتمة من رزاه مات

في الجرح ان يكون لابس الخفاف على طهارة كانه قبل الحدث لو لم يكن خفيه يداها
 وغسل رجله اولاه لم يكن الخفاف قبل الحدث او غسل جملتها بعد الحدث وليس عليه غسل
 الرجل الاخرى والبركة عليها ثم اكل الطهارة قبل الحدث خاتمة من رزاه مات

يكون فوقه خفة آخرو خروق فيجوز المسح عليه وهو ما يبد منه قدر ثلاث اصابع
الرجل اصغرها هذا اذا كان الخرق على غير الاصابع والعقب ويركي ما تحته فلو عليها
تعتبر الثلاث ولو كبارا ولو عليه يقب ظهر اكثره ولو لم يترك القدر المانع حال المشي
لصلابته لم يمنع وان كثرت لولا ان تقب ظهر لظاهرة دون البطانة وتجمع الخروق في
خف واحد لا في خفين والخرق الذي يجمع ما تدخل فيه المسئلة لا ما دونه بخلاف
المخاسنة ولا الكماني والطيب واعلام الثوب فانها تجمع مطلقا واختلفت في خروق
اذني صخية وينقصه ناقض الوضوء لانه بعضه وتنع الخف ولو واحد لا يصح
المدة وان لم يمسح ان لم يخف تلف رجله من البرد للضرورة فيصير كالخيرة فيستحب
ولا يتوقت ولذا قالوا لو تمت المدة وهو في الصلاة ولا ما يضي بها في الجمع ولو
تزع الخف وبست المدة وهو متوضئ غسل جلبيه فقط وفي الخلاصة لا يكره اعادة
خروج اكثر القدمين وبه بان ضعف ما في الوقاية والتقية اعتبارا اكثر العقب
لا القدم وقيد بنية التزع فان لم ينف فلا تقص بالاجماع ولذا عرفت في الجمع بالخارج
كما يعلم من البرجندكي مغزى النهاية وكذا القهستاني لكن باختصار حتى زعم بعضهم
انه خرق الاجماع وليس كذلك بل هو من الحسن والاحتياط يمكن ان يخلصه ان خرج
اكثر القدم ناقضا خروجه واخراج اكثر العقب ناقض لخروجه فهو على القول به
ناقض آخر فتدبر وكذا اليها في الخف تزع لاعتبار يوسف وهو لا ينعق فيستقص
ويستقص بغسل اكثر الرجل في الخف فهو ايضا ناقض آخر وقيل لا وهو لا يظهر كذا في
التنوير والسراج ولو مسح مقيم فسا قبل تمام يوم وليلة تمت مدة المسافر الحكم
يعتبر فيه اخر الوقت ولو مسح مسافرا قاضيا تمام يوم وليلة تزع خفيه ولا تمنعها
اي تم مدة التيمم والمعدور ان ترضا وليس على لا تقطع فانه يمسح كالصحيح
لان مسح حينئذ فاحكمه ولا اي وان لم يكن ترضا وليس على لا تقطع بل كان التقدر
في حال الوضوء فقط او اللبس فقط وفي الحالين معا مسح في الوقت فقط لا بعد خروجه
لطلان طهارته بخروج الوقت والمسئلة رابعة مذكورة في الكافي وغيره ويجوز
المسح على الخروق فوق الخفان لابس قبل الحديث وكان متوضئا لا سيما ولا سيما
على الخف لذا قالوا باليهنسي وغيره فلو تزع موقه يمسح على خفيه ولو تزع احدهما يمسح

انما احتياط
في بعض الخروق

عقبه وقبوه وما دونه من الخف فيقول به
فقد باء اذا كان بنية التزع الخف اما اذا
لم يكن تزع الخف بنية بل لسهة او غيرها
فلا يستقص بالاجماع كما يعلم من البرجندكي
مغزى النهاية وكذا القهستاني
كذا باختصار حتى زعم بعضهم
انه خرق للاجماع فتدبر

المسح على الخفين ثابت بالسنة الشريفة في كل حال من الخلق في كل وقت من الزمان
او ركعتين او ركعة او ركعتين او ركعة او ركعتين او ركعة او ركعتين او ركعة
صلاة او صلاة بالجمع في كل حال من الخلق في كل وقت من الزمان
مسح على الخفين لانه اذا كان الخف جازيا في كل حال من الخلق في كل وقت من الزمان
او ركعتين او ركعة او ركعتين او ركعة او ركعتين او ركعة او ركعتين او ركعة
لانه اذا كان الخف جازيا في كل حال من الخلق في كل وقت من الزمان

المسح على الخفين ثابت بالسنة الشريفة في كل حال من الخلق في كل وقت من الزمان
او ركعتين او ركعة او ركعتين او ركعة او ركعتين او ركعة او ركعتين او ركعة
صلاة او صلاة بالجمع في كل حال من الخلق في كل وقت من الزمان
مسح على الخفين لانه اذا كان الخف جازيا في كل حال من الخلق في كل وقت من الزمان
او ركعتين او ركعة او ركعتين او ركعة او ركعتين او ركعة او ركعتين او ركعة
لانه اذا كان الخف جازيا في كل حال من الخلق في كل وقت من الزمان

فناد

وهو مشكل كذا في الدلائل المختارة

ان جعل اكله على
اعلاه وكنهه

[illegible]

فساد كما نقله في النهرو قال ابن الكمال ان عدم كونه من الرحم غير معلوم ولا دأبها
برحمها فخرج ما ينفضه الرحم لآء الولادة او لرحمها ودخل في الرحم وبهذا التق
انفزع ما اورد في الاستدراك والتكثير يعني انه لا بد ان يقول ولا يابس لان ما تراه
وهي التي بلغت خمسين على ما يقتضي بها في زمانها ليس حيضاً في ظاهر المذهب وا
ملاخضه بانه مختلف فيه فلا وجه اخذه في الحد واقبله ثلاثة ايام بليلتها
الثلاث وتعتبر بالساعة حتى لو رأت دمًا وطلعت نصف قرص الشهر وانقطع
وقد طلعت دون نصفه فليس بحيض تتوضأ وتقصي الصلاة وان طلعت نصف
ولا تنصلي كما في المجتبى وعن ابي يوسف يومان واكثر الثالث وهو سبع وستون
كما في لغانية والكنة عشرة ايام وعشر ليل. وما نقص عن اقله وادعى ان
اي نوع منها لانها محصورة فيه وما تراه من اللون كصفرة وكردة في مدة
البياض الحامض قيل هو شيء يشبه الحنيط الابيض فهو حيض وكذا الطهر الح
الدين فيها اي المدة يكون حيضاً قالوا الا اذا كان ذا خمسة عشر يوماً فيكون
عند ابي يوسف وهو آخر احوال الامام وعليه الفتوى لكن لا يتصور ذلك الا
في النكاح من القاس وهو ينعى الصلاة والصوم وتقضيه لزوماً دونها للحج. وفي
المسجد والطواف بالبيت وقربان ما تحت الارض هو ما بين السرة والركبة
محمد قربان الفرج فقط وبلا ولا يقتضي ويكفر مستحل وطهرها كما في الفقه وغيره
الخلاصة الصحيح انه لا يكفر وفي التوبة وعليه المعول وان انقطع لتمام العشرة
وطهرها قبل الغسل لكنه يندب لقراءة التشديد وان انقطع لقل العشرة
لا يحل وطهرها حتى تغتسل او يتيمم بشرطه او يمسح عليها اذني وقت صلاة
كلام الكمال في هذا لا يحدف لفظ اذني وعلى قائه فالمراد اذنا لا الواثق
بقدر الاعتساف والتعمية لان الصلاة تصير ديناً عليها فطهرت حكمها واد
الانقطاع دون عاداتها وفوق الثلاث لا يحل وطهرها ولا تروجها واد
حتى تنقضي عاداتها لان العود في العادة غالب ولكن تغتسل وتصل في الصوم
وان كان لدون ثلاث تتوضأ وتصل في اخر الوقت واقبل الطهر خمسة
اجماعاً ولا خذ لاكثر لانها قد لا تختص ابداً لا عند الاحتياج اليها
اجابته ولا يكره ان يكون عند احتياجها وهو كذا في الدر المختار
تحريراً مستقراً ان يكون عند احتياجها وهو كذا في الدر المختار
تيسيراً وصحة الهداية الكلافة وهو كذا في الدر المختار

سیدنا حیضتین اوانفال

عن حمزة بن محمد

دروغ گفتن
 استنار
 مشرعی خلاف
 بول ما بول کل
 ما قبل از آمدن
 سزایش از غیر قائل
 یونانی خطای
 حق از حق نظر وسیع
 بعضی از
 و بکنی ما نمی
 محاسبه
 حقیقت
 حقیقت
 حقیقت

[illegible]

فان علمته
والمخل
في صا
فلموة
تقنيه
تلك
فاسق
واحدة
اصلا
بضاف
بالظهور
فذلك المقصود

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some faint smudges and discoloration, characteristic of old paper. The right edge of the page shows the binding of the book.

ويجوز بدل الصلاة في موضعين: أحدهما في زمنها ولا يضع أصبعيه في أذنيه. ويكره الرجوع
بأن يخاف بالشهادتين ثم يرفع واللحنيين التي تعني غير كائنه ويستقبل بها القبلة
ويكره تركه لخالف السنة ويجوز وجهه فيها كذا ذكره المصنف وبقعه في المحل بقا القنة
بينة ويشترط عند حي على الصلاة وحى على الفلاح لأنه خطاب للقوم ولا يجوز وراه
لما فيه استدبار القبلة ويستدبر في صومعته أنه يفذ التحويل حال الكونه واقفا
لاتساع الصومعة فيضعف الصوت والاحسن أن يجعل أصبعه في أذنيه وأنه يفعل
فحسن ولا يتكلم في أثناءها أصلا ولوردة سلام ويجلس بينهما بقدر ما يحضر المأذنون
مع مراعاة الوقت المستحب ثم يتوب ويقير الأي في المغرب يفصل بسنة قاوما قدر ثلاث
آيات قصار وقال لا يجلسه كما بين الخطبتين والخلاف في الإفضالية واستحسن للتأخرون
التوب هو العود إلى العمل من الأذن لأنه لا تامة بما توافقه في كل الصلوات لظهور
القواني في أمور الدين ويؤذن ويقير على ظهر الحد ثين والكنجاز أذن الحديث
بلا كراهة في الأصح وكراهة لوصاها بالصلاة وكراهة أذن الجنب كأتمته ولكن يباح
أذنه لأن تكبيره مشروع كما في الجمعة كأذن المرأة والمجنون والسكران والمعتوم والخشي
المشكوك ولا ينادى الأمامة منهم لعدم مشروعية تكبيرها ويجب استقبال الموت المؤذن
وعشيه وخرسه وحصه ولا يلقى ودهايه الوضوء لسبق حديثه ويستحب كون المؤذن
عالما بالسنة والآيات ليستحق ثواب المؤذنين ولا يكون غير المحتسب خصوصا عند التأخر
والأفضل أن يكون إماما هو المؤذن والإمامة أفضل من الأذان وكراهة أذن الفاسق والصبي
وبعد أذن الصبي ون الفاسق ويكره أذن القاعد ألا إذا أذن لنفسه والراكب الالسا
قال المصنف ويكره أذن العبد والاعمى والأعرج وولد الزنا والمرأه لقول قوله
في الآيات مخلان الفاسق وإذا قال المقيم حي على الصلاة يسبح ما فيه قام الإمام
يقرب المحراب والجماعة مسارعة لأمثال الأمر وإذا قال قد قامت الصلاة الأولي
شعرا وعند أبي يوسف إذا فرغ وهو يعدل المزاهب قال أبنا الساعاتي وبه قالت
الثلاثة وإن كان الإمام غائبا وهو المؤذن لا يقومون حي يحصرون فإن كان غائبا
ودخل وقتهم قاموا حين يتعجبهم عليه ولا يقوم كل صنف ينتهي إليه الإمام
علي الأظهر قال الزبلي وفي الخلاصة أنه الأهم دكنا لو كان هو المؤذن واقام خارج

کاجیخاں
فانہ لاجیخاں
الاباؤن
مستاجرہ

[illegible]

[illegible]

الترجمة هي الوصف بالكبرياء بقوله الله اكبر وعما يدل على التقدير سميت بها لانها تحرم
ما كان مسلحا والقرض اعم من الركن والقرض وهي شرط على القادر على القعود في الركعة
تجوز في فرضه انكره والقائم في فرض وما الحق به كذا في سنة في في الاحكام لقادر عليه
على السجود ومفروض القيام وواجبه ومستوفى ومسحبه بقدر القراءة فيه وحده ان يكون
بحيث لو مديدي لا يتأهل ركبته وقد تركه جازا وجوبا كما خرناه في الخائين والقراءة
لقادر عليها وحدها اسماع نفسه ومقره وهي ركن زائد عن الركعة لا تسقط بالقاء
والركوع اي لا تخفى بحيث لو مديدي نال ركبته وقتة بعد تمام القراءة وبعضهم قالوا
اذا اتم القراءة حالة الخوض لا بأس به بعد ان يكون الباقي جوا او كذا ولا يصح كذا في
منية المصلي والسجود بالجملة مطلقا او بلا نف عند القدر على المقتي به كما سيأتي وضع
اضاع واحدة من المقدمين شرط وتكراره بقدر الركعات والقعدة الاخيرة قدر قراءة
التشهد اسع ما يكون مع سجدة الانفاط الى عيده ورسوله بلا شرط مولاة وعدمها فاصل
وهي اي لفرض الخمسة اركان في جعل القعدة ركنا بحيث خرناه في الخائين كيف دون جزم
الزليجي والعتيقي الشمني وغيرهم بانها فرض لاركن وفي السراجية هي فرض على والخروج بضعة
النا في لها بعد اتمامها وان كره مجيها فرض عنه خلافا لها هذا على تحريم الردعي غلطه
الكرخي وصوابه ليس بفرض اتفاقا وهو الصحيح قال الزليجي وغيره وفي المحبتي وعليه
المحققون **تم** بقي من الفروض ترتيب القيام على الركوع والركوع على السجود
لاخير على ما سواه وتمام الصلاة ولا اشغال فركنا في اخر وقتها لا ركن عند
ابي يوسف وبه قال الثلاثة وهو المختار كما قال العتبي ومراعاة تقدم الامام على المومر
وعدم تذكر فائتة قبلها وعدم جاذاة امرأة كما سيجي **فصل** في شرط في ادايتها
لاختبار فان اتى بها ناعا يعتد به بل عيده ولو القراءة او القعدة على الاحكام وان لم يعتد
تفسد وهذا ما يكثر وقوعه سيما في التراويح والناس عنه غافلون قال المصنف وواجبا
تركه الواجب لا يفسد الصلاة هو المختار لكن يوجب سجود السهو لو سهوا ولا يفسد الصلاة
وجوبا وان لم يعتد بها يكون فاسقا انما وكل صلاة أدت مع كراهة الترخيم تحب
اعادتها واختار انه جابر الاول لان الفرض لا يتكرر قال المصنف وغيره قراءة الفاتحة
وقالت الثلاثة فرض وضم اقصر سورة او ما يقوم مقامها وهو ثلاث آيات قصار

للتواضع وحسن
ما اغضاه الله
استنونه والشر
كذلك اعدا المقت
للشوق في الله
ويأتي مع
المدينة فادوم
وحيث

الحرب والافيق
كل صفعة
من الالام

الآن ظهر
دخول من
قاموا

١٢٠
١٢١
١٢٢
١٢٣
١٢٤
١٢٥
١٢٦
١٢٧
١٢٨
١٢٩
١٣٠
١٣١
١٣٢
١٣٣
١٣٤
١٣٥
١٣٦
١٣٧
١٣٨
١٣٩
١٤٠
١٤١
١٤٢
١٤٣
١٤٤
١٤٥
١٤٦
١٤٧
١٤٨
١٤٩
١٥٠
١٥١
١٥٢
١٥٣
١٥٤
١٥٥
١٥٦
١٥٧
١٥٨
١٥٩
١٦٠
١٦١
١٦٢
١٦٣
١٦٤
١٦٥
١٦٦
١٦٧
١٦٨
١٦٩
١٧٠
١٧١
١٧٢
١٧٣
١٧٤
١٧٥
١٧٦
١٧٧
١٧٨
١٧٩
١٨٠
١٨١
١٨٢
١٨٣
١٨٤
١٨٥
١٨٦
١٨٧
١٨٨
١٨٩
١٩٠
١٩١
١٩٢
١٩٣
١٩٤
١٩٥
١٩٦
١٩٧
١٩٨
١٩٩
٢٠٠
٢٠١
٢٠٢
٢٠٣
٢٠٤
٢٠٥
٢٠٦
٢٠٧
٢٠٨
٢٠٩
٢١٠
٢١١
٢١٢
٢١٣
٢١٤
٢١٥
٢١٦
٢١٧
٢١٨
٢١٩
٢٢٠
٢٢١
٢٢٢
٢٢٣
٢٢٤
٢٢٥
٢٢٦
٢٢٧
٢٢٨
٢٢٩
٢٣٠
٢٣١
٢٣٢
٢٣٣
٢٣٤
٢٣٥
٢٣٦
٢٣٧
٢٣٨
٢٣٩
٢٤٠
٢٤١
٢٤٢
٢٤٣
٢٤٤
٢٤٥
٢٤٦
٢٤٧
٢٤٨
٢٤٩
٢٥٠
٢٥١
٢٥٢
٢٥٣
٢٥٤
٢٥٥
٢٥٦
٢٥٧
٢٥٨
٢٥٩
٢٦٠
٢٦١
٢٦٢
٢٦٣
٢٦٤
٢٦٥
٢٦٦
٢٦٧
٢٦٨
٢٦٩
٢٧٠
٢٧١
٢٧٢
٢٧٣
٢٧٤
٢٧٥
٢٧٦
٢٧٧
٢٧٨
٢٧٩
٢٨٠
٢٨١
٢٨٢
٢٨٣
٢٨٤
٢٨٥
٢٨٦
٢٨٧
٢٨٨
٢٨٩
٢٩٠
٢٩١
٢٩٢
٢٩٣
٢٩٤
٢٩٥
٢٩٦
٢٩٧
٢٩٨
٢٩٩
٣٠٠
٣٠١
٣٠٢
٣٠٣
٣٠٤
٣٠٥
٣٠٦
٣٠٧
٣٠٨
٣٠٩
٣١٠
٣١١
٣١٢
٣١٣
٣١٤
٣١٥
٣١٦
٣١٧
٣١٨
٣١٩
٣٢٠
٣٢١
٣٢٢
٣٢٣
٣٢٤
٣٢٥
٣٢٦
٣٢٧
٣٢٨
٣٢٩
٣٣٠
٣٣١
٣٣٢
٣٣٣
٣٣٤
٣٣٥
٣٣٦
٣٣٧
٣٣٨
٣٣٩
٣٤٠
٣٤١
٣٤٢
٣٤٣
٣٤٤
٣٤٥
٣٤٦
٣٤٧
٣٤٨
٣٤٩
٣٥٠
٣٥١
٣٥٢
٣٥٣
٣٥٤
٣٥٥
٣٥٦
٣٥٧
٣٥٨
٣٥٩
٣٦٠
٣٦١
٣٦٢
٣٦٣
٣٦٤
٣٦٥
٣٦٦
٣٦٧
٣٦٨
٣٦٩
٣٧٠
٣٧١
٣٧٢
٣٧٣
٣٧٤
٣٧٥
٣٧٦
٣٧٧
٣٧٨
٣٧٩
٣٨٠
٣٨١
٣٨٢
٣٨٣
٣٨٤
٣٨٥
٣٨٦
٣٨٧
٣٨٨
٣٨٩
٣٩٠
٣٩١
٣٩٢
٣٩٣
٣٩٤
٣٩٥
٣٩٦
٣٩٧
٣٩٨
٣٩٩
٤٠٠
٤٠١
٤٠٢
٤٠٣
٤٠٤
٤٠٥
٤٠٦
٤٠٧
٤٠٨
٤٠٩
٤١٠
٤١١
٤١٢
٤١٣
٤١٤
٤١٥
٤١٦
٤١٧
٤١٨
٤١٩
٤٢٠
٤٢١
٤٢٢
٤٢٣
٤٢٤
٤٢٥
٤٢٦
٤٢٧
٤٢٨
٤٢٩
٤٣٠
٤٣١
٤٣٢
٤٣٣
٤٣٤
٤٣٥
٤٣٦
٤٣٧
٤٣٨
٤٣٩
٤٤٠
٤٤١
٤٤٢
٤٤٣
٤٤٤
٤٤٥
٤٤٦
٤٤٧
٤٤٨
٤٤٩
٤٥٠
٤٥١
٤٥٢
٤٥٣
٤٥٤
٤٥٥
٤٥٦
٤٥٧
٤٥٨
٤٥٩
٤٦٠
٤٦١
٤٦٢
٤٦٣
٤٦٤
٤٦٥
٤٦٦
٤٦٧
٤٦٨
٤٦٩
٤٧٠
٤٧١
٤٧٢
٤٧٣
٤٧٤
٤٧٥
٤٧٦
٤٧٧
٤٧٨
٤٧٩
٤٨٠
٤٨١
٤٨٢
٤٨٣
٤٨٤
٤٨٥
٤٨٦
٤٨٧
٤٨٨
٤٨٩
٤٩٠
٤٩١
٤٩٢
٤٩٣
٤٩٤
٤٩٥
٤٩٦
٤٩٧
٤٩٨
٤٩٩
٥٠٠
٥٠١
٥٠٢
٥٠٣
٥٠٤
٥٠٥
٥٠٦
٥٠٧
٥٠٨
٥٠٩
٥١٠
٥١١
٥١٢
٥١٣
٥١٤
٥١٥
٥١٦
٥١٧
٥١٨
٥١٩
٥٢٠
٥٢١
٥٢٢
٥٢٣
٥٢٤
٥٢٥
٥٢٦
٥٢٧
٥٢٨
٥٢٩
٥٣٠
٥٣١
٥٣٢
٥٣٣
٥٣٤
٥٣٥
٥٣٦
٥٣٧
٥٣٨
٥٣٩
٥٤٠
٥٤١
٥٤٢
٥٤٣
٥٤٤
٥٤٥
٥٤٦
٥٤٧
٥٤٨
٥٤٩
٥٥٠
٥٥١
٥٥٢
٥٥٣
٥٥٤
٥٥٥
٥٥٦
٥٥٧
٥٥٨
٥٥٩
٥٦٠
٥٦١
٥٦٢
٥٦٣
٥٦٤
٥٦٥
٥٦٦
٥٦٧
٥٦٨
٥٦٩
٥٧٠
٥٧١
٥٧٢
٥٧٣
٥٧٤
٥٧٥
٥٧٦
٥٧٧
٥٧٨
٥٧٩
٥٨٠
٥٨١
٥٨٢
٥٨٣
٥٨٤
٥٨٥
٥٨٦
٥٨٧
٥٨٨
٥٨٩
٥٩٠
٥٩١
٥٩٢
٥٩٣
٥٩٤
٥٩٥
٥٩٦
٥٩٧
٥٩٨
٥٩٩
٦٠٠
٦٠١
٦٠٢
٦٠٣
٦٠٤
٦٠٥
٦٠٦
٦٠٧
٦٠٨
٦٠٩
٦١٠
٦١١
٦١٢
٦١٣
٦١٤
٦١٥
٦١٦
٦١٧
٦١٨
٦١٩
٦٢٠
٦٢١
٦٢٢
٦٢٣
٦٢٤
٦٢٥
٦٢٦
٦٢٧
٦٢٨
٦٢٩
٦٣٠
٦٣١

فصل في بيان

اولو افغانستان
بابل
غول

هو اعدل

منه
منه
منه

فمنهم من يعلمون

١٩٠٥

10

[illegible][illegible]

يقولون في حقله
يقولون في حقله
يقولون في حقله

لا هو اليها
كثير من الفاصلة
في كتبه فتنه ورجح

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دروسا لمن يلاحظها
والصلاة والسلام على
سيد المرسلين وآله الطيبين
الطاهرين

رد السلام
ويعرف بالفراسة
وان ذلك انه لا

ان قصه و کلام ستايند
في البحر الی و جود ایام
البحرین کا نتیجی و جود ایام

آیندین بالفارسیه لا الفری
کتاب تفسیر

ع
والتحفة الكثر من
لادورد الاف
فيلان

فصل في معرفة الكف والاختيار

و هو الذي لا ينفك عن
سوء الفطن

وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي

[illegible]

100

[illegible]

قوله ورعاية الترتيب بين القراءة والركوع يروى عليه
سنة من ان اذا ذكر سورة ركعتين فاما اعاد
الركوع ولولا ان الترتيب بينها فرض لما اعاده والركوع
ان يحل كلامه على ما اذا اتم القراءة من الشفع الاول
لا يبعد في الفرض الثلاث
والرباعي فانه لا يفرض
الترتيب بين القراءة والركوع
لكن يروى عليه انه على التقدير
لا خصوصية للركوع فان
السجود مثل كذا حكمه
الدر المختار للحلي

كاجاب وقول ولاوة سجدة وتسمية ذبيحة فلو طلق واستثنى وصح الحرف ولم يسم نفسه
ايصح في الصحيح ولو ترك سورة اراد بها ما يقرأ مع الفاتحة او لي العشاء قد روي وان كان
غير ذلك كلبان الجهر بذلك قضاه وجبا في غيرها مع الفاتحة ولو جوب قضاء
الواجب وجوبها بالفاتحة في الاحكام لان تغيير الفعل او لي ولو ترك فاتحتها اي فاتحة
او لي العشاء مثلا لا يقضيها في غيرها للزم تركها فرض القراءة اية هي فاتحة العشاء
وعفا طائفة القرآن مترتبة اقلها ستة احراف ولو تبدل اكل لم يزل الا اذا كانت كلمة احرفا
فلا يصح عدم الصحة وقالوا في ثلاث ايات قصار نحو ثم نظر ثم عسى
وسبر ثم ادبر واستكبر او ايتطويلة مقدار ثلاث ايات قصار وهو احوط ولو قرأ اية
طويلة في الركعتين صح في الاحكام اتفاقا لا يزيد على ثلاث ايات قصار وهو احوط
لذا قالوا بالمصنف ثم حفظ ما تنص به الصلاة فرض عين والفاتحة وسورة واجب
ما حفظ كل القرآن فرض كفاية ونقص شيء الواجب يكره تحريما من المستحسن تنزيها
في صلاة السفر جالته كون سجدة قراءة الفاتحة واي سورة شاء لا يحد عليه السلام فرائضه
في الغر المحمودتين وامتد بالتحريك في وقت الاذن والقرار بخروج الروح وانشقت من
طوال المفضل في صلاة الفجر وكذا الظهر والعصر والمشاخو الطارق والشمس وضحاها
وفي المغرب نحو العصر والكثير وجهه كما حذرنا في الخرائن ان القراءة من المفضل سنة والمقدار
لخاصة اخرى وقد امكن مراعاة السنة مع التخفيف فيه بنسخ ما ذكره صاحب البحر
ومثله وسنها في الحضر في ركعتي الفجر والظهر اربعون اية وهو ادى السنة او خمسون
اوستون وهو الاوسط والاعلى الزيادة الى المائة ولا يفي في العصر والعشاء عشرين اية
وفي المغرب عشر وهذا هو سوي الفاتحة واستحسنوا طول المفضل فيها وفي الظهر
اي في كل ركعة سورة من طول المفضل كذا افاده المصنف واوسطا في العصر
وقصاره في المغرب والمقدار لا مامر من الحرات الى اخر البرج طوال ومنها الى اخر
لم يكن واسط ومنها الى اخر قصار هو المختار وفي الضرورة يقرأ بقدر الحال حتى
يلتقي بادي الفرض اذا صاق الوقت وخص في الاسلام هذا بالفجر والظهر في غير ان
يراعي قدر الواجب ونظام الركعة الاولى على الثانية بقدر الثالث ينال في الفجر

قوله ورعاية الترتيب بين القراءة والركوع يروى عليه
سنة من ان اذا ذكر سورة ركعتين فاما اعاد
الركوع ولولا ان الترتيب بينها فرض لما اعاده والركوع
ان يحل كلامه على ما اذا اتم القراءة من الشفع الاول
لا يبعد في الفرض الثلاث
والرباعي فانه لا يفرض
الترتيب بين القراءة والركوع
لكن يروى عليه انه على التقدير
لا خصوصية للركوع فان
السجود مثل كذا حكمه
الدر المختار للحلي

قوله في صلاة الفجر وكذا الظهر والعصر والمشاخو الطارق والشمس وضحاها
وفي المغرب نحو العصر والكثير وجهه كما حذرنا في الخرائن ان القراءة من المفضل سنة والمقدار
لخاصة اخرى وقد امكن مراعاة السنة مع التخفيف فيه بنسخ ما ذكره صاحب البحر
ومثله وسنها في الحضر في ركعتي الفجر والظهر اربعون اية وهو ادى السنة او خمسون
اوستون وهو الاوسط والاعلى الزيادة الى المائة ولا يفي في العصر والعشاء عشرين اية
وفي المغرب عشر وهذا هو سوي الفاتحة واستحسنوا طول المفضل فيها وفي الظهر
اي في كل ركعة سورة من طول المفضل كذا افاده المصنف واوسطا في العصر
وقصاره في المغرب والمقدار لا مامر من الحرات الى اخر البرج طوال ومنها الى اخر
لم يكن واسط ومنها الى اخر قصار هو المختار وفي الضرورة يقرأ بقدر الحال حتى
يلتقي بادي الفرض اذا صاق الوقت وخص في الاسلام هذا بالفجر والظهر في غير ان
يراعي قدر الواجب ونظام الركعة الاولى على الثانية بقدر الثالث ينال في الفجر

فروغ يجب الاتباع لقراءة مطلقا لان العبارة لعموم اللفظ لا لبيان ان يقرأ سورة ويقرأ سورة الثانية وان يقرأ في الاولى من قوله الثانية من آخر ولو سورة ان يبين ان كان
ويكره الفصل سورة قصيرة وان يقرأ منكوسا الا اذا ختم فقرأ في سورة الكافور وانما الثانية لم تذاوتت ثم ذكره في قطع
ويبدأ بذكره في النظر في ثلث تبلغ قدر اتم سورة افضل من اية طويلة وسورة وبعض سورة العبرة للاكثر وبسطا في تحريكه في دفعه
نقط لانه وقت ثمر وعلمه نطال الاولى في الكمل قال الخراج وعلمه الفتوى وضعفه
المؤلف ويكره انما اطلنا الثانية ثلاث ايات لا قبل وحز المصنف اعتبارا لخص
المؤلف لاخذ الاما لتفاوتها ولا يتعين تحز القرآن لصلاة على طريق الفرض بحيث
لا يجوز غيره كما قال الثاني في الفاتحة وكرهه المصنف قيل الا اذا قرأ احيانا او توكا او
واما الفاتحة فعن علي وجه الوجوب ولا يقرأ الموتر مطلقا اتفاقا على ما هو الحق فان
قرأه تحريما بل يستحب قراءة الاحكام اذا جهر وتيسر اذا استر وانما امليه ان
للولل آية التعجب في ثواب الله والتعجب من عقاب الله وخطب عظمي قراؤي
ان الخطبة قائم مقام ركعتي الظهر فزك من حضها منزلة الموتر او صلى على النبي صلى
الله عليه وسلم لفرضه لاستماع الا اذا قرأ الخطيب بآية الذين آمنوا صلو
عليه فيصلي الساع سيرا والنائي الى المسجد والداي الى القرب سواء في افتراض
الانصات ولما كان العبارة اعماء لعموم اللفظ وجب الاستماع في الجهر بالقرآن مطلقا
كما حذرنا في الخرائن عزنا الى البحر والهدى والفتح فصل الجماعة هي
واحد مع الامام سنة في الصلوات الخمس والجمعة والعيدين فشرط مؤكدة
اي قوية تشبه الواجب بل في البدائع وغيرها كاتبة المشايخ على وجهها على الرجال
العقلاء البالغين احرار القاهرين عليها بلا حرج وتكرار الفقه عند في تركها بخلاف
تكرار غيره قاله الهنسي تليده الباقي وهذا اذا لم يواطى تكاسلا فلو واطى
لم يبعد ذكره في جمع الفتاوى واولي الناس به الامامة اعلمهم بالسنة اي باحكام الصلاة
ثم اقرأهم اي احسنهم تلاوة وعذا في يوسف بالعكس اي بقدر الاكثر او عه
اي اشد هم تحزرا من الشبهة ثم اسبهم ثم احسنهم خلقا ثم كل من كان كل كان افضل
تكثر الجماعة فان استقر واتبع او جهر في الموم وهذا اذا لم يكن قد رأت فان كان قد مر
مطلقا وان تكون الصلاة في منزل الانسان فان كانت فساكن المنزل ولو مستغيبا
اولى مطلقا وينبغي الوالي على الكمل كما في السراج فصل
انفسا دية ولا يهر او لي بالامامة منه كره وان هو وولي لا والكرامة على القوم وافاد
المصنف انها تحريمية وتكره تنزيها امامة العبد والهرابي وشبهه لكان ولا كوان
والعاجي ولا عجمي والفاسق والمتدع اي صاحب هوى لا يكره فان كره لا يصح
انفسا دية ولا يهر او لي بالامامة منه كره وان هو وولي لا والكرامة على القوم وافاد
المصنف انها تحريمية وتكره تنزيها امامة العبد والهرابي وشبهه لكان ولا كوان
والعاجي ولا عجمي والفاسق والمتدع اي صاحب هوى لا يكره فان كره لا يصح

قوله ورعاية الترتيب بين القراءة والركوع يروى عليه
سنة من ان اذا ذكر سورة ركعتين فاما اعاد
الركوع ولولا ان الترتيب بينها فرض لما اعاده والركوع
ان يحل كلامه على ما اذا اتم القراءة من الشفع الاول
لا يبعد في الفرض الثلاث
والرباعي فانه لا يفرض
الترتيب بين القراءة والركوع
لكن يروى عليه انه على التقدير
لا خصوصية للركوع فان
السجود مثل كذا حكمه
الدر المختار للحلي

[illegible][illegible]

و حارب المصطفى أم أختنا ثم انغم في النساء
قالوا الضيقون أمكنة اثنا عشر كان
لا يلزم صحة كلها لمعاملة أختنا ثم لا مضر
كذا في الزنا اختار
مخلصا

[illegible]

او عذرا يمر خلا بزوجه . او دخلت عليه وهو في الكري .
 وتثبت الحزمة بارضاع . وثبت النائم كالقطان .
 ويلزم السامع للامكان . لومع النفس من الكلام .
 ومستند المرأة في منامها . او دخلت في فرجها من ثوبه .
 بشهوة واقضيا مظاهرة . والموتة الاخير المنة .
 والمجد لله وصل ربي . وقد ذكرناها في مجالها بخلاف في بعضها فليحفظ .
 قبل القعود قد رالشهد . وهو ما عيان طلبه منهم . ومنه اللهم ارزقني فلا تخطلان
 اللهم اغفر لاني . ويضد ها . الاين هو قول آله . والثاوة هو قول آله بالمد . والثا .
 كقول آله . ولو كانت بحرين . وكذا يحرف فيهم كرم وفي امر اولوا استقطف كلها اوه .
 او ساق حمارا لا تفسد له صوت لا بها له . خلافا لابي يوسف . في حرفي احدها .
 او كلاهما من حروف سأل قوسها اما في اهلين فتفسد اتفاقا كالثلاثا لا بعد .
 كما سيحكي . ويضد ها البكا بصوت يحصل بحروف . لوجع ومضية لا ذكر حنة .
 اونا . حتى لو اعجبت فرقة الامام فعمل يكي ويقول يكي او نعم او اري لا يفسد كما في .
 المتراجية له لالة على الحشوع المطلوب ويضد ها التحن ان حصل به حروف .
 فالتر بلا عذر . قيد في الكلام اعني الاين وما بعده اذ لا فساد باين مريض لا يملك .
 نفسه كعطاس وسعال وجشأ وثاوب وان حصل به حروف وتخن نشأ من طبعه .
 او لتحسين صوته او لاعلام انه في الصلاة او لاهتد الامام كما افاده ابن الهام .
 . ويضد ها تشمت عاظم بريحك الله . ولو من العاظم لنفسه لا . ويضد ها .
 قصد جواب ساربا الحمد لاي الحمد لله . او عجب بالسجدة . اى سبحان الله . ابا الهائلة .

[illegible]

أو أكل ما بين أسنانه دون الحنطة، لأنه تبع لرفيقه كما في الصوم، وتفسد الصلاة في ذلك.
 علي الصحيح قال المصنف. وإن تبار في موضع، صلاته وهو قد سأل في موضع سجوده.
 في الأصح. إذا كان يصلي على الأرض يعني في الصحراء أو في مسجد كبير ولو كان في صغير ياتم
 بالمرور أمامه مطلقاً. وأما في الأعضاء من الماء. الأعضاء المصلي إذا كان يصلي
 على الذنك، وكذا السطح والتشريب وكل يرتفع. أتم المات حديث التار لو سلم المات إذا
 عليه لوقف أربعين خريفاً وهذا إذا لم يكن جائلاً فإن كان كان كانت الذنك قد قامت
 المات فلا أتم. ولا تفسد الصلاة بمرور أحد مطلقاً. وينبغي أي يندب. أن يغير الأمام
 والمقرد. أمانة في الصحراء ونحوها. سترة طول ذراع وغلظ اصبع، ليستد وللناظر
 ويقرب منها ويجعل على أحد حاجبيه. لا بين عتيته ولا بين أفضل. وكيفي الوضع إلا
 أن تكون الأرض صلبة فتوضع طوله وقيل لا كذلك قال الدهنسي وتليده الباقي. ولا الخط
 قيل إلا أن لا يحدث شيئاً فيخط طوله وقيل كما لمجرأب. ويد المات وترته أفضل. بلاشارة
 أو التسليم. لو المصلي رجلاً وأما المرأة بالتصفيق. لا بها، فأنه يكره. أن يمد
 السترة أو قصد المرور بينه وبينها. وأما الحاجة إلى الد. وحازرتها عند من المرور
 وعدم مواجعة الطريق. وسترة الإمام تجزئ عن القوم. وقيل هي سترة له. وهو ستره للقوم
 ولو صلى في آخر الصف من المسجد. ثم مواضع خالية فلا داخل المرور مطلقاً يصل الصلوة
 لأنه اسقط حرمة نفسه. ولو صلى على ثوب بطلانته نجسة صح أن لا يكون ضرراً. فأنه حينئذ
 كوثب واحد. وكذا يصح لو صلى على الطرف الظاهر من ثياب طرف منه نجس سواء تحرك
 أحدها بركة الآخر أو لا لطهارة مكانه، وكذا على خشبة وجهها الآخر نجس أن كان
 غلظها بحيث يقبل النشر. **فصل** وكره عتيته. أي لحيته. شوبه أو بدنه. إلا
 الحاجة. وقلب الحي الأثرة، واحدة. أي كنه السجود وترها أولي. وفريقاً لا يحتاج. قيل
 أن من عمل قوم لوط وعليه فيكره خارج الصلاة. والتخصر أي وضع اليد على الحامض. وال
 ركبته. وأما تراش زراعية. في السجود إلا الملة. ورد السلامية. أو رأسه وقيل
 نوي تفسد كما لو صاح في نية السلام. والترع بالحدود وكف ثوبه. عند السجود من
 يد به عمل قليل. وسئل أي رسالة بلا لبس معاً قال المصنف. والشاوب. ناد

[illegible]

فروع افضل مكة ثم المدينة ثم القدس ثم قباء ثم الاقدم ثم الاعظم ثم الاقرب ومبداً في هذه الاربع اقسام افضل
من ايام مع الصلوات ما لا يحق بمكة المدينة لمحق به في الفضيلة ثم شري الاول او في يومه ما به ذكره مفصلاً في شرح كتاب التمسك وحجهم فيه وهو يوم
الاحد وبكرة الاعطاء وقيل ان خطه وانما وضاع في شرا لا ما به ذكره في صوت بذكر الانتفاضة والوضوء الا في اعد لذلك وغرس الاشجار
الا لفتح كتليل نزل فيكون للمسجد واكل ونوم المعتكف وغريب ودخول كل خوتوم وينع منه وكذا كل مود ولولب له وكل عقد المعتكف بشرط
وحيث انما يفتل في موضع اعد للصلوة وان جعل المحراب لانه يصير سجداً شرعاً **باب الوتر والوافل**
من المكة المصلاة مع مدافعة الاختين والريح وفي مكان الجاست كعاطن لاجل الجوزة
والغسل والحمام وجزم ابن الهمام في زاد الفقير بانه اذا غسل موضعاً في الحمام وصلي
فيه فلا بأس به وكذا لو صلى في موضع نزع الثياب **باب الوتر والوافل**
الوتر فرض عملاً واجب اعتقاداً سنة ثبوتاً وقال المستعملون واعتقاداً ودليلاً لكنه
اكد في سائر السنن فلا يصح قاعدان اكدوا بقبولها قاعداً وهو ثلاث ركعات بسبب الامور
واحد حق واقتدى بسلم على ركعتين يصح في اوجه ويقال في كل ركعة من الفاتحة
وسورة وجوبا واحتمالاً والسنن السور الثلاث وثبتت اي بقراءتها الفوت في الثالثة
دائماً في كل السنة قبل الركوع فلو ذكره في اربع ركعات في اوجه وسجد للسهل
وان قنت بعد ما كبر ورفعه يداه لانه ركعت في صلاة غيرها الا لفتنة او ليقنت
الامام في الصلاة المجرية وقيل في كل ركعة ويتبع المؤتمرات الوتر ولو اقتدى فيه بشافعي
يقنت بعد الركوع لانه مجتهد فيه ولا يتبع المؤتمرات الفخر خلافاً لابي يوسف قلنا
هو منسوخ بل يقف ساكناً مسلاً يدية في الظهر ولو ادر ركعة الثالثة مع الامم ليقنت
فيما يقضي قنت في الاولى والثانية ثم اكراماً قبل فراغ المؤتمرات بخلاف الشهد لا
لان اليهودي الى الفساد بخلاف الثاني والسنن المؤكدة قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب
والعشاء ركعتان وقبل الظهر والمجعة وبعدها اربع ركعات واحدة ولذا لو نذرهما
لا يخرج عنه بتسليمين وينوي بها في مكان يشك في صحتها اخر ظهر ادرت وقته ولم اصله
بعد وقيل المختار ان يصلي اربعاً بعد الفينة واربعاً بعدها سنة ويقال في كل من الاولين
فاتحة وسورة كالظهر هو المختار كذا قال المصنف وتليده الباقي لكن قال العلامة بعد
في نور السمة في ظهر المجنة المختار ان يقرأها في كل ركعة ثم ان وقت المجعة صحجة انصرف
تلك الصلاة اليها عليه القضاء ان كان عليه وان لم يكن عليه فضاكمت نافلة وتامة
فيه وعند ابي يوسف بعد المجعة ست وبنه اخذ الحاروي واكثر المشايخ كذا في المكون
ونذر اربع بتسليمين قبل العصر وركعتان ولا حل افضل والست بتسليمين
المغرب صلاة الاثني ونذر اربع قبل العشاء وبعدها وكذا بعد الظهر واكرها سنة
النجح لا تخور قاعداً بل يحذر في اوجه ولا يجوز تركها عالم صار مجعاً في الفتوى بخلاف
الشيخ لا تخور قاعداً بل يحذر في اوجه ولا يجوز تركها عالم صار مجعاً في الفتوى بخلاف

فروع يكره احتمال القضاء والاعتقاد والتمسك وكل عمل قليل بلا غرض كغرض لغيره او كغرض لغيره او كغرض لغيره
ان في الصلاة لشغلها وتباعد قطعها لغيره جنة وتباعد وتباعد وفور قدر وضاع ما قبله ورجل اوله وسجدة
او جماعة ويجوز لا غنة ملهوف وغريق وعرق لانه اذا ابدى به بلا استعانة الا انه التكل فان علم انه لا يمكن ان لا يعلم اجابه ورفقار
عليه وضع يده او كحه كما مر وتفيض غنيته **الاكمال خشوع والتعظيم والتأجيل والمراوحة**
بين القديين واخذ درهمي فيه لم ينع من الهرة وكرة الصلاة حال كونه معقوص
اي مضطراً لشره لانه يسجد معه ولو غصقه في هانديت وكذا طس اي كاشف
الرأس تنكسلاً لا تذلل الخشوع وكذا في ثياب البينة اي ما يلبسه في بيته ان كان له
فيه وكرة مسح جبهته من التراب في الصلاة الا الذي في لاصحه وتطهروا الى السماء كذا
عنه في المسح بيد في الصلاة ولو تطهروا خلافاً لها ويصلون لها في المضطر قاله الفخر
الاسلام وقيام الامام في طاق المسجد اي المحراب لا يحد لا سجود ربه وانفراد الامام
على الدكان والارض فلو بعد بغيره لم يكره والقيام خلف صف فيه فوجده سوا كان
هو في صف خراولا وترك حذبه حذر الصف في زماننا اولي وليس يوب وبنا وور
لذي روح لا غيره للتشبه بعبادته وان يكون فوق رأسه او بين يديه او محاذاً
صورة وكذا خلفه على الاظهر لان تكون صغيرة لا تبدى الحاشية
تفصيل اعضائها للمناظر اذ كان قائماً وهي على الارض او لغير ذي روح كسجدة
او مقعداً او مقطوع الرأس ونحوه يكره وكذا الوجه كراهته لان هذه الاشياء
لا تعبد عادة والكرامة لذلك لا يكره قتل الحية والعقرب ان خاف لادي والاكه وهل
يقتر العمل الكثير قال في المبسوط الاظهر فخر وقال المصنف لاهم لكان يباح لافسادهما
لقتلها كما يباح لاعتائ ما هو ف وغريق وريق وكذا الضباع ما فتمته درهم لاوله ولا
يكره قيام الامام في المسجد ساجداً في طاقته فهو هذا عامر ولا يكره الصلاة الى ظهر قاع
الا اذا خيف لغلط بحشة ولا يكره ايضا الى مصحف وسيف علق وصوت
بين يديه او الى شئ او سراج هو المختار لا يكره لانه لا يكره في البحر وينبغي ان الشئ لو كان
الى جانبه كما يفعل في رمضان وليلة النصف فلا كراهة اتفاقاً او على سباط ذي بصاوير
ان لم يسجد عليها فبكره ان سجدها عليها كما مر وكرة التول والتجلي والقوط والوطي فوق
المسجد لانه مسجد ايمان السبا ويكره غلق بابيه اي المسجد ولا يحج حواره عند
الخوف عليه الفتوى ويجوز نقشه بالحصص ما اذهب اذا شرع به انسان سوى حذر
القبلة واما المتولي فلا يصلح ان لا يفتل في الوقت الا ما يرجع الى احكام البنا حتى لو جعل
البياض فوق السواد للفاصل في المصنف ويجوز البول ونحوه من الوطي والتجلي

فروع افضل مكة ثم المدينة ثم القدس ثم قباء ثم الاقدم ثم الاعظم ثم الاقرب ومبداً في هذه الاربع اقسام افضل
من ايام مع الصلوات ما لا يحق بمكة المدينة لمحق به في الفضيلة ثم شري الاول او في يومه ما به ذكره مفصلاً في شرح كتاب التمسك وحجهم فيه وهو يوم
الاحد وبكرة الاعطاء وقيل ان خطه وانما وضاع في شرا لا ما به ذكره في صوت بذكر الانتفاضة والوضوء الا في اعد لذلك وغرس الاشجار
الا لفتح كتليل نزل فيكون للمسجد واكل ونوم المعتكف وغريب ودخول كل خوتوم وينع منه وكذا كل مود ولولب له وكل عقد المعتكف بشرط
وحيث انما يفتل في موضع اعد للصلوة وان جعل المحراب لانه يصير سجداً شرعاً **باب الوتر والوافل**
من المكة المصلاة مع مدافعة الاختين والريح وفي مكان الجاست كعاطن لاجل الجوزة
والغسل والحمام وجزم ابن الهمام في زاد الفقير بانه اذا غسل موضعاً في الحمام وصلي
فيه فلا بأس به وكذا لو صلى في موضع نزع الثياب **باب الوتر والوافل**
الوتر فرض عملاً واجب اعتقاداً سنة ثبوتاً وقال المستعملون واعتقاداً ودليلاً لكنه
اكد في سائر السنن فلا يصح قاعدان اكدوا بقبولها قاعداً وهو ثلاث ركعات بسبب الامور
واحد حق واقتدى بسلم على ركعتين يصح في اوجه ويقال في كل ركعة من الفاتحة
وسورة وجوبا واحتمالاً والسنن السور الثلاث وثبتت اي بقراءتها الفوت في الثالثة
دائماً في كل السنة قبل الركوع فلو ذكره في اربع ركعات في اوجه وسجد للسهل
وان قنت بعد ما كبر ورفعه يداه لانه ركعت في صلاة غيرها الا لفتنة او ليقنت
الامام في الصلاة المجرية وقيل في كل ركعة ويتبع المؤتمرات الوتر ولو اقتدى فيه بشافعي
يقنت بعد الركوع لانه مجتهد فيه ولا يتبع المؤتمرات الفخر خلافاً لابي يوسف قلنا
هو منسوخ بل يقف ساكناً مسلاً يدية في الظهر ولو ادر ركعة الثالثة مع الامم ليقنت
فيما يقضي قنت في الاولى والثانية ثم اكراماً قبل فراغ المؤتمرات بخلاف الشهد لا
لان اليهودي الى الفساد بخلاف الثاني والسنن المؤكدة قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب
والعشاء ركعتان وقبل الظهر والمجعة وبعدها اربع ركعات واحدة ولذا لو نذرهما
لا يخرج عنه بتسليمين وينوي بها في مكان يشك في صحتها اخر ظهر ادرت وقته ولم اصله
بعد وقيل المختار ان يصلي اربعاً بعد الفينة واربعاً بعدها سنة ويقال في كل من الاولين
فاتحة وسورة كالظهر هو المختار كذا قال المصنف وتليده الباقي لكن قال العلامة بعد
في نور السمة في ظهر المجنة المختار ان يقرأها في كل ركعة ثم ان وقت المجعة صحجة انصرف
تلك الصلاة اليها عليه القضاء ان كان عليه وان لم يكن عليه فضاكمت نافلة وتامة
فيه وعند ابي يوسف بعد المجعة ست وبنه اخذ الحاروي واكثر المشايخ كذا في المكون
ونذر اربع بتسليمين قبل العصر وركعتان ولا حل افضل والست بتسليمين
المغرب صلاة الاثني ونذر اربع قبل العشاء وبعدها وكذا بعد الظهر واكرها سنة
النجح لا تخور قاعداً بل يحذر في اوجه ولا يجوز تركها عالم صار مجعاً في الفتوى بخلاف
الشيخ لا تخور قاعداً بل يحذر في اوجه ولا يجوز تركها عالم صار مجعاً في الفتوى بخلاف

ولا يصلح التور ولا التطوع بجماعة خارج رمضان ان يكره ذلك في سبيل الله اعين ما
يقدر في اربعة ايام كذا الدرر ولا خلاف في صحة الاقتداء اولاً ما منع من فروغ الاشياء
عن المزارعة بكرة الاقتداء في صلاة وعبادة وقد روي الا اذا قال نذرت
كذا كرعة بهذا الالام بالحكمة انتهى قلت وفتنة عبارة النيرانية من الالامة

كان اعدا من الرأيا
 عند كسوف الشمس
 ركعتين فالتي في
 ويجففها لانها بها

وَالدُّعَاءُ بِرُفْعِ الطَّاعَةِ كَمَا فِي الْفَتْحِ
كَتَبَ يَقُولُ الْبَشِيرُ فِي الْحَدِيثِ مَا دَامَ الْإِنْسَانُ
وَلَيْسَ دُعَاءُ بِرُفْعِ الطَّاعَةِ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ
لَا عَلَيْهِ وَعَلَى هَذَا كَمَا قَالَ ابْنُ حَجَرٍ
لِلدُّعَاءِ بِرُفْعِ الطَّاعَةِ يَنْبَغِي بِهَا رُفْعُ
صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ كَقَوْلِهِ يَرْفَعُ الْفَتْحُ
بِهِ اسْمُهُ مِنْ حَقِّهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ

اهوون كذا في النص
 بعد ان ساق كلاما به علم جوار
 الاجتماع لل دعاء بدفع الطاعون وكذا
 يصلون قراوى ركعتين بنوي رقة
 رفع الطاعون وصرح ابن جرير بان
 الاجتماع للدعاء بدفعه و
 اطال الكلام فيه انتهى **في قوله**
بل دعاوا استغفرا

(Handwritten notes in Arabic script, likely from a manuscript or commentary.)

[illegible]

ارفع يدك الى الله تعالى فرفع يديه ورفع
الناس ايديهم فخارت سبحان من الغيب كانها
تدس وجبت ربح فطواحه كان الناس
لا يبلغون منازلهم كذا شرح
اشكوة لعل القارئ
والصالحين في الدنيا
ذلك اليوم بعثت
التي في الدنيا

[illegible][illegible]

اي المكلف من مسجد اذن فيه قبل ان يصلي ما اذن لها، جري على الغالب والراد دخول الوقت اذن فيها ولا الامر بتمام الجماعة حري راد في التفرع وخرج الاستاذة للدراسة او يخرج من المسجد حتى ولم يصل فيه اور
اول سماع الوغظ والحاجه ومن غرمذان يعود وان صلى وحده لا يكره خروجه الا في الظاهر والعشا ان شرع المؤذن في الاقامتها لوقت الجماعة بلا تحديد اذا التفتل بعد ما غير

عنه خان مكره. وان خاف فوت قضيت الفجر جماعة ان اذى سنته يتروها وتقيدى لا يسنه
الجماعة اكل. وان رجا ادراك ركعتي وقبل الشهد ولا دل ظاهر المذهب كما في المهر
عن القنيس وغيره لا يتروها ولو بعد شروع الامام بل يصليها عند باب المسجد ان
امكن ولا يخلف سار سنه وتقيدى بجميع الفصيلتين لا تقضي سنه الفجر الا بغير القضاء
او لا يسنه

الفرض قبل الزوال لا بعده في الأصح. وعند محمد يقضي بعد طلع الشمس ووجهها تشرق
الزوال. ويترك سنة الظهر في الحائض أي خوف الموت وعدمه. ويقضي في غير فصلها
في وقت أي الظهر قبل شفعه. عند محمد وعليه الفتوى كما في الجوهر. وأما في البحر
أنه لا يقبل الحمد كذلك. وغيرها أي سنة الفجر والظهر. وغير الفرائض الخمس والموت

وَقَدْ بَيَّنَّا مَرَدَّهَا
عَلَى حِلْبِ أَصْلِهِ وَرَفْعِ
الْحُجُبِ وَكَوْنِهَا فِي أَمْرِ الْغَيْبِ
سِتْرًا عَلَى الْأَعْيَانِ

لا يقضي صلاة واحدة ولا تبعا. من أدرك ركعة واحدة، وكذا التثنية والثالثة في ظاهر
الجواب من الظاهر وغيره لم يصلحة بجاعة بل أدرك فضلها أي حركتها بالحاجة ولو بأدراك
الشهيد لو أدرك ركعة من غير غيرها في الوقت ثم خرج الوقت هل يكون هذه
الصلاة أدا أو قضاء أو ما في الوقت أدا أو ما بعده قضا أو لا أصحها أو لها وتطهر التمر
في نية المسافر الإقامة قيدنا بغير الحجر لأن فيه تبطل بطول الشمس وقيدنا بالركعة لأن
مادونها يكون قضا لا للهتس في تكليده الباقي لكن نقلت في شرح المنازع بحث
الآدمي ابن جهم معزيا إلى التحرير أن بالتعميد فقط ما لو كان وقت يكون أدا أخذنا أدركه
عند الشافعية وإذا في المسجد لم يدرك جماعة يتطوع قبل الفرض ما شاءا لم تحف فوته
بضيء الوقت ويأتي بالسنة ولو صلى منفردا على وجه ولو ترك الروايات رآها حقا آخر
ولا كره من أدرك الإمام ركعة واحدة ودفعني دفع الإمام رأسه لم يدرك المؤتمر تلك
الركعة لأن المشاركة في جزء من الركن شرط ولم توجد فيكون مسبوقا فيها بعد فراغ
الإمام بخلاف ما لو أدركه في القيام ولم يركع معه فإن يصير مدركا لها فيكون لاحقا
فيأتي بها قبل الفراغ من لم يدرك الركوع تجب له السجدة وإن لم يحسبها له وتفسد
بتركها ومن ركع قبل إمامه فأدركه إمامه فيه ركوعه مع الكراهة أن قرأ الإمام قدر
الفرض ولا يجزيه ولو سجدة لم يجزئ من ركعتين ولا إمام في أدركه لم يجزئ من ركعتين
في الحاشية باب قضاء الغوايب لم يقل المتركات لأنها بالمسحوق إذا
الآخر عن الوقت بالحد كونه ولا تزول بمجرد القضاء بل بالقبول والحد في أول الحية
بأن قضاء الصلاة على الفور والصوم على التراخي قال الزاهد ولا أحسن تأخير الغوايب
عند السعي على العمل وفي الواجبات الترتيب بين الصلاة الفائتة والوقتية
وبين الغوايب لقليل شرط يؤتى لجواز بقوته الخبر المشهور من أن من صلى صلاة أو ببيت
الفرض العلي فلو صلى فرضا زكرا فائتة عليه فسد أصل فرضه موقوف عند وعند
بأن أي قطعا لا يصح حاله ولو قضاها أي الفائتة قبل آتت صلوات بطلت فرضه
ما صلى ونصير فله والأقضيها كذلك حتى صارت له أو أسد مع الفائتة ساء صحت الصلوات
كلها عند لا عند وقوله صحيح فيلغزها ويقال صلاة تفسد حسا وأخرى تصح حسا ولو ترك
كالفرض عملا فذكره فائتة تفسد الفرض المؤدي خلافا لما بناه علي أنه واجب عند
عندها فندبوا والقضاء قبل الواجب بعد
وقت وأطاعت قبل الواجب
فيلغزها ويقال صلاة تفسد حسا وأخرى تصح حسا ولو ترك

فروع لوقت سنة الفرائض قبل النظر أو لا
بعد ما أو نحوها من المودة قبل الحقة
الأسان لا من حيثها وظهورها إلا أن
يستغف فقول هذا فعلى النبي صلى الله عليه
وسلم ما لا يفعل في كبره وفي الفرائض
ترك سنن الصلوات كما أن لم يرها
حقا كبر وان رآها وترك دليل
لأنه والصحيح أنه يأتى له جاد الوعيد
بأنه ترك قال الشيخ كالدين ابن الهمام
ولا يخفى أن الأثم منوط بترك الواجب
وقول عليه السلام للذين قالوا الذين
يعلمونكم بجهنم نبي لا زبدي في ذلك
أف من صدق نعم يستلزم ذلك
الأسان وقول الدرجات والمصالح
الأخرية منوط بفعل سنن الرسول
هذا إذا تجرد التمسك بغيره
بأن يكون مع رسول الله
التعظيم فإن لم يكن كذلك وأرباب
الكفر والاثم في حال الناحية
على الشرك أنهن كذا في الشيخ
وأما ما رواه صاحب الجهاد من قولهم
من ترك الأربع قبل الظهر لم تنكح
فغير معروف كذا في شرح النقا
الفاروق وقال ابن حجر في فتح
المصالح لم أجده انتهى

فروع لوقت سنة الفرائض قبل النظر أو لا
بعد ما أو نحوها من المودة قبل الحقة
الأسان لا من حيثها وظهورها إلا أن
يستغف فقول هذا فعلى النبي صلى الله عليه
وسلم ما لا يفعل في كبره وفي الفرائض
ترك سنن الصلوات كما أن لم يرها
حقا كبر وان رآها وترك دليل
لأنه والصحيح أنه يأتى له جاد الوعيد
بأنه ترك قال الشيخ كالدين ابن الهمام
ولا يخفى أن الأثم منوط بترك الواجب
وقول عليه السلام للذين قالوا الذين
يعلمونكم بجهنم نبي لا زبدي في ذلك
أف من صدق نعم يستلزم ذلك
الأسان وقول الدرجات والمصالح
الأخرية منوط بفعل سنن الرسول
هذا إذا تجرد التمسك بغيره
بأن يكون مع رسول الله
التعظيم فإن لم يكن كذلك وأرباب
الكفر والاثم في حال الناحية
على الشرك أنهن كذا في الشيخ
وأما ما رواه صاحب الجهاد من قولهم
من ترك الأربع قبل الظهر لم تنكح

فروع لوقت سنة الفرائض قبل النظر أو لا
بعد ما أو نحوها من المودة قبل الحقة
الأسان لا من حيثها وظهورها إلا أن
يستغف فقول هذا فعلى النبي صلى الله عليه
وسلم ما لا يفعل في كبره وفي الفرائض
ترك سنن الصلوات كما أن لم يرها
حقا كبر وان رآها وترك دليل
لأنه والصحيح أنه يأتى له جاد الوعيد
بأنه ترك قال الشيخ كالدين ابن الهمام
ولا يخفى أن الأثم منوط بترك الواجب
وقول عليه السلام للذين قالوا الذين
يعلمونكم بجهنم نبي لا زبدي في ذلك
أف من صدق نعم يستلزم ذلك
الأسان وقول الدرجات والمصالح
الأخرية منوط بفعل سنن الرسول
هذا إذا تجرد التمسك بغيره
بأن يكون مع رسول الله
التعظيم فإن لم يكن كذلك وأرباب
الكفر والاثم في حال الناحية
على الشرك أنهن كذا في الشيخ
وأما ما رواه صاحب الجهاد من قولهم
من ترك الأربع قبل الظهر لم تنكح

فروع لوقت سنة الفرائض قبل النظر أو لا
بعد ما أو نحوها من المودة قبل الحقة
الأسان لا من حيثها وظهورها إلا أن
يستغف فقول هذا فعلى النبي صلى الله عليه
وسلم ما لا يفعل في كبره وفي الفرائض
ترك سنن الصلوات كما أن لم يرها
حقا كبر وان رآها وترك دليل
لأنه والصحيح أنه يأتى له جاد الوعيد
بأنه ترك قال الشيخ كالدين ابن الهمام
ولا يخفى أن الأثم منوط بترك الواجب
وقول عليه السلام للذين قالوا الذين
يعلمونكم بجهنم نبي لا زبدي في ذلك
أف من صدق نعم يستلزم ذلك
الأسان وقول الدرجات والمصالح
الأخرية منوط بفعل سنن الرسول
هذا إذا تجرد التمسك بغيره
بأن يكون مع رسول الله
التعظيم فإن لم يكن كذلك وأرباب
الكفر والاثم في حال الناحية
على الشرك أنهن كذا في الشيخ
وأما ما رواه صاحب الجهاد من قولهم
من ترك الأربع قبل الظهر لم تنكح

فروع لوقت سنة الفرائض قبل النظر أو لا
بعد ما أو نحوها من المودة قبل الحقة
الأسان لا من حيثها وظهورها إلا أن
يستغف فقول هذا فعلى النبي صلى الله عليه
وسلم ما لا يفعل في كبره وفي الفرائض
ترك سنن الصلوات كما أن لم يرها
حقا كبر وان رآها وترك دليل
لأنه والصحيح أنه يأتى له جاد الوعيد
بأنه ترك قال الشيخ كالدين ابن الهمام
ولا يخفى أن الأثم منوط بترك الواجب
وقول عليه السلام للذين قالوا الذين
يعلمونكم بجهنم نبي لا زبدي في ذلك
أف من صدق نعم يستلزم ذلك
الأسان وقول الدرجات والمصالح
الأخرية منوط بفعل سنن الرسول
هذا إذا تجرد التمسك بغيره
بأن يكون مع رسول الله
التعظيم فإن لم يكن كذلك وأرباب
الكفر والاثم في حال الناحية
على الشرك أنهن كذا في الشيخ
وأما ما رواه صاحب الجهاد من قولهم
من ترك الأربع قبل الظهر لم تنكح

فروع لوقت سنة الفرائض قبل النظر أو لا
بعد ما أو نحوها من المودة قبل الحقة
الأسان لا من حيثها وظهورها إلا أن
يستغف فقول هذا فعلى النبي صلى الله عليه
وسلم ما لا يفعل في كبره وفي الفرائض
ترك سنن الصلوات كما أن لم يرها
حقا كبر وان رآها وترك دليل
لأنه والصحيح أنه يأتى له جاد الوعيد
بأنه ترك قال الشيخ كالدين ابن الهمام
ولا يخفى أن الأثم منوط بترك الواجب
وقول عليه السلام للذين قالوا الذين
يعلمونكم بجهنم نبي لا زبدي في ذلك
أف من صدق نعم يستلزم ذلك
الأسان وقول الدرجات والمصالح
الأخرية منوط بفعل سنن الرسول
هذا إذا تجرد التمسك بغيره
بأن يكون مع رسول الله
التعظيم فإن لم يكن كذلك وأرباب
الكفر والاثم في حال الناحية
على الشرك أنهن كذا في الشيخ
وأما ما رواه صاحب الجهاد من قولهم
من ترك الأربع قبل الظهر لم تنكح

فروع لوقت سنة الفرائض قبل النظر أو لا
بعد ما أو نحوها من المودة قبل الحقة
الأسان لا من حيثها وظهورها إلا أن
يستغف فقول هذا فعلى النبي صلى الله عليه
وسلم ما لا يفعل في كبره وفي الفرائض
ترك سنن الصلوات كما أن لم يرها
حقا كبر وان رآها وترك دليل
لأنه والصحيح أنه يأتى له جاد الوعيد
بأنه ترك قال الشيخ كالدين ابن الهمام
ولا يخفى أن الأثم منوط بترك الواجب
وقول عليه السلام للذين قالوا الذين
يعلمونكم بجهنم نبي لا زبدي في ذلك
أف من صدق نعم يستلزم ذلك
الأسان وقول الدرجات والمصالح
الأخرية منوط بفعل سنن الرسول
هذا إذا تجرد التمسك بغيره
بأن يكون مع رسول الله
التعظيم فإن لم يكن كذلك وأرباب
الكفر والاثم في حال الناحية
على الشرك أنهن كذا في الشيخ
وأما ما رواه صاحب الجهاد من قولهم
من ترك الأربع قبل الظهر لم تنكح

فروع لوقت سنة الفرائض قبل النظر أو لا
بعد ما أو نحوها من المودة قبل الحقة
الأسان لا من حيثها وظهورها إلا أن
يستغف فقول هذا فعلى النبي صلى الله عليه
وسلم ما لا يفعل في كبره وفي الفرائض
ترك سنن الصلوات كما أن لم يرها
حقا كبر وان رآها وترك دليل
لأنه والصحيح أنه يأتى له جاد الوعيد
بأنه ترك قال الشيخ كالدين ابن الهمام
ولا يخفى أن الأثم منوط بترك الواجب
وقول عليه السلام للذين قالوا الذين
يعلمونكم بجهنم نبي لا زبدي في ذلك
أف من صدق نعم يستلزم ذلك
الأسان وقول الدرجات والمصالح
الأخرية منوط بفعل سنن الرسول
هذا إذا تجرد التمسك بغيره
بأن يكون مع رسول الله
التعظيم فإن لم يكن كذلك وأرباب
الكفر والاثم في حال الناحية
على الشرك أنهن كذا في الشيخ
وأما ما رواه صاحب الجهاد من قولهم
من ترك الأربع قبل الظهر لم تنكح

عندها ولو صلى الغشا بلا وضوءا سيئا ثم صلى السنة والوتر أي بالوضوء بعيد السنة
لإعادة الغشا لا يتابع ولا بعيد الوتر لسقوط الترتيب بعذر النسيان خلافا لما
بنا علي ما وبطلان الفرض لا يبطل أصل الصلاة بل ينصرف فلا خلافا لمجد ويسقط
الترتيب بضيء الوقت أي المستحق هو الجواز في الفرض لبنائه ولو كان في الوقت سعة
وشرع في الوقتية ذكرا فائتة فاطال القراءة حتى ضاق الوقت لا تصح فيقطع ويشع خلافا
لشرع ناسيا وتذكر عند ضيق الوقت فإنها تصح لصحة الشرع فيها قال البهسي وبالنسبة
للفائتة فتصح لفائتة بلا قضاء الوقتية لأن النبي عليه السلام نسي أن يوم صلاة العصر
وصلى المغرب جماعة ثم قال لا حجاب هل رأيتني صليت العصر فقالوا لا فصلي العصر لم يبدل
ذكره القسائي وغيره وبصيرورة الغوايب ساء يخرج الوقت السادسة في الأصح حديثه
كانت أو قد غابت هو الصحيح وعليه الفتوى وفي نسخة لا تكتب وهو مع كونه خلافا للمعتمد
لا يلزم تفريعه لا يفي قائل ولا يعود الترتيب لساقت ببودها أي الغوايب إلى القلة
وعليه الفتوى وما يسقط به الترتيب لظن المقبر كما إذا صلى الظهر ذكرا إن عليه الفجر حتى
فسد ظهره فقصي الفجر ثم صلى العصر ذكرا للظهر جاز العصر مع فساد الظهر لا فائتة عليه في
ظنه فمن ترك ستا أو أكثر ترفع على الأصلين السابقين طريق للف والنشر المرتب وتقوي
نسخة أو قد غابت وشرع الراك يؤذي الوقتيات مع بقا الغوايب الست ثم فاته فرض جديد فصلى
وقتية بعد أي الفرض الجديد لفائتة ذاكر أي للفرض صحت وقتية بغيره وكذا
صحت وقتية وهو ترفع بعد غود الترتيب لو قضى تلك الغوايب لأفرضا أو فرضين إلى
ما دون السنة فصلى وقتية ذكرا فهي صحيحة ولا يقتل أرك الصلاة عمدا كسلا أو تهاونا
بل يستحق ضرب ويحبس مالم يحجب أو يستخف فيكفر حينئذ فيقتل مالم يتب ولو ارتد
عقب فرض صلاة ثم أسلم في الوقت لزومه عادته لأنه حبط بالردة ولا يلزم قضاء فائتة
زمان الردة ولا قضاء ما قبل الردة لأنه لا يجزئ لأنه بارز زاده صار كما كان أصلي ولا يلزم قضاء
ما فاته بعد إسلامه في دار الحرب إن جعل فرضيته لأن الخطاب يلزمه العلم أو بدليله
ولم يوجد فروع صلى في فرضه بالتمسك والإيمان فائتة في صحنه لا بعيد لصح صحتي
أخلم بعد صلاة العشاء واستيقظ بعد الفجر لم يقضها كثر الغوايب نوي أول ظهر عليه
أخاره وينبغي أن لا يطالع غير على قضائه باب سجود السهو

جاء الوقتية مجتبه وفيه ظن من علمه
صحيح وقت الفصل ما وفيه صحة يكرها
لما الطلوع وفرضه الأخيرة ترج

جاء الوقتية مجتبه وفيه ظن من علمه
صحيح وقت الفصل ما وفيه صحة يكرها
لما الطلوع وفرضه الأخيرة ترج

جاء الوقتية مجتبه وفيه ظن من علمه
صحيح وقت الفصل ما وفيه صحة يكرها
لما الطلوع وفرضه الأخيرة ترج

جاء الوقتية مجتبه وفيه ظن من علمه
صحيح وقت الفصل ما وفيه صحة يكرها
لما الطلوع وفرضه الأخيرة ترج

جاء الوقتية مجتبه وفيه ظن من علمه
صحيح وقت الفصل ما وفيه صحة يكرها
لما الطلوع وفرضه الأخيرة ترج

جاء الوقتية مجتبه وفيه ظن من علمه
صحيح وقت الفصل ما وفيه صحة يكرها
لما الطلوع وفرضه الأخيرة ترج

جاء الوقتية مجتبه وفيه ظن من علمه
صحيح وقت الفصل ما وفيه صحة يكرها
لما الطلوع وفرضه الأخيرة ترج

جاء الوقتية مجتبه وفيه ظن من علمه
صحيح وقت الفصل ما وفيه صحة يكرها
لما الطلوع وفرضه الأخيرة ترج

اما المؤمن فيعود حتماً وان خاف فوت الركعة لان التقود فرض عليه بحكم المتابعة كذا في المسح قال
في البحر وهو ظاهر في ان لم يعد بطلت انتهى فيه ما لا يخفى والذي ينبغي ان يقال انها واجبة
في الواجب فرض في الفرض كذا في الفهر. وان سها عن التقود الاخير عاد ما لم يسجد لها لان
ما دون الركعة محل الفرض وسجد للسهو لنا خير لتعود. فان سجد بطل فرضه برفع يديه
عند محمد وعليه الفتوى. وبوضع عندي يوسف. فلو سبقه الحديث قبل رفعه قضاؤه
عند محمد لا عند يوسف قيل لما اخبر يحيى بن محمد قال زلة صلاة سدت اصلها الحد
والغيرة للامام حتى لو عاد ولم يعلم التومر حتى سجد ولم تقصد صلاحه لم يتعد السجود
وبها يلغى اي يصل ترك الركعة الاخيرة وقيد الخامسة بسجدة ولم يبطل فرضه. وصارت
الصلاة كلها. فلا. لان ترك التقود على رأس ركعتي القبل لا يبطله عندها. خلافاً لمحمد فيصم
عندها الى الخامسة التي سجد لها ما دامت ان شاء الله طان وهل يصير في العصر والمغرب المختار
فغير اختصاص الكراهة بالقصد قال المصنف وغيره. واما المغرب فلا يحتاج الى الضم
وان قعد في الركعة الرابعة. مثلاً قدر الشهد. ثم قام عاد وسلم. ولو سلم قائماً صح ولا يتبعه
التومر في الاصح بل ينسطره فان عاد تبعه وان سجد سجد ما لم يسجد الخامسة. وان سجد لها
تم فرضه. لان لم يتعد عليه السلام. وسجد للسهو في الصورين نقصان فرضه بتأخير
السلام في الاولى وتركه في الثانية كما افاده المصنف وغيره. وهذه النكتة آخر قوله. وفيصم
سادسة. ولو في العصر وخامسة في المغرب ورابعة في المغرب يعني. والركعتان فقل ولا
عمد لو قطع ما ترعرع ان الضم هنا كذا لتدرك نقصان الفرض. ولا توان عن سنت الظهر
ولا المغرب والعشاء في الاصح لا المواظبة عليها انما كانت بتجربة مبدأة. ومن اقتدى به
اي عن ضميريهما اي الركعتين. صلاحها فقط ولو افسد قضاها عندها وعند محمد يصلي
لانه المؤدي بهذه التجزئة. ولا قضا عليه لو افسد والاصح ان يصلي سناً ويقضي ركعتين
كما في الجوهرة وغيرها. ولو سجد للسهو في شفع الطلوع لا يصح شفعاً اخر عليه لئلا يجل سجوده بلا وهذا موجود في الامام
ضرورة بخلاف المسافر ولو بني صح لبقاء التجزئة. ويعيد السجود في الاصح. وسلامه عليه السهو
يخرج من الصلاة. خروجاً موقوفاً. عند الامام والثاني ان يسجد للسهو عاد اليها ولا يعود
وعلي هذا يصح اقتداءه بغيره بعد سلامه. ويصير فرضاً رباعياً بنيت الاقامة ويبطل وضوء
بقهقهة ان يسجد للسهو في المسائل الثلاث. ولا يسجد الا بعد ذلك وعند محمد وفسر

والا يصح عليه السلام لان التقيد بالالف لا يجزئ

فهي على ظاهرها عليه السلام موجود في الامام دون المقدس

لا يبطل وضوءه ولا يفسد سجده ولا يصح اقتداءه بغيره بعد سلامه ويصير فرضاً رباعياً بنيت الاقامة ويبطل وضوءه

ولا يظهر ان القرائتين في الركعة الاولى عليه السلام بفعله حيث غسلها وقب عرقها ومسح عليها حال
لبسها وقد قال تعالى لتبين للناس ما نزل اليهم وما يدل عليه ما نزل الله من ان كان يغسل رجله ولم ير ان يسجد على ركعة مكشوفة
بل ولا ركعة على رجل بعض الصحابة حيث غسلها حجلة قال ويل للاعقاب من النار رواه مسلم كذا في شرح النقاية للحق القاري
اعلم ان طهارة الرجلين اربعة مذاهب الغسل مذهب الصحابة والتابعين والائمة الاربعة من اصل السنة واجماعه والشيعة الزيدية والخواارج
والكثير المعتزلة ومن سجد وحذوهم. والمسح مذهب الشيعة الاثنا عشرية. وايجمع مذهب داود والظاهر الاصفهاني ومن تبعه والتخيير مذهب
ابن محمد جيم الشافعية لا محمد بن جرير ان كذا في الوقايع من الرسالة المسماة بالنقاية لمحمد بن
قال في الشيعة الواجب في الرجلين المسح وقال ابن جرير هو مخير وقال بعض
يجب الغسل والمسح كذا في شرح النقاية للحق القاري

فاغسلوا وجوهكم اي امر الله عليه ولا حاجة له ذلك خلافاً
لما كان الغسل اسماً حذوها ان يتقاطر الماء ولو قطرة وعند
ايه يكسب بجزئ ان يبيل وجهه واعضاه وضوءه وان لم يبيل
كذا في شرح النقاية

وحال بعض النصب على حالة ظهور الرجل واحده على حالة استنارها باحدها
لقرائتين على كمال التبين وفيه نظر لان المسح على كاحف ليس كسجدها على الرجل
حقيقة ولا شرعاً اما حقيقة فظاهر واما شرعاً فلا يخفى جعلها ما
من سرية الحديث الى القدم فتبين على طهارة الركعة السابقة على السجود
بمسح يزيل المسح فيكون على كاحف حقيقة وحكما وعن الشيعة نزل القرآن
التخيير بينهما وعن داود وجوب الجمع كذا في البرهان شرح مواهب الرحمن
للطرا بلسه رحمه الله

هذا هو الذي ينبغي ان يكون عليه في الصلاة
التي هي في حق الله تعالى

تجب سجدة الملائكة وجوبا متراجعا على المختار ان لم تكن صلاته على غير تلاوة وكان لوجوب الصلاة اهلا
ايته اي كثرها مع حذو السجدة ذكره الزيلعي وغيره فيلحظ من اربع عشرة اية في الاخران والركعة
والصلوات الاخرى او مير واولي الحج اما الثانية فنجدة صلاة لا تقرأها بالركعة والفقهاء في الصلاة
تنزيل وص وقضت والخروج لا يشق والمناق على من لا يسمع الاية ولو غير فاصد للسمع بشرط
كون السامع اهلا للوجوب والسمع منه ادنى ولو غير اهلا فلا تجب عليه ان وصي ومجنون
وحائض ونفساء قرا او سمعوا وتجب على حديث وجب وسكران واما في الاصل لاهل القضاء
وعلى من سمعها فهو كذا خلا الجنون والبله لا تجب عليه لو سمعها من غير اهلا ولا يسمعها
او سمعها من كل واحد جازا وتجب على المؤتمر بتلاوة امامه وان لم يسمع للمتابعة ولا تجب
بتلاوة اي المؤتمر صلاة اي في الصلاة ولا خارجها ولا عليه ولا على الامام والمؤتمرين وان
سموا لا على سماع ليس مع في الصلاة هو الاصح هذا اذا لم يدخل يدهما فان دخل سقطت
ولولا المنع في ركوعه او سجوده او تشهد لم يجب الحج عن اقامة فيه ولو سمعها المصلي
من ليس مع في الصلاة لا يسجد في الصلاة لاها غير صلاته ويسجد بعدها لسماعها من
غير محجور فان سجد فيها يجوز فيعيدها الا اذا تلاها وهو غير مؤتمر ولو بعد ما عاها كما حرم
به في المراج ولا تبطل الصلاة في الاصح لا اذا تابع المصلي التالى ففسدت كما في التجنيس
مسألة زيادة ما دون الركعة لا تفسد للمتابعة لغير امامه كما في الحج ولو سمعها
مكلف وامام كالا او ما كان صا اماما باقتداءه فاقتدى به قبل ان يسجد سجدة المؤتمر
بعد التتابع وان اقتدى بعد ما سجد الامام فان كان الاقصد في تلك الركعة التي تليتها لا يسجد
المؤتمر صلاة في الصلاة ولا خارجها صارت مؤداة بدارك الركعة كذا في الامام
في ركوع ثالثة الوتر فانه لا يفتن فيما يقضي وان كان الاقصد في غيرها اي غير تلك الركعة يسجد
خارج الصلاة كما يسجد السامع خارج الصلاة لو لم يقصد لوجوب السب ولا تقضي السجدة
الصلاة خارجها الا اذا فسدت الصلاة بغير الخيض يسجد خارجها ولو بعد ما سجد بها ليعيد
كما في القينة تلاها ثم دخل في الصلاة واعادها فيها وسجد كقصة عن الملائكة وان اختلف
المجلس لا بد من المراجعة في الصلاة لقونها ولو لم يسجد في الصلاة سقطت في الاصح وان سجد
لاولي يشرع في الصلاة واعادها فيها يسجد اخرى لان الصلاة اقوي ولو كرر اية واحدة
في مجلس واحد كقصة سجدة واحدة سواء كانت بعد جميع الملائكة او بعد بعضها لان مبناها على

استدلال

وهذا هو الذي ينبغي ان يكون عليه في الصلاة
التي هي في حق الله تعالى

لا يدخل في ان يكون يجعل كل تلاوة سببا لسجدة فتد اختلف السجرات
فان قيل ما حدة التلاوة بالسجدة لانها لا تقرأ بواحدة يحصل
القصود والكرام يعفو مع قيام سبب العقوبة واما الفرق
بقوله فتد اختلف السجرات في تراخي السبب عما قبلها وما بعدها
ولا تنوبه في تراخي السجرات في تراخي السبب عما قبلها وما بعدها
في مجلس اية في مجلسين لا يفسد سجدة واحدة لعدم الاتحاد وتسد التوبة بان يقرأ الحائك
حشا يسوي فيه السدي ذاهبا وآتيا والركب والسمع في غير اوجوه ولا يقال
من غصن الى اخرته بل اي المجلس في حق التالى او لائيه في حق السامع فلا يفسد سجدة بخلاف
زوايا المسجد والبيت والسفينة الساية والنقل القليل كالقيام ورد السلام وتكرار تكرارها
راكبا غير متصل ولو مضى في ركعة او اكثر عند بي يوسف قاسا هو اصح ولو تبدل المجلس
السامع دون التالى تكرار الوجوب عليه اي السامع ولو كررها راجعا في الصلاة ومع غلام يمشي
تكرار على الغلام لا الركب وان تبدل المجلس التالى واتخذ مجلسا اي السامع لا يكرار الوجوب
على السامع وعليه الفتوى واما الصلاة على الرسول فكذا ذلك عند المتقدمين وقال المتأخرون
تكرار واما العطاس فالاصح ان زاد على الملائكة لا يشته كذا في الفهرن الخلاصة وكيفية
اي السجود ان يسجد بشرط الصلاة المقيدة لا التخييرية ونية التعيين بين التكبيرتين تلبا
من غير رفع يدي ولا تشهد ولا سلام وفيها تسبيح السجود ويكره ان يقرأ سورة فيها سجدة وبيع اية
السجدة لان فيه قطعاً لفظ القرآن وتغييراً لآلفه واتباع النظر والآلف مأثور به كذا في البدائع
وهو يشهد بان الكراهة تخيرية لا يكره عكسه لانه مبادره اليها ولكن نذبان يفسد اليها اية
اويتين قبلها او بعدها المومر التفصيل اذا كان حيث استكلم الله في رتبة وان كان بعضها
زيادة ففصله باثنا عشر صفة الحق جل وعلا واستحسن اخفاؤها عن السامعين لان
يكون السامع متبذرا للسجود ففسد جهوها قال المصنف لا يكون تاركاً لترتيب القرآن
كذا في الكافي وتقضي لوجوبها **سجدة** يكره الامام ان يقرأها في محادثة ومخاطبة
وعيد لان تكون في آخر السورة بحيث تؤدي بركوع الصلاة او سجودها وينبغي حينئذ ان
لا ينوبها في الركوع لتؤدي بالسجود وتؤدي بركوعها في الصلاة فوراً وانيا قياساً وبني
وبركوع صلاة بالنية وسجودها وان ينوب شرط الفور وحده ثلاث آيات ولو نوبها في الركوع ولم
ينوبها المؤتمر تجزئه ويسجد اسم الامام ويعيد القعدة ولو تركها فسدت صلاة كذا في
القينة وينبغي على المهرج وفي النوادر لو قرأ الامام السجدة فسجد فظن ان يقوم انه ركع
فمن ركع ولم يسجد بركض ركعة ويسجد للملائكة وفرغ ركع وسجد سجدة فضلات تامة وسجدة
تجزئة عن الملائكة وفرغ ركع وسجد سجدة فضلات فاسدة لا تقرأ بركعة تامة ذكره السجدي ولو

وان اتخذ مجلس التلويح

منه نئين جهرا وبسرا فيا بين مسجدين ودر

يكون مؤدبا و
سقط بالحقن
والردة ودر

تابعي المنبر مسجد وسجدا السامعون **فلم** وذكر ابن حجر في شرح البخاري انه ينزل الى
 الارض ليسجد اذا لم يتمكن من السجود فوق المنبر انتهى وقواعد كتابه والله اعلم **وبينما**
 قبل السجود وبعد وان تقدم اليه ويصفى القوم خلفه وليس بقداء حتى جازكون المرأة
 اما فيها والتوي على ان سجدة الشكر جائزة بل مستحبة لا واجب ولا مكروه وما يفعل عقب
 الصلاة فمكروه لان العمل بغيره ونهاسته او اجتهاد وكل مباح يؤذي عليه فمكروه قال المصنف
 وغيره **م** في الكافي قبل قراءة السجدة كلها في مجلس واحد وسجد لكل منها كفاه
 الله ما اتمه وظاهره انه يقرأها على الوتر ثم يسجد بها ويحتمل ان يسجد لكل واحدة عقب قرائتها
 وهذا ليس بمكروه وما تفرقه لانه شاملا لانه اذ ليس فيه تغيير لنظر القرآن **باب**
صلاة المسافر من اضافة التي الى شرطه او محله او فاعله وهو لغة قطع المسافة
 وشرا قطع مسافة تنغيره الاحكام من جاوز بيوت مصر برقبته وهو ما حول المدينة
 من بيوت وساكن وكذا شرطها وزه القريتين المصلي بالبرق هو الصحيح قاله الزبيدي من حجاب
 خروجه وان لم يجاوز الحاشية الاخره مريدك شرا وسطا كاشيا في ثلاثة ايام من اقصر ايام السنة
 لم يقل وليا لها لان ذكرها لا يستتبع ما اذا منها من الليالي ولو فاعلها اوقات الاستراحة ثم
 الاحكام انه لا يشترط سفر كل يوم الى الليل بل الى الزوال والله لا يعتبر بالافسح وقبل الفتوي
 على اعتبار ثمانية عشر فرسخا وضعفه في البحر قصر الفرض الرباعي وصار فرضه فيه ركعتين
 خلافا للشافعي واعتبر في السير الوسط **باب** وشي لا يقدام وكذا البقرة تجزى الحجة
 وفي الجواز عند الحج وفي الجبل ما يليق بهج الاستراحات المعتادة حتى لو اسرع فوصل
 في اقل من ثلاثة قصر ولو كان موضع طريقا ان احدها مدة السفر والاخر اقل قصر في الاول لا الثاني
 فلو امتز المسافر بان صلى اربعين ان قد في اخر الركعة المانية قدرا للشهد صحت فرضيته والركعتين
 نفل كالغزو واسا لا خيرا لسلام ولا يقعد **باب** ولا تقصر وصار الكل نفل لا ترك القعدة المفروضة
 الا اذا نوي الإقامة قبل ان يقعد لما لا تسجدة ولا يزل على حكم السفر من القصر وجواز الفطر
 حتى يدخل وطنه ان سار مدة السفر ولا يمتد مجرد الرجوع لعدم استحكام السفر او نوي
 الإقامة حقيقة او حكما لما في البرازية وغيرها لو دخل الحاج الشام وعلم انه يخرج الامم القافلة
 في نصف شوال اتم لا شكها وي الإقامة ولسان الحال انطق مدة الإقامة وفي الصلاة في وقت
 منفذ اكان او مقننا او مسبوفا او مذكرا ولا حقا لا ملامر قبل فراج فلو بعدة كسبها لان

اي بالوسط مع الاستراحة المعتادة
 في موضع طريقا احد طامدة السفر
 الاخر اقل قصر في الاول لا الثاني

في قوله المسافر بان صلى اربعين ان قد في اخر الركعة المانية قدرا للشهد صحت فرضيته والركعتين
 نفل كالغزو واسا لا خيرا لسلام ولا يقعد
 في قوله المسافر بان صلى اربعين ان قد في اخر الركعة المانية قدرا للشهد صحت فرضيته والركعتين
 نفل كالغزو واسا لا خيرا لسلام ولا يقعد

الا ان يقضي ما فاتته مع الامام ونية الإقامة تعول في الاداء في القضاء **باب** سئل عن اوقية جهنزة
 لان يكون من اهل الاخبية او نواها قبل الاستحكام فانهما الاقام بخلاف ما اذا كان بعد الاستحكام
 لانه رفع ولا دل من غير المنع اسهل من الرعي وهي اي مدة الإقامة خمسة عشر يوما او اكثر بالآخر
 ولو نواها بموضعين ليس احدها تبعا للآخر حكمة وبني لا يصير مقيما الا اذا نوي ان يبيت باحد
 فيصير مقيما بدخوله فيه اما اذا تبع احدها الاخر فمكة قريبة من المصير بحيث تجب المصير على كل
 فانه يصير مقيما بدخوله فيهما كان للاتحاد حكما فلو دخل الحاج مكة ايام الفطر لم تصح نيته لانه
 يخرج الى مي وعرفة وبعد العود من مي تصح وقصر ان نوي اقل منها اول يوم شيئا بل ترقب السفر
 عند ابعده وبقي على ذلك سنين لان يعلم تأخر القافل خمسة عشر يوما لا أكثر وكذا يقصر
 نواها بارض الحرب او حارم او مضافا او حارم اهل البغي في دارنا في غيره او غير مصر
 براويجر للتردد بين القرار والفرار وبني اهل الاخبية مع خباياهم كالحج والركن
 لو نواها في المفارقة في الاحكام وبني في الاقامة او قصد او مضافا بينهما مدة السفر فيقصر
 ان نواها سقرا ولا ولا ولو اقتدى المسافر بالمقيم في الوقت صح ويتم بالبيعة وان خرج الوقت
 قبل اتمامها وبعد اي الوقت لا يصح اقتدائه به فيما يتغير لا اقتدا الفطر بالمتفطر
 في حق القعدة لو اقتدى في الاولين او القعدة في الآخرين واقتدا بالمقيم به اي بالمسافر
 صحيح فيها اي في الوقت وبعد ويقصر هو اي المسافر وبني لم يقصر بل في الاحكام لانه
 كاللاحق والتقدم تان فرض عليه وقيل كما في القعدة ويستحب ان يقول لهم بعد السلام
 الثاني في الاحكام امتوا صلوا في سافر لرغبته توهم انه سها وبطل الوطن اهلي هو وطن
 ولادته او اهلها او وطنه بمثل اذ لم يبق له بالاول اهل وان بقي لم يبطل بل يترقبه بالسفر
 ولا بوطن الإقامة وبطل وطن الإقامة بمثل وانشاء السفر والوطن اهلي ولا هل ان
 الشئ يبطل غسله ويافوقه لا بما دونه وفائنة السفر تقضي في حضر ركعتين وفائنة الحضرة تقضي
 في السفر اربعين الا في القضاء على الاداء غير ان المريض يقضي فائنة الضحى في مرضه على قدر
 والمعتبر في ذلك الحكم اخر الوقت وهو قدر ما يسع التحية والعامى في الرخص كغيره
 اي كالمسافر لاطلاق النصوص وسنة الإقامة والسفر تعتبر من كل حال لانه التمكن منها دون
 التبع فيصير مسافرا بسفره مقيما باقامته ان علم ولا فهو على حاله حتى يعلم هو لا يحكم كالعبد
 غير المكاتب لان له السفر بلا اذن وفي المشترك بين مقيم ومسافر ان تهايا قصر في نوبتها

في قوله المسافر بان صلى اربعين ان قد في اخر الركعة المانية قدرا للشهد صحت فرضيته والركعتين
 نفل كالغزو واسا لا خيرا لسلام ولا يقعد

في قوله المسافر بان صلى اربعين ان قد في اخر الركعة المانية قدرا للشهد صحت فرضيته والركعتين
 نفل كالغزو واسا لا خيرا لسلام ولا يقعد

في قوله المسافر بان صلى اربعين ان قد في اخر الركعة المانية قدرا للشهد صحت فرضيته والركعتين
 نفل كالغزو واسا لا خيرا لسلام ولا يقعد

ولا يفرض عليه ان يتعد على رأس الكعبة ويترحم حياطا وعليه هذا فلا يجوز له الاقنعة بالتميم
اصلا في الوقت ولا خارجا قال المصنف وهو ما يلزم والمرأة اذا اوقاها مهر المحجل
فلجندى ان تزق فرايرا ويبتاع المال وكذا الاجير ولا خير ولا كرم والغير والتابع
فروع يرخس للمساكين ترك الشئ وقيل لا كذا عدك ما قاله الهند واني ان فعلها افضل
حالة لزومها والتوكيد افضل حاله السير لانه الفجر قال المصنف سا فرام يميني فلما صلي
ركعتين نويلا قائمه لا تتحقق بل ليمت صلاة الميتين لا يصير يمينيا قال السائغ لم يترك مكانه
ركعة فرض يوم وليلة فهي طالت فقلت احدها من عشرين والثانية سبعة عشر والثالثة خمسة عشر
والرابعة احدى عشر تطلق واحدة منها لان اولي حتم الموت والثانية تركته والثالثة لم يجز
والرابعة للمسافر **باب الحجة** يجوز في ميمها الحركات الثلاث والسكون
وهي فرض عين لا يسهل تركها ويكره احدها والآخران واجب واداءا بالاني بدل فقال
لا تصح لنبته شروط شرط لا يها وهي المصروف فانه بكسر الهمزة والساكنة ادائية وهو
فرض له باقامتها ولو عذر ولي عمل ناحية بخلاف القاضي وصاحب الشئ اذا لم يؤثر اياه
صريحا او دلالة والمغلب الذي لا مشور له اذا كانت حيرته في الرجعية سيرة الاخر يجوز له اقامتها
واذا لم يكن احدهما ذكر فلناس ان يجتمعوا على احديهما يصير للضرورة والمرأة اذا كانت سلطانية
يجوز امرها باقامتها لا اقامتها والمأمور بالجمعة ان يستخلف غيره وان لم يؤذن له في الاختلاف
بخلاف القاضي ولا فرق بين العذر وعدمه ولا بين الخطبة وغيرها على ما حققناه في الشرح
ولا اذن في الخطبة اذن في الصلاة وبالعكس كما قال المصنف وما ذكره صاحب الدرر وغيره
رد ابن الكمال في رسالته خاصة بهذه المسئلة برهن فيها على اواز الاستتابة غير شرط واطلب
فيها وابتدع ولكن من الفوائد اودع والخطبة قبلها في وقتها اي الظهر بخلاف جماعة تنقذ
ولو صمما او نياما ولو خطب وحده لم يجز في الصبح وهل هي قائمة مقام ركعتين لا صبح كما حررنا
في الخرائن والجماعة لا تشتقا منها والاداء العام لانها فرستائر الاسلام وتؤدي بالشهرة بين
الامام والمير كل موضع له امير وقاض مقيمان به فلا اعتبار بقاض ابي خيانا ليسي قاضي
الناحية. ينقل الاحكام ويقيم الحدود. عند ابي يوسف وهو ظاهر المذهب كما في الهداية وغير
المراد القدرة على قامة الحدود وكون الموضع ذاسكك ورسايتك كما صرح به في الفتا لان
صاحب الهداية تركه بناء على ان الغالب ان الامير والقاضي شأنه القدرة على تنفيذ الاحكام

في الجمعة في وقتها لا يسهل تركها ويكره احدها والآخران واجب واداءا بالاني بدل فقال لا تصح لنبته شروط شرط لا يها وهي المصروف فانه بكسر الهمزة والساكنة ادائية وهو فرض له باقامتها ولو عذر ولي عمل ناحية بخلاف القاضي وصاحب الشئ اذا لم يؤثر اياه صريحا او دلالة والمغلب الذي لا مشور له اذا كانت حيرته في الرجعية سيرة الاخر يجوز له اقامتها واذا لم يكن احدهما ذكر فلناس ان يجتمعوا على احديهما يصير للضرورة والمرأة اذا كانت سلطانية يجوز امرها باقامتها لا اقامتها والمأمور بالجمعة ان يستخلف غيره وان لم يؤذن له في الاختلاف بخلاف القاضي ولا فرق بين العذر وعدمه ولا بين الخطبة وغيرها على ما حققناه في الشرح ولا اذن في الخطبة اذن في الصلاة وبالعكس كما قال المصنف وما ذكره صاحب الدرر وغيره رد ابن الكمال في رسالته خاصة بهذه المسئلة برهن فيها على اواز الاستتابة غير شرط واطلب فيها وابتدع ولكن من الفوائد اودع والخطبة قبلها في وقتها اي الظهر بخلاف جماعة تنقذ ولو صمما او نياما ولو خطب وحده لم يجز في الصبح وهل هي قائمة مقام ركعتين لا صبح كما حررنا في الخرائن والجماعة لا تشتقا منها والاداء العام لانها فرستائر الاسلام وتؤدي بالشهرة بين الامام والمير كل موضع له امير وقاض مقيمان به فلا اعتبار بقاض ابي خيانا ليسي قاضي الناحية. ينقل الاحكام ويقيم الحدود. عند ابي يوسف وهو ظاهر المذهب كما في الهداية وغير المراد القدرة على قامة الحدود وكون الموضع ذاسكك ورسايتك كما صرح به في الفتا لان صاحب الهداية تركه بناء على ان الغالب ان الامير والقاضي شأنه القدرة على تنفيذ الاحكام

في الجمعة في وقتها لا يسهل تركها ويكره احدها والآخران واجب واداءا بالاني بدل فقال لا تصح لنبته شروط شرط لا يها وهي المصروف فانه بكسر الهمزة والساكنة ادائية وهو فرض له باقامتها ولو عذر ولي عمل ناحية بخلاف القاضي وصاحب الشئ اذا لم يؤثر اياه صريحا او دلالة والمغلب الذي لا مشور له اذا كانت حيرته في الرجعية سيرة الاخر يجوز له اقامتها واذا لم يكن احدهما ذكر فلناس ان يجتمعوا على احديهما يصير للضرورة والمرأة اذا كانت سلطانية يجوز امرها باقامتها لا اقامتها والمأمور بالجمعة ان يستخلف غيره وان لم يؤذن له في الاختلاف بخلاف القاضي ولا فرق بين العذر وعدمه ولا بين الخطبة وغيرها على ما حققناه في الشرح ولا اذن في الخطبة اذن في الصلاة وبالعكس كما قال المصنف وما ذكره صاحب الدرر وغيره رد ابن الكمال في رسالته خاصة بهذه المسئلة برهن فيها على اواز الاستتابة غير شرط واطلب فيها وابتدع ولكن من الفوائد اودع والخطبة قبلها في وقتها اي الظهر بخلاف جماعة تنقذ ولو صمما او نياما ولو خطب وحده لم يجز في الصبح وهل هي قائمة مقام ركعتين لا صبح كما حررنا في الخرائن والجماعة لا تشتقا منها والاداء العام لانها فرستائر الاسلام وتؤدي بالشهرة بين الامام والمير كل موضع له امير وقاض مقيمان به فلا اعتبار بقاض ابي خيانا ليسي قاضي الناحية. ينقل الاحكام ويقيم الحدود. عند ابي يوسف وهو ظاهر المذهب كما في الهداية وغير المراد القدرة على قامة الحدود وكون الموضع ذاسكك ورسايتك كما صرح به في الفتا لان صاحب الهداية تركه بناء على ان الغالب ان الامير والقاضي شأنه القدرة على تنفيذ الاحكام

واقامة

واقامة الحدود ولا يكون الا في بلد له رسايتك واسواقك كذا قال المصنف ولم يذكر الفتى
اكتفا بذلك القاضي لان القضاء في المقدار الاول كان وظيفة المجتهدين حتى لو لم يكن الواو الي القاضي
مفتيا اشترط المفتي كما في الخلاصة وفي تصحيح القدوري انه يلزم في القاضي عن الامير وقيل
ما لواجبة على احد في كبر ساجدة لا يسهلهم وعليه فتوى اكثر الفقهاء كما في المجتبى لظهور الفتا في
في الاحكام واقامة ما انقلبه معقلا لمصالحه كذا في الفتا وركض الخيل وركض السهم
فلو فصل بينهما بمرامع ومزارع لا يكون فناء لكن خطاه صاحب الذخيرة كما نقله ابن الكمال وسكن
والباقي وغيرهم وقدروا بعضهم على ان قال في المحيط وعليه الفتوى واخرون ثلاثه
اسيا قال الولوي هو المختار للفتوى وتصح في مصر في مواضع كثيرة هو الصحيح
وعليه الفتوى كما في شرح المجتبى للفتوى واما من فتح القدير دفعا للحج وعن الامام في موضع فقط
وعند ابي يوسف تصح في موضعين ان حال سنها مهر وعلى الضعيف فالجمعة لمن سقت تحريمه
وتفسد بالجمعة ولا اشتباه فيصلي بعدها اربعاً بنيت آخر ظهر اذ ركت وقته ولم يسقط عني بعد
وكذا لك مني على المخرج فلا يقول عليه كالمسط في البحر ويصح في ايام المومر تصح الجمعة
بيها لوجوده بالخليفة ادائيه مثل امير الحجاز ووجود الاسواق والسكك وكذا كل امنية
نزل بها الخليفة وعدم التقييد بمجيء الخليفة لا لغير المومر لقصور ولا يشترط في المومر الحج ولا
بقرات لانها مفارقة وفرض الخطبة تسبحة او نحوها كالتحفة وتعليق بقصد الخطبة لا قطا
او تعجب لان المأمور به السعي الى ذكر الله تعالى وعند هلالته من ذكر طويل يسمى خطبة
عرفا واقلة قدر التشهد الواجب وسنها ان يخطب قائما شيئا على سيف على طهارة خطبتين
خفيفتين قدر سورة من طوال المفصل وتلك الزبارة لا سيما في الشاء يفصل بينهما بجملة
قدر ثلاثة ايات على المذهب مشقتين على ثلاثة ايات ولا يصح بالفتوى والصلاة على النبي
صلي الله عليه وسلم لانه متوارث فيكون ترك ذلك ترك السنة وعند الشافعي كما
فرائض ومن السنة جلوسه في محراب عن يمين المنبر وليس السواد وترك الامام من خروجه الى
دخوله في الصلاة وقال الشافعي اذا استوي على المنبر سلم كذا في المجتبى واصل الجماعة في الجمعة
ثلاثة رجال كذا في الامام سوي الامام بالفتوى لانه لا بد من الذكر وهو الخطيب وثلاثة
سواه بنص ما سئلوا في ذكر الله وعند ابي يوسف ثمان سواه وقيل محمد بن سواه ولا حرج
مع الامام فلو نفر او قبل سجدة واحدة فطالت وبينا نفا الظهر وان بقي ثلاثة
وقال الشافعي في الخروجه

او لا كما في قوله ابن الكمال وغيره

في الجمعة في وقتها لا يسهل تركها ويكره احدها والآخران واجب واداءا بالاني بدل فقال لا تصح لنبته شروط شرط لا يها وهي المصروف فانه بكسر الهمزة والساكنة ادائية وهو فرض له باقامتها ولو عذر ولي عمل ناحية بخلاف القاضي وصاحب الشئ اذا لم يؤثر اياه صريحا او دلالة والمغلب الذي لا مشور له اذا كانت حيرته في الرجعية سيرة الاخر يجوز له اقامتها واذا لم يكن احدهما ذكر فلناس ان يجتمعوا على احديهما يصير للضرورة والمرأة اذا كانت سلطانية يجوز امرها باقامتها لا اقامتها والمأمور بالجمعة ان يستخلف غيره وان لم يؤذن له في الاختلاف بخلاف القاضي ولا فرق بين العذر وعدمه ولا بين الخطبة وغيرها على ما حققناه في الشرح ولا اذن في الخطبة اذن في الصلاة وبالعكس كما قال المصنف وما ذكره صاحب الدرر وغيره رد ابن الكمال في رسالته خاصة بهذه المسئلة برهن فيها على اواز الاستتابة غير شرط واطلب فيها وابتدع ولكن من الفوائد اودع والخطبة قبلها في وقتها اي الظهر بخلاف جماعة تنقذ ولو صمما او نياما ولو خطب وحده لم يجز في الصبح وهل هي قائمة مقام ركعتين لا صبح كما حررنا في الخرائن والجماعة لا تشتقا منها والاداء العام لانها فرستائر الاسلام وتؤدي بالشهرة بين الامام والمير كل موضع له امير وقاض مقيمان به فلا اعتبار بقاض ابي خيانا ليسي قاضي الناحية. ينقل الاحكام ويقيم الحدود. عند ابي يوسف وهو ظاهر المذهب كما في الهداية وغير المراد القدرة على قامة الحدود وكون الموضع ذاسكك ورسايتك كما صرح به في الفتا لان صاحب الهداية تركه بناء على ان الغالب ان الامير والقاضي شأنه القدرة على تنفيذ الاحكام

في الجمعة في وقتها لا يسهل تركها ويكره احدها والآخران واجب واداءا بالاني بدل فقال لا تصح لنبته شروط شرط لا يها وهي المصروف فانه بكسر الهمزة والساكنة ادائية وهو فرض له باقامتها ولو عذر ولي عمل ناحية بخلاف القاضي وصاحب الشئ اذا لم يؤثر اياه صريحا او دلالة والمغلب الذي لا مشور له اذا كانت حيرته في الرجعية سيرة الاخر يجوز له اقامتها واذا لم يكن احدهما ذكر فلناس ان يجتمعوا على احديهما يصير للضرورة والمرأة اذا كانت سلطانية يجوز امرها باقامتها لا اقامتها والمأمور بالجمعة ان يستخلف غيره وان لم يؤذن له في الاختلاف بخلاف القاضي ولا فرق بين العذر وعدمه ولا بين الخطبة وغيرها على ما حققناه في الشرح ولا اذن في الخطبة اذن في الصلاة وبالعكس كما قال المصنف وما ذكره صاحب الدرر وغيره رد ابن الكمال في رسالته خاصة بهذه المسئلة برهن فيها على اواز الاستتابة غير شرط واطلب فيها وابتدع ولكن من الفوائد اودع والخطبة قبلها في وقتها اي الظهر بخلاف جماعة تنقذ ولو صمما او نياما ولو خطب وحده لم يجز في الصبح وهل هي قائمة مقام ركعتين لا صبح كما حررنا في الخرائن والجماعة لا تشتقا منها والاداء العام لانها فرستائر الاسلام وتؤدي بالشهرة بين الامام والمير كل موضع له امير وقاض مقيمان به فلا اعتبار بقاض ابي خيانا ليسي قاضي الناحية. ينقل الاحكام ويقيم الحدود. عند ابي يوسف وهو ظاهر المذهب كما في الهداية وغير المراد القدرة على قامة الحدود وكون الموضع ذاسكك ورسايتك كما صرح به في الفتا لان صاحب الهداية تركه بناء على ان الغالب ان الامير والقاضي شأنه القدرة على تنفيذ الاحكام

في الجمعة في وقتها لا يسهل تركها ويكره احدها والآخران واجب واداءا بالاني بدل فقال لا تصح لنبته شروط شرط لا يها وهي المصروف فانه بكسر الهمزة والساكنة ادائية وهو فرض له باقامتها ولو عذر ولي عمل ناحية بخلاف القاضي وصاحب الشئ اذا لم يؤثر اياه صريحا او دلالة والمغلب الذي لا مشور له اذا كانت حيرته في الرجعية سيرة الاخر يجوز له اقامتها واذا لم يكن احدهما ذكر فلناس ان يجتمعوا على احديهما يصير للضرورة والمرأة اذا كانت سلطانية يجوز امرها باقامتها لا اقامتها والمأمور بالجمعة ان يستخلف غيره وان لم يؤذن له في الاختلاف بخلاف القاضي ولا فرق بين العذر وعدمه ولا بين الخطبة وغيرها على ما حققناه في الشرح ولا اذن في الخطبة اذن في الصلاة وبالعكس كما قال المصنف وما ذكره صاحب الدرر وغيره رد ابن الكمال في رسالته خاصة بهذه المسئلة برهن فيها على اواز الاستتابة غير شرط واطلب فيها وابتدع ولكن من الفوائد اودع والخطبة قبلها في وقتها اي الظهر بخلاف جماعة تنقذ ولو صمما او نياما ولو خطب وحده لم يجز في الصبح وهل هي قائمة مقام ركعتين لا صبح كما حررنا في الخرائن والجماعة لا تشتقا منها والاداء العام لانها فرستائر الاسلام وتؤدي بالشهرة بين الامام والمير كل موضع له امير وقاض مقيمان به فلا اعتبار بقاض ابي خيانا ليسي قاضي الناحية. ينقل الاحكام ويقيم الحدود. عند ابي يوسف وهو ظاهر المذهب كما في الهداية وغير المراد القدرة على قامة الحدود وكون الموضع ذاسكك ورسايتك كما صرح به في الفتا لان صاحب الهداية تركه بناء على ان الغالب ان الامير والقاضي شأنه القدرة على تنفيذ الاحكام

او نفروا بعد سجوده انقادوا واودركوه راكعا ونفروا بعد الخطبة وصلى باخرين
 انما الجمعة وعند هاهنا لا يستأنفها الى الظهر الا ان نفروا قبل شروعه بالتحريم
 وتبطل الجمعة بخروج وقت الظهر لفقد الشرط وشروط وجوبها ستة لا قامه
 لاقرية او برية والذكورة والحرة والصحة وسلامة العنين والرجلين فلا تجب
 على الاممي وان وجد قايما أصلا خلافا لها وكذا الخلاف في الحج والهاجر عن الوضوء
 او التوجه عن القبلة اذا وجد مغيضا ولا تجب على مفلوج الرجل ولا قطعها ولا تقعد
 وان وجد حاملا اتقاها وتجنب على الامور اتقاها وتسقط بالعذر كحبس وخوف
 ظالم ومطر شديد ومن هو خارج المصير متفلا عنه ان كان يسمع النداء يجب
 عليه عند محمد وبني قتيبي وجوب السعي بالنداء ولو دخل المصير في السعي لسمع النداء يجب
 عليه التحجج ان نوي الملك الى وقتها لزمته وقيل لا ويكره السفر بعد الزوال قبل
 ان يصلها لا قبل الزوال هو الصحيح قاله المصنف ومن جملة عليه كالمرأة والمساكين
 ان اذها اجزاة عن فرض الوقت والمسافر والعبد والمريض ان يؤمر فيها وتنفق
 الجمعة اي بحضورهم ولا تجزئ لو صلى الظهر قبلها جاز على الكراهة التحريمية لترك
 الفرض لقطعي الذي هو اكد من الظهر ثم اذا سعى اليها بان انفصل من باب داره
 ولا امام فيها يبطل ظهوه اصل الصلاة ولا ظهره اقتدي به ولم يسمع وقال لا يبطل
 ظهوه ما لم يدرك الجمعة ويشع فيها على الامام قلنا وجوب السعي فيها فبأخذ
 حكمها احتياطا ثم الاصح انه لا فرق بين المعذور وغيره وكره تحريم المعذور والمستحب
 والمساكين وفراقهم الجمعة او لا الظهر جماعة في المصير بها قبل الجمعة وبعد التقليل
 الجماعة وصورة المعارضة ومن ادركها في الشهد وسجد السهو على القول به فيها
 بغير الجمعة وقال محمد بن طاهر اعمى ما ادركه ان لم يدرك الثلث الثانية بان ادركه بعد
 الرفع من الركوع فيصلي اربعين ويقتد على الركعتين حتما ويند في كل احتمال التقليل ثم الظاهر
 انه لا فرق بين المسافر وغيره واذا خرج الامام من الحجرة ان كان ولا قيامه للصعود
 كما في شرح الجمع فلا صلاة أصلا خلافا لثمة يسقط الترتيب بينها وبين الوقتية لفردية
 صحة الجمعة ولو خرج وهو في السنة وبعد ما قام الى الثالثة النقل ليلها في الاصح وكلاهما
 حتى يفرغ الامام من خطبته بل فرض الصلاة والحاصل ان كل ما يحرم في الصلاة يحرم في الخطبة

بله فرق

بالافرق بين قريش وبيد وان كان فيها ذكر الظلم هو الاصح كما حذرناه في الخرائن وقال
 يباح الكلام بعد خروجه ما لم يشع في الخطبة وكذا بعدها ما لم يتكبر والخلاف في كلام
 يتعلق بالآخرة واما المتعلق بأمور الدنيا فمكروه اجماعا كذا في البحر وعلي هذا فالترقية
 المتعارفة في زماننا ينبغي ان تكون مكروهة على قول الامام على قولها وما يفعل من
 الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والترضي عن الصحابة والدعاء للسلطان بالنصر
 فيبغي ان يكون مكروهها اتقاها ويجب السعي وترك البغى اراد به كل عمل ينافيه كالأذان
 الاول الذي على المنارة بعد الزوال على الاصح فاذا جلس الامام على المنبر اذن بين
 يديه ثانيا واستقبلوه لكن الرسمة لانهم يستقبلون القبلة للتحرج في نسوة الصفوف
 لكثرة الزحام مستمعين فلا يشتمون عاطسا ولا يردون سلاما نفروا خيف وقوع
 رجل في بئر يجوز تحذيره لانه حق ادعي ولا نصات حق الله ومناه على المسامحة كباس
 بالاشارة برأسه او يده فاذا اتم الخطيب الخطبة اقيمت ويقرأ فيها كالمظهر **فروع**
 خطبتي وصلي بالغ جانح خطيب سيف في يده ففتح به سعي النداء وهو ياكل تركه
 ان خاف فوته الجمعة او المكتوبة لاجتماع الناس بالخطبة ما لم يأخذ الامام في الخطبة
 ولم يؤخذ الا اذا لم يجد مكانا وجدا ما مفرجا فلان يتخطى اليها للضرورة
 والخيار ان السائل اذا لم يتخط الرقاب ولم يمر بين يدي المصلي لم يسأل الجافا يسأل

باب العيد اي صلاتها سبعتي عيد لان فيه عوايد الاحسان ولعوده بالسرور والفرح في
 السنة الاولى من الهجرة تجب صلاة العيد في الاصح وشرائطها كشرائط الجمعة وجوبا
 واداء وجوازا سوى الخطبة فانها سنة بعدها ويند في القطر ان ياكل شاة حلالا
 وتر قبل خروجه الى صلاته ويستاك ويغتسل ويتطيب بما لديه لو طيب من فرائضه
 اهله ويلبس احسن ثيابه ولو غير ابيض ويؤدي صدقة فطر عن اغناء وعن المساكين
 وتفرغ قلبه من هموم الدارين وان يتوجه الى المصلي فان الخروج الى الجبانة سنة وان
 وسعهم المسجد الجامع ويذهب الرجوع من طريق اخر والتمسقة بقوله تقبل الله ما وقضاه
 واظهار النشاشة واكثر الصدقة ولا يجوز التكبير في طريقه بل يحفيه هو الاصح
 خلافا لها فانه يجهر به والخلاف في الافضلية اما الكراهة فنسبة قاله المصنف

اي صلاتها سبعتي عيد لان فيه عوايد الاحسان ولعوده بالسرور والفرح في
 السنة الاولى من الهجرة تجب صلاة العيد في الاصح وشرائطها كشرائط الجمعة وجوبا
 واداء وجوازا سوى الخطبة فانها سنة بعدها ويند في القطر ان ياكل شاة حلالا
 وتر قبل خروجه الى صلاته ويستاك ويغتسل ويتطيب بما لديه لو طيب من فرائضه
 اهله ويلبس احسن ثيابه ولو غير ابيض ويؤدي صدقة فطر عن اغناء وعن المساكين
 وتفرغ قلبه من هموم الدارين وان يتوجه الى المصلي فان الخروج الى الجبانة سنة وان
 وسعهم المسجد الجامع ويذهب الرجوع من طريق اخر والتمسقة بقوله تقبل الله ما وقضاه
 واظهار النشاشة واكثر الصدقة ولا يجوز التكبير في طريقه بل يحفيه هو الاصح
 خلافا لها فانه يجهر به والخلاف في الافضلية اما الكراهة فنسبة قاله المصنف

ولا يجوز التكبير في طريقه بل يحفيه هو الاصح
 خلافا لها فانه يجهر به والخلاف في الافضلية اما الكراهة فنسبة قاله المصنف

فانه مكره عند العامة
اصل في البيت هو لاجل
وقتها من ارتفاع الشمس
وصفتها ان يصلي ركعتين بكثر
وهو فيها تسديت

[illegible][illegible][illegible]

من ثياب كحاشات وغسل عليها الصلاة والسلام في قميصه خراصه. ويؤصا من
يؤمر بالصلاة. بلا مضغضة واستنشاق الحج وقيل يفعلان خرقه. وعليه العمل
ويغسل بها يغسل رء هو ورق شجر البق. او حوض بقمين ويسكون اراء اثنان غير
مكون ان وحده. ولا فالقراح. يفتح القاف الخالص لحصول المقصود. وعسل راسه
ولحيته بالخطي بكسر الخاء وتفتح نبت بالعراق وان لم يوجد فبالصابون ونحوه. او يصح
على ساره. للنداء باليمين فيغسل حتى يصل الماء الى ما يلي الخت ثم يضع على عيية
فيغسل كذلك ثم يجلس مستندا ويمسح بطنه برفق فان خرج منه شيء غسله ولا يعيد
غسله ولا وضوءه. لان غسله واجب لرفع الحدث بل التطهر عن نجسه بالموت
وتدحصل كذا في شرح الجمع. وينشف ثوب ويجعل الخوط يفتح الخاء وهو عطر
مر كبر اشيا طيبة غير زعفران وورس كراهما للرجل وجعل الزعفران والورس في
الكفن جهل على راسه ولحيته نديا. والكا فور على مساحده حفظا لها عن غش الفساد
وقيل ان لديدان تخرج من لحيته ولا بأس بجعل القطن على وجهه وفي مفارقة الكفن
والقبيل والاذن والفم والاذن. ولا يشح شعره ولحيته اي يكره ذلك. ولا
يقص ظفره ولا شعره ولا يحن. ويمسح رءوها من غسلها ومسحها لاف النظر اليها في الاصح
وهي لا تمنع من ذلك ولو ذمته بخلاف الولد والمعتبر في صلاحيتها لغسل حاله انفسل
لا الموت تمنع من غسله لو ارادت بعد موته او صفت ابنه بشوق وجاز لو اسلم زوجها
الموسية فمات فاسلت ولو مات بين رجال يئها المحرم فان لم يكن فالاحصى خرقه وكيم
الحنثي المشكل لو سراهقا ولا فيغسل الرجال والنساء غيره وفردفن بلا غسل يصلي
على قبره ولا ينش بعض الميت لا يغسل ولا يصلي عليه بل يدفن لان يكون اكثر من النصف
ولا افضل ان يغسل نجانا فان اتقى الفاسل الاجر حاز ان كان ثم عيسى والا لو غسل
بغير نيتا جراه ولو وجد ميت في الماء فلا بد من غسله ثلاثا وتعامد في الخرائن. ثم يلقنه
وسنة كفن الرجل قميص وهو المنكب الى المقدر بالام وخريص وجيب. وازار ولفافة
وها من القربا الى المقدر واستحسن بعض المتأخرين العامة للعلماء والاشراف ويجعل ذنبيها
على وجهه وفي الجنبتي لاهم انها مكرهه. وكفايته ازار ولفافة في الاصح. وسنة كفن
المرأة درع اي قميص. وازار ولفافة. وخرقة تربط فوق ثدييها وكفايته

عَلَى بَدَلِ فَوْقِ
نِزَامَتُونِ
الْحَجَرَةِ الزَّارِ

ازاد وخار ولقائه وعند الضرورة يكفي الواحد ولا يقتصر عليه بلا ضرورة فلا يكفي
ستر العورة خلافا للشافعي ويجب لا يضيء ولا يكتفى الا بما يجوز له لبسه خال حياته
اعتبارا بها وتجرأ الاكفان وترا قبل ان يديح فيها وينسط اللقافة ثم الاراعلها
ثم يقتص ويوضع على الارار ويجعل يديه في جانيه على صدره ثم يلفه ازارا مرقبلا
يساره ثم مرقبلا يمينه كحال الحياة ثم اللقافة تلف كذلك والمرأة تلبس الدرع
ويجعل شعرها صغيرتين على صدرها فوقه الى الدرع ثم الخمار فوق ذلك تحت اللقافة
ثم تعطف الازار ثم اللقافة ثم الخوذة فوق الاكفان وتعد الكفن ان خيف ان يتشرد
من اعلاه واسفله والخشعي كالمراة والمجرم كالخلال والمرأوق كالبالغ ومبشوش طري
يكفن كالذي لم يدين ان لم يتقنم وان تقنم كفن في ثوب واحد وكفن من المال للذلي
من يجب عليه نفقة واختلف في الزوج والفقير على وجوب كفنها وان تركت مالا
فان لم يكن من ثمنه نفقة ففي بيت المال فان لم يكن اوضح ظلا سألوا من الناس فان
فضل شيء رد على المصدق فان لم يدركف به مثله فان لم يكن تصدق به ولو كان
في مكان ليس فيه الا واحد وذلك الواحد ليس له الا ثوب ليجب عليه ان يكفنه به ويخرج
الكفن عن ملك المتبرع حتى لو اقر من الميت سبع كانا لثوب للمتبرع لا للورثة **فصل**
الصلاة عليه فرض كفاية وكفنه ودفنه وشرطها ستة اسلام الميت
وطهارته مالم يهل التراب عليه وفي القصة الطهارة من الجاسة في الثوب والبدن
والمكان وستر العورة شرط في حق الامام والميت جميعا وبقي الشرط حضوره ووضعها
وكونه امام المصلين فلا تقصر على غائب ومجول على ابيه وموضع طهارة ورثتها شأن التكليف
الاربعة والقيام بسترها ثلاثا العهد والشا والدعاوسمها ميت مسلم غير قاتلها احد
ابويه ولا باع ولا طاع طريق ولا كافر في مصر لا بسلاح وحقاقتل في تلك الحالة
اما اخذ الامام منهم قتله يصلي عليه كما سيبيح واولي الناس ان يقدم فيها السلطان
او ابيه ثم القاضي ثم امام الحي فيه ايها مرد ذلك ان يقدم الكوفة واجتهد
امام الحي مندوب فقط بشرط ان يكون افضل من الولي والا فالولي اولى وفي القنانية
امام مسجد الجامع اولى بامام الحي في مسجد محله كذا في الهز عن الدرر ثم الولي
الاقرب فالاقرب بترتيبهم في الاحتجاج الا لابي فانه يقدم على الابن في الاحتجاج

في امره ان يسقط فضايل واحد
 من الشرط بلوغ الامم على
 من ان يكون ايضا شرطه ان لا يكون
 على القيت وصداية اية من على الناس
 فية او ضمنية وصحت لو وضعوا
 لمرش موضع الرجلين وسماوان
 تقدوا ولوا خطا القبلة ان
 تخروا والا لا مفتاح السعادة
 في التكبير الاول شرطه ان يكون
 الجهر بمقرعهم بخلافه

فان صلى غير ان الولي
من لم يصلي في وقت الصلاة
ولم يتابعه الولي اعاد الولي
لا حرج في الاعادة لغيره
تفويض او تأجيل او ما لم يصلي
لا يصح لغيره ان يصلي عنه
بما لا يوجب عليه من غير
لا يصح لغيره ان يصلي عنه
بما لا يوجب عليه من غير
تفويض او تأجيل او ما لم يصلي
لا يصح لغيره ان يصلي عنه
بما لا يوجب عليه من غير

لان يكون الاب جاهلا ولا ين عالما فتنه فينفي تقديمه ولو نساها فانا لاسن
اولي ما لم يقدم احد فلا يصح المانع فان لم يكن ولي فالزوج ثم الجيران ويولي العبد
اولي من ابويه الخ والمكاتبة ولي بالصلاة على عبده واولاده من المولي في الاجم والفتوي
على بطلان الوصية بغسله والصلاة عليه. ولولي اي لاولي بها ان ياذن لغيره
فان صلى غير من ذكره بلا اذن. ولم يتابعه الولي. اعاد الولي وكذا كل من هو مقدم
عليه بالاولي ان شاء ولو على غيره لان الاعادة لحقه لا لسقوط الفرض ولا يصلي
غير الولي بعد صلاة الولي. اذ لم يحضر فقدم عليه فان حضر فلا اعادة ان لم
يتابعه ومن صلى لا يصلي مع من بعد مرة اخرى كما حققناه في الخرائج. وان كان
بلا صلاة. بعد الغسل وقبله واما لو التراب. صلى على قبره ما لم ينعن نفسه
هو الاصح. ويقوم الامام نذرا جازا يصدر للرجل والمرأة. لا ينعن الايمان والشفا
لاجله. ويكثر تكبيرة بني عيسى. ولا يقل الفا تحية الانبياء الشفاء. ثم يكبر تائيبا
يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعدها كما بعد التشهد. ثم يكبر تالفا يدعو لنفسه
والميت والمسلمين بعدها. ولا يوقفت فيه ثم يكبر رابعة ويسلم عقبها. بلا دعاء
تسليتين غير رافع بها صوته ويولي بها الميت مع القوم هو الاصح وفي اليد الممل
في زماننا على الجهر بالتسليم. فان كثر الامام حسا لا يتابع. بل ينتظر تسليمه ثم يفتي
هنا اذا سمع الامام ولو من المذبح تابعه ويولي الافتتاح بكل تكبيرة وكذا في العهد
ولا قراءة فيها ولا تشهد ولا رفع يداي الا في الاولى. في الاخر واخرا لغيره من مشايخ
بل الرفع في الكل. ولا يستغفر لصبي وجنون ومعتوه لعدم تكليفهم ولكن يقول بعد
دعاء المكففين اللهم اجعل لنا فرطا اي سابقا الى الخوض يعني الماء اللهم
اجعله لنا آخر متقدما وخرجا. يضم اذال المعجم اي خيرا باقيا. واجعل لنا شافعا
مشفعا اي مقبول الشفاعت. ورائي لصلاة الجنازة بعد تكبير الامام لا يكبرني
يكبر الامام تكبيرة اخرى فيكبر معه الافتتاح لا بد مسبوقة وهو لا يدع عما قال
وقال ابو يوسف. يكبر المسوق تكبيرة الافتتاح كما حضر. ولا ينتظر تكبير الامام. وبه
ناخذ فمن جاء بعد ما كثر الامام الرابعة يكبر فاذا سلم الامام قضى ثلاث تكبيرات عنده
وعليه الفتوي وعندها فاتته الصلاة كذا قال المصنف. كن كان حاضر حال التعمية

ولان
يستحب
ان يصلي
الولي
ان يصلي
غيره

ويعاد
ايضا
ان يصلي
غيره
ايضا
ان يصلي
غيره

فان

فانه لا ينتظره اتفاقا بل يكبر للتعمية لانه كالمذكر ويكثر ان ما فاتهما بعد الفراغ
نسقا بلا دعاء خشيا رفع الميت على الاتفاق هو الاصح ولا يجوز صلاة الجنازة
راكبا ولا قاعدا بلا عذر استسنا. ويكره تحريك رايته ونزولها في خري. في مسجد
جماعة لا في مسجد بني لها. ان كان الميت فيه وان كان الميت خارجا خلت المشايخ
والمختار الكراهة مطلقا كما خزانة في الخزان. ولا يصلي على عضو ولا على عاتق
عندنا. وصلاة النبي على الخاشي من خصوصياته. وغسله بعد الولادة. اي خذ
منه ما يدل على حياته بعد خروج الريح. غسل رجليه وصلى عليه. ويرث ويورث
ولا يستهل غسل. وسمي في المختار وادرج في حقه ودفنه. ولا يصلي عليه. وكذا لا يرث
اذا انفصل بنفسه ويختار اذا استبان بعض خلقه. ولو سبي صبي مع احد ابويه لا يصلي
عليه الا ان اسلم احدهما. فيكون مسلما تتبعه. واسلم هو عاقلا لصحة اسلامه حينئذ
اولم يستأجرهما معه. فيكون مسلما تبعا للدار والساي. ولومات لاسلم قريب كافر يصلي
اذا المرتد يلقى في حفرة كالكب. غسل غسل النجاسة ودفنه في حفرة. والقاء في حفرة
بلا اعادة سنة. او دفنه الى اهل دينه. وليس لكافر غسل قريب اسلم. **رفع**
اجتمع موقو المسلمين والكفار ولا علامة فاعبره للاكثر فاستوا وغسلوا واختلف في الصلاة
عليهم ومحل دفنهم. وسن في محل الجنازة اربعة وان يبدا بوضع مقدمها على عتبة ثم مؤخرها
لمؤمن على اخر ثم مقدمها على سارية ثم مؤخرها لا يسير على سارية اخر وان يحمل كل جانب
عشر خطوات لخبر من عمل جنازة اربعين خطوة كبرت اربعين كيرة. ويسعى به بلا حجب
اي عدو يبرم. والمشي خلفها افضل لان يكون خلفها نسا ويكره ان يخرج بها تحملا ويخرج
الناسح ولا يترك اتباعها لاجلها ويكره رفع الصوت فيها بالذكر والقرأة قال المصنف
وغيره. واذا وصلوا الي قبره كره الجلوس قبل وضعه عن الاتفاق. للشيعة ولا يقوم لها
فراها وما ورد فيه منسوخ. ويحجر القبر في غير الدار قد نصف قامة فالنحو والحد
لان يكون الارض خوة فيخبر بين الشق واتخاذ تابوت ولو من حديد ويفرش فيه التراب
ويدخل الميت فيه من جهة القبلة. بان يوضع في جانبه من جهتها ثم يحمل فيلحد فيوحه
للقبلة على شقة لا يمين. ويقول واصعبه. استحبابا. بسم الله وعلى من رسل الله. **نسخ**
اي يعطي قبر المرأة والخشي لا قبر الرجل الا بعد ركط. ويحل القفد. للاستئذان عنها
ولا ينبغي ان

بعض القوم
يريد علم وهو اوافق لاطلاق حديث
ابن داود في صلي على ميت في المسجد
فلا صلاة له

ان ابن سبيع وقيل ان يعقل منافق
انصار وان اسلام هذا ابا جابر

ويكره عندنا حمل بين عمودين
الشرير بل يشترط ان يكون قايما باليد

والصبي الرضيع والفيلم ادقون ذكلا قطلا
بكل واحد على يديه ولولا ان كان ذكرا
ليصل عليه. جمع عظيم بعد صلاة ودفنه

حيث فوضت اليه
فكون قبره وضعت ودفنه فيه
انما لها اذا راها قبل دفنها ولا من فرغ
عليه وهو ان راها ودفنه فيها

فمن مشهور ولا يوضع فيه من غير دفن
ولا يجوز ان يوضع فيه من غير دفن
ولا يجوز ان يوضع فيه من غير دفن

هذه السنة بالانبياء
واقعات در

ويستوي عليه اللبن والقصب ويكره الآخر الطبخ والخشب والارض الرخوة ويهيأ
 التراب وتكره زيادته وتسمى القبر قد يشرب ولا يترفع للنهي عنه ويكره بناؤه بالحق للنهي أيضا
 ولا جرح بالخشب لانهما للبقاء والقبر للبقاء ولا يدفن انسان في قبر مالم يصير له ثيابا فيجوز
 حينئذ البناء عليه والزرع الا الضرورة ويوضع بينهما ثيابا ولين لم يصير كقبرين ويجعل الرجل
 يمايلي القبلة ثم خلفه القلادة ثم خلفه الحنظل ثم المرأة ولا يخرج الميت من القبر بعد ما هالت الكفا
 الا ان يكون لارض مقصوبة او اخذت شقعة وطالب المال اخراجه وان شاء سوى القبر
 وان شفع بظاهرها وينشأ لو لم ينشأ مقصوب او دفن معه مال ولودرها خلاف ما لو دفن
 بلا غسل او وضع لغير القبلة ويكره طي القبر بالجلوس والقوم والبول والغائط عليه
 والصلاة عليه وعند النهي عن ذلك **فروع** يكره طي الشجر والحنظل والقبر
 الا باليسر لا بأس بالنقل قبل الدفن الى قد سيل او سيلين والي مصر اخر لا بأس بارتداء بشق
 او غيره الا ان لا يوافق في مدحه مكره ولا سيما عند جنازته فيه قال عليه السلام من عرفه
 الجاهلية فاعضوه بين يديه ولا تكفوا ولا بأس بالاذان اي لا يعلم بموته ولو بالاذان في الطوق
 والمقربة سنة الحديث فخر امصا بالجلوس مثله وتستحب قبل الدفن ولقطها اعظم الله اجره
 واحسن عراك وغفر ليناك ويقول الهك لله عند المصائب صلب واجزل لنا ولك بالصبر اجرا
 ان لله ما اخذ ونه ما اعطى وكل شيء عنده باجل سمي ولا بأس بالجلوس لها في غير المسجد
 ثلاثة ايام وأولها افضل وتكره المقربة ثانيا ويكره الجلوس لها عند باب الدار وتكرهها شداد
 عند القبر ويكره الا يصراف قبل الدفن بلا اذن وقيل يكره قال المصنف وهو لا وجه يستحب
 لمن شهد الدفن ان يجثو في قبره من قبل رأسه ثلاث خضعات من التراب بيد يمينه ويقول في
 الاولي منها خلقناكم والناية وفيها نعيدكم والناية ومنها نخرجكم تارة اخرى وان يجلسوا ساعة
 بعد الدفن للقرأة والدعاء ويكره عند القبر كل ما يتعدى السنة والمعهود زيادتها والدعاء
 عندها قليلا ويقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم لاحقون وفي الحديث
 فرقوا الخلاص احد عشرة ثم وهب اجرها للاموات اعطى الى اخر بعد الاموات والاصح
 الجواز للرجال والنساء الحديث كذا فيستحب عن زيارة القبر والاقارب واهل بيته الميت
 يكره اهل الجاهلية وحملوا الحديث على ما اذا وصي بذلك ولو استعمل بكلمة ليلتين قلبه فلا بأس
 ويستحب لجيران اهل الميت والاقارب تهيئة الطعام لهم يشبعونهم وليتهم ولو اتخذ ولي

واما حديث في انما يدفن في القبر
 وقال احمد بن حنبل في القبر
 ليس فيه قبح فاعلم وان يكره
 ويكره ان يطأ القبر وان يكره
 لقوله عليه السلام ان يجلس
 نار فخر في قومه وتصل اليه
 الا من ان يجلس في قبره فان لم يكن له
 طريق الا على قبره فانه عليه
 لانه موضع ضروره كذا في حديث
 الدرس على
 الجرح
 والشيء في انما يدفن في القبر
 عندنا في كتاب الصلاة في الجنائز
 في القفا وروى البهني وشيخ
 على القارن وتمام تفصيله في
 شرح الشكوة على القارن
 في باب لبس النعلين

ولا بأس
 انما عليه
 في القارن

الميت طعاما للفقراء كان حسنا لو بالعين ولا تباع افضل من الزايل لولقائه او حوارا صلاح
 معروف ولا تاكلوا من افضل خبثت الجنازة فاذا الصلاة لكل اولى ويبدأ بالافضل
 وان جمع جعلها صفا طولا واجدا بعد واحد ليقوم بخدا صدر الكل وراعي ترتيب الاقداء
 بعكس وضعهم في القبر مات في سفينة بعيدا عن البر يجهز ويلقى في البحر مات في بطنها ولد
 يشق حبسها الايسر اما لو كان مالا لاشان فليل يشق وقيل يشق قال ابن كمام وهذا
 اولى واقره المصنف ومثله تحت مسلم مات حبلي جعل ظهرها الى القبلة لان وجهه
 الحنين الى ظهرها ولا يكسر عظم الدنجا واوجد في قبره همة لا بأس بحفر قبره لنفسه وقيل
 يكره والذي ينبغي ان يكون تهيئة نحو الكفن بخلاف القبر ويصلي المغرب ثم الجنازة ثم
 سنة المغرب وقيل تقدم السنة ايضا وتقدم صلاة العيد ثم هي على الخطبة ويكره تأخيرها
 الى وقت الجمعة ليصلي عليه الجمع الا اذا خيف فوت الجمعة بسبب دفته ويكره المشي في طريق
 ظن انه يحدث وان تحت قبره لم يصل الى قبره الا بوجوه في قبره ويكره بعد العلم حكم رقا ر
 القبور الذين يجسبون فيهم شي من البدع وضع اليد على القبر واختلف في جلاس القارئ
 عند القبر والختار عدم الكراهة ولا يكره الدفن ليلا والمستحب النهار كتب علي حجة
 الميت او عاتقها وكفنه عتقا منه يرجي ان يغفر الله تعالى للميت اوصي بعضهم ان يكتب
 في جبهته وصدره بسم الله الرحمن الرحيم ففعل ثم روي في المام ففعل فقال الما وضعت
 في القبر جاتي ملائكة العذاب فلما راوا امسكوا علي جبري بسم الله قالوا امست
 من عند الله كذا ذكره المصنف **الشهادتين** ففعل يعني بقول لا اله الا الله
 مشهود له الجنة او فاعل لا اله الا الله ففعل ففعل هو من اي مسلم مكلف طاهر
 قتل اهل الحرب او اهل البغي وقطاع الطريق او قتل للصوم ليلتي المصنف
 او قتل مدافعا عن نفسه او ماله او المسلمين او اهل الذمة وان لم يكن القاتل واحدا من الثلاثة
 باي سبب كان القتل ولو تنفرد الله او خرق سيفه او اوخذ في العزلة وبه اشتر
 دال على قتل كخرج الدر عينية او اذنه او حلقة صايبا من افعه او ذكره او ذره او حلقة
 جامدا او قتل مسلم او ذمي طالما بالجارحة ولو نقصت اذنه ولم يجب بقتله
 اي بنفس قتله ودية بل قصاص فلو قتل الاب انه يكون لان شهيد لان الذمة وان وجبت
 لم يجب بنفس القتل بل سقطت القصاص بشبهة الاتبع فاذا وجدت هذه الشروط

في القفا وروى البهني وشيخ
 على القارن وتمام تفصيله في
 شرح الشكوة على القارن
 في باب لبس النعلين

انما عليه
 في القارن

انما عليه
 في القارن

نهي الرسول أحمد خير البشر • عن الصلاة في قاع تعتبر
 معاطن الحال ثم المقبرة • منزلة طريقتهم ومجدة
 وفوق بيت الله والحمّام • والحمد لله على التمام

تأدية الزكاة

كتاب الزكاة قرأها بإصلافة في شين وثمانين موضعاً في التزويل دليل على
 كمال الاتصال ^{بها} وفرضت في السنة الثانية قبل فرض رمضان ^{وهو ما بين سنة ١٢٠٠ و١٢٠١} ولا تجب على الأتباع ^{الذين هم من أهل البيت} أجمعاً
 هي لغة الطهارة والنماء ^{وهو ما بين سنة ١٢٠٠ و١٢٠١} وشاع عليك ^{وهو ما بين سنة ١٢٠٠ و١٢٠١} خرج الإباحة نواطع يتبعها وأيا الزكاة ^{وهو ما بين سنة ١٢٠٠ و١٢٠١}

لا تجزيه الا اذا دفع اليه المعلوم كما لو كساه بشرط ان يعقل القبض خروج المال خرج
المتقاع فلو اسكن فقيرا داره سنة ناولا لا تجزيه معين شعرا وهو يخرج العشر خرج النافل

من فقير مسلم غيرها شنيء ولا مولاة اي عبيدة. مع قطع على مسقطها من عملاء كركلا
فلا يدفع لصلها وفرعة. لله تعالى. بيان لاستراط النية. وشرط رجوعها الى افتراضها
العقل والماوراء ولا سلام والحرية. وسينها ملك ايضا بحولي. والعبودية للعدل القهري.

مفارع عن الدين اي الذي لم يطالب العباد ولو كما لا ومؤخرا ولو لم يصب صرف الدين
الى غيرها تضاعوا اجناسا صرفه الى اقلها زكاة فان سقيا كما رغب في شاة وحسن الاكل

خير. وقار عن حاجته لأصلية. لأن الشقول بها كالمقدم لدور لسانی واللب وال
لم تكن لأهلها اذ الم ينو التجار غير ان لاهل الأخذ الزكاة وان ساءت نصيبا الا ان تكون
غير فقه وحدش وتفسير اذ تريد على نختين منها هو المختار وكذلك لا الحرفين

لَا يَأْتِي فِي أَثَرِهِ كَالْقَصْرِ الْمُبْنِيِّ بِالْجِدِّ فِيهِ الزَّكَاةُ بِخِلَافِ مَا لَقِيَ كَصَابُونَ يَسْأَوِي
نَصْرًا وَازْجَالِ الْجَوْلِ نَامَ وَلَوْ قَدَّرَ بِالْقَدْرِ عَلَى الْإِسْتِمَاءِ كَوْنِ النَّدَى فِيهِ أَوْ بَدَأَ بِنَائِهِ

ملكاً تاماً، اي يداً ورجلاً ولا تحت تغيير علي ما مر علي صبي ورجل واما في قوله
علي ما لك نصاب لم يحل عليه التحول لعدم التمكن من استناده. ولا مكات لعدم الملك

التامة ولا مديون يدين لغيره بعد
السياسة والتجارة لما ان الامام اخذها من ابي جبر العبد الغريم في قدر دينه فيزكي الزمان
ان بلغ مضايبا ولا في ضمائر عدم الخاء وهو النقص والساقط في البحر والمغصوب لذلك

فان وقع المصحف على ارضه فظهر ان كان غنياً بجزءه اية وقد ذكر في الفقه فظهر ان
 انما الربا او اية خارجة الاثم وان رآه المصل اذا وثب اليه من الدور بعد
 التحول من دور الزكاة الى الدور غنياً لم يزد ويضرب الواجب في الزكاة المستحق انما هو
 ان كان الدور فقيراً او ثوباً من ثوبه بركوة قال عيسى بن الربيع البجلي عند ذلك الحال
 كما لو نزل ركوة من آخرها غير ركوة من الدور من ثوبه الزكاة على الدور
 في الركوة يكون قد وثب على الركوة وكذا الواجب كل الدور من الدور ومنه الركوة
 كما لو كان النكتة غنياً قصدت بالثوب على الثوب ولم يوثبها كما هو ثابت واضح
 ظاهر من قوله في الركوة

١٢٠
 وادفع الرجل الرجل زكوة على كل ارض مال عتقها و الزكوة فظلم انه غنى او انما غنى او فذل او فله
 او ابيه رجب ابو يوسف عليه السلام في زكوة الزكوة ثانيا وليس معناه ان رجب استرد ما
 اوتي لانه لا يرد انما قال في زكوة المقتضى للمقتضى وذكر المقتضى ان الزكوة اية في زكوة او في زكوة
 فيه فغير ذلك في الزكوة لانه ما اتيه في زكوة يقتضي به و قيل يزكوه على المقتضى و هو ان المقتضى يقتضي
 الماتية فقال ابو يوسف عليه السلام و لكن لا يسترد ما اداه فظلمه فظلمه يقتضي و اما
 الوتوف على هذه الاشياء و آما عدم استرداده فغلاة في وجهه المذكور لا يقتضي لاداء
 عن خطا و عند عليه انما قال في زكوة
 اكل من حوته لم يرد الزكوة
 و مقتضى زكوة او في زكوة و

ولا يسأل أخراجه الميت من التربة بعد ما دفن الا اذا كانت الارض مملوءة او اصابه
 شيء من القمل او دابة الكلب او الذئب مات فيه فدفن في موضع او في قبور المسلمين
 في موضع او في موضع من الارض او في موضع من الارض او في موضع من الارض او في موضع من الارض
 لا يسأل أخراجه بعد مدة طويلة او قصيرة الا اذا بدت العذرة فقلنا اذا دفن في موضع من الارض
 فدفن فيه لا يسأل من التربة لم يقصده الا في حكم التسمية بخط مؤيد الزا في كتاب الزكوة في الملوك
 في الصحاح اذ كسر عظام الميت وكسره فدفن في الارض ولا يسأل عظام اليهود اذا وجد في قبورهم فدفن
 في موضع من الارض او في موضع من الارض او في موضع من الارض او في موضع من الارض او في موضع من الارض

[illegible]

قوله مستحبك هو المحل
العلق او ما جسدك
تقضي ما لا يملك
الفرق بين ما لا يملك
وما لا يملك
وما لا يملك

هو الصحيح كما في السراج. وقيل المالك مطلقا. ويجوز دفع القيمة في الزكاة
والعشر والحراج. وكما رأت غير الاعتقاد والتدبر صدقة لقطر. وتعتبر القيمة في الزكاة
وقال ابو ملاذ في السوايم يعتبر يوم لا آءا جماعا هو الاصح كما في المنهج المحيط. وتنفق
الزكاة بفلاك المال بعد الحول وطلب الساعي في الاصح لتعلقها بالعين لا بالزمن وجعلها
عن العلف والمأخذي هلك استهلاك فوجب الزكاة. وان هلك بعضه سقطت حصته
تخلو لا لاستهلاكه ويصرفها هالك الى العفو. وهو ما بين النصب او لا بدفع الى النصاب
يليه ثم وتم. الى ان ينتهي الى النصاب الاول عند الامام. وعند ابو يوسف يصرفها لهما لك
بعد العفو لا الى النصب شائعا. وظاهر الرواية عنه لقول الامام كما في المحيط. والزكاة
تعلق بالنصاب دون العفو وعند محمد تعلق بهما ثم فرع على هذين اهلين بقوله فلو
هلك بعد الحول اربعون من ثمانين شاة تجب شاة كاملة عندها وعند محمد نصف
شاة ولو هلك خمسة عشر اربعين يبرأ تجب بنت مخاض. لما مر ان الامام يصرفها لهما لك
الى العفو ثم الى نصاب يليه ثم وتم. وعند ابو يوسف خمسة وعشرون جزء من ستة وثلاثين
من بنت لبون. لما مر ان يصرفها لهما لك بعد العفو لا الى النصب. وعند محمد نصف
بنت لبون ونمها. لما مر انه تعلق الزكاة بالنصاب والعفو. راي خذ الساعي الوسيط لا
لا يهي ولا لا دين. ولو كان جدي مجتهد ولو اخذ البغاة زكاة السوايم واموال الخزانة
او العشر والحراج. لم تؤخذ ثانيا لان الامام يجبرهم والجباية الحامية. وكذا لك لو لم يأخذوا
منه سنين وهو عندهم لما ذكرنا. لكن يفتي رايها ان يعيدوها حقية. فيما بينهم وبين
تقالي. انهم يصرفونها في حقها الاخراج لا تقيم مصارفه اذا هل المغنيها لبون اهل
الحرب والخراج حق المعاملة وقيل اذا نوي بالدفع التصديق عليهم اخرا. وكذا الدفع
الى كل جائز وذلك ما يؤخذ من جبايات الظلم والمصادرات اذا نوي بالدفع الصدقة
عليهم جاز نوي قاله العيني والبهنسي في المنهاج عن الميسر ان الامام لا يجمعها عليهم
من الساعات فقرأ حتى اتي امير يلج بالنصا م كفاة عيته وفي الحامية او هي ثلث
ماله للفقراء ودفع للسلطان الجائر حاز وهذا ظاهر في ان يجوز الخواج والستاهين
الحاقه ان يأخذوا الزكوات ويصرفوها الى الجاهل كذا افاده ابن الكمال وغيره لكن في
الواقعة والاولوية والتجسس وشرح الوهابية الفتوى على سقوطها في الاموال الظاهرة

قوله مستحبك هو المحل
العلق او ما جسدك
تقضي ما لا يملك
الفرق بين ما لا يملك
وما لا يملك
وما لا يملك

قوله مستحبك هو المحل
العلق او ما جسدك
تقضي ما لا يملك
الفرق بين ما لا يملك
وما لا يملك
وما لا يملك

قوله مستحبك هو المحل
العلق او ما جسدك
تقضي ما لا يملك
الفرق بين ما لا يملك
وما لا يملك
وما لا يملك

جميع عرض بالسلكون وهو هنا ما ليس بقيد وما قيل ما ليس بكلي ولا زني ولا حيوان ولا
منقوب. نصاب الذهب عشرون مثقالا وبضا بالفضة مائة درهم وفيها ربع العشر ثم في كل
اربع مثاقيل وهي الخمس وكل اربعين درهما بحسابه وما دون ذلك عفو. وقالا ما زاد
بحسابه وان قل فلوزاد دينار وجبرؤا جدر عشرون جزءا من نصف دينار ولوزاد قدر
وجبرؤا من اربعين جزءا من درهم وهكذا ومن ذهب الامام هو الصحيح كما في التحفة والمعتبرين هما الوز
القيمة وجوبا ولا اى في وجوب الزكاة واد اقدر الواجب حتى لو كان اربقي ذهب او فضة
وزنه عشق مثاقيل او مائة درهم وقيمه لصياغته عشرون او مائتان لم يجز في شيء بالاجماع
ويتغير في الدرهم وزن سبعة وهو اى لك لا اعتبار ان تكون العشرة منها وزن سبعة مثاقيل
جميع مثقال وهو الدينار عشرون قيراطا والقيراط خمس شعيرات متوسطة غير مقشورة
مقطوعة ما امتد طرفها فيكون الدرهم اثني عشر شعيرة والمثقال مائة شعيرة فهو
درهم وثلاثون اسباع درهم وهذا على ابي الماخرين وسجته اهل الحجاز واكثر البلاد واما
على رأي المتقدمين وسجته اهل سقيند فالمثقال ستة ذواق والذواق اربع طسقات
والطسوق حبات والحب شعيراتان فالمثقال شعيرة وتسعة عشر قيراطا فالقنات بين
القولين اربع شعيرات ذكره القنستاني قال فلا يصح ان المثقال لم يختلف في الجاهلية ولا
ثم نقل ان المعبر في الزكاة وزن مكة في الدنانير والدرهم فلو ملك ثمانية عشر دينار
ونلتي دينار بوزن بلادنا فبها زكاة لانه وزن عشرون دينار بوزن مكة وعذاه للشرعاني
ثم نقل عن النوازل وغيرها ان المعبر في الزكوات والقرارات والقعود وزن كل بلد انتهى
فيل وبقي قل **ق** واحباب السنشوري في شرح الترتيب ان معني
لم يختلف اي سبته لم يختلف وذكر ان المثقال بمصر لان درهم ونصف وان اول فرض
الدرهم عبد الملك ابن مروان سنة اربع وسبعين في العراق ثم في النواحي سنة ست وسبعين
وقيل اول فرض بها مصعب ابن الزبير يا اخيه عبد الله ابن الزبير سنة سبعين على ضرب من الكاش
ثم غيرها الحجاج وقام فيه وما غلب ذهبه وفضته فحكم الذهب والفضة بالخيار
وما غلب فضة تعتبر قيمته لازنه وقسرت بنية التجارة فيه كالعرض ليكون نائما الا اذا
كان يخلص منه ما يبلغ نصابا او اقل وعنده ما يكمل به واختلف في الفس المساوي والمختار

نقية
 ولو ادعى خلاف حجة
 القيمة بالاجماع صحتها
 الا ان المختار للحجة الجديدة

نومها

لأولها احتياطاً وقيل لا وقيل فيه غشّة دراهم وقيل درهما ونصف كما في المضرات وأما الذي
المخلوط بغشّة فإن غلب الذهب فذهب وإلا فإن بالغ الذهب أو الغشّة بضابّة وجبت
وتجب في بترها وحليتها مباح لا شتمال إلا ولا. وايتهما لا يملك أحدهما شيئاً من قيمتهما كيف كانا حي
الحاتم والسيف والسحر وحليّة المصحف وفي عرض تجارة بلغت قيمتها بضاباً من أحدهما نقل
بما هو انفع للفقراء احتياطاً وتضمير قيمتها أي العرض. إيهما أي الذهب والغشّة ليضم
النضاب. لوم تبلغ القيمة بضاباً ويضم أحدها إلى الآخر بالقيمة. عنده وعندها بالآخر
وأما يظهر الخلاف حال نقصان الآخر أو ما عند تكاملها فتجب أجمعاً هذا وفي المخططة مائة
درهم وعشرون ديناراً قيمتها مائة وأربعون نجب ستة عنده وخمسة عندها. ويضم مستفاد
ولو بهيمة أو أرب من جنس نضاب إليه أي النضاب في جولد وحكم أي النضاب فيزكّيه
بحول الإصل ولو عنده نضابان مما لم يضم أحدهما كمن سائمة زكاة ألف درهم ضم المستفاد
إلى أقربهما حوله ولا يضم كل ضمير إلى أصله. ونقصان عقداً النضاب في ثلث المحل لا يضران
كل في طرفه ولا يحل ذ ونضاب زكاته لسنتين أو لصح. لوجود السب ولا شيء في
مال الصبي الثقلبي ينبغي للأمر ضبة كني قلب بكسر أو قوم نضاري العرب. وعلى المرأة
سفرها على الرجل لأن الصلح وقع منهم كذلك **باب العاشر** قيل هذا
من تسمية الشيء باسم بعض أحواله ولا حاجة إليه بل العشر علم على ما أخذ العاشر هو كآب
الماؤد عشر الغوايا أو ربعه ونصفه كذا في الحاشية السعدية. هو من أي حرسه عندها أي
قادر على الحائض نصيب على الطريق للسافر يخرج الساغر فأنه الذي يسعى في التنازل لما أخذ
صدقات الموات في أموالها ليأخذ صدقات التجار. الذين علموا الأموال الظاهرة والمباطنة
وغير المسلم يدخل بها يأخذ من المسلم ربع العشر لأنه زكاة. ومن الذي يصفه ومن الحربي
تمامه ويصرفان مصارف الجزية. أن يبلغ ماله أي ما لكل واحد بضاباً ولم يعلم قدر ما يأخذون
منه وأن علم أخذت له لكن أن أخذوا الكل يأخذون بل يترك له قدر ما يبلغه ماله
أقبل الأمان وإن كان فلا يأخذون شيئاً لا يأخذ منهم شيئاً يستقر وأعليه ولا أحق بالمكاتب
ولا يأخذ من الرقيق وإن أخذوا منه أو لا يشا بقية على الظلم وقيل يأخذ. وأن وصليته أقر
بأن في بنيه ما يكل النضاب لأنه ليس في حمايته ولا يأخذ من مال صبي جري لأن يكونوا
يأخذون من مال صبياتها ويقبل قول من أنكر من التجار تمام الحول أو أنكر الفروع من الدين

[illegible]

او قال لم اتوا التجارة او ادعي لاداء الى الفقراء بنفسه في مصر لانه مفوض اليه فيه في غير السوا
لا حق لاخذ الامام او ادعي لاداء الى عاشر اخران وحدثا شرحه بمحقق مع عينه في المل
استحسانا لانه منكر ولا يشترط اخراج البرقة في لاصح ولا يقبل ادوة بنفسه خارج مصر
لدخول تحت الحماية فلم يقبل ولا يشترط اخراج البرقة في لاصح ولا يقبل ادوة بنفسه خارج مصر
المسلم قبل من الذي لان لهم مالنا الا في قولنا ديت انا لا يقبل من الجري الا قوله لانه هي ملكة
وقوله لانه هو ولد مثله مثله هذا ولدي وقوله ديتا الى عاشر اخر وثمة عاشر وان سر
الحري ثانيا قبل معنى الحول فان سر بعد عوده الى دار عشرين ثانيا والا فلا لعدم جواز الاخذ بدون
تجدد قول او عهد ولو من الجري ولم يعلم به الما شرحه دخل ثم خرج لم يقبله لما في لفظه
بانقطاع الكولية بخلاف المسلم والذي يقبله في الجري وجلو دية لا يقبله في الجري لان في
فاخذ قيمته كعنه وعند ييوسف ان من بها معا عشرين لا يقبله ما ترك في مصر مطلقا ولا
بضاعة لان كون الجري ولا تضاربه لان يريح المضارب فيقتضيه ان يلفي بضابا وكلب
ما دون لان كان لا يربح عليه ومعه مولا فباخذ منه لانه المالك ولذا لا يقبله في الجري
اذ اقال هذا ما لا يقيم ولا في العبد والمكاتبين ومن يربا الجراج وهو البغاة فقتله
عشرينا لتقصيره بمروره بهم لاذ اغلبوا على بلادنا فخذوا الركاة وغيره لان التقصير من
الامام فلا يخذ ثانيا **باب الركاز** من الرزق اي الاموات بمعنى المركز
في الارض لغير كون رزقه الخالق والمخلوق فكان حقيقة فيها مشتركا معنويا كما افاده الكمال
لاحقيقة في المعدن مجاز في الكثرة كقول لاشناع الجمع بينها بلفظ واحد والباب معقود لها
سلم اوزي ولو عبيدا وخدمته بكسر الدال وفتحها ذهب وفضة وخرق وارضاض او غنا
في ارض عشر اوجاج خرج الدار المفاضة المباحة لدخولها بالادوية اخذ منه خمسة والباقي له
ان لم تكن ارض مملوكة ولا قلا لها وما وجدته الحري المستان فكله في الاذاعل بالاذن
على شرط فله الشرط وان وجدته غير الحري في داره لا ينجس خلافها فينجس عندها كالكتز والدر
لما ان المعدن جزء منها والكتز موضع فيها وفي رزقه روايتان اختار في الكتز والتبواها
لداره وان وجدته كثر فيه علانية لاسلامه كالكه الشهادة فهو كالقطعة من سنجي حكمها وما فيه
علانية الكفر كالصخر عس مخففا اي اخذ منه خمسة لبيت المال وباقي له اي لوالد غير الحري
ان كانت ارضه غير مملوكة اتفاقا وان كانت مملوكة فكله لبيت ييوسف لحيازته مالم

ويعتقد في بعض النسخ ان يخذ العاشر
نصف قيمته في بعض النسخ
عشر قيمته في بعض النسخ
اخر يقول ان يخذ العاشر
وتبين ان هذا هو الاصل
توفي ابي جعفر النخعي
الذي شرح النفاة
لبيد القارئ

فدعي من نصاب رطب التجارة
كيطبخ ونحوه لا يخذ منه عند الامام
الا اذا كان عند القاتل فله ان يخذ
لغيره لغيره من ثمنه ودرجه

بدعه لما لك فيقبل قوله اتفاقا وعندها باقيل من ملكها اول الفتح او لوارثه ان علم
ولا يعلم الا فصي مالك في الاسلام او لوارثه هذا اختيار السخبي وقال ابو السر يوسف في بيت
المال قال ابن الهام وهذا اوجب وما استنبه ضربه كان في الاسلام يجعل قولا في ظاهره لانه
لانه الغالب وقيل يجعل اسلافنا في راننا لتقارم العهد ومن خلد في الحرب بامان فوجد
في صحرائها ركانا معدنا او كثر فكله له اي لوالد المستان لانه ليس بغيره وان
وجدته في دارها اي من دار الحرب رده عليها لهما اي مالك تلك الدار يخرج عن القدر
فان اخرجته الى دارنا ملكه ملكا خيضا ولو دخل بلادا امان فكله له لانه اخذه مطلقا
وان وجد ركانا عس في ارض منها اي من دار الاسلام وبه يندفع ما قيل في هذا
المقام غير مملوكة خمس وباقي له وان مملوكة فلا فصي مالك كما في التقدين
ولا خمس في نحو فيرورج وزبرجد وكل حجر نفيس وجد في جبل اي في
معدنه فلو في الكثر خمس ويخمس رقيق لانه ينطبع فاشبهه لفضه لا ولو غنبر
وكل ما يستخرج من البحر ولو ذهب او فضة لانها ليست غنمية وعند ييوسف
بالعكس اي ينجس كل ما يخرج من البحر لا الزينق والحاصل ان الخمس يجب في الكتز كيف
كان وفي المعدن ان كان ينطبع **باب زكاة الخراج**
اي من ارض غير الخراج لان العشر والخراج لا يجتمعان كما سيحكي وتسميته زكاة باعتبار
مصرنه فيما سقت السماء المطر وسقي سيجا اي جارية او اخذ من جبل او مفاضة
وحماه الامام العشر قل الخراج او كثر بلا شرط نصاب وبقاء وحولان حول
لانه مؤنة فيها معنى العبادة ولذا اوجب في ارض وقف وصغير وحنون ومكاتب
وما دون ومديون فالدين لا يمنع الوجوب على المذهب ولا فرق في رب الارض بين
كونه مزارعا او دافعا الى مزارع او موجرا وعندها هو على الدافع والمزارع جميعا
وعلى المستاجر ولا خلاف ان على المستجير كما في الشف وغيره وعندها ما يجب
فيما سقي سية ويدخله مع الحجة اذا بلغ خمسة اوسق والوسق ستون صاعا او سبعة
اربعه امانا او المظلان والرطل مائة وثلاثون درهما واما المثل الكبير فانه سائر
الرطل الشامي ستايت درهم وقدمنا ان الدرهم سبعون شعيرة فالوسق بالكيل
الشامي خمسة اكيال من غير تعبير فيكون ثلاثين مدا شاميا وبالوزن الشامي

سنة او قبة روية
كل اوقية اربعة اوسق
وحصة اوقية ثمان مائة
اوقية

الوسق ثمانية وستون رطلا واربعة اسباع رطل فالخمس اوسق خمسة وعشرون كيلا
شاميا غاراتان وكيل بالاعيرة وبالوزن الشامي ثلاثمائة رطل واثنتان واربعون
رطلا وستة اسباع رطل وبالوزن المصري المقياس الف واربعمائة وثمانية وعشرون
واربعة اسباع رطل مصري وبالله التوفيق وما لا يوسق فاذا بلغت قيمة خمسة اوسق
من ارضي ما يوسق كما لدخن يجيبه العشر عبد اي يوسف والوسق بقدر الواو وتكسر
عمل البعير والوقر عمل المغل والحار ذكره في المراج وعند محمد يجب اذا بلغ خمسة
اقبال مراعي ما يقدر به نوعا فاعبر محمد في القطن خمسة اجمال كل عمل الاقاية
من وفي الزعفران خمسة امائة لان ذلك اعلا ما يقدر به كل منها والصحيح قول الامام
كما في الحقيقة ولا شيء في حطب وقصب فارسي اما قصب الدزيرة والسكر فبهما
العشر مطلقا كما في العناية وغيرها لكن في المراج يجب العشر في غسله دون خشه
انتهى فيلحفظ وفي الحاشية عشر فيما كان من الارز دونه كلوز وكبدر وهيلج انتهى لكن في
الجوز يجب العشر في جوز ولوز وبصل وتوم في الصحيح كعصف وكان دجوره والعشر
في الارز دونه كعصف وشونيز وحلفي وحبة انتهى فيلحفظ وحشيش رقيق وسعف وصنغ
وطيران وبريطنج الا اذا قصد الارز او شغل ارضه بشيء ذكر فيجب العشر ويجب
فيما سقى بخراب اي دلو كبير او دلو اي دلو اوساينة وهي ناقة يستقي عليها
وفي كتب الساقية او سقاها بما اشتراه وقوا عدا الاما به نصف العشر لكثرة المونة
والوسق سجا وبالذقيع الغالب ولو استويا فنصفه وقيل ثلاثة ارباعه قبل رفع مونة
الرز وقيل اخراج البذر لتضخمه بالعشر في كل الخارج بل ذكر الترياق شي انه لا يسعه
اكل شيء حتى يورثي عشرها وقيل ان غرما ان يؤذي فلا بأس بكل تسعة عشره والكف لحوط
وبعشر ما اكل وان قل وعن ابي حنيفة ان كل قليل بالمعروف فلا شيء عليه قال لفتيق
وبه نأخذ كما في المضرات وفي السمل العشر قل او اكثر وفي حكمه لمن الواقع على الشوك
الاخضر كما في الطهيرة ثم هو صاحب الارض وان لم يتخذها لذلك فلا اخذة من اخذه
فارضه بخلاف الطهيرة اذا فسخ في ارض فانه لمن اخذه كما في المسوط اذا اخذ من جبل
ظاهر كلامه الاتفاقي انه لا شيء في غسل جبل كثر فلتأمل اوارض عشره لا خراجية
ليلا يجتمع العشر والخراج في ارض واحدة وعند محمد اذا بلغ خمسة اوقاف لا اقصي

ما يقدر به والقرن بقرتين ستة وثلاثون رطلا وعند اي يوسف اذا بلغ عشر
قريب كل قرية خمسون مائتا وتؤخذ عشرين من ارض عشيرة لغلي لما مر وعند محمد
عشر واحد ان كان اشتراها الغلي فمسلم ولو اشتراها منه اي الغلي ذي
احد منه اي الذي اشترى من كذا لو اشتراها منه مسلم فعليه عشرين فيلحفظ او لم
هو اي الغلي خلافا لاي يوسف لروا اداعي الضعيف فتقود العشر واحد
وقيل لمحمد بعد ولا شيء انشع الامام في بقايا الضعيف لا ضلي وعلى المرأة والمسي
منهم من يثقل ما على الرجل منهم من العشر المضاعف ولو اشترى ذي رصا عشرة
من مسلم فعليه الخراج اذا قبضها كما لو اشترى مسلم خراجية مسلم او ذي فان لم يقبضها
او قبض لكن لم يغدلسان من الرزاعة فعلى البائع كما في المحيط ومفاده انه على المشتري
اذا بقي من السنة ما يزرع فيه وهو لا يشترط على الختار وكذا على المشتري اذا باعها
وفيهما رزق لم ينقص خبته والافهي البيضاء كما في المضرات وعند محمد بقي على
حائها عشرية وان اخذها منه مسلم بشفعة او ردت على البائع ايضا لفساد البع
عاد العشر وكذا لو ردت خيار شرط او روية مطلقا او جيا رعية بقضا ولو بدونه
بقيت خراجية لانه اقاله وفي دار جعلت قسنا هو كل ارض يحوطها حائط
وفيهما نخيل متفرقة خراج ان كانت لذي مطلقا خلافا لما او لمسلم سقاها بما
اي الخراج وان سقاها بما العشر فمسلم ولو ان المسلم او الذي سقاها مرة بما الخراج
فالمسلم اخذ العشر والذي بالخراج كما في المراج واستشكل لما تاني وجوب الخراج
على المسلم ابتداء فيما اذا سقاها بما الخراج بل عليه العشر بكل حال وفي التاني عن المشي وهو
لا يظهر واجاب في الجواب للمنع وضع الخراج عليه جبر اما باختياره فيجوز كما هنا
وكما لو احيا مواتا باذن الامام وسقاها بما الخراج فعليه الخراج ولا شيء في الدار
التي بها اشجار ولو لذي وكذا المقابر ولا يخل لصاحب ارض ان يأكل غلتها قبل
اخراجها وقيل يخل ولو جعل الامام الخراج للمالك جازي خلافا للعشر ويؤخذ ان
من التركة على الظاهر وماء السماء وماء البير التي حفت في الارض العشرية والعين التي
ظهرت فيها وماء البحر الذي لا يدخل تحت ولاية احد عشري واما ما حفر وما ظهر
في ارض الخراج وماء انهار حفرها من ماء الخراج العجوة اتفاقي ولاية للعهد

الصغير الفقير اي لوفي عياله كما هو المتعارف فلوزوج صغيرته من رجل وسلمها اليه
لم يتبع عليه كما فلتة ومولاه وعبدته وكذا جارية له كذا وكذا لو كان القيد كافرا وكذا
مدبه وام ولد له لقيام المونة والولاية وكذا لو كان في يد غيره باجارة او عارة او ودية
او رهن لا عن زوجته وولده الكبير لعدم الولاية ولو ادعى عنها بلا اذن اجزاه
استحسانا للاذن عادة اي لو الكبير في عياله والا فلا الا بامره ذكره القهستاني معزيا
للحيط فيلحفظ ولا عن طفله المعنى لعدم المونة بل هي واجبة من مال الطفل لانها
مؤنة كالنفقة واطلق نافاذ جاز اذا وصي الاب او الجد عند عدما او وصي القاضي
كما في المضرات والمجنون كالطفل في حاله ونحو فطرة الاب الفقير المجنون على ابنه
ولا عن مكانته ولو عجز ذكره القهستاني ولا عليه لنفسه ولا عن عبده للتجارة لتأديتها الي
التي ولا عن عبده لابق لا بعد عوده فانه يؤدي لفطرة السنة الماضية كما في القهستاني
ولا عن عبده او امته اتفاقا الا اذا تهايبا ووجد الوقت في ثوبه احدها او عبيده
اثنين فالكثر عندها تجب على كل من الشريكين فطرة ما يخصه من الرزق دون الانتفاص
فلو كان القيد تسعة تجب عندها في الثمانية فقط ولو جازت لامة بولد فادعيها
تعي كل منها لمدد قنة ثامة عندي يوسف كما لو كان احدها ميتا او مفسرا ولو بيع
عبد بجبار فعلى من يبيع الملك له وكذا زكاة التجارة ذكره الزيلعي ويجب ادائها
بطائع يوم الفطر لمن مات قبله واسم او ولد بعده لا تجب فطرته وصح تقديمها على
يوم الفطر ولو قبل لشهر لادائه بعد فطر السبب وهو رأس ثوبه ويطلب عليه بلا فرق
بين مدة ومدة في ظاهر الرواية كما في الولو الجية وفي الهداية وغيرها انه الصحيح
وثمة اقوال اخرها بها ما قاله خلف ابن يوتوب انه مشروط بدخول رمضان
وفي الحاشية وهو الصحيح وزاد في الظهيرية وهو اختيار ابن الفضل وعليه الفتوى
واتباع الهداية او في كذا في الشهر ونحو بل خراجها قبل صلاة العيد اغناؤه عن
السؤال ولا تسقط بالماخير ولا بلاك المال ولا يكره التأخير وان طال كما في
الحاشية لكن فيه اساءة كما في الترتاشي وهل وجوبها على الترخي او الفور وبيان
مترجحات وارادها ارجحها وهي نصف صاع من زباد قيقه او سويق او صاع
من تمر او شعير والزبيب كالتمر وعندها كالشعير وهو رواية الحسن عن الامام

وعليه

وعليه الفتوى كما في الترهان والحقائق والصاع ما يسمع ثمانية ارطال بالبرقي
من ياشي او عدس انما قد ربحها للنساء وبها كذا قوتنا وافاد القهستاني ان ياتيل
من الترمك المالك برفه فلاحوط ان يقدر بالبر على انه متوسط بين الماشي والشعير
كما اشار اليه المصنف تسهي وعندي يوسف خمسة ارطال وثلاث رطل اي
برطل اهل المدينة وهو ثلاثون استنار والاستنار يسير الجفة ستة ذراهر ونصف
ذكره الشربلاي وغيره فلا خلاف حينئذ في ان الصاع الف واربعون درهما
يلحفظ وجاز ربع صاع من زباد ونصف صاع من شعير او تمر وكذا نصف منه
ونصف من شعير كما في المنظم ولا يجوز نصف تمر ومدن بر كما في القهستاني عن
الترتاشي وهذا كله اذا صرف بطريق الكيل وهو اصل واما غيره من الوزن فافاده
بقوله ولو دفع بالوزن متوي بر صرح خلافا لمحمد لان الوزن هو المعتمد في الصاع
واما عند محمد فلا يجوز الاكلا ثم في ذكر الصاع والماش شعير بعد جواز الادا حجة
في الفطرة كما في صوم الحاشية وذكر الزاهد في جواره عند الشيخين خلافا لمحمد
ودفع الزبي مكان تشري بملاشية افضل لبعده من الخلاف وعن ابي يوسف
الذراهر افضل وعليه الفتوى حال التسعة اما في المشقة فدفع القهستاني فضل
فلا خلاف حينئذ في الحقيقة فيلحفظ وجاز دفع صدقة واحد للجمع وجمع لواحد
على المذهب كما خرباه في الخزان وقيل لا ينبغي ان يوزع وقيل لا بأس به وقيل
يكراهه ولا فضل ان يؤدي صدقة نفسه وعياله الى واحد كما فعل ابن شعور رضي
الله عنه كما نقله القهستاني عن الترتاشي **خاتمة** واجبات لاسلام تسبعة
صدقة الفطر ونفقة ذوي الارحام واليثر والهجينة والعمى وحديثا الوالدان
وحديثا المرأة لزوجها كما في البحر الرافض **كتاب الصوم** وحديثا الوالدان
هو لغت لاساك مطلقا وشرعا تركه لاكل والشرب والوطي اي كفا النفس عن
هذه الاعمال قصدا فلا يشك ما فعل ناسيا كما ظن والمراد الوطي الكمال فلا يشك
وطي ممتدة وبهيمة بلا انزال كما في النظر على ان التعريف بالاعم جاز ولو قال ترك الفطر
لزم الدوراد هي مفسدات الصوم ذكره القهستاني من الفجر الى الغروب اي زمان
غيبوبة غمام جرم الشهر بحيث تظهر الظلمة في جهة الشرق وفي الحديث اذا قبل

ونسخه من
منه
او

ووزنته كان مثله الاول وما ذكره الامام
بين ما بين وما بين وكذا القدر كذا في
حاشية الدراخمان

في جارية
على المذهب

الليل عنهما فقد انظر الصائم اي اذا وجد الظلمة حشا في جهة فقد دخل وقت الفطر
 او صار مفطرا حكما وانى بالامر بصورة الخبر ترغيبا في تعجيل الافطار مع نية فراغه
 وهو اي هلك مسلم عاقل طاهر من جنس ونقاس بالانقطاع وشرط وجوب الاسلام
 والعقل والبالغ وشرط وجوب دأبه بالنية والمخلو بما فيه او يفقده وسبب وجوب
 رمضان شهر جزء من الشهر ليل او نهارا وحكمه سقوط الواجب وسيل ثوابه لوصو
 لاداء والا فالباني زاد الكمال والعلم بالوجوب والكون في ارض الاسلام لان الحربي لو لم
 تمت ولم يعلم بفرضيته ثم علم باخياره لا وعد لم يقض ما مضى ولو ظهرت الحائض في
 وقت النية فنوت لم تكن صائمة لا فرضا ولا نفلا لوجود النية في اول الوقت وهو لا يجزى
 كذا في الوجه ولا يجزى ان المقسا كذلك والصوم اقسام ستة صوم رمضان فريضة
على كل مسلم مكلف اذا اوقضا لقوله تعالى فعدوا اياما اخر وصوم المنذر المعين وغيره
 والكفارة بانواعها واجب لدخول الخصوص في دليل الاول وعدم انعقاد الاجتماع
 على فرضية الثاني ووعده فريضة اراد الفرض عملا لا اعتقادا ولذلك لا يكفي جاحده قاله
 البهسي نجا لابن الكمال وغير ذلك نقل اي زائد على الفرض بنوعه منه مسنون
 كصوم عاشوراء مع التامع ومنه ويصوم ايام النيف من كل شهر وصوم العيدين
 واما الشريطين حرام اي مكرها تحريما وصوم عاشوراء وحده واليزور والمهرجان
 مكروه تنزيها ويجوز اي يصح اد اوصوم شهر رمضان فان المجموع علم حذف جزؤه للشهر
 ذكره الرومي وغيره والنذر المعين بنية من الليل الى ما قبل نصف النهار الشريحي
 لا عند اي عند نصف النهار وهو الضحوة الكبرى في الاصح اعتبارا للاكثر والافضل
 ان ينوي مقارنا للضحى كما في التحفة وافاد لزوم تجدد كل يوم وذا بالاجل
 في جمع الصيام ما سوى رمضان عند زفر ولو نوي بعد الفرب ثم رفض قبل
 الصبح صار افضا لا لو نوي لفرض ليل ثم النقل بعد الفجر ولو نوي لامساك في بعض
 اليوم فليس بصائم بالاجماع نعم يصوم ساعدا بحيث اتقاوا وكذلك البعض اسم
 الكل كالما ولو لم ينو صوما ولا فطرا وهو انه رمضان فليس بصائم على الاظهر ويصح
مطلق النية ونية النقل لعدم المزاحمة ويصح صوم رمضان بنية واجبة للتحكم
 المقيم لما قلنا وكذا لو صام المقيم عن غير رمضان لجهل به فوقعه اتفاقا لا يصح

النذر المعين بنية واجبة بل يقع عما ادى عن واجب نواه فورا بين تعيين لشراع
 والعبد فعيته سيطر ما لا نقل لا ما عليه الواجب وهذا اذا نوي بالليل كما في النهاية
 اما اذا نوي بالنهار فيؤدي بها كما اشار اليه في الكفاية اشارة خفية كما قال به المصنف
 اذا نذر صوم يومين فوي في ذلك اليوم واجبا اخر يقع عن ذلك الواجب فان قوله
 واجبا حال اعلم في قوله في ذلك اليوم ذكره الفتاوى فيلحفظ ومثل النقل كما يجزى
 ولو نوي المريض والمسافر فيه اي رمضان واجبا آخر وقع صومه عما نواه
 وهو الاصح كما في المسح وعنه واختاره في الدرر والنويز بلافق بين نية نقل وجوب
 وسحق الحق وعند ما يقع عن رمضان لان الرخصة المشقة اذا احتملها صان كن لاخذ
 له وكما اذا اطلقها او نوا نقلا على ما شرح المجمع وعنه لكن في اواخر الاشياء الصحيح
 وقوع الكل عن رمضان سوى مسافر ونوي واجبا اخر وفي الشهر ليل المعين لانه انما
 الاصح وصح لا كل رغب وفي الفتاوى ان يقع عما نواه المسافر الواجب في رواية واحدة
 عن ابن خزيمة وقالا عن رمضان مطلقا وان نوي واجبا اخر انتهى فيلحفظ والفدية
 بنية قبل نصف النهار بالاتفاق والقضاء والنذر المطلق والكفارات لا تصح لانه
 معنية من الليل لمس الحاجة بطلوع الفجر ولا حصل ان كل صوم من الزمان بلا وقت معلوم
 لم تجز بنية الامر لليل فلو نوي من اليوم كان تطوعا وانما مستحب قضاء بافطاره
 وفيه اشارة الى ان في صوم المعين من رمضان والنقل والنذر المعين لم يشترط التبيين
 والمعين كما مر والى انه لو نوي الكفارة والقضاء جميعا لم يكن صائما عن شيء منهما بل هو متفاد
 كما قال محمد وقال ابو يوسف انما ضحك في الزاهدي ويثبت بنية هلاله اي
 بسبب رؤيته هلاله او بعد شعبان ثلاثين يوما ولا يصام اليك هو يوم الاثنين
 وشعبان وانما يكرهه على الجواز تحقق الرواية في بلد اخرى بناء على اختلاف المطالع
 ذكره العيني في شرح المجمع وبيان دفع كلام الفتاوى في وجوب الانطواع بالاراء
 وهو اي صومه احب اتفاقا ان صام من اخر شعبان ثلاثين فاكث او وافق صوما
 يتقاربه ولا يوافق في صوم الحواض وهو كل من علم كيفية نية وهي ان ينوي المطلق
 على سبيل الجزم ولا يخير بباله ان كان من رمضان فعنه ويفطر غيره نية نية
 التي اي حديث لا تقدر رمضان بصوم يوم او يومين ما حديث فرض صوم يوم

نار رمضان

روي انه من رمضان
 كما في نسخة القاموس
 في النذر

يجوز احاد النذر

الشك فقد عولها القام فلا صلته ذكره الزيلعي وغيره بعد نصف النهار هو المختار لفظة
 وقت ليلة فالمراد بالنهار العرفي لا الشرعي كما ظن ولا يخرج باللفظ بالجماع. وكان صوم رمضان
او عن واجله وكذا يكره ان يركب ان كان من رمضان فقصه ولا يفن نفل او عن واجله
وصح في كل من رمضان ان ثبت انه منه لا يثبت فمات في جزير في بيته ويصح عن نفل
 ان ردد في وصف الصوم وان ردد في اصل الليلة بان قال ان كان العدة من رمضان فانما
 عنه والا فلا أصوم لا يصح صلا ولو وصليته ثبتت رمضان نيته ولا يصير صائما كما لو نوي
 ان لم يجد غدا فهو صائم ولا يفطر **فروع** لو قال نويت ان اصوم غدا ان شاء الله
 فلا رواية قيل يصح استحسانا وقيل ان اراد التعليف فلا ولا يفطر ذكره الرازي. واذا كان
بالساعة لم ينعى الروية قبل الحاكم وكذا اصل بلدة لا حكم فيها في هلال رمضان خبر
 عدل او مستور في لاصح فاسق خلا للطحاي. ولو عيدا وانتي او محذو في وقف
تاب خبر لا شهادة ولا يشترط لفظ الشهادة ولا الدعوي. ويقول خبر واحد
اخر كعب وانتي ولو علي شهما وفي العدة ان شئت طر حكم الدعوي ولا حكمة مشير
الي ان في الصوم والفطر لا يشترط حكم الحاكم بل يكفي ان يامر الناس بالصوم والخروج الي
 المصلي ذكره القهستاني مع العماديين وخفقت. وقيل في هلال الفطر وفي الحجة
ونقية الشهر التسعة شهادة حرز لور وحرز بشار العدة لفظ الشهادة. وعده
الحديث القدر لعلق بفتح العبد لكن لا يشترط الدعوي وان لم يكن بالساعة علة فلا بد في
 الكل من جمع عظيم يرفع العلم الشرعي وهو غلبة الرأي خبرهم ولا هم تفويضه الي ابي حامد
 وفي رواية عن ابي حامد يكتفي اثنين واختارها صاحب البحر وقال الطحاوي يلتقي بواحد
 جاز خارج البلد وكان علي مكان مرتفع كالمارة واختاره ابي حامد طهير الدين وصحة
 في الاقضية قالوا والوجه في ثبات رمضان والعدان يدعي كالتة معلقة بدخوله
 نقيض دين علي الحاضر فيقر بالدين والوكالة ويكر دخول الشهر ضمنا لا بدخل تحت الحكم
 ولو صاموا ثلاثين يوما ولم يرو. اي هلال الفطر حل الفطر ان صاموا بشهادة اثنين
 عدلين. وان كان الصوم بشهادة واحد لا يعمل عندها. وقال محمد بن علي بن الحكم القاضي
الواحد وهو اجماع كما في المغنية وغيرها في اثنين لا يشبه ان بالساعة علة لا بدخل تحت الحكم
 رأي هلال رمضان والفطر وحده ورد قوله صام. وقيل يسك بلائيه وقيل ان

الدخول
 في شهر
 الهلال فيقف عليه
 ويثبت صوم

كان اما ما ياكل جهرا وغيره سرا كما في المحيط واقره القهستاني لكن في الشرب لا ينعى عن الفتح
 ولا كما كغيره فلو رآه وحده لا يامر الناس بصوم او فطر لكن في الجوهر لو رأى هلال رمضان
 لا يامر وحده او لقا ضي له ان يامر الناس بالصوم او يفطر فيشهد عنده ولو رأى هلال
 الفطر لا يفر ولا يفطر سرا ولا جهرا. وقيل يفطر سرا وان افطر قضي فقط وكذا لو افطر
 قبل الرد على الراجح ولا يفطر الا مع الناس وفيه اشارة الي ان شهادته لا رتبة لئلا يفطر
 الناس ابعده ولو محذو وكذا المستور بل والفاسق ان علم قبول قوله والي ان لو قبل
 قوله صام يوم الفطر بالطريق الاولي فان قبله من رمضان فطعا ولذا شرط فيه نصاب
 الشهادة فلا بد ان المشهور ان ابي الوصلية لا تستعمل في موضع يكون الجزا اولى بتقيض
 الشرط فيلزم ان يكون صوم يوم الفطر اولى عند قبول القول ذكره القهستاني ثم قال وفي
 اعتبار الروية اشارة الي ان قول اهل التنجيم غير معتبر فمن قال به فقد خالف المشرع
 قال صلى الله عليه وسلم من اتى كاهنا او تنجافضه با قال فقد كفر كما انزل على قلب محمد
 ويجب على الناس التماس الهلال وقت الغروب في التاسع والعشرين من شعبان وكذا من
 رمضان. ورويته بالنهار لليلة الاية مطلقا هو المختار. واذا ثبت في موضع لزوم
جميع الناس ولا عبرة باختلاف المطالع وقيل يختلف باختلاف المطالع وصح ولا يل
 ظاهر المذهب وعليه الفتوي كما حررناه في الخزان وعلى محذو سيرة شهر فصاعدا
 ذكره في الجوهر اعتبارا بقصة سليمان عليه السلام فانه قد انتقل كل غداة وراجح من اقلير
 الي اقلير وبين كل منهما مسيرة شهر ذكره القهستاني **باب ما**
يوجب الافساد بفتح الجيم ما يوجب الفساد من القضاء والكفارة والكسر
 ما به الفساد يوجب القضاء والكفارة ككفارة الظهار. الباب ما يوجب الافساد
واللائق جعل ما ثبت بالسنة تغير الماشيت بالكتاب دون العكس فلا بد ان يحفظ الصوم
 فان لكفارة عند ابراهيم التيمي صور ثلاثة الا في يوم وعند بعضهم لا يخرج عن العدة
 وان صام الدهر كله ذكره القهستاني مع النظم. علي من جامع ادميا مشتهى والجماع اذ
الفرج في الفرج لكن في الخزانة ان لقضاء الختانين موجب للكفارة فتنبيه اوجع في
 رمضان عمدا في احد السبيلين فالجماع في الذكر موجب للكفارة كما قالوا هو الصحيح
 من مذهبه كما في المحيط وغيره لكن في الجوهر لا كفارة بلواط كسحاق ولو امسك

عند طلوع الفجر لم يكفر ويقضي ولو كنت طارعا كبرت. ^{من الذبح} أو أكل أو شرب بعد غروب الشمس أو بعد صلاة
خلافًا للشافعي في الغداء لما لم يمتنع له. ^{من الذبح} ولو شرب الخمر كرمي القضا
والترتيب والحد كما لو زنا لا يخلو لأسباب. ^{من الذبح} وتقتل لو أكل عمدًا شهرًا بالحد. ^{من الذبح} وكذا يجب
أن لو احتجم أو اعتاب فظن أنه فطر فأكمل عمدًا. ^{من الذبح} لأنه ظن في غير محله بخلاف كل عامدا بعد ما ظنه
ناسيًا ثم وجوب الكفارة مقيده بامور تبين لنية وعده الأكره وعدم عروض ما يبيح
الفطر بالأضغحة حتى لو مرض من وجع نفسه أو سوبه مكرها فالفتوى على الزومها وفي القهستاني
مغزنا للكشف وغيره. ^{من الذبح} وكذا لو نوى في النهار يكفر هو الصحيح ولو يكفر عندها لا عنه ولو أكل
بعد الزوال فلا كفارة اتفاقا واختلف في المقدح وحيفضا والظان مقابلة أهل
الحروب إذا فطروا لم يحصل العذر ولا يصح سقوطها وترك بيان وقت وجوب القضا
والكفارة ليعيد الله على التراضي كما قال محمد وهو الصحيح وقيل على المنور وقدم القضا
لندب تقدمه على الكفارة ويستحب لتتابع ذكره القهستاني. ^{من الذبح} وكفارة بفساد صوم غير
رمضان لأنها لهنك حرمة رمضان. ^{من الذبح} ويجب لتضا فقط بالكفارة. ^{من الذبح} ولو فطر خطأ بان تقضى
فسقيا لما شرب نائما أو أكل مكرها وكذا الجماع وفي المصريات لو أكرهت زوجها يكفران لكن
في الذخيرة الكفارة عليه وعليه الفتوى واحتقن واستعط في ليله أو فطر في ذنبه أو دأوى
جائفة أو أتمته أي جرحته ببلغت خوفه أو أتمه ما عنه فوصل الداء محقة إلى خوفه أو دأوى
أو ابتلع حصاة أو حديدًا أو ما لا يؤكل عادة ككوزة بقشرها ولو ابتلع خيطا فطر ولو طرقة
بيده لا كما لو ربط لحمه وأتبعها وطرف الحيط بيده لأن يفصل منها شيء ولو أدخل أصبعه
الناشفة في دبره لا يفطر كما لو أدخل عودا أو طرف خارج وأن عيبه فطر واستقائتي فيه
أي طلب الفتى عمدا أي ذكرًا إذا لافساد في جميع هذه الصور بلا ذكره كما إذا فسد
أو ضرب في الماء ذكره الزاهد واليه استسني. ^{من الذبح} أو تسحق نطينه ليلًا أو الفجر طالع أو فطر
نظير لغروب ولم تقرب أو أكل ناسيا فظن أنه فطر فأكمل عمدًا لما مر أنه ظن في موضعه
وفيه إشارة إلى تحريم التسمير والافطار بالتعوي وقيل لا يجزئ في الإفطار والى أنه
يستحب نقول وكذا يضرب الطبول واختلف في الديك وأما الإفطار فلا يجوز نقول
واحد بل بالمشي وظاهر الجواب أنه لا بأس إذا كان عدله صدقه ذكر الزاهد
والى أنه لو افطر أهل الرشاق بصوت الطبل يوم الثلاثاء ثلاثين ظاهرين في يوم العيد

أصح
في
الشيء
ثم
أكل

وهو لغيره فلا كفارة كما في النية أو صلب حلقه نائما أو حومت نائما ويحوق نائما
أصبحت صائتة فحقت. ^{من الذبح} أول نيو في رمضان صوما ولا فطر. ^{من الذبح} وعلى المساك لشبهة خلا
زفر وكذا يجب القضا فقط. ^{من الذبح} لو أصبح غريبا للصوم فأكمل عمدًا ولو بعد النية قبل الزوال
لشبهة خلاف الشافعي وعندهما يجب الكفارة أيضا إذا أكل قبل الزوال وأعلم أن كل ما
انتهى فيه الكفارة محله ما إذا لم يقع منه ذلك مرة بعد أخرى لأجل قصد المعصية
نأن فعله وجبت زجر الله بذلك في نية لا مضار وعليه الفتوى كما في القينة
وهذا حسن كذا في النهر وغراه القهستاني للنظم والنية فيلحفظ ولو أكل أو شرب
أو جامع ناسيا لا يفطر في الفرض والنقل على المذهب لأن يذكر فلم يتذكر ويذكر
لو قويا والألا ولو مضى لعمته قد ذكر فاتباعها قبل الإخراج عليه الكفارة وبعده لا
ولا ولي أن يقضي أن افطروا ناسيا ذكره في القرآنة لأنه عندي يوسف مفسد
مطلقا وعند مالك مفسد للفرض لا للنقل ذكره في النية وفي الشريعة نية في الفجر
لو أكل قبل أن ينوي للصوم ناسيا ثم نوى للصوم لم يجزه انتهى فيلحفظ. ^{من الذبح} وكذا لا يفطر
لوانام فاحتمل أو انزل ينقل ولو إلى فرجها برأ أو بغيره وان طال كذا في الجمع وأدهن
أو التخل وان وجد طعمه في حلقه أو قبل ولم يزل ولا يكره أن ينزل أو اعتاب أو احتجم
أو غلبه القيء أو كثيرا أو قتيلا قليلا وان عاد أو أصبح حبسا وان بقي كل اليوم أو صبت
في أذنه ماء ولو بغيره على المختار كما في المجتبى وقيل بغيره لا يفطر صح والجمع أو لو حرك
أذنه بعود ثم أخرجه وعليه دون ثم أدخله مرة لا يفطر. ^{من الذبح} وكذا لا يفطر لو صبت في
أحليله دهن أو عي عندها. ^{من الذبح} خلافا لابي يوسف بخلاف قبل المرأة وان دخل
حلقه غبارا أو دخان أو ذباب لا يفطر. ^{من الذبح} لعدم مكان التحريم. وهذا يفيد أنه لو أدخل
الدخان حلقه افطرا أي دخان كان فلو تخمر بخور فأواه إلى نفسه واشتم دخانه
فادخل حلقه ذاك الصوم فسد سواء كان عودا أو غيرا أو غيرها الأماكن المحترز
عنه فليتبته له ولا يوقه من كثرة الورد وماء المسك ونحوه انتهى فلا يرد ما
في القهستاني عن الحبيط طعم الأدوية وريح العطر إذا وجد في حلقه لا يفطر انتهى
أي لا يمكن الاحتراز عنه قال الكمال قال الشربلاي ومفاده أنه لو وجد
بذات قاطي ما يدخل عباره في حلقه فسد لو فعل وزاد الشربلاي في إمداد

القحاح انه لا يعبد لزوم الكفاية ايضا للنفع والتداوي قال وكذا الدخان الحادث
شربه وابتدع بهذا الزمان شهيق فيحفظ ولو دخل خلقة مطرا وتلم نفسه فطر في
الاصح لا مكان للغز منه دضر الفم ولو ابتلعه دضره لزوم الكفاية ذكره الزاهد في غنى
والقطنان غز موعدا وعرقه ولو دخلت لا يفطر والاكثر مفطران وجبل الملح في جميع
فيه ولا كفاية في الخلاصة ولو رطى امرأة ميتة او ميتة او في غير السيليين كالسرة والنجد
وكذا الاستنماء بالكف وان كان تحريما الحديث ناسخ اليد ملعون الا ان يخاف الوقوع في
الزنا فيرجى ان لا يتم او قبل ولو قبله فاحشة بان يدعى او يمس شهيقا او ليس له كفايل
توجد بعد الحارة ان انزل اي ميا فلومها لم يفطر وقيل لو خرج زاد فطر ذكره
القيساني فطر ولا فلا وكذا المرأة ولو انزل بقبلته بهيمة او لم يفرجها لا يفطر اجماعا
وان ابتلع ما بين سنان فان كان قدر المحصة قضى وان كان دونها لا يقضى الا اذا
اخرج من فيه ثم اكله وكذا الكفاية لان النفس تقاها ولو اكل سمسم المراد ما دون المحصة
من الخارج ان ابتلعها فطر وكفر في اهرم وان مضغها فلا تلتصقها بين سنان
لان يجبد الطعم في خلقة كما في الكفاية وعين قال في القم وهذا حسن جدا ولكن لا
في كل قليل مضغ كما يشي وعدين وارز كن في الزاهد في هذه لا تقصد واقه القهستاني
وفي النزاهة وغيرها وان غلب الدم النضار او ساواه فطر والا فلا اذا وجد طعمه
والقي لا القهر ان عاد او عجد يفسد عند ابي يوسف وان كان قليلا لا يفسد
وعند محمد يفسد باعادة القليل لا يعود الكثير والحاصل انها تنزع الى اربعة عشر
لانه اما ان قاء واستقاء واكل اما ان يعلا الفم او يذوقه وكل من الاربعه اما ان خرج
او عاد او اعاده وكل ما ذكر الصوم اوه لا فطر في الكفاية على الوجه الذي لا اعاده ولا
لبشرط الملا مع الذكر لكن صح القهستاني في عدم فطر باعادة القليل وعود الكثير فتنبه
وهذا في غير البالغ اما هو غير مفسد مطلقا خلافا لابي يوسف في الصاعد واستحسنه
الكامل وعين وفي شرح الجامع مجمع عند ابي يوسف لو بقيان واحد وهو خلاف
ما عرفت في الطهارة فتنبه ولو جذب مخاطه لا يفطر مطلقا خلافا للشافعي في القادر
على مجبه فيحفظ خروجا من الخلاف وذكره في شي ومضغه بلا عدد قيديهما ومضغ
العكك لا يبيض المضغ الملتئم ولا يفطر في غير الصوم يكن للرجال ويستحب

لأن

للنساء لانه سوا كهن ولو كرر بل الخيط بريقه في فيه لا يفطر الا ان يكون مضغوفا
ويظهر لونه في ريقه وابتلعه ذاكر او يكره القبلة ونحوها ان لم يامن على نفسه
لان امن ولا يكره الحمل ولو لم يرضاء ان لم يقصد الزينة ولا بأس به للمجمع
يوم عاشوراء على المختار لقوله عليه الصلاة والسلام من اكل من يوم عاشوراء لم يرم
عنايه ابدا وقيل يجوز ان يزيد الحمل بدرا الحسين ولعله من مقتضيات الروايف
ذكره القهستاني معزيا للمصنفات ولا دهن الشارب لغير الزينة ولا السواك ولا شيئا
اورطبا بالما خلا للشافعي ولا مضغ طعام لا بد منه للطفل ولا الحمامة ويكره
عند الامام المصنفه والاستساق للبرد وكذا الاعتسال والملفف بنوب
مياول لما فيه اظهار الضجر ويكره ذلك عند ابي يوسف لانه لا استطالاد وبه
يفتي كما في الشرب لالبية عن البرهان وقيل يكره المصضة لغير وضوء والمباشرة
والحانقة والمصاحفة رواية لما ذكره من ترضي الصيام للفساد ويستحب
السجود بالقمح ما يوكلي في السدس الاخير من الليل وبالضمير سحر فيكون تقدير
مضاف الى كل السجود ويستحب اخير ما لم يشك في الفجر ولا فضل تركه وتجيل
الفطر لحديث الانزال استيخير ما اخروا السجود وعجلوا الفطور وذكر الزاهد في
ان من سنن الصور السجودنا خير وتجيل الافطار ويستحب الافطار قبل الصلاة
وفرايسة ان يقول عبده اللهم لك صمت وبك امنت وعليك توكلت وعلو رزقك
افطرت وصوم الغد شهر رمضان نويت فاعف عني ما قدمت واخرت واقره
القهستاني ولو شهد اثنان على الغروب واخران على عدمه فافطر فطره عدمه قضى
نقط اتفاقا ولو كان ذلك في طلوع الفجر فعليه القضاء والكفاية لان شهادة النفي
لا تعارض شهادة الاثبات ولو تكرر فطره ولم يكفر الاول تكفيه كفارة وان في رمضان
نكلك كفارة وقال محمد بكينه واحدة وقال في الاسرار وعليه اعتماد **فصل**
في العوارض ياج الفطر لمريض خاف زيادة مرضه كفا او بما بالصوم وصحح خان
المريض وخادمت خافت الضعف بغلبة الظن بامارة او تجربة او اخبار طبيب
حاذق مسلم عدل وافاد في الفجر جواز التطيب بالكافور فيما ليس فيه ابطال عبادة
وللمسافر سفر شرعي وصومه احب ان يصوم لقوله تعالى وان تصوموا خيرا لكم

فلو اجهد كره ولو افطر رفقاه ففطوره افضل لو التفتة مشتركة والمرض عذر للفطر
 في يوم غرضه بخلاف السفر لكن لو افطر لا كفارة عليه الا اذا دخل مصر لشيء ينسب
 فافطر فانه يكفر ولا قضاء ولا فدية ان ما تاعلي حالها اي على حالة المرض بالسفر
 لعدم ادراكها عدة من ايام اخرى ويجب القضاء بقدر ما فاتهما ان صح اي قدر المريض
او اقام المسافر بقدره اي بقدر ما فات ولا يقدر المريض ويقدر المسافر بقدر ما فات
بقدر الصحة والقامة يجب القضاء ولا يصح ان يبغى ان يستثنى الايام المنهية
 ما عاش لما ينبغي ان اداء الواجب لم يجز فيما ذكره التمساني ثم نقل بعد ورق عن المظفر
 ان لو صام في الايام المنهية عن واجبه ففطره كفارة لم يصح لانه في الذمة كما قيل
فلا يؤدي ناقصا فيطعم عنه وليه او ما لكل يوم كالفطر غنيا او فقيرا ويذكر الوار
من الملت ان وصي ولا وارث له من الكل ولا يصح فلا لزوم وان ادى ان لا يصح
 عليه لو لم يكن كافيا في المنية وغيرها وان تبرع باري بالاهتمام بالوصية صرح عن الميت
 ان شاء الله وكذا لو تبرع عنه بكفارة يمينه او قتل بغير الاعتاق ولا خلاف انه يستحسن
 يصل ثوابه اليه والصلاة كالصوم في ذلك وكذا الاعتكاف الواجب يطعم لكل يوم
كالفطر وقدية كل صلاة ولو ذر الصوم يوم هو الصحيح وقيل صلاة يوم للصوم يوم
 اي لو عسر ولا يشترط هنا تعدد المسالكين ولا المقدار لكن لو دفع اليه اقل من نصف صاع
لم يعتد به ففي كفاي المضرات ولا يصوم عنه وليه ولا يصل في حديث النساء لا يصوم
 احد عن احد ولا يصلي احد عن احد ولكن يطعم وهو مستحسن وفي الكلاهر من
 الى انه لو فطر في اديها باطاعة المقر فخداع الشيطان ثم رد في اخر عمره واوصي
 بالعدل لم يجز لكن في دياره المستضيء لا على الاجراء ويؤدي قبل الدفن وان جاز
 بعده وكيفية ان يسقط فريضة اثني عشر سنة ومن عمرها تسعة ثم يدفع لما في عمره
 مسكين من ماله دفعة واحدة وفي ولا فحما يملكه ولو باسقاط من ثم يهبه له ثم وثق
الي ان ينتهي عمره وقضا رمضان ان شافقته وان شأنا بعده وهو افضل فان
 اخره حتى جاز رمضان اخر قدره لا اذا تفرق في لادنية عليه لان وجوبه على التام
 ولذا جاز الطوع قبله والشيخ الفاني والعجز اذا عجز عن الصوم لم يفرق بين
 تملكه او اباحته وكلاهما وبلفظ الاطعام جاز فيه الاباحه والتمليك بخلاف ما

فقد علم ان الكفارة
 اذا افطر المسافر
 ان شاء الله

بلفظ الاداء لا لائتاقه للتمليك كما في المضرات وغيره فيشكل ما في التامح انهم
 قالوا ان مفعوله اذكر فله التملك والافلا اباحته ويؤيد الاشكال ما في الرايدي عن
 ابي يوسف انه اذا غداهم او عشاهم لم يجز لان الاباحه لا تنبي عن التملك والتغذية
 منبئة عنه ذكره التمساني لكل يوم مسكينا كالفطر وجوبا لو موبرا ولا فيستغفر
 الله ولان يؤدي اول رمضان ثمرة ووقت وجوبه كقضاء رمضان كما مر وهذا اذا
 كان الصوم هنيئا عن غيره ولو كان مسافرا ففات قبل الاقامة لا يجب الا قضاء
وان قدر على الصوم بعد ذلك اي اعطاه الفدية لو فطره القضاء لان استمرار الفطر
الخفية رحامل او مرضع انما كانت اوطى على الظاهر خافت على نفسها او ولدها
 تقطران تعينت للارضاع لفقد مربية او غيرها او لعدم قدرة الاب على استجار
 او لعدم اخذ الولد في غيرها وفيه اشارة الى انها تشرب الدوا اذا خافت
 عليه وهو لم يشرب والي ان المحترف المحتاج لم يفطر قبل مرض مسكر له ولو انقب نفسه
 حتى اجهد العطش فافطر كفرا قيل لا كما في المنية وذكر في الخزائن ان خرجا دما او لعبد
 او تارك في الشهر اذا اشتد الحر وخاف الهلاك فله الفطر كجرة واحدة صغفت للطح اقل
 الثوب وتقضي لا فدية ولا كفارة وهل حكمها لو ما قبل زوال خوفها او بعدها
 بايام حكم المريض والمسافر الظاهر نعم لما في البداية من شرائط القضاء القدر عليه
ويلازم اتمام صوم ففطر فيه قصدا الا في الايام المنهية فلا يلزم الا اتمام في ظاهر
 الرواية ولا يباح له في المنفل الفطر بلا عذر في رواية وهي الصحيحة وفي اخرى
 يباح بشرط ان يكون عزينة القضاء ويباح بعد الضيافة للضيف والمضيف قبل
 الزوال وكذا بعد احد الاقارب الى العصر قال الحدادي وقال المرغنياني في الصحيح
 ان صاحب الدعوة ان لم يرض بحجر وحضوه كانت عذرا وفي البرازية حلف بطلاق
 امراته ان لم يفطر ففطر ولو قضا على المقعد ويلازم القضاء بعد الايام المنهية ان افطر
ولو نوى المسافر الفطر ثم اقام ونوى الصوم في وقتها اي المنية صح صومه وصلا
 كان ونقلا ويلازم ذلك في الصوم ان كان في رمضان لزال البرخصة كما يلزم
 مقيما ساغرا في يوم منه اي رمضان لكن لو افطر مسافرا اقام او مقيما ساغرا كفارة
 عليها بينهما للتشبهة في اوله او اخره وعزني عليه اياما قضاها وان استوعب الشهر

ان اصله ينفذ فوطب
 ما واصلته لولده الصوم
 كفارة عين او قتل
 عجز لم يجز الفدية لان
 الصوم صر

لندرة استداده الايام وفي نسخة يوم بالرفع وهو خطأ حدث الانما فيه او في ليلة الا اذا علم ان لم ينوه ولو جاز كل رمضان اي ما يمكن ابتداء الصوم منه ذكره القسطنطيني في نسخة يعقبي للبرج وانه افاق ساعة منه ليلا او بها راقتني ما مضى بواضع مجنونا او عرض له بعد في ظاهر الرواية والمراد بالساعة ما يمكنه انشاء الصوم فيه حتى لو فات في اول ليلة منه او في اخر يوم منه بعد وقت ليلة فقط لا قضاء عليه علي ما عليه القسطنطيني كذا في المعنى الدريه وشكر في المحتجب عن مجموع المسائل وفي الشرح لثبوت العناية والحال انه الصحيح وكذا في القسطنطيني عن النهاية وكذا لو افاق في ليلة منه لم يلزمه قضاء في الصبح كما في عامة المذاهب كالحديث وغيره ومن الظن ان في التحقيق افاقته في جزء من الليل من جهة للقضاء في ظاهر الرواية ولو بلغ صبي او اسلم كافرا او اقام مسافرا او ظهرت حائض او نفسا او برئ من مرض او فطر صائما عمدا او خطأ لم يلزمه وجوب في الاصح اسماك بقبية يومه مطلقا لمحق الوقت بالنسبة ولا يلزم الا ان قضاءه وان نوبت قبل الزوال اثر كلا لعدم اهليته في الجزء الاول من اليوم وهو السبب في الصور بخلاف الآخرين ومنعدها لوجود اهليته وفي الاسماك اشعار بانهم مفطرون في بعض النهار فلم يفتروا فيه ونوبت القصر في وقتها لم يخرجهم عن رمضان لعدم اهليته في اوله الا المسافر فيجزى الاهلية كما في الاختيار ولو اضر وابتعد عنها فلا كفارة عليهم بالاتفاق وهل يوم الصبي بالصوم اذا طاق ويضرب عليه كالمصلاة الصحيح نعم **فصل** في التذرع ومحل اللسان بخلاف ليلة وشرط ان لا يكون نفسه معصية ولا ارجاعا عليه في الحال اذا في الحال وان يكون من جنسه واجب مقصود لذاته فلا يلزم التذرع بالوضوء وصلاة الظهر وشرب الخمر ولا يشترط فيه القصد ولا مدخل فيه لقضاء القاضي نذر صوم يوم العيد واما التذرع في حق الله في المعنى في غيره ووافر وجوبا وقضاء الا في صوم لا بد فانه يطعم كل يوم مسكينا كالقطعة وعن محمد بن يحيى لا طعام وانصام صرح وخرج عن عمدة وفيه اشعار بان نذر صوم لا حجي وافر وقضي يوم الفطر صرح كما في الزاهدي وبانه لو صام في نهار عن واجب اخر كالتقضاء والكفارة لم يصح وقد قدسنا عن المضرات وكذا لو نذر صوم لسنة يفطر هذه الايام ويقضيها ولا عهدة عليه للتذرع لو صامها لانه اذا ه كما التزمه ثم ان صيغة النذر في هذه الصورة وغيرها محتملة للنذر واليمين فلذا كانت ست صور انه نوي لنذر فقط او نواه ونوي ان يكون يميناً لم ينو شيئا كان في هذه الثلاث صور نذر فقط لعدم يمين او يمين عهدة وان نوي اليمين وان

لا يكون

لا يكون نذرا كان يميناً محسباً لان اليمين محتمل كل شيء وقد عني به مراراً فثبت بالظن كقراءة اليمين لا لقضاء لعدم الالتزام والكفارة موجبة لحدث في هذا المقام وان نواه اي التذرع واليمين او نوي اليمين فقط كان في صورتين نذرا ويميناً يجب القضاء تحصيلاً لما وجب بالالتزام ويجب الكفارة ان افطر للحدث بترك الصيام وعند اي يوسف نذري لا هو ما اذا نواه ويمين في الثاني وهو ما اذا نوي اليمين ولا يكره اتباع الفطر بصوم سنة شوال وتقرئها بعد عن الكراهة والنسبة بالنصاري في زيارة الايام على الايام على الصيام في البيت والاتباع المذكورة ان يصوم الفطر وخمسة ايام بعده فاما اذا افطر العيد ثم صام بعده الستة فليدبر كرهه بل هو مستحب ومنه ولو نذر صوم شهر غير معين متتابعاً فافطر يوماً يتقبل في معين ولو قال مريض لله علي ان اصوم شهر افادت قبل ان يصح فلا شيء عليه وان صح يوماً الرمد الوصية بجميعه كالصحيح ولو نذر صوم السبت ثمانية ايام صام سبتين ولو قال سبعة فسبعة استيت والوقت ان السبت في سبعة ايام لا يتكرر فحل على العدد بخلاف الاول ونظم ابن وهبان فقال

• واذر صوم السبت سبعا يصومها • ولتصا يصوم اشين والفرق بين
• واعلم ان النذر الذي يقع للاموات من اكثر العوام وما يؤخذ من الدهر والشعر والنيت
• ونحوها الى ضوايح الاول لا العظام تقرباً اليهم فهو باجماع باطل وحرام ما لم يقصدوا
• صرفها الى فقر الاموات وقد اتى الناس بذلك ولا سيما في هذه الايام وقد بسطناه
• في الجزئين باذن الملك العلام **باب الاعتكاف** وجه التسمية
• الاول اخير اشتراط الصوم في بعضه والطلب الك في العشر الاخير فهو سنة مؤكدة
• في العشر الاخير من رمضان اي سنة كفاية بصرح صاحب البرهان وبحيث لا يندثر
• وبالشرع والتعلق ويستحب فيما عدا ذلك على التحقيق وهو لغة اللبس مطلقاً وشراً
• اللبس بفتح اللام وتضم في مسجد جماعة للرجال مع السنة واقل يوم عند الامام
• واكثره عند ابي يوسف فلونذر اعتكاف قبل الزوال في يوم صيام لم يصح عنده خلا
• لها ذكره الزاهدي وساعة عند محمد قال في المنظومة
• ثم اقل الاعتكاف المفرد • يوم لدي استاذنا الرجل
• واكثر النهار عند الثاني • وساعة في مذهب الشيباني

انكار على من لم يفعل من الصحابة وروى
اشهر فيه وصح بعضهم وقال لا يصح فكل من
وصح الشروبي واما الجاهل فيصير بطلان
اتفاق وروى

وهذا رواية الحسن عن الامام وظاهر الرواية عنه كقول محمد بن يحيى فلا يشترط لها الصوم
ولو قطع بعد الشروع لا يلزمه قضاءه على المفتي به. والصوم شرط في الاحتكاك الواجب
اتفاقا. وكذا في النفل رواية الحسن ان اقل يوم وعملت ضعفها والمرأة تعتكف في مسجد
بيتها. ويكره في المسجد وهل يصح اعتكاف الخبيث في بيته ام ارضه والظاهر لاحتمال كونه ذكرا
ولا يخرج المعتكف من ثقله الاحتكاك لئلا يسهل عليه الاعتكاف في بيته. ^{والمعتمد} ^{او لا يكون} ^{الطعام} ^{الشرا}
لو احتمل ان يكون لا غسل في المسجد او شربة كالعبد ولا اذا كان الجمعة في وقت يحد
مع اربع سنينها ولا يثبت بعدها في الجامع اكثر من ذلك في بيته وهي اربع او ست فان
لبث ولو اكثر من يوم فلا فساد لانه محل له لكن لا يستحب فيه لمخالفة ما التزمه بالضرورة
ومن الضرورة اداء الشهادة وقضاء الدين واجابة السلطان والخوف على النفس والمال واخراج
الظالم لذكره لئلا يستأني فان خرج ولو ناسا ساعة زمانية لا يملكه. ^{او لا يكون} ^{الطعام} ^{الشرا}
الا اذا افسد بالردة. وعندها لا يفسد ما لم يكن الخروج اكثر اليوم قالوا هو الاستحسان
واستعمل المسلمين وبحث فيه الكمال ولو شرط وقت التذلل لم يجز في عيادة المريض وصلاة
الجماعة وحضور مجلس العلم يجوز ذلك كما في الماء تاريخا يفتن الخمر وعزاه لفتناني للزاهد
واكله في المعتكف وشربه ونومه فيه. ^{او لا يكون} ^{الطعام} ^{الشرا} ^{او لا يكون} ^{الطعام} ^{الشرا}
اي في المسجد لا حضار التلعة اما للتجارة فيكره. ولا يجوز لغيره البيع والشرا فيه وشم
في الدار المنع فيها وهو غير ظاهر قال المذهب وقال ابن الكمال واما الاكل والشرب
والنوم فلا يكره لغيره ايضا. ويجوز عليه لو طهر في المسجد. ^{او لا يكون} ^{الطعام} ^{الشرا}
او في الليل وكذا بالمرءة القليلة والوطى في غير فرج. كعتكاف ايضا ان تزل ولا تنزل فلا يفسد
وان خربت بعد الفرج. ^{او لا يكون} ^{الطعام} ^{الشرا} ^{او لا يكون} ^{الطعام} ^{الشرا}
ومنه المباح عند الحاجة اليه. ومنه نذر اعتكاف ايام لزمه بلياليها. وكذا عكسه الحاقا
للمشي بالجمع لان ذكر احد العددين بلفظ الجمع يتناول الآخر. ^{او لا يكون} ^{الطعام} ^{الشرا}
وكذا عكسه الحاقا للمشي بالجمع. ^{او لا يكون} ^{الطعام} ^{الشرا}
ولما لم يثبت له لا شيء عليه. وان نوى بالايام النهار خاصة صحته سنة لا ينفك الحقيقة
وان نوى بها الليالي لا تصح ويلزمه اكل ولو نوى الليالي خاصة بنذر اعتكافها صحته
نفيه ولا شيء عليه لعدم محليتها للصوم والحاصل انه اما ان يأتي بالمفرد او بالمشي او بالجمع

ما ورد عليه

وكل اما ان يكون اليوم او الليل وفي كل اثنان ينوي الحقيقة او الحجاز او لم ينوها او لم تكن
له سنة فهي اربعة وعشرون وقد علمت. ويلزمه التتابع وان لم يلتزمه. لان مناه على
التتابع لدخول الليالي. ويلزمه الاحتكاك بالشروع متفلاهي رواية الحسن. ^{او لا يكون} ^{الطعام} ^{الشرا}
وهي رواية المبسوط عن الامام وقد سبق عليه الكلام. هذا وليلة القدر واثره في
رمضان اتفاقا لانها تتقدم وتاخرا خلافا لها وتثبت فيمن قال بعد ليلة منه
انت خراوات طالق ليلة القدر قال الامام لا يقع حتى يسلم رمضان لانه لا يجوز كونها
في الشهر الماضي في الليلة الاولى وفي الليلة الاخيرة. ^{او لا يكون} ^{الطعام} ^{الشرا}
الليلة في الاخرى. ^{او لا يكون} ^{الطعام} ^{الشرا}
والفتوى على قول الامام لكن قديمه با اذا كان الحالف قهرا بغير اختلاف ولا في الليلة
السابعة والعشرين والله الموفق والمعين. ^{او لا يكون} ^{الطعام} ^{الشرا}
الى معظمه لمطابق القصد ويشهد له قوله. ^{او لا يكون} ^{الطعام} ^{الشرا}
الزيرقان المزعفر. ^{او لا يكون} ^{الطعام} ^{الشرا}
والج الصغر العرق كما في النصف وشرا. ^{او لا يكون} ^{الطعام} ^{الشرا}
الج تعظيما له. ^{او لا يكون} ^{الطعام} ^{الشرا}
وعرفات. ^{او لا يكون} ^{الطعام} ^{الشرا}
من الزوال يوم عرفات الى يوم النحر يفعل مخصوص. ^{او لا يكون} ^{الطعام} ^{الشرا}
الدين ليخرج النفل. ^{او لا يكون} ^{الطعام} ^{الشرا}
لاجل مرة واحدة. ^{او لا يكون} ^{الطعام} ^{الشرا}
كما سيجي عليه احد المسلمين. ^{او لا يكون} ^{الطعام} ^{الشرا}
لان الموت في السنة غير نادر وهو اصل الروايتين عن الامام وبالك لا يحد كما في عامة
المعتبرات كالحائض والاشرار وفي القصة انه اختار فسق وترد شهانته بالاخير عن العام
الاول بلا عذر الا اذا ارى ولو في اخر عمره فانه لا يفسد بالاجزاء. ^{او لا يكون} ^{الطعام} ^{الشرا}
على التراخي فلا يفسد بالماخبر لكن لو مات ولم يحج اخر اجاعا لكن استثنى في الكشف
ما اذا مات فجأة وفي الزاهد لو وجب عليه الحج وجب عليه ما يسهل عليه من سبيل لا وجب
موسع كما سقط عن الحائض قبل خروج الوقت وقيل لم يسقط لانه على الفور وقالوا لم يحج

بين الاقرب ما يبعد

قوله ما لم يفتد بدمه **بدمه**
 من الذنوب ومن عبادة واراد ان يستريح
 فغلبه الامال بعد عمل العبد والعبادة
 الاجابة كان في الشوق والعبادة
 لولا انهم مظلومين لكانوا
 لا ان كان لا يلزم
 كانا فانه فيهما وبكرهه فغلبه
 فلهذا كان لا يلزم
 عليه لو غلبه غيره من دمه ولا يلزم
 فغلبه احاد بدمه من دمه ولا يلزم

او خفي الا ان لا يجد تغلي فيقطعها فاسئل الكعبين عند مقبل التبرك فيجوز ليس
نحو الزوجة دون جوارتي. وليس ثوب صبيغ بن عفران وورس مما له راحة
طيبة الا ما غسل حتى يفتح في الاصح. ويجوز له الاغتسال ودخول الحمام لا يغسل
الصلاة والسلام داخل الحمام في الحنفية رواه البيهقي ذكره العيني وغيره لكن يجب
لا يزيل الوسخ فني المحيط ان التالف حرام وهو في الاغتسال بالثاء الحار كما قال ابن
الابرار ودخول الحمام كما قال الخطري ذكره القسائي. ولا يستظل بالبيت والحمل
وتداهيان بكسر الهاء في وسط. لعدم التقطية ليس ومقاتلة عدوه دفعا
عن نفسه وشدة سيف وسلاح وتحت والتمال بغير مطيب احتقان وخقان وفصد
وحجامة وقلع ضرير وجبر كسر وحك رأسه وبدنه برق ويكثر ذلك استنانا
رافعا بصوته عقب الصلوات. ولو نزل على الظاهر وكما عاشرنا او هبط ولما
اولقني كتابا جمع الكون فجمع وافد وكذا لو لقي ما شيا او بعضهم بعضا وبالهجر
وسره ان للبيت الاحرام كالكعبة في الصلاة فيؤتي بها عند الانتقال وتغيير
الاحوال **فصل** فاذا دخل مكة ابتداء بالمسجد الحرام بعد
ما آمن على منتهه داخلها بالسلام اي باب بني شيبه بها رانها. واذا دخل البيت
كبر ومغناه الله اكبر الكعبة. وهما لا يتفرق شرك ثم المسجد في وسط مكة
ذرع مائة الف وعشرون وطا قاتة سبعة واربعون ومائة واسطوانات اربع
وعشرون واربع مائة كلها من مرمر او رخام وابواب خمسة عشر بابا والبيت في وسط
المسجد محيطا بالاسماء سبعة وعشرون ذراعا وعرضها ذراعا وعرض السطح
ثمانية عشر في خمسة عشر ذراعا وركبة الشامي الى العراقي اثنان وعشرون ذراعا
ومنه الى الجاني اربعة وعشرون ومنه الى حجر احد وعشرون وشبه ذكره القسائي
وانتدلى امر الطواق بالحجر الاسود. والمرفق منه قد شبر واربع اصابع لا تحته
البيت تالم يخف فوات المكتوبة او جماعتها او التوا سنة راتبة فيقدمها على الطواف
فاستقبله ندبا وكبره هلك رافعا يديه كالصلاة وقيل حذو منكبيه ودعا لانه
سجاب اذ اراه ثم برساها ولم يعين محمد للمشاهد دعائه انه يذهب رقة القلب
ولو تبرك بالماثور لحسن. ويقتله بغيره بلا صوت ان استطاع فرغرا يدا احد

فبعد السلام اي بعد ارسال يديه يقول اللهم ايمانك وتصديقك بك وفاء بعدك وانبا لسته نبيك محمد صلى الله عليه وسلم لا اله الا الله والبر الكريم
اليك بسطت يدي وفيه عندك عظمت رجيت فاقبل دعوتي واقل عثرتي وارحم نفسي وجذب عيبي ومغفرتك واعطني من فضلات القدر ويقول ذلك عند محاذاة الحجر
الاسود في كل شوط كذا من منك الطلبي والفارسي والشرقي. قال الكاظمي في الهداية شرح النجاشي والنجاشي شرح الارشاد ويرفعها كما يرفع عند افتتاح الصلاة ثم يسلمها
ويكثر ويهمل ويحمد الله ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويسلم على من كان من الطالبيين والفارسي. وذكر رفع اليدين هذه الاذنين عند السلام اي الكرمان في
مناسك والفارسي صاحب الوفاة وصاحب الجمع وقاضيان وقضاة الكاظمي في الهداية شرح النجاشي والنجاشي شرح الارشاد واختار صاحب الهداية رفع اليدين
لان سنة وترك الاذنين واجب او يستلم يديه ثم يقبلها او احدها ان يستشفي في يده ولو عصى
ويقبلها ويشير اليه ان عجز عن ذلك. مستقبلا رافعا يديه كما مر متديرا اليه بيا ط كفه كانه
واضعها عليه. مكررا مقلدا حامدا لله مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقبل كفيه
وفي بقية الرفع في الحج يحيل باطن كفيه نحو السماء لا عند الجنتين. نحو الكعبين في ظاهر
الرواية ويطوف بالبيت اخذ عراب يمينه يمين الطائف. فبالي الباب اعياب
الكعبة في الملتزم نصير البيت عن يسار لانه الطائف كالمتوخر بالبيت والواحد عن يمينه كانه لا يمكن
اعاد ما دام يمكن فان رجع لم يعد لزمه ذم وكذا لو ابتدأ فرغ من الحج على ارضه كما في
شرح الباب لمناسك وكذا لو طاف راكبا او محولا بلا عذر والمأب في التناج مضطرب
بالفضة عرضها ربعة اذرع وطولها ستة اذرع وعشرون اصابع وقيل اضطلع رداءه قبل
شروعه بان جعل تحت ابطه اليمن. والحق طرية على كفة اليسر ولو تركه لا شيء عليه
كالرمل. ويجعل طوافه وراظهر الخطير لان منه ستة اذرع وشبر من البيت قريب من ربعة
كان ثلاثين ذراعا في ثمانية عشر خروجه قريب منه وقت عمارته لعدم قدرته على النفقة
الطيبة ذكره ابن حجر وغيره فلو طاف من الفحتم بحركا مستقبلا احتياطا. سبعة اشواط
يرمل في الثلاث الاولى. بان يهر في شتيه كفيك لمبارز وهو ما زال سبيه ونقي حكم
ويشتي في الباقي على شتيه فلورمل فيها شي عليه كما لو شتي شمل يرمل فيه ذكره الزاهد
وهل يشترط له الينة قولان ولو طاف لبا الغرير او هاربا من غدره لم يجزه بلا خلاف
لانه نوي شيئا اخر ولا يقرأ فيه القرآن ولا يمس بذكر تقالي ولا يدعو فيه لانه صلاة
ذكره القسائي مغزا للنظر وغيره. ويستلم الحجر كما مر به للطواف كما مر ويحتمر
طوافه بالاستسلام واستلام الركن اليماني من غير تقبيل. كلما مر به حسن عندها لاسنة
وجعله محذورا لان واما استلام العراقي والشامي فمأروها لانهما من اهل الحجاج لانهم يتصرف
الا في منته الحدار والسقف والفرش والباب والعتبة والميزاب. ذكره ابن حجر. ثم يصل
في وقت مباح ركعتين كالحرام لانه لا يقرأ في المكتوبة ويدعو بعدها للمؤمنين والمؤمنات
ذكره الزاهد. عند المقام اي مقام ابراهيم اي موضع قسام وقت النزول في الكعب
وهو حجرة اثار قدسية على سبعة وعشرين ذراعا من الحجر طولها عشرة اشبار وعرضها سبعة

والذين غاصوا في البحر في طلب الماء كلما صار الجبل جبالا بينها وبين النمل
لله ولد ما كانت تسمى حتى تنظر النمل شقفا منها على الولد فتصار ذلك سنة والاصح ان تقول فعلة رسول الله عليه وسلم في نسكه وامر اصحابه ان يفعلوا ذلك ونفق
اتباعه ولا تشتغل بطلب النمل في تلك الطواف والسبع اشواط كذا في مبسوط شيخ الاسلام الترمذي

او حيث تيسر المسجد ويكره ان يوالي بين السبعين ولا يصلي بينهما الركعتين الا بعد
كوقت كراهته ومفاده جواز الطواف فيما تارة في الصلاة كما في الحاشية وهما واجتان بعد كل
اسبوع فان تركها عليه ومروان صلاحها في غير المسجد وغيره كذا ذكره الحدادي وهذا
طواف القدوم وهو سنة لغير المقيم مكة لعدم القدوم ثم يعود ويستلم الحجر ويلتزم الملتزم
ويشرب من زمزم ويخرج الى الصفا قرب باب الصفا اي باب بني مخزوم فيصعد عليه بقدر ما يركب
الكعبة الى باب ويستقبل البيت ويكبر ويهمل ويسبح كثيرا ويصلي على النبي عليه الصلاة والسلام
رائعا يديه جذا من كسبه بسطاً نحو السماء ويكفي فيه قدما بقراءة سورة المفضل في كل ركعة اجزاه ذكره
الهيثاني ويدعى بمائتا واحدة طلب الجنة بالحساب ثم يخط ما شيا نحو المروة ويشي على يمين
فاذا بلغ بطن الوادي بين المدينين الاخضرين المنحنيين في جدار المسجد عن يسار الدار الى المروة
علامة في اول بطن الوادي واخره الذي هو محل السعي سعي سعيًا بقدر ما تقدر خمس وعشرون
ايتة من المروة ذكره الرازي حتى يجاوزها بفعل على المروة كفعل على الصفا وهذا شوط وعوده
الى الصفا شوط اخر على المذهب فيسعي بينهما سبعة اشواط يبدأ بالصفا ويختم الشوط السابع
بالمروة ويختم الركعتين في المسجد ندبا كختم الطواف ولو بدأ بالمروة لا يعتد بالشوط الاول
عليها عليه القول ثم يقيم ركعة حرما اذ هو محرم بالحج فلا يجزئ حتى ياتي بافعاله وفيها عيال على
انه لا يجزئ نسخ الحج بالعمرة عندنا وبطون البيت فاعلاما اراد بل اذ لم يسعي ذلك لانه افضل
من الصلاة فاذل لا خلاف في قلبه للمكان في البحر وينبغي تقييد بمن لو سمر الا ان الطواف
افضل من الصلاة مطلقا **مهمة** يندب دخول البيت اذا لم يشتمل على ايدي نفسه
او غيرهما يقول العزائم والعمرة التي في المسار الذي في وسط البيت انه سقا الدنيا اصل
له فاذا كان اليوم السابع في ذي الحجة بخطبة الامام اذ ياتي به بعد الظهر خطبة واحدة يعلم
الناس فيها المناسك وكذا يخطب في اليوم التاسع بعزائم خطبتين بينهما جلسة ويخطب
في الحادي عشر بمجي خطبة واحدة بعد الظهر في كل يوم واليا وقد كتبت بالالف قرية لها
ثلاث سكاكن بها تدعى الهدايا والخطايا على اربعة اميال مكية فاذا صلى الفجر في التروية
وهو ثامن الشهر يجي بها لتردي الحليل عليه السلام فيما راى فلما تروى عرف انها فرائض في
التاسع فسمي يوم عرفته فلما غر على البحر في العاشري وقبل غير ذلك خرج الى منى في
مسجد الحيف فيقيم بها الى صلاة فجر يوم عرفته بفلس وقيل لا ثم يوجب بعد طواف الشرف

٢٤
الى عرفات على طريق ضب وينزل فيها مع الناس مرتفعا عن بطن عرفة وقرب الجبل افضل
وعرفات ستة اميال في مغي تقريبا فاذا زالت الشمس خطب الامام اذ ياتي به قبل الصلاة
خطبتين كالحجة لكن لو ترك الخطبة وخطب قبل الزوال اجزاه واسا ولم فيها المناسك
وصلي بعد الخطبة بالناس الظهر والعصر باذان واقاسين وقراءة سرية ولم تصل بينهما شيئا
قيل ولا سنة الظهر لهما كصلاة واحدة حتى لو ظهر فساد الظهر عيدا العصر وان اذكي في
وقته مع الطهارة كما في التهاية نعم في المحيط لو تنفل سوي سنة الظهر يؤذن ثانيا بشرط
حواز هذا الجمع صلاحها مع الامام لا يحظر وان يثبه ولا صلا وحدا خلافا لها وكونه محرما
بالج فيها وعندنا لا يشترط لجواز العصر الا ان الامام وبه قالت هذه الثلاثة وهو لا ظهر
كما في المشرب لا يثني البرهان ثم يقف راكبا على راحته مع الامام ذبا بوضوء وغسل
والغسل هو السنة كالمرفوعة صحتا لوقوف مع الحياية والحض كما في الخلاصة وغيرها
قرب جبل الرحمة على اربعة ايام من مكة عند الفجرات السود الكبار وعرفات كلها موقف
الاجل عرفة بعثتين وفتح الكرا واخذ من يسار المرفوعة ويستقبل القبلة رافعا يديه بسطاً
حامدا مكبرا سهلا مليناً مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم داعيا بما حقه يحمد
وحضور قلب ويتكلم بالكافان يومه يمكن تداركه وهو مواضع الاطابة وهي مكة خمس
نظمها صاحب التفر قال
دُعَاءُ الدَّاعِيَا يَسْتَجَابُ بِكُعْبَةٍ وَمَلْزَمُ وَالْمُوقِفِينَ كُنَّا الْجَحْرُ
طَوَافٌ وَسَعْيٌ وَرَيْنٌ وَزَمْزَمُ مَقَامٌ وَمِنْ ذَابِ حِمَارِكَ تَعْتَبَرُ
ويقول الناس وركب الامام يقرب لكونه مستقبل القبلة سامعين لقوله ثم يفيضون
تفويضا بعد الفجر في لغة على طريق المازنين ندبا ويستحب دخولها شيئا وان يكره بذلك
ويجوز ويأتي ساعة فسادت ويتزل بقرب جبل فوح ثم يفتح كيصرف للعلية والعلية
من قارح يعني مرتفع سمي به لارتفاعه وهو المشعر الحرام على الاحكام عليه فيقده يقال انها
كانت امة ويصلي المغرب والعشاء باذان واحد واقامة واحدة كلاهما قبل المغرب لان
العشاء في وقتها فلم تجز للاعلام كما لا يشترط هنا الا ان الامام يفتي الجمع غير مشروط بالجمع
ولو تفرق بينهما او استغل شيئا اخر اقام للعشاء وقدم المغرب على العشاء وجوبا فلو اخرج اعد
العشاء لم يطلع الفجر كما في الظهيرية وصلي المغرب في الطوق وبغوات فعليه اعادتها

لا خلاف ان اذن قبل الوقت او بلا طهارة

وراء ما يخط الفجر من مسجد غيره
يجزئ لو سطر في غير المسجد
في بطن عرفة كذا
في الفجر وغيره

مختلور فانه
واجب و كذا
لور كذا
الواجب
واركيب
المختلور
لور بعد
بلز موجد
نرم غرام
عليه و
يذوق ابراد
الشهيد
نند
كتبه

ک

[illegible]

شاید بایستی بنویسید

كذلك ويسمى وبين لادى ثلاثا في خمسة اذخ ثم بحجرة العقبة كذلك ويسمى وبين الواسطي
اربعا بينه وسبعة وثمانون ذراعا الا انه كيف عندها والصابط ان كل ري بعد ري
يقف بعده ويرصده ما شيا وما لا فلا ثم يفعل في اليوم الثالث في كل يوم الحركه كذلك كما في
زوالها الى اخر الليل ثم ان شئت الى مكة ولذلك اني لتقبل طوع فخر اليوم الرابع وهو يوم
التشريق لقولته فمن تجل في يومين فلا امر عليه لا بعد حتى يري لدخول وقت الري عنده
وان شاء قام وري بعد الزوال كما نقى وهو حبت وان رجي فيه قبل الزوال جاز عنده
خلافا لها اعتبارا باليوم الثاني والثالث قلنا التحفيف لما ظهر في السقاط فلان يظهر في التحجيل
اولي وجاز الري راكبا وغير راكبا افضل في غير حجرة العقبة لما روينا في بيت ليالي الري عني
لا عليه الصلاة والسلام بات بها فبكره ان لا يبيت بها وكيف تقدر تقبل في تحجيتي المتاع
الى مكة قبل نقر لان عمرك ان يؤد عليه وفيه شغل قلبه فاد انزل الى مكة تزل الى محصية ولم ساعة
وهو سنة على الاصح وقيل يقف على رحلته ويدعو والمحصى ثم تقف تحتين ويقال الا لا بطرق
وهو اذ مقسم بين مكة ومكة وحدة من الجليلين الى الحقة وليس الحقة منه ذكر ابن
حجر وغيره فاذا اراد الطعن عنها الى السير عن مكة الحقة طاف للصدري للوداع
سبعة اشواط بالارسل وسعي ثم صلي كعتين وهو واجب على القيمة مكة فلا يجب عليه
بل ينبغي لانه وضع تحت افعال الحج وهذا اذا اراد الخروج من مكة بلا فصل فلو طاف ثم
اقام الى المشاء قال ابو حنيفة احب ان يطوف طوافا اخر كما في المحيط فلو اتخذ دارا قبل
الزوال من اليوم الثاني عشر سقط عن طواف الصدد ولو اتخذ بعده وجب عليه عندها واما
عندما ييوسف فان اقام قبل الشروع في الطواف سقط كما في الكافي ولا اقامه الى الجبانة
افضل بالاجماع اذا قدر على نفسه الخير كالحوان والصلاة والصدقة وان يجتنب
المشركا نشاد الشعر وحديث الفحش وما لا يبيته في الحديث ان الحسنه فيها تقصا عن كالمية
الي ما يتالف فاولم يتدرك الاقامة عنده كما في الاختيار وغيره ثم بعد ركعتيه يستقي من زمزم
ويشرب قائما مستقبلا القبلة ثم يمشي ثلاثا ناظرا الى البيت في كل مرة صائبا منه عليه وفي
الحديث ما رزق لما شرب له وفي المهيبة قال ابو حنيفة انه شفا كل داء ودوا كل داء
يخرج في المسجد على بعد ثلاثة وثلاثين ذراعا من البيت عرض رأسها اربعة اذخ في اربعة اذخ
سبعة عشر ذراعا اسمي بها لكثرة ما بها يقال زمزم اي كثير وقيل مشتقة من الزمة وهي

الغز بالعقب في الارض ذكره القسائي وقد نقل الاسيوطي في محاضراته عن القسائي انه
 تظهر بعض اسمائها فقال
 • لزمن اسماء منها زمزم • طعامكم وشفا من نسيتم
 • سقي يتي الله اسميلا • مرويته بزمت جبرا ئيلا
 • مغذية وعافية وكافية • سالمة وعصمة وصافية
 • وبرة وبركة مباركة • نافعة تستر نفسا ناسكة
 • موضة حرمية ميمونة • وطبة طاهرة مصونة
 • سيدة ومونة قد عيت • شباغة العيال قد اسميت
 ثم ياتي الباب ويقبل العقبة معظما للكمة ويضع اي يخر يضع صدره ويطن
وخذه الا ان ساعته على المذموم ويدعو بشرط وهو ما بين الباب والحجر الاسود وقد
اربعة اذخ ويتشبت بالاستار اي يتعلق بساعة كالاستشقي بها كعلق عبد في ليل بطرف
ثوب لولي جليل للاستقانة في امر ليس له ليل سبيل ولول ينزل الاستار يضع يديه على رأسه
ميسو طين على الحدائق اثنتين وليصدق بالحداد بالانكسار ويدعو بمحمد بن محمد
لوضع اجابته وسلي اوتيا لي ويرجع من المسجد الفقري ووجهه الى البيت حتى يخرج
من المسجد ثم فرقة ويترك بقرب منها الحق القافل ثم يحلون بقصد زيارة المدينة
بوقار وسليته مع زبد الخشوع والخضوع الى المحسر على لداق فلعن ولعساي عبقه تلاق
 • حسب الحبيب المحب تعبلا • ان المحب باب مطروح
 • متمسكا بيديه خلقة بابه • ودومعه في خده مسفوح
 • بيكي بكاء مستقيم شوقا له • فرحوقه وفواده مجروح
فصل ان لم يدخل الحرم مكة وتوجه الى عرفة ووقف بها سقط عنه
طواف لقتدوموه لا شيء عليه لانه لا سنة واساء وقف بوقت ساعته ولو كان بها
مسرا لا يخلو عن قليل وقوف ما بين ذوال الشرف من يوم عرفة وطواف الحج يوم النحر
فقد ارك الحج ولو كان الحرم الحاضر في الموقف ناظرا الى محله او اهل عنده ان لم يعلم
انها عرفة لان السنة عند الاحرام تجتمع ما يفعل فيه وانما يجوز الطواف هاربا او طالبا
لا يفعل بعد التحلل الاول فشرطت النية فيه قصد وفراقة ذلك لو وقف ساعة

فقد فاتنا الحج لفوات الركن الأعظم فيتحلل بمكة وجوبا. فيطوف ويسعى ويحلق ويقضي من
قابل ولا دور عليه ولو امر رفيقه أن يحرم عنه غداً فيفعل مع الجماعة وكذا أن فعل الأمر
ولو غير رفيقه كما أفاده الكمال لثبوت الأذن ولا خلافها في الملة في جميع ذلك كالاجل
لعموم الخطاب ما لم يقر دليل الخصوص. لأنها تكشف وجهها لأرسلت على وجهها
شيئاً رجافته جاز بل نذب وقيل باليجب وقيل الأولى كشفه ذكره الهنساوي ولا يخفى
بالنسبة بالتسعي نفسها دفعا للفتنة وما قيل إن غيرة ضعيف ولا يرسل ولا تضطرب ولا
تسعي بين الميادين ولا تصعد في الصفا والخزفة لأن تدخله كافي الشك ولا خلاف أن
حاق رأسها الحلق بحيته ذكره الهنساوي بل تقصر من ربع شعرها كما مر من هذا الفضل وتلبس الخيط
والخف والحلق كرتي الحج إذا كان عند رجال وكذا الحلق المشكوك ولو حاضت عند الأحرار
اغتسلت وأحرمت وأبى جميع المناسك إلا الطواف والسعي كره الهنساوي وإن حاضت
بعد طواف الزيارة سقط عنها طواف الصدقة ولا تسعي عليها لتركها كما يسقط عن إقامة مكة ولو بعد
التفادول وهو ثالث أيام الحج عند أبي يوسف وعند أبي حنيفة ومحمد لا يسقط بالمكانة بعده
لوجوب بدو حلقه وقتها وما قبله فيسقط إجماعاً وزيداً فلا تشافراً لا تحرم وتؤخر طواف
الركن عن أيام الحج بعد الحضر ولا تسعي عليها وهي سبعة عشر فلحفظ والنكاح كما لحاقين من
قلداي ربط قلادة علي بن عبد الله تطوع أو تدبر وأجرا صيد. قتله في الحرم أو في الحرم السابق
أو نحوه بجناية أو متعة أو قران وتوجه معها. والحال أنه يريد الحج فقد أحرمت وإن لم يكن
لاختصاصه بريد الحج والعمرة فيكون واجبة كما يكون بالقول وكان المناسك ذكرها ثم
فانعت بها ثم توجه فلا يصير حجاً حتى يلجها إلا في ذمة المقتة والقران فإنه يصير حجاً
حتى يلجها إلا في ذمة المقتة والقران فإنه يصير حجاً بالتوجه في السنة استعسانا الوحي
أشهر الحج فان جلتها بوضع الجبل وأشهرها يجرح سنامها الأيسر أو قلده شاة يكون محرماً لعدم
الاختصاص بالبدن والأهل والبقرة والهدى منها ومن الغنم **باب**
القران والتسعي القران فضل مطلقاً ثم التمتع فالأفراد وهو أن يهل أي يرمي منى
بالنسبة بالعمرة والحج معاً حقيقة أو حكماً بأن يحرم العمرة أو الحج ثم بالحج قبل أن يطوف بها
أربعين شرط أو عكسه بأن يدخل حرم العمرة على الحج قبل أن يطوف للقدوم وإن أسأ
أبعد وإن لم يدمر وأشار بقوله المقيات أي أن القارن لا يكون إلا طقياً وهذا

أحسن من جعله قبل اتفاقاً وتقدراً أن تقدّم ولو من ذوقه أهل الفضل فلا تنقل
ويقول بعد الصلاة للركعتين اللهم أني أريد الحج والعمرة فبشرها لي وتقبلها مني ثم ليكملها
أيها ويستحب تقديم العمرة في الذكر ليوافق القول للفعل ولكن إذا أخرها اشكالاً بالها تامة
للحج في حق القارن ولذلك لا يتحلل عن أحدهما مجرد الحلق بعد سعيها فإذا دخل مكة
أبتدأ طواف للعمرة وسعى طواف الحج طواف القدوم وسعى وإنما قدمت لقوله تعالى
فمن تمتع بالعمرة إلى الحج والقران كالتسبيح حيث التفتق بآداب المسلمين في سفر واحد حتى
لوني الطواف الأول للحج يتحللها ثم الإطلاق شيراً إلى الله تعالى كمن عمرة القارن في
الأيام الخمسة المذكورة كمن التمتع كافي الحجة ولا كفاً مشعرين به الحلق بعد السعي على يوم النحر
كالعمرة ولا كان جانياً على إعرابين كافي الحيط. فلو طاف لها طوافين وسعى سعيين جاز وأما
بتقديم طواف القدوم على سعي العمرة ولا تسعي عليه اتفاقاً. ثم بعد العمرة قبل التحلل. يحج
فيسبأ بطواف القدوم وسعى كما تكرر في الحرم كافي الهداية وكافي أوقف عرفات
ثم يطوف للزيارة سبعة ثم يسعي كافي الكاشية والظهيرية وفي كل من أشار إلى أن طواف
العمرة ثلاثاً وأقل ثم وقف بعرفة استقصى القران وأرتضى العمرة وعليه دمر المرفض
واختلف في الإفضاء إذا احتج في السير إلى عرفات لكن في المختلقات لو طافا لقارن
للقدم وسعى ثم وقف بعرفات كان ما أوتي به للعمرة لاستحقاقها عن محمد بن
لو طاف للعمرة ثم الحج ثم سعى كان للعمرة كافي القهستاني معزيا للمحيط وسجي متناً. فإذا
رعى عمرة العتبة يوم النحر وجوبا وقران شاة أو بدنة أو سبع بدنة وهو مشرك
لتوفيق الجميع بين العبادتين والمسا دارن بيقيد الذبح بما إذا طاف للعمرة في أشهر الحج فلو
طاف لها في رمضان مثلاً لم يذبح وإن كان قارناً كافي القهستاني عن المحيط فان حج عنه
بأن لم يجزه عنه. صام لقارن عشرة أيام. ثلاثة أيام قبل يوم النحر لا فضل لكونه أحسن
أي لصيام يوم عرفة. رجا وجود الهدى فان قدر عليه في أيام النحر قبل الحلق بطل صومه
وسبعة أذرع وأربع ولو لم يكن. لكن أيام الشريق لا تجزى لقوله تعالى وسعة أذرع جعفر
أي مني فلا يشترط التسابع في صور الثلاثة والسبعة كما في المشف فان لم يصم لئلا قبل
يوم النحر يمين له فان لم يجد تحلل عليه. دمان وقران ودم التحلل قبل الذبح وإن
وقف لقارن بعرفة بعد الزوال قبل طوافه أربعين شوطاً للعمرة فقد رفضها التقدر

أدائها بالبناء على إفعال الحج وهو خالفه في مشروع نعليه دم لوفضها كما تحصر ونقيضها لصحة الشروع
بها . وسقط عنه دم القران حيث يورق لأداء التمسكين والتمتع أفضل من الأفراد على الذهب
وهو ان يأتي بالعم والكثرة في شراح سوا حرمة بها وقبلها . ثم يخرج كما لم يفرغ منه ذلك
فيجوز بها من المقتات وقبله وينطبق لها ويسعى كما سيجعل منها ان شاء بحاق وتقصير
ان لم يبق الهدى فان ساقه لا يجزئ كما سيجزئ بقطع الملبس بالوطوف ثم يخرج بالحر
يوم التزوية وقبله أفضل ترجيح كما مر . ويخرج كالفارن فان عجز عن الذبح فلكل من القارن في
الصوم وحار صور الثلاثة قبل طوافها ولو في نوال بعد لأحرار بها قبله . لأنه السبب
والأخير أفضل لما مر . فان شاعق الهدى وهو أفضل من ساقه وهو اولى ففوقه وان
كان بدنة قلدها استئنا بزيادة أو تقل وهو اولى في التخليد لا يقلد الغنم ولا شعار جائر
عندها وهو شق سامها الأيسر وهو لا شبه بفعله عليه السلام حيث فعله فصدك أو لا يمين
لأنه وقع اتفاقا . ويكره الاشارة تحريما عند الامام لان كل احده يحسنه فاما من احسنه يات
قطع الجذر فقط واما الحرم لا يبرح قاله الكمال وابن الكمال ويستغني عن كون العمل على قولها
ثم يعترفون بجلدها ويحرم بالحر يوم التزوية وقبله أفضل . فاذ خلق يوم الخرج حل
من حرامه على الظاهر ولا تنع ولا قران لاهل مكة ولا من هو داخل المواقيت لانه خارج عن المسجد
الحرام فان عاد التمتع الى اهل مكة بعد اداها لم يكره ولم يكن ساق الهدى بطل بتمتع وان كان قد ساقه
لا يبطل كالقارن . وظان بالعم قبل شهر الحج اقل من اربعة اشواط وانه بعدد هولاء . ابي
اشهر الحج كان متمعا وان كان طافا فربعة قبل الشهر فلا يكون متمعا اعتبارا لالاكثر ولو اتم
كوفى في باقي في شهر الحج وتخلد بحاق وقام بمكة اي داخل المواقيت . وجح صحه تمعه وكذا
لوقام ببصره يعني غير بلد . وقيل يصح عندها والاصح صحة تمعنا اتفاقا كما في المراج لبقاء
سفره ما لم يبدل الى اهل مكة ولو اتمعت التمتع بمكة فجمع قبل طواف مكة . وقام ببصره وقضاها
وجح في عامه يصح تمعه لانه كما اتمعت مكة . لان يعود الى اهل مكة ثم ياتي بها اي بالعم والحج
لما مر وعندها يصح تمعه وان لم يبدل الى اهل مكة هذا اذا خرج من المقتات في شهر الحج اما
اذا خرج قبلها لم يرضى العم فيها وجح فرغامة فهو متمتع اتفاقا . فان بقي بعد الاقسام بمكة
وقضاها وجح فغير عود يصح تمعه اتفاقا لما مر وما افسده المتمتع الكوفي في غمرة أو حجة
مضني فيه . وان كان فاسدا لانه لا يمكنه الخروج عن عمدة الاحرام الا بالافعال وسقط عنه دم

التمتع

تمتع

التمتع وزنه دم الفساد ومن تمع فضحي لا يجزيه عن دم المقتة . فان بقي ما عليه حتى لا يكل
بها لزمه . **باب الجبايات** الجباية هنا ما تكون حرمة بسبب الاحرام
او الحرم والواجب بها قد يكون دمين او دما او صوما او صدقة ولو ربع ضاع بقتل جماعة
او قتل بقتل جماعة ففصلها بقوله . ان طيب المحرم بالانح والوانسا او جاهلا بعضه كما سلا
ولو ضاع بكل طيب كثير وما يبلغ عضو او اعضا يلوحي . لزمه دم كماله انفاق والمدين كله
كعضو واحد ان اتخذ المجلس والكل طيب كقائه كقائه الاول او كقائه في المحيط وغيره
الصحيح ان الطيب ان كان قليلا اعتبر العضو وان كان كثيرا اعتبر الطيب واما الثوب
والعراش فالقارن بين الكثرة والقلية العرف والافاق يتبع عند المتلي . وكذا لو اذهبن
اي استعمال الدفن في عضو كامل حقيقة او حكما كما مر . بزيت وشعر ولو خالصا
وعندها صدقة . ولو خضب رأسه بجماد رقيق اما المتلبذ فيه دمان دم للطيب
ودم لقطعة الرأس وسنة بما ليس عادة اما بجل اجانة او بجل فلا شيء عليه يوما كاملا او ليلة
كاملا فعليه دم وكذا يجب دم لو لبس مخططا . ولو جمع ما ليس يوما كاملا على الوجه المعتاد
كما سيجي الزائد كما لو لم يغيره على تركه اللبس عند التزوع فان غر عليه ثم لبس بعد
الجزء الاول لا ولا ذلك لو لبس يوما فاراد ما ثم ادم على لبسه يوما آخر فعليه الجزاء
ودوام اللبس بعد ما اخرم وهو كلبسه كانشائه بعد ولو تركها او ناعما كان الغني عليه
غيره وهو نائم يوما كاملا او ليلة . وعن ابو يوسف اكثر من نصف يوم او ليلة كما في المحيط
وغيره او ربع لحيته او خلق رقبته او ابطيه او احدها . او عاتقه وكذا يجب لو خلق محامه
وعندها صدقة . وعند محمد اذا سقطت رأسه او لحيته عند التزوع في شهر الحج
لزمه دم كما في التمسك في عن المحيط . وان قص اظافر يديه ورجليه في مجلس واحد فعليه
دم وكذا لو قص اظافر يديه او رجله وان اظافر يديه ورجليه في اربعة مجلس فعليه
اربعة . وما عند محمد من واحد كماله اتخذ المحل بان خلق رأسه اربع مرات كل مرة ربعا
وان طيب اقل من عضو وسنة رأسه او لبس المخطط اقل من يوم فعليه صدقة ولا عتق الاكثر
على المختار . وكذا يجب صدقة لو خلق اقل من ربع رأسه او لحيته او خلق بعض رقبته
او عاتقه او احدها بطيه عطف على رقبته او عاتقه ذكر البهني او خلق راسه غير محرما
كان ذلك الغير وحده لا يستحق فدا لان كليات الحرم فلا فرق بين شع و شعر غير

لأنه انظر الطبيب بخلاف بقية الادوات وخرج
على معنى ان الروايع على قوله فيصير
غالبه كذا في مسند العفيف

او خلق رجب
وبلعه

لأنه قيل لا يوجب الدم لو خلق في غير شهر الحج
لأنه قيل لا يوجب الدم لو خلق في غير شهر الحج

لأن كمال الجناية في شفع فيجب فيه دم وفي شعره صدقة ذكره الهنسي وغيره لكن
 في التمساني عن المحيط لو حلق رأسه أو أخذ شارب أو قلم أطاينه أو طعم ما شأ انتهى
 أو قلع قل فرقة أو فارق أو كسنة متفرقة وعند محمد في الحنفية متفرقة دم وإن طيب
 أو حلق بعد كلفة أو قل وسن الجعل والنسيان كما في النصف خيران شاذخ شاة في الحرم
 وإن شات صدق ثلاثاً أصح على ستة مائة إن شاء وإن شاة صام ثلاثاً بامر ولو متفرقة لقوله
 تعالى فدية ضياع أو صدقة أو شاة قد ترك في المعذور ذكره الهنسي وغيره وأعلم
 أن التطيب والخلق بطريق المال فإن جمع تحطرات الأحرار إذا كان بعد فدية الجوارات
 الثلاثة كما في التمساني عن المحيط ولما ورد في شفع بالمقص وأثره في السراويل فلا بأس به بعد
 اللبس المقاد وكذا لو أدخل متلبس في القوائم يدخل يديه في كفيه لأن يديه كأيدي كثر **فصل**
 وإن طاف للفقير أو للصديق خيراً فليدفع ما دام بمكة فلو أعاد سقط الدم
 ومغاره أن الطهارة في الطواف واجبة لا شرط وهو الصحيح مطلقاً كما في المحيط لكن في شرح
 الطحاوي أن كل عبادة تؤدي في المسجد فالطهارة شرطها ثم ذكر أنه لو طاف للفقير ولم يعيد
 لا دم عليه لكنه سوي في الهداية وغيرها بين الواجب والسنة والفضل لوجوبها بالشرع
 فيلحظ **و** كذا يجب دم لو طاف للركن حدثاً أو ترك طوافاً لصداً أو رقبته متساوية دون
 أربعة أركان أو أفاض في غير وقت قبل الإتمام بحيث خرج مرخداً ووجه قبل غروب الشمس وسقط
 الدم بالعود مطلقاً في الإصح **و** ترك السعي الوقوف بمزدلفة أو رمي الجمار كلها أو رمي بمواري
 حرة العقبة أو الخوا أو كسنة أي أكثر رمي اليوم أو ترك الواجب يجر دم ولو طاف للقدوم
 أو للصداً حدثاً فعليه صدقة وكذا لو ترك ذوا رقبته أو طوافاً للصداً أو ترك رمي
 أحدي الجمار الثلاث فيجب لكل شوط أو حصاة نصف ضاع وبه لم يشك ما في الهداية **و** يجب
 الدم بترك ما هو قريب من الأربع بأن يدخل في الطواف الواجب بين المحصر ويرجع إلى أهله
 بلا إعادة ذكر التمساني **و** لو ترك طوافاً أركن أو أربعة منه بقي محرماً أبداً في حق النساء
 وإن رجع إلى أهله حتى يطوفها بذلك الأحرار فكما طامع لزمه دم إذا انفردت الجالس
 لأن يقصد رفض الأحرار بالجماع كما في الفقه وذلك لأن من فليحوز عنه ذلك وفيه
 اشعار بأنه لو ترك طوافاً لم يجر محرماً لذلك لأنه ركن كما في التمساني عن الطهيرة
قال وهذا إذا لم يطف بعد الوقوف غيره حتى لو طاف للصداً انتقل

إلى الفرض ما يكمله ثم إن بقي أقل الصدر صدقة ولا قدر كما حرره في شرح
 التوير والحاصل أن أي طواف حصل بعد الوقوف كان الفرض كما في التمسانية
 وغيرها فيلحظ **و** إن طاف جنباً فعليه بدنة وكذا أكثره ولا فضل إن عيدها
 ما دام بمكة ويسقط الدم إذا نوى رميها في الحدث استحباً أو في الجنبات بما يحياها
و ولو طاف للصداً طاهراً في أيام التشريق بعد طواف للركن حدثاً فعليه دم ولو
 كان طواف الصدر طاهراً بعد طواف لأي للركن حدثاً جنباً فزمان لا يقال
 طواف الصدر للركن **و** عند ما دم فقط ترك طواف الصدر ولا شيء بترك
 طواف الركن في أيام التشريق وإن طاف لعمرته وسعى حدثاً أو جنباً يعيدها ما دام بمكة
 ندباً فإن رجع إلى أهله ولم يعيدها فعليه دم ولا شيء عليه لو أعاد الطواف
 فقط هو الصحيح أي لا صح لأن السعي يقع بعد طواف معتد به وقد استدرك
 نقصانه وذكرنا في خان أنه يجب عليه ذكره الهنسي وإن جامع المحرم
 في أحد السبلين على الإصح قبل الوقوف برفة ولو ناسياً أو مكرهاً أو مجنوناً
 أو نائماً أو أياً من ذلك **ف** صدقة أي نقصه نقصاً نافعاً حشاً ولم يبطله كما في التمسانية
 عن المحترات يغفل بطله أصلاً بل أسند بديل قوله ويضي فيه أي يجب عليه
 إتمام حجه لفاسد كما يصح فيما يفعل ويحتمل ويقضيه وعليه دم أي شاة
 واحدة إلا إذا وطئ ثانياً قبل الوقوف فأن يذبح أخرى عند الشيخين وعند محمد
 تكفيه كفارة واحدة إلا إذا لم يذبح ولا خلاف أنه يكفيه واحدة لو تكرر في
 مجلس واحد ولو لمضرتهم أو قامه في فتح القدير والتمسانية وليس له أن
 يفتقر عن زوجته في القضا عندنا بل يستحب **ف** **ع** وفي الجوهر
 يفسد حجها بالجماع ولو نائماً أو مكرهاً ولو جامعها صبياً أو مجنوناً أو عليها دم
 انتهى وهل ترجع إلى كره على الزوج قيل نعم وقيل لا كما في الفقه وفيه لو كان صبياً
 جامعاً مثله فسد حجها دونته ولو كانت هي صبية أو مجنونة انعكس الحكم انتهى
 لكن ضعفه في البحر والنهر بما في الولولجية وغيرها فأن يفسد حج الصبي بالجماع
 لكن لا يلزمه دم وقالوا لو أسند الصبي حجاً لا قضا عليه ولا ثباتي ذلك إلا بالجماع
 انتهى فيلحظ **و** إن جامع بعد الوقوف قبل الحلق لا يفسد وعليه بدنة لغلظ الجناية

ولو بعد الحلق قبل طواف الزيادة فعليه دم
وكذا يجب لو قتل أو لم يشهوه وأنزل في لحيته وكذا يجب لو جامع في عمرته
قتل طواف الاكثر وفقدت فمضي وذبح وقضاها وان كان الجماع بعد طواف الاكثر
لم يرد ولا يفسد فمضاها لان الاكثر حكم الكل ولا شيء انزل ينزل ولو لم يفسد
لعدم اليأس ولا فساد الحج او عين بولي يهيئها واستقنا بكف بل يلزم دم انزل
ولا شيء عليه. ولذا اخرج الحلق او طواف الزيادة عن ايام الحج فعليه دم عند خلافها كما مر
وكذا الخلاف لو اخرج الرمي وقدر نسكك على نفسك هو قبله. وما انا او مكنا او اول الامام
نفى الحج في الحديث بانه لا ينقض الفدية كما بسطه الشافعي وغيره. وان جاز في غير الحج
ايام الحج او عمه فعليه دم اختصاص الحلق بالحرم خلافا لابي يوسف. ولو عاد المعنى
بعد خروجه من الحرم اليه فقتل فلا دم عليه جماعا لانه اتي به في مكانه بخلاف الجماع اختصاص
حلقه بايام الحج عند الامام حتى لو عاد فيها وحلق فيه لا شيء عليه جماعا واعلم ان الجماع
يجب عليه الحلق في الحرم في ايام الحج واما المعنى فلا يجب عليه الحلق الا في الحرم ولا يفتن حلقه
برفان به جماعا وجميع الحرم محل الحلق ولا يخص بمنى وغيره على وجه الوجوب بل اختصاص
بمنى مستون كما في الشريعة لا يلية وغيرها. ولو حلق القارن قبل الذبح لزمه دمان عند
دمر جنايته على حرامه والزمه ما مر به من اخلاص الذبح عن الحلق واما ما مر به من ان
اجماعا ولم يذكر ذلك الكلام فيما يجب بالجناية كذا قال المصنف الشهيد في شرح الجامع
الصغير واذا في الدلائل الى هذا ميل صاحب الهداية. والدم حيث ذكر في الجنايات
شاة تجزي في الاضحية ما وسع بدنة والصدقة في هذا الباب تجزي في الفطرة واعلم
ان صاحب الجرح قال لم ارهم صريحا ان الدم والصدقة مكفلة هذا الاثر من ليله بلاقوبة
ام لا بد منها معه. وينبغي ان يكون مبيئا على الاختلاف في الحد ودهل هي كفارات
لاهلها او لا هل يخرج الحج فان كان مبرورا بارتاب هذه الجناية وان كفر عنها او لا
الظاهر بخلافه لا يخرج والله اعلم بحقيقة الحال انتهى فاق في الشريعة
فصل ان قتل حرم صيد اي حيوانا متوحشا باصل الخلقة بان كان
نواله في البر او في البحر ولو لم يزل الحلال محرما ففي الجاهل عليه نصف قيمته
وفي الجاهل لا شيء عليه عند ذكركم الهتاني عليه قتلته فمضت في الدم عا لم به وانصل
التل بالذلة وقله والد الباقي على حرامه واخذ قبل ان يتقلب عن مكانه

فعليه

فعليه الجزا وكذا الاشارة فلو فقد واحد من الشرط فلا جزاء من الحرم
الصيد بقوم عدلين في موضع قتله. او في ارض موضع منه ان لم يكن عليه
قيمة. ثم يجزى الحرم في القيمة ان شاء اشترى بها هديا يجزي في الاضحية وفارده
انه لا يجزي الصغار. لكن لو تصدق بلحمها على وجه لا طعام حار وهذا عند
الشافعيين واجاز محمد الصغار كما في الكافي ومعه ابو يوسف كما في شرح الماويل
ان بلغت اي قيمة هديا. فذبحه بالحرم لا خصا ص الهدايا به فلو خرج في غير
لم يجزه الا اذا تصدق بلحمه على ستة مساكين لكل بقدر نصف صاع كما في شرح
الطحاوي ذكره الهتاني واذا ذكر كلامه ان مجرد الذبح عكسه كافي فلو هلك بعد
بوجبه ما سقط الجزا وان يجوز التصديق بكلمة على مسكين واحد. وان شاة اشترى بها اية
بالقيمة طعاما فتصدق به ابن شاة كل فقير نصف صاع بتر اوصاع ثم
او شاة كالفطرة لا يجزي في كل ما ذكره الاكثر بل يكون تطوعا نعم يجوز الاباحة
كما في الحققة وان شاء صام ابن شاة متصفا او متفقا كما في شرح الطحاوي عن
طعام كل فقير يوما فان فضل اقل من طعام فقير او كان قيمة كذلك بان قتل
عصفورا تصدق به او صام عنه يوما كاملا لان الصوم ليس اقل منه. وعند
محمد الجزا تطير الصيد في الجنة فيما لا تطير ففي الظبي شاة وفي الصبي شاة
وفي الارنب غنق هي لاني عز ولد المعز. وفي اليربوع هو الحشرات فوق الجراد
جف. هي ما بلغ اربعة اشهر وولد المعز وفي القامه بدنة. وفي جمار الوحش
بقرة وما لا تطير له من الحيوان فاقولها في التحبير والعامد والناسي والعايد
والمبتد في ذلك الجزا سواء اتفاقا. وان جرح الصيد او قطع عضوه او تنف
شعره ضمن نقص من قيمته. وان تنف ريشه او قطع قوائمه فخرج عن حيز الاشباع
فعليه قيمته كاملة لتقويت الامن ولو جرحه وبري مع بقائه اثرها ضمن نقصا نه
وبلا بقاءه ليس عليه شيء عند الطرفين وعند عده عليه صدقة لا يصل الاكم كما
في الهتاني معزنا بالحيط وفيه ابي يوسف لو تنف ريشه او ضرب على عينه
فايشتت فعليه صدقة انتهت وفارده انه لو صار سالما عن النقصان او عاد
الى حيز الاشباع لم يلزمه شيء عندهم ذكره الهتاني. وان حله فعليه قيمة لينة

وان كسر بضعه فقيمة البض ان لم يكن مذكرا وان خرج من البض فرج ميت فقيمة
الفرج ان لم يعلم موته وكذا لو ضرب بطن طيبة فالتت ميتا وماتت ضمنها وان قتل
الحلال صيد الحرم فعليه قيمة والمصدق في هذه الاربع لانه ضمان اللاف
ولا يخرج في الصور وهل يجري له في ظاهر الرواية نعم ولا شئ يقتل غراب الا العقق
على الظاهر كما في الطهيرة وزاد الزاغ القهستاني معزيا للمحيط وانواعها خمسة
الزاغ والعقق والابقي والعصر والغداف ويسمى غراب لبن لانه بان عن نوح
واستغل بحيفه حين ارسل الخنزير لارض اشبهه وجداة بكسر فكحين وجوز
البرخند في فتح الحاء وذئب في ظاهر الرواية وخنية وفارة بالهزة وجوز البرخند
التسهيل وكل عقوق اي حشي ما غيره فليس بصيد اصلا وعق اي ما العقور
وغیره سور وفي حكم السور كما في القهستاني عن الكافي وبغوض وعق وبرعوت
وقراد والحفاة بضم ففتح فسكون وكذا ذباب وقراش ووزع وزبور وقنفذ
وحفصا وخلمة وضرر وصياح ليل وان عرس ولم جبين وام اربعة واربعين
لانها ليست بصيود ولا متولدة من البهائم وان قتل قطة واحدة من بئرها او ثوبها والقاها
على الارض لان قتلها ساقطة على الارض او جرادة تصدق بما شاء ككسرة خبز
وقرة خير جرادة وروي ان اهل حمص جعلوا يتصدقون بكل جرادة ذرها فقال
لهم عمر ابن الخطاب اري دراهم كثيرة ثمرة خير جرادة ثم القتل عمر بن الخطاب
في مثل الاشارة والامر واللقا في الشئ نعم لو غسل ثيابه فمات القمل لم يلزمه شئ
واما وحدها لان يقتل اثنين وثلاثة قضت طعام وفيما زاد على ثلاثة نصف صاع
في الاحصاء ولا يجاوز شاة في قتل السبع وهو كمال الاكل ولو خبز او فلاحا سنا
واجب زفر القيمة الغنة ما بلغت اعتبارا بالاكل للحرم وان صال لافرق بين السبع
وغیره فكان عدد الحصص وحيث المفهوم معتبر في الروايات اتفاقا ومنه قول الصحابة
كذا في النهي عن الحاشي السعدية فلا شئ اي احرأ فلا بد وجوب قيمته لو كان مما وكا
بقتله ان لم يمكن دفعه الا بالقتل ولا يلزم من احرأ وان اضطر الحرم الى قتل الصيد
لاكل فقتله فعليه الجزاء وتناول الميتة للضطر او في الصيد بغيره وتناول
الصيد ولو في لحم الانسان او الخنزير او مال الغيرة والحرم ذبح شاة ولو ابوها

طبيا

طبيا وثيقة وذبحا وبط اهل والحرم ايضا صيد سمك وكل ما في لونه ما كوله في
الاصح والحرم عليه الجزاء بذبح حمام مسرول بفتح الواو ما في رجله ريش كأنه سريل
او طي ستانين لوقحشها باصل الخلقة ولو ذبح محر صيدا او حلال صيد الحرم فهو
ميتة حكما ولو اكل الحرم منه فعليه ثمنه ما اكل وكذا لو اطعم خلاصه بعد الجزاء ولو قبله
دخل في الجزاء بخلاف محر آخر او حلال قتل صيد الحرم اكل منه فلا شئ عليها اتفاقا
لانها لم يتناول ولا يخطور احرأها ويحل للحرم لحم صيد صاده خلال ولو الحرم وذبحه
في الحل ان لم يدله ولا من ولا عانه حديث ابي قتادة فلو وجد احدها فهو حلال للحلال
اتفاقا دون الحرم على المختار **فروع** لو شوي البض والجراد ومنه لا يحرم اكله ولا الحرم
شئ باكله لحرمه وخلال لانه يقتل الى الذكاة فلا يصير ميتة ولهذا يباح اكل البض قبل
شئته كما في الجوز لا الشربلا **قوله** وينبغي ان يكون كذلك للبض الملوخ في الصيد
انتهى فيلحظ وفيه دخل الحرم وهو حلال واحرم في الحل وفيه حقيقة صيد فعليه
ارساله علي وجه غير مقتضى له كان يؤدعه او يسله في قبض ليس المراد من ارساله
تسليمه لان تسليمه لادبته حرام ولا يخرج عن ملكه بهذا الا رساله غله اسأله في الحل واخذه
محل اخذه ولو كان جارا فقتل عام الحرم فلا شئ عليه فان باعه رد البعير ان كان الصيدا قويا
وانغاث لونه القتل والجزاء لان حرمته والحرم تمنع بيع الصيد وفرا حرمه وفي بيت
او قبضه صيد ولو القفص في يده لا يلزمه ارساله لانه ليس في يده حقيقة كالحب اذا
اخذ مصحفا بغيره لكن في القهستاني اذا لم يدخل في الحرم بعده ولا فقد وجب
ارساله انتهى لكن صرح في الشربلا بضعفها وسوي بين الاحرام ودخول الحرم وغزاه للحرم
فليحفظ وانا اخذ حلال صيدا من احرأ فارسله احد من ذبح ضمن الرسل قيمته خلافا لما في الجلاء
ما اذا اخذ الحرم وارسله احد من ذبح فانه لا يضمن اتفاقا لان الحرم لم يملكه وفي المنور الصيد
لا يملكه بسبب اختياري كالشربلا بل يخبري كالادب كما في الشربلا لانه عن الحرم من المحيط
لكن في الوجه انه لا يملك بالميراث وهو الظاهر فان قتل ما اخذ الحرم محرأه ضمننا
ورجع اخذه على قاتله ان كان التكفير بمال وان يصور ولا ولو كان القاتل صبيا او كافرا فلا جزاء
عليه لكن لا اخذ ان يرجع عليه بالقيمة لا يلزمه حقوق العباد وان قتل الحلال صيد الحرم
فعليه قيمته وان حله فقيمة لبسه ومن قطع حشيش الحرم وتجرأ في الحرم الموحب للجرائح اكله

غير مملوك فلو مملوكا فعليه قيمتان قيمة للمالك وقيمة للشئ وكذا لو قتل المحرم صيد حلال
تتعدد القيمة ايضا فيلحفظ ولا يخرج من حيث الناس مملوكا او غير مملوك ضمن قيمة بعض
اصلها في الحرم ككلها بغير تقدير اعضائها في حق صيدها لان العبرة بحل قياحي لو كان رأسه
في الحل وقوا في الحرم فضره في رأسه ضمن وبكس لا كما في الشرب لا ينعن له هان الا ما جف
او انكسر لعنه الماء والتصدق متعين في هذه الامور كما يقتضي مقتضى الحرم وطه وقطع حيشه
وشجرة حذفا لا يوجب لزوم الزايرين وقطعها لا يخرج من الحرم ولا يوجب كراهة الحرم
لانها ليست بنبات بل هي شئ موقوع في الارض فهي كجذوة ولو قدر كونها نباتا وهي كجذوة وكقدر
يسير فترابه للبركة كما في المحيط وكلها على المذنب دمه بسبب جناية على حرامه على القارئ
والمتمتع الذي ساق الهدى به دمان لجنايته على حراميه وكذا الحكم في الصدقة وهذا
اذا كان قبل الوقوف بعرفة واما بعده ففي غير الجماع ودمه على ما ذكره شيخ الاسلام كما في النهاية
واذ هو التمسائي لكنه مفرغ على القول بانها حرام العرق بالوقوف وهو ضعيف والمذهب
تفاوت الى الحق كما حققه الشرب لا في معنى البحر لان تجاوز الميقات غير محرم ولا يوجب تعارن
حينئذ وان قتل حومان صيد فكل واحد منهما جزا كما لم تعد الفعل لكن بغير ما
معا قيمة واحدة للمالك وينبغي ان يثبث اذا قتل ثلاثه كراهة التمسائي وان قتل حلالا
صيد الحرم فعليه جزا واحد لا كما في الحل ويطلق على الحرم الصيد وشراؤه ان اصطاده
وهو محرم والا يبيع فاسد ومخرج طيبة الحرم فولدت وما فيها منها وان اذبحها الاثم
ثم ولدت لا يضمن الولد لعدم سرية الامن حينئذ وهو يجب ردها بعد اداء الجزا الظاهر نعم
بما جاوز الميقات بلا اهرام فجاز الميقات الذي يجب عليه الاهرام منه
غير محرم لزمه فان عاد الى الميقات ميتا تلهي جافه وهو افضل او الى ميقات اخر
محرمات يجزى بغير اهرام ملبيا ولم يشترع في نسك سقط الدم وعذها يسقط الدم يعود
محرمات وان لم يلب وان عاد قبل ان يحرم فاحرم منه سقط اتفاقا وكذا يسقط لو احرم
بعمره داخل الميقات ثم افسدها وقضاها باهرام منه وكذا لو اهرم محرمه لغير
النقصان بالنقصان الذي يحل الا اذا عاد بعد ما شرع في الطواف او غيره لا يسقط
لما كره بالشرع وتخيخ في قوت الحج لو عاد فافضل عدته ولا فافضل عودته
وان دخل كوفي البستان اي بستان بني عامر داخل الميقات لحاجته فقصدها

اولا يخرج من الصوم
وصحرم رعي حيشه

هذا غلط
صوابه بستان
اي بستان بني عامر
والله اعلم بالصواب

ثم هذا القصد هل يشترط عند خروجه من بيته او عند المجاوزة استظهار في الحرم
الاول وفي النهار الثاني ونية مدة الاقامة ليست بشرط على المذهب فلو دخل
مكة غير محرم وميقاته البستان لانه التقى باهله كما ذكره ومن دخل مكة بلا اهرام لزمه
حج او عمر لان دخولها سبب لوجوبه فلو عاد الى اهل الميقات واحرم بحجة الاسلام
اربعة من ذرة في عامه سقط ما لزمه بدخول مكة ايضا لئلا يترك في وقت
وان كان العود المذكور بعد عامه لا يسقط لصيرورته دنيا بجوب السنة وان جاوز
مكة او متبع الحرم يريد الحج غير محرم فهو كمن جاوز الميقات في كل الحالات ووقوفه
كطوافه فلا يسقط الدم لعوده بعده **باب** اضافة الاحرام الى الاحرام
مكة طواف لعمرة شوطا او شوطين او ثلاثة فاحرم ما يحرمه رخصه وقا لا رخص العمرة
وعليه دم برفض اهرامه وقضائه وعمن كراهية الحج والعمرة ولو اتى به في سنته
سقط عنه العمرة وان رفضها عليه فضاة فلو اتى بها في الحج والعمرة صح عليه دم
وهو دم شرك ولو طاف اكثر من العمرة رفض الحج انتقا قاضي المبسوط لا يرفض واحدتها
وجعل لا يسيح في طاهر الرواية واحرم الحج ثم باخر يوم للحرف فان كان قد حلق في
الاول لزمه الثاني ولا دم عليه لانه ما اول ولا يحلق للاول لانه الحج الثاني وعليه
دم وقصر ولم يقصر لجنايته على اهرامه بالتقصير او التاخير وعندنا ان لم يقصر فلا دم
عليه ومن فرغ من اعمال عمرته الا بالتقصير اقتصر عليه لسقوط المرأة فاحرم باخرى لزمه
ومن لان الجمع بين اهراميين مكروه مخريا ولو اهرما فاقى في الحج ثم بعث لزمه واساء
لما لقته السنة بتاخير العمرة فان وقف بعرفة قبل افعال الحج او اكثرها فقد رفضها
لانها لم تشترع مرتبة على الحج لا لو توجبه ولم يقف حتى لو عاد ففعلها ثم وقف صح فان
احرم بها بعد طواف الحج طواف لقدم ومن ذبح رفضها لما كره بطوافه ويقضيها
لصحة الشرع فيها وعليه دم لرفضها فان مضى عليها صح ويقدم العمرة لزمه وهو
درجيه فلا ياكل منه في الصحه وان اهل الحاج يعم يوم النحر واما يوم الترويض لزمه
بالشرع وازمه رفضها تحلصا من الاثر وقضاؤها ودم لرفضها فان مضى عليها
صح وعليه دم لا ركب الكراهة فهو دم حشر ومن فاته الحج بغتة الوقوف فاحرم
الحج او عمر لزمه الرضا لاهرمه وتحلل بانفا العمرة ولزمه القضاء والدم بالتحلل

قتل اذنه بالرفض **باب** الاحصاء والوفات اي فوات الحج ان
احصر الحرم اي منع عن الركبتين بعد او ترص يزيد بالذها جيا والركوب وغيرها
 او عدم محرم وضياح نفقة فلان بيعت شاة او ما يشترى به شاة فلو بيعت من
 تخلف او لم يافا لثا في طوع كما في لينا بيع تدفع عنه في الحرم في وقت معين ليعلم وقت
 تحلل فاذا عينه ثم حل فيه حرامه والمبوء لم يذبح فيه وذبحه في غير الحرم لم يحل
 من احرامه ويلزم دم وقيل بعضهم اذا شرط في وقت لا حرام الاحلال عند احصار
 حله قبل الذبح كما في التمساني عن شرح الطحاوي وفي كفتها اشار بان اذا ثبت
 بالهدي فلان يرجع الى اهله لانه اذا لم يتمكن من المشي الى الحج فلا فائدة في المقام
 كما في الحنفية ولذا قال فيتحلل بعد ذبحها في غير حلق ولا تقصير خلافا لابي يوسف
 فانه وجب الحلق ولم يجز ما بقي محرما الى الوجدان او التحلل بالاقبال ولو بالوطاف
 والسعي عن ابي يوسف انه يقوم الدرما الطعام ويقصد قبه فان لم يجد صام عن كل
 نصف صاع يوما كما في الجوهر وان كان قاربا بيعت دمين فلا تحلل الا بدمي آخرها
 ولا يشترط تعيين احدتها للحج ولا اخر العمرة ولو بيعت واحد لا يحلل عن واحد ويجوز ذبحها
قبل يوم النحر في الحل لانه دم كفارة فتوق بالمكان بالزمان وعند هاهنا يجوز
 ذبحها قبل يوم النحر ان كان محصر بالحج ولو بالعمرة فلقوله لا مام على المحصر بالحج فوضا او نقلا
 اذا تحلل قضاه وعليه لانه كفايت الحج على المعتمرين وعلى القارحين وعمران عمر
 للقران وحق التحلل وان زال احصار بعد بعث لدم وامكنه ادراك الهدي
 قبل ذبحه وادراك الحج معالج التحلل ولزمه المضي بقدرته على اصال قبل تمام الحلف
 ويصنع بهديه ما شاء وان امكن ادراكه فقط تحلل العمرة عن اصال وان امكنه ادراك
 الحج فقط ببقا من الوقت التحلل استحسانا لان تلف المالك لكتف لنفسه والتوجه افضل
 والحاصل انه ان امكنه ادراكها توجه وجوبا ولا لا ومنع عن الركبتين فهو محصر
 الا حصر وان قدر على احدتها فليس محصر لانه ان قدر على الوقوف فقد ان الغوات
 وان قدر على الطواف فقايت الحج بتحلل به وفاته الحج وفواته ان يكون نفوا او الوقوف
 بعرفة لا غير كما في السراجية وغيرها فيتحلل بافعال العمرة وجوبا ومفاده بقاء احرامه
 بعد فوات الحج وهو قول الطرنيين واما عند ابي يوسف فاحرامه انقلب باحرام العمرة

عجازه

ومرته

وثمرته انه لو احرمت بحجة اخرى بعد الوفات وجب رفضها عند ابي حنيفة لان الجمع
 بين الاحرامين بدعة ولم تصح لثانيته عند محمد لانه لا يصور ادا حجيين معا ومضى فيها
 عند ابي يوسف لانه محرم بعمرة ايضا فالي احرامه حجة والصحيح قول الامام كما في المحيط
 وعليه الحج القاي باحرام حديد من قاي اي من عام مقبل وفيه اشعار
 بانه لا يقضي العمرة لانه قد اداها في عامه ذلك كما في الطهيريته ولا دم عليه لان
 التحلل بالعمرة بمنزلة الدار في حق المحصر فلا يحج بينهما واعلم انه لا يوفى للممنوع لعدم تأقيتها
 وهي حرام وطواف وسعي وحلق او تقصير فالاحرام شرط وقيل ركن ومقصر الطواف
 ركن وغيرها واجب هو المختار وقيل السعي والحلق او التقصير واجبان وغيرها
 سنن واداب تاركها سعي وعيب فيها ما في الحج واذ استلم الحجر قطع التلبية
 في الاصح واذ احلق يحج عن احرامها ذكره التمساني وقاضي خان ويجوز في كل
 السنة وبكرو لغير القارن يوم عرفة والنحر واما التشريق فان فعل عليه دم رفضها
 او لا للجمع بين التسلين احراما او اداء ويقطع التلبية فيها باول الطواف عند استلام
 الحجر وليس لها طواف قدوم ولا وداع **باب** الحج عن الغير
 يجوز النيابة في العبادات المالية كالزكاة والكفارات مطلقا عند القدرة والحج
 ولا يجوز في البدنية كالصلاة والصوم بحال وفي المركبتهما اي المال والبدن كالحج
 يجوز عند العجز الدائم الى الموت لانه فرض العجز في الزمر لا حادة بزوال العذر ان كان
 يرحي زواله وان لم يرح كالعجز الزمانه يجب عليه الحج كالحج كما في التمساني عن المحيط
 ولا يعيد مطلقا كما في الحج عن المحيط واعنده الشنبلاني فيلحفظ وانما شرط العجز المذكور
 للحج الفرض لا للفصل لا تشاع بابه فيصح بلا شرط ويكون ثواب النفقة للامر بالاتفاق
 واما ثواب النفل فالما مور يجعله للامر وقد صح ذلك عند اهل السنة كصلاة وصوم
 وصدقته كما في الهداية وغيرها فمن عجز عن حج الفرض بالحج غيره صح حجه ويتبع
 عنه اي يتبع عن الامر اصل الحج لها المذهب وقيل عن المأمور نقلا ولا ثواب
 النفقة كالحج النفل وفي التمساني عن المحيط عن شيخ الاسلام انه قول اصحابنا وفي
 الشنبلاني عن الكشف واليه ذهب عامة المأخرين **قلت** ولكن خلاف
 لامة لانه انهم اتفقوا على ان الفرض يسقط عن الامور ولا يسقط عن المأمور وانه

لا عند القدرة و
 يشترط الموت
 او العجز

لا بد ان يتبين عن الامر وهو دليل المذهب كما في الجواز والشرعية ويؤيد لما
 عننا الح. فيقول ليكن يجتمع عن فلان. وبعد ان كلفنا الامر في رد الح. فيفسره في وقتله
 منه وفلان وان كلفني بنيت القلب جاز ولو نسي اسمي ونوي عن امرح. ويرد الح. الح. الح.
 ما فصل من النفقة الى الوصي او الورثة. وجوبا وان شرط له فالشرط باطل لان يوكله
 بهية الفضل من نفسه او يوصي لميت به لميت. ويجوز اجماع الصدقة. تصاد بماله الح.
 عن نفسه. والمرأة والعبد والمراهق وغيرهم. اولى لعدم الخلاف. وانه رجلان
 فاحرم بجتمعهما ضمن نفقة المخالفة والجمعة. فيجوز بها عن جنة لا سلام دون
 آتية. ولا يمكن جعلها لاحد من الاموات. وان اجماع الاحرام بان نوي لاحدها غير
 معين. ثم عني لاحدها قبل المضي اي قبل الطواف والوقوف. صح خلافا لابي يوسف
 وبعده اي بعد المضي للشرع في الافعال لا يصح تعيينه. فلا يقع عن عتق. ودم المقتة
 والقران في صورة الامر على المأمور. ولا امر الح. ايضا فانه المختص بنعمت الجمع
 بين المسلمين وانه الح. ودم الاحصاء على الاحصاء لابي يوسف فعنده على المأمور
 ايضا. وان كانا ارميا ففي ماله. ودم الاحصاء من الثلث وقيل من الكل. وان
 جامع المأمور قبل الوقوف فسد حجه والدم عليه. ضمن النفقة. بخلاف ما اذا فاته
 الحج. وان ما تلحاح بنفسه او المأمور في الطريق. ووصي ح. منزل امره من ثلث
 ما بقي من ماله استحبنا. وعندها خرجت ما تالم امور ولا اهل فيه ان السفر هل يطل
 بالموت اوله هذا اذا لم يتبين مكانا ح. منه كاجماع. لان عتق ابي يوسف بما بقي من الثلث
 الاول. وعند محمد بما بقي من المال المدفوع اليه ان بقي ولا طلقت من اهل حجة عن
 ابي ي. بغير امر ثم عتق عن احدها حاز لا مبيع. ولا لسان ان يجعل ثواب عمله لغيره
 في جميع العبادات. نرضا او نفلا. والامر في ان ليس للانسان الا ما سعى يعني على كافي
 ولم للغة ولم سؤل الدار وفي الحديث خرج عن ابي ي. او قضي عنها موعدا بعت يوم القيامة
 في الارار وفي رواية خرج عن ابي ي. او قضي عنها موعدا فقد قضى عنه حجه. وكان الفضل
 عشر ح. وقام في الفتح **فروع**. ولو قال المأمور صفت فالح. وكذا الوارث
 او الوصي يصدق. وفي النفقة لان يكون امر اطاهرا ولو قال حججت وكذا يوه
 فالقول لا يمين. ولو برهنوا على انه كان يوم الح. بالبلد لم تقبل لانها شهادة نفي

قوله فيخرج بها عن حجة الله
 بخالف ما في البحر حيث قال
 فيقع عن المأمور نفلا ولا يخرج
 عن حجة الله ما لم يضمن النفقة
 ان انفق من ماله لا من ماله
 نفقة الامر لا من نفسه انتهى

سعم

نقول برهنوا على اقراره ان لم يحج قبلت هذا اذا لم يكن المأمور مديونا امران يحج ما عليه
 فان كان لم يصدق لا يبرهان والفرق لا يخفى **باب** الهدى هو ما يهدي
 الى الحرم ليقترب به. فربا او بقر او غنم واقبله شاة. ولا يمين. اي لذهاب
 الى عرفته او الشهير بالتقليد. ويجزي فيه ما يجزي في الاضحية. كما سيجي وهذا عند
 واما عند محمد فيجوز الصغار كما ذكره القسائي. ويجزي الشاة في كل موضع وجب فيه الدم
 في الح. الا اذا طاف بالزيارة حسنا او حائضا او نفيا. او جامع بعد وفرة قبل الحاق
 فلا تجزي فيها الا البنية كما مر. وياكل ذبا من هدي الطوع اذا بلغ محله ولا وجب
 المصدق لمجده اذا استهلكه فيصدق بقيقته كما في القسائي عن شرح الح. الح. الح.
 والقران. ويؤكل ان تجز في الحرم لا من غيرها لانها دما كقارات فلو كل عن مأكول وخض ذبح
 هدي المقتة والقران بايام النحر الثلاثة دون غيرها. ولو نطوعا في الحرم وخض الكل
 في جميع ما ذكره من الهدايا فلا يرد حينئذ بدنة منذورة لم يوجها يمكن فانه يجوز
 في اي موضع شاعده لان المصنف لم يقرض للمند وعلم انهما لم يتخرج عن مكة كما في المحيط
 بالحرم كله بغيره ولا يمين على الحرم. ودمنا ان لو ذبح بغيره يجوز الا اذا قصد التحج
 على المسكين لكل على قدر نصف صاع. ويتصدق بجله وخطا ما دى زمامه ولا يعطى
 اجر الجزار اي الذابح منه شاة. فان اعطاه عنه اما لو قصد قعله جاز وفيه اشارة
 الى جواز ذبح غيره وان كان بنفسه احسن ان احسن ولا يركب ولا يجلد فان عظمه
 لا عند الضرورة بان لا يقد على المشي فان نقص بر كويه او تحيل ضمه اي ضمن النقصان
 ويتصدق به. ولا يجلد فان جلدته تصدق به ويتصدق بالولد وبثمنه ان باعه
 وينضح صرعه بالمال لينقطع لسه لوالد في قريبه والا حليه ويتصدق به او بثلثه او بقيقته
 الا اذا استهلكه فبالقيمة وان عطب الهدى الواجب او تغييب فاحشا. وهو غيب
 يمنع حوازه الاضحية اقام غيره مقامه وصنع بالمعيب ما شاؤا وان عطب هدي الطوع
 تحره وصنع بغيره اي قلاوته بدنه وضرب بدنة لعل الهدى للمفقرا. ولا ياكل
 منه هو ولا يمين لغيره من القرية بخلاف ما اذا صار في الحرم. وليس عليه غيره لعلق القرية
 بعينه. وتقلد ذبا بدنة. الطوع والمقتة والقران لا غيرها لانا لا نشترها بالعبادة
 اليق والسريفيها الحق **مسائل مشهورة** اي لا ينظرها باب واحد شهدوا

ما يجوز ان يصدق به
 على فقير او حرم وغيرهم

أي جمع عظيم. والأفلا تقبل شهادة عدلين وقيل تقبل كما في الحيط أن هذا اليوم الذي فيه
في الناس يوم الخرب طلت شمسهم راح صبح استخانا العرج الشديد فيقول لهم الأسماء
لا فرق في شمسهم بل فيه يصبح الفتنة والفتنة نائمة لعن الله من ابتغى بها فلا سمعها فقد خرج
الناس حتى الشهود فيأري هشام عن محمد ولو شهدوا أنه أي اليوم الذي وقفوا فيه يوم
التروية صحته لشهادة أن ما كان الوقوف مع أكثر الناس ولا خلاف أن الأسماء الخلواني ينبغي
للقاضي أن لا يقبل هذه الشهادة لأن فيه تهييجاً للفتنة كما في الكافي وفي الحيط والمأمل
أن كلما لو قبلت الشهادة فيه لمات الحج لككل لم تقبل وأن أكثرنا ولو فاته البعض قبل
و فر ترك الحجة الأولى في اليوم الثاني والثالث والرابع فان شاء رايها فقط ولا في أي شيء
أكل رعائيه للترتيب المسنون. و فر ترك الحج ما شئتني وجوباً من بيته في أي شيء حتى
يطوف للزيارة لا يشاء ولا كان. وقيل ينبغي من حيث يحرم فان ركب أكثر المسافة لزمه دم في
الأقل بضد تقبده وفي الحج عشي حتى يسعي حلالاً لستري استخرون بالأذن أي أدن
سيدها أما بد منه فلا يكون لأدنا أي المشتري أن يجعلها بقص شعرا وقلم ظفر وسنن
بلا كراهته ويكره للبايع خلف وعده قبل الجاه. ندبا تعظيماً لثان الأحرار **خاتمة**
زيادة قبره عليه الصلاة والسلام أفضل المذنبين بل قيل من الواجب لمن له سعة وسيد بأالج
أن كان فرضاً وخير أن كان نافلاً وما ضمراً عطاءه الشريف فضل البقاع على الإطلاق
حتى في الكعبة ومن الكرسي عرش الرحمن رزقاً الله تعالى العود والقول بحجة الرسول
صلى الله عليه وسلم **كتاب النكاح** ليس لنا عبادة شرعية عند
ادم عليه السلام إلى أن تم تستقر في الجنة لا النكاح ولا عيان هوالة الفم والجوهر وشرا
عقد أي مجموع الإيجاب وقبول ولو حكما برده على أن المقام أي حل استبراء الرجل من المرأة قصد
خرج البهي لأن المقصود فيه ملك الرقة وتلك المقنة داخل ضمناً يجب عند الشوقان
أي الشوق القوي بشرط ملك المهر والمقنة وفي النهاية إذا لم يمكن الاحتراز عن الزنا
لأنه كان فرضاً ويكره عند خوف الحور ويحرم عند يقينه ويسن موكداً حاله عند
بين الفطور والشوق عند النكاح سنن من رغب عن سنن فليس هي وقيل
مباح وقيل مستحب وقيل سنة وقيل واجب كهابه وقيل فرض كهابه فهو أولى
من النكاح لعمارة النقل كما في الحققة. وينعقد بإيجاب من الزوج أو من الزوجة

في الأول والخيلها

وقبول

وقبول من الآخر فلا ينعقد بالتعاطي ولا بالقول باللفظ كقبض المهر بل بالقول ولذا
قال. كلاهما بلفظ المأضي لا شأول على التحقيق والثبوت كزوجت وتزوجت
أو أحدهما ما من ولا آخر مستقبل كزوجتي فقال زوجت في المجلس ينعقد لأنه
توكيل في ضمن الآخر في المأضي يكون قابلاً ولا يكون راداً فليس له الزوج بعد
ولو قال حينئذ خاطباً أو تزوجني ينعقد لعدم حريان المساومة في النكاح
قلت سنة مواضع يكون لآخرها إيجاباً للنكاح والخلع والمأثرت قوله لعبد
أشتر نفسك مني بكذا فقال فعلت عتق الرابع قال هب لي ذا العبد فقال وهبته
فكأنك قلت المأثرت قال لصاحب دين برئني فقال أبرأتك يتم السادس قال الكفل
بقص فلان فلان فقال فعلت يتم فان كان غائباً فقدم وأجاز له التنازل كما في
زواجر الجواهر وأن لم يعلم معناها أي معنى لفظها سواء كان غريباً أو عجمياً وسواء علماً
أنه ما ينعقد بالنكاح أو لا وهذا قضاء وما ديانته فيلزم العلم كما في الثانية وفي
العمادية أنه لا يصح عقد العقود إذا لم يعلم معناه وقيل يصح الجميع وقيل إن كان مما
يستوي جده وهذا يصح ولا كالأكل لبيع أنه يجرى وجزم به ههنا بشرط علمها بمعناه
لكن في الشرب لا ينعقد الفسخ من الخلاصة ما يفيد ترجيح عدمه ونحوه في المهر ولا خلف
المصحح وسجي في الطلاق فتنته ولو قال إذا ذكي أي زوجت أو بذير فتني
أي قبلت فقال الآخر إذا ذكي زوج. أو بذير فتني أي قبل بصيغة الفائي
بلا يميز ليكون مستنداً إلى المكمل صح العقد. ولا احتياط أن يأتي بالمميز كبيع وشراء
حيث يصح بلا يميز ولو قال لا أعبدك الشهود لا حاجة إليه إذا فرض بيان لفظ ينعقد
ب. ما زن وشوهر أي قال رجل امرأة نحن تزوجان أو زوجان لا ينعقد
لأنه أقرار كذب إذا لم يقع بينهما عقد سابق كما لو قال هذه امرأتي فقالت نعم لم ينعقد
لأنه ينعقد إنشاء العقد ويقضي بالقاضي وهذا دليل على أن القضاء
صحيح في المختلف عند الشايخ كما في المتهنئين عن الحيط وأعلم أن ما لا ينعقد
بأن النكاح ينعقد به شبهة حتى يسقط به الحد كما في الخزانة. وإنما يصح بلفظ نكاح
وتزويج لا بما صرح به وما عداها كتابته وهو كل لفظ وضع لتمليك العين في الحال
بشرط نيته أو رتبته وفهم الشهود المقصود كبيع على المعتد. وشراؤه وصدرته

وتعليك وجعل وعطية وتزويج ونحوها لا ينعقد باجارة وابعاد وعادة ولا تعاط
والفاظ مصحفة كجوزت. وصية لها للتعليك بعد الموت حتى لو قيدها بالحال صح
وشرط لصحة العقد المذكور سماع كل من العاقدين لفظ الآخر فلو لم يسمع الا احدهما لم يصح
كما في سائر العقود الا انه يشك في اطلاق نكاح الفضيولي وما اذا ذكر الزوج اسم
امرأة غائبة كما ينبغي ذكره الهستاني. وحضور شاهدين حرين او حرجين مكلفين
اي عاقلين بالغين مسلمين ان كانت الزوجة مسلمة ولا ولاية لكا في علي مسلم سامعين
مع لفظهما فا حينئذ لا ينعقد نكاح لان المقصود من السماع. ولا يصح ان سماع متفرقين
ولا يصح بحضور عاقدين وامرأتين او امرأتين وامرأتين ولم يسمعوا كلام العاقدين على
المعتمد وقيل يكفي مجرد الحضور دون السماع وان شئت الى ان لا يشترط معرفتهما للمرأة
ولا رؤيته وجهها فلو سمع صوتها فزيت لم يكن غيرها قيد حاز ولا لا ولو كانت
مستغنية جازية المختار والاحتياط ان تكشف وجهها او يذكر ابوها وجدها والى
انه لا يشترط حضورها بل ذكر الاسماء على نفسها او جدها عند عدم معرفتها
كما في الواقعات. وجازكونها فاسقين لو حردوا في قذف وامرأتين او امرأتين
او امرأتين لحدها ولا يهل عندنا ان كل من نكح قول النكاح لنفسه انعقد بحضوره
ولا يظهر عند النكاح بشهادتهما عند عويل القريب لانها لا دفع نفقة الزنا ولا لصيانة
العقد عن الجور كما بسط في البدائع وكذا صح تزويج مسلم زمية عند ذميين موافقين
لها في منها اوله. خلاف المحمدي في تزويج زمية عند ذميين موافقين
وانكر المسلم بخلافه. وفرام رجلا وكذا لو امر امرأة فعقد بحضرة رجل وامرأة
اخرى ان يزوج صغيرته ولو ثبتا فزوجها المأمور عند رجل وامرأتين صح العقد
ان كان لا لب اى الولي حاضر فان كان الامر يصلح شاهدا من العقد فغير جعل
المأمور صغيرا ولا فيجعل كلامه نقلا وتعبيرا والعبارة الجاهلان يقال وفامره
ان يزوج من له ولاية تزويج ولا يترجأ من حفرة من يتم العقد بحضوره صح فيشمل
صور مختلفة ولا يكون حاضرا في العقد الشرط. وكذا يصح العقد لو زوج الاب بالغة
ولو بلا ادنها عند رجل وامرأتين ان حضر البالغة صح. فصل في البالغة عاقدة
والنكاح شاهدا والافلا يصح لما مر **فروع** لو قال زوجتي انتك قال زوج

الموجود في كتابه في نسخة
او قال زوجتي انتك

او قال نعم لا يكون نكاحا ما لم يقل بعده قبلت غلط وكيلها بالنكاح في اسمها بغير
حضورها لم يصح وكذا لو غلط باسم بنته ولو كانت حاضرة صح ان اشار اليها ولو
كلامها فواجب ان معها غيرها لم يصح في الاصح ولو وقع التراجع بغير هذا اليه
تكلت هي ولولاه بنتان اراد تزويج الكبرى فقط نسماها باسم الصغرى انعقد
على الصغرى قال والد احد الصغرى زوجت ابنتي هذه فرائك هذا وقبل الاخر
ثم ظهر ان الجارية غلام والاعلام جارية انعقد خلافا لما ذكره القياي خطب بنته
فا خبرانه زوجها لفلان ولكنه فقال ان لم يكن زوجها فرائك وقبل ابو الاخر عند
الشهود فبان ان لم يكن زوجها لاحد صح النكاح بعث اقواما للخطبة فزوجها الولي
بحضرتهم صح ويجعل المكمل فقط خطبا بغير تزويج امرأة بشهادة الله ورسوله
لم يجز بل قيل بكفره لانه اعتقد ان الرسول يعلم الغيب قال زوجني انتك على ان لا
بيدك لا يكون الا ببيده لانه تفويض قبل النكاح وهو لا يصح وكل رجلا بان يزوج
امرأة بعينها على مهر مسمى فراد الوكيل في المهر لا ينعقد فان لم يعلم حتى دخل بها بقي
في الخيار بين الجازية وقسده وتامد فيما علقناه على التفويض **باب**
المحرمات اسباب التحريم انواع التزات والمصاهرة والرضاع والجمع وعدم
الدين السماوي والتنافي وادخال الامنة على المرأة وهي سبعة ذكرها المصنف على هذا
الترتيب. وبقي المطلقة ثلاثا والمحرمات لحق الغير فترك او عذرة ذكرها فيما اختاره
المطلقة قلت وبقي المحرمات التي في الشك لجواز ذكره والحيثية وانسان الماء
اختلاف الجنس كما في السراجية لكن في القينة عن الحسن البصري يجوز تزويج الحبيبة يشهدون
كذا في الهستاني وغيره لكن في زواجر الجواهر الاصح انه لا يصح نكاح ارمي حبيبة كعكسه لاختلاف
الجنس فكانوا القينة الحيوانا ويؤيده قوله تعالى تمتنا علينا والله جعل لكم من انفسكم ازواجا
فلو جاز لغات الامتنان فاعلم ان الامة والتا ايضا على عدم صحة نكاحنا منهم فهو المعتمد
كما في فتاوي ابن حجر **قلت** لكنه استدل بان مفهوم الصفة وهو ليس بحجة عندنا
كما نرى في الأصول وحديث فيحتاج لدليل وقد يقال الاصل في الزوج الحرة الا ان الشارع
اذن في نكاح الامانات فربما يرد بقوله فانكحوا ما طاب لكم من النساء لامة والنساء اسم للامانات
من بني ادم خاصة كما في كام المرجان فبقي الامانات من غير بني ادم على اصل الحرة فبأنل يجوز على

ولو لم يثبت ان امرأتين تزويج الكبرى فقط نسماها باسم الصغرى في الهستاني
درج

هذا هو الأصل في الولاية
والأصل في الولاية
والأصل في الولاية
والأصل في الولاية

باب الأول

هذا الزوج باخر بعد العدة وحل شاهد الزور وحرم على الأول **والاكتفاء** بجمع ولي كفو والولي هو المالك البالغ الوارث والولي لا يجلي نوعين ولا يتعد
على العاقل البالغ والعتق والمعتقة والمرقوتة وثبت قرابة ومالك وكذا
وامامة كما يستفهم **تقدح** حرة مكنته بلا رضى ولي ولو كانا أو غير كفو **ولاء** أي للولي العصبة
في الأصح وقيل لكل محرم الاعتراض في غير الكفو بأن يطلب الحاكم التفرق ما لم تدر منه لئلا يضع الولد
يتجدد النكاح حتى لو زوجها الولي من غير كفو ثم فارقته ثم تزوجته للولي الاعتراض ورضي البعض
كالكل أن يسترد في الدخلة وقال أبو يوسف للباقي الاعتراض مطلقا كما في الاختصار وروي
الحسن عن إمامه عدم جوازه أصلا وعليه فتوى قاضي خان وهو المختار للفتوى لنفسه
الزمان فلا تحل مطلقا ثلاثا تزوجت بغير كفو بلا رضى للولي وهذا مما يجحظ **وعند**
محمد يعقد موقفا ولو كفو على جازة الولي فالولي بلا إذن حرام ولا يه طلاق وظهار وميراث
وعنه أنه باطل فلا يعقد بعبارة أصلا وبه قال الشافعي وفي خزانة الوقتات لو قضى القاضي
بإبطال الطلقات الثلاث لعدم الولي صح على الصحيح ولم يقدح من تلويح الولد لهما خفيان
يعتقدان صحته وفي الخلاصة والمضات وغيرها أن الشافعية لو زوجت نفسها من خفي وولتها
كأه لذلك صح وكذا العكس ذكره القسستاني **ولا يجبر** ولي البغية على النكاح ولو نكح لا ينقطع
الولاية بالبلوغ فلا يجبر بغيره بالولي الأولي لكنه غير محصور فانه لا يجبر بالكتاب والكتابة ولو صغيرا
كما في النظر وغيره فان استأذن الولي أو وكيله أو رسوله قبل النكاح أو بعده **البكر** فسكتا وصحكت
غير مسهونة **أوبكت** بلا صوت فهو أذن هو الأصح وقيل ببردته الدعي وقيل بجلده والمقسم أذن
هو الصحيح كما في النهاية **وبه الصوت** رد لانه دليل السخط فلم يكن أذنا قال في الدرر لكنه ليس برد
حتى لو رضيت بعده انعقد ففي كلام المصنف بقا الوقتات والقباض نظر وكذا يكون السكوت
ونحوه أذنه لو زوجها الولي قبلها الخبر **من رسول الولي** ولو فنفذ في فلا بد من العدة والمدالة
خلافها لو شرطت لهما أي لا يستبدان وبلغ الخبر تسمية الزوج على وجه تفرقه به لتظهر الرغبة فيه
أوعنه **لا تسميه المهر على الصحيح** لصحته بدنها ولو سماه وهو دون مهر لم يكن السكوت
رضا وما نقله القسستاني وغيره عن الكافي من تصحيح خلافه رده في فتح القدير ونظم شيخ
الاسلام عبد الله ابن الشيخ المسائل التي يكون السكوت فيها رضا وهي ثلاثون فقامت
وحكم الرضا أعطوا سكوتا وقروا **له صور** مجموعها ما ساذكر

ن

من البكر في قبض صداقتها **وعند** بلغ ثم لا تخير
وكذا شافعي من بعد علم وواهب رأي قبض موهوب كذا البزدي
ومصدق شيئا عليه بقبضه **مقره** بالمال مبرا سطر
كموصا وكيل بائنا الفعل موقفا **عليه** وبعض رده لا يوشر
وقبض مبيع إذ يخص بفاسد **وبالعيب** قبل البيع من هو خير
كذا يبيع عبدا أو صبي مشتر **بشرط** خيار المشتري فهو يهدر
وما لك ما سواي يبيع غامر **وزوج** بولود يهنا وقدر
تصر يوم أو آخر لم يكن **لهام** ولد ثم لا يسترد
بجدة من البيت لا تخد منه **كلا** أسكتن ذوا السكوت مقرر
دقوله وكيل في شرا معين **لنفسه** شريه له الملك يظهر
كذا عقيب الشق للزوم يكن **كوضع** متاع عند من هو ينظر
وقولا الذي واضعه قد جهلته **صححا** وعند الأمر باليد يومر
سكوتا الذي شئى المفاوضا **ومجهول** الساب يباع فيخصر
وقيد بعض بابتعاد وبعد ذا **لفت** منه دعواه بالني محرر
وزوجته أو ولده أو قريبه **محضر** تبيع العقار يصور
فيمنع دعواه وبعض يحجزها **كروية** عين والمعرف يصدر
فالمشتر دهر ذنوك حفيظها **ينظر** حكاها بالنقاسة قوله
ولو استأذنها غير الولي جنسيا كانا دقربا في ولاية له كما فر وعبد **فلا بد** والموت
الدال على الرضا صريحا أو دلالة كطلب المهر والنقعة والتكليم وقوله **المشتر** هو الأصح
بخلاف قول الهدية أو كل طعامه أو خدمته وأعلم أن كلمة لو قد تكون بمعنى إن كما أن جوابها
قد يكون مجازا سميته مقروية بالقانون وإن كان لأصل أن تكون ماصوية مقروية باللام
كما اشير إليه في المعنى فارتفع إشكال فتوى عن موارد استعمالها سيما كلام الفقهاء وكذا
لا بد من القول **لو استأذن** الولي أو رسوله المتيب لما لفته وقرأت بكارها بوقية
أي نظمة الوثبة فوق إلى أسفل والطفرة عكسها **أو حيضة** أو جراحة أو تقيس على طول
المدة بلا تزويج فهي بحقيقة اتفاقا ولهذا يدخل في الوصية لكل بني فلان وكذا

لو زالت بكارتها بزنا حفيظ لم يتأكد ولم يقر عليها به الحد فيكون في سكونها لا يعترف بكارتها
بالطوق خلافا لها. وبقي سئل عن طلق بعد الخلوة أو قبل الدخول وفي سبيلها بقية وجب
وهذه بركة حقيقة اتفاقا كما ذكره الزيلعي وغيره. ولو قال الزوج عند الدعوى سكت حين
الاستئذان أو بولغ الخبر. وقالت رددة ولا تبني له ولا لها فالقول لها لانها سكرة إنكار
معنويا وتختلف عندها لا عند ما مبرح في الدعوى ان علي قولها الفتوى فاذا انكحت
يعتني عليها باللكل واي برهن قبل ولو برهنها فبرهاها الا ان يبرهن على جازتها او رضاها
او اذنها او سكونها له وجوبه بضم الشقين فيكون مثبتا فلا يرد انما شهادة علي بقي
علي انها مقبولة فيما اذا احاط علم الشاهد كما في الهابة. والولي خاصة ولو غير اب
انكاح المجنونة ولو كبر شيئا والصغير والصغيرة ولو كانت شيئا. لان علمه او علمها عند
القول او نقصانه. فان كان الزوج ابا او جدا اب لاب عند عدمه ولا ياب او مولي زوج
امه الصغيرة او عبده على الاصح. لزم وخياره للبلوغ ولو بين فاحش وغيره فعنده
وقال لا يجوز وعن ابي يوسف ان التسمية لا تجوز والصحيح قول الامام كما في الجامع لو نور الشفقة
لان يكون لاب سكران او موقفا بسوا الاختار بحجته ونسقا فاقعد باطل عنده هو الصحيح
كما لو زوجها من فقيرا وتحترف حرفة دينية ولو وكل الاب رجلا بزوج صغيرته فزوجها بغير
كفول يخلو عنده وقيل كما في جامع الصغار وليس للمولى ان يزوجه وان وصي له الاب
بذلك على الصحيح وقيل ان وصي له جاز ذكره القسائي ثم قال وفيه اشارة الى ان السلطان
او القاضي اذا زوجها لم يفسخ علي ما روي عن الطرفين كما في التحفة والى انه يصح انكاح الصغير
نفسها اذا لم يوجد ولي ولا قاض لكنه موقوف على جازتها بعد بلوغها كما في الفتنة وغيرها وان
كان الزوج فيها غيرها ابي الاب وابيه ولولا امر القاض في ايهما فلهما الخيار اذا بلغا
وكان فرقتهم المثل والا فلا يصح اصلا على الصحيح لقيد الكلاية بالنظر. او علما بانكاح بعد
البلوغ خلافا لابي يوسف وسكونها لغيره عا لئلا يعقد رضا اعتبارا بابتداء انكاح ولا يثبت
خيارها الى اخر المجلس اي مجلس البلوغ او اعلم كالشفقة ولو اجتقت معه تقول اطلب
الحقن وتطلب وتبدأ في التفسير به لانه امر ديني ولو يلق بالليل ولا شهود وقالت نقصت
انكاح ثم شهد بعد الصبح قائلة بلغت الساعة واحترت نفسي وقيل لو قالت عند الشهود
او القاضي نقصت انكاح عند البلوغ قبل قولها بيمينها وفي الاكفا اشار الى ان الاكفا

ليس بشرط بكل اسقاط الميمن كما في الهادي. وان جهلت ان لها الخيار وانما كلفت لغيرها
للعلم وهذا عند الشيعين وقال محمد ان خيارها يمتد الى ان تعلم ان لها خيارا كما في القسائي
عن الشف خلافا لمعققة. التي زوجها ثم كرها قبل العقد ولو مدته او سكتة قبل الدخول
او بعد فان خيارها يمتد وجهها عند اشتغالها بخدمة المولى وفيه اشارة بان خيار
العتق لا يثبت للغير كما في القسائي عن الهامة. وخيار بلوغ العلام اي الصغير والعتق
الحرة او الهامة عند التزويج والبلوغ لا يبطل ولو قاما عن المجلس فجميع الفرقه. ما لم يرضيا
كرهيت وقيل. او لا يثبت له وليس له ودفع مهر او قبضه او طلب المفقدة ووز كل لها من
له والمخلو بلاس بشرط القضا للفسخ في خيار البلوغ المذكور في خيار العتق. فان مات
احدها قبل التزويج وثبت الاخر بلغا او لم بلغا انكاح قبل القضا ولا يصل ان كل فرقة جازة
من قبل المرأة لا يسبب من الزوج فهي فسخ فلا يشترط علم الزوج باختيارها ولا حضوره وكل فرقة
جاءت من قبل الزوج فهي طلاق نيت شرط حضوره ولا كراه القضا على الغائب وتشرط لكل
القضا الاختار عتق وايلاد وتبين الدارين وملاك حد الزوجين للاخر وتقبل ان الزوج
وسبي لحدتها واسلاما حدتها اذا مضى عليها قدرا لعدة وفساد انكاح وتامد فيما علقناه
علي القوي. والولي لعتق المالك وشرعا الوارث المكلف كما في المحيط وغيره ولعل مرادهم
به ما لك انكاح بقرينة القاضي وغيره ذكره القسائي. هو لعصبته بنفسه نسبيا
وهو من يدخل في نسبه اثني اوسيا هو مولى العتق او على ترتيب لارث. والمحجب فيقدم
الفرع وان نزل ثم اهل وان علا. ثم الاخ لا يورث ثم الاب ثم الاخ كذلك ثم العمة ثم
ثم عم ابيه ثم ابنه ثم جده ثم ابنه كذلك ثم مولى العتق يستوي فيه الذكر والانثى. ثم عصبته
المولى وابن المجنونة مقدم على ابائها لما مر خلافا لمحمد ولا يثبت له بعد ولو سكتا على ولده
نعم للمكاتب تزويج امته. ولا صغير ولا مجنون ولا كافر على ولده المسلم ولا مسلم على كافر الا ان
يكونا مسلمين سيدا مته كافرا او سلطانا او فسقا لا يسلط الا على المشهور نعم لو عرف سق
اختار الاب فسقا او مجنونا لم يزعه عنه وهو الصحيح فالديانة واجبتا الذكر. ولزم ان يكون عصبته
اصلا فلا تهم للنبوت ثم لبنت الابن ثم لبنت بنت الابن ثم لبنت بنت الابن ثم لبنت بنت
وهكذا ثم المحب القاسد ثم للاخت لابن ثم للاخت لاب ثم لولد له من الذكر والانثى سق
ثم لولد له من ثم لذوي الاحرام. العتات ثم الاخوات ثم الاخوات ثم بنات الاحرام والاهل

على هذا الترتيب الزوج عند الإمام استخسانا على المشهور في المصنفات وغيرها لعله
 القياس خلاف المشهور خلافا لمحمد فإنه حصر الوكيلة بالعصبة قبل وعليه الفتوي وأبو يوسف
 مع محمد في لا شهر ولا صح أنه مع الإمام ذكره الزبيدي وغيره ثم لم يولي الوكيلة ولو امرأتين هو
 وفي غيره على أنه ان جني فارتبه عليه وإن مات فارتبه له لما حره في الأرض وفي الإجماع
 ثم الوكيلة لقاض في مشوره ذلك أي لاذن من السلطان في تزويج من لا ولي له فان زوج بلا
 اذن ثم اذن صح في الإجماع وأما ما يئيه فان فوض له ذلك صح ولا لا وكذا الوصي في رواية وكلاية
 لن يقول صغيرا وصغيرة ولو زوج القاض في الصغير لنفسه أو ابنه كان باطلا بخلاف سائر
 الأولياء وفي التمسك في النظر ان القاض في مقدم علي وهو عن عيات المعيشين ان لا قرب ولو لم
 يزوج زوج القاض عند فوت الكفو والمشهور ما كتب فيه السلطان اني جعلت فلانا
 قاضيا للبلد كذا وأما سمي لأن القاض يشتره وقت قوته على الناس ولا بعد من الأولياء
 التزويج اذا كان لا قرب عائيا عينة حقيقية أو حكيمة كما اذا كان مانعا لغير الزوج أو اختفي
 في البلد ثم الغيبة المنقطعة حدها ان يغيب بحيث لا يتصور الكفو للمطلوب حوايه
 هذا أصح لا قائل وعليه الفتوي كذا في الحقايق وقيل مسافة السفر قال في الكافي وعليه
 الفتوي والعقد لا حول كما افاده الباقي وقيل بحيث لا يتصل القوافل اليه في السنة الأهمه
 وقيل غير ذلك ولو زوجها الأقرب حيث هو جاز على المظاهر ولا يسلط تزويجه بعبده أي
 الأقرب. لحصوله بولاية تامة نعم لو زوج الأبعد وقد حطر الأقرب توقف على إجازته ولذا
 لو حوّل الوكيلة بعد النكاح إلى الأبعد لم يحز الإجازته بعد التحول كما في التمارية ولذا
 وليان متساويان كاخوين فالأبعد للاستحقاق ولحق الثاني سواء دخل بها أو لا وإن كانا معا
 بطلا لعدم المهر ولحق أحدهما السيد لا استقلال بنكاح الأمة كذا في المهيبة وغيرها
 وفي التبيين زوجا البكر بلا إذهابها ان إجازتها ما بطلا وان سكنت بغير موافق حتى
 تحيز أحدهما ويصح كون المرأة وكيله أو فصولية في النكاح ولو أقر ولي صغير أو صغير أقر
 رجل أو امرأة أو مولى العبد بالنكاح لم ينفذ لأن يشهد المشهور على النكاح أو يدرك الصغير
 أو الصغير فيصدق أو يصدق في المهر والعبد وكلته ان تزوجها ليس له ان يزوجه من
 نفسه ولو وكلته ان يتزوجها يكفي كإسمها ان عرفه المشهور وعلى انه أرادها بالذكور ولو
 كره ذكرا وكلته عند اليهود يقول خطبت امرأة إلى نفسها على كذا من المصدق فرضيت وجعلت

أمرها الي في التزويج فأشهد ما اني تزوجت هذه التي جعلت أمرها الي علي كذا صح اذا
 كان كفوا وان لم ينسبها الزوج ولم يعرفها المشهور وسعه بينه وبين ربه **فصل**
 في اعتبار الكفاة أي مساواة الرجل للمرأة لا عكسه فيلزم نكاح شريف وضيعته ولا اعتراض
 للولي بخلاف العكس فإنه وإن كان نافذا لكنه غير لازم لها تغيرا استقرارا فزوجها بخلاف
 الرجل في ابتداء النكاح حتى لو زالت بعد لم يفسخ النكاح نسبا في العرب لم يفسخ به أما
 العجم فضيقوا أنسابهم ففرش بعضهم كما بعض وغيرهم من العرب والعجم ليسوا كفوا لهم لأنهم أشرف
 فلا يكون العالم ولا الوجبة كالسلطان كفوا لعلوية وهو الأصح كما في المصنفات لكن في المحيط
 ان العالم كفوا لعلوية اذ شرف العلم فوق النسب ولذا قيل عايشة افضل من فاطمة ذكره القسطنطيني
 وبما في المحيط جزم التزويج وغيره ورخصه في الفتح قال في المهر والوجه فيه ظاهر وسيجي
 أيضا بل بعضهم أي العرب كفوا بعض وينو باهله منهم ليسوا كفوا لغيرهم من العرب لم يستهم
 بكل بقية الطعام مرة ثانية لكن الحق الاطلاق كما في البحر وغيره وتعتبر الكفاة في العجم اسلافا
 لقارهم به وكذا حرية تسلم ارحابوه كانوا ورقيق غير كفوا لغيرها انت في الاسلام
 او الحرية وقرأ اب فيه أي لا سلاما فيها أي الحرية غير كفوا لغيرها ابوان لعدم التساوي
 خلافا لابي يوسف قال في موضع لا يعدل كالحديبية وعنه ان العالم المسلم بنفسه او المقت
 كفوا كما في النهاية وقرأ ابوان في الاسلام والحرية كفوا لغيرها اباء وعن ابي يوسف انه ليس
 بكفو له قال الصحيح هو الاول كما في المصنفات وفيه اشارة الى انه لا يعتبر الكفاة في قرشي
 والعرب لا من جهة النسب فلا تعتبر اسلافا ولا ديانة كما في المقدم ولا حرفة لان العرب كجند
 هذه الصنائع جفا كما في المصنفات وغيرها وأما الباقي فلم يوجد والمظاهر غير القم
 انه معتبر ذكره القسطنطيني لكن في المهر عن اصحاب الاصلاح ان المذهب اعتبار الدنيا
 في العرب والعجم فليحفظ نعم لم يغيرها محمد وهو رواية عن الامام ورجحنا المصنف
 وصاحب المحيط بان عليه الفتوي واقرة في الفتح لكن في المهر عن البحر صحيح الهداية
 معارض له فالافتاء بما في المتن أولى وقد افاده المصنف كغيره بقوله **وتعتبر**
 الكفاة ديانة وهي التقوي فالمبتدعي ليس بكفو للسنية كما في التشف خلافا
 لمحمد الا اذا كان يستحق به بالصنف والسخرية والخرق سكران فليس فاسق
 كفوا لمبت صالح وهي صالحه وأن لم يقين في اختيار الفضلي وهو الصحيح

لأنها تعتبره قال في النهر وحيد فلا اعتبار بنفسها. وتعتبر الكفاة ما لا بان
يكون قادر على جعل المهر ونفقة شهر لو غير مخترف والا فان يكسب نفقتها كل يوم
تحتاج اليه الكفاة ان كانت تطبيق الحراج لان ذلك يتم لادراج وفيه اشارة
الى انه لو كان عليه دين بقدر المهر فهو كف لان له ان يقضي اي الدين شيئا جزم
به في المهر. فالعاجز يوم التزويج عن المهر المجل او النفقة لو صالحته للوطي غير
كفو للفقير فلفقته اولى والقادر عليها كف لذات اموال عظام عند بي يوسف
وهو ظاهر الرواية عنهما وهو اوضح لان المال غادر وراح وكثرته مذمومة شرعا خلافا
لما في غير رواية الاصول. والصبي بعد كف بغيه ابيه وامه وجدته وفي التبعيد
العاجز عن المهر وذو النفقة كف لصغير فقير وفي المضرات ان علويا او عالما غير
قادر على مهر المثل كف للصغير الغنية. وتعتبر الكفاة جرة عند التناحر بالحرف
وعن الامام روايتان في رواية لا تعتبر وفي اخرى كف لهما وهو الصحيح كما في الحاشية
وهو اختلاف زمان لا برهان كما في التحفة وفي البحر المختار في الحرف المقار بالحققة
المساواة قال شمس الامية الحاوي وعليه الفتوي فانيك ان تخامروا وتساو وديناغ
او حلات او بيطار او حداد او صقار غير كف لسائر الحرف. كبطار او بيطار او حداد
ونحو ذلك بغيره. للتبعية بحسب الحرفة والحقان ليس كف للبراز والبطار كما في
الكافي وينبغي ان تكون الوظائف في الحرف فيكون صاحبها كف للبنت المأجرا لان تكون
دنية كوابه وسواقة وان فريضة وظيفه تدريس او قتل يكون كف لبنت الامير كصبر
كذلك في البحر وفي المحيط وغيرهما هنا خسانته هي خسر الكل وهو الذي يجدر الظلمة
يدعي شاكرا به تابعا وان كان ذا امرة ومال كثيرة لانه في كل ما الناس واموالهم
كما في المحيط نعم بعضهم اكفا بعض وفيه اشارة الى ان الحرف جنسان ليس احدهما
كفوا للاخر لكن افراد كل منهما كف لجنسها وبه ينفي كما في الزاهدي والى ان المرض لا يسلب
الكفاة فالمرضى كف للصحيحة والمجنون للعاقلة ذكره الهتافي مغزيا للمحيط لكن
في النهر عن لبناء عن الرغيباني لا يكون المجنون كفوا للعاقلة ولا عبدة بالحال ولا باللقوة
ولا بالبلد فالقوي كف للمدي كما في الفتح وعليه فالتاجر القوي يكون كف للمدي
ولا تعتبر الكفاة بين اهل الذمة والرتداد اسلم كف لمن لم يجز عليه ردة وقالوا

العجمي العالم كف للعجمي الجاهل والعالم الفقير كف للجاهل الغني والعلوي وادعي
في البحر ان ظاهر الرواية ان العجمي يكون كفوا للعربية مطلقا وقد قدناه ولو في
الحرة المكلفة بلا ولي غير كفوا فلولي العصبية ولو ابن عمر ان يفرق بالنفقة الى الحاكم
ويقتل بعد جوارزه اصلا لفساد الزمان وقد تقدم وكذا لو نفقت عن مهر مثلها
لان يفرق ان لم يتم المهر خلافا لهما. واذا فرق الحاكم بينهما وان كان قبل الدخول فلا
شيء لها الا نفق ولو طلقها الزوج قبل تزويجها القاصي وقبل الدخول فلها نصف المسمى
وتقبضه اي لولي المهر وتجهيزه او طلبه بالنفقة رضي كالة لا سكوتة لان السكوت
رضي في موضع مخصوصة ليس هذا منها. وان رضي احد الاولياء المتساويين فليس لغيره
الاعتراض لان يكون اقرب وهذه احدي المسائل التي الحق فيها لا يجزي بل يثبت
كل على الكمال ثانيا القصاص المورث يثبت لكل فارت كمالا لثانها ولا يلزم المطالبة
بازالة الصر والعام من طريق المسلمين **قلت** وقد زدت عليها في شرح
التنوير كتاب لوقف ثلاثة اخرى فراجعها وذكرت فيه ان هو اضعف السكوت ثمانية
واربعون فذكرتها في الاشياء سبعة وثلاثين منها سكوتات الشيخ والمزكي والراهن
والخالف واليا تخرج لبارية عليها خالي ولا جند جهان بنته وزاد في تنوير البصائر ضعفين
الاجارة كقوله لساكن داره اسكن بكذا والا اخرج فسكت لزوم المسمى وسكوت الموذع
عند وضعها بين يديه بقول كالة وزاد في زواهر الجواهر تسعة منها انه خسر المزكي
بكونه ذا علم وصالح ومنها سكوت الولي حتى يلد وقبل التهنيت في كاح الفضولي وعند
الابرا وسكوت المرتفن الرهن وفي لوكالة وعند خروج عبدة لصلاة الجمعة وبعد فافها
اليه يجها زلا يلق به ومنها سكوتها عند بيع زوجها كسكوتة عند بيعها **قلت**
وزاد عاشره سكوت الجار عند تصرف المشتري فيه زرعها وبنائها في مفرقات التنوير
وعزيت فيما كتبت عليه للبرازية وقد نقلها في تنوير البصائر ولم يعدها له هو ولا
صاحب الزاهر ولما في ذلك رسالة حافلة وبالله التوفيق **فصل**
ودقق تكاح فضولي فحان اب او فضولين فحان بنين على الاجارة من عقد له او عليه
بالقول او بالفعل كالحوة بها ولو قبلها او لمساها بشهوة كان اجارة لكنه مكروه
كما في الهادي وسقي جيز نفذ مستندا الى وقت صدوره. ويتولى اي يمكن

طريق الكناح واحد بايجاب يقوم مقام القول ليس فصولي بان كان وليا من الجانبين
 كما لو زوج ابنه بنت لاوليها غير او وكلاهما كما لو وكلاه به او وليا
 من جانب واصيلا من الآخر كما لو زوج بنت عمه الصغيرة من نفسه او وليا من جانب
 او وكلا من آخر كما لو زوج بنت عمه او وكلا من جانب واصيلا من الآخر كما لو
 زوج موكلته في تزويجها لنفسه بنفسه ولا يولاهما اي الطرفين فصولي ولو من
 جانب خلافا لابي يوسف سوا تكلم بكلام واحد او بكلامين علي ما هو الحق اذ قبوله
 غير معتبر شرعا فالحق ان لا يزوجها امرأة فزوجها امتلا يصح عندها
 وهو الاستحسان وعند الامام يصح واختار ابو الليث قولها وفي شرح النجاشي انه
 الاحسن للفتوي ولو زوجها الوكيل امرأتين في عقد واحد تلتزم واحدة منهما
 للحال فبما رخصنا فصوليا فيها فلا الجارة فيها وفي حديثها ان رضي ولا يتعين التزيم
 ولو في عقدين لزما الاول وتوقف الثاني ولو وكل ان يزوجها امرأة بعينها لذلك
 بالغبن ليسير اجماعا وبالفاحش عنده خلافا لها ولو زوج الاب والجد الصغير
 او الصغير فحين فاحش في المهر او غير كفوفه اي فقد بلا خيار خلافا لها وليس
 ذلك لغير الاب والجد كما مر **باب** المهر يصح الكناح بلا ذكره

فيه جاز وان لم يشرع درهم عشق درهم عينا او قيمته يوم العقد او القبض وسألت
 دليلا عنها يحكم على المحكم فلو سجد ونها لزمته لعشقه لحق الشرع وغيرها وتعتبر
 قيمته وقت العقد في الاصح فلو قبض من العشق وقت القبض ليس لها غيره ثم اقيم يوم القبض
 انها تعتبر بالنسبة لزمانها فلو تزوجها بما قيمته عشق فقبضته وقيمته عشرون وطلقها
 قبل الدخول ونهلك الثوب ردت عشق كما في الشرع فلا يلزم عن المحرم الا حجة في استئثار
 الامه فان لها مهر الا ان يسقط وقيل لا يجب اصلها في المحيط وان سماها اي
 العشق او التزيم المسمى بالدخول غير مسلم بل المهر وجب بالعقد ولكنه يتأكد لزمه
 بنحو الوطى ولو حكما كما لو نكح معتدة وطلقها قبل الدخول او زال كارتها بنحو حجر وجب
 نصفه بزاها بدفعه لو طلقها قبل الدخول كما في البحر ثم فيه اشتعار بوحدة المسمى فلو
 سمي في العلانية التزيم في السر فالعلاية عنده والمسرعة عنها الا اذا شهد بالسر
 اتفاقا كما سيجي وكذا بالخلو الصحيح فانها كالوطى في الزوج فتزوج البكر كالثيب

فصل في الزرع المهر فله في عقد النكاح
 فوضعت الزرع المهر فله في عقد النكاح
 فوضعت الزرع المهر فله في عقد النكاح
 فوضعت الزرع المهر فله في عقد النكاح

فصل في الزرع المهر فله في عقد النكاح
 فوضعت الزرع المهر فله في عقد النكاح
 فوضعت الزرع المهر فله في عقد النكاح
 فوضعت الزرع المهر فله في عقد النكاح

كما في التمساني مقررا للزاهدي لكن قد ساعن الزيلعي انها برك حقيقة وحكما وسيجي
 ايضا فتنه او موت احدها فان الموت كالوطى في حكم المهر والعدة لا غير كما في
 الزاهدي وتزوم نصفه بالطلاق قبل الدخول والخلو الصحيح سيجي بيانها ولوقال
 بكفر فرتة فقبله كان شاملا لكل ردة وزناه وتقبل وبما بقية لام امرأته واستها
 قبل الخلو كما في التمساني عن النظر وذكر في الخلاصة لو كان المهر في يده عاد نصفه الي
 ملكه بمجرد الطلاق والا فلا يعود الا بقضاء القاضي فان سكت عنه او تقاه لم يهر
 المثل بالدخول والخلو الصحيح او الموت لاحدها قلها فان مهر المثل حكم كل كناح
 لا مهر فيه وتزوم الطلاق قبل الدخول والخلو الصحيح متعة ان لم تكن الفرتة فقبلها
 كما سيجي معتدة بماله اي الزوج في الصحيح وفي التمساني غير المصبرات بما لها
 لكن الاشبه بالفقه اعتبارا راجحا قال الوكايجي وهو الصحيح وعليه الفتوي لا تنقص
 عن خمسة دراهم ولا تزداد على نصف مهر المثل وهي دية ونحوها ملحقة وهذا ادري المتعة
 كما في الفتح وافضلها خادم كما في التحفة وذكر في الذخيرة بدل الدرع المتيقن وهو الظاهر
 وهذا في ديارهم واماني ديارنا فليس اكثر من ذلك فيراد على هذا ازار وملقب
 كما في الفتح عن غير الاسلام وفي البيداع لو اعطاها قيمتها على القول وكذا الحكم
 وهو لزوم مهر المثل بالدخول والخلو او الموت وتزومها بنحو او ختير او بهذا
 الذي من الخلق فاذا هو محرر لعقد التسليم وخلافا لها مثل وزن الحر خلا او بهذا
 العبد فاذا هو حر خلا لابي يوسف فبقيت قيمته عنده او تزوجها ثوب او بدلتها
 لم يبين جنسها او بدلتها بغير الجنس ما اذا كان بدليا وتزومها على بيت فانه
 يجب لها بيت شعر ذكر البهني من غير المحيط وفيه اشعار اطلاق الجنس عند الفقهاء
 على الامم العام سوا كان جنسا عند الفلاسفة او نوعا وقد يطلق على الخاص كالرجل والمرأة
 وفيه دلالة على ان المشرعين ينبغي ان لا يلتفتوا اليها اصطلاحا عليه الفلاسفة كما في
 التمساني غير للكشف وتزومها تعليم القرآن لكن ينبغي ان يصح تسمية مهر
 على القول بخوار الاستيعاب عليه ولم ار من تعرض له كذا في البحار فراه اخوه قايلا والظاهر
 انه يلزم كله الا اذا قامت قرينة على ارادة البعض والحفظ كما لا يخفى انتهى لكن
 يعارضه انه حذرة لها وليست من مشترك مصاحبا فلا يصح تسمية التعليم ذكره

فصل في الزرع المهر فله في عقد النكاح
 فوضعت الزرع المهر فله في عقد النكاح
 فوضعت الزرع المهر فله في عقد النكاح
 فوضعت الزرع المهر فله في عقد النكاح

ما بعدها شرطاً لما قبلها فلا فرق في الحال اصل بينه وبين ان الشرطية عندهم في الدخول على
الشرط وللتنبية على هذا قال ولو تزوجها على الفان قام بها وان كانت مكافئة او شيئاً
او ان لم يكن له زوجة. وعلى الفين ان يخرجها او كانت حرة او بكراً او كان له زوجة فان
اقام في الاولى. فلها الالف والالفان لا يتراد على الفين لو زاد علمها لانها رضية
ولا ينقص عن الالف ان نقص منه لا رغبة ولو طلقها قبل الدخول بها بمحض المضي
وكذا في المسئلة الاولى لان بالطلاق قبل الدخول يسقط اعتبار هذا الشرط. وعندها
الشرطان صحيحان. فلها الالفان وامر والالفان ان يخرجها على الفان كانت قبحة
وعلى الفين ان كانت جميلة فانه يصح لشرطان اتفاقاً ولا اصل عنده ان الموجب الاصل
في الكناح مهر المثل وانما يصار الى المسمى عند صحة التسمية من كل وجه. وعندها المسمى
وانما يصار الى مهر المثل عند فساد التسمية من كل وجه كما في المحيط. ولو تزوجها بعد العبد
شلاً وبهذا العبد على وجهها اهما واحد على اعلی فلها الاصل ان كان لا على مهر المثل
اي مهر مثلها او اقل ولها الا في ان كان لا في مثله. او اكثر ولها مهر مثلها ان كان
مهر المثل منها اي لا على الا في. وعندها لها الا في بكل حال لان الموجب الاصل عنده
مهر المثل وعندها المسمى كما لو كان في المهر ان الخلاف فيما اذا كان بينهما لا غير. وان طلقها
قبل الدخول بها فلها نصف العبد الا في اجماعاً الا ان يكون نصف اقل من النصف فيجب المتعة
ولو شرط الخيار في قبض المسمى لها او لم تحت التسمية. وكذا لو احدثت قتيلاً لعبد
ولو تزوجها على الف حالاً او مؤجلة ومهر مثلها الف واكثر فلها الحال والاف المؤجلة
وعندها المؤجلة ولو على الف حالاً او الف مؤجلة ومهر مثلها كما لاكثر فالحيار لها
وان كان كما لاقل فله وان كان بينهما بمهر المثل وعندها الخيار له. واما في الخلع
والإعتاق والاقراء والوصية فيجب الاقل اتفاقاً اذ ليس لها موجب على غيرها راليه
وان تزوجها بعد ذلك لعبد فان احدى طرفيها العبد فقط عند الامام ان ساوى
عشق وراحم ولا كل وهذا ظاهر الرواية كما في الحاشية. وعندها يبيح فلهما العبد
مع قبض الخمر لو كان عبداً وعندها العبد وتام مهر المثل ان هو اي العبد اقل منه
اي مهر المثل وعلى هذا الخلاف اذ اجمع بين حرام وحلال قيد بكون احدى طرفي
استحقاقها على الباقي فتمت اتفاقاً وان تزوجها على فوس او تزوجها على فوس

بالغ

بالغ في وصفه بان بين طولها وعرضه. او اخيرا الزوج بين دفع الوسط او قيمته
الى الوسط. نظر الحائنين وايها ادي حبر على قبوله. وكذا يخبر الزوج لو
تزوجها على مكيل وموزون غير المقيدين. بين حبسه لا صفته لاصاله المسي
تسمية واصالة القيمة من حيث انه لا يعرف لا بها. وان بين صفته ايضاً بحسب خالصة
من التعبير بلدية او حورانية. وجب هو اي المسي الموصوف. لا قيمته لا تثبت في المدة
بثبوت صحيحها والحاصل ان تسمية مجهول الجنس كذا به وثوب باطل فيلزم مهر المثل
ومجهول الوصف فقط صحيحة فزوجها فيخير وتخير على القول ومعلومها صحيح
كل وجه فلا يخبر. وقيل الثوب مثله. اي مثل المكيل ان يولغ في وصفه وفي ظاهر
الرواية يخبر لانه قيمته. وان شرط في الكناح البكارة. بلا زيادة شيء لها بان تزوجها
على انها بكر. فوجدتها بتباً لزم كل المهر. اي مهر المثل بلا تسمية او المسمى بلا نقصان
لانها تذهب باشياء فليحسن الحق وكذا لو شرط انها شابة فوجدتها عجوزاً ولو قبل
البكارة بشيء زائد لزم كما مر فليحفظ فلو اعطاه الزوج اياها لم يرجع عليها
وفي كل منهما اختلاف المشايخ على ما اشير اليه في الفصولين قالوا المتساوي. وان اتفقا
على قدر في السر. سواء عقد او لا واعلنا غير الزينة. فزوجته. عند العقد ولو انيا
ولم يشهدا انه سمعت ورياء. فاعتبر ما اعلناه ويكون هذا منه زيادة في المهر وعنده
اي يوسف معتبر ما اسرله. وذكر في المبسوط قول محمد مع اي يوسف ولو خلا في الجنس
فان اتفقا على الموضع فمهر السيرة ولا فهو العلانية ولو اشهدا على السمعة لم يجب
الزيادة بالاجماع ولو تراضعا على مهر وتزوجها في العلانية على ان لا مهر لها لزم مهر
الاتفاقاً **فصل** في الكناح الفاسد. ولا يجب شيء مني او لا. بل ان طلق
القبل في عقد فاسد اي باطل لما مر كالكناح للحرام المؤبد او الموقت او بأكراه من
جهتها او بغير شهود او لانه على الحق او في العدة او غيرها ذكر المتساوي. وان خلا
بها لوجود المانع الشرعي فالمصحة في الفاسد كالفاسد في الصحيح وفي التعمير
بانه لو سألها بشهوة كان لكان تزوجها بعد المأثرة كما في المتساوي من الخزانة. فان
وطى معتزاً به. وجب مهر المثل لا يزد على المسي لرضاها به فان لم يعلم وجب مهر
المثل بالغاً ما بلغ وعليها العدة. اي عدة الطلاق لعدة الوفاة لو مات

فان اوطى الا بغير هذا الا بعد
تدبر

وانتدأها من حين التفرق. او الافتراق بالماركة. لاخر الوطيا هو الصحيح. ولا يشترط
لصحة الماركة علم المرأة هو الصحيح وان كان الكناح بخبرتها مارة ولا لا وثبت
فيه اي في الكناح الفاسد. النسب احتياطاً احيا المولد. واستدأ مدته. وهي ستة
اشهر. من حين الدخول عند محمد وبه يفتي. وترا وعندها فحين العقد كالصحيح
ولهذا اختلف المشايخ انا لفراس في الكناح الفاسد ينقصد بالدخول او بالعقد
وانما قلنا معترفاً به لانه اذا خلاهما ثم جاءت به ولو لستة اشهر فانكر الوطى لم يثبت
النسب منه عند زفر وعنده الشيخين يثبت كما في التمتاني عن المحيط ولو وطئها في الكناح
الفاسد مراً فاعليه مهر واحد وكذا لو وطئ مكاتبته او جارية ابنه مراً ولو وطئ ابن
جارية ابنه بشبهة يجب لكلوطي مهر لان شبهة الملك غير ثابتة فصادف كلوطي ملك
الغير ولو وطئ احد المتريكين الجارية المشتركة فعليه لكلوطي نصف المهر لعدم شبهة الملك
في نصف شريكه كما في شرح الوقاية لابن ملك وسبحي بقيقة التصرف الفاسد قبل
باب المصرف. ومهر امرأة مثلها اي الحرة اما الامه فعلى قدر الرغبة فيها وعن اخواني
ثلاث قيمتها كذا في المحتجب والخراتة. يقتر اي يقيم القاضي بقوم ايها. صفة اخري
لا تارة وذلك لانه قيمة البضع وقيمة الشيء تعرف بحسنه وحسن الانسان قوماً اي لان
القوم مختصن بالرجال عند المحققين فالاولى من قريب ايها اي اخواتها لاوين ولا ب
وعما تها وبناتهن وبنات الامهات وعمة ايها وامه فان لم يكن لها اخت ولا عمة فبنات الاخت
لاوين وبنات العم كما في الخلاصة وهو يقيد بالترتيب فتنبه. ان ساوتنا وقت العقد
سنا ومجالاً وحسباً. وقيل لا يقتر الحال في ذات الحسب. وما لا عقل ودين. اي تقوي
وبلداً وعصر وكنانة وثيابه. وعلماً وادباً وخلقا وعفة وعدم ولد وقا لو ايقتر حال
الزوج ايضا اذا الشاب والفتي الغني بزوج باقل من الشيخ والفاسق الفقير ويشترط
ان يكون المخير بمهر المثل رجلين او رجلاً وامرأتين ولفظ الشهادة فان لم يوجد فالقول
للزوج. فان لم يوجد ميراثها في شيء منها منهم. اي مرقوم ايها. فمن الاحاب. اي من قبيلة شلم
فتبنت ايها في هذه الامور والنسب كالكفاة كما في الحق وانما قلنا في شيء منها لان لو لم يوجد
كله. فالذي يوجد منه وهو ما يوجد في بعض النسخ يقول. فان لم يوجد جميع ذلك قلنا
يوجد منه لانه يتعد اجتماع هذه الاوصاف في امرأتين فيقترب بالوجود منها لانها

شلمها

شلمها كما في الاختار ولا يقتر بميراثها. بامها او خالتها ان لم تكونا مرقوم ايها بان تكون
الام بنت عمه وهي مثلها في هذه الصفا فان يحكم لها بمهرها وهذا كله اذ لم يفرض القاضي
في مهر المثل شيئاً ولم يراض الزوجان على شيء من الاقفا المهر كما في التمتاني معنياً للمناخ
وصح ضمان وليها. بنفسه او رسولها مهرها وكذا وليه ولو عا قد لا سفير. وتطالب
شأت منه وفر الزوج. لو بالغة ولا محين تبلغ ولو قال دفعت المهر اليك وانت صغيرة
وصدقك الاب لا يصح اقرار الاب على البنت ليوم ولها ان تأخذ المهر من الزوج وليس للزوج
ان يرجع على الاب لانه اقربا يستحقا قد القبض لانا قال عند اخذ المهر اخذ منك المهر على
انا بريك من مهر بنتي ثم انكرت البنت لانه يرجع على الاب اذا رجعت المرأة عليه ولو هب
الاب بعض المهر ثم قال ان لم تجز البنت الهبة فقد ضمنت مراً الى لا يصح هذا الضمان بعد المانع
وان قال ان انكرت لادن بالهبة ورجعت فانا ضامن صح لانه مضاف الى سبب الرجوع. ويجب
الولي على الزوج اذا ادرك ما ضمنه ان ضمن بامه الحقيقي والحكمي والا فلا يرجع لانه مبيع ولو
كان الضامن وليه وادى مراً لنفسه يرجع ان شهد انه يؤذي ليرجع ولا كذلك ذكره
المجتهبي تبعاً للشيخ والزلي لكن نقل في المهر عن القاية ان عدم الرجوع عند عدم الاستناد
خاص بالاب بخلاف الوصي وبقيقة الاوليا وهل يطالب بالاب بمهراته لصغير الفقير المقيد
لا لا اذا ضمنه كما في النقطة ثم اطلاقه يقيد ان ولايته المطلبة بالمهر ثابتة لوليها
ليست الا للاب او لبيه واللقاضي لا غير هؤلاء لا يملك المتصرف في مال الصغير والملك
قبض صداقها وان كان عا قد يحكم الولية والوكا لهما في الحائنة وغيرها. والمرأة منع نفسها
من الوطى ودواعيه والسفر حتى يوفيهما. او وكيلها او الخال. فدوايين تعجيل مهرها كذا في
لتعين حقها في البدل كما عين حقه في المبدل ولكن بعد اخذ لان يطلب الخمار بقدره عند بعضهم
كما في التمتاني معنياً للفصولين وسبحي. ولها السفر بشرط والخروج من المنزل ايضا. الحاجة
والضرورة كزيارة احد لاوين او الخمار واخذ الحق واعطائه واجح وتعلم المسائل الضرورية
كما في التمتاني وفي الاشياء لها ان تخرج بغير اذنه قبل ايضاً المجهول مطلقاً وبعده اذا كان لها
حق اعلها او كانت قابلاً او غاسلة او لزيارة ابويها كل جمعة مرة او لزيارة الخمار مكل سنة
وفيما عد ذلك من زيارة الاحاب وعيادتهم والولاية لا يخرج الا باذنه ولو خرجت باذنه كانت
عاصية واحتلت في خروجها العام والعمد الجواز بشرط عدم الترتيب والقبيل ولها

الفقه لو صنعت لذلك اي قبض المهر لانه يحق وهذا المنع قبل الدخول اتفاقا وكذا بعده لان
كل وطئة تقابل بشئ في العوض خلافها فيما لو كان الدخول ولو بالخلوة الصحيحة برضاها غير
صبيته ولا محرمته ولا غيرها فانه من المنع بعد التسليم اتفاقا وكذا بعده لعدم صحته وان لم يكن قدر
المهر فلهما المنع حتى يوفىها قدر ما يتخلل من غير ما غير مقدار يرضى به ^{المعروف} لان المأووف
كالمشرط شرعا وليس لها ذلك المنع لو اقبل كل حال لانه لا يقدّر بعده اذ الصحيح اقوى من ذلك
لا يوجب فانهما المنع قالوا لو لم يوجب غيره وبني استحسانا لا خلاف ان شرط الدخول بها
قبل حلوله فليس لها المنع بقى لوقوعها على ما يتصل على حكم الخول على ان يعطى قبل الدخول
اربعة والباقي على حكمه كان المنع حتى يقضيه فاذا اوفىها ذلك اي المهر لها او عرفا فله
نقلها حيث شاء وكذا لو اقبل كل ما دون المهر من المهر على المهر وعكسه اتفاقا في المهر وقيل له
السفر في ظاهر الرواية والفتوى على الاول لقوله تعالى لا تصاروهن ولا تشاكن في الغربة ضررا
وان اختلفا اي لزوجانه في قدر المهر ولا يثبت فاقولها مع ائمة ان كان مهر مثلها كما قالت
او اكثر لشهادة الظاهر بها والقول بيمينه ان كان مهر مثلها كما قالوا ان اقل وان كان بينهما
اي اكثر مما قالوا اقل مما قالت ولا يثبت تخالفا اي يطلب بين كل علي عوي لاخر ولا ي
البدا بيمين الزوج فان طفا فالتحاج باق ولو مهر مثلها لا يثبت المهر وان اختلفا في
قدر المهر في الطلاق قبل الدخول يحكم بمقتضى المثل كهر مثل يكون القولها ان كانت مائة
المثل كنصف ما قالت واكثر ولد ان كانت المائة كنصف ما قالوا اقل وان كانت المائة
تخالفا وانما المقتضى وعندي يوسف لقوله قبل الدخول وبعد لانه يكر الزيادة لان يذكر
ما لا يتعارف مهر او صنعتها وانما برهن اي تمام يثبت قبل الدخول وبعد وان
برهنا بيمينته اي الزوج او اي معة حيث يكون القولها لانها تثبت الحد وهي تحت
للاثبات وبينتها اي المدة او حيث يكون القوله لانها تثبت الزيادة وان كان مهر المثل
وسعت يمينها قالوا قلت وبرهنا تقارنا في الصحيح لعدم المهر والمهر المثل بعد الدخول
ومقتضى المثل في الطلاق قبله وان اختلفا في أصله اي المسمى بان ادعى احدها التسمية
وانكر الآخر وجب مهر المثل اتفاقا ولو بعد الطلاق قبل الدخول وجبت المقة ومهر احدى
كحياتها في الحكم وفيهونها بعد الدخول ان اختلفت الورثة في قدره اي المسمى فاقول الورثة الزوج
عند الامام ولا يستثنى لهما من التل غير المقارن خلافه في يمينه وعند محمد حكم مهر المثل

كالحياة وان اختلفوا اي الورثة في أصله اي المسمى يجب مهر المثل عندها وبني وعند الامام
القول للمكر التسمية ولا يجب بشئ حتى يثبت باليمين اصل التسمية ولو اختلف الزوجان في جنس
المهر او صفته او نوعه او زعمه والمسمى عني وفي يمينه وهوها لك فاقول المخرج ولو هو دين
نكا لا اختلاف في الوصف والقدر جميعا فاقول له في الوصف ولها في قدر المهر تمام مهر مثلها
كافي المحيط وفي التمين هذا كله اذا لم تسلم المرأة نفسها فان سلت لا يحكم لها بمهر مثل بل يقال
لها اما ان تقرى بالتبع ولا حكمنا عليك بالمقارن تعجيله ثم يعل في الباقي كما ذكرنا وان
بعثت لها شيئا قالت هو هدية وقال الزوج مهر فاقول للمهر المسمى في غير ما هي المثل هو
ما لا يفسد بقاءه كالعسل والسن والشاة الحية ما المهيأ لك الطعام والدجاج المطبوخ
والفولما بقي لا يبقى لقولها استحسانا مع ائمة ان كان في الدار وفي الفتح الذي يجب اعماده
في دارنا ان الخطبة والوزن والشاة ونحوها ايها لا يدخل ولا يعطى في المهر عادة كافي كفاية
القولها لان المقارن ارسل الهدية فالظاهر معها الا في خواتم والمجارية وغيرها
زار في المهر وينبغي ان لا يقبل قوله ايضا في ثياب المهر مع السكر ونحوه للعرف وفي التمسك
معز بالمحيط المختار عند الفقه ان كان ما يجب على الزوج كالمجارية والدرع وبتاع البيت فهدية
والاقول قوله كالحف والمدة انتهى وهذا كله اذا لم يذكر مضافا فان ذكره لقوله هذا للشي
وهذا المنة لم يقبل قوله انه من المهر ولو قالت معة وقال ودعته فان فرضه فاقول لها
والله ذكره الزيلعي ولو بعثت ابوها لشيئا وادعى الله من المهر فلا يلزم ان يرجع بما بعث
منها له لوقا بما ولو من مالها باذنها لانه هبة منها لزوجها ولو بعثت الزوج لها هدايا
وعرضته بشئ ثم ادعى بها عارية فاقول له انك اذا استردتها ان تسترد العرض
خطبت بنت رجل وبعثت لها شيئا ولم يزوجه ابوها فما بعث للمهر يسترد عنه قائما
او قيمتها كما دل كل ما بعث هدية وهو قائم دون اهلاكك والمستهلك لانه في
معية الهبة انفق على معة الغير بشرط ان تزوجه ان تزوجه لا رجوع مطلقا
وان انت فلما الرجوع ان كان دفعها وان كانت اكلت معة فلا مطلقا وان كان دفعي
زمية او حربي حرة ثم ادعى مينة او بلامهر والحال ان ذلك جائز في مهنه فلا شئ لها
خلافها في الذينين سواء وهبت او طلقت قبل اي الذمية او الحسية او مات
احدهما عند وعند الذمية مهر المثل ان دخل بها او ما تعنها والمقة ان طلقها

قبل الدخول وينت احكام النكاح في حقهم كالمسلمين فوجب نفقة في النكاح ودفع
الطلاق ونحوها وان نكحها بغير اختيار يعي اي شارا اليه ثم اسما ان اسلم احدهما
قبل القبض فلهما ذلك اي المعين لان الملك في المهر المعين يتم بنفس العقد وحسينه فكل
المزويستب الخزيرو وان كان غير معي بالاشارة فقيمة الخزمهر المثل في الخزيرو واخذ
قيمة لقيمي كخذه عنه بخلاف خذ قيمة المثل ولذا لو جابا لقيمة قبل المهر تجبر على قبول
فيه دونها وغدا يبيوسف لها مهر المثل في الوجهين اي في المعين وغيره وعنده
لها القيمة فيما اي في الوجهين وفي الطلاق قبل الدخول تجب القيمة عند الزوج المثل
وهو ابويوسف لانه لا يصف الا المهر فصفه ونصف القيمة عند الزوجها وهو محمد لان الفدية
صارت مفروضة فوجب نصفها بالاطلاق قبل الدخول **فروع** الوطي في دار الاسلام
لا يخلو عن حد او مهر الا في مسليتين تزوج صبي امرأة مكنته بلا اذن وليه ثم دخل بها طوعا
فلا حد ولا مهر ولوطي البائع المبيعة قبل القبض فلا حد ولا مهر ويستطفر التين ما قال الكار
والاذن بالاطلاق الرجعي يتعد المؤجل الى الطلاق ولو راجعها هل تأجل الاصح لا لكن في التمسك
معها الجواهر لو اجل المهر ثم طلقها قبل الاجل فالاجل على حاله ثم نقل بعد وقتين عن المسبة
انه يصح تعجيله وكذا تأجيله فحينئذ لو طلقها رجعي لا يصير مطلقا عند العاتة فلا خذ
لا بعد العدة انتهى وفي الزانية لا جبا لصغير المطالبة بالمهر فاذا دفع الزوج لها المطالبة
بتسليمها فان اختلفا في تحمل الاجل فالقاضي يربها الشا ولا يقبل السن ولو سلمها الاجلي الزوج
فهرت ولا يدعي ان هي لا يلزم الزوج طلبها وفرض بنت رجل وامرأته واخرجها فمترلة
يجلس الي ان ياتي بها او يعلم موتها وهت مطلق مهرها على ان يتزوجها نافي فامهر باق
تزوجها ثم لا وهت مهرها فاحد ووكنته بالقبض صح احالتنا سنا على الزوج به ثم وهنته
فلا تزوج يصح وهي حيلة فرادت ان تنب ولا يصح اختلاف وشتها وزوج في ابرائيه مهرها
فقالوا في الرضو قال في الحق فاقول له لانه ينكر المهر فقت اليه بالاجها زيليقه فله المطالبة
الاب بما دفع اليه من الدرهم الا اذا سكنت طويلا فليس له الخصومة بعد ذلك كما في البحر
عنا المنتقى لكن في الزانية عن الرغيبا في الصحيح انه لا يرجع على الابطى لان المال في النكاح غير
مقصود والخمار للفقوي في مسئلة الجها زانا لكونه كان مستقرا لانه لا يدفع الجهاز ملكا لا
عاية فالقول للزوج والنبت وان كان مشترك في الادب وكذا الامر لو دفعت في تحميمها

لنبته

لنبته اشياء منقطة لادب محضته وعلمه وكان ساكتا ونفت اليه فليس لادب ان يسرده
فرفنته وكذا لو انققت لامر في جهازها ما هو مقادير لادب ساكت لا تقض ولو اشهد الا
على نفسه عند نزع الجهاز له انه على سبيل العارية اقل اقرار النبت فان عارية صح وتقبل
البينة والاحتياط ان يشترط منها ثم يترتب ولو اخذ اهل المرأة شيئا عنده لتسليمه
استرداده لانه رشوة وقبالة فيما علقناه على التوب **باب** نكاح الرقيق
هو المملوك كالا او بعضا بخلاف لقن نكاح العبد ولائمة والمذبر والمكاتب وام الولد
ودلها فغير المولى ومقتى البعض عند الماهر بلا اذن السيد موقوف على اجازته فلو
طلق احد همر تلك المرأة كان متاركة ولم ينقص من عدد الطلاق لكن لو اذن بعده كره له
وطبها بالنكاح الغير كما في التمسك في معنى الجبيط فان جاز صيا او دلالة كما اذا اعتقه
او امره بالطلاق الرجعي نقلا لنكاح وان رد بطل والمراد بالسيد في الاستبراء ولائمة
التي يبيع ما للمكاولة اذ لادب والجدة القاضى الوصي والمكاتب والمفاوض يمكن ان يزوج لائمة
واما العبد فلا يملك تزوجه الا من كان عتاقه ذكره مسلا خسر وغيره وقوله اي السيد
لعبد المزوج بلا اذنه طلقها طلقة رجعية اجازة ذلك قوله احسنت او صنت
او باس على الراجح ما لم يعلم قصد الاستبراء يكون اجازة قوله طلقها ولو قال ايايها
او باربعها لاحتمال الرد وهو ايق بالمهر حتى لو اجازته بعد ذلك لا ينفذ وبهذا فارق
الفضولي لانه معنى حتى لو قال له طلقها كان اجازة كما في القيمة وعليه فينبغي ان يكون وجه
فضولي فقا للمولى لعبد طلقها انه لا يكون اجازة اذ هو منه حينئذ فان نكحو
باذنه فالمهر والمفقه عليهم لكن يباع العبد بخير فيه اي للمهر من واحد ويؤخذ بما زاد
بعد الحرية ويبيع في نفقه مزار العتدها ولو زوج امته فربعه لا يجب المهر في الاصح قبل
يجب ثم يسقط ويسعى المذبر والمكاتب ولا يباعان وكذا ولد امر الولد والمقبض وادبه
لعبد بالنكاح فستلجانه وفاسد بخلاف التوكيل في النكاح على المقتبه فيبيع في المهر
لونه فاسد فوطي ولولم يطال استي عليه ويتم الاذن به حتى لو نكح بعد نكاحا حائلا
ترقق على اجازة لانه لا يملك الاذن بعه وهذا اذا لم يبيع المولى الصحيح فقط فان بواه تقيد
به اتفاقا كما لو بضع عليه ولو بضع على الفاسد صح وهل يصح الصحيح ايضا في البحر لا وفي المهر
نعم فليفهم ولو اذن له النكاح الفاسد نصا ودخل بالزنية المهر اتفاقا وفي هذه الصفة

لوتزوجها صحيحا فيبغي ان يصح اتفاقا كما حققه في المنه وفي شرح المجمع الوكيل
بالنكاح الفاسد اذ ازوج صحيحا لم يخرج خلاف الوكيل بالبيع والفرق انما يبيع الفاسد
يعيد الملك بعد القبض بخلاف نكاح الفاسد وان تزوج عبده الماذون المذيق
صح وهي اسوة للزوجة في مهر مثلها ولا قل والرائد عليه تطالب به بعد استيفاء المهر
وهذا يعيد النكاح كسائر الديون فلو مات ولم يسب يوفى منه ولو لم يترك شيئا سقطت
زوج امته او مدينته او ام ولده اما الكاتبة فكانت لزوج المولي لا لزوجته بتوحيها
وان شرطها في العقد بخلاف ما اذا شرط حرته او ادها فيه فانه يصح ويحقق كل فرع لانه
في هذا النكاح ومقتضى كلام الكمال ان يكون له امته او ما تعتمها قبل الوضع لا تثبت الحرية
وبذلك صرح في المبسوط في قوله كل ولد تلده فهو حر لان يفرق بين المعلق صريحا
ومعنى ربط الزوج حتى يظفر وهذا كاف في التسليم ولا تنفقه عليه الا في البقية
وهي ان يجلسها وبين الزوج في منزله اي الزوج ولا يستخدمها ولم يغير الخصا فكون
الغلبة في منزله فان بواها ثم رجع صح لان لا استخدام حكم الملك وهو باق وسقطت
النفقة لانها جزء الاحتباس ويستثنى من ذلك الكاتبة فانها كالحرة فلا تحتاج الى البقية
لاستحقاق النفقة ولا يبيح للسيد ولايته استخدام كما في نفقات المحيط وغيره وسيجي
وان خدته بلا استخدام لا يسقط لبقا البتة وكذا لو استخدمها نهارا واعادها الي
بيت الزوج ليلا ولم يسفر بها وان اباه زوجها وان زوج امته قلها ولو خطأ وهو
عاقلا بالغ فاوكان صبيا لم يسقط على الزوج كما في منع الفقار قتل الدخول سقط المهر لالو
فعله بعد او مكاتبه او ما دونته المديونة او قتلت نفسها او قتلت ابن زوجها او ارتدت عن دينه
في المنه بخلاف ما لو قتلت الحرة نفسها قبل اي الدخول فانه لا يسقط لان جناية الانسان
على نفسه غير معتبرة ولا هله عند زهوق الروح سعدته ولذا لو قال لشخص اقتلني فقتله
وحيت لديه بخلاف قتل عبدك ولو قال رجل لامرأته اذا حبست فانت طالق ففعلت لا يقع بخلاف
ان دخلت لدار فدخلها مجنون ولاذن في الغزو لامة وهو لا تزل خارج الزوج
للسيد لان الولد حقه وهذا يعيد لتقييد بالبالغة كما يعيد ان للسيد الغزل وعند
في غير ظاهر الزانية لها كالحرة ولا يكون الغزل فان ظهر بها حمل بعد حمل نفيه ان لم يعيد
اليها او عا د بعد البول ويحل اسقاط الولد قبل ما يبعث من يومها وقالوا يباح الغزل السؤل الزمان

قال في الفقه فليعتبر عند الاستسقاط انهما انتهى به خبر القسائي مع الاستحسان
المحيط فليحفظ وان تزوجت امته او مكاتبه او ام ولده او مدينته او بعضته بلاذن ولو
برضاها او كانت عند النكاح حرة ثم صارت امته ثم عتقت فلها الخيار في العسخ للمجهل
بهذا الخيار عند فلا يطل به ولا بالسكوت ولا يتوقف على القضا ويقتصر على المحل بخلاف
خيار البلوغ وقاس في شرح المجمع حرا كان زوجها او عبده دفعا لزيادة الملك عليها
بالطقة المألفة فان اختارت نفسها فلا مهر لها لان الرقة فقلها وان اختارت
زوجها فامهر لسيدها وان تزوجت بلاذن فعتقت قبل وطئها بعد ولو غير لم ولد
لم يدخل بها الزوج لوجوب لعدة عليها من المولي والعدة تمنع نكاح النكاح وكذا لو طئها
المولي فان يوطئ نيسخ النكاح عند اي يوطئ خلافا لمحمد كما في القسائي مع المحيط
وكذا لو تزوج العبد ولو مدينته او مكاتبته ثم عتقت فله ان يتوقف الحق للمولي وقد زال
ولا خيار لها لان القاذ بعد العتق فلم يتحقق ازدياد الملك والمسي في هذه المسئلة
للسيد ان وطئت قبل العتق ولها ان وطئت بعده لانه بدل نصفها حرة فالواجب
مهر واحد استسنانا وفوطئ امته ابتداء يفتته ولو كان فولدت فلوم تلد وجب
عقرها وار تكب مجرما ولا يجد قاذفه في الوجهين فادعاه وهي فتته في ملك لابن من
وقت الوطئ الى حين الدعوة ولا بجرس لم عاقل كما يستخرج ثبت نسبه منه وان
كذب الابن ولو لم يفتتها ولو فقيرا لقصور حاجته بقا سئل عن حاجته بقا نفسه ولذا يملك
الطعام بلاشي ولا شبه بالقيمة ويجلله تنا ولا الطعام عند الحاجة ولا يجل الوطئ ويجبر
على نفقته ولا يجبر على دفع جارية ليستري بها الاب لا مهرها ولا قيمة ولدها وتضبير
ام ولده لاستناد الملك لوقت العلو ضرورة صحة الاستيلاء ولا يشترط دعوى الشبهة
ولا تصديق الابن بخلاف وطئ امته اصله وان علا او زوجته فلا بد ان يصدق
الملك في انها حلال له وان اولد منه والحد باب اما اب له وسائر ذوي الارحام
فلا تصح دعوتهم كلاب في الحكم بعد موته حقيقة او حكما لعدم ولايته بغير اذوق
او جنون بشرط ان يخبر به لستة اشهر فاكثر فوفقتا تنال الوهية اليه لما لا قبله
وان زوج الابن منه اباه ولو فاسدا جاز وكذا لو تزوجها الاب بان كان الولد صغيرا
وعليه مهرها لا قيمتها لانها ملك لغير حقيقة وقوله صلى الله عليه وسلم انت وما لك

لا يملك بجان حقيقة وهي ثبوت الملك بمروا كذا بجامع كما في حدود المستصفى فان انت
بولد الاب لا تصير ام ولد لولده من ملك نكاح ملك عين وهو اي الولد من بقراته
ملك اخيه خوة متزوج بريق قالت لسيد زوجها الحركلف اعتقه عني الف اوزاد
ورجل من حجر لان الفاسد كالصحيح هنا تقل فسد النكاح لقد ملك تقصير كان قال
بقت ملك واعتقه عنه قالت في الحواشي السعيدة ان لوقال كذلك وقع العتق عن المأور
لعدم القبول ولزمها الف وسقط المهر والولاء لها ويصح العتق عن كفار لها لوث بب
الكفارة لثبوت الملك لها والعتق عنها وان تم تقل بالف لا يفسد النكاح لعدم الملك
واله لا اي المولي لانه لعتق خلالا اي يصح فانه لا اول سواء والمولي اجا رعب
وامنع على النكاح اي بلا رضا هما ملكها رقبة ويبدأ دون مكاتبه ومكاتبته لانها التحقا
بالاخر ان تصرفا فان تشرط رضاها وان كان صغيرين وهذا اغرب للسايل حيث اعتبر راي
الصغير والصغيرة في تزوجهما حتى قالوا لوزن هما المولي بغير اذنها توقف على جازتها فان
اديا المال وتعقبا يعتبر رايها ما دا ما صغيرين غير راي المولي ان لم يكن عصبة غير لا يحد
له ولاية لم يملك الولاة وعجزت لكاتبته والحال هذه بطل النكاح ولو كان مكاتب لم يملك
لكن لا تدفع حازة المولي وان رضي اولا لان انما رضي تعلق بثبوت النكاح كاله والثقة
بكتب مكاتب لا يملك نفسه والحاصل صحة جارية الكاتب الصغير نكاحها قبل العتق لانه
واجارة سيدها بعد العتق لا قبل في يحفظ باب نكاح الكافر يشتمل المرك
والكفاي واذا تزوج كافر بلا شما شهود او في عدة كافر ذلك الزوج جائز في يقيم
ثم اسما او ترافعا اليينا او اعليه خلالا لها في مسئلة العدة لحتم نكاح معدة الغير
اجماعا ولان الحرة لا يملك ان تنتاقا حقا للشرع لانهم لا يحتاجون بحقه ولا حقا للزوج لعدم
اعتقاده ومن ما سورون بتركه وما يعقدون فلا يجب العدة حتى لا تثبت لدار الرجعة
ولا تثبت نسب ولدها اذا جأت به لا قل مرسته اشهر كما صح صاحب لهديه وغيرها
فهذا لو الرافعة ولا اسلام قبل انقضاء العدة اما بعدها فلا يفرق اتاقا وفي المضرات
والصحيح قول اي خليفة ولو تزوج المجوسي بحرمه كامة او بنته او مطلقة ثلاثا او جمع بين
حس او بين من يجز الجمع بينهما ثم اسما او احدهما فرق القاضي او الذي حكم بينهما اتاقا
كثر وجين وقع بينهما ثلاث طلقات كما في الشف وهل هذه الانكحة حكم الصحة الاصح
عنه

عنه بغير تجب لنفقة وحدة قاذف وعلا فيه قالوا واجمعا انهم لا يتوارثون لان الارت ثبت
بالضر فيما اذا كان النكاح صح مطلقا فيقتصر عليه ذكر ابن الملك وعنه لكن نقل التهتاني عن ابن
للمحيط انهم يتوارثون نفسه وكذا لورافعا اي عرضا امر ها اليينا وها علي الكفر لانها كالحكم
وبرافعة احدها لا يفرق خلالا لها الا اذا اطلقها ثلاثا وطلبت لترق فانه يفرق بينهما اتاقا
كما لو اطلقها ثم اقام معها بلا يعقد او تزوج كاتبه في عدة مسلم او زوجها قبل زوج اخر وقد اطلقها
ثلاثا فانه يفرق في هذه الثلاثة غير رافعة كما جرم به في هذه الثلاثة غير رافعة كما جرم
به في المحيط الرضوي خلالا لما نقل الزليعي والطفل مسلم ان كان ابوه مسلم او اسلم احدهما
ان تحدث الدار ولو حكم بان اسلم الاب في دار الحرب والولدي دار السلام خلالا للعقود هو
كفاي ان كان بين كفاي وجوسي اذا المجوسي شر الكفاي وفي التهتاني مع بالمخالصة لوقال
اليهودية خير من الضمانية لكن انتهى وكذا لوعكس كما كتبته فيما علقته على النسب ولو عقل
الطفل الاسلام وصفه بمسلم بالاصالة ولو اسلمت زوجه لكان او زوج المجوسي
عرض لاسلام علي الرجل فان اسلم بقي النكاح ولا يفرق قاضي بينهما ولو ميت او تغير عقل غير
الميت ولو ميت او غير علي ابوه فان لم يكن للاب نصيب لقاضي وصينا فيقتضي عليه بالفرقة فان
اي الزوج قال لفرقة طلاق خلالا لا يوسف لان ابنته هي لان الطلاق لا يكون للمرأة فلم
ينب للقاضي بينهما وما في الزليعي فان الطلاق في هذه المسئلة يقع من الصغير والجوف غير
مسلم اذا الطلاق من القاضي عليهما لا ينها ولها المهر لو كان اباؤه او اباؤها بعد الدخول
لتأكله به ولا تفسد لوا بي ولا تنتهي لوا ب قبل الدخول لغيرتها المبدل قبل تأكله ولو كان
ذلك اي اسلام احدهما في دار الحرب وما الحق بينهما كاله للملح لا يدين حتى يعضي
قد عدة الطلاق بان تحض ثلاثا او تضي ثلاثا اشهر لغيرها او تضي الحاصل قبل اسلام
الاخر لنقد العرض بعد الولاية فا يقر شرط الفرقة مقام السبب وهذا المحضر ليس بعد
ولذا لا يستوي فيها الدخول بها وغيرها وان اسلم زوج الكاتب بقي نكاحها وكذا لو اسلم
زوج المجوسي فهو ت او تصرف وتبين لدارين حقيقة وحكما سبب لفرقة لا السي لو خرج
احدهما مسلم او ذميا او اسلم او عقد الذمة في دار ان او خرج مسلميا ودخل به دار ان
بانت او اهل الحرب كالو في لم يشع النكاح بين ميت وجي وان سبيا معلا لان سبب
ملك الرقبة وهو لا يافي النكاح ابتدا فكذا اتفاقا لهذا لو كانت المسئلة سكوت مسلم او ذمي

لا يبطل النكاح كما في الغاية وفي المهر من المحيط سلم تزوج حبيبته في دار الحرب فخرج عنها
 الزوج وحده بات ولو خرجت المرأة قبل الزوج لم تبين وما نقله في الفقه عن المحيط تحريفا انتهى في
 التستائي وتبين بتبين الدارين حقيقة بان يخرج احدا من الزوجين من دار الحرب الى دار الاسلام
 سلا او ذميا او مسييا فلو اختلفا حكما بان يخرج احدهما الى احدى ما ستانما لم تبين كما في شرح الطحاوي
 انتهى وخرجنا لينا سلمة اذنية بات لما مر ولعدة عليها فيجعل زوجها عده خلافا لما لم
 تكن حلالا فحتى تضعي للعدة بل لو خرجت على ابنت النسب وهو لا يحرم فيه بالمهاجرة لانها طلقت
 في دار الحرب لعدة عليها اتفاقا وكذا النية اذا اطلقها الذي في دار الاسلام لعدة الا اذا كانا
 يعتقدونه في الاصح وقيل يجب لكن لا تمنع صحتها لعدة لضعفها لمعول عليه حيث لا يكونها تحت كفر
 فلا حاجة الى التعليل بالتبين وان اردنا احدا من الزوجين في الحال فلا يتوقف على القساة
 ولا يستقص بعد الطلاق بلان فرق بينه لدخولها وغيرها وهذا في الرجل ظاهر ولا يخبر
 المرأة على النكاح بعد سلامه واما في المرأة فمؤطا هو الرواية لكنها تجزى على الاسلام وعلى تجديد
 النكاح زجرها بغير يسير ولو دنيا لارضيت اوابت هذا هو الصحيح قال الاول الى الجي وعليه الفتوى
 وافتي بعض شيوخ بلخ وسرقند بعد الفقه بردها زجرها ولقد شهدوا لشاقي في تجديدها
 فضلا عن غيرها بالضرب ونحوه ما لا يحسد ولا يند لا سيما التي تتغير فيما يوجب الكفر كثيرا ثم تركه وعن
 التجديد تأييد من القواعد المشقة تجلب التيسير والله الميسر لكل عسير والموطوء ولو كان المهر حواء
 كانت الردة منه انما لها كدما بالدخول ولغيرها اي الموطوء نصفه اي نصف المسمى الا انكعة
 ان اردت ولا شيء لها اي لغير الموطوء من مهر ونفقة سوى السكنى ان اردت بلحي الفقه من قبلها
 بمحضية وعند محمد ارتداد الرجل طلاق وان ارتدا واسلمت لغيره من الزوجين استخانا ومثله
 لو لم يعرف سبق احدهما وان اسلمت معا فبات فان تأخرت اسلمت قبل الدخول فلا مهر لها وان
 تأخر هو فلهما النصف والمنفعة ولا يصح تزوج المرتدة ولا المرتدة احدا من الناس مطلقا **فروع**
 اسلم وختمت من نسوة فاكثرا واختارنا ما رويناها بطل نكاحهن ان تزوجن بعقد واحد
 وان رتبنا الاخر بلغت المأخوذ المسلم ولم تنصف لاسلامها بات صغيرة مسلمة في دار الاسلام
 لم تبين من زوجها البتة لدار صغيرة نظرت بنحوها بات ولا مهر لها وكذا اذا ارتدا ولحقا بدار
 الحرب لا تم يلحقا سلم تحت بضرية فتمسوا وقعت الفرقة كما لو بقوا او تنصرا عند الجي يوسف خلافا
 لمحمد في الاول والفرق لعدة من تزوج الجوسية بخلاف الكتابية **باب القسم**

وعند محمد ارتداد الرجل طلاق
 كذا في شرحه

نفتح

نفتح القاف مصدر يعنى القسمة وبالكسر النصب يجب لعدلية بين الزوجات كلاً ومثلاً و
 ملبساً ويتوقفت لادلتها وتحتل بتبنايه على النشاط فلا فرق فيه بين رجل وخصي وعين ومحيق
 ورخيص وذوي وصية خل بامر الله وحائض وذات نفاس ومجنونة لا يخاف منها ورثا وقربا وانما
 كلاس ان الزوج لو خاف ان لا يقدر في القسم لم يجز له ان يتزوج اخرى كما في الخلاصة وغيرها
 لكن في شرح التاويلات جاز له ذلك فان لا يفر في قوله تعالى فان خفتم الا تقبلوا فواحدة
 اي الزوجات المحول على الذنب لا المحرم وان كان للمرأة واحدة لم يقدر لها واليه رجوع المأمر
 كما سيجي والكبر والنيب والجديرة والقدرة والمسكنة الكتابية والمرضية والصغيرة
 التي يمكن رطبها والمحرمة والمطاهرة والمولى بها واما المطلقة الرجعية فان اراد مراجعتها قسم لها
 واهلا كما في البدائع والمأمر حكم المأخوذ اذا وطئت بشبهة وهي في العدة والحجوبة بدين
 لا قدره لها على رفايه والناشرة وفي كتب الشافعية لا قسم لها وعندي انه يجب للادلى دون
 الاخرية وفي الثانية تردد كما في النهر وللزوج جنة لثمة والمكاتب والمدة والمولد والمقتنة
 نصف الحرة اذا الرق منصفه ولا قسم في السفن فيسافر بن شاة والقرعة حب قطيبا لقول ابن
 وان وهب قسمها بالكسري فبها لضيقها ص ولها ان ترجع لانها استقلت حقا لم يجب بعد
 فلا يستقط وانما ذلك لانه انما لو جعلت لزوجها ما لا يحيطه من مهرها ليزيد في قسمها او زاد الزوج
 في مهرها او جعل لها جعلا لعقل بوبتها لغيرها فهو باطل ولو اراد ان يستبدل شاة بالثمة
 فطلبت ان يسكنها بشرط ان يقيم عند الشاة اياما وعندها يوما فتزوج على هذا الشرط جاز
 فيه لاقوله تعالى وان امرأة خافت لعلها تنزل او اعراضا اليه كالمائة ولو جعلته لمعينة
 هل يجوز له ان يجعل لغيرها في كتب الشافعية لا وقال في الجي بخلافه ونازع في النهر **فروع**
 لو كان عمله ليلا كالحارس ذكر الشافعية انه يقسم بها وهو احسن وبعد جماعها مرة لم تركها بيا
 قضا لا ديانة ولم ار حكم ما لو تقررت مركبة جماعة ومقتضى العقل انه لا يجوز له ان يزيد على قدر
 طاقتها اما بغير المقدار لم اره كذا في غير كتب المالكية خلافا فقيل يقضي اربع ليال او خمس
 وقيل اربع فقط فيها وقيل بعشر قال في المهر وعندي ان الرأي فيه للقاضي فيقضي بما يغلب
 على ظنه انما نظيفة ويوم الصائم القاييم بيوم ليلة وكل اربعة للمهر وكل سبعة للامانة لان
 تزوج ثلاث حرائر عليها كذا نقله الشافعية عن مختصر الطحاوي وذكر لقصص الطبيعة كذا في الثانية
 وغيرها انا باخينة رجوع عن هذا وقال يوم جماعها حقا احيانا من غير توقيت وفيها معزاة

للمنفى لو كان له امرأة وسراي اربع يوم وليلة كل اربع عندها وفي البواقي عند شائهن وكذلك
كان لثلاث سنة اربع يوم وليلة عند كل منهن ويقيم في يوم وليلة عند شائهن السراي ولولها
اربع ايام عند كل يومها وليلة ولم يكن عند السراي لا دفقة الماء ويكره للرجل ان يطأ امرأتها
وعندها صبي يعقل او اعمى او صرعا او ايتها او اشته انتهى ولو اقام عند واحدة شهر فحاصته
الاخرى يؤبر بالعدل بينهما في المستقبل وهذا ما مضى وانما امره لان القسمة تكون بعد الطلب ولو اقام
بعد نفق القاضى عز رغبة للرجل كما في الجوهر وينبغي تقييد بما اذا لم يقبل انما نفقت ذلك
لان الخيار في مقدار الدار والى ركن في بدلية فان ادعاه مكن عند اخري بقدره وكذا لو مكث
عنده في موضع ولو مرض في بيته في كل واحدة في وقتها لا لو كان صحيحا واراد ذلك ينبغي ان
يقبل منه ويجمع بين الصراخ والبارضي ولو نالت لاسكن معك ليس لها ذلك ولو اقام عند
الاثنين يوما فنفقت يقيم عند الحرة يوما وكذا العكس وان يمنعهما فكل ما ياتي من رايته وعليه هذا فلا
منعها من الخنا والنفقة تأدي برايته وحقه عليها ان تطيعه في كل ما يحاج بأمرها به ويندب
ان يسوي بينهما في جميع الاحتماعات كما عرفت قبله ولا يجب التسوية في النفقة والسكنى فانها بسبب
على الكفاية على قول من يقيدها لها وهو المختار **فيما يتعلق بالرجل وحده** **الرضاع**
هو لغة يقع ارا وكما مضى اللبن في الثدي وشعا من الرضيع حقيقة وحكما اللبن ولو تلبلا
او تخطا غالبا من الثدي لا دمية ولو بلل او شرب ارضية كما يفيد الاطلاق وما الوجه والسوط
فالحقان بالرضع جريا على القالب وبض في الغاية ان الرضيع بعد المدة لا يسمى رضعا وعليه
قوله في وقت مخصوص مستفوعه. والرضاع يثبت حكم وهو حل النكاح وحرمة النكاح بتبليده
وما يعلم وصولها الى الجوف ولو قطع وان لم يعلم لم يثبت الحرة كما في الخلاصة. وكثير في مدته
لا بعدها الحديث اورد في الرضاع بعد فضال ويتر بعد اختلاف وهو حلال ونصف
عده. وعند زر ثلاثة وقيل خمسة عشر سنة وقيل اربعون سنة وهو قيل على المعنى في التمسائي
عن شرح الطحاوي. وعندها حلال فوفت الولادة وعليه الفتوى كما في التمسائي عن الحقايق
ويصح القدري عن العون ويثبت التحريم في المدة بعد القطر ولا اشتغا بالطعام على المذهب
ولا حياح الرضاع بعد مدة على جميع ذلك ويحاج شربة لا جزء او دمي ولا يجوز المداوي بالمحترم
في ظاهر المذهب ولا جرة للمائة بعد الحولين ان لم يضره الطعام كما لا يجازها على الرضاع
وليس له ذلك مع زوجة الحرة قبلها ونقط الجوف كما في الزكاه مشعرا الشمس لك يا بني عنه قوله

تعالى

فمن لا يدرى بها راسه من فمها ولد حاتم

قالي وحمل ونضاله ثلاثون شهرا فانه مشعرا القربة ذكره التمسائي فيجوز به ما يجوز بالنسب
حتى لو زني بامرأة حر عليه بنتها رضاعا لكن في التمسائي عن شرح الطحاوي انه يجوز فلعل
فيه روايتين. **الاجدة** ولده الرضاع استثناء منقطع لان حرمة مذكرها بالماض لا بالنسب
فلا يكون الحديث متساويا استثناء القها فلا تخصيص بالفعل كما قيل بان حرمة جدة ولده
نسبا لكونه امه او ام امرأته وهذا المعنى مفقود في الرضاع. وقيل اخت ولده ونكته ولده
وام اخيه واخته وام عمه وعمه وام خاله او خاله ولا اخا ابن المرأة لها وقيل عليه بنت عمته
وبنت اخت ولده وام اولاد اولاده هذه عشرة صور يتصل باعتبار الذكورة والانثى الى عشرين
وباعتبار ما جعل له اولادها الى اربعين مثلا يجوز لها التزوج بحدة ولده ويجوز لها التزوج بجدة
ولدها وكل منها يصح ان يتعلق بالرجل والجور اعني الرضاع بالمصاف كان يكون لاجدة الرضاع
لها ابن من الرضاع او بها كان يجمع مع اخر على ثديي حبيبة ولولده رضاعا امرا خيرا الرضاع
نهي مائة وعشرون وهذا من غير هذا الكتاب والتصوير يحصل بحسن التدبير وقصاري
ما وصلها ابن وهبان الى بنف وستين واحال حاتم الى الدهن ووصلها في البحر الى احد
وثمانيين واطال فيما قال. **وتخل اخت** رضاعا. يصح ايضا ان تصال بكل من المصاف
والمصاف اليه وبها كان يكون الاخ والنسب ولهذا الاخ اخت رضاعية وان يكون للرجل
الرضاع لاخت نسبية والمالك لا يفتي. ونسبا كما في طلب لاخت فانه. **تخل اخت** فانه لاجته
من نسبه. فهو متصل بها ولا يصح اتصاله باخيه فقط للزوم التكرار كما يخفى في الاكفاء
اشعار بانه يجوز غير الاخت وقد رخصت لاختها واخيه وغيرهما رضاعا وكلاهما ثلاث
صور او اربع كما مر. ولا حل بين رضيعي ثديي وان اختلف زمانها وان كان بين رضاعها سن
لانها اخران. ولا حل بين رضيع وولد رضعته سواء رضعت ولدها او لا ولا كانت داخل تحت
الاولى وان سفل. **ولو ولد** زوج مرفقة. حري على القالب اذ السيد كذلك واحترز
بقوله. **لبنها** منه. عن تزوجها ذات لبن فان ولدها من الرضاع يكون ربيبا له فيجوز له ان يتزوج
بان لا الزوج مرغوها اتفاقا ويكون ولد له مالم تلد في الثاني عند الامام وعند محمد اذا
حملت في الثاني فاللبن بها استعانة وابويوسف يزوج الثاني باماره كزيادة اللبن اذا ولدت
فاللبن للثاني اتفاقا واذا كلفه اسلم تلد زوجته قط او ليس لبنها ثم تركه لا يحرم رضعا
عليه ولده مرغوها فان التحريم كما يكون من جهة المرأة يكون من جهة الزوج وتسمية لغيرها لن التحل

وهو ما كان نزولاً من جهة ويدخل النازل بالزنا على رأي كذا ذكره القسائي كذا في الفقه كذا
لاجلان الوحي تشبهته فانه كالخلال فهو اي زوج المصنعة التي ليس بها شبهة اب للرضع وابنه
اخ للرضع وبنته اخت له واخوه عم واخته عمه واذا ثبت هذا مع الزوج فيها اولي ولا حرمة
لورضعها فرشاة ونحوها لا يختص بالحرمة بل بين لسان بطريق الكرامة او فرج رجل لا يختص بالبين
من يلد واما الخفي المشكل فقال الحدادي ان قال النساء انه لا يكون عازراً الا للمرأة تعلق به
التحرير ولا لاظهاره ان ظهر امرأة تعلق به او رجل كذا في النهر لم يرع ابن وهبان ابن
السنينة منقولة ولا حرمة في الاحتقان وحقنه وسد احتقان الرجل بالضم كذا في البيهقي فهو
متعة وعليه استعمال الفقهاء فان دفع من المهرزكيا لضمه وان لا مرد والصواب جرح بلين امرأة وكذا
الاقرار في تحليل واذن وجأ فيه لعدم النشوء والتحرير العزمية ولين لكن التي بلغت تسادسا
دونها لا يتعلق بها التحريم قال الحدادي ولا يمتنع لزوجهها فلو طلقها قبل الدخول لم يلزم الزوج
برضعها لان اللبن ليس به ذكر القسائي ولين المنة محرمة فلو تزوجت ارضعته منه برجل
في الحال لدفع المنة وان يمسها لهما محرم من زوجته وكذا الاستسقاط والوجود لحصول الحرمة من
متعة وقيل لا مرد فانه يتعدى ولا يتعدى واللبن المحاط بالظهار لا يحرم مطلقا ولو غابا
عند الامام خلافا لما عند غيره اللبن ما لم يطبخ فلا يحرم اتقا وهذا اذا كانا الطعام شيئا
فلو رقيقا لم يشرب اعتبر اتقا كذا في النهر ويقترب الغالب لو خلط اللبن بغير الطعام
فلا ينجس ولا يخلو كذا في خلاط نساء او ذوات او لبن نساء اتقا وكذا لو خلط لبن امرأة اخرجه
الشيخين وعند محمد وزفر تعلق الحرمة بها وهو رواية عن الامام قيل وهو لا يحرم كذا في شرح
الجميع وفي التبيين عن القاية انما ظهر وحيط ثم الغلبة في الجنس بالاخر او في غيره تبغير لون او طعم
او ريح كذا في البيهقي فذكر في المحيط ولو استويا تعلق التحريم بها اجماعا كما في الاختيار وغيره
لكن في القسائي عن التنف انه لا يحرم غير اللبن لما في عنده وان ارضعت امرأة فلولي عنها عن راحة
مقربا حرمتا للجمع بين الامور وسبها ثم الكبر حرمة مؤبدة وكذا الصغيرة ان كان قد دخل بالامام وكان اللبن
منه ولا يجوز تزوجها ثانيا ولا مهر للكبيرة ان لم توطأ للمحبة فزوجه فكان كزوجه فلو كانت نائمة
او مكرهة او نجست او اوجرت رجل بالصغيرة فلها نصف المهر ولو بعد الوحي فلها كل المهر دون
العدة لحنايتها وللصغيرة نصفها لانها فرقة قبل الدخول بين صنعته ونظوره ويرجع على
الكثير وكذا على الزوج ان علمت الكناح وقصدت الفساد ان لم تعلم به ايها الكناح وانقاد

الارضاع اذ لا قصد مع الحمل او قصدت مع العلم بانه مفسد دفع الخوج فيكون مندوبا ان الهلاك
فيكون نرسا ولم تعلم به انه مفسد لعدم التعدي والنقل لها اليها في عدم ترمدها الفساد
لان قصده بالحي لا يخلو غيرها وقيد في المراج بعد القرينة وانما يثبت الرضاع قبل العقد
وبعد ما يثبت به المال وهو شهادة عدلين او عدل وامرأتين اذا الشهادة به شهادة بالقرينة
اقتضا فكانت كاشهادة على المطلق ولذا لا توقف على الدعوى لثبوتها حرمة الفرج التي
هي حق الله ثم قبل الدخول لهما وبعد الاقل والمسمى وهو المثل بلا نقته كما في الحضرات
ولو قال الزوج هذه اختي انما يعني من الرضاع ثم ادعى الخطأ صحت لان الرضاع ما يخفي
فلا يمنع التناقص فيه ولو اصر على ذلك فان قال بعد هو حق وخوفه فرق بينهما وكذا في النسب
لواقرت المرأة بذلك قبل الكناح واصرت عليه جاز تزوجها لان الحرمة ليست اربابا
ينبغي في جميع الوجوه كذا في البرزنية قال في الصغيري هذا دليل على انها لواقرت بالملات
على رجل حلها ان تزوج نفسها منه انتهى لان الطلاق في حقها مما يخفي استقلال الرجل فيصح
رجوعها **فروع** قضى القاضي بالفرق بشهادة امرأة واحدة على الرضاع لا ينفذ
امرأة كانت تطيئ ثديها صبية واشهر ذلك ثم قالت لم يكن في ثديي لبن ولا يعلم ذلك لانها
جاز لانها تزوج هذه الصبية ارضعها اقل اهل القرية او اكثر من ولا يدري من رضعها
فان زاد واحد من تلك القرية نكاحها ان لم يظهر علامة ولم يشهد بذلك جاز رجل من اللبن
من ثديي زوجته لم يحرم عليه ارضعت زوجته كلاب زوجته لان حرمتها لها صارنا اختا لا يبه
ارضعت اختا مطلقته زوجته الصغيرة المطلقة في العدة بابت الصغيرة للجمع مع خالها
تزوج صغيرتين فارضعت كل واحدة امرأة لهما من رجل وتعدا الفساد لهما ان عليهما لا تكل
واحدة منها غير مفسدة وانما المسند الاختية المفقدة قبل الابن زوجته ابية وقال بعدت
الفساد ولا رجوع لانه وجب عليه حد الزنا فلا يغير شيئا اخر **كتاب الطلاق**
هو لغة رفع القيود مطلقا غير انه استعمال في الكناح بالتحليل وفي غيره بالاحمال ولهذا
لو قال لزوجتي انت مطلقه بتشديد الالهام يحتمل للنية وتخفيفها يحتاج وشعار رفع القيود
النايت شرعا بالكناح بلفظ مخصوص قيل لا يشتمل الطلاق على الرجعي لانه ليس بزيل للكناح كما صرح
به في المبسوط وغيره فالقول بالانكناح او نقصان حله قائل وايضا مباح وقيل
الاخر حظر الحاجة واهل زوج عاتل بالغ مستيقظ ومحلل المكوفة والفاطمة صريح

وكتابتها واقسامه احسن حسن وديعي احسنه تطليقها اي المدخلة واحدة فقط في طهر واحد
فيه وترها حتى تضي عدتها احتراز عن تطويل العدة مع حصول الفرض والنداء عند النداء
فترابطا ربيعة المطلق وكونها طاهرة من حيض ونفاس ومدخلة وغير حامل بقرينة ما يأتي
وانادى بالطلاق انما لباين يكون سنيا وهذا عند خلافها كما في التنف وحسنه وهو حتى
تطليقها ثلاثا رجعية في اقل ثلاثة اطهار على الاظهر وقيل في اخرها بجماعها ان كانت
مدخلة بها فيدعى انما السنة نوعان سنة عبادة وسنة ابتداء عاكا لطلاق علي الوجه المذكور
متابعة للنبي صلى الله عليه وسلم فالواجب كل حمل ان يجتهد في اتباع سنته عليه الصلاة والسلام
كما في المصريات وغيرها ولنهرها طلقه ولو كان الطلاق في الحيض خلافا لفرادة عدتها عليها ولا هيئة
والصغيرة والحامل يطلقن للسنة عن كل شهر طلقه واحدة لقبام الشهر مقام الحيضة
على وجه ثم الطلاق ان كان في غرة الشهر تقبل بالشهر بانه كانه وان كان في ثمانية فبانه يامر
في كل ما قبل الشهر عند الحامر وعند ما يكمل الاول بالخير والمقسطان بانه كانه
الشهي في غيره وعند محمد لا تطلق الحامل للسنة الا واحدة كمدة الطهرين عجي جيعضا ما لم تدخل
في سنه لا يس ذكر الهنسي وغيره وحققت في العدة وجاز طلاقه عن عقب الجماع اذا كانت
في من تحيض لتوهر الحمل وهو مفقود هنا وبدعي اي بدعي المطلق وحرام نوعان تطليقها
تلقا او ثنتين بكلمة واحدة او بكلمتين في طهر واحد لا رجعة فيه ان كانت مدخلة بها اما الخلل
بين المطلقين رجعة فلا كانه عند ما اوتزوج فلا كانه انقا قاسمي الخلاف انما ان
ترفع حكم الطلاق عنده وتجعل كانه لم يكن ولا ترفع حكمه عندها واعلم انه في الصدق لا في
اذا ارسل ثلاثا جملة لم يحكم الا بوقوع واحدة الى من غير رضي الله ثم حكم بوقوع الثلاثة
سياسة لكثرة الناس كما في القسائي عن الحسن بن اشيب او تطليقها واحدة في طهر واحد
جامعها فيه وكذا تطليقها في الحيض وجب سراجتها في كل طهر لقوله عليه الصلاة والسلام لعن
ابنك فليراجعها عملا بحقيقة الامر وقيل يستحب الرجعة فاذا طهرت ثم حاضت ثم طهرت طلقها
ان شاء وان شاء اسكها كما في الاصل والظاهر انه قول الكل لا في موضع اثبات مذهب ابي حنيفة
فيكون قول الكل لان يحكي الخلاف كما في الفقه وعند ما يجوز ان يطلقها في الطهرين بان الحيضة
ولا في الاولي اذ السنة فصل كل تطليقتين بحيضة كاملة ولو قال للموطع انت طالق ثلاثا للسنة
وقعت عند كل طهر واحدة واولها تنفع في طهرين وفيه لو من تحيض ولو غرذ وانما الشهر ينتج الحال

طلقة وبعد شهر اخري وبعد شهر اخري وان نوي الوقوع جملة او عند كل شهر واحد صحت
ثبته لا يثبت بكلمة **تنبيه** الفاظ العنان يقولات طالق للسنة وفي السنة
او مع السنة او على السنة او طلاق السنة او طلاق العدة او للعدة او الدين ولا خلاف والحق
او القرآن والكتاب او احسن المطلق او اكمل واعده ولو قال في كتاب الله او بكتاب الله
ونوي السنة فهو سنة ويقع طلاق كل زوج عاقل بالغ مستيقظ ما لم يكن تحصيل حاصل كما بان
المباني ولو كان الزوج عبد او كافرا او مريضا او سفيها او ساهيا او غافلا او خطيا او بها لا
او مكرها لحديث ثلاث جد من جد وصرح ابن الهارم وغيره بان طلاق الخطي يقع قضاء لثبته
وطلاق الهارز يقع قضاء وديانة لا لشايع حبله بده بجهدا ولو كان علي كاتبة او علي
الاقرار به لا يقع ولو اقرب وادعيه كانه لا او كاذبا وقع قضاء الا اذا شهد قبل لك
لولا الهمة به كما في لقينة وقيدة البرازي بالمطلوع ولو كان علي ان يقول بده نقالات
وكيلي ثم قال لم اركله لم يسمع منه لانه اخرج الكافر حيا بالكلية ثم والجواب يتضمن إعادة ما
في السؤال كما في الحامية ولو حلف لا يطلق فطلق فوضعي ان اجاز بالتواخيث وبالفعل
كأنه مؤخر صدقها لا **تنبيه** قد حصر غير واحد ما يصح مع الاكره في عشرة
واصلها في الحانة التي ثمانية عشر بعشرين وهي الطلاق والنكاح والرجعة والحلف بطلاق
او عتاق والتطهار ولا يلا والعق واليمين والصدقة والعقود من العمد وقوله المرأة
الطلاق على ملكك ولا سلامي كراه نصراني ليسم وقوله الصالح عن العمد على ما لا يمتنع
والاستيلاء والرضاع واليمين والندم ولم يذكر في معنى ان غاصر على العدة كاليمين عده
فهو تسعة عشر والعشرة الاكره على قول الوديعه فني لقينة كره على قول الوديعه
فثلثت في يده فليست بها تضمين الموضع ان كان بفتح وهو الظاهر ولا يخفى ان الطلاق لو علي
مال والعق كذلك يشمل المعلق والمنجن والندم يشمل الجواب بالصدقة فهي ستة وعشرون
كذا في البحر قال في النهرو قد نظمتها فقلت

- طلاق ولا يظهر رجعة • نكاح مع استيلاء عقود العمد
- رضاع ويمان وفي وندم • قبول لا بداع كذا الصلح عن عبد
- طلاق على حبل يمين به انت • كذا التقى ولا سلام تدبير للعبد
- واجباب احسان وعق فوهة • تصح مع الاكره عشرين في العدة

قال ثم ظهر لي بعد ذلك ان ما في لقينة انما هو كسالم الالفين الموضع في شيء لما في البرازية
 اكره على ايداع ما عنده هذا الرجل او اكره الموضع ايضا على قبوله فضاخا لهما على المسكر
 والقابض لانهما قبضه لنفسه كما لو هب الريح فالتفت في حجره فاخذته ليرده فضاخا في يده لا يضمن
 انتهى والخلق كثير صحته اسلاما لكرهه قال في المحرر وفيه في سيرة الخاتمة بل في البسوط انه مذهب
 الشافعي كما ان مذهب الشافعي وما لك والحمد لله لا يتبع طلاق المسكر والمحظي او مسكره غير مسكر
 ولا مضطر على الراجح وفيه التمساني مع الزاهدي بان يمين ما يقوم به الخطاب فانه لو لم
 يتركه كان تصرفه باطلا انتهى ثم نقل عن الكرخي والحاوي انه لا يتبع طلاق المسكر وهو قول
 الشافعي كما لو زال عقله غياح او صداع بخلاف ما لو زال عجزه ولو زال عجزه المخذة والمحظي
 والفصل كما هو قول محمد وبه نصي كما في القم وكن يتبع طلاقه فغلب عقله باكل الحشيش ان البع
 اولا فيكون لان كل ذلك خمار لكن محظي ودرجته من الخمر كما في سيرة الجوهرة وفيه ان المسكر في شرح
 المشار باحة البع ولا فيكون بما اذا كان للمندوب وفيه في صحيح القندوري وفي هذا الزمان اذا مسكر
 فزالبه يتبع طلاقه زجره وعليه الفتوى **تبي** استثنى في الاشياء فتصرفت
 المسكران سبع مسائل منها الوكيل المطلق صاحبها لكن فيه في البرازية بكونه على ما حيث قال
 وكذا بطلاقها على مال فطلقها في حال المسكر لا يتبع ولو كان لتوكيل ولا يقع حال المسكر
 وتبع ولو بلا مال وتبع مطلقا لا في رأي لا بد منه لتدبيره **البدل** او اخس يتبع طلاقه ويجوز في
 باشارة اليهودية المحررة بتصويت منه لا لعادة منه ذلك وهذا اذا ولد اخس او طورا
 عليه ودار قبله وقيل الى ان يموت قالوا وعليه الفتوى كما في الهجر من اخر النهاية وعليه هذا
 فتصرفت قبل ذلك من قوته واستحسن الكمال انه ان كان محسنا لكان لم يتبع طلاقه بدورها
 لا يتبع طلاق صبي ولو برأها او اخرجها بعد المانع ولا يجوز لا يفتق اصلا ويفتق
 احيانا ونائم ومعه ومدهوش ومبرم وفيه عليه لعدم التيقن وسيد علي زوجة عبده لحدث
 انما الطلاق لمن اخذ بالساق **تبي** لو قبل العبد الكناح على ان امرها بيده يطلقها
 كيف شاء صح ولو قال زوجهني امسك علي ان امرها بيديك فزوجها منه لم يكن الامر بيده ولو قال
 العبد اذا تزوجتها فامرها بيديك ابدا كان كذا في الخاتمة في سيرة نظير في المحلل
 فاعتباره بالنساء فطلاق الحرة ثلاث ولو تحت عبدا وطلاق الامه ولو مكاتبه او مدبر
 او ام ولد ثنتان ولو تحت حر ويتبع الطلاق بلفظ الفتق لا عكسه **باب**

ايتاع الطلاق المتزوج الى مخرج وكذا في فاول مطلقا ما ظهر الماردنه ظهورا مبينا
 بحيث يثبت الى غير المسامحة حقيقة كان او جازا والما في بقا بله **مرجعه** ما استعمله
 او عرفا فيه خاصة ولا يحتاج في دفعه الى نية وهوان طالق بشرط ان يقصد بها
 بالخطاب فلو كرر مسائل الطلاق بخبرها لا يقع قضاء وديانة ولو سبق لسانه بيقع قضاء
 لادبانه كما لو قال نويت لاخبارك بان نويت الطلاق عن وثاق فانه لا يصدق قضاء
 واما عن العمل فلا يدين ايضا الا في رواية ولو صرح بالموت في العمل لا يصدق قضاء
 وفي الوثاق يصدق ان لم يقنه بالثلاث لعدم تصور دفع القيد ثلاث مرات فانصرف
 الى قيد الكناح كيلا يلغى كما في المحيط وتعليقه يبين انما الحكم في المشتين قال في البحر
 وفي قولهم لو قرن بالعمل وقع قضاء ولا على ان لو قال على الطلاق من ذراعي كما خلف به هو امر
 انه يتبع قضاء الاولي ولو كان لها زوج طلقها قبل ان تدرت بان طالق ذلك الطلاق
 صدق ديانة اتفاقا وقضاء على الصحيح كما في الخاتمة ولو قال طالق بعد ذلك لكان
 فان كسر الام او كان ذلك في مذاكرة الطلاق وقع بلائيه كقول ياطال بكسر اللام
 وضمتها لانه ترخي لفته ولا تقف على النية ولو حدثت الام او الطامع لم يتبع كما في البحر
 ولو ادب لالطائا والقاف عينا او غنيا او كانا او لا ما لم يصدق وان لم يرد الطلاق وان
 قال تمته تموتها اذا شهد على ذلك قبل النكاح او كان عالما او جاهلا وعليه
 الفتوى وكذا لو تهيى به تطلق ان نوي ولو قبل له طلقته امراتك فقال نعم او لمي باله
 تطلق كما في البحر والتمساني وغيرهما ولو قال فلانة طالق واسمها كذلك وقال غيب
 غيرها صدق ديانة ولو غير صدق قضاء وعليه هذا لو حلف لداية فقال ان خرجت من
 البلد قبل ان اعطيك فامرأة فلانة طالق واسم امرأتها فلانة غيرهما لا تطلق اذا خرج
 قبله فليحفظ ومطلقة بتدبير الام وطلقك ويقع بكلمتها اي اللفاظ الثلاثة
 واحدة رجعية فلا يحتاج لحد يد الكناح ولا ضا المرأة وولي صغيرة ويترك بيت
 واحد ويتوارثان كاسيحي وان وصية نوي كثر منها وعندا قال انت طالق ونوي
 ثلاثا ثلاث كما في التمساني معنيا لشرح الطحاوي او نوي بانية او لم يبين شيئا او قال
 على ان لا رجعة لي عليك وقوله لزوجته انت الطلاق او انت طالق الطلاق او انت طالق
 طلاقا او انت طلاق يتبع بكلمتها اي هذه اللفاظ واحدة رجعية بلائيه وان نوي

بان يظن ان عم او بول
 كذا في البحر

ثنتين او اية واحدة صريح شتم على قصد جنسي لا يخلو العدد وان نوى ثلاث وتقع لانه
فرد حكمي وكذا صحت نية الثنتين في اية واحدة وكذا لو تعدى على الحرة واحدة فانه يقع ثنتان
اذا نواها يعني على الواحدة الاولى كما في الجوهر وما زعمه في البحر من ظهوره **تفسيره**
الصحيح عدم الوقوع بوهتك طلاقك ونحوه كما في صحيح القدوري ولو قال لا طلاقك
لم يقع كذا اذ اغلب استعماله في الحال وكذا لو كان جوابا لسؤالها الطلاق عند مشايخ
سمرقند كما في الصيرفية واما طلاقك لله فمما يحتاج الى التمهيد قال في الفتح الحق نعم
وفيه ايضا فتعريف في عرفنا الخلف بالطلاق يلزمي لا افضل لك يريد ان فعلته لزم الطلاق
ووقع فحجب ان يجري عليهم لانه صار غزلة قوله ان فعلت فانت كذا وكذا تعارفا قول
علي الطلاق لا افضل لك انتهى وانه في الخبر يقول المتأخرين في كل حال على حرام ونحوه ان ياتي
بلاية لغلبة الاستحسان بالعرف ولو قال علي الطلاق والطلاق يلزمي او الحرام ولم يقل لا افضل
كذا لم اراه وفي الفتح لو قال طلاقك علي لا يقع ولو زاد واجبا لزموا وتوفض هل يقع
قال البرازي المختار لا وقال الخايمي المختار نعم وفي صحيح القدوري الاقفاط المستعملة
الطلاق يلزمي الحرام يلزمي وعلي الطلاق والطلاق في المختارات وان لم يكن لما مره
يكون عيبا فيجب الكفاية بالحدوث وقيل لا في بيان البرازية قال الهام الخرجي من المدار
الا بانه في نفي طلاق في حجب يقع لعدم ذكر حلفه بطلاقها ويجعل الخلف
بطلاق غيرها والقول له مقرر ان في القينة دعت جماعا الى شرب الخمر فقال في حالف بالطلاق
ان لا شرب الخمر وكان كاذبا فيه ثم شرب طلقت امرأته انتهى وقد مر ان لو نوى لاحبصار
كذا لم يصدق قضاء وفي التمساني مغزا للظهيرية وغيرها ولا يشترط علم الزوج بمغزاها ولو
لغنته الطلاق بالعربية فطلقها بلا علم به وقع قضا انتهى وكذا كل ما يستدري فيه الحد والجزا
اذا لم يجهج الى نية وعليه التقوي كاحرته فيما علقته على المتويز ويقع الطلاق باضافته الى لفظها
كما في نيات طالق الى اخر بل وكفى كل ذلك جميعا ان يملك طالق فافهم او الى ما احيى جزء
يعبر به اي تعبر العرب بلفظ البعض عن الجملة كالرقبة والعنق والرأس والوجه والرجل والنفس
والشخص والصورة والجسم والبدن والجسد والفرج وكذا الاست والدم والقلب والعين
عليها في الجوهر ولا بد من اضافة الجزء اليها بضمير الخطاب كراسك او بلاشارة اليه كهذا الرأس
طالق مشير الى رأس امرأته هو الصحيح كما في الحاشية وكان هذا هو السر في عدم اتيانا المصنف

بضمير الخطاب ولو نوى تقصيرا لطلاق علي لك اعضاء قال في الفتح ينبغي ان يدين وكذا
في الخلاصة حيث قال لو قال طلقت رأسك واراد الرأس فقط لم يبعد ان لا يقع وكذا اذا قال
الرأس منك واما لو قال هذا الرأس وقع علي الاصح كما في التمساني مغزا الحاشية **وباصافته**
فيها الى جزء شيئا كلفها وثلاثا الى عشرها او جزء من الف جزء منك ولو قال نصفك لا علي
طالق واحدة ونصفك لا فصل ثنتين قال في الخلاصة وقت المسئلة بخاري فافتي بعضهم
بوقوع الواحدة لان الرأس الى النصف لا علي وبعضهم اعتبره باضافته لان الفرج في الفصل
انتهى يعني فاقع الثلاث واحدة بلاول وثنتين بالماني وبه ان قوله في البحر لو قصر
علي احدها وقعت واحدة اتفاقا معنوع في الثاني كالاخي لا يقع باصافته الى جزء معين
لا يعبر به عن الكل كلفها او يديها او رجلها او ظهرها او بطنها فلا يعبر به عن الجسم كالبضع
والدبر والساق والفخذ واللسان والاذن والفرج والخصية والسن والرقبة والعنق والشفة
والذقن والصدر ولو عبر بها فممن عن الكل ويقع باضافته اليها والعنق والظهار والايلاء
وكل سبب فراسا بطرقة والعنق من القصاص كالمطلاق وما كان فراسا بالحل لا يخص باضافته
الى الجزء المعين الذي يعبر به عن الكل بلا خلاف كما في المنه ولو طلقها **نصف تطليقة**
او سدها او ربعها الى عشرها طلقت واحدة اذ ذكر جزء ما لا يجزي كذا كركله ولو زادت
الاجزاء وقع اخره كذا هو المختار كما في المحيط وغيره ولو اضا فكل جزء الى تطليقة سكره
تكرر لقوله نصف طليقة وثلاث طليقة وسدس طليقة يقع الثلاث وقيل واحدة ولو كان
مكان السدس رجعا ثنتان على المختار وقيل واحدة كما في التمساني وغيره ويقع في قوله
انت طالق ثلاثا ايضا في تطليقتين ثلاث ضرورة ان كل نصف طليقة وفي انت طالق
ثلاثة ايضا في تطليقة ثنتان ككمال النصف المائت وقيل يقع ثلاث ولا خلاف في
انت طالق فواحدة الى ثنتين او بين واحدة الى ثنتين واحدة وعندنا استان وفي من
واحدة الى ثلاث او ما بين واحدة الى ثلاث ثنتان لدخول الغاية الاولى فقط عنه
وعندها ثلاث لدخول الغايتين ولغظ ما كن وقد حاج ابو حنيفة والاصح في قوله قال كرسك
فقال ما بين ستين الى سبعين فقال انت اذن ابن سبعة سنين فتخير زفر وفي انت طالق واحدة
في ثنتين يقع واحدة ان لم يوشيا ونوى الضرب والحساب لا يكثر الاجزاء لا الافراد
وان نوى بقوله في ثنتين واحدة وثلثين او خمس ثنتين وثلاث لو مدخولها وفي

غير الموطوء يقع واحدة مثل ما يقع في قوله واحدة وتبين اذ لم يبق للشئ محل وان نوي
 مع شئين ثلاثتها اي في غير الموطوء ايضا لا يحتمل اللفظ وفيه تعليق على نفسه وفي
 شئين في شئين يقع شئان وان نوي الفرب او الطرف ولم يوشيا ولو نوي معنى الواو او مع
 فعلى ما مر وفي انت طالق فزها الى التام بكونها لفظة وتسهيلها يقع واحدة رجعية لا لا يحتمل
 القصر حقيقة والقصر الحكمي بكونه رجعي الا ان يصحها بكبر وعظم او طول فتكون بائنة وفي انت
 طالق بمكة او في مكة او في الدار والطل او الشئ او ثوب كذا عليها غير تطلق للحال
 حيث كانت لقوله انت طالق امر بيمينه او مصلية يصدق ديانته لو قال عنت اذا دخلت نادا
 لبست واذا مرضت واذا اصلبت ولو قال اذا دخلت مكة او في خالك لا يقع ما لم تدخلها
 وكذا الدار وكذا مرضك وصلاتك اذ الطرف يشبه الشرط فيجوز ان يكون في مستقار لان
 المشطية فيكون تعليقاً على هذا لوقال جنسية انت طالق في مكاحك او مع نكاحك فتكها
 لم تطلق بخلاف ما لو قال انت طالق ان نكحتك كما في القصة في عذ الشف **فروغ**
 قال انت طالق في حيضك وهي لم تطلق حتى تحيض اخري ولو قال في حيضة او في حيضتك
 فحتى تحيض وتطهر ولو قال لدخولك لدار او حيضك طلقت للحال ولو بالبا الموحدة لا تطلق
 حتى تدخلها او تحيض ولو قال انت طالق نظيفة حسنة في خولك لدار ان رفع حسنة
 طلقت للحال وان نصبها تعلق والفرق انه على الرفع يكون نقلاً للمرأة فكان فاصلاً وعلى النصب
 يكون نقلاً للمطليقة فلم يكن فاصلاً وذكر ابن سماعه ان الكسائي بعث الى محمد بن قيس فيها
 ما قول القاضى لا ما مر فبين قال لامرأة .
 فان ترفقي يا هند فالرفق بين . وان تحرقني يا هند فاحرقني اشامر .
 فانت طلاق والطلاق عزيمته . ثلاث ومخرج حق اعقروا ظلم .
 لم يقع فاجاب ان رفع ثلاثاً وقع واحدة لانه قال انت طالق ثم اخبر ان الطلاق التام ثلاثاً
 وان نصبها وقع ثلاثاً لان معناه انت طالق ثلاثاً وما ينسبها جملة معترضة وهذا مفاد
 اللفظ واما مراد الشاعر فهو الثلاث لقوله بعد .
 فبينني بها ان كنت غير رفيقة . وما كنت بعد الثلاث مقدم .
فصل في اضافة الطلاق الى الزمان قال انت طالق غدا او في غدا تطلق
 عند طلوع الصبح وان نوي الوقوع وقت العصر اي اخر النهار صححت ديانتهما اتفاقاً

وفي الثاني قضاء ايضا عنده . خلافاً لها . وعلى هذا الخلافات طالق شعبان
 او في شعبان فتطلق في اول جزء منه وان نوي اخره فكما مره ولو قال انت طالق اليوم
 غدا او غدا اليوم يعتبر الاول ذكر اذ يذكر الطرف الاول ثبت حكمه بخلافه او تعليقاً
 فلا يعتبر بذلك الثاني ولو عطف بالواو يقع في الاول واحدة وفي الثاني شئان
 لانها اذا انقضت بدأ اليوم فهي مضافة به غدا بخلاف الثاني كما لو قال انت
 طالق اول النهار واخره يقع واحدة ولو عكس يقع شئان ولو قال اليوم واس
 الشهر اتحد الواقع في اوجهه ولا حصل ان يمتد اطلاقاً في وقتين احدهما
 كائن والاخر مستقبل بحرف العطف فان بدأ بالكائن وقع طلاق واحد وان بالمتقبل
 فطلاقان ولو قال انت طالق اليوم واذا جاء غدا او انت طالق لولا غدا طلقت
 الساعة واحدة وفي الغدا اخري . ولو قال انت طالق قبل ان تزوجك فهو لغو **كذا**
 انت طالق امس وقد نكحها اليوم وان نكحها قبل امس وقع لان له صحتها لاحاد
 لما قبل الملك فبين جعله اثناً بخلافه اتفاق حيث يجعل اقراراً له بالحرية قبل
 ملكه ولو قال في الاولي اذ ان وجبته فانت طالق قبله او عكس لغت القلبية
 ووقع الطلاق عند وجود الشرط اتفاقاً كما في النهي والشمي **هـ** من هنا
 حكم بعض المتأخرين في مسئلة الدور وهي ان طلقك فانت طالق قبله ثلاثاً
 بوقوع الطلاق وتمايه في اللفظ وبجزميه في القسنة حيث قال في حرمان قالها
 كلما وقع عليك طلاق فانت طالق قبله ثلاثاً ثم طلقها بعد ذلك ثلاثاً يقع
 وهذا طلاق الدور وانما لا يقع عند الشافعي على ما قاله ابن شريح فالثلاث فدية
 وقال الغزالي لو قال ان وطئت وطئاً مبأحاً فانت طالق قبله فوطئ ولا خلاف
 انها لا تطلق ولو قال ان طلقك فانت طالق قبله ثلاثاً انحسر باب الطلاق
 على ظهر الوجهين انتهى لكن الذي رجحناه لنوي عند وقوع النكاح دون
 المعلقة فليحفظ **قلت** لكن الصواب عند الكل وقوع الطلاق وطلان الدور
 والقول بصحته باطل محض لا ينفذ الحكم به كما ينبغي مع القضاء وكذا صرح الحنابلة
 بالوقوع ففي الاتباع وغيرهم كلما وقع عليك طلاق وان وقع عليك طلاق فانت
 طالق قبله ثلاثاً ثم قال انت طالق طلقت ثلاثاً واحدة بالجنز وبقيها فعلق

ويلقوا قوله قبله وهي المستحبة ويقع بغير مدخل بها واحدة وهي المخرجة الى قوله
 وهي المستحبة اي التي اخترعها ابو العباس بن سريج فالشأ فيه لكن لم يوافق على ذلك
 احد من الامم لان ظاهر المطلاق فيلجئ ولو قال انت طالق ما لم اطلقك
او مني اطلقك ونحوها لم اطلقك او مني ما لم اطلقك او حيث لم اطلقك او
 لم اطلقك الى وقن بساوتك لانه اضاف الى طلاق الى زمان او مكان خالف عن طلاقها
 وقد وجد بساوتك ولو قال زمان لا اطلقك او حين لا اطلقك لم تطلق حتى
 تمضي ستة اشهر لانها اوسط استعمالات الحين ومثل الزمان ولو قال يوم لا اطلقك
 لم تطلق حتى يمضي يوم ولو قال كلما اطلقك فانت طالق وسكت وقعي الثلاث متتابعات
 حتى لو كانت غير متوطة وقعي واحدة فقط ولو وصل بصورة التعليق انت طالق وقع
 بما وصل واحدة فقط لوجود الشرط وفي المحيط ان لم اطلقك اليوم فانت كذا ثلاثا فحيلة
 ان يقول لها انت كذا ثلاثا على الف ولا تقبل المرأة فان مضى اليوم لا تطلق وعليه الفتوى
 لانها بالطلاق وان كان مقيد كما في النهر ولو قال اني اطلقك فانت طالق
لا يقع الطلاق ما لم يعتد بها انما كان في الاصح فترت منه لو مدخلها وان كان الطلاق
 ثلاثا وما في الزيلعي من التقييد بكونه ثلاثا في المدخل بها لانه من وجدها كذا في المهر
قلت انما ذكر الزيلعي لك في غير ذلك لانها قد صرح الزيلعي انها مسئلة
 الفار وصرحوا قاطبة حتى صاحب النهر في باب طلاق الفار بعد ما ردت الزوج منها
 اذا كانا اطلاقا وبينا وعلله صاحب النهر فيه بقوله لانه بطلاقها اياها رضى باسقاط
 حقه فنتبه وبتصر واذا ابلانية مثل ان عتده فلا تطلق ما لم يمت احدهما وعندها
مثلتي فتطلق حين سكت لانه ان استعمل للشرط فلا تطلق بالشك لا يقال الشك
 يوجب الوقوع تقديرا للمحرمان نقول ذلك اذا قارض ليل الحرمة والحل اما هنا
 لو اعتبرنا الحرمة لم نعمل الا بالشك ومع نية الشرط والوقت فيما نوي معتبر اتفاقا
 لانه لينة تقع المحتمل واولا ت قرينة انور كطلعتي طلعتي فقال ان لم اطلقك فانت
 كذا كان على الفور وكذا لو طلب جميعها فانت فقال ان لم تدخل البيت فانت كذا قد
 بعد سكون شهيق طلعت والبول لا يقطع ويمنع ان يكون التطبيق نحو وكل ما
 كان فردا حي الجماع كذلك واليوم للنهار حقيقة وهو بايضا لهما اذا استعمل مع

وسكت طلعت للحال
 حتى لو علق الثلاث
 صم

فعل تمتد اي يصح تقديره بمدة كالبيت لتوب يومين وكالمسير والصوم والاموال
 ويكون لمطلق الوقت ليلا او غيره قليلا او غيره مجازا ان استعمل مع فعل لا تمتد
 اي لا يصح ضرب مدة كالمطلق والزواج ولا تمنع مخالفة بمعونة القران ولو قال
انما للفرع امرك بيديك يوم بقدر زيد فقد مر ليلا اي بعد العزب لا يخبر وان
 قال يوم امرك فانت طالق ففعلها ليلا وقع لان الامر باليد عتده والزوج لانه
 المحققون على ان المراد بالمتد وغير المتد وهو الجواب وتسامح بعضهم فاعتبر
 المضاف ليحيث لم يختلف الجواب ولو قال كرامة امانك طالق فهو لوق وان
 نوي به الطلاق وقال الشافعي ما لك واحد يقع اذ نوي ذكره العيني ولو قال انا
سكك بايني او انا عليك حرام بانت ان نوي لانه بائنه لانه الوصلة والعزيم لانه
 الحل وهما مشتركان فتصح الاضافة اليه ولو قال كذا مايت فلا بد من النية ولو لم يقل منك
 او عليك لم يقع بخلاف ما لو قال انت باين او حرام حيث يقع اذ نوي وان لم يقل مني
 نعم لو جعل امرها بيدها فقالت انت علي حرام وانت مني باين او حرام وقع ولم تقل
 مني فهو باطل كما حققه في لقينه ولو قال انت طالق مع موتي وموتك فهو لوق لانه
 لما اذنتا في اذنته بيا في اهلية وموتها بيا في الجلية وكذا يكون لغو الوقال انت طالق
 واحدة اولا لان الوصف متى قرن بالعدد كان الوقوع بالعدد خلافا لمحمد في رواية
 فانه او وقع رجعية وان ملك الزوج امراته ولو هبته او رثها كلها وشققها اي جزا
 منها او ملكته او شققه بطل العقد اي انفسخ للمنافاة ولو طلقها بعد ذلك المذكور
 لغو الطلاق وكذا كل فدية هي فسخ وكل وجه وتخير على المأبدي نعم لو اعتقها بعد
 ما ملكها ثم طلقها وهي في العدة وتخير لوال المانع ولو علق طلاقها مثلا بشرط
 قبل الشرا فوجد الشرط بعد قبل الفسخ يقع وكذا لو كان المشتري على قياس
 قول ابي حنيفة وعليه الفتوى كما في الولولحية وفي المحيط وكله بشرأ زوجته ففسدها
 فاشترها قبل الدخول فلا مهر عليه ولو باعها المولى لرجل ثم اشترها الزوج
 منه كان عليه للسيد الاول نصف المهر والفرق ان انفساخ الكساح في الاول وقع
 المولى بخلافه في الثانية ولو اشترى الكاتبة قبل الوفاة زوجته بقي الكساح لان
 الدات لرجل الملك لا حقيقة حتى امتنع على المولى كساح جارية مكاتبه ولو قال

لها وهي امت انت طالق تنين مع عناق سيدك اياك فاعقها السيد ملك الزوج
الرجعة لان العناق شرط في المطلق بعد التلويح ولقطة يستعمل بمعنى بعد قوله
ان مع العسيرة ولو علق طلقها بمجيئ لغد وعاق مولاها عاقها به ايضا فجا الغد
لا تحل الا بعد زوج آخر لعلقها بشرط واحد وعند محمد ملك الزوج الرجعة
وتقتد في المسيلين كاحرة اجماعا ولا تتر منه لو كان الزوج مريضا لانه حين
تكلم بالطلاق لم يقصد الفرار اذ لم يكن لاحق في ماله كما في المبسوط ومقتضى ما عن
محمد ان تتر **فصل** في ذكر العدد المهر قال انت طالق هكذا مشير
الى عدد الطلاق باصابع المستورة. وفي الطلاق بعد دها واحدة او اكثر العرف
في الشيعي لو اشار بثلاث ولم يقل هكذا يقع واحدة لانه كما لا يتحقق نفس الطلاق
بدون اللقطة لا يتحقق عدده بدونه ولو سألته الطلاق فاشار بثلاث مريدا بها
ثلاث طلاقات لم يقل هكذا لم تطاق ولو قال انت طالق مثل هذا وشار الى اصابعه
الثلاث وهي ثلاث ان نواها والا فواحدة بآية ولو نوى الاشارة بالمضومة او بالكف
صدق ديانة وفي الدائمة الاشارة بالكف ان نواها اصابع كلها مستورة وفي التمسك
معزى المشاع انه يصدق قضاء بآية الاشارة بالكف وهي واحدة انتهى فيلحفظ فان
اشار بسطوها الاصابع بان جعل بطن الكف ايها. **فصل** في تعدد المستورة وان كان يظهر
بان جعل بطن الكف لينة. **فصل** في تعدد المضومة. يقع بعد دها بقى منها احتمالا اخر
وهو ان يكون رؤس الاصابع نحو الخاطب فالوجه الشامل ما قيل ان كان نشر عن ضم
فالعبرة بالنشر وان كان ضمما عن نشر فالعبرة للضم قال ابن الكمال لكن في الشربلية
قوله بقية المضومة ضعيف والمعتبر المستورة مطلقا وعليه البين والمواهب
وقاضي خان والجز والفتح وكذا الكافي كما ذكره القهستاني واقره **فصل**
لكن المتون على الاول فلا تغفل. ولو وصفا الطلاق بضرب الشدة بان قال انت طالق
باين. ولو قال اثم باين وقال لم اعني بذلك شيئا وهي رجعية ولو باينا فهو باين كذا في
الذخيرة. او لينة او خشن **فصل** في اطلاقه او شدة او اسوه او شرا واعظم او اقبح او اطوله
او اعرضه واعظمه واكثره بالوجه ولوقال اجعل الطلاق واحدا واعمله او احسنه
وهو رجعية لان يوكي ثلاثا. او طلاقا المشيطان او البعدان كالجمل او كالف

او كما بنحو او عدد الشبر او التراب او عدد ما في هذا الحوض من السمك وليس فيه او عدد
شرا ليس او عدد شعر بطن كفي بخلاف عدد شعرا في وساقك وقد زالا البقرة فانه
لا يقع لعدم الشرط ولو قال عدد الرمل فهي ثلاث اجماعا لانه اسم جنس جمع بخلاف
التراب فانه غير معدود لانه اسم جنس افرادي واما الرمل اسم جنس جمع لا يصدق
عليه قل ثلاث قال في الصحاح الرمل واحد الرمل والرمل اثنان. **فصل** في اطلاق البيت
او طليقة شديدة او طويلة او عريضة. قيد بذكر التلويح لانه لو قال انت طالق
قوية او شديدة الخ كان رجعيا لانه لا يصلح صفة للطلاق بل للمرأة قال في الاستحبابي
وبطولية لانه لو قال طول كذا او عرض كذا لم يصح بنية الثلاث. وفي الكمال طليقة واحدة
بآية بلائية لانه وصف لطلاق لا يوصف به. **فصل** في زيادة ولاه اهل ابدان
وصف الطلاق بما لا يوصف به نحو طلاقا لا يقع عليك وعلي اني بالخيار يلغو الوصف
ويقع رجعيا وان بما يوصف به فاما ان لا يثبت عن زيادة كاحسن المطلق واجله
واكله واعمله وانما يقع رجعيا ايضا او يبيى كاشد يقع باينا وكذا اذا شتمه
بأي شيء كان عند الامام كرسالة او سمعة او حبس خردل وفي البين كالتج باين
عنده وكذا عندها ان اراد برده وان اراد بائنه من جمعي انتهى وبهذا التفصيل
جزم البرازي على انه بيان المذهب وكذا يقع واحدة بآية فما ذكر ان نوى تنين
في الحرة. **فصل** في ان نوى بقوله طالق واحدة ويقول باين او لينة اخري فيقع باينان
اذ اذانية في وقوع الاول رجعيا مع المينونة بالماضي وصحت بنية الثلاث
في الكمال لتنع البينونة في خفيفة وغلظة ولذا نصحت بنية الشين في الائمة **فصل**
لو قال انت طالق لنت الطلاق بالما المشاة من فوق وقع الثلاث ولا يدين في الواحدة
كما في التوير وتما منه في شرحا عليه فليراجع رامة **فصل** في الطلاق
قبل الدخول. طلق غير المدخول بها ثلاثا ووقع كما يقع اثنان في اثنين لما مر
انه متى ذكر العدد كان الوقوع به وما نقل عن المشكلات انه لا يقع لتدويل الاية في
الموطوعة باهل محض منشأ الغفلة عن القاعدة المقررة ان العبرة لعموم اللفظ
لا بخصوص لسبب كما افاده سلاخس وغيره فيلحفظ وفي الحافظة قال لغير الموطوعة
انت طالق ثلاثة ثلاثا قال الامام لاحد ولا عان لوقع الثلاث عليها وهي حرة

ثم بابت بعده وقال الثاني يقع واحدة وعالية الحد ثم قال لو قال انت طالق ثلاثا يا زانية
ان شاء الله يقع وصرف الاستثنا الى الوصف وفي المحيط لو قال لثلاثا انت طالق هذه
وهذه طلقت كل واحدة ثلاثا ولو قال واحدة وهذه وهذه ثلاثا طلقت الاولى والثانية
واحدة والثالثة ثلاثا وان فرق الوصف والخبر او الحمل بابت بالاولى كقوله انت
طالق واحدة واحدة وانت طالق طالق طالق او انت طالق طالق طالق او انت طالق طالق
طالق انت طالق وكذا لو عطف بواو او فاء او ثم او علق طلقها وقدر الشرط او اخر
على تفصيل فيه يأتي ولا يقع الثانية والثالثة بعد العدة ثم عند الثاني بين الاول
قبل الفراغ من الكلام الثاني وجمعا للشيء في اصوله وعند محمد بعده وثلاثة فمات
قبل الفراغ فمات الثاني يقع خلافا لمحمد لجاز ان يلحق باخره شرطا او استثناء ولو جمع
الكل ومثنت طالق واحدة وعشرين لثلاثين فيقع الثلاث ولو قال واحدة واخرى
او واحدة ونصفا وتقع ثنتان ولو قال نصف واحد او واحدة وعشرا رقت واحدة
لا غير مستعمل على هذا الوجه كما في المحيط وذلك كما لو قال لعين الموطوءة انت
طالق واحدة واحدة وتقع واحدة لما مر وكذا يقع واحدة لو قال لعين الموطوءة انت
طالق واحدة قبل واحدة او انت طالق واحدة بعدها واحدة وما لو قال
انت طالق واحدة واحدة او قبلها واحدة او قبلها واحدة او مع واحدة او معها واحدة
ثنتان ويقع في الموطوءة ثنتان في الكل كقولها معده فهي قبلها **فاحدة**
الظا بطي قبل وبعد حيث ذكر بين شيئين انهما ان اضيفا الى ظاهرهما ناصفة للمذكور
او كذا في زيد قبل عمرو وان اضيفا الى غيرهما ناصفة للمذكور آخره قبله عرف لانه
حينئذ خبر عنه والخبر وصف المبتدأ ومنسب الى قبل وبعد ما قيل منطوما
• ما يقول لا سام الله • ولا زال عنه الاحسان
• في فتي علق الطلاق بشهر • قبل ما بعد قبله رمضان

وذكر المشي وغيره ان هذا البيت يمكن انشاده على ثمانية اوجه وحاصلها انه اما
ان يكون المذكور محض قبل او محض بعد ولا قول فقط او قبل بين بعدين وعكسه فعند
الاجتماع يلغى قبل وبعد لانه كل شهر بعد قبله وقبل بعده فيبقى قبله رمضان وهو
شوال او بعد رمضان وهو شعبان وعند غيره ففي قبل يقع في ذي الحجة وفي بعد يقع

في بخارجي الاخرة ولو قال لعين الموطوءة حالة التزويق بالمعاقب وقدر الشرط نحو ان دخلت
الدار فانت طالق واحدة واحدة ودخلت الدار وتقع واحدة عنده لان المعاقب كالمعق
وعند هاتين ثنتان وحاصله انه اذا علق وقدر الشرط تعلق الاول ولغى الثاني عنده
وتعلق كل عندهما كما في الموطوءة عندهم ولو عطف بشتر تعلق الاول عندهم ولغى الباقي
لكهما بين الثاني واحدة في الحال عنده كما ان الموطوءة تبيح في الحال بالثاني والثالثة
وتعلق الاول كما عندهما وبلا عطف كما لعطف بشتر عنده وهي الموطوءة الاولى وتعلق الباقي
واقعي ولو عطف بالواو والفاء اخر الشرط ثنتان ان قصر عليها وان زاد ثلثا اتفاقا
ولو غير موطوءة لتوقلوا الكلام على اخره فلو عطف بشتر كان حكمه ما كان بلا عطف والشرط
مقيد ولو كان بلا عطف فالاول واقعي والثاني لغوي وفي الموطوءة الثالثة تعلق والباقي واقعي
كما في التستائي من الشرح الجاوي وعليه هذا الخلاف لو قال لها ان دخلت الدار فانت طالق
وانت علي الطهر ابي والله لا اتركك فدخلت طلقت وسقط الطهر او لا يلهيه وعند
صنم طهر بول وكذا لو قال ذلك لاجنبية فتزوجها بخلاف ما لو قدر الطهر ولا يلاه
فتزوجها حيث يقع الكل عند الكل ويقع الطلاق بعد تزويجها بالطلاق لانه اي الطلاق
فالواقع بالواحدة مثلا عند ذكرها لا بقوله انت طالق فلو ماتت قبل ذكر العدد في قوله
انت طالق واحدة لا يطلق ولومات او اسك فماتت قبل ثلاثا يقع واحدة فيد بالعدد
بانه لو قال انت طالق ثلاثا يارب فماتت قبل ثلاثا وقع الثلاث ولو قال انت طالق
ان شاء الله فماتت قبل الاستثنا لم يقع شيء وثالث **فروع** قال ابراهيم لم يدخل
بواحدة منها ابراهيمي طالق ابراهيمي طالق ثم قال اردت واحدة منها لا يصح ولو مدخولتين
فله اتفاق الطلاق على احدهما قال ابراهيم طالق لم يبر ولم يبر طلقت امرأته فان قال
لي امرأه اخري وايها عيت لا يقبل الا بينة ولو لم يبر ان كانا معا عرفت له صرفا في اثباتها
شأ وقامه فيما علقه على التويز **فصل** في كليات الطلاق وكما في ما لم
يوصح للطلاق واحتمله وغيره ولا يقع بها اي بالكنية يعني قضا لا بنية او كذا الحال
كذا في طلاق كونهما اقوي من البنية لانها ظاهرة والنية باطنة حتى لو قال لم ارد الطلاق
مع ذلك الحال لم يصح وقضا ثلث الحالات ثلاث رضى وغضب ومذكرة والكنيات ثلاث
ما يحتمل الرد او يصلح للسب او لا كما سيأتي فيها اغندي واسبري وحك وانت

اقراره بنية الطلاق اذا انكر ولا يثبت على نفسه كافي المحيط وغيره وذكر
الزاهدي انه يخلف في ترك النية سواء ادعت او لا يكفي علمها لدى البيت فان
امتنع رفقة القاضي فان نكل فري سبها وافاد كلاما لا كفايات لا تتردد وب
النية ودلالة الحال وانما اعتبر ذلك ليزول ما فيها من استتار المراد وبصحة وبصحة
في الكل لي كل الكفايات مع اختلاف وهي ثلاث حالات حالة رضي وحالة غضب
وحالة مذكرة الطلاق والكفايات ثلاثة اقسام ما يصلح جوابا فقط وهو الملائمة
المقدمة وما يصلح جوابا وسببا وهو المحنة السابقة وما يصلح جوابا ووردا وهو خمسة
اخرى ذهبي لغري قومي تقتضي مرادها ففي حالة الرضي تتوقف الاقسام على نية
وفي الغضب الاخيران وفي مذكرة الطلاق الاخير فقط ولوقا لزوجته ثلاث
مرات اعتدي ونوي بالاداء اي بلفظة اعتدي الاولى طلاقا ونوي بالماتي
حيضا صدق قصا للنية حقيقة كلامه وان لم ينو بالماتي شيئا اطلاقا لا حيضا
وتنفي الطلاق لثلاثة دلالات دلالة الحال وهذه المسئلة على وجه اربعة وعشرين
وجها مذكرة في الفتح وغيره وزيد علمها ما لو نوي لكلا واحدة وفيه الملائمة
كما في المحيط لانه يكون نوايا في كل لفظ تلك تطلقه وهذا في القضا ويدين في واحدة
كما في الكفاية بغير لوقا انت طالق اعتدي او عطفه المخرج بالواو والفاء فان نوي
واحدة فواحدة واثنين وقتا واحد لم يكن لنية وعن الثاني انه في النية واحدة
وفي الواو اثنين وبه جزم في المحيط على انه المذهب والمذكور في الثانية وقوع الشيء
في الوجه الثلاثة وتطلق رجعا كذا في المهر لكن المذكور في الدرر وغيرها
البائن بلست لي براءة او بقوله لست لك بزوج اولست انا زوجك او ما انا بزوج
لك او ما انت باسرة لي اذ لا كاح بيني وبينك ونسخت الكاح او صرت غير امرأتي
او قلت لست لي بزوج فقال صدقت وان نوي لطلاق النية محتمل كلامه فيقيم
خلافها واجمعوا انه لو اكره بالفسخ او قال لم تزوجك ولم يبق بيني وبينك
شيئا او ما لي امرأة او على حجة ان كانت لي امرأة او قل له هل لك امرأة فقال لا انه
لا يقع وان نوي لان البيني والسؤال قرينة ارادة المقني فيها **فروح**
لوقا لها لست بامرأتين ان دخلت الدار ووقع ان دخلتها وفي البزارية قالت له

انا امرأتك فقال لها انت طالق كان اقرارا بالكاح وتوافق لاقتضاء الطلاق وصفا
وفي القهستاني وبقي اسناد الميمنية او الحرة اليها او اليها وقع لقوله انا منك بائن
او عليك حرام لكن بدونا لصلته يقع باسناد اليها لا اليه فلم يقل عليك وشك
لم يقع وان نوي كما لا يقع باسناد الطلاق اليه وان نوي بان قال انا عليك طالق
لان زالة العقد يتصور في حقه والطلاق الصحيح لا يحتاج الى نية بائنا كان
الواقع به او رجعا كذا في الفتح يلحق الطلاق الصحيح ويلحق الطلاق البائن ما
دانت المصلحة في العدة فلو قال لها انت طالق ثم طلقها على مال او قال انت بائن
وخالفها على مال ثم قال انت طالق او طالق بائن وقع الثاني وكذا لو طلقها ثلاثا
بعد ما ابا بها كذا في المهر والباين يلحق الصحيح فلو قال لها انت طالق ثم قال في
العدة انت بائن وقع اذ افاء وما في البحر شموله لمن طلقها على مال بعد الرجعي هو
لما ران هذا من الصحيح لان البائن الذي يلحق الصحيح كذا في المهر لا يلحق البائن
البائن اراد به ما كان بلفظ الكفاية عرف ذلك فاستدل به المهر الذي اطبقوا عليه
كذا في الفتح وايدته في شرح الوهبانية بما في المصوري شرح المسعودي وغيره والمتلعة
يلحقها صحيح الطلاق ويلحقها ايضا ما هو في حكم الصحيح من الكفايات نحو اعتدي
واستبرئي رجلك وانت واحدة ثم قال والكفايات والباين لا يلحقها يعني ما وقع من
الباين لا بلفظ الكفاية فانه يلحقا ذكر البائن كما اطبقوا عليه ويلحق الصحيح قال
والذي ظهر لي ان مقتضى تعليل انهم انما اذا ائذ قد رجلا على الاخبار يكون انشاء يلحق
ففي لزارته قال للمبانية انتك باحري يقع لانه لا يصلح اخبارا ولو قال للمبانية
انت طالق بائن يقع اخري بائنة ولو قال انت بائن لا يقع لانه اخبار بخلاف الاول
ولو قال لها انتك بتطليقة لا يقع انتهى وذلك لانه يصلح اخبارا انتهى اي وهو
صادق فيه فلا حاجة الى جعله انشاء لانه اقتضا ضروري وهذا لوقا اعيت به
الميمنية الكبرى صدق وثبتت الحرة الغليظة وقيل لا كما حكاه شارح الوهبانية
عن المحيط واقتصر على قول غير واحد بلفظ ينبغي قال في المهر والظاهر ان معناه
يجب لانه بحث كما فهمه كثير ولهذا المعنى ايضا وقع البائن المعلق كما قال المصنف
الا اذا كان البائن معلقا بالشرط قبل ايجاد المخرج او مضافا كما لوقا لها ان دخلت

الدار فانت بائن ثم ابانها بعد ذلك ثم دخلت الدار وهي في العدة وتعي المعلق ولو قال لها انت بائن غدا نأويا الطلاق ثم ابانها ثم جأ الغد وتعتا خري لما قلنا اما لو ابانها او لا ثم اضاف البائن وعلقه في العدة لم يصح اعتباره **ب** استجزة **هـ** وعلي هذا تنزع ماله قال ان فعلت كذا فخلال الله على حرام ثم قال هكذا الامر اخرج فعل احدها وتعي الطلاق بائنا ولو حث في البين وهي في العدة قيل لا يتبع ولا يشبه الوقوع لا لخاف البائن اذا كان معلقا كذا في النزاع **تنب** ينبغي ان يستثنى من ذلك ما في البراءة لو قال كل امرأة لم طالق لم يتبع على المختلة ولو قال ان فعلت كذا فامرتة كذا لم يتبع على المختة من بائن ويضبطا لكل بائيل

- لحوقا آخر لا ياتى به شله • الا اذا علقتة عز قبله •
- الا بطل المرأة وقد خلع • والحق صريح بعد ما يتبع •
- ورايت لبعضهم ايضا •
- صريح طلاق المولى يلقى شله • ويلحق ايضا بائنا كان قبله •
- كذا عكسه لا ياتى بعد بائن • سوى بائنا قد كان علق فعلا •

فروع المختة بعد الطلاق يلحقها الطلاق والمختة بعدة المولى يلحقها كذا في الخلاصة طلقها واحدة فجعلها ثلاثا كما لو طلقها رجيا فجعلها بائنا ان فعلت كذا فخلال الله على حرام ولما رجع نسوة وفعل يتبع واحدة وعليه الاكثر وقيل طلق جميعا كذا في المختة علم انه حلف ولا يدرى بطلاق او غيره فحلف باطل طلق احدي نسائه ثلاثا لا يسعد الشري ويحال بينه وبينه حتى يتبين شك نه طلق واحدة او اكثر بني على الاقل شك انه طلق او لا لم يتبع وتعي عليه طلاق امرأة ولما رجع القيين قال لنسائه الاربعة يمكن تطليقه طلق كل واحدة طلقه وهكذا الى الاربعة لان نبوي في الاربعة كذا في شرح البهني فيه تأمل قسم كل واحدة بينهن فطلق كل واحدة ثلاثا ولو قال يمكن من تطليقات طلق كل واحدة ثنتان وهكذا الى ثمان فان زاد واحدة طلق كل واحدة ثلاثا ولو كان اسمها طلقا او حرة فناداها ان قصد الطلاق والعتاق وقفا او المذاق فلا اذ اطلق فالحق عدمه ذكره الباقي قال انت لها ان وانت حرة عني به الاخبار كذا يتبع قضاء الا اذا شهد على ذلك وكذا

المطلوم اذا شهد عند استخلاف الطالم بالطلاق الثلاث انه يحلف كاذبا صدق قضا وديانة كما في شرح الوهبانية ولو كرر لفظ الطلاق فان قصد الاستيناف وتعي الكل او التاكيد فواحدة ديانة ولكذا قضاء ذكره الباقي وقد تقدم فانهم **باب** الفويض اي تفويض الزوج الطلاق لزوجته وهو تملك لها فتوقف على قبولها في المجلس لا تكيل للبين له الرجوع عنه في الاصح كما في الهامية خلافا لما في الخزانة وسحقته فلو خيرها ثم حلف ان لا يطلقها فاختارت نفسها لم يثبت خلافا لمحمد كما في الفهرق سبجي **والفاظة** ثلاثه لا استقرا التحير والامر بالميد والمشيقة اذا قال لها اختاري بيني وبينه تفويض الطلاق نية حقيقة او حكمية كما اذا قال في الغضب او المذاكرة فلا يرد ان البين على الطلاق اذ قد مر ان في الصورتين لا حاجة الى المينة فاختارت نفسها في مجلسها الذي علمت به مشافهة واجبارا فيه اي في ذلك المجلس لان طالع في يومه كما ينبغي فان قيده بوقت اعتبر مجلس علمها فيه حتى لو مضى ثم علمت خرج الامر من يدها ولو قال اختاري ليوم واختاري غدا كانا اختيارين وفي اليوم وغدا اختيارا واحدا ولو جعل لها الخيار رأس الشهر كان لها الخيار في الليلة الاولى واليوم الاول منه بات واحدة لان الحيرة لها المجلس باجماع الصحابة اجماعا سكوتيا خرج باختيارها نفسها ما لو اختارت زوجها بان قالت اخترت زوجي او قالت بل نفسي او قالت نفسي وزوجي حيث لا يتبع وخرج الآخر فريدها ولو كان بالواو اعتبر المقدم ولعلي ما بعده وما في الاختيار فرائها لو قالت اخترت نفسي لا بل زوجي لا يتبع لانه للاضرب عن الاول **ولا يصح نية الثلاث** لعدم تنوع الاختيار **ولا الرجعية وان نوي** لان اختيار النفس على الكمال في البائن وان قامت منه اي من مجلس العلم او اخذت في عمل اخر يدل على الاختراض بطل خيارها حتى لو دعت احدا للمشورة او شهودا للاشهاد لا يبطل ولو اقامها او جامعها مكروهه بطل لتمام الاختيار كما ينبغي ولا بد لوقوع الطلاق ونقصه يتبعها في اختيارها نفسها ذكره القسائي في سبجي **من ذكر النفس** او ما يقوم مقامها كما افاده بقوله **والاختيار** التي هي مصدر اختاري اذ المأني للوحدة او المطلقه او تكرار لفظ اختاري وكذا قولها اخترت اي وامي او اهلي ان كان فراج بخلاف اخترت قويا وامي وينبغي ان يحل على اذا ما كان لها اب او ام اما اذا لم يكن لها اخ ينبغي ان يقع لقيام ذلك مقام اخترت نفسي كذا في الفهرق

فقاله اخترت اخي

في أحد كلاهما لأن الوقوع عرف سماعاً فتعبد بهما فلو قال لها اختاري اختيرة أو طلقت
أياهما فقالت المرأة اخترت ثلاثاً كما في المحيط وغيره فلم يختص اختيرة بكلام الزوج كما ظن
فأنهم سألوا لها اختاري فقالت اخترت بطل إلا أن يتصا دعا علي اختار لنفسك كذا قاله
الهنسي وحسرو والباقي وغيرهم وذكره في الغاية بغير وفيه إيماء إلى ضعفه وهو الحق
كذا في المهر وفي جامع الفصولين قال لها اختاري فقالت الحقت بأهلي لا يتبع قائل وإن قال
لها اختاري فقالت أنا اختار نفسي بصيغة المضارع فكرت أنا أو لا أو قالت اخترت
نفسى زادني البرازية واخترت أن أطلق نفسي تطلق بآيا استخانا والقياس أن
لا تطلق لاحتمال الوعد فلا يتجربوا وهو قول الأئمة الثلاثة ذكره العيني وغيره **فروع**
في المهر لو قال لها طلقتي نفسك فقالت أنا أطلق نفسي يقع له وعد وقيد في المهرج
بما إذا لم يقع نشأ الطلاق فإن نواه وقع وفي الفتح قد نواه أن يوقع في معنى لا يقع بنفس
أطلق جازاً انتهى في العيني عن التام قال لها اختاري ثم أبانها فقالت اخترت نفسي
لا يتبع لأن المأنة لا تبان وفي البرازية لو قال إن شفي الله مريضاً فانا أحج كان نذراً وفي الكفالة
لو قال أن لم يؤده فلان فانا أدفع ماليك كان كفالة لما علم أن المأنة بالكتاب صور المقاتل
تكون لأرسته انتهى على هذا لو قال إن دخلت الدار فانا أطلق كما في المهر وإن قال لها ثلاث
مرات اختاري ولا يشترط عند التكرار ذكر النفس ولا اختيرة فقالت اخترت لأولي العاقل
أو الأخيرة يقع الطلقات الثلاث بلا نيته وعندها واحدة بآية وبه قال الشافعي
ولو قال اخترت اختيرة أو الاختيرة أو مرة أو مرة أو دفعة أو دفعة أو بواحدة أو اختيرة
واحدة تقع ثلاث بلائمة اتفاقاً لأنه جواب لكل وهو ظاهر ولو قالت اخترت المطلقه لأولي
وقعت واحدة اتفاقاً ثم لا فرق عنده بين العطف وتركه ولو قال علي ألفاً من مهرها أكل عنده عندها
مع العاطف لا يقع شيء ومع عدمه أن اختارت الأخيرة لمهرها المال والأولي في التمسائي ولو
عطف بكلمة ثم قالت اخترت نفسي وقع بالأولي لا غير إلا إذا ذكرته ثانياً ذناً لما يقع الثلاث
حينئذ وغراه المحيط ولو قالت في جوابه طلقت نفسي بتطبيقه بانت بواحدة لأنها
انت ببعض ما فوض إليها إذا المعلق داخل في ضمن الخصم ثم ملك الرجعة والصواب الأول
كما في الكافي وغيره ولو قال أركب بيدك أو لسانك أو غيرهما يائي في تطلقه أو اختاري تطلقه
فاختارت نفسها وقعت طلاقاً واحدة رجعية لأنه فوض إليها مهرها بالبرج ولو قال

تطلقني

أو اخترت نفسي

تطلقني نفسك أو اخترت تطلقني فهي بآية كما في جامع الفصولين **فروع** قال الرجل خير
أرأيتي فلاخيار لها ما لم يخبرها ولو قال لاخبرها بالخيار فسمعت فرغوه واختارت نفسها ووقع
لأن الأمر بالاختيار يقتضي تقديم الخبر به فكان إقراراً منه بثبوت الخيار لها كذا في المحيط ولو
قال لها انت طالق ان شئت واختاري فقالت شئت واخترت وقعت ثبوت كذا في الفتح
والمباين منها هو الثانية وفي البرازية زوجني امرأة فإذا فعلت فامرها بيدها فزوجها بالبرج
ولم يشترط لها ذلك كان لا مريد لها بحكم المعلق فالزوج ولو قال واشترط لها علي أني
أن تزوجها فامرها بيدها لم يكن بيدها بلا اشتراط الرجل **فصل** في بيان حكم
الأمر باليد وهو كالاختار لا في ثمة الثلاث فقط وما في البداية مع عدم اشتراط ذكر
النفس فبحا لغيره من الكتب ولو قال أركب بيدك أو في يدك أو يمينك أو شمالك أو كفك
أو فمك أو لسانك أو عرتك طلاقك وكذا أمرى يدك على المختار كما في الخلاصة **ينوي**
ثلاثاً أي ينوي لتفويض في ثلاث فقالت في مجلسها كما أفاده بالقاء التعسية
سبحي تفاريعه اخترت نفسي بواحدة أو بواحدة أو اخترت امرئيو قبلت نفسي
أو قال لأمها قبلتها كما في الخلاصة وينبغي أن يتقدم سبب الالب بالصغير ولو قالت
في جوابه امرأ ليدلت على حرام أو انت مني بآين أو أنا منك بآين أو طالق كان جواباً
بخلاف انت مني طالق وقع الطلقات الثلاث ولم ينو شيئاً أو نوي واحدة أو شيئ
في الحرة وقعت واحدة ولو طلقت ثلاثاً فقال ما نويت لأ واحدة حلفه كما في الفتح
الافعال غضباً ومذاكرة طلاق فلا يصدق فان ادعت هذه الحالة وأنه
نوي وانكروا لقول له يمينه وتقبل شتمها في اثبات هذه الحالة لا يثبت إلا أن
تقام على أقاربه كما في العمارة ثم لا فرق بين كونها صغيرة أو كبيرة حتى لو جعل امرها بيد
مجنون أو صبي يعبر أي ينطق بالطلاق صح بخلاف ما لو جعله بيد عاقل فجن كما في المالكية
وفي الفصول دعوى المرأة على زوجها أنه جعل امرها بيدها لا تسبح إلا إذا طلقت
نفسها بحكم الأمر ثم ادعت وقوع الطلاق وجوب المهر بناء على الأمر فتسمع كما في المهر
وإن قالت في جواب قوله أركب بيدك طلقت نفسي واحدة أو اخترت نفسي
بتطبيقه فواحدة بآية لأن الواحدة صفة المصدر هو طلاقه إذ خصوص الحال
اللفظي قرينة خصوص المقدرة ولو قال لها أركب بيدك ليوم وبعد عند

لا يدخل الليل في التقويض لانهما تليكان وان ردت اليوم لا يرتد بعد غد ولو
طلعت ليلا يصح وان قال امرك بيدك اليوم وغدا يدخل في الحكم الليل لانه تقويض
واحد وان ردت اليوم لا يقي عند في ظاهر المذهب ثم الحكم بجهت ردها مناقض
للذخيرة فان تعليقك لا يرتد والتوفيق كما في الهاديه انه يرتد بالرد عند
التقويض اما بعد ما قبله ثم اراد الموقض اليه بكم رده لا يرتد كما في اخره شي
فصد قبله ثم ردا قراره لا يصح الرد وها هنا تناقض خفيما لو جعل امرها بيد
ثم طلقها بائنا هل يبطل امرها والتوفيق انه ان كان التقويض بخرا بطل لا ان كان معلقا
بان قال لها ان فعلت كذا فامرك بيدك ثم طلقها بائنا سواء تزوجها في ليله او بعد
كما يعلم من الهاديه وحاصله ما مر ان البائن لا يخالف البائنه الا اذا كان معلقا وفي الاول الحية
امرك بيدك هذه السنة ثم طلقها قبل الدخول ثم ترددها في تلك السنة فلها الخيار
عند الامتناع بخلاف ما لو اختارت نفسها ثم تزوجها **فروع** قال امرك بيدك وامرك
بيدك فها امران ولو قال جعلت امرك بيدك فامرك واحد لانه في الثاني فصحة
امرك بيدك فامرك الى امر المهر تطلق نفسها مرة لا لا يرتد ولو قال اخترت زوجي
بطل خيارها في اليوم ولها ان تختار نفسها في الغد عند الامتناع كما في الاول الحية وعلم
في الهاديه بان لا يرتد عليك نصا تعليق يعني فيتم بذلك الوقت فالعزم للمالك ومتى
ذكره فالعزم للعلق فيلحظ هذا التوفيق ولو قال امرك بيدك وبيدك لم تنفذ عملا
علي التعليق وفي امرك بيد الله وبيدك مفرد وذكر اسمها الى الله ذكره في تلخيص الجامعي
وفي المحيط انت طالق وامرك بيدك لا تطلق حتى تختار نفسها في مجلسها وحينئذ
يخير الزوج ان شاء او تعي تطلقه وان شاء وقع باختيارها ولو جعل امرها بين
رجلين فطلقها احدها لم يقع كذا في الفصول فيطلب الزوج بين توكلها بطلانها
ولو ملكتها لزوجته بعد التقويض في مجلس التقويض او بلغ الخبر يوما او اكثر ولم تقسم
او كانت قايمة فجلت للزوجي او كانت جالسة فابطلت او كانت متله ففقدت لذلك
لا لا اعراض او كانت على ابنة سائرة فوقفت بايقافها او اتفاقا كذا ايضا اودعت
اباها المشورة او دعت شهودا للاشهاد على خيارها الطلاق اذا لم يكن عند
مريد عهر سوا من حولت عن كافها اولا في الاصح لا يبطل خيارها لعدم دليل الاعراض

بغير

او دعت

وان سارت دانتها بعد التقويض اليها والدائبة واقفة بطل دليل الاعراض ذ
سيرها مضافا اليها وقيل ان سبق جوابها خطوها صح لا يبطل خيارها بغير ذلك
اي سفينه هي فيه لان سيره غير مضاف اليها وقياسها لو كانت على ابنة وقت من تها
ان لا يبطل سيرها بغير في القسائي معربا للهاديه وغيرها والدائبة شاملة على الرجل
حتى لو كانت على ابنة فاختارت نفسها في خطواته بانت منه بخلاف ما اذا سبق خطواته
اختياره كما لا تستغلت بنوم او اغتسال او امتشاط او اختضاب او جامعها مكرهه
ارقات من مجلسها ولو كررها او ذهبت الى مجلس اخر غير عرقا حيث يبطل نعم لو شئت من
جانب بيت الى جانب اخر منه لم يبطل **فروع** طلب اولياء المرأة من الزوج ان يطلقها
فقال لا تزوج لانيها ما تريد مني فعل ما تريد وخرج فطلقها ابوها لم تطلق ان لم يرد
الزوج التقويض والقول له انتم برده كذا في الخلاصة جعل امرها بيدها ان ضرها
بغير خباية تطلق نفسها متى شئت فضرها ثم اختلفا فقالا لضرها بختايتها فالقول
له وان لم يبين الخباية لانه مكرها في الهاديه وفيها في الفصل الثالث عشر لواقامت
بينة انه ضرها بغير خباية ينبغي ان تقبل وان قاست على النفي لكونها في الشرط والشرط
يجوز اثباته بالبينة وان كان نفيها ولو قال انما طلقت نفسك في ذلك المجلس بلائيه
فالقول لها لا وجد سببه باقراره وهو التخيير فالظاهر عدم الاشتغال بشي اخر
فصل في الحشمة وهي نوعان مشية تقفر اليها الحركة الارادية وهي ثابتة
في كل متحرك وشية يترتب عليها استحسان الفعل وتركه وتخص لا ملاك وحينئذ
فالزوج مالك لاطلاقه والتقويض عليك يقضي الجواب في المجلس حتى لو قال لها طلقني
نفسك ولم ينشأ ونوي واحدة فطلقت وقعت واحدة رجعية لانه تقويض بالصرح
ولا يحتاج اليها وكذا يقع رجعية لو قالت انت نفسي اذا حارة لانه كناية ولا لانه لم تقوض
اليها وان طلقت ثلاثا ونواه وقعن ولغت بنية الزوج الشدين في المرة ولو قالت
اخترت نفسي لطلاق وان حارة لانه لا يختار وليس بالصرح ولا الكفاية ولا ملك
الزوج الرجوع عن التقويض بعد قوله طلق نفسي واخوته لما فيه معنى التعليق
كذا قالوا لكن في الفتح حيث كان الملك يثبت فيه بالملك وحده لم يصح القول
بانه يخالف سائر الملكات وانما لم يقدر على الرجوع لانه لم يرد وحده لا لكونه متضمنا

معنى التعليق الى اخر كلامه ونارعه في البحر واجاب عنه في النهر. وتيقيد بالجلس
اي تجلس عليها لما ترانه عليك لا توكل الا اذا قال الزوج متصلا بصيغة التوقيض
طلقي نفسك متى شئت ونحوه فلا يقييد بالجلس فلها ان تطلق نفسها في مجلس
آخر لانها القوم الاوقات واعلم انني ذكر المشية سرا اتي بافظ يوجب العمود ولا
اذا طلقت نفسها بلا قصد غلط لا يتبع بخلاف ما اذا لم يذكرها حيث يتبع ولو طلقت
نفسها بعد جنونه مطبقا قال محمد كل شيء عليك الزوج ان يرجع عن كلامه يبطل بالجنون
ولا قلا ولو فوض طلاقها الى غيرها اي غير زوجته فزوجه الاخرى او رجل اجني
او صبي ومجنون بان قال طلقني فترك او قال لاخر طلق امراتي فانه عليك الرجوع
قبل تصرفه لانه توكل الا اذا زاد وكما عزلتك انت وكلي فانه لم يقبل الرجوع كما في
الخلاصة ولا يقييد امره بالجلس لا اذا علق بالمشية بان زاد على قوله المذكور ان
شئت لصيرورته عليك فتقيد بالجلس لانه ليس للقيم ولا عليك الرجوع لما مر لكن في
المعادية لو قال لاجنبي امراتي بيدك كان عليك حتى يقييد بالجلس ولا يرجع عنه
ذكره القسائي وفي الجوهر لو قال لها طلقني نفسك وضررتك كان عليك في حقها توكيلا
في حق ضررها انتهى واعلم انه لو قال طلقها ان شئت لا يصير وكلا ما لم تشا ولها المشية
في مجلس عليها فاذا شئت صار وكلا فيطلقها في المجلس بعده هو الصحيح لان شيتها تنقصر
على المجلس فكذا الوكال في الحائنة قال الخواص ينبغي ان يحفظ هذا فانه مما عمت فيه اليد
فان الوكال يخرجون الاتباع عن شيتها ولا يدرون ان الطلاق لا يتبع وهذا مما يستثني
من قوله لا يقييد بالجلس وقال الفروع طلقها فانها او ابنتها لم تقيد على المجلس ولو قال
طلقها وقد جعلت امرها بيدك وطلقها كان لها في غير الاول تنقصر التوكيل دون
التوقيض دون التوكيل ولو قال امرها بيدك فطلقها او عكس انقصر. ولو قال لها طلقني
نفسك ثلاثا او اثنين فطلعت واحدة وقع واحدة لانها اوقعت بعضها فوض اليها
وكذا الوكيل الا ان يقول بالف فانه ان طلقها واحدة باللف وقعت ولا لم يتبع شيء كما
في كافي الحاكم. وفي عكسه اي طلقني نفسك واحدة فطلعت ثلاثا بكلمة واحدة لا يتبع
شيء عنده. وعندها يتبع واحدة وفي طلقني نفسك ثلاثا ان شئت فطلعت واحدة لا يتبع
شيء وكذا في عكسه اي طلقني نفسك واحدة ان شئت فطلعت ثلاثا لا يتبع شيء

وعندها يتبع واحدة ولو امرها بالباين والرجعي فعكست وتبع ما امر ولي وصفها
وبهذا عرف ان المخالفة في الوصف لا تبطل بخلافها في اصل. ولو قال انت طالق
ان شئت فقلت شئت ان شئت انت فقال لحيال كونه ينوي لطلاق لا يتبع اياها
ولو قال شئت طلاقك ينوي اوقالت شئت طلاقا ان شئت وقع وكذا لا يتبع في
في المسئلة المذكورة. لو علقته المشية بعد مرور وقتها ان شئت ان جاء الليل
وان علقته بوجود قولها شئت ان كان النهار موجودا وتبع لا يتخير وكذا لو قالت
شئت ان فسد الزمان وهذا لان فساد الزمان معلوم لا محالة فكان كالمشية المجردة
ذكره القسائي ثم التعليق بالمشية او الارادة او الرضا او الهوى او المحبة يكون عليك فيه
معنى التعليق فيقتصر على المجلس كما مر بيدك بخلاف التعليق بغيرها. ولو قال انت طالق
متى شئت او متى شئت او اذا شئت او اذا ما شئت فودت الا لا يرد لها ان تطلق في
متى شئت ولا تزيد لانها تعجز الا زمان لا الافعال فمالك لا تطلق في كل زمان
لا تطلقا بعد تطبيق. ولو قال لها انت طالق كلما شئت فلها ان تطلق نفسها ثلاثا
متفرقا لاجتماعها لعموم الافراد وعلى هذا فلا تطلق ثنتين ايضا ولو فعلت لم يتبع شيء
عنده وقال لا يتبع واحدة وفي المبسوط لو قالت شئت من تطلقه وكذا في الزوج قالوا
له لانها اخبرت عما لا يمكن ان يشاء وهذا لانها انما تملك المشية في الحال وهي غير المسئلة
في الاس. ولا تملك الاتباع بعد ما اوقعت ثلاثا متفرقة وعادته اليه بعد زوج اخر
لانها الملك بالثلاث اما لو طلقت نفسها واحدة او ثنتين ثم عادت اليه بعد زوج
اخر فلها ان تفرق الثلاث محنة وقال محمد لا تطلق الا ما بقي ذكره القسائي والريعي
بزيادة لو قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ثم طلقها ثلاثا قبل ان تدخل
الدار ثم عادت اليه بعد زوج اخر فدخلت الدار طلقت ثلاثا انتهى وما لو دخلت
الدار ولا ثم تزوجها ثم دخلت ثانيا لم تطلق لان التعليق قد انحل بوجود شرط الدخول
مرة في الملك كما سيجي. ولو قال انت طالق حيث شئت او ان شئت لا تطلق ما لم تشا
في مجلسها لانها من اسماء المكان ولا تعلق بالطلاق به فلهذا ويجعل مجازا عن المشية
بخلاف متى واذا. ولو قال انت طالق كيف اريد اي حال شئت من الصفة والعدد فان بيان
كل منهما اليه كما في النهاية وكيف في اصل سؤال عن الحال ثم سل عنه معنى الاستفهام

فان شئت موافقة لنيته رجعية او بائنة او ثلاثا وتبرك لك للطلاق بقية وان تخالفا
 اي نيته ونيتها تتع رجعية وكذا تتع رجعية انما تشاء علاما او قهرا الزوج مرجحا
 وعندها لا يقع شيء ما لم تشا وبما قالت لا يمتد لثلاثة وثلاثة فيما لو قامت عن المجلس
 فعنده تتع رجعية لا عند ما وقول الزيلعي وتبعه الجعفي وفيما اذا كان ذلك قبل الدخول
 فعنده تتع رجعية وعندها لا يقع شيء فهو ظاهر لكن شمله بعد من هو القلم والطوب
 وفيما اذا كان ذلك بعد الدخول لا لان غير المدخول بهما يتين ويخرج الامر مندها
 لغوات مجلسها بعد المدة وان لم يكن لربية يقع ما شئت لقيامها مقامه ولو قال
 انت طالق ثم شئت طلقت ما شئت الى الثلاث ولا يكون بدعي لانها مضطرة اليه
 في المجلس لا بعده وان ردتا ردتا لا تملك خطاب في الحال فيقتضي الجواب في الحال
 وان قال طلقتي نفسك ثلاثا ما شئت فلها ان تطلق ما دون الثلاث لا تطلق الثلاث
 عنده لان من التيقض خلافا لها وعلي هذا الخلاف اختاري فثلاث ما شئت
فروع قيل لرجل استطلق امرأته فقال لي طلقت ولو قال نعم لا لان بي جواب
 لاستقامت بالاثبات ونعم جوابه بالانفي كأنه قال ما طلقت كما في الخلاصة وفي السراجية
 انت طالق بمشئة الله او في علم الله طلقت ولو قال في مشئة الله لا وفي الفقه انت طالق
 ان شاء الله وفلان او طلقها ان شاء الله وشئت لا يقع بالمشئة شيء لا يعطف على ما طلق
 بطل انت كذا ان شئت وايت لم تطلق ابدا لان جعل المشئة والاشارة واحدا ولا يمكن
 اجتماعهما ولو قال ان شئت وانما تشاء في فئات في المجلس طلقت ولو قامت بلا مشئة تطلق
 ايضا قال انت طالق وطالق وطالق ان شئت فقل شئت واحدة او اربع لا يقع
 شيء قال له طلقتي وطلقتي فقال طلقت وهي ثلاث ولو بلا او تطلق فان
 نوي واحدة وهي واحدة وان نوي ثلاثا فثلاثا كذا في الفقه **باب**
 التعليق هو ربط حصول مضمون بغير حصول مضمون اخري وبطلق الزيلعي عليه مجازا
 لما فيه من معنى السببية انها يصح في الملك حقيقة كقوله لربيعة ان فعلت كذا فانت
 حرا وحكما كقوله لما وخته ولو حكما كقوله الرجعي قبل والمباين مع حل العقد حتى لو كانت
 مدخولة بحرية بالمصاهرة لم يصح التعليق فيه فمن بعض الظن تأويل الملك بوجود الكساح والمبادر
 ان الملك لم يشترط لصحة التخيير وليس كذلك كما لا يخفى ان زرت زيدا فانت طالق

وافاد في البحر توقف الحنث على زيادتها للاكرام قال وفي عودنا زيارة المرأة لا تكونا بطلا
 معها يلج عند المذود ثم نقل عن ابن ابي حنيفة ان زيدا فلا فاعدا او ليعودته فاني بانه اذا ن
 فلم يوفد له لا يحنث وان لم يتأذن كحلف حنث والفرق في الاول لم يتصور البر فلم يتفقد
 الايمن وفي الثاني يتصور والمختار لمشاينا الحنث فيهما او مضافا الى الملك الحقيقي
 على سبيل العمى كقوله ان ملكك عبد فهو حرا وعلى الخصوص كقوله لعلين ان ملكك فانت حرة
 او الى الحكمي كذا كذا فالا في قوله ان تزوجت امرأة والثاني كقوله لا يجنبه ان يحنثك
 فانت طالق فيقع ان الحكم او ملكه لوجود الشرط بقية الشرط وان يكون الشرط على خطر
 الوجود فلو كان محققا نحت طالق ان كانت السمان فقا كان تيجنا او مستحيلا نحت ان
 دخل المجلس في سمر الحياط لم يقع ومنه في القينة سكان طروا الباب فلم يقع له فقال ان لم
 تغتبي الباب اليك فانت طالق ولم يكن في الدار احد فمضت الليلة ولم يقع لا تطلق وتفي
 الحائنة ان لم ترد على الدنيا الذي خدته فليسي فانت طالق فاذا الدنيا في كيسه كطلق
 وان يكون التعليق في المعينة يصح الشرط لا بعينه بخلاف غير المعينة فلو قال للمرأة التي تزوجها
 طالق طلقت بزوجها ولو قال هذه المرأة التي تزوجها طالق فزوجها لا تطلق لانه
 عرفها بالاشارة فلا تترتب فيها الصفة وفي الذخير التعريف بلا سمر والنسب كالتعريف
 بالاشارة فلو قال فلامنة بنت فلان التي تزوجها طالق فزوجها لم تطلق كما في النهر
 وان لا يقصد به المجازة فلو وصفت بغير سؤلة فقال ان كنت كما قلت فانت طالق
 تيجن سو كان الزوج كذا او لا وان يكون الشرط متصلا فلواتي به بعد سكونه
 لم يصح لان الملك اتمام الكلام لا بعد مدته كما في المهيبة ووجود رابط حيث تأخر الجراء كما
 سيجي وذكر المشروط حتى لو اقتصر على الاداة نحت طالق ان لم يكن تعليقا اتفاقا
 ولا تيجنرا عندا يبيوسف وبنيته **باب** ولولم يوجد الملك ولا سببه بان قال لا جنبية
 ان زرت فانت طالق فكلها بعدا ليمين فزرت لا تطلق ووقعه محمد المحال وكذا العتق
 لا لم يكن في الملك ولا مضافا اليه ثم التعليق في الملك صحيح اجماعا ومضافا اليه عندنا
 واعلم ان الحالف الحنثي ان يرفع الاموال الى الشافعي ليسخا ايمين المضافة فاذا كانت بالثلاث
 فلها تزوجها ادعت الطلاق عند الشافعي فحكم ببقا العصمة وانا الطلاق ليس بشيء حل
 لذلك ولو وطئها بعد الكساح قبل الفسخ ثم فسخ كان حلالا ولو قال كل امرأة تزوجها

فيه بائن كل يوم كما في التمساني من الشف وسجي وكذا لو قال ذلك لعبد فباعه ثم اشتراه
فدخل عتق وسجيان تبين الثلاث سبيل تعلية الادراكات منعقة على سبيل الملك
كما سقيده والملك لا ما كان البصير للتعلق سبيل له وعلى ذلك تنزع ما في القينة
وغيرها ان لم ادفع الديار الذي على شهر فابرة قبل الشهر بطل ايمن وفيها ان خرجت
من الدار لا بائي فانت طالق فوقع لها عرقا وحقا لب فخرجت من بيت وفيها ان كنت
في هذه البلدة فانت طالق فخرج في الفعل وخلع امراته ثم سلكها قبل انتصا العدة
لا تطلق لانها ليست امراته وقت وجوده وفيها ان فعلت كذا خلا الله على حرام فلما احد
الفعلين حتى بانت امراته ثم فعل الاخر لا يقع الثاني لانها ليست بامرأة عند الشرط وقيل يقع
وهو الاظهر انتهى وقال في البحر ولا ظهر عندي انه مثل امراتي طالق كالا يخفي قال في المنهر
وفيه نظر ظاهر وتام ذلك في الايمان وهما فركان كثر وقوعهما الاول خلف بالطلاق يودين
لما اليوم كذا فريسته فخرجته بان لم يكن معه شيء لم يجد فريسته الثاني ما يكت في المقاتل
منه نقلها او تزوج عليها وابتدأ فركا من باي صداقها فدفع لها جميع ما لها عليه قبل
الشرط فحل بطل ايمن والحواب ان ظاهر قوله في القينة والحاصل انه متى عجز عن ايمن اليمن
موتة فانها تبطل بقتضيه بطلانها في النوع الاول كذا في البحر وقول نقل في عقدا لغوا يد
عن التجنيس ما حاصله لا سكن هذا البيت فاعلق الباب وقيد المختار انه لا يحدث بينهما ولو
قال ان لم اخرج من هذا المنزل فلان فقيده وسبع اوقالها في منزل بها ان لم تحضر لي الليلة
في منزلي فانت كذا فنعها ابوها حنت بينهما هو المختار للفتوي والفرق انه شرط الحنت
في اول الفعل وهو الساكن ولا كراه يؤثر فيه عن الثاني عدم الفعل ولا كراه لا يؤثر فيه قال
في العقد **قلت** وهذا معنى نقل بعض علمائنا الاصل في هذا الباب ان شرط
الحنت ان كان عديميا وعجز عن مباشرة فاختار الحنت وان كان وجوديا وعجز فاختار عدم
الحنت انتهى واعتبار هذا اهل يفيد الحنت في مسيلتنا اذ شرط الحنت فيها عديمي
كما هو ظاهر والله الموفق وهذا من المواضع المهمة فكن فيها على بصيرة كذا في المنهر واما الثاني ففي
هبة الوهبانية لو قبض البائع الثمن ثم ابرأ المشتري منه صح ابرأ ورجع على البائع بما دفعه
اليه وهذا يقتضي بقاء ايمن لصحة ابرأ بعد القبض ويرجع بما وقع ابرأ به عليها
الا فرق بين دين ودين في هذا المعنى والمراد براءة الامقاط لبراءة الاستيفاء كما لا يخفى

كذا

كذا في المنهر والملك شرط لوقوع الطلاق المعلق وكذا العتاق ولوعلق بئس طين
فانه يشترط الملك لاخيرها كما سيجي تنالا انه شرط لا لخلال ايمن فان وجد
الشرط فيه اي في الملك ولو في العدة انحلت ايمن لعدم بقاء الشرط والجزاء
ووقع الطلاق لقول المحلل للجزء ولا يوجد الشرط في الملك ان وجد في غيره
بان دخلت بعد العدة انحلت لوجود الشرط ولا يقع الطلاق لعدم قابلية
الحل ومنه يعلم حكم كل تعليق كالعتاق وفيه اشارة الى حيلة مشهورة لمن علق
بالثلاث ثم ندم واراد ان لا يقع وقد اشرنا الى ما هو سهل من انه لو وجد
الشرط في عدة البائنة حل بالجزء صرح به قاضي خان وغيره وذكره التمساني
وقد قد ضاه وان اختلفا اي الزوجان في وجود الشرط المعلق عليه طلاقهما
اي تحققته وثبوتة سواء كان وجوديا او عديميا فالقول **لا يبيح** لا يبيح
وقوع الطلاق واعلم ان اطلاق المصنف كغيره يقتضي انه لو علق طلاقها بعدم
وصول لتفقه اليها عشق ايام مثلا فادعى الوصول وانكثرت ان القول له وبه
جزم في القينة لكن صح في الخلاصة وغيرها ان القول لها بغيره في وجود الشرط
يقع الطلاق قال في البحر وكأنه ثبت في ضمن قبول قولها في عدم وصول المال
فزع في القينة قال لها انك فصل لتفقه اليك في ثلاث ايام فامر بك
بيدك فجاءا بالتفقه في اليوم الثالث فتوارت المرأة فلم يجدها حتى مضى اليوم
الثالث فارها بيدها لوجود الشرط الا اذا برهنت على عواها بحجة لا يفتق
بكل عامر فلو اختلفا في الولادة ثبت بقول امرأة ذكر التمساني سوكا كانت عينية
على نفي واثبات فقد ذكر المصنف ان الشرط يجوز اثباته بالبينة وان كان نفيا
كما لو قال لعبد انك ادخل الدار اليوم فانت حر فاقام بينة انه لم يدخل تقبل
فعلى هذا التحريج جواب واقعة الفتوى جعل امرها بيدها ان ضربها بغير خباية
يسفي ان تقبل وفيها رات الصغرى انك سجي صهرتي في هذه الليلة ولم اكلمها
في كذا فامرته كذا فشهد وانها لم تجتبه ولم يكلمها وانها طلقت قبلت كذا في
الفصل الثالث عشر من المعاديه كمن يشك عليه ما سيجي لوقال ان لم ارجع العامر
فعبدي حر فشهدا بخبره بكوفة لم تقبل عندها خلافا لما قلناه فانها قامت على النفي

يعني ان كان عدم القبول لا يشترط دعوى العبد كما قد قيل فلا اشكال وفيما ابي
سقط شيء علق بشرط لا يعلم وجود ذلك الشرط لاسيما فالقول لها في حق نفسها
استحسانا بلا يمين كما افاده في النهي والمراهقة كما لباقة ولو قال للعبد ان احتلت
فانت حرة قال احتلت هل يصحق الاصح نعم لانه لا يعرف غير كالحيض كما في المحيط
وجب زمر في الملقط لا في حق غيرها لانهما منه فلو قال ان حضت فانت طالق
وفلانة فقالت حضت والحيض قائم فانه لا يقطع لم يقبل قولها لانه ضروري فيشترط
قيام الشرط ذكر الزيلعي وغيره ولم ارم الكو كات صغير لا تحيض مثلها او ائسته
وينبغي ان يقبل قول الائمة الصغيرة طلقت هي فلانة وهذا اذا كان الزوج
فان صدقها طلقت فلانة ايضا وكذا تطلق فلانة اذا علم وجود الحيض بها كما في
الموهرة وغيرها ولا يرد ما في الصيرفة ولو قال ان ذهبت الى بيتي بغير اذنك
فانت كذا فادعي اذنها وانكرت فالقول له لا منك للطلاق لان الاذن مما يطالع عليه
فعل اللسان وكذا يقبل قولها في حق نفسها لا غيرها لو قال ان كنت تحبين عذابي
فانت طالق وعبدني حرقا لظن خباي عذاب الله طلقت ولا يفتق لجواز ان تحملها
شدة بغضها مع غلبته الجمل وعدم الذوق للعذاب الحال على الحاضر منه بالعذاب كذا في الفتح
وفيه اشعار بان لو قال ان حضت ففلانة طالق وعبدني حرقا لظن خباي عذاب الله طلقت
ولم يفتق الا اذا صدقها الزوج كما في التمساني مع الشرح الطاوي والي انه لو قال
ان كان لك وجهي لبطن فانت طالق فقالت لي وجهي فقد طلقت وفي المبتلوا انكر
الزوج ففي طلاقها خلا في ذكر التمساني وفيما يلى الى انه لو قال ان كنت تحبين لعذابي
فانت كذا فحرقها بالنا رفات اجبتة لانه لا يقع وبه يظهر الفرق عما استشكله فاضحان
في ان سر تيك فانت طالق فصرها فقالت سرني قالوا لا تطلق اي لان ايلام الضرب
الائم بها ظاهر على كذنها بخلاف مجرد محبة العذاب ولو اعطاها الف درهم فقالت
لم يسرني قال قولها لاحتمال طلبها الا لغير فلاسرها الالف فتدعيها لانه
لانه لو علقه على محبة غير طوقها لوقع على تصدقه وعن محمد قال ان كان فلانا مؤمنا
فانت طالق لا تطلق لان هذه يعلم غير وان كان هو المسلم ويصلي ويحج ولو قال
في اليك حاجه فقال امراته طالق ان لم انقضها فقال هي ان تطلق زوجك كان له ان

لا يصدر

لا يصدره كما في المحيط وانما قال وكذا لا يهر في قوا بين الحيض والحض
بان التعليق بالمحبة يقتصر على المجلس بخلاف الحيض وانما لو كانت كاذبة
في الاخبار طلقت دباية في التعليق بالمحبة بخلاف الحيض وفي الفوائد الطهريه
انت طالق ان كنت انا احب كذا ثم قال المستحبه فهي امراته دباية ايضا
قال المستحبى هذا مشكل لانه يعرف ما في قلبه وان لا يعرف ما في قلبها لكن
الحكم يدار على الظاهر وهو الاختيار وجودا وعدما ولا يقع الطلاق في قولها
ان حضت وصدقت في حقها ما لم يستمر الدم ثلاثا لاحتمال الاستحاضة
والشك لا يزيل اليقين فاذا استمر الدم ثلاثا ولو كان وقع اي طلاقها
دون فلانة كذا صرح به في التمساني ووقع عليه المسئلة لانه فتنه من
ابتدائه اي فرائد ثلاثا يامر لانه يتبين ان حيضه من الابتداء فلو كانت غير موهبة
بها فتزوجت باخر قبل ان يستمر جازا استمر ولا تحسب هذه الحيضة من العدة
ولذا قالوا ان الطلاق يبعي ولو ماتت بعد ما تزوجت من ساعتها كان ميراثا للزوج
الاول دون كافي الحاشية وفي رواية المقيمين لوقا لغير المدخولة ان حضت فانت
طالق فقالت حضت فتزوجت باخر ثم ماتت كان للزوج الاول وارثا دون الثاني
انتهى وفي العبد عن المحيط لو قال لها عبدك حر ان حضت فقالت ربي الدم وصدقت
الزوج كالحكم بعقده حتى يستمر ثلاثا ايام فيحكم بعقده من رات الدم والظاهر
وان كان فيه لا استمرار ولكن الظاهر يكفي للدعي فبدعي بالعبد استعمل المولي
عن نفسه ولا يكفي الاستحضا فاذا استمرتين انه كان حيضا فيفتق من حين رات
الدم حتى لو جني او جني عليه كان ارشه ارش الاردار وهو من باب البتين لان باب
الاستناده كان فلان في الدار فانت حرة فظهر ذلك في اخر النهار يظهر
عقده بخلاف قوله انت حرة بعد موتي بشهر فمات بعد موته بشهر وقد جني
العبد كان حكمه العبد عند ابي حنيفة لثبوت الفتق مستندا اليه والاشهاد
لا يظهر في حق الغائب ما تلاشي فلو قال الزوج انقطع الدم في الملائكة وانكرت
المرأة والعبد فالقول لها لا قراره بالشرط والدم في رقة حيض ولذا توهم
بترك الصلاة والصوم ثم لو ادعي عارضا بجمع الحيض فلا يصدق فان صدقته

المرأة وكذب العبد في الايام الثلاثة فالقول لها وان كان بعدها فالقول للعبد
 انتهى فليحفظ. ولو قال ان حجبتي خيضة فانت كذا يعني اذا طهرت اي حكم بظهورها
 لان الخيضة في العرف اسم للكا سلة وكذا لو قال ان حجبتي نصفها او ثلثها او سدسها
 لانها لا تجزي ولو قال ان صمت يومها يعني اذا اغربت بخلاف ان صمت فانه يقع بالصوم
 ساعته بالنية. ولو قال ان ولدت ذكرا فانت طالق واحدة وان ولدت اثني فانت
 طالق اثنين فولدتها ولم يدر الاول نطق واحدة قضا وشنتين تنزها اي ديانته
 يعني فيما بينه وبين الله تعالى كما ذكره صدر الشريعة وغيره وفيه اشارة الى هذا التلا
 عندهم يعني كالتقضاء والحكم والشرع والى الله كالتقضاء منصوب على الطرفين في
 قضا ونظر القاضي وتصديقه وفي تنزهه ونظر المفتي وتصديقه كما في التمساني
 عن علاقة الكسوف الحجاز والكشف وغيره. وتنقيح العدة لوقوع الطلاق الاول
 وفراغ الرحم بالثاني. ولا يقع بدئي لمقارنته انقضاء العدة وانخلت ايمن اما اذا علم
 الاول فلا كلام وان ختلفا فالقول بالنزوح ولو تحقق ولدتها معا ونفي الثلاث
 ونقته بالافراء ولو ولدت غلاما وجاهتين ولم يدر الاول يقع شتان قضا
 وثلاث تنزها ولو ولدت غلامين وجاهة يقع واحدة قضا وثلاث تنزها
 بخلاف ما لو قال اني حملك وما في بطنك فولدتها لا يقع شيء ما لو قال ان كان في
 بطنك فانه يقع الثلاث لعدم اللفظ العام ولو علق طلاقها حملها لم تطلق
 حتى تلد لاكثر من سنتين فرقت اليمين ويند بان يستبرأ قبل ان يطأها لصور
 حد وثقه. ولو علق طلاقا وعمقا بشرطين اي بفعل متعلق باسمين غير ظرفين ففيه
 تسامح ثم ذلك حقيقة يتكرر اذا انها اوله حتى ان جازيد عمسوق فانت طالق شرط الوقوع
 وجود الملك عند اخرها لانها حالت تزول الحرة في شرط قيام الملك بخلاف حاله عند
 الشرط الاول لانها حالتها لم تنقأ ايمن المعقدة. فان وجد الى كسطان او اخرها فيه
 اي في الملك وقع الطلاق. وان وجد اخرها لافيه لا يقع لاستراط الملك حاله الحث
 وهذا عند المتقدمين وقال المتأخرون يقع باحدهما كما في التمساني عن الميتة
 كنفيها الملتقط انه لم يقع اذا لم يوجد الشان وانما استثنى لتعلق الطرفين
 لانه لو قال انت طالق اذا جاء صديق وذهب بعد طلقت عند جئته الصديق وكلاهما

١٠

مشيرا الى انه لو علق باحدهما لوقع بوجود كل منهما في الملك والى انه لو قال ان اكلت
كذا وشربت كذا فانت طالق لم يقع الا اذا وجد الكل فالجمع شرط واحد وقيل
كل شرط على حدة كما اذا كان اكله مقيّنا ولو كرر الحرف نحو ان شربت انا اكلت فعدي
حرفا الطريق ان يجعل الاخر والا لانتقاد والباقي للاختلال فان شرب ثم اكل لم
يقتض كما اذا اكل ولم يشرب وان اكل ثم شرب عنى لوجود الانتقاد والاختلال وهذا
اغلب كما في الفتاوى عن الميتة ويطلق تحتها الثلاث لا غير تعليقه اي الطلاق
سواء كان المعلق واجبة او شتين او ثلاثا ولو بكنة كما اذا دخلت على الزوج كما
تمر فلو علقها اي ثلاث بشرط كدخول الدار ثم خرجها قبل وجوده اي الشرط
ثمرتها وجهها بعد التحليل بزواج اخر والعدين فوجد دخول الدار يقع في المعلق
انما هو طلاقات هذا الملك وقد فات قيد بالثلاث لانه لو طلق شتين فعادت
بعد التحليل والمعلق ثلاث فوجد طلقت ثلاثا عندها وعند محمد ما بقي من الاول
وردة الخلاف فيما لو كان المعلق واحدا والمخرج شتين فعادت بعد التحليل ووجد
الشرط حرمت عنده حرس غليظ وعندها لا تحرم **نسيم** مما يبطل به ايضا فونت
محل البرمخون حكمت فلانا ودخلت هذه الدار فمات او جعلت بيتا ناسنا ومنه ما
في الفتاوى لا يخرج من بخارا الا اذنه هو لا الثلاث فحين احدث هو لا يخرج ولو مات لم يحث
لبطلان الميثان وكذا يبطل بالحاقه مرتدا بدار الحرب عنده خلافا لما حتى لو دخلت
الدار معتدة بعد الحاقه لا تطلق عنه خلافا لما وانزل الخلاف فيما لو جأنا ثانيا مسلما
فزوجها لم ينتقص من عده الطلاق شيء عنه خلافا لما وعندها ينتقص كما في الفتح
ولو علق الطلاقات ثلاثا او اثنى عشره امته بالوطي حثت باللقا الختانين
ولا يجب العقر في المسليتين باللبث بعد الايلاج لان اللبث ليس بوطي وكذا لا يصح
مراجعة في المطلق الرجعي خلافا لابي يوسف فعنده محل العقر فاما وبصير مراجعا
لاحد منهما لا احاد المجلس والمقصود لو قال للزوجة ان يلجئها اي فلانة عليك
فهو طالق فنكحها عليها في عدة البائس لا تطلق لان لم يدخل عليها من زواجهما في القسمة
ولو في عدة الرجعي طلقت ذلك مسكين قال في الفهر ويستفي ان يقيد بما اذا اراد
رجعها لما مر فان لم يقسم لها الا عند هذه الارادة **فايده** العقر بضم العين

دفع المراهة اذا غضب ثم كثر حق استعمل في المهر كذا في المصباح وفي القاموس
هو دين الفرج المفضوب وصدق المراهة وفي كاح الايقون من المهر عن الجوهرة
ذكر الشريفي ان المهر في الحرائر هو مهر المثل وفي الاما عشر قيمتها لو بكر او
العشر لو ثبثا وان وصل وصلا مقارنا فلا يضر لو سكت قدر ما نفس وعطس ونجسا
او كان بلسانه نقل فظا لزوجته كما ينبغي بقوله اي كلاما لدا لعل حكم كصور
وعتاق واقار وغيرها انت طالق هو خبري وهو جري على الغالب وان شائي
نحو طلق تراخي ان شأ الشيطان لكنه لا يعمل في الامر عند بعض قولان شأ الله
حاصله انه اذا علقه بمشيئة ما يعلم مشيئة اربا رادنه او محبة او رضاه كالباري
والملائكة والانس والجن والحمار والجدار والاشجار واشرك معه فلا يعلم مشيئة كان
شأ الله وزيد باداة هي ان او ان لم يشأ الله او ما شأ الله او ما لم يشأ الله او لا
ان يشأ الله زاد ابن الهيثم في قناويه او سبحانه الله لا تطلق اذ العصة ثابتة بيقين
فلا تزول بالشك وانما سميت بالاستسنا لانها توقيفية مؤداة وفي الاستسنا ان كذا
لو لا برك او لو لا حسنك او لو لا اني احبك فلا تطلق كما في الحائنة قال ابو الليث
ويعرف منه ان دخلت ادا رفته على ان تصدق بماية شلال في المثال ما حقيقة
ومنها ما ليس على الحقيقة وبه نأخذ لان في المثل تشبيه بما لا ان يريد ان يجل الحجاب
على نفسه فيلزم كذا في المهر عن المحيط وكذا لا يقع لو ماتت الزوجة قبل قولها ان شأ
الله لغوات المحل كالومات قبل ذكر العدد وان مات هو قبل قوله ان شأ الله بان
ذكر لا خذ لك قبل الطلاق يقع بعد اتصال الاستسنا ولذا قال انت طالق رجيا
ان شأ الله وتعي باثلا يقع ولو قال رجيا رايثا يسأل عن نيته فان على الرجعي لا يقع
وان على البائن وقع كما في القينة وادعي في الجران لصواب عكس هذا ورده في المهر
بان معناه انت طالق احد هذين وبهذا لا يكون الرجعي لغوا وان نواه بخلاف
ما اذا نوى البائن واما البائن فليس لغوا بكل حال ولو وقع الفصل بنفسه وحشا
او عطاس او نقل اسن او اساك فمستثنى من الاستسنا ولا يفسد العقد
ولا العلم بمعناه ولا الملقظهما فلو تلفظ بالطلاق وكتب الاستسنا موصولا وعكس
او ازال الاستسنا بعد الكتابة ابطله كما لو قال تلفظ بها وتقبل قولان ادعاه

ان ادعاه في ظاهر المروي وقيل لا تقبل وعليه الاعتقاد ثم الفتوى على ان الملقظ
بالمشية ابطال واعدام كما قال ابو يوسف لا تعليق كما ذهب اليه محمد فلو قال ان شأ
الله انت طالق وقع عنده لان لم يذكر فاما الملقظ ولم يقع عند أبي يوسف لان ابطله
ولو قد ما كما في النهاية والفتح وغيرهما وثمة فمن حلف لا يحلف بالطلاق
وقال حنن علي الملقظ لا لا ابطال وما ادعاه في البحر فراسه هو رده في المهر
والكلام يوفي الي ان لو قال ذلك الكلام وكتب الاستسنا موصولا ابطله كما سوي
ان الاستسنا نوعان تقطع كما ذكره وتخصيل بان يقول انت طالق اربا الاثلاثا او اثلاثا
الا واحدة او واحدة الاثلاثا فانها تطلق واحدة او اثنين وثلاثا كما في القصة
عن مجي الماوروسي وفي قولها انت طالق ثلاثا الا واحدة مستلزمة ثنتان
وفي قولها لا اثنين يقع واحدة وفي قولها لا ثلاثا يقع ثلاثا لان استسنا الكل ابطال
سوا كان بلفظ المصد كافي مثل او مساوية لقوله عبيدي احرارها ليك وقوله
لعبيد الثلاثة احرارها الا فلانا وفلانا وفلانا عتق كافي للملوجية ومنه انت
طالق ثلاثا الا اثنين واحدة لان الجمع كما يجمع بلفظ الجمع وقالوا وقال عبيدي
احرارها الا فلانا وفلانا وليس له غيرها لم يفتقوا وكذا بناء هو الق الا فلانة
وفلانة وفلانة لان المساواة في الوجود لا تمنع صحتها استسنا ان عمر وصفا لقوله كل
اسرة لي طالق اهذه او قال لا هو وليس له الا غير هو كذا في المحيط وعلي هذا
فيستفي انه لو قال انت طالق الا فلانة وفلانة وليس له غيرها ان يقع **فروع**
قال انت طالق ثلاثا الا نصف واحدة وقع الثلاث عند محمد وهو المختار ولو قال
انت طالق ثلاثا الا واحدة او اثنين طوب بالبيان فان مات قبله طلقت
واحدة عند محمد وهو الصحيح لانه وقع الشك في الثانية فلا يقع بالشك ولو قال
انت طالق ثلاثا الا واحدة وتنع واحدة ولو قال لا اثنين الا واحدة وتنع
ثنتان لان الاستسنا اذا تعدد بلاؤا كان لكل اسقاطا ما يليه فيلزم ان كل
فرد اسقاط من المصد وكل شفع جبرلة ولو تعددت المستثنات نحو انت طالق عشرة
لاستسنا الاثمانية لا سبعه يقع ثنتان لانه استثنى التسعة الثمانية بقي واحدة ثم
استثنى الواحدة من التسعة بقي ثمانية ثم استثنى الثمانية من التسعة بقي ثنتان وطريقه

ان لعقد الاول بينك والثاني بيسارك ثم اسقط ما اجتمع في يسارك
ما اجتمع بينك فما بقي فهو الموتي **باب** طلاق المريض ويقال له
القرار لغرضه فانها قد عليه قصده الى انقضاء العدة لدفع الضرر عنها وقد يكون القرار
منها كما سيحكي ثم الحكم ليس مقصود على المريض بل المراد من خلاف عليه اهلاك غالبا وان
كان صحيحا كما افاده بقوله الحالة التي يصير بها الرجل نارا بالطلاق ولا يقيد بغيره
الا في الثلاث عند عدم الاخبار وكذا المرأة ما يغاب فيها اهلاك كمن يغيب عن قامة
مصلحه خارج البيت هو الاصح وفي حقها ان تجوز للمصالح الداخلة كما سيدرك
المصنف وجب في الزانية ومقتضاها انها لو قدرت على نحو الطبع دون صعود السطح
لم تكن مريضة قال في النهي هو الطاهر ومما رزته رجلا فبده بعضهم ما اذا علم
ان المأز ليس مريضا بل اقرانه به. وتقدمه ليقدر في قصاص وجرم على المختار فقلت
اهلاك لحكم المريض ويدخل فيه فرتبه ظالم ليقدر ان اخذ السبع بغيره وانكسر
السفينة وبقي على لوح وكذا المفاجع والمسلول والمدقوق والمقعد ما دام يزداد ما به
بفتي برهان لا يمتد والصدر الشهيد وكذا المرأة في حال تلبنها بالمحاض على الوجه
وهل كذلك الصحيح في حال امتحان الطاعون قال الشافعية نعم واما الخفية فذكر في
الاشباه انها لم يمتوا شيئا لكن فواعدهم تنقض ان كان صحيحا بدليل ما سيحكي ان كان
في وصفه لقتال اذا طلق لا يكون فارتوا غايته فكان سلب ثبوتها الطاعون ان يكون
وهو الصحيح عند مالك فلو بان المريض امراته طائفا اختار ان لو اكره على طلاقها
فانها لا ترضى كما لو اكرهت على سواها الطلاق حيث ترضى كما في المقتبة وعرفه انه
لوجامعها ابنه مكرهه فانها ترضى كما في النهي وقيد بالباين لان الرجعي يتوارثان فيه
مطلقا ولو الطلاق في الصحة ما بقية العدة ولا تستر طنفه اهليتها لميراثه الا وقت
الموت حتى لو كانت وقت الطلاق مملوكة او كاتبة فاعتقت او اسلمت في العدة ورثته
خلاف لما بين فانها لا ترضى الا اذا كان في المرض وكانت اهلا لا ترضى وقت الطلاق
الى الموت كما سيحكي وهو بتلك الحالة ثم طلقها رجعا او بائنا واحدة او اثرا وقال
تدكت طلقك في صحتي ثلاثا او جمعت ام امراتي او سنيتها او زوجتها بغير شهود
او في العدة او كان بيننا رضاع ذكره الهنائي ثم ماتت علمها بذلك السبب او غيره

بان قتل قيد بموته لانها لو ماتت هي لم يرثها الروح لانه بطلاقة اياها رضى باسقاط
حقه كذا في النهي وغيره وقيد بموته على تلك الحالة لانه لو صح ثمرات في عدتها لم ترض
ذكره الهنائي وغيره وهي في العدة وعند عدم ترضى بعد العدة ما لم تزوج باخر
وعن مالك وان تزوجت باخر واج وعندها الشافعي لا ترضى المختلعة والمطلقة ثلاثا
وعندها يرضى لان الكفايات عنده راجع ورثته ان كانت وقت الطلاق
اهلا لا ترضى كما سيحكي لانه قصد حرمانها فدفعه سوا علم اهليتها لا رثته
اولا لو كانت انما اعتقها المولى او كاتبة اسلمت ولم يعلم حتى اياها في مرضه ورثته
وكذا لو علق الطلاق بمرضه او وكل به وهو صحيح فاقصد حال مرضه قادر على
عزله لا اذا لم يقدر كما في الظهيرة والرايعي وغيرها في الثانية قال المولى لانه انت
حرة عند وقال الزوج انت طالق ثلاثا بعد غيب ان علم بكلام المولى كان فارا والا
فلا كما لو ابانها ثم اعتقها المولى او ابان المسلم الكاتبة ثم اسلمت ثمرات لعدم اهليتها
للارث فالاضافة في زوجته للمعدة كما لا يخفى وكذا ترضى لو طلبت رجعة فطلقها
بائنا او ثلاثا لان الرجعي لا يرضى الكناح وكذا لو قالت طلقني فقط بقوله جميعه اختار
عما لو قالت بائنة فطلقها ثلاثا فانها لا ترضى كما في النهي وكذا ترضى بمائة قبلت
ابنه بشبهة لثبوت الحرمة به لانه وكذا لو طاعته قيد بالمائة لان الفرق لو وقعت
بالطاعة ولو في عدة الرجعي فانها لا ترضى لان الفرقه فرجعتا فلم يكن فارا ولو
ابانها وهو محصور يحسن او في صف القتال او في سبعة او اربع سفينة او محصور
لقصاص ورجم بخلاف العدة لا خدعا كما سيحكي او يقدر على القيا مريض خارج البيت
لكنه مشكك عزالم او محصور ويذهب ويحكي في حواشي لا ترضى لغلبة السلامة في هذه
الاحوال وكذا لا ترضى المختلعة بسواها ونحوه اختارت نفسها المحي الفرقه من قبلها
ومرطلقت ثلاثا او بائنا في مرضه بامرها او بغير امرها لكن صح ثمرات لا يجيز
ليس في مرض الموت قبل هذا اذ لم يكن به حي ربي وهي كانت داخل العرق وان
كانت فزالت ثم عادت جعلت لثانية عن الاولى ترضى قال في الدراية وفيه
نظر لانها لما زالت لم ينقلها تعلق بما لا ينتهي وهو صحيح بان المحرم مريض ومن
خلافه ويكن التوفيق بانها اذا اجازت ثوبها من يرضى ولا كما في النهي فان ترضى

بعد ما ابانها صغري وليبي. ثم اسلمت. لبطان اهلته ارثها بدتها بخلا
ردته وفي المحيط لوارثها ما تم اسلم هو ومات لا ترثه. وان اسلمت هي ثم ماتت
ورثته لان الفرقه وقعت بقاءه على الردة فصاكا رتداده واعلم انه لو ارثت هو صحيح
وقتل على ردته او لحق بدار الحرب ورثته بخلاف ردتها وهي صحيحة والفرقان ردته
في معنى مرض موت بخلاف ردتها اما لو ارثت وهي مريضة ورثتها كما في النهر
وكذا لا ترث مفرقة بسبب الحب واللعنة او خيار البلوغ او الفسق لما مر ولو فعلت
ذلك وهي مريضة لا تقدر على القيام بعصاها يستحقها صفة كاشفة للمرض الذي يصير
اليه المرأة به فارة. ثم ماتت في المرض المذكور وهي في العدة ورثتها لفرارها من
ارثها ظاهر لكن جزم في الكافي انه في الفرقه بالحب واللعنة واللعان لا يرثها لانها
طلاق فكانت مضانته اليه. ولو ابانها بامرها في مرضه. او خيرا فاختارت نفسها
ومات والعدة قائمه. او بضاد في مرضه انما اى لبيونة كانت حصلت في صحته
فانه قد مضت لعدة ثم اوصي لها بالاداء تردين. مه ارغوه في المسائلين. فلها الا
من ارثها. وما اوصي واقر. للتمتع. وقال في التصادق يصح اقراره ورضيته لان الكناح
قد زال وفي الهادي لومات بعد انقضاء عدتها مرفقة لا ادراك ان كان لها جميع ما اقرب
او اوصي وفي جامع الفصولين قال لها في مرضه كنت ابتك في صحتي او تزوجتك بلا شهوة
او جامعتم امك وابتك او سترضاع قبل الكناح او تزوجتك في العدة وان كنت بات
منه وترثه لا لوصدقة ولوادعت عليه مريضا ابانها بخد وحلف القاضي خلف
ثم صدقة ومات ترثه لوصدقة قبل موته لا لوبعده. وان علق الطلاق بالاي يفعل
اجبي. اي غير الزوجين ولو ولد لها منه. او علق بسماوي لتعليق عجي الوقت. كحي رأس
المشهور فوجد المعلق عليه فان كان التعليق والشرط في مرضه ورثت. لتحقق الفرار
وان كان احدها او كلاهما في الصحة لا ترث تصرح بالمفهوم وان علق بفعل نفسه
سواء كان له منه بد او لا. ولها اي لتعليق والشرط في المرض والشرط فيه فقط ورثت
لقصد. ابطل لانها بوجود الشرط فيه وان كان مضطرا لان ضروره لا يبطل حق
غيره كاتلاف مال الغير مضطرا او نائما وفرشيل وجود الشرط ما في البدعي ان لم
اطلاقك وان لم اتزوج عليك فانت طالق ثلاثا لم يفعل حتى مات ورثته ولومات

هي يرثها وفي الحاشية ان شئت انا وفلان فانت طالق ثلاثا ثم مرض فشا الزوج
ولا اجبي ما اوان الزوج ثم الاجبي ومات لم ترث وان شا الاجبي او لا ثم الزوج ورثت
انتهى والفرق لا يخفى اذ عتبه الاجبي وكذا اثار الطلاق علقا على فعل فقط وكذا ترث
لو علق طلاقها بنعائها ولا بد لها منه طبعا او شرعا كما اكل وكلام الاموي. وهما في مرضه
وكذا لو كان الشرط فيه فقط خلافا لمحمد. فيما اذا كان التعليق في الصحة فلا ترث قال
في الاسلام وهو الصحيح. وان كان لها منه بد ككلام زيد ودخول الدار لا ترث
على كل حال. سواء كان في المرض او لشرط فقط وحاصلها ستة عشر وجهها لان التعليق
اما عجي الوقت او بفعل اجبي او بفعل او بنعائها وكل وجه على اربعة لان التعليق والشرط
اما في الصحة او المرض او احدهما دون الاخر وتقصيها علم مما مر. ولو قد فعلها مطلقا
ولا عن وجهين ورثت عجي الفرقه بسبب منه. وكذا ترث لو كان الفسق في الصحة
واللعان في المرض خلافا لمحمد وان الى الزوج منها وبات به فان كانا اي لا يلاء
والبيونة في المرض ورثته لما مر وان كانا لا يلاء في الصحة لا ترث لان التعليق عجي زمان
وفي الطلاق الرجعي ترث في جميع الوجوه. ولو في الصحة بنعائها. ان ماتت وهي في العدة
لما مر ان الرجعي لا يورث لان الكناح وانه لا يشترط اهلته بالميراث لا وقت الموت بخلاف
البائن فانه يشترط ذلك مرفقة الطلاق الى الموت ولا تكن في العدة ولا ترث
لبيونة بعدها **فروع** ابانها في مرضه ثم قال لها ان تزوجتك فانت
طالق ثلاثا فترجها في العدة ومات في مرضه لم ترث لانه موت في عدة مستقبلة
فا بطل حكم الفرار بالطلاق الاول والثاني وان وقع الا ان شرطه حصل بنعائها
فلا يكون ذرا خلافا لمحمد كما في الحاشية قال الاخر انة ان رجها طالق ثلاثا فزوج امرأه
ثم اخري ثم مات طلقت عند التزوج ولا يكون ذرا خلافا لها لان الموت معروف
واضافه بالاخري مرفقة الشرط فبقيت مستندة كما في الدرر قال ان وجبت احديكما
طالق ثم رثت في مرضه صار فان كان في الكافي وعلى هذا فينبغي ان لا يحلف وهو صحيح
لكن حث وهو مريض فبينه في واحدة انه يكون فان ايضا ولم اره ولو كذبها الورثة
بعد الموت في كونه الطلاق فيه فالقول لها بخلاف ما لو كانت امته فادعت الفسق
تقبل موته وقالت لورثته بعده فالقول لهم وفي جامع الفصولين او طلقها في المرض

ومات بعد العدة فالمشكوك في متاع البيت لورثة الزوج لصيرورتها اجنبية بخلافه
في العدة وقالوا لو طلقت نفسها ثلاثا في صحتها فاجاره الزوج في مرضه ورثته مع ان
تظلمها ظاهر في رضاها به واجابا ان يلغى وغيره بان المطل للارث انما هو جائز
قال في النفقات خير ان هذا لا يجدي تنافيا اذا كان الطلاق في مرضه اذ ليل
الرجعي فيه قايما **باب** الرجعة بالفتح ارفع الكسر يعني ولا يفتدي
هي سدا من الكاح اي العقد العايم في العدة زاد ان الكمال بعد الوطى لما رآه في
الحاوة الصحيح يجب لعدة ولا تنضم الرجعة ولا حاجة اليه في الماهية لان هذا من الشروط
عليه هذا فلو قال المصنف هي سدا من الكاح لكان كفاها اذ العدة من الشروط ايضا ونقل
الزاري وغيره انه لو ادعى الوطى بعد الحاوة وانكرت كان له الرجعة لا في عكسه فمن
طالع دخلته ما دون ثلاث او اثنين في الامة وفي الفقية قال الزوجية الامة
ان دخلت لدار فانت طالق ثلاثا ثم اعتقت ودخلت وتعتقتان وبكك الرجعة ولعل
رجعة انما لمعاق انما هو طلقات هذا الملك وهو شتان وبالعقوبة لم يملك اخذ
وفي الحائنة لو كان لا يقبض امرأة اقرب بالرق لا خريف ما طلقها اثنين كان له ان
ولو بعد ما طلقها واحدة يملكها والفرق انما باقرارها في الاول تبطل حقانته له
وهو الرجعة بخلافه في الثاني اذا لم يثبت له حق الرجعة **بصريح** الطلاق كما رواه التلا
الاول في كفاية **وهي** عندك واستبري رجلك وانت واحدة **ولم** يصفه **اي**
المرح بصفة تنبئ على البتة **ولم** يكن المصحح في مقابلة مال اذ به اتملك نفسها
فلا رجعة **فلما** راجع وان قال اطلت رجعتي او لا رجعة عليك كما في البياني
وانت لانها استدانته ملك العام لا العادة الزائل ولذا لا حاجة الى العقد والوطى
والمهر لبقاء النكاح على ما كان حتى حل جماعها ولا مهرها فلوراجعها على الف توقفانها
على قبولها ويجعل زيادة في مهرها وقال ابو بكر لا يصير زيادة فلا يجب كذا في النفق
وجوز في الملقط فيلحظ ولوراجع لامة على المصحح **مادامت** في العدة **فغير**
المعدة لا راجع سواء كان ذلك لا تقضا بها او لعدم وجوبها كغير المدخول بها اذا طلقت
وكذا سائر المدخول فيلحظ والقولها في انقضائها بالحيض في مدة تحق ذلك الا اذا
قالت اسقطت سقطا ولان يحلفها اتقا كما في الفتح **بقوله** صريحا راجعك في الحنفية

اوراجعت

اوراجعت امرتي في الحضر او الغيبة بشرط الاعلام اوراجعتك اداسكك ورد ذلك الي ومنه
النكاح والترجيح عند محمد وعليه الفتوى كما في النباسع ويصح تزوجها في العدة ويغني
كما في الجوهر او كفاية كانت عندك كما كنت اوانت امرتي فقتلته النية وافاد ان الحاوة
ليست برجعة ولا طلاق شيئا الي انها تنضم عن وكيلها كما في الخزانة وانما قد بها على النفقة
لانها مكرهة كما في المهرية كما اذا دعه بقوله **او بفعلها اي** وبكفها بوجوب حرمة المصاهرة
من وطئ من بشهوة بلا انزال **ويصح** كقبيل شيء يدها ونظر الى فرجها الداخل بشهوة
من حد الجانبين اي منه او منها سواء علم الزوج ونزها او كان اختلاسا او دخلت فرجها
في فرجها نائما او مجنونا خلافا لابي يوسف واختلعا في الوطى في الدبر والفتوى انه رجعة
قال في النفق وعليه هذا فيغني عنه اذا كان للمهر والنظر بشهوة بعد انزال ان لا يكون رجعة لانه
لم يوجب حرمة المصاهرة ولم اره وفي شرح الجمع انما يكون قبلها بشهوة رجعة اذ اصدقها
الزوج في كونها بشهوة لان كذا **ونذير** لا تشهد لعدلين خوف التعاقد ومخاض عن الدعة
عليها **اي** على الرجعة السنية وهي ان تكون بالقول كما في الخلاصة فلا يشهد على الوطى
والمس والظر بشهوة لانه لم يشاهد بها كما اشير اليه في المهرية **ونذير** اعلامها بهام
قوله او فعلا كذا تزوج بغيره وفي الحاوي لوراجعها بقبولها وليس فالافضل ان يراجعها
بلاشهادا ثانيا خروجا من الخلاف وهي الرجعة السنية وخلافها بدعية ولو لم يعلم
حتى مضت عدتها فزوجت باخر فهي ابرأته ويترق بينها وبين الثاني وان دخل
بها قال الماشني ولو قال الزوج بعد انقضاء العدة كنت راجعتك فيها فصدقته
صححت لصحة النكاح بالمصادقة فالرجعة ولي ولا تصدق فلا تصح **لاخباره** بما
لا يملك نشاء ولا صدق **ولم** حتى يبرهن انه قال في العدة راجعها او جامعها قبل قوله
قال السرخسي وهذا اعجب المسائل حيث يثبت اقرار نفسه بالبرهان ولا يقبل اقراره
في الحال ثم اذا لم يكن له برهان فلا يمين عليها كما سيأتي ولو قال لم يرد انشاء الرجعة
راجعتك فقالت موصولا **لا يملك** بحيث لم تنقض عدتي **والمدة** تحق كذا موافقا
لها مع المهر عندا في حنفية كما في البياني **ولا** صلاح فان نكحت تبنت الرجعة بنا على
ثبوت العدة نكولها **ولا** تنضم الرجعة وهو الصحيح لمصادقتها انقضاء العدة خلافا لهما
فعندها تنضم واجمعوا انها لو قالت موصولا تنضم وانها لو بدلت فقالت انقضت

نقال الزوج راجعتك لا تقص ولو وقع الكلامان معا قال الكمال ينبغي ان لا تقص ولو قالت
انقضت عدتي ثم قالت لم تقص لم رجعها لا قرارها بكذبها فيما ثبت به الحق عليها ذكره
الشمسي. وان قال الزوج الامة بعد العدة كنت راجعتك فيها فصدق سيدها. ولكنه
ولا يثبت فاقولها وعندها القول للسيد وفي عكسه عكسا لقولها بان كذب المولي صدقة
المول للسيد. فلا تثبت الرجعة اتفاقا في الصحيح وان قال الزوج مريد الانشاء
راجعتك فقالت مضت عدتي وانك اديت الزوج والمولي مضى العدة فاقولها لاها
امتنعها ولو قالت بعد ذلك لم تقص كان له الرجعة لاخبارها بكذبها في حق عليها
قال الشمسي وفي الفقه لو قالت انقضت بالولادة لا يثبت لا يثبت اذ قالت سقطت
سقطا سبطين بعض الحاق فلم يخلها على ان صفته كذلك بلا فرق بين انه وحده. واذا
ظهرت حقيقة وجها ولاعادة لها. من الحيض الاخير بعد العدة لعش. اى لاجل تمامها
وان لم ينقطع. انقضت الرجعة وان لم تقبل. لانه لا يجاوزها فلو جاوزها ولها عادة
انقضت من حيث تنها عاداتها ذكره الزيلعي وغيره. وان انقطع الدم لكل من عشرين وكهاده
لها كذا قاله ليهنسي لم اره لغیر ولم تظهر في ثبوت. لا تقطع الرجعة مالم تقبل. ولو
سور حاربي وجود المطلق. او يقضي عليها وقت صلاها. بان يخرج وقتها الذي ظهرت فيه
فصيردنيا في ذمتها فلو ظهرت وقت الشروق لا تقطع الا بدخول وقت العصر ثم لا يجزئ
اذا عاودها ولم يجاوز العشرة تبين عدم انقطاع. فله الرجعة كما اناده الكمال ان يتبين
ان فقدت الما. ونصلي ولو فلا صلاة تامة في الاصح لا يجوز شروع ولا بقراءة قران
ودخول مسجد ومصحف كايضه تعيد المصنف كغيره بالصلاة وهو لا يصح. وعنده
محمد تقطع باليتم وان لم تقبل رجعة في الفقه ولا يحل لها الزوج بالاتفاق احتياطا
علم مما مر انه تقطع الرجعة. في عدة الكا بين جرد الانقطاع اتفاقا ولو كان ذلك عشرين
وكذا يحل قريباها لعدم خطاها وينبغي ان تكون الجيرة والمعتقة. كذلك لو اعتلت
ونسيت اقل من عشرين انقضت الرجعة استحسانا لتسارع الجفا في المدة حتى لو بقيت عديم
الوصول تركت عند الانقطاع. وان نسيت عضوا لا تقطع وكل واحد من المصنفين ولا يشترط
كالاقول لانهما عضو واحد على الصحيح قاله ليهنسي. وفي رواية عن ابي يوسف. ان كل
واحد منهما. كتمام العضو. وفي رواية عنه تقطع بتركها وبه قال محمد لانها ستة

عندنا لثاني فكان احرط ولو بقي احد المتعزبين تقطع اتفاقا كذا في الكفاية والفقه
ولو طلقت حاملا وولدت لستة اشهر فصاعدا فحين العقد. او فولدت قبل
الطلاق وانكر وطها. حال الطلاق وبعد له ان يراجعها لان الشرح كذا يجعل
الولد للفراش ولدا صاعدا لا يقال ينبغي ان يواحد باقراره فلا حجة لانا نقول
قد صار طلاقا بعد الدخول شرعا وهو يعقب الرجعة في العدة ولا حق للغير. وان
طلق من خلاها خلوة صحيحة وانكر وطها فليس له ان يراجع اذ حينئذ يكذب الشرح
في انكاره فيصدق في حق نفسه ولو اقر وانكره كان له الرجعة ولو لم يخل بها فلا رجعة
له لان الظاهر شاهد لها كما في الولوالجية فان راجعها في المسئلة المذكورة ثم
ولدت بعد الرجعة لاكل من عاين. فوقت الطلاق صححت تلك الرجعة لثبوت النسب
تبريل. واظها قبل الطلاق صيا نعلن الزنا فصار مكذبا شرعا. ولو قال لامرأته ان طلق
فانت طالق فولدت ولدا وتبع الطلاق ووجبت العدة. ثم ولدت ولدا اخر فربط
اخر. يعني بعد ستة اشهر وان كان اكثر من عشرين سنين ما لم تقر بقضاء العدة لان امتداد
الظهر لا غاية له الا لاها من فهاوي ولدا لثاني رجعة. لانه يضاف الى كل واحد
بعد الطلاق في العدة فكان رجعة بخلاف ما لو كان بينهما اقل من ستة اشهر لان لطلاق
وتبع بالاول وانقضت العدة بالثاني لانها تقومان حينئذ من بطن واحد لم يقع دليل
على كون الثاني من بطن على حدة كما في المهر. وان قال كذا ولدت فانت طالق فولدت
ثلاثة في بطن. بين كل اثنين ستة اشهر فكل واحد من الثاني والثالث رجعة
لحدوثه فوطي حاد في العدة كما مر. وتتم الطلقات الثلاث بولادة الولد الثالث
فتمر عليه حرة غايضة فلو جأت بولد فربط اخر لا يكون رجعة ولا يثبت نسب
ما لم يدعه. ولو كان بين كل اثنين اقل من ستة اشهر يقع طلقان بلاولين دون الثالث
لمقارنته انقضاء العدة لان تحي رابع ولو لم تلد الثالث لا تطلق بالثاني ولو كان
الاولان في بطن والثالث في بطن تقع واحدة بالاول وتنقضي العدة بالثاني
ولا يقع شيء بالثالث ولو كان الاول في بطن والثاني والثالث في بطن تقع ثنتان
بالاول والثاني وتنقضي العدة بالثالث فلا يقع شيء كما في الجهر عن الفقه والمطابقة
الرجعية. لا البيهقونه والمقوي عنها زوجها. تنقون الحدين وجهها وتنقون في

جميع بدنها لان المتزين للزوج يستحب كالرجعة وهو حامل عليها وقيد سلامتين
 يكونها رجوة والا فلا تغلق في البحر وصرحوا بان للزوج ضرب زوجته علي
 ترك الزينة وهو شامل للطلقت الرجعية واما في البائن فيرجع عليها ذلك ونذب ان
 لا يدخل عليها حتى يعلمها بتنجس ونحوه ان يقصد رجعتها وكذا ان قصد لها
 للراثة الرجعة بالعلم بلا شهادة كما افاده في البحر وليس له ان يسافر بها حتى
 يراجعها وكذا ما دون السفر لان مناط الحرمة انما هو الخروج لخصوص السفر لا
 اذا شهد علي رجعتها كما في المفرد في التمساني اي لا يجوز للزوج اخراجها من بيتها
 فان المسافرة محمولة علي اللقطة بقرينة ما يأتي في العدة والطلاق الرجعي لا يحرم الوطئ
 فلو وطئها لا تغفر عليه لكن تركه الحلو بها ان لم يكن مقصده الرجعة والا فلا يثبت التمس
 لها ان كان مقصده المراجعة والا كما في التتوير فاذا حل المس والمطل بالهوى ثم
 ليس هذا بتكرار لان صحة الرجعة لا تقتضي الحلية الا ترى انهم قالوا انا لو طئ في بر
 الاجنبية لم يوجب حرمة المصاهرة مع ان حرام ذكره التمساني **فصل**
 ولما ان يتزوج ما يتبعها دون الثلاث لوجه وللتنين لوامدة في العدة وبعدها
 فان خضع بالجماع فمعموم قوله تعالى ولا ترموا عتدة الكناح حتي يبلغ الكتاب اجله
 وما اجاب به الهندسي تبعا للاكل وغيره ان منع غيره في عدته لحقه رد بانه قليل
 في معرض النقص لا في ما قدناه ولا محل الحرة بعد الطلقات الثلاث ولا تحل
 لامته المطلقة بعد التنين ولو قبل الدخول وبما في المشكلا لثة عظيمة لا يحل لمسلم نقله
 ولا حريمه فرضه وريات الدين لا يبعد كعارفاته كما بسط في الفقه لكن لا بد من عمله
 علي ما انا طلقها ثلاثا متفرقة لانا وتبع الثلاث بكلمة واحدة كما ذكر البخاري شارح
 در البخاري نعم في الاطلاق مؤاخذه لا تخفي فتنبه لا يبعد وطئ زوج اخر ولو ذميا
 لذمية كانت تحت مسلم او مجنونا او خصيا بالغا او مراهقا خرا او عبدا او مجنونا او عمت
 منه وحبيته فالمراد بالوطئ ما يعبر الوطئ الحقيقي والحكمي كذا يشترط الحمل ايضا في
 المقضاة ليعلم ان الوطئ كان في قبلها وقد نظر الفقيه الاجل سراج الدين ابو بكر علي
 ابن موسى الهاجري رحمه الله تعالى نظما حبيبا يقال
 وفي المقضاة مسئلة عجيبه . ادري ليس يعرفها غريبه .

اذا حرمت علي زوج وحلت . لئان نال من وطئ نفسه .
 وطلقها فلم يحل فليست . حلالا للتقديم ولا خطيبه .
 لتك ان ذاك الوطئ منها . بفرج او شكلته الغريبة .
 فان حبلت فقد وطئت بفرج . ولم يتق الشكوك لنا مربية .
 بتكاح اي عقد صحيح . نافذ بعد مضي عدة الاول ولو في حيض او نفاس او صورة ^{الاحرام}
 في الحل المتقين به فلو وطئ مقضاة لا يحل كما مر ولو وطئ صغيرة لا يجامع مثلها
 لا يجامعها وان كان مثلها يجامع حلت وان افضاها وفي القينة اوج في مكان البكارة تحل
 الاول قال في المفرد كانه ضعيف لما في التنين يشترط ان يكون الايلاج ^{موجبا}
 للفصل وهذا ليس كذلك وفيه ايماء الي ان الايلاج شرط دون الانزال في سبجي ومضي عدة
 اي الزوج الثاني بالغا والمراهق والحل ذكره التمساني لقوله تعالى حتي تنكح
 زوجا غيره والمراد بالوطئ بالجماع خلافا للسعيد بن المسيب والشيعة والخارج فانهم
 لم يشترطوا الدخول وهذا خلافا لاختلاف ولوقضي به لا ينفذ وسيجي ان سعيد
 رجعه عنه وعمره كالمدة عدة طلاق الثاني وموته واثار الي ان الزوج الثاني لودها
 ثانيا في العدة ثم طلقها بلاوطئ حلت الاول بلا مضي العدة كما قال زفر فلو قضيه
 حالم بقدن حكمه كما في التمساني عن الهادي والي ان علم الزوج ليس بشرط في التحليل
 ولا محل له اي لزوم طلقها ثلاثا لوجه وتنين لوامدة . بلك يمين بان ملك لامته
 بعد طلاقها تنتين او الحرة بعد طلاقها ثلاثا ولو حقا بدار الحرب مرتدة ثم استقرت
 لا يحل له الوطئ الا بعد زوج اخر لصح كرامة . ويحلها وطئ الزوج المراهق وهو
 المقارب للبلوغ وشبهه بتكررت الله ويستحي قدرة شمس الاسلام بعشرين **ملت**
 ولا بد ان يطلقها بعد البلوغ لان طلاقه قبله غير واقع كافي لانا رخصة لا يحلها
 وطئ السيد لان ليس بزوج والشرط في الحل للزوج الاول . الايلاج . اي ادخال
 الثاني خشنة اي بقوة نفسه ولو بجائل توجده لذة خراة الحل دون الانزال لانه
 كمال الجماع ولذا اثار عليه السلام بالذوق وتغيير السيلة ولو اوج الشيخ الثاني
 ذكره بمساعدة يده او يدها لا يحلها والصواب انه يحلها لانه معلق بدخول الحشفة
 كذا في المجتبى لكن قيده في الهربا اذا انقش وعمل والا واعلم ان الاول ان يكون

حراً بالغاً فان انزال شرط عند مالك كما في الخلاصة فالاولى الجمع بين المذهبين لانه
كالنكاح لا يبي حنيفه ولذا مال بعض اصحابنا الى القول بضرورة كافي التمساني عن ديباجة
المصنف ومن الظن الفاسدان امام السرخسي كفي بسوطه عن التمساني انهم يشترط الاكراه
وعن المصدر الشهيد في القباوي وغيره ان القاضى لو قضى بالحل للاولى مجرد النكاح صح
بالاجماع وذلك لان السرخسي قد مر منه مدة مديدة وانه اجل واعلى رتبة ان يروي ذلك
وما نقل عن سعيد بن المسيب انهم يشترط الدخول فراجع عن قول الجمهور من اني به
فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وبغزو ويبعد ويسود وجهه وتامه في التمساني
وعنه فيلحظ فان تزوجها الثاني بشرط الحليل بان يقول تزوجتك علي ان احلك
او تقول هي ذلك فالشرط والنكاح كلاهما جائز حتى لو لم يطلقها بعد الوطى اوجب عليه
كما في التمساني عن النضر انه يجزى للاولى والثاني لطاهر قوله صلى الله عليه وسلم
لعن الله المحلل والمحلل اليه وتحل الاول لانه لا يبطل بالشرط الفاسد وهذا عند
وهو الصحيح وعن ابي حنيفة ان نكاح فاسد لانه كالموت ولا تحل الاول لفاسده
وعن محمد بن كمال صحيح ولا تحل الاول لانه يحل ما اخره الشرع قبل اوانه ولو اضرب ذلك
حل للاجماع وكان الرجل مأجوراً لقصد اصلاحه والاشبه ان حقيقة اللعن الاتي في
الحديث ليست بمقصودة بل المقصود اظهار الحساسة حساسة المحلل بالاشبه والمحلل
له بالعود اليه بعد رضا جفته غيره كافي للكشف قال التمساني وفيه كلام فامل ولو قالت
دخل بي وانكروا وعكسه اعتبر قوله ولو خافت ان لا يطلقها تقول كالموت العقد زوجتك
تفسي على ان ابري بيدي اطلق نفسي اذا اردت فيقال لزوجه صار لا يبريها وما في
روضة الزند ويشترى ان المحلل يجبر على الطلاق فيما لا يبطل عليه كافي الفتح والطيف
الحليل ان يزوجه للموتك مراهم فاذا اوجع عليه لها فيفسخ النكاح لكن هذا مفسر
على القول بصحة النكاح مع عدم الكفاءة اذا تزوجته نفسها والقوي على انه فاسد
ان كان لها ولي والا فيصح اتفاقا واعلم ان هذا كله فرع صحة النكاح الاول ومحمد قال
في النزاهة لو كان النكاح بالاولى فطلقها ثلاثا ثم تزوجها بالاحليل وقضى بصحة اخذ
بقول محمد اولا والثاني والقاضى شافعي وحنيفي جاز قال صاحب المنظومة
وكان استاذي شيخ الاسلام يري ذلك للحنفي لان محمد قال بكراهة هذا النكاح

ولكن يفتنه بالكتاب الى التمساني وبه يظهر ان لو طي في النكاح الاول كان حراماً
وان في الاخرى جشاً لان القضاء اللاحق كدليل الفسخ يعالج القايمة ولا ياتي لاني
المقضي انتهى قال في النهروالي مثال ذلك لو كان بلفظ الهبة او محضرة
فاسقين ولا فرق في صحة الاول بين ان يعترف الزوج بالطلاق لثلاث او لا
حتى لو علمت بذلك وانكر كان لها ان تزوج باخرى اذا غاب ثم اذا حض
تلقته منه تجدد النكاح قبل هذا ديانة اما في القضاء فليس لها ذلك وفي
القينة انه لا يجوز في المذهب الصحيح وفي النزاهة لو لم تقدر على منعها لا تقتل
تقتله بالدرء اذ لو قتله بالاجابة تقتل قصاصاً وليس لها ان تقتل نفسها
وكان الاسبيجاني يقول ليس لها ان تقتله وعليه الفتوى وذكر الاوزجندكي
انها ترفع امرها الى القاضى فان خلف حدث لا يبيته لها نالاً لشرع عليه وان قتلت
لا شيء عليها والمباين كالثلاث وفي الخبر عن القينة سال عن امرأة حرمت على زوجها
ولا يقدر ان يخلص عنها ولو غاب عنها سحرة وردت اليها هل يحل في قتلها بالسم
قال لا يحل ويبعد عنها باي وجه قدروا في الجنبى طلقها ثلاثاً ثم قال كان قبلها
طلقة واحدة وانقضت عدتها وصدرت ذكر في الجامع انها يصدقان وقيل لا
ينفي ونكاح الزوج الثاني يهدم اي يبطل ما دون الثلاث من الطلقات ايضا
اي كما يهدم حكم الثلاث اجماعاً لانه اذا هدم الثلاث في حق الحق والمثني
في حق الامة فادونها اولى خلافاً لمحمد وباقي الامة فعنده لا يهدم من طلقت
دونها اي الثلاث وعادتنا اليه اي الاول بعد زوج اخر عادتنا الى الاول
ثلاثت عندها وعنده اي محمد بما بقي من الثلاث والحلاق مقيد بما اذا دخل
بها فان لم يدخل لا يهدم اتفاقاً وانقضت كلام محمد بما يطول ثم قال فظهر ان
القول ما قاله وهو الحق وادعه في الجور والنهر ولو قالت مطلقة الثلاث انقضت
عدتي منك وتحلت وانقضت عدتي والمدة تحق لك اي مضى العددين
فلا ياتي للزوج الاول ان يصدقها ان غلب على ظنه صدقها سواء كانت ثمة او غير
وذلك لان غلبه الظن بمنزلة اليقين فيما يحتاج فيه للعبادات والحرمات واقل
ما يصدق في كل عدة اذا ادعت لانقضاً بالاقراءتين يوماً عند الامم وعند

مالك اربعون وعندها ثلثي ثلاث وثلاثون وعندها ثمانية عشر وعندها ثمانية عشر
الشفق وغيره وهذا لوجه ولوامه اربعون وعلى رواية الحسن خمسة وثلاثون وقالوا
سبعة وثلاثون وثلاث ساعات لوجه ولوامه اربعون وعندها ثمانية عشر وعندها ثمانية عشر
فانما يقصد فيه خمسة وثلاثون وعلى رواية الحسن مائة وعشرون وعندها ثمانية عشر
وعن محمد اربعة وخمسون وساعة وكذا كانت امة فاقله خمسة وستون وعلى رواية الحسن
خمس وسبعون وعندها ثمانية وسبعون وعندها ثمانية وثلاثون وساعة والفق
في المطولات **فروع** قالت تزوجني فاني تزوجت غيرك وانقضت عدتي ثم
قالت ما تزوجت صدقت الا ان تكون اقرب بدخول الثاني لحل قولها تزوجت على
العقد وقولها ما تزوجت على الدخول فاذا اقرب بالدخول ثبت تناقضها كما
افاده في الفتاوى وفي الهانة لو قالت حللت لك تزوجها ثم قالت لم يكن الثاني دخلي
ان كانت عالمة بشرائط الحل لم يصدق ولا ينقض وفي مسئلة الكتاب لا يصدق بكل
حال قال الشافعي لا يحل تزوجها حتى يستفسرها للاختلاف بين الناس في حلها بمجرد
العقد وفي الخلاصة لو قالت بعد ما تزوجها الاول ما تزوجت باخر وقال الاول
تزوجت باخر ودخل بك لا يصدق والمرأة كذا في المهر وقال البهلي لم تزوجت بعد
مضي مدة تنقضي المدة في مثلها وقالتم تنقض عدتي لم يصدق في حق احد الزوجين
لان اقدمها على الزوج دليل لا يقتضيه **باب** الايلاء هو لغة اليمين وهو
مصدر راعي كاعطي حلف والجمع الايالا كعطايا ومنه قوله
قيل الايالا حافظ ليمينه وان نذرت منه الالية بررت
قال في النهاية الاصل تزويجه فحذف المضاف مع حرف الجر ثم انقلب الضمير المحذوف
مرفوعا كما في قوله تعالى والذي جئت لا يخرج الا نداء على عرف في الكتاب انتهى اي
فانقلاب الضمير المحذوف مرفوعا فقط وتقدمت بنى لتعيين معنى البعد ومنه قوله تعالى
والذين يؤمنون فنيانهم **وشرا الحلف بالله** او تعليق مشق يلزمه على ترك وطى الزوجة
مدته اي مدة الايلاء مسما كان المولى او زمينا خلافا لها **وهي اربعة اشهر** موقوتة
هلالية او بومية كما عرف في الحارة **الحرف** وشهران للامه **اذ الرق** مضاف **فلا ايلاء**
لو حلف على اقل منها **بالاجماع** بل يكون عينا ولا حدة لا كثرها والمولى من لا يخلو عن احد

المكروهين

المكروهين من الطلاق او لزوم ما يشق عليه وكذا لا ايلاء لو حلف على غير الوطى فلو قال
والله لا ينس جلدك جلدك لم يكن مولى لانه يحنث بالمس ومنه الوطى كما في الحائض
فلا حاجة لزيادة ولا يحنث الا بالوطى على انه لو نوى الوطى كان مولى كما قال الباقي
واطلاق الزوجة دال على انها اعم من ان يكون في الاستدأ او البقاء معا او في الايلاء
فقط فلو اتي فزوجته الحرة ثم ابانها بتطليق ثم مضت مدة الايلاء وهي بقعة
وقع عليها طلاق كما في الذخيرة لكن في الحائض لو اتي فزوجته لانه ثم استبرأها
فانقضت مدة لم يقع ذكره الفتاوى ثم قال وفيه اشارة الى ان الوطى في تلك المدة
لا مردية ومطالب شرعا فلم يطأ فيها الا بغير واجب القاضى عليه بخلاف
ما دون تلك المدة كما في خزنة المفتين وفي الشفان الايلاء مكروه وحكم وقوع
طلقه بائنة ان بر بان لم يطأها في المدة **ولزوم الكفارة** ان كان اليمين بالله
او الجزا ان حنث وهو طلاق او عتاق او صوم او حج ولم يصح بما اذا جع بينهما
وفي الفتاوى عن النظر لو قال ان تزوجتك فوالله لا اتركك وانت طالق
ثم تزوجها لزمه كفارة بالقران ووقع بآئن بتركه بالاخلاق وركنه الحلف
المذكور بشرط محلبة المرأة بكونها مأكوخته وقت تجزئ الايلاء فلو قال الاجنبية
ان تزوجتك فوالله لا اتركك خمسة اشهر فتن زوجها قبل مضي شهر صار مولى
ولا حاجة الى ادخاله في التعريف بقولنا حاصلا في الكتاب او مضافا اليه كما في
الاصلاح لان شأن الشرط خروجها عن الماهية واهله اهل الطلاق فصح ايلاء
الزوي وعندها اهل الكفارة وسبب كالسبب في الرجعي والفاطه صريح
وكما يه على الاول بقوله **فله قال تزوجته والله وتالله** وبكل صفة تنقذ
بها اليمين لا تترك بشرط ان لا تكون حائضا كذا في الحاشي السعدية وعنده
في الغاية بان الزوج ممنوع عن الوطى بالحيمض فلا يصير المنع مضافا الى اليمين
او والله لا اتركك اربعة اشهر تعيين لمدة سواء كانت ظاهرة او بائنة كان
مولى **وفرا صريح** لا جامعك لا طاق لا اغتسل منك فزجنا به وفرا كذا لا مسك
لا يتك لا صا جعك لا جمع راسك لا اقرب فراشك لا دخل عليك لا يحنثك
والا فضا من في البكر صريح والدنو كناية فيشترط النية ومنه لو بدو قال

حتى تتجرح الدابة والرجال وتطلع الشمس من مغربها أو تقوم الساعة كان وليا استخما
لان هذا الكلام يراد به التاميد وكذا يكون موليا هذا هو الحلف بذكر الشرط والجزاء
لو قال ان قربك فعلي جرح او عمة او صومر غير معين كيوم وشهر اما المعين فانه يقدر
مدة الايلا فالكثرة او صدقة وعين قدر الشوق عليه اخرجها او فانت طالق او عمة
خبر او نكل محلولك املا جرحا وكل امرأة تزوجها فهي طالق او فنده على هدي او عاق
او يمين او كفارة او فعلي ذبح ولدي فيصم ويلزمه ذبح شاه او فعلي مائة ركة
ولو قال وان خلف بما يستشقه لكان اوفد واخصر قياسه ان يكون موليا لو قال مائة
خمة او اتباع مائة خنارة ولم اره كذا في النهر فان قربها في المدة ولو تجنونا حب
ولزمه ما الزم به نفسه من كفارة وغيرها وسقط الايلا لانتهاء اليمين بالحنت
والايقربها في المدة بابت بواحدة بمصها اي المدة ولادعاه بعد مصها لم يقبل
قوله الا اذا قوي دعواه بالبرهان كما في المبسوط وسقط اليمين ان موثقا بان
حلف على اربعة اشهر او ثمانية اشهر لانتهاء المدة ففي المائة لو مضت اربعة
اشهر ولم يقربها بابت منه باخري وسقط الايلا وبقيت اليمين ان اطلق بشرط
ان تكون طاهرة على ما مر فانكحها ثانيا عدا الايلا واستبدلته مدة عرفت التزوج سواء
تزوجها في العدة او بعدها كما روي في الكمال وغيره فان مضت مدة اخري
بلاوطي بابت باخري فانكحها ثانيا فلذلك تبين اخري لان بالزوج عاد
حقها في الجماع والطلم منه بالامتناع فيجزي بازالتسريح الوقاع فان تزوجها
المولى الذي انتهى ملكه بالثلاث بعد زوج اخرا فلا ايلا شرعا لانتهاء هذا
الملك فلو تزوجها بعد ما بابت بالايلة مرة او مرتين وعاد اليه ثلاث بابت
كلما مضت اربعة اشهر بلاوطي خلافا لمحمد كما مر في سبيل الهدم واليمين بفسخ
وقوع الثلاث باقية في حق الحنت فان وطئ لزمه الكفارة او الجزاء ولا يمين بمضي
المدة اذ لا ايلا وكذا لا ايلا لو اتي مراحشية الا اذا اضافه الى الملك كما مر او غرسة
فلو كانت مائة الطهر ومضى اربعة اشهر اخري لم تبين بشي وهو الاصح كما في المبسوط
لكن لو وطئها كفرا اذ لا تفر بين الايلا واليمين ولو اتي امرأته ثم ابانها ان مضت
مدة الايلا وهي في العدة بابت باخري الا ان انقضت ولو اعادها بعد

نحو ان يطأ

انتضا العدة بقي الايلا على حاله وان بعدها اعتبرت مدة عرفت التزوج كما في الحاشية
ولو قال لا قربك ما دمت امرأتي فابانها ثم تزوجها لم يمين موليا اما المطابقة الرجعية
فكانت زوجة لخلوطها فان امتد طهرها وهي من تخيض بابت بمضي مدة الايلا وان انقضت
عدتها قبل مضي مدته بطل ولا ايلا فيها ودون اربعة اشهر في الحرة فلو قال والله لا قربك
شهرين وشهرين بعدها كان الايلا لان الجمع يحرف الجمع كالمجموع بلفظه فلفظ بعدها قيد اتفاق
ولا اصل في سائل اليمين انه يكره اسم الله ولا حرف النفي يكون يمينا واحدة ومتى عاد
اسم الله ولا حرف النفي كان يمينا وتدخل المدة في الحنت كما روي ان قاله
الزبيدي وغيره ونقل في المهر عن النبي انه جعل تكرار اسم الله يمينا قياسا واحدة استحسانا
ولو ملكت يوما يري ان يراد باليوم مطلق الوقت وانتهى اتفاقا ثم قال والله لا قربك
شهرين بعد الشهرين الاولين فليس بالايلة لان المدة لم تكمل وما توارى عليه شرح الهداية من انه
يلزمه بالقرآن كقوله ريان قال في الفقه انه خطا له لم يجتمع على شهرين يمينا وكذا لا يكون
موليا لو قال والله لا قربك سنة الا يوما او لا قربك الا يوما فان قربها واتي من السنة
بعد يوم القران اربعة اشهر فالكثرة اربعا والايلة ولو قال لا دخل بصبي وامرأته فانه لا يكون
موليا لانه يمكنه قربانها بغير شي يلزمه بان يجنحها منها فيطأها ولا يرد ما لو قال للنساء
الا ربع والله لا قربك اربعة اشهر فانه يكون شهرين ولا يلزمه شي بوطي الثلاث لما روي
الكفاة الى الحنت بوطي لرابية ولذا عجز المولى عن وطئها بمرضه او سبب مرضها او رفقها
هو اسناد دفر الرجم حتى لحقها او قربها او صغرها او جنته او عنته لان بينه وبينها مسافة
اربعة اشهر او كانت في مكان لا يعرفه او هي ناشرة او كانا حدهما محبوسا ولا يقدر على وطئها
في السجن ويخذلك فقيسه ان يقول بلسانه فيت اليها ويخبره كراحتها او بطلت الايلة ان
استقر العذر عرفت الحلف في اخر المدة ولا يعتبر العجز المحكي بالاجرام ولا احتكاف لانه
باختياره فلا يستحق تخفيفا ولو اتي مؤبدا وهو منيض وبابت بمضي المدة ثم صح تزوجها
وهو منيض لم يصح فسيب اللسان عندها صح عندا يمين فقا لو او هو لا صح فلورال المانع
في المدة بطل فسيب اللسان وتعين النفي بالوطي المقدر على الاصل قبل حصول المقصود بالحلف
وبقي شرط ثالث منه عليه في البدائع وهو قيام الكفاح وقت النفي باللسان حق لو ابانها
ثم فاء بلسانه لم يصح فلو تزوجها ومضت المدة بابت منه وان قال لها في غير هذا مرة

الطلاق. انت علي حرام او حرمك وانت محرم علي او انا عليك حرام ومحرم
نفس عليك وفي هذا يشترط ان يقول عليك وانت علي حرام وحلال الله او حلال المسلمين
علي حرام وانت علي حرام او المحرم او ما كان محررا العين كانت علي حرام. كان نوليا ان نوكي التحريم
اولم يفتش. لان تحريم الحلال يمين. وان نوي بذلك ظاهرا انظها اتفاقا. كذا في جوامع الفقه
وان نوي كالكذب فكلب. ودينه لا قضاء. وان نوي الطلاق بآتي وان نوي لثلاث فثلاث.
لما امر ان الحرام والكليات وفيها تنوع الحرمة الى خفيفة وعليلة. والفتوي على فروع الطلاق الناج
به. اي بآتي علي حرام ونحوه وان لم يمين. الحاقا بالمرح لعلته العرف في زماننا ولا يخلف به الا خال
ولو نوي غيره لا يصدق قضا ولو خلف به المرأة لم يثبت كفاية يمين. وكذا يقع الطلاق
بآية. بقوله كل حرام علي حرام او كل حلال او حلال الله او حلال المسلمين او حلال اخذنا ليجوز
ازد. او بقوله هرجه. بمعنى كل شيء. بدست. بمعنى يدي. راست. بمعنى صحيح. كبرم بمعنى اسكه
بروي. بمعنى كل شيء اسكه بيديك واحبسه بيدي علي حرام للعرف. بانه طلاق وعليه الفتوى
كما في المضرات ومن محمول نوكي الطلاق في نسيائه واليمين في نفيائه فطلاق وعين كما في المحيط
وفيه لو خلف بالحل والحرمة من لا رجعة له فعلق عند اي جعفر وبين عند اي بكر فلو تزوج امرأة
طلقت علي الاول. وكذا علي الثاني وبه نأخذ كما في التهستاني من الالفاظ المستقلة في زماننا الطلاق
يلزمي وعلي الطلاق علي الحرام وقدر **فروع** لو كان للاربعة سنة والميسل بحالها
طلقت كل واحدة طلقة بآية وقيل تطلق واحدة منهن بآية والبيان اليه وهو الاشبه ولا ظهر
كذا في التبيين قال في التمهيد ان يكون معناه والميسل بحالها يعني المحرم لا يتبدل انت علي
حرام بخاطبا واحدة كما وقع في الذكر بل في هذا يجب ان لا يقع الا على الخطبة التي رجع في الفتح
في حلال الله وحلال المسلمين ان يمين كل زوجته ولم يكن لها امرأة تزوج قبل طلاق ولا شبه
لا يكفر يمينه ولو قال ان فعلت كذا فحلال الله علي حرام ثم قال كذا لك لا امر اخر ففعل احدها حتى
وقع الطلاق ثم فعل الاخر في العدة قيل لا يقع ولا شبه الوقوع لا اتفاق البائن بالباين اذا كان
معلقا كذا في الزخية قال لا رتبة انما علي حرام ونوي الثلاث في احدهما والواحدة في
الاخر كما في البرازيه فمما طلقا ثلثا عند الثاني وقال الامام هو علي ما نوي وعليه الفتوى
باب الخلع هو لغة الفصل واستعمل في تزوج الزوجية بالضم ونحوه بالفتح
وشعا. الفصل عن النكاح. بلفظ الخلع سواء كان بالاقعة. وقيل ان تفدي المرأة نفسها بالمال

تدفعه اليه وتسقط عنه ولو اقل من عشرة. لخلعها به. ولم يذكر ما لا يبيع الخلع لا يبيع
كما في المجتبى يعني ويسقط المهر عنه بالخلع ولو جعل البدل عليه هل يجوز الخلع ثم ويجوز علي
الاثنين من المهر والزيادة فيه تصحها الخلع بقدر ما كان كما في البرازيه وغيرها. ولا بأس
به عند الحاجة. للثقات بعد الوفاق واذا وقع بينهما اختلاف فالسنة ان يجتمع اهله
الرجل والمرأة ليصلحا بينهما فان لم يصلحا جاز له الطلاق والخلع. ولا بأس باخذ الكسما اعطاها
ان شئت. وقيل يكره وصحة الشئني اي تحريما وقيل نفيها كما في الاختيار لقوله تعالى فلا
منه شيئا لكن لو اخذه طاب عند العامة كما في النظر **قلت** ووقع في بعض النسخ
هكذا. وكذا لا اخذ شيان نشن واخذ الكسما اعطاها ان شئت. وحينئذ فيكون
معطوفا علي الضمير المجزوء وسوغ ترك اعادة الجار للفصل اي ولا بأس باخذ الكسما
الدهنسي فليراجع بشرطه كالمطابق وصفته ان يمين من جانبه ومعاوضته من جانبها
ويكون بلفظ البيع والشراء والطلاق والمباراة. وحلها لو اتي به. ولو بالمال وبالطلاق
الصريح علي مال طلاق بآتي. ولو ارجي فيه شرطا او استثنى فالفتوى علي صحة دعواه
الا اذا وجدنا لنزاهة البذل او قبضه ولو قال انما هو حق لي عليك وقالت من بدل الخلع
فالقول له. ولو قال لها بعتك طلاقك بمهرك فقالت طلقت نفسي بآتي في الاصح. ولا يبر
المال المسي لوجوبه بالزناهما سالم تكن محجوزة بالسفاه او مكرهة فلا يلزمها شيء واختلفا
في الطواغية والكره. فالقول له يمينه ولو قالت انه كان بغير عوض فالقول لها وفيه
اشعار بان الطلاق لم يتوقف علي اد المال وان لم عليها اداؤه. وما صلح مهرا صلح
بدل الخلع بغير عكس كل بل جزئي اذ بعض ما يصلح بدله الخلع لا يصلح به كذا في عشرة
او ما في يدها او ما في بطن عنهما او بطن جاريتهما او من عنهما من اللبن وتحياتها من الثمار
التهستاني والمفهوم ليس يقضي فلا يلزم باس بالخلع بما دون المشقة ونحوه انتهى فليحفظ
الا فتاوي انكاسا كلية صادقة وعليه جري العيني اذ الغرض من طرده الكلي ان يكون مالا مشقوما
ليس فيه جهالة مستتمة وما دون المشقة بهذه المثابة ولا يخفى ان الصلاحية المطلقة
هي الكاملة فلذا سنعلم المحققون انكاسا كلية. وان بطل العوض فيه اي الخلع يقع بآية
لكونه كناية لكن بشرط النية اذ لالة الحال علي ما مر وتسمية البذل وان لم يكن مالا من دلالة
الحال لكن في التهستاني ان المشايخ قالوا لا تشترط النية ههنا لانه يحكم عليه الاستعمال

صار كالصحيح كما في متفرقات طلاق المحيط ثم فيه اشارة الى اشتراط النية في ظاهر الرواية
وفي الزانية قالت خالني بال او علي مال ولم يذكر قدر ولا يتر في ظاهر الرواية بل يقول
واذا لم يجب البذل هل يقع الطلاق قبل بيعه وبسي وقله وهو الاشبه بالدليل لانه غور
منها حيث لم يتم بال كما في النهر وان بطل العوض في الطلاق الصحيح يقع رجعا لان الوانغ
به اذا لم يكن موصوفا رجعي كما اذا خالها او طلقها وهو مسلم على غر وخبر برأيه ما
ليس بال او قالت خالني علي ما في يدي سواء قلت شيئا ولا والحال انه شيئا في يديها
فيقع في الخلع باثنا وفي الطلاق رجعا لمطلان العوض في المسائل الثلاث وعنده في
الرابعة ولذا لو قالت علي ما في يدي او بطن جاريتي او غني وعلي ما في يدي فاذا اشئ فيها كذا في
المحيط وقد قدضا ه وان قالت خالني علي ما في يدي فدراهم او دنانير معرفا
او سكر ويجعل التعريف للمهر لان قولها علي ما في يدي افاد كون المسمى مطروف يدها
وهو عام يصدر على الدرهم وغيرها فصار الدرهم عهد في الجمل من حيث هو كل صدقات
لقطة ما وهو سهم ولقطة موقوت بيا ناله ومدخلها وهو الدرهم هو الميراث لخصوص
المطروف وتامه في الرواية ولا شيء فيها لانه ثلاثة دراهم ولو في يدها درهم حلت الملائكة
ولم ار ما لو سميت دراهم فاذا في يدها دنانير والظاهر ومن الدرهم ويراجع وان قالت
علي ما في يدي مال او من متاع اذ قالت من مالي للمهر وقد اوفاه لها او علي ما في جاريتي
او غني من عمل لونها رد مهرها لو سبقوا بلاق بين كونه سما او مهر المثل فان لم يكن
مقبوضا فلا شيء عليها كما في العارية وكذا لو كانت قد ابرأت منه كما في المهر ولو كان في
يدها شيء من المال كان له ولو قليلا كما في المهر وفي اللؤلؤ الجنية اما اذا وقع الخلع على مهرها
فان لم يكن مقبوضا لها سقط عنه والاردته وفيها خلعها بالها عليه من المهر طانا ان عليه
بقية المهر فاذا هو قد وفي الكل رد عليه المهر اما ان علم انه شيء عليه وقع بجانا وان خلعها
على غيرها لا يقع على غيرها بغير رضائه لا قبل ولا بعد لا يطل بال شرط الفاسد كالنكاح ولزومها
تسليم اي العبدان امكن والافقية للجزء عن الاصل كما لو خالها علي ملك الغير في الشرط
الفاسد ما لو اختلفت علي ان كون صداقها لولدها او لاجنبي وعلي ان تنسك ولدا عند
وفي لقينة خالها علي ثوب بشرط ان تسلم اليه الثوب فقبلت فذلك الثوب قبل التسليم
لم تبين لانه يجعل نفس التسليم شرطا ولو قالت طلقني ثلاثا بال فطلق واحد

يعني

يعني في المجلس فلو قام فطلقها لم يجب شيئا فلهذا لا الف مالم يكن بقي من الثلاث واحدة
فلهذا كل الالف وبانت لانا لبا تصيب العوض وهو يتيسر على العوض وفي قولها طلقني
ثلاثا علي الف فطلقها واحدة يقع رجعا بلا شيء لان علي هذا الشرط وعندنا حكم علي كذا
لانها تستعمل في المعاوض كما لو قالت طلقني وثلاثا علي الف فطلقها دون فثلاثه كان
عليها نصف الالف قلنا لا فرض لها في طلاق فثلاثة ليجعل كالمشرط بخلاف ليقاع الثلاث
علي نفسها قبل ولا يتناول عن شيء بل لها غرض في عدم رقبتها معها بعدها ولا قرب انما
علي الخلاف قال في النازخانية وهو لا يصح كما في النهر ولو قال لها طلقني نفسك ثلاثا
بالف وعلي الف فطلقت واحدة لا يقع لانك لم يرض بال يمينه لا لتسليم الالف ولو قالت
انت طالق الف وعلي الف فقبلت في مجلسها بانت ولزومها المال لانه عقد معاوضة
فلا يبرأ بقبول او تعليق بشرط فلا يبرأ بلا التزام ولو قالت طالق عليك الف وقال
لعبه انت حر عليك الف او قالت هي والعبد طلقني او اعقني ولك الف فاحاب طلق
وعقوا لعبه بجانا وان لم يقبل لان قوله وعليك الف جعله تامة ولا صل فيها الاستقلال
لان تقويم ثمنه وكذا قولها ولك الف وعد والمواعدة لا يتعلق بها الزم وعندها
لا تطلو ولا يقيق مالم يقبل الالف واذا قبلها وقبلا ولم يزل مال بنا علي ان الواو المحاك
والخالع عند الامام معاوضة في حقها لوجود المال فجانها فيصح رجوعها قبل قبوله
بعدها او جيت بان قالت خالني علي كذا فيصح شرط الخيارها فلو قال لها فطلقك
علي كذا علي انك بالخيار ثلاثة ايام فقبلت حاز فطل الخياران ردت في الثلاث وطلت
ان لم ترد فيه ولزم البذل وهذا عندنا واما عندها فلم يخير الخيار فوقع الطلاق ولزم البذل
ويطيل بالقيام اي قيام احدها عن المجلس قبل قبوله ولا تصح اضافته وتعليقه بالشرط
والحكم يمين في حقه فانفتت هذه الاحكام فلا يرجع بعد ما اوجب ولا يصح شرط
الخيار له اذ الخيار في اليمين ولا يطيل بالقيام عن المجلس قبل قبوله لانه بمنزلة التعليق
فقبله فتنتفي احكام المعاوضة وتنشأ حكم اليمين وجانب العبد والامتناع في العقوق
عليما لجانها فتعتبر احكام المعاوضة ولو قال لها طلقك من الف فلم تقبل فقالت بل قبلت
فالقول له يمينه لا يمين من جانيه وهي تدعي عليه الحنت وهو ينكر وكذا لو قال لعبه كذا
ولو قال لبا يميني كذلك اي بعتك هذا العبد بالف فلم تقبل او قال بعتك طلاقك

اسم بالفلم تقبلي او قال لعبدك نفسك منك بالفلم تقبل وقالوا بل قبلنا فالتول
طهر ابي المسترقي والمرأة والعبد لان البيع لا يبرأ بالقبول فاقراءه بقرارة بالقبول فانكروا
رجوع عنه وان اختلفا في الخلع فالتول له وان اختلفا في البذل فالتول لها ولو اختلفا في ثبته
المرأة اولى كما في لئلا بخاينه وفي القينة اقامت بينة ان زوجها المجنون خالفها في صحته
واقام وليه او هو بعد الاذاعة انه خالفها في جنونه فبينه المرأة اولى كما في الحاكم قال لها
طلقتك واحدة بالفلم تقبلت فقالنا سألناك ثلاثا فطلقتني واحدة فلك ثلاثا فالتول
لها مع البين ولو اقاما بينة فبينه الزوج اولى وكذا لو اختلفا في مقدار المهر بعد الاتفاق
علي الخلع او قال خالفت بغير شيء فالتول قولها والبنية بينة الزوج وفي الفصول ادعى
انه خالفها وهي تنكره كان القول لها والمباراة بالهز وغير مفاعله من اهل وهي ان يقول
بارأك علي كذا وتقبل كالحمل وهي طلاق بائن بغير بلائيه كذا في المختارات يعني عند
مذكرة الطلاق وذكر المال او غلبة الاستعمال ولا تشترط الميتة في المباراة كسائر الكفائات
كما فيهم الزنازية والنهر وقد قدماه عن التمساني عن متفرقات المحيط فتنبه ويسقط كل منهما
اي المباراة والخلع في الكناح الصحيح ولو بلفظ البيع والشرا كما اعتمد العماري وغيره وفي
التمساني والمباراة في الكناح هو الصحيح فان الخلع في الكناح الفاسد لا يسقط المهر واذا
وطي المنكوبة بهذا الكناح اختلف في سقوطه وكذا اذا باتت امرأته ثم خالفها في العدة
استحيى من سبي قريبه كل حق اتي ثابت وقتها وخرج نفقة العدة والسكنى لهما لم يجبا وقتها
بل بعد ما وبه استغنى عما ذكره في القم من القيد فتنبه لكل واحد من الزوجين على الآخر ما ابي
من الحق الذي يتعلق بالكناح فما اتفق به لقر من رثن لا يسقط بالاتفاق على الصحيح فلا
تطالب بمهر وقع الخلع من كاح حتى لو تزوجها على مهر مسمى ثم طلقها بائنا ثم تزوجها
ثانيا على مهر اخر فخلعت منه على مهرها بغير ان ياتي دون الاول كما في الخلاصة والمقنة كما المهر
كما في الزنازية ولا نفقة ما حصة معروضه بالحق اما نفقة العدة والولد فلا تسقط
لها اي يصح يعني في ضمن عقد الخلع بقا الخلع حتى لو اسقطت بعضهما بعد الخلع براءة الزوج
عنها لا يصح ذكره الشئ واما السكنى في العدة فلا تسقط وان صرح لانها حق المشع الا اذا ابرأته
عن مؤنة السكنى فتصح كما في القم واما البراءة فنفقة الولد فان وقتا صح ذكره ولا لا ثم
لو تزوجها امات الولد في اثنا المدة فانه يرجع عليها ببقية نفقة العدة وبقية نفقة

الولد كما في القينة ويستفاد منه انها لو شررت وهي في العدة الله يرجع عليها في النفقة ونفقا
او عدم وجود ولد في بطنها لموت الولد في اثنا المدة كما في المحيط فلو زكت الولد وهربت
فلان زوج ان ياخذ قيمة النفقة منها ولو خالفته على نفقة ولده بعد الفطام عشرين سنين
وهي معسة فلما لبث بها اجبر عليها وعليه الاعتماد لا على ما اتي به بعضهم من سقوطها
ولو اختلفت على ان تسلك الي لبلوغ صح في الاثني لا الفطام ولو زوجت كان للزوج اخذ
الولد منها وان اتفق على تركه وينظر الى مثل اسكان الولد في تلك المدة فيرجع عليها
كما في فتح القدير وفي الحاشية المحيلة في برائتها مع موت الولد ان تقول فانما تا الولد قبل
المدة فلا رجوع لك علي وقياسه انها لو شررت برائتها اذا شررت ان يصح الشرط ولا يطالب
هو بنفقة تجهلها عن مدة مستقبله ولم تقض مدتها ولا يطالب ايضا بمهرها ولم يسكنه
وخلع قبل الدخول او بعده سميا شيئا او لا علم ان هذا ليس على اطلاقه فانه لو خالفها
على مهرها او بعضه وكان مقبوضا ردت ما وقع الخلع عليه والحاصل ان البذل اما ان يكون سكوتا
عنه او منقيا او متبعا على الزوج او عليها او على مهرها او بعضه او مال اخر وكل من الستة
علي وجهين اما ان يكون المهر مقبوضا او لا وكل من الاثني عشر اما قبل الدخول او بعده
فان كان البذل مسكوتا عنه فله مهر براءة كل منهما من المهر لا غير وان قبضت بعضه كما في
المحيط وان كان منقيا كما لو قال اخلعني نفسك مني بغير شيء وبات كما في الزنازية فلا يبرأ كل
منهما عن حق صاحبه كما في البحر وان كان مغيبا على الزوج فقد يزاد عليها على مهرها
فان كانت قبضته رده ولو شرطته لولدها او لاجنبي كان للزوج كما في الزنازية ولو كانت
وهبته لاسنان او باعته منه رجعي ببقية لوقيما وبثله لو خالفته بغير خسران
يلحقه فان ابرأته عن مهرها وقع الطلاق والامان ارتفاع الخسران يكون بسلامة
المهر كذا في الزنازية وهو ظاهر في ان المهر لو كان مقبوضا ثم رده وقع الطلاق ان علي
بعضه فان مقبوضا رجعي بالمسقط ان كان بعد الدخول وان كان قبله فنصفه
وان لم يكن سقط الكل طلقا وان سميا ما لا اخر فقد ردت وعند محمد لا يسقط الا الاصل
ما سمياه فيها اي الخلع والمباراة وصح في القنوكي الصغير واي حيف مع الامام
في المباراة ومع محمد في الخلع ثم الخلع المستقط المحقق ما كان بلقط الخلع حتى لو قال لها
خلعتك لا يسقط شيء من المهر ويقع البائن اذا نواه سوا قبلت ام لا كما في الزنازية وكذا

المباراة حتى لو قال لها برئت منك حاك وتعي الطلاق ويستغني ان لا يسقط بشي كذا في المهر
ولو قالت ابرأتك من كل حق يكون للنساء على الرجال فطلعتا وتعي بائنا ولها نفقة العدة ولو قالت
لما برأتك الله لا يبرأ كذا قال المفسري واما الطلاق على مال فقبل كالحلع والمعتك كما في المنوير
وفي المهر عن الفضول ان ظاهر الرواية وعليه الفتوى وذكر القاضي انه كالحلع اتفاقا على الصحيح
ولو خلع الاب صغيرته بما لها من صداق او غيره لا يلزم المال عليه ولا عليها لانه تبرع وكذا
لا يسقط مهرها وطلعت بما رجعيا ولو بلفظ الطلاق وبائنا ولو بلفظ الخلع في الاحتمار
ولا يتوقف على اجازتها على الصحيح ولو بلغت واجازت ما خلعها لاجباز ولو قبلت على المال
وهي ممتزجة وقع اتفاقا سواء كان احدا لعاقدين باها او اهما وفيه اشار الى اشتراط كونها
من اهل القبول والى انه لا يمتنع عليها والى ان لا قد لو كان جنسيا لم يقع بلا قول للصحة
ولا اب وزايل الخلاف كما في المتسني عن الدخيرة وسيجي في الكبير يتوقف ان الخلع
على قبولها وظاهر ما في المهر عن البرازية ترجيح وقوع الطلاق وفيها الامراء الم تنقذ وتقف
البذل الى نفسها لا يتبع الطلاق هو الصحيح بخلاف الاب واما الصغير فلا يصح خلع الاب
عليه ولا يقع طلاقه ولو خلع صغيرته بما لها على انه ضامن اي ملته وكيف العدم وجوب
المال عليها لزمه المال اجمالا بالبدل بالترامه كلاجبسي وطلعت سواء خلعها على مهرها
وضمنه اوالف شلا فنجب عليها الالف كذا قال الكمال ثم قال ولا يسقط مهرها يعني فيما اذا وقع
الخلع عليه لانه لم يدخل في ولايته الاب وبعد الحل صححل ما زعم في الجوزيا بحمله فالأدري
بالاقتان حفظ اللسان كما في التهر وفي المتسني عن الفضولين ان الاب اذا اراد ان الخلع خيره
له بان علم انها لا تحسن العشرة وخطها يسقط المهر عنه مالك ولو قضى بالقاضي
يقصد قضاء لا تبجند فيه انتهى فليحفظ ولو شرط الزوج المال عليها طلعت لوجود الشرط
بلا شيء لعدم اهلية المرأة ان قبلت وكانت تعقل ان الكناح جالب والخلع سالب والاعتقاد
فلا تطلق وان قبل الاب في الاصح لان شرط المهر لا يمتنع النية **نذر** قد ذكرنا السقوط
المهر والمتعذر الزوج في الصغير خيرا احسنا ان يجعل بدل الخلع على اجبسي بقدر المهر
ثم يجعل بدل الزوج على المهر فبعض ذلك منه وتما في الجرحين البرازية وغيرها والخلع المصحة
مرض الموت على مال يقتبر من الثلث لكونه تبرعا حتى يكون لا اقل من مهرها ومن بدل الخلع ان
خرج من الثلث ولا كان له الاقل الارث ومن الثلث ان ماتت في العدة ولو بعد ما اوكانت

غير مدخول بها كان له بدل الخلع ان خرج من الثلث **فروع** لها ابا عمرها وارثا هاترو
باحدها ودخل بها ثم خلعها بمهرها في مرض موتها ولا لها غير وماتت في العدة فالمهر
بينهما ولا يقتبر من الثلث اذ لا يصح ذكر البدل في حق الوارث فبقي لفظ الخلع فبين وبين ان
بالمراتب الزيادة في الخلع بعد تمامه باطلنا لو كمل الخلع لا يطالب بالبدل الا اذا ضمنه
فان اذاه رجع به عليها الخلع بمال مزاجبني لا يسقط شيئا من المهر لعدم كونه في اسقاط
حقها وكذا لو اخلعت لامتنع بغير اذن مولاهما وتواخذ بالبدل بعد التقى ولو اذنت سقط
المهر وتباع في البدل وام الولد والمدينة في لادن يؤدى ان مكسها والكاتبة تؤدي بعد التقى
مطلقا خلع السيد لا يمتنع على ربتها ان زوجها خلع بماله وان مكاتبها او عبدا
او مدبرا صح وصارت انت لمولي مكاتب ونحوه وان خلع بماله لانه قارن وقوع الطلاق
وقوع الملك فتعذر ايجاب المهر بانه ان الزوج اذا كان حرا فلو صارت الامت مملوكة لانه
لبطل النكاح فلا يصح ان الخلع محله بخلاف ما اذا كان الزوج مكاتب او نحو فانها حينئذ
تعتبر مملوكة لمولي مكاتب ونحوه فلا يفسخ النكاح تحت امتان خلعها سيدها بعد الدخول
على رتبة الصغرى صح في الكبرى وبطل في الصغرى ولو خلع كل منها على رتبة الاخرى طلقا
بما قال لصغيرة ان غبت غك فامرك بيدك تطلق بك متى شئت بعد ان تبرك
فتبي من المهر فوجدا لشرط فطلعت نفسها بعد ما ابرأت لا يسقط المهر ويقع الرجعي كما في
التهيرية وفي الجرحين القينة اخلعت نفسها بالمهر على ان يعطيها كذا فلا ريب في صح ولا يشترط
بيان مكان لا يفي لان الخلع اوسع من البيع وفي البرازية خالعت على مهرها ونفقة عدها
عليان يرد الزوج عليها عشرون درهما صح وزعم في الزوج عشرون دليله ما ذكر في
الاصول خالعت على اربعين يرد الزوج عليها الف لا تخفف فيها وفيه دليل على ان ايجاب
بدل الخلع عليه يصح وكذا اذا لم يذكر نفقة العدة في الخلع ويكون تقدير النفقة العدة
وهذا من الحسن وكان وفي اخر القينة من سائل لم يوجد فيها رواية ولا جواب
للتأخيرين قال ابرأتك من المهر بشرط الطلاق الرجعي فقال لها انت طالق طلاقا رجعيا
ايتمى بائنا المتقابلة في المال كسيلة الزيارات انت طالق ليوم رجعيا وغدا اخرج
بالف فالالف مقابل بها وهما بائتان ام رجعيا وهل يبرأ لوجود الشرط صورته ام لا
انتهى وفي الدخيرة لو قال انت طالق الساعة واحدة اسكن الرجعة وغدا اخرج

ملك الرجعة باللف فقبلت اضربا لبدله اليها وما في الزيارات والذخيرة يصف فيهما
بأيتان كذا في النهر وفيه عن البحر قال انت طالق علي ان تقطيني الف درهم فقبلت تطلق الحال
وان لم تعط الوجود القبول كما في تاضي خان قال وكذا انت طالق علي خولك لدار
فانه يتوقف علي قبولها لا علي خولها بخلاف انت طالق علي ان تدخل الدار حيث يتوقف
علي خولها ولا يكفي قبولها انتهى **قلت** يطلب لفرق بينهما فان ان والفعل يعني
المصد والمصدر صاحب البحر والمهرانه يفتقر الى الفرق ولم يبدأ فرقا فامل **قلت**
وفي الباب شرح اللب في بحث لام الحود الفرق بين المصدا والصريح والمصدر
في حجة على الثاني علي الجنة دون الاول وتبعنا لشرع الحق في حاشية علي الرضي وليقن
عليه فنص **باب الطهارة** مناسبتة كون متساها التثنية غالبا وقد
العلم لانه اكمل في التجرير وفي الكتاب الطهر كما ينعى البطن الذي ذكره بيارب ذكر الفرج
وكيف به عنه لانه عموده وعندي عن تضمنه معنى التبعيد لانه كان طلاقا هو لغة متعلقة
الطهر بالظهور وشرعا تشبيه الزوج المسلم المكلف ولم يصح به لشهرته فلم يصح طهارته
ومجنون وصبي **ردجته** فلا طهارة من اجنبية او مملوكة فلو قال لاجنبية او لانه ان تزوجك
فانت علي طهاري لم يكن طهارا الا اذا تزوج الاجنبية او لانه بعد اعتاقها فانه ينقلب
الي الطهارة كما في الحائض سيجي والتشبيه مخرج لغوات امي واخوتي وابنتي فانه ليس
بظهار فلو قال ان فعلت كذا فانت امي وفعله فهو باطل ان نوي التجرير واصانته
مخرجها لما لو قالت لزوجها انت علي طهاري فانه ليس بشي وعن ابي يوسف انه طهار وقال
الحسن انه بمن كما في التستاني عن المحيط وفيه عن النصف ان الطهارة مكرمة او تشبيه عصب
منها يعبر به اي بذلك العصب عن علمها كالرقبة والفتق والوجه والفرج او تشبيه جزء
شائع منها اي من رجة وهذا لانه كاي شيء بعضه يحرم عليه النظر اليه بحارمة اي لانه
الذي يحرم نكاحه مؤبد لما في المهر عن الديات فشرائط الطهارة كون المظاهر به من جنس
النساء حتي لو قالها انت علي طهاري وابنتي لا يصح الطهارة لانه اعرف بالشرع والشرع
انما ورد بها فيما اذا كان المظاهر به امرأة انتهى ويعرف الجواب عما في المحيط لو شبهها
بفرج ابيه او قربه ينبغي ان يكون مظاهرا اذ فرجها في الحنة كفرج امه وان دفع ما
في البحر من انه لو قالوا فرج موصفة لشخص المناول الذكر فلا شيء كان وليا خذا

عما في المحيط وحزمه ولم ينقله مجتا وبقه صاحب البحر التوير وانت علمت فما
هو الواقع فمجرد ما في الحائض والظهار انت علي كما لدمر البحر الخنزير او قتل المسلم
او الغيبة او الغيبة او الزنا او الربا او الرشوة فان الصحيح انه طهارا ان نوي انت
علي كما في فان التشبيه بالام تشبيه بظهورها وزيادة كما في المحيط والمحرم
مخرج لما اذا شبهه بمنزلة الاب او الابن فان حرمها غير مؤبد ولذا لو حكم
بمواز نكاحها نفذ وهذا عند محمد خلافا لابي يوسف ومدخل لما اذا شبه
بظهار ام امرأة قبل هذه المرأة او نظر الي فرجها بشهوة فانه طهارا عند ابي يوسف
خلافا لابي حنيفة ولما اذا قال انت امي كما مر علي ان ذكر العصب على طريق
المثال وبه بطل ما ظن ان الفرق باطل مخرج الدم ونحوه كما اشار اليه
المهستاني فيلحفظ ولو كان سبب التجرير رضاعا او مصاهرة ولو اقر المني بها
او شبهها عند ابي يوسف قيل وهو قول الامام قال القاضي ولا مامر ظهير الدين
وهو الصحيح **ردكنا التشبيه** بشرط كون المرأة زوجا والرجل مسلما عاقلا
ولو حكم بالثقة فلا يصح طهارته ومجنون وصبي ومعتق ومدهوش ومهين
ومغني عليه ونائم اما السكران فيصح طهارته وكذا المكروه والمحظي والآخرين اشارت
المهنية ولو كانت الناطق للسبيبة او بشرط الخيار كما في الديات في حكم حرمة
الوطي ودواخيه الي ان يكفر والفاظه صريح وكفاية وظاهر كلامهم ان المخرج مكان
فيه ذكر العصب واليه اشار بقوله فلو قال انت علي طهاري نظير تشبيهها ولو حذ
علي قال في البحر انه لا ينبغي ان لا يكون مظاهرا قال في المهر وفيه نظر بل ينبغي
ان يكون مظاهرا فديره وفي الحائض انت علي طهاري ان كان طهارا وظهار المرأة
من زوجها لغوبه يعني او راسك علي طهاري نظير تشبيه عصبه يعبر به عن الكل
ونحوه كالرقبة او قال بصفك علي طهاري نظير تشبيه جزء شائع وشبهه
اي شبهه النصف كالثلث والرابع او بطنها عطف علي طهاري نظير للعصب
المشبه به الذي يحرم عليه النظر اليه من محارمه او فخذها وفي الحائض القياس
ان يكون ركبته كذلك ولو قال فخذك كفذاي لا يكون مظاهرا انتهى والوجه
فيه طهارا اذ يشترط في المشبه ان يكون عصبه يعبر به عن الكل او كظهر اخوتي

ارعتي ونحوها بما لا يحل له تكاثره على التابيد يخرج ما لو شبهها باختها وبن كل
الجمع بينهما فمن قال في التعريف محرمه عليه يحتاج ذكر التابيد ليخرج هذه ومن
لا فلا كالماتن. حرم عليه وطهرها جواب لو ورد واعيه كالمس والقبلة والمطر
الي فرجها بشهوة فلو فعل استغفر وكذا يحرم عليها ما لم يكن كما في البدايع وعن محمد
لو قد من سفره تقيها للشفقة كذا في الدرر وما في المجر تقيد به بعد الشهوة
فتعريف لان ذلك لا يخص المسافر كما في النهز وذكر في الطهيرة ان النظر الي ظهرها
وبطنها لم يحرم ثم هذه الحرم لا تزول. حتى يكفر. وان عادت اليه بعد زواج اخر
او ملكك بين لبقا حكم الطهار وكذا اللعان. فلو وطئ قبل التكفير فليس عليه
غير التوبة والاستغفار لمخالفة بعض مني التماس المتناول للدواعي قالوا ولم
يعرف في الاستغفار حديث لكن في الموطأ قال اما لك فيمن يطاهر ثم يسها قبل
ان يكفر عنها حتى يستغفر الله ويكفر قال في النهز وذلك احسن ما سمعت
فليحفظ. وغير الكفارة الاولى ولا يعود حتى يكفر واعلم ان العود الموجب للكفارة
في قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا. عزمه عزما مؤكدا. فلو غم ثم بدا ان لا يطأها
له الكفارة عليه اضلا كما في البدايع كما اذا مات احدها كما في المحيط على اباحة
وطئها. اي يرجعون عما قالوا فيريدون الوطئ وينبغي لها ان تنعم بنفسها منه
وتطأ اليه بالكفارة. اي لها مطالبة بالوطئ وعليها منه حتى يكفر. ويحبه
القاضي عليها. بالحبس فان تردد ضربه الي ان يكفر زاد في التاخر خائفة او يطأ
فان قال كبرت صدق ما لم يعرف بالكذب هذا اذا اطلقه اما اذا قيد بوقت
كقولك انت علي كظهر امي الي شهر او سنة فنسقط الكفارة بخصه كما في النهاية
ولو علق عشيته الله بطل ولو عشيته فلان او عشيته فعلي الله المشية في المجلس
كما في الخائفة. واللفظ المذكور لا يحتمل غير الطهار. فلو نوى غيره لا يصدق
لانه صريح فيه ثم شرع في كفاياته المستقرة الي البينة فقال. ولو قال انت علي مثل
امي او انت علي كامي وكذا. لو حذر علي كامي الخائفة بخلاف ما لو حذر في كاف
منها فانه يلغى كامي ويأتي. فان نوى الكفارة صدق او الطهار فطهار او الطلاق
فباين. لاحتمال اللفظ كلاهما. وان لم يوثق شيئا فليس شيء على الصحيح مما لا كلامه

علي ادي محتملته وقال محمد يكون طهارا ولو نوى التحريم لا يصح انه طهار
اتقا قال لو قال انت احمي لم يكن طهارا ومن بعض الطن جعله من باب زيد اسد
ذكره التتائي و ينبغي ان يكون لقوله لها يا بني يا اختي كما في المهر
ولو انت علي كامي كامي. وكذا لو حذر علي. ونوى طهارا او طلاقا او ايلاما كامي
ويبقى بائنا ولو لم تكن له بينة ثبت له ادي وهو الطهار هو الصحيح من مذهب محمد
ولم ارم لوقامت دلالة الحال على ارادة الطلاق بان سألته اياه وقال نويت
الطهار ولو قال انت علي حرام كظهر امي ونوى طلاقا او ايلاما فهو طهار عنده
اذ الصحيح لا تغلف في البينة. وعندها ما نوى. فان لم ينفق طهارا اتقا لانه
ادي. ولا طهار صحيح. الا ان تزوجه ولو انه فلا طهار في خواتمه. ومبانتة
ولا حبسية الا اذا اضاف الى سبب الملك كما في ولا طهار من بكها بالا امرها
فطاهر منها فا جازت الكناح. بعده لانه صادق في التشبيه في ذلك الوقت
ولو قال لنسائه الثلاث او الاربع انت علي امني وعندي اومعي كظهر امي
كان مظاهرها من اتقا وعليه لكل واحدة كفارة. بخلاف ايلاما لانه هلك
حرمته اسر الله بقائي وهو الواحد ولو طاهر من زوجته واحدة مرارا في مجلس او مجلسين
فعليه لكل طهار كفارة الا اذا نوى التاكيد بالثاني فيصدق قضاء فيهما
فلزم كفارة واحدة ولو علقه بنكاحها بان قال ان تزوجتك فانت علي كظهر امي
مائة مرة كان عليه بكل مرة كفارة كما في التاخر خائفة. **فروع** انت علي كظهر امي
في رجب ورمضان وكفري رجب خله عنها ولو طاهر واستثنى يوم الجمعة
مثلا ثم كفران كفر في يوم لا يستثنى المجر لانه في الفقه وفي التاخر خائفة ان تزوجتك
فانت طالق ثم قال لها ان تزوجتك فانت علي كظهر امي فتزوجها وقع الطلاق
ولا يلزم الطهار وقال لانها كذا في البحر والمذكور في الخائفة لزمها لوقوعها في حالة
واحدة وكذا لو قال اذا تزوجتك فانت طالق وانت علي كظهر امي يقع الطلاق
ولا يلزم الطهار وقال لانها بنا على ان الترتيب في التزول عنده وعند ما يكون
رأسه الموفق **فصل** في الكفارة واختلاف في سببها والجمهور
انه الطهار والعود احمي لغمر عليها وعليه التزوي كما في النظر وقد مر ان

لا سيما ذكره التستاني وكذا كل صوم شرط فيه التتابع كالمندوب مختلفا في التتابع فيه
وان لم يكن لا يستقبل لانه لا يزيد على رمضان كذا في بيان الفتح فان هذا المظهر فيما
ليلا عامدا او ناسيا على الصواب كما في عاتيه كسب الاحباب كالبدعي وغيرها وما ذكره ابن
الملك فان قيد العهد للاحتراز عن النسيان بلين صحيح قاله الباقي وجزم في الجواز خطأ
لكن نقل التستاني التقييد بالعهد عن كثير من الكتب القديمة ثم قال فجرد قول الامام سبياني
في شرح الطحاوي بالليل عهدا او نسيانا لا يثبت ان الحديث في العهد وغيرها قيدنا اتفاقا
كما نقله صاحب الكفاية ومرتبه الي اخيه انتهى فتنبه او ناسيا اشعيا ناسيا استأنف
خلافا لجيف فعنه لا يستأنف في الوحي ليل العهد وناسيا قيد بالنسيان لانه
لوجامها ناسيا عامدا استأنف اتفاقا وعبارة التستاني ليل العهد لم يستأنف بلا خلاف
كما لو طمها يوما مطلقا بلا خلاف كما في النصف انتهى لكن في الثاني تأمل لا غير المضمر
غير المفطر كما حرره في شرح التتوي وكذا لو في كفارة القتل ناسيا استأنف لان المتع من
الوحي فيها لمعني يمتنع بالصوم كما في الوحي وان فطر بعد ركعتين او بعد ركعتين استأنف لوجامها
لانه يجد شهرين بعد بينهما بخلاف الحيض للمرأة في كفارة القتل او فطور رمضان لانها
لا تجد شهرين خاليتين منه بخلاف القاس ولذا روي عن محمد لو استب بعد ما حاضت استقبلت
كما في المحيط وقالوا باس تقطع التتابع ولم تصل القضاء بعد الحيض استقبلت كما في البدائع
فان لم يستطع الصوم لم يرضى روي اوله او الكبر اطعمه وانيه يعني من مال نفسه هل
لما رجع فان قال على ان يرجع رجع وان سكت لم يرجع في ظاهر الرواية وجمهور انه في الذي
يرجع فجرد الامر ولو اطعم عنه بلا امر لم يجز قيد بالاطعام لانه لو امره بالعتق عن كفارة
لم يجز خلافا لجيف لان فيه الزام الكفر ولو جعل ناسيا جاز اتفاقا وتغير الوارث
بالاطعام جاز وفي كفارة اليمين بالسقاة ايضا بخلاف الاتفاق ولذا اشنع تبعه في كفارة
القتل لان التبع بالحقاق غير جاز كما في الجرح المحيط ستين مسكيا ولو كان اعطى
واحد ستين يوما كما سيجي ولا يجوز لشعبان ولا غير الراهق كما في البدائع اي ملك كل
مسكين قدره كالفطر كما مر وقيد المسكين اتفاقا لجواز صفة لغته ومنه ان الكفاية او قيمه
ذلك يعني غير المنصوص عليه حتي لو دفع شعير عن جنبة مثلا بالقيمة لم يجز وعليه ان يتم
للمدين اعطاهم ما قدره ذلك الجنس فان لم يجدهم استأنف كما في الفتح ولا يجوز في سائر الكفارات

ان يعطي الواحد اقل من نصف صاع وفي الفطرة خلاف وقدنا ان الجواز جزم بغير واحد
وانه صحيح كذا في الفهر وعبارة الهندسي ولو قسم نصف صاع بين مسكينين لا يجزي عن
واحد كالفطرة والصحيح الجواز كما مر وعليه فالفرق ان العدد منصوص عليه في الكفارة بخلاف
غيرها وقوله في الجواز ان هذا الفرق مفع على الضعيف مفع وصح اعطاء من مفع
شعير او قدر لان تكيل احد الجنتين من الاخرى لا يثبت وتصح لا يثبت الكفارات
اعني كفارات الطهار واليمين والصوم وقول العيني والفتاوى والفدية للمفقور
الج وغيرهما دون الصدقات والعشر لو ردها بلفظ الاثبات وهو التملك حقيقة ولو غدا
وعشاهم او غداهم غداين والشعير كالفدية او عشاهم عشائين واشعير جاز وان قل
ما اكول لان المعتد دفع حاجته اليوم دون الحق بخلاف التملك ولو جع سنيها بان
غدا جماعته واعطاهم قيمة العشاء او عكسه جاز علي ما جزم به في البدائع وفي المسايح
لو اطعم مائة وعشرين مسكيا اكل واحدة شعبة لم يجز الا ان يضاف الاطعام فيعيد
علي ستين منهم غدا او عشاء ولو في يوم اخر كما يعلم من الاختيار وغيره وفيه الواجب هنا
شيان مراعاة عدد المساكين والمقتدر في الوظيفة لكل مسكين وفي البدائع اوصى بان
يطعم عنه نفدي الوصي العدد المنصوص عليه ثم مات قبل القضاء استأنف انتهى ولو غابوا
انتظرهم فان لم يجدهم استأنف ايضا وهل يجب الانتظار علي الوصي قال في التتوي ار المسألة
في كلاهم وينبغي القول بالوجوب في حقه دونه الى ان يغلب على ظنه عدم وجودهم
فستانف ولا بد من الادام في خبز الشعير والذرة لتمكن الاستيفاء الي الشعير دون الحنطة
لتمكن من الشعير بدونه فلو كان فيهم شعبان قال الريني او يطعمهم لم يجز وقدنا عن البدائع
انما لم يكن مراعاة لا يجوز ولو اطعم فقيرا واحدا ستين يوما لو غدا وعشاه اجزاه
لتجده الحاجة يتجدد لايام وان اعطاه طعاما لشهرين بدفعه في يومين لا يجز
واحد ولو تملكات قيل يجوز ولا وجه للاعني يوم فقط كذا في الفهر كما في التقدير
فان قلت لو كسي مسكيا واحدا عشق اثنان في عشق اياهم جاز مع اتفاقا حاجته
لما في اليوم الثاني اجيب بان هذا مما يختلف باختلاف احوال الناس فاقيم مضي
الزم من مقام الحاجة وان جامع المظاهر بها في خلال الطعام لا يستأنف لاطلاق
النس من قولنا انا لا نحل المطلق علي المعتد ان كانا في حكمين كذا في التتوي لان

شلا يجزى

القيد نسخ فلا يجوز القياس ولا يجبر الواحد والمفح والوطي قبل الطعام لاحتمال
 القدح على التخيير والصيام فبقا قبله كما صح به الملك العالم ولو اطمع
 فقير كل فقير صاعا عن ظهاري لا يصح له طعام لا عن ظهاري واحد وكذا الواعظ
 عشرة كل واحد صاعا عن ظهاريين **ويصح** بينين وقال محمد بن زعفران ولو كان بدعا
 جازا اتفاقا ولو كان عن ظهاري واحد **ويصح** اتفاقا والفرق ان لبنه في الجنبين
 معتبر وفي الجنس الواحد لا **ويصح** التكفير لو حرر عبد من عن ظهاريين
 او صام عنهما اربعة اشهر او اطمع مائة عسكرون فقيرا او اذم بيعين الاتحاد للجنس
 فلا حاجة الى التعيين ولو كان عليه كفارات مختلفة الاجناس اعتق عنها عسكرا
 لا يجزيه عن كفارة ولو نوى بكرا واحدة كوفها عن واحدة لا يعينها جازا جازا وكذا
 جهالة المكفر عنه كذا في المحيط **وان حرر رقبة واحدة** او صام عنها شهرين ثم عتق
 عن حدها صح عتقا عتق ولو حرر مؤمنة او صام شهرين عن ظهاري وقتل لا يصح عن
 واحد منها قيدا بالمؤمنة لا ككافة تقع عن الظهاري استحسانا لعدم صلاحيتها للقتل
 ولا اصل ان نية المقتين في الجنس المتخلفون في المختلف مفيدة وفي المقت عن يوسف
 لو بصدق عن يمين وظهاري فله ان يجعله لاحدهما استحسانا ولو ظاهرا عبدا ولو
 مكاتب او مستسعى لا يجزيه الا الصوم المذكور ولم يتنصف لما فيها من معنى العبادة وليس
 للسيد مفعول عن الصوم لتعلق قوله بخرافة بخلاف سائر الكفارات وان اعتق والسبب
 قبل التكفير كذا في المال كذا في الشارع **وان وصله اعتق عنه سيده** او اطمع ولو ابا من
 لعدم اهلية التملك ولا نسبت له الحرية اقتضاء لان الباب بديهة بقا وهذا اصل
 واستثنوا الاحصار فان الطعام المولى عنه جائز حرمه في جنبايات الفتح وهل يلزم
 المولى لك فوهان كلاهما في **الفروع** المحجور عليه بالسفك يكفر بالصوم
 لا مال با على قولها المفتي به ولو اعتق عبده في كفارة الصوم سعى في قيمته ولم يجز
 عن التكفير كذا في خزانة العمل وحجر الوهبانية وغيرها **باب**
 اللعان هو لغة مصدر لا عن قتال في اللعن وهو الطرد والابعاد سمي به للعدا
 قبلها نفسه الخامسة تسميته اكل اسم الجزء يعني بسم بالفضب وان كان موجودا فيه
 من جانبها لانه لغة اسبق والسبق فرسا بالتجسيم وشرعا شهادتان اربعة اعتبارا بشهود

نصحه عنهما

الزنا لا يشهد لنفسه وشهود الزنا اربعة مؤكدة بلايمان مقرونة بشهادتين
 وشهادتهما بالفضب وهذا ركنه وليس في الايمان ما يتقدم من جانب المدعي لا هنا
 وفي القسامة وشرطه في الملاعن ان يكونا زوجين حريين عاقلين بالعين مسلمين
 ناطقين غير محمدين كذا في البدائع زاد في الجوهر وان يكون النكاح صحيحا
 وفي لقادف عدم اقامته البينة على دعواه وفي المقدوف اكناره وسببه قذف
 الزوجة بما يوجب الحد في الاجنبية وحكم حرمة الوطى بعد اهل اهل اداء
 الشهادة قاتمة شهادته المقرنة باللعن مقام حد القذف في حق الزوج ان كان
 كاذبا وهي صادقة وشهادتهما المقرونة بالفضب قاتمة مقام حد الزنا في حقها
 ان كانت كاذبة وهو صادق لان الاستشهاد بالله مهلك كالحب بل اشد ولذا
 لا يجتهد لعنوا ولا جبروا الصلح وظاهر طلاقه يقتضي عدم قبول شهادته
 ابتداء وجب من العيني يتعاوذك الزليعي في القذف انها تقبل فلو قذف زوجته
 الحية بنكاح صحيح ولو قبل الدخول وفي عدة الرجم في دار الاسلام
 فلو قذفه جنية او سبانه فلا لعان لكن يجحد وان لو طلقها رجعية لم يسقط
 اللعان بخلاف الايمان كما سيجي بالزنا بان قال لها انت زانية او راسك بيني وبينك
 وكذا لو حذر فلنا اتفاقا ان التخييم شائع في البدائع حتى يجحد في الاجنبية
 ولو قال للرجل يا زانية لا يجحد خلافا لمحمد لان في كونه الناطق المبالغة شك
 فلا يجب بالشك كما في شرح المجمع المصنف وسجي ما لو قال يا زانية انت
 باين او انت يا زانية وكل منهما اي القادف والزوجة اهل في وقت اللعان لا اداء
 الشهادة على مسلم مثل الفاسقين ولا عجميين لانها من اهل الاسلام لا تقبل
 للفسق وعدم التمييز على ان لا هي اهل للشهادة فيما يثبت بالتسامع كالنكاح
 والنسب كذا في المنزلة **فصل** لا يصح عدم لقبول كما سيجي نعم عم القسمة في
 الاهلية ولو حكمت القاضية لفوز القضا بشهادتهما وانما قلنا في وقت اللعان
 فان في الهداية اهل ان اللعان شهادتان مؤكدات بلايمان فلا بد ان
 يكونا من اهل الشهادة لاننا لو كن في الشهادة فمن اللعان كلام المصنف كلام
 الهداية يدل على اشتراط صلاحية الشهادة حالة القذف وهي شرط حاله

اللعان انتهى وهي من جحد قاذفها ، انما خضها بذلك بعد اشتراط اهلية
الشهادة لتثبت عفتها وهذا لان حد القذف لا يجب الا اذا كان المقدوف عفيفا والزواج
ليس مقدونا فهو شاهد فاشترطت اهلية الشهادة دون كونه من جحد قاذف
كما بسط في الفتح والبيان . او نفى الزوج عند الولادة او بعدها يوم او يومين
ذكره القسستاني وغيره نسب ولدها منه . او غيره وابوه معروف للكونه قاذفا فانه
لو نفاه اجبني لو جب حد القذف فيجب في الزوج اللعان . وطالبه عند القاضي بنسبه
بالو اولى بغيره انا القادر ولو بعد العفو لا يسقط نعم يسقط لو طلبته بعد العفو الرجعي
وبعد الطلاق المأني وكذا اذا تزوجها بعد هذا الطلاق كما في المحيط وغيره وهو
حيالة لدفع اللعان كما لا يخفى ثم الافضل لها عدم المطالبة اصلا بموجبه اي
القذف وهو الحد فاقربه او ثبت بالبينه قذفه فلو انكره لا بينه لها فطلبت يمينه
لا يستخلص وسقط اللعان فان اقام رجلين او رجلا وامرأتين على قوله كفى اي
وجب عليه اللعان بطلبها الا ان يكون القذف بنفي الولد فالولد المطلب ايضا
فان ابي الزوج حبس حتى يلائم او يكذب نفسه . اي يقر بكذب نفسه . وحسين
ارتفع اللعان فيحد بعد الكذاب حد القذف لا قدره بما وجبه . فان لا يمن وجب اللعان
عليها . وانما بدأ بالزوج لانه مع فعلية الحجة او لا فلو يدعي بلعانها اعادت لوافق
المشروع فان فرق قبل الهادة صح لحصول المقصود كما في الاختيار وتعليل اليد التي يؤذن
بان الفرق ان كان من يري انه شهادة لا ينفذ فتنبه . فان ثبت حبس حتى تلاعن
او تصدقه . ولو نفى الولد فلا حد عليها وان صدقت اربع مرات لا يسن اقرار صحيح
ولا لعان لارتفاع الكاذب ولا ينفذ بنسب الولد لا حق الولد فلا يصدقان في ابطاله
صرح به الزيلعي وغيره ولم يذكر ما لو اتفعا من اللعان بعد ثبوتة والمذكور في الاستيعابي
انما يحسبان وينبغي عمله عليا اذ الم نصف المرأة كذا في البحر واستشكل في النهي
حبسها بعد استناعه لعدم وجوبه عليها حبس . فان لم يكن الزوج مراهلا او الشاهد
بان كان عبدا او كافرا بان اسلمت ثم قذفها قبل عرض الاسلام عليه . او محدودا في
قذف وهي مراهلها . حد حد القذف . وان كان الزوج اهلا للشهادة على مسلم وهي
صغير او امة او مجنونة او محدودة في قذف او كافرة او من لا يجد قاذفها لكونها غير

عقيفة . فلا حد ولا لعان . لكنه يعزى وهذا فائدة الشرطين السابقين ويعتبر
الاخصان عند القذف فلو قذفها وهي امة او كافرة ثم اسلمت او عتقت فلا حد
ولا لعان ويسقط اللعان بالطلاق المأني ثم لا يعود يتزوجها بعده وكذا
يسقط بزناها ووطئها بشبهة ويردتها ولا يعود ولو اسلمت بعده وبوت
شاهد القذف وعقوبته لا لو عجي وفسق وارند ولو قال زنت وانت صبية
او مجنونة وهو معهود فلا لعان بخلاف وانت ذمية او امة او منذر بعين سنة
وعرها اقل حيث يتلغا لاقتصاره كما في الفتح . وصفته ما نطق به الشارع
يعم الكتاب والسنة . ان يبدأ بالزوج . لكونه مدعيا كما مر . فنقول الزوج رابر
القاضي بعد ما ضمنها بين يديه قائما . اربع مرات اشهد وانقسم بالله . الذي لا اله
الا هو كما في النظر . اني ابي باني صادق فيما ربيتها . اي شتمت زوجتي او ربيتك
به فالزنا . ان قذف به . ويقول في المرة الخامسة ان لعنته بآلوا حدة الله عليه .
انما اثر الغيبة في المتكلم لا لا يخلوا عن شاعه كما لا يخفى ان كان كاذبا فيما ربيتها
او ان كنت من الكاذبين فيما ربيتك به فالزنا او نفى الولد . تشير اليها في جميع
ذلك . ثم يقعد الرجل . ونقول هي ابي الزوجية قائما اربع مرات . اشهد بالله
انه اوانك كاذب فيما رماي او ربيتني به فالزنا ثم يقول القاضي كما مر
ويقول في الخامسة . غضب الله عليها ان كان صادقا فيما رماي به فالزنا
تشير اليه في جميع ذلك . وخصت المرأة بالغضب لعدم صلاحها باللعن لانها
تكثر كما جازي السنة ولا بد من كون بسبب غير الغضب . وان كان القذف
بنفي الولد ذكره في كلامهما عوضا كرا الزنا وان كان القذف بالزنا ونفى الولد
ذكرهما ولو وجد بينة على صدقه بعد اللعان هل تقبل قال في البحر ينبغي ان
لا تقبل لان القذف خذ وجبه كما انها حدثت للزنا فلا تخد ثانيا ولقائل
ان يقول لم لا يجوز ان تقبل لثبوت عليه حل بكاحها له وترتفع حكم اللعان
كما حثه في الخبر فاذا تلاعنوا ولو اتوا باللعان وقبل لا وقبل لوفوق . بعد لعانه
لم يصح لك في الظاهر انه يصح لان محتمد فيه فرق الحاكم بينهما . ولا يلتفت لولا
عدم الترتيب . ولو تلاعنوا فغاب أحدهما وكل بالمتفرق بفرق كذا في التمار طائفة

وهو ظاهر في انه اذا لم يוכל ينتظر. وهي احيى الفرقة طلقة بائنة. ولولم يفرق الحاكم
حتى عزل او مات استقبل الحاكم الثاني وينتظر اثنان قبل التفرق ولها النفقة السكنى
مادامت في العدة. ونفي نسب لولد صمنا. وعن ابي يوسف يصح به فيقول الرتبة
امه اخرجته من نسبه وصح ان الملك ان كان القذف بهما يبيح الولد ولحقه بامه
ان كان الموقوف في حال يجري للعان بينهما فلو عقلت وهي امه او كانت ثم عقلت
او اسلمت لا تلاعن فلا ينفي النسب ولا بد ايضا ان يكون النكاح صحيحا كما سرور زاد
في البحر وان يكون النكاح في الحال يجري لتلاعن بينهما والحقها اسلقاه من هذان
شرائط اللعان لا من شرائط النفي اذ قطع لا يملك بالقطع الا في حق النفقة ولا في
لا غير ويبقى في سائر الاحكام من الزكاة والشهادة والقصاص وعدم صحة دعوى
غيره لمدان صدقة الولد قال لا يهتسب لان يكون المدعي من يولد مثله لمثله
او ادعاه بعد موت الملائن انتهى فيحفظ وفي التمساني واكلامه ان علي تدلو
كذب نفسه ثبت نسبه منه ولو ادعاه غيره لم يثبت نسبه منه لانه الموقوف
فلم يعتبر الا فيما يحاط كما متاع قبول الشهادة ووضع الزكاة وحرمة المناكحة
كما في الصغير انتهى **قائده** يقال انه لا مام محمد بن حبيب كان ولده مالهنة ثم قيل
انه اسم امه وانه غير منصف قيل اسم امه ولا اكثر من علي الاول وكان بغداديا
عالما بالنسب واخبار العرب مكث في رواية اللغة موثوقا به في روايته توفي في
ذي الحجة سنة خمس واربعين ومائتين قال الدمايني في حواشي المنى قال في شهادات
الفتح بعد ما اتى على الدمايني ودمايين باليون بلدة بالصعيد فان كذب
نفسه صرحا بان اعترف بذلك او قامت عليه بينة او دلالة بان مات الولد المنفى
عن مال فادعى نسبه بعد ذلك اي للعان حد حده القذف وقبله كذلك ان لم
يسنها ولو ابانها فلا حد ولا لعان كما لو قال يا زانية انت بائن بخلاف انت بائن
يا زانية فانها لا حد لان القذف بعد البينة يوجب الحد وقبله يوجب اللعان
فاذا ابانها قبل ان تنفي لا تنافي فائدة. وحل لان تزوجها سوا حلاله وكذا
اذا صدقت كذا في البحر خلافا لابي يوسف. حديث المتلاعنان لا يجمعان ابدا
قلنا اي ماداما متلاعنين ولم يبق الملائن لاحقيقة ولا حكما وكذا لا تزوجها

ان قد فغيرها. رجلا كان وامرأة. لحد او قد فغيره فحدث لطلالة اهلية
اورنت. وان لم يحد لولا لعنة وفي سبها وزنت فحدث بقا للكنز وغيره
وفيه اشكال فلذا قال في الفهر اوزنت بتشد يد لكون نسبت غيرها الى الزنا
فيكون قوله فحدث قيلا مقبرا للمفهوم وبه يصير المصنف موفيا لقذفه وقد فها
انتهى وقال التمساني ولا وزنت اي حقيقة او حكما لموطوءة بشبهة وقال
ها هنا اوزنت اي وطئت حراما قبل التفرق الملاءنة الغير المدخولة والمدخولة
وصورته ان ترد وتلق بدار الحرب ثم تنسب وتقع في ملك رجل فيزني رجل
بها لان الزنا لم يتق اهل الشهادة فارتفع اللعان مع حكمة التجزئ بالبيان
في المضرات ولعل النهاية والكفاية وفتا بهما لم يوفقوا في التامل فيه بحيث
صرفوا الكلام العام عن ظاهر وحكموا بان لم يتصور في المدخولة لان حدها
الرجم واما فحدث فليس له فائدة تامة. ولا لعان ولا حد. بقذف لآخر من زنا
الناطقته ولا يقذف الناطق الخسبا لدر الحد بالشبهة مع تعدد الركن وهو
لفظ اشهد ولذا تلاعن بالكتابة. ولا لعان بقي الحل لاحتمال كونه استفاخا
وعندها يلائن وقت الوضع ان انت به لا قبل منته اشهر. فوقيت القذف في الحق
وجوده قلنا الاحتمال بوجوده والتحقيق فيه شبهة التعليق وهي حقيقة التعليق
في الحد فكذا قال ان كان بك حبل فهو الزنا والقذف لا يصح تعليقه بالشرط
ولو قال لها زنت وهذا الحل منه. تلاعن اتفاقا للقذف الصحيح ولا يفي القاضي للحل
اتفاقا لعدم ترتيب الاحكام عليه قبل ولادته ونفيه عليه السلام ولده لال لعنه
بالوحي. ولو نفي الزوج الولد الحي يرض عليه في الدام فيحفظ. عند الدهشة بالبحر
ومدتها ما جرت به العادة في ظاهر الرواية وعن الامام ثلاثة ايام او سبعة ايام
اعتبارا بالعنف وضعف الشكحي بان نصب الملقا ويرى بالبري لا يجوز او ببيع
اي شراء التلاوة صح نفيه ولا يخفى به اي بالنفي من نفي بعد ذلك اي التمسنة
واستيعا التلاوة لا من لوجود القذف ولا يثبت في نسب الولد لان تقادم
العهد لكل التلاوة. واما يصح النفي في مدة الفاس والصحيح قول الامام وان
كان الزوج غائبا لم يعلم بالتلاوة وقدم. فقال علمه حال ولادتها. فعندها قدر

مدة النفاس وعنده قد رمدت قبول التهنئة. وان نفى الزوج اول توأمين واقر
بالاخر حد. لتكذيب نفسه بدعواه وكذا لو جأت ثلاثه واقر بالثاني واول
بعد ذلك هما ابناي وليسا بابناي فلا حد عليه كما في الفتح. وان عكس بان اقر بالاول
ونفى الثاني. لا عن لفظها بنية ولم يرجع عنه ويثبت نسبا. اي لو تأمين كما لو
لا عن امراته بالولد وقطع النسب ثم جأت بالولد اخر الغد ثبت نسبا بينهما. اي في
المسيلين لانها خلقا فرما واحد وفيه اشارة الى انه لو فاتها ثمرات احدها قبل
اللعان لزماه. ولا عن عند محمد خلافا لابي يوسف لان الذي مات لا يمكن نفى نسبه
لانتهائه بالموت واستغناء عنه واحدا لتوأمين لا يفصل عن الاخر في ثبوت النسب
ذكر الشقي **فروع** نفى نسبه لتوأمين ثمرات احدها عن ثمة واحدة واخ
لا مزالا ثلثا افرضا ورذا للام السدس وللأخوين الثلث والصفه الباقي
يرد عليهم كذا في شرح المنجيه وبه عرفان نفية مخبر عن كون عصبة مات
ولدا للعان وله ولد فادعاه الملاعن ان كان له ولد للعان ذكرنا ثبت نسبه
وان اثني لا قد في حبيبة ثم تزوجها ثم قد في ثانيا وجب الحد بالاول واللعان
بالثاني ويجد للاول ليسقط اللعان ولو طلبت اللعان ولا تلاهنا ثم يجد بخلاف
حد والقدف اذا اجتمعت فانه يكفي حد واحد كما دل الجنس ولو قال قد فتك
قبل ان تزوجك او قد زنت قبل ان تزوجك فهو قد في الحال فيلحق وما
في خزانة الاكل فرائض بلا عن في قوله زنت قبل ان تزوجك ويجد في قوله قد فتك
قبل ان تزوجك اوجه كذا قاله الباقي لا اقرار بالولد الذي ليس منه حرام كالسكوت
لاستلحاق نسبه ليس منه كذا في البحر وفيه عن اخبر كل نسب ثبت باقراره
او بطريق الحكم لم يثبت بعد ذلك فلو فاه ولم يلاعن حتى قد في اخيه بالولد
فحد فقد ثبت نسب الولد ولا ينفى ذلك واذا لم تلاهنا او سقط اللعان جبه
ما لم يثبت نسبه ابدا كما بسط في الجوهري **باب** العنين وغيره
من المحبوب والحبيبة هو لغة فلا يريد النساء فعيل بمعنى مقول وجمع عن ولا هم
العنات. وشرعا لا يقدر على الجماع في القتل مع قيام الالة لمرض او كبر سن
او لسحر لا قصر الالة الا ان لا يمكن ادخالها اصلا لكونها كالزرقانة كما لمحى

كما في البحر ينبغي ان المحبوب ينفى للحال فما في التهنئة ان المنيته انه ليس لها طلب
الفرق لا في شيء. او يقدر على الجماع الشب وولدا. انتصت لثمة ام لا وهذا
تعريف العنين المطلق والمراد العنين ينفى بينه وبين زوجته شرعا وهو كما في التوير
من لا يقدر على جماع فرج زوجته يعني المانع من الرقابة لا خيارها لوجود المانع
من قبلها كما في الحائض. فلو اقر الزوج البالغ والذكر الطويل بقرينة المقام انه لم
يصل الى زوجته البالغة ولو شيا في هذا النكاح وان وصل اليها قبله ذكره
التهنئة في سيجي بعد دعواها ذلك. بوجله القاضى اي حاكم يجوز قضاءه
كما في الذخير ولا يخبر بتأجيل غيره. سنة لاستعمالها على الفضول الاربعة. قصرية
بالاهلة فان المطلقة تنصرف اليها وهي ثلاثية واربعة وخمسون يوما وبعض يوم
هو الصبح المصدق وعليه كذا صحاينا كما في الكرماني لانه الماتت عن صاحب
المذهب كما في البحر وعن الامام شمسية بالامير قال في المحيط وعليه كذا المشايخ
وفي الخلاصة وعليه الفتوي وهي تدعى القصرية احد عشر يوما ولا خلاف في الاعتبار
بالامير. فما اذا كان الماتج حيا في اثنا الشهر كما في المجتبى وفيه اشارة الى انه لا يقتر
السنة العديدة وهي ثلاثية وستون يوما وعن محمد انه اعتبرها كما في المضرات
قال التهنئة ولا يخفى ان الشمسية ولي بحال الزوج ثمة العديدة وابتدأ تأجيلها
من وقت الخصومة لا المانع كما ياتي ويحسب منها رمضان واما حبيضا لامة
مرضه او مرضها مطلقا وعليه الفتوي كما في الخزانة ولا يوجب المريض حتى يصح ولا
الصبي حتى يبلغ والمطاهر الذي لا يقدر على الاغثاق يجهل شهرين ثم يوجب كما في
الحائض وغيرها وعبارة الزباجي حليته وشهرين. فان اقرانه يصل بها واي ارب
يطلق ذوا القاضى بينهما ان طلبته وهي حرة بالغة خالصة عن الرق ولو جبرته
يطلب ولها او فرضه القاضى فيشترط للفرقة حضور الزوجين والقضاء
وعندها تنفع الفرقة باختيارها وهو ظاهر الرأية كما في المضرات واما الامة
فالطلب لسيدتها وهو اي للمنفق طلقه بائنة لان دفع الظلم يترك الوطى
كاملا لم يكن لآبها ولها المهران خلافا وتجب العدة احتياطا ولا تنصفه
ولو قال الزوج وطئت بعد دعواها عده. ان كان قبل الما جيل فان كانت

ولا تكرر
بغير دعواها
عده

حين تزوجها نيتاً أو بكراً فنظرت أي النساء الواحدة تكفي وشرط الحاكم الشهيد لهما
والثنتان حوطاً لهما فقلن هي نيت فاقول له أنه أصابها مع عيب لا يفسد
وان قلن هي بكراً أجل سنة وكذا ان نكل عن اليمين وان كان الخلاف بعد النكاح
وهي نيت أو بكراً ناراها النساء فقلن نيت فاقول له لما مر وان قلن بكراً انما تحت
بصب بياض لبينة أو بصبية الحائض المطبوخة المقشرة قتل أو بالبول على الجدار
لكن فيه تردد فان موضع غير المبالاة ولا حسن المرأة العذبة فافها كانه ذكره
القيساني وذكر انه لا بد من شرطين قبل الاجل للتأجيل وبعده للتخيير كما افاده
بقوله خبرت في مجلسها فلواتا متواترت اوقام القاضي واعرضت عن الطلب
بطل حقها ولتزوجته بعد التفريق لا خيار لها ولكن لتزوج غيرها عالم تجالده
على المذهب كما في البحر ونقل القيساني عن المحيط وقيل هذا في الجنب وما في
الخصي والعين فلها الخيار **تنبيه** قال في المهر ارمال الرجعة الواحدة
عن الشهادة أو الثنتان بعد التفريق هل يحنان نصف المهر لشيء الطلاق
قبل الدخول ومتقني كونه خياراً حتى التقي فيه بالواحدة عدم الحان وكذا
ان نكل عن اليمين وخبرتها أيضاً ونيت اختارته ولو دلالة كما مر ولو قبل المهر وبعد
ذكر القيساني بطل خيارها لهما رضى به والخصي **تنبيه** الخ فقل يعي من
ملاحج وقيل كل العين لقاء الالة فيمكن الوصول لهما وان لم يتحد وهذا اذا لم
يتشرد ذكره فان انتشر فلا خيار لها كما في البحر عن المحيط أو بصي الجنب وكذا
مقطع الذكر فقط أو صغيرين جذا على ما مر من البحر في حفظه **بفرق** **الحال**
بطلها في شرط حضورها والقضاء ولو هو صغير كما ذكرنا الالة ان تكون هي صغيرة
لا احتمال رضاها بعد البلوغ ونيت جنبه بالمس كائناً فان لم يعرف من القاضي شيئاً
يكشف عنه ثم انكأ الزوج بالقاهرة وطلاق وان غير اهل فرق بغير طلاق
وقيل بطلاق لان القاضي توقعه كما في القيساني عن المحيط **حق** **للفريق** في
الالة للمولى عند الامار لان الولد له **وعند أبي يعقوب** **قوله** محمد مضطرب
ولا خيار لها أي للزوجته ان وجدت به عيباً ولوفا حشا جنونا أو جذاً أو صبا
أو جرباً أو جدياً أو مائة أو سو خلق أو غير ذلك سواء العانة والجنب والخصاء

لما مر خلافاً لمحمد اذا كانت مجال تطبيق المأمر معه ذكره في الحقائق للعبادة
القيساني انما تخبر عند محمد بالثلاثاً لأول وبكعب لا يمكنها المأمر معه
لا يضر ولا خيار له لو وجد بها ذلك او وجد بها رتقاً او قرناً خلافاً للشا
فلو قضي القاضي بالتفريق صح كما في البحر والرتق بقعة المتألا التام والقرن يكون
الرأعلة أو عظم من سلكه **لذكر** **فروع** في كل هذا الفينة له شق الرتق
من منه المشقة وان تأملت وقالوا في تقليل عدد مرد الرتق بعب الرتق
لا مكان شقه بقي هل يشق حبساً عليها قال في البحر اراه وقال في المهر ينبغي ان
تجر عليه لان التسليم الواجب عليها لا يمكن بدونه انتهى تزوجته على انه حر
فاذا هو عبد وعليه فلان ابن فلان فاذا هو لقيط او مزرناً او انه سبي فظهر انه
يدعي وانه قادر على المهر والمفقة فاذا هو عاخر فانه نيت لها الخيار كذا
قاله البهني حصل الحب والعنة بعد الوصول مرة لا خيار لها نكل عن اليمين
وقد وطئها ثم فرق القاضي بينهما لم يسعها ان تزوج باخر ولم يسعه ان يتزوج غيرها
كما في المحيط ولوقا الشح الكبير لا رجوع الوصول اليها او كان حشياً يقول فربما
الرجال اجل ايضاً ولو شهد شاهدان على اقرارها قبل التفريق بانه وصل اليها
بطل التفريق كما في الحاشية وفي الشرحية لو لم تعلم انه مجنون حتى جئت بولد فارداً
واسب القاضيه نسيه منه ثم علمت به فطلبت التفريق كان لها ذلك انتهى علي
هذا قالوا لو جئت بولد بعد التفريق في سنتين نيت نسيه منه ولا يبطل
التفريق وفي العين يبطل للفريق بقرار الموجب له في الثاني كالأول
باب **العدة** هي لغته بكسر الهمزة والفتحة أو بالضم لا استعداداً للاهر
وشرعاً ترتب بدم المرأة أو الرجل عند وجود سببه وموضع ترتبه عشرون
مذكورة في الحزانة حاصلها يرجع الى ان فراسع نكاحها عليه لما منع لا بد من واليه
كنكاح اختمها واربع سواها واصطلاحاً ترتب بدم المرأة عند زوال النكاح
او شبهته او شبهه كشملة الولد والموطوءة شبهته وسبب وجوبها النكاح
او شبهته وشرطها زوال ذلك وركبتها خوات ثابتة بها وصحة الطلاق فيها
وحكمها حرمة نكاح اختمها واربع سواها وانواعها حيض واشهر ووضع حمل

عدة الحرة ولو كتابية تحت مسلم للطلاق، أي طلاق الفحل والحضي والمجبور وغيرهم
رجعيا أو بانيا ولو بابل أو لعلنا أو ردة أو غير ذلك بشرط الدخول والحلوة العجوة
فلا عدة بخلاف الرثاء أو الفسخ كذلك ونه الفرقة بتفصيل ابن الرزح كما حدره
في الفتاوى ثلاثة أقراء بالنص على الطرية أو في الرزح كما حدره في الفسخ أي حيض
لأنه يعرف الفراغ فالحضنة الأولى للفرقة والثانية لحرة النكاح والثالثة لفصلية
الحرية ولا حاجة إلى كمال لأنه المراد عند الإطلاق وكذا ثلاث حيض عدة موطئة
بشبهة فعل أو حمل أو عقد أو وطئت بنكاح فاسد فيه إشارة إلى أنه لا عدة
على الموطئة بالزنا ولا على المحلوبة بالشبهة كما في الفتاوى عن شرح الطحاوي
وفرق بينهما أوقات عنها بلا وطئ وكذا عدة أم ولد اعتقت فلا عدة على قتل
ومدبر أومات عنها مولها إذا لم تكن حاملا ولا أيسة ولا تحت زوج ولا في عدة
وانما لم يكتف بحضنة لوجوبها بزوال فراش كالنكاح ولا يجنب حيض طلفت
فيه لو قال وقعت لفرقة فيه لكان شمل وإن كانت الحرة الموطئة لا تحيض للكبر وإن بلغت
سن لا بأس وصغير بان لم تبلغ تسعا على المختار أو بلغت بالسن بان بلغت خمسة
عشر سن على المقتضى ولم تحض بعدها ثلاثة أشهر هلاية اتفاقا إن تفقد ذلك
في عدة الشهر والقبول أيام عند إمام وجعل في الصغير اختيارها بالأيام
أجماعا وانما الخلاف في الإجارة واعتمده في التوريق للدر وفي كلامه إشارة
إلى وجوب عدة على الصغيرة وأكثرنا يحنوا لطلاق لفظ الوجوب لأنها غير فاطمة
ذكره التتائي في قضاها ولها **تبين** ذكر في شرح الوهبانية عدة
المتمدن طهرها تنقضي تسعة أشهر وقال في البرازية والفتوي في زماننا على قول
مالك في عدة الأيسة وذكر في المعاند غريب مخالف لجميع الروايات فلا ينبغي به وقال في
الفرقات خبير أنه لا داعي إلى الاحتياط بقول نفقده أنه خطأ يحتمل الصواب
مع إمكان التراجع إلى ما لم يحكم به وفي نكاح الخلاصة لو قيل الحنفية ما ذهب إلى إمام
الشافعية في كذا وجب أن يقول قال أبو حنيفة كذا وسحقه وفي التتائي لو حاضت
فارتفع حيضها فان عدتها بالحيض لا إذا أيسر فحينئذ بالاشهر بعده كما يأتي
عدة الحرة الموت حركان زوجها أو عبد دخل بها أو أصغر أو كبير ولو أيسة

مسألة أو كتابية تحت مسلم وفي نكاح صحيح أربعة أشهر وعشرة أيام ففرقت الموت فان
في أول الشهر فبالهالة والأفعلى ما مر وقد مر مرارا أن ذكر عدد كل من الأيام والليالي
بصفة الجمع يقتضي دخول ما بان من الشهر الآخر وخبر في الكافي بأن الأيام تابعة لليالي
ومن الظن ترجيح اعتبار الليالي بتدبير عشرة في الأمانة فان الميزا إذا حدرت جازت تكبير
العدد وعدة الأيسة ولو مدبر أو مكاتب أو مفضة أو أم ولد المطلقة أو فسخ أو وطئ
بشبهة أو نكاح فاسد بموت وفرقة **حيضتان** لقوله عليه السلام طلاقا لأمة
تطلقتان وعدتها حيضتان وفي الموت وعدم الحيض ككبر ونحوه نصف ما للحرة
لقول التنصيف وعدة الحامل ولوائمة أو كتابية قبل وجوب عدة أو بعده
وضع الحمل كله ولو سقطا وعن محمد تنقضي بخرج البدن وهو المنكب إلى الأمانة
كما في الفتاوى عن الحيط مطلقا سواء كانت من طلاق أو وفاة أو متاركة أو وطئ
بشبهة ولو وصلة مات عنها زوج صبي غير مراهق ووضعت لأقل من ستة أشهر
من فتوى في الإجماع لقوله تعالى ولعلنا لنجعلهن أن ينعفن عليهن وقال أبو يوسف
إن مات عنها صبي فعدتها عدة الوفاة بلا شهر أربعة أشهر وعشرة أهلا صح
وإن عملت الحرة أو الأيسة بعد موت الصبي بان ولدت بعد موته ستة أشهر فعدتها
بلا شهر أجماعا لعدم الحل حين الموت وفيه إشعار بأن العدة لا يبرأه البالغ التي حبلت
بعد موته وضع الحمل إذا ولدت لأقل من سنتين كما في التتائي لكن في الخلاصة وغيرها
إنها لمن حبلت بعد الزوج عدة الموت ولا نسب في الوجهين وينبغي ثبوت
النسب من المراهق احتياطا كما في الفقه وغيره وقال التتائي وفيما أشار إليه
بشبهة من غير المصني في وجهه لا إذا ولدت لأكثر من سنتين فيحكم بانقضائها
قبل الوضع بسنة أشهر كما في التتائي وفي البدائع قد تنقضي عدة بوضع الحمل
من الزنا بان تزوجت حامل فزنا ثم طلقتها أو مات عنها انقضت عدتها عندها
بالوضع وخروج أكثر الولد كالكل في كل الأحكام قالوا لا في حلها للزواج
احتياطاً بقولها مات الحمل في بطنها ومكث مدة بما إذا تنقضي عدتها قال في التتائي
لم أر المسائل وينبغي أنها تنقضي عدة إلى أن يزل أو يبلغ مدة الأيسر وعدة
من طلقت في مرض الموت طلاقا رجعيا عدة الزوجة لقيام النكاح وإن بانيا

ولو بكرى فقد امراة الفاريا بعد الاجلين واربعه شهر وعشر فوقيت الموت فيها
ثلاث حيض وفقت لطلاق قالوا لشيء وعين حتى لو حاضت حيضة او حيضتين
ثم ماتت احتسبت في العدة كما في الزاوية وانما يخص بان امتد طهرها لم تنقض عدتها حتى
تدخل في سن الاياس كما في الفقه وعين وكذا الحكم لو قال انا اكن طالق ومات بمجمل
فقدت كل ما بعد الاجلين وكذا لو مات سيدا مولود وزوجها لم يدر ايها المولود
يعلم ان فيها شهرين وخمسة ايام فكثر عدتها وكذا لو اسلم وتحت اكثر من اربع ومات بمجمل
عند محمد **تنبيه** لو حملت المقتدة في عدتها بالوطي شبهة فقد تقاضى الحرام هذا
في عدة الطلاق اعادة الوفاة فلا تغيب بالجاهل الصحيح كما في البدائع في الحي وعنده
ابي يوسف عدتها ثلاث حيض كالرجعي ولا خلاف انها في العدة الرجعي تنقل
الى عدة الوفاة وفيه اشعار بان امرأة الغير اذا لا تغيب عدتها بموت كما في الحامية
ومرغقت في عدة طلاق رجعي بمر العدة ثلاث حيض كما في الحرة وان غفقت في عدة
باين واحد او اكثر وفي عدة موت فكمات بلا انقلا إلى عدة الحرة لقيام
الكناح في الرجعي دون الاخيرين **تنبيه** قد تنقل العدة ساكنة صغيرة
سكوتة طلقت رجعيًا فعدتها شهر ونصف فحاضت انتقلت الى حيضتين فاعتقت
صارت ثلاث حيض فامتد طهرها وفي في عدة حتى تدخل حد الاياس ففقدت ثلاثه
اشهر فلو عاودتها صارت بالحيض فلو مات زوجها انتقلت الى اربعه اشهر وعشر
فعلی امرأه واحدة حظ فرست عدد وان اعتدت الاشبه وهي بلغت فساكنة
سنة وعليه الفتوى او كسبن فقط قيل وعليه الفتوى كذا في المنكر لكن في التمساني
عن المفاتيح وبني ليوم وقيل ستمين وقيل ثلاثين وعنده مفوض الى محمد الزمان
وقد يقبضهم بعد روية الدير مرة وقيل مرتين وقيل ثلاث وقيل بستة اشهر
فتقصي العدة بعد ذلك ثلاثه اشهر واليه ذهب مالك فلو قضى ببقا ض
فقد وكذا في عدة الطهر وهذا ما يجب حفظه كما في الخزانة وذكرنا ان هدي
انه لو ارتفع حيضها ينظر تسعة اشهر فان بان بها حمل والا اعتدت ثلاثه
اشهر بعد بها به اخذ وبقي به بعض اصحابنا واستأزنا للضرورة انتهى وقدنا
عن البحر ان غريب مخالف للجمهور الروايات فلا يفتي به وكيف يفتي بما تقدم انه خطأ

وان اقر شراح الوهبانية وقد نظمت شيخنا الخير الرمي بالمالا من النقد فقال
لمتدة طهره تسعة اشهر • وقاعدة ان ما كلى يقرر •
ومر بعد كذا وجه للنقض هكذا • يقال بلانقد عليه ينظر •
بلا شهر اي بعضها كذا حزم به ليهنسي ثم عاودها على جاري عاداتها التي كانت
قبل الاياس بطلت عدتها وتسايف العدة بالحيض هو الصحيح حكما باياسها او لا
لقد تم على اهل قبل حصول المقصود بالبدل كذا في البدائع وهو ظاهر اما
لورات لآيسة الدماء بعد تمام اعتدادها بلا شهر فلاحم جواز الاكل بلا شرط قضاء
وبعد ذلك لا تعتد الا بالحيض كما في الخلاصة وغيرها وما وقع في الوقاية والقبالة
والدبر وغيرها من لفظ بعد عدة الاشهر غير ظاهر القياس كذا في شرح الهمشي
وقال في المنهر وهذا ينبغي على رواية الموازي وهي عدل الروايات وفي الزاوية
ولا تبطل الاكله وبني وقال سلاخسرو في باب الحيض بقا لصدر الشفة المختار
انها ان رأت دمًا قويا كما لاسود ولا يحرق القاني كان حيضا ويطل اعتداد بلا شهر
قبل تمام العدة واقرة الباقي وصاحب التنوير في شرحه وفي الجوهري في المحتجب
انه الصحيح المختار للفتوى وفي تصحيح القندوري وهذا التصحيح اولى من تصحيح الهداية
وكذا تساهل الصغير العدة بالحيض اذا حاضت في خلال الاشهر للقندوري وعلي
الاهل قبل تمام المقصود بالخلف • وعندها البعض الحيض ثم ايسر تعتد
بلا شهر ولا تكمل الاولي بما بقي منها ثم اخرج الجرح من اهل البدل من الطهر السويست
القوم لبعضهم وعد الماضي من العدة فتنه • وانا وطيت العدة من طلاق او غير
بشبهه من الروح او لا يجني بان تروح معتدة الغير غير عالم بحالها او وحدها
علي فراشه وادعي لا شتبه وحيث علمها عدة اخرى للوطي بشبهه وفيه اشعار
بان له لو وطئها متبوتة بغير الطلاق لم تساهل العدة وان لم يقربها تساهل كما في
التمتاني عن المحيط وتدخلنا اي العدة ان سوا كانتا من رجلين او من رجلين
كالق في عمنها زوجها اذا وطئت بشبهه او من جنس • وانراه من الدم محليست
سما فتتم العدة الثانية ان تمت الاولي قبل تمامها اي الثانية فلو وطئت بعد حيضة
فالحيضتان بعدا يكونان من العدة تين معا فتتم العدة الاولي ويجب حيضة رابعة

لتم العدة الثانية ولا نفقة فيها لانها عدة الوطى لا عدة النكاح وكذا لو وطئت بعد
حيضتين وكذا لو كانت العدة بالاشهر ولو علمت نفقتها فيها وضع الحمل ولو حذر
قوله وما تراه منها وقال لتمر الثانية الى لتمر لك ولو كانت معتدة وفاة يجتنب
بما حاضت فعدة الوفاة تحقيقا للمدخل بقدر الاحكام ويكون انقضاء العدين معا
كما لو وطئت معتدة الوفاة بعد شهر منها فحاضت ثلاثا اخرها اخرها فان لم تر فيها حيا
نقته بعدها ثلاث حيض ولو كانت حايلا فحاضت فعدتها ينما وضع الحمل لا عدة
الوفاة فلا تغير عدتها بالحمل على الصحيح كما تر. واستاء العدة في الطلاق والموت
عقبهما اي عقب الطلاق والموت. وان لم تعلم المرأة بها لانها اجل فلا يشترط العلم
بانقضاءه سواء اعترف بالطلاق او انكره ولو ارعته عليه في شوال وقضى به في الحرم فالعدة
مفوتة الطلاق لا لقضاء كما في البراءة الا اذا اقر بطلاقها في زمان ماض فالقوي
ان ابتداءها مفوتة لاقرار كما يأتي وفي الذخيرة شهدا بطلاقها ثلاثا ثم بعد ايام
عدا نفقي بالفرقة فالعدة مفوتة الشهادة لا القضا وفي الخلاصة العدة في الطلاق
المهم مفوتة البيان وفي الفقه جعل الرهايبها ان ضربها فضر بها فطلعت نفسها
فانكر الضرب وبرهنت عليه نفقي بالفرقة فالعدة ينبغي ان يكون مفوتة الضرب
لا القضا وفي الحاشية طلقها ثلاثا او ابائا ثم اقام معها زمانا ان اقام وهو نكح طلقها
لا تنفقي عدتها وان مقاربه تنفقي في المهر عن الحاشية لو اقر بطلاقها في زمان ماض فالقوي
ان ابتداءها مفوتة الاقرار وان صدقت نفقا لم تنفقه المواقفة بخلاف ما لو ثبت
بالبينة ثم تصدق بها لو كان قد وطئها كما عليه مذهبنا كما في الاختيار ولا نفقة لها
ولا كسوة واستاءها في النكاح الفاسد عقب تفرقه اي زمان يصلح ابتداءها
بعد التفرق بالموت او القضا او غيره فلا شك بما اذا فرقت في الحيض او بعد بقرينة
ما مر من الحيض الكواحل. او عقب عزمي لرفع يترك الوطى باخباره صرحا
انتهك وطئها قبل هذا في المدخلة واما في غيرها فان يتركها على فصدان لا يعود اليها
اصلا كما في المستصفي وليس في كافي ان يشترط كون العزم ترك الوطى ان يقول انتهك
ونحوه كما ظن وفي مجموع النوازل ان ما في المتن قول الجعفي وفي الفصول ان ابتداءها
مخرج التفرق عند الثلاثة وفيه اشعار بان ابتداء الصحيح عقب الطلاق او الموت

لانه السب كما في الهداية لكن في الاسرار ان السب نكاح متأكد بالدخول وما يقرر
مقامه. ومن قالت صنت عدتي بالحيض فالقول لها مع اليمين لانه لا يعلم الا انها ان
صنعي عليها ستون يوما وعند ما استعت وثلاثون يوما وثلاث ساعات. للاختلاف
وقد مر في الرجعة وقول الامام هو المختار كما في الحاشية وهذا في حق الحرة وقد
بالحيض لما في القينة قالت انقضت عدتي في يوم واحد بقصد ايضا وان لم تقبل
اسقطت لاحتماله قال في المهر والظاهر انه لا بد من بيانها صرحا في البراءة قالت
ولدت لم يقبل قولها الا بينة ولو قالت اسقطت سقطت مستبين الحق قبل قولها
وله ان يجافها وفي الخلاصة قالت طلقني زوجي وانقضت عدتي ووقع في قلبه
صدقها وهي عدلة او لا حل له تزوجها وان قالت وقع نكاح الاول فاسد لم تحل
ولو عدلة وان نكح اي تزوج رجل معتدة نكاحا صحيحا فاسدا. مطلقا باين غير
ثلاث اي من نكاح صحيح كما هو المتبادر ولو كان عن فاسد لم يلزم المهر ولا العدة بأكساج
كما في الصغير. ثم طلقها قبل دخول لانه مهر كامل ولزمت عدة مستأنفة وكذا
لو تزوجها في عدة الفاسد وطلقها قبل الدخول او فرقتها بعد كفاة او تزوجها
في العدة فارادت واختارت نفسها ونحو ذلك ولا حل ان الدخول في النكاح
الاول دخول في الثاني لانها مقبوضة في يده بالوطى الاول لبقائه وهو العدة
وعند محمد لزمه نصف مهر وثمارة العدة الاولى. وقال لذكر عدة عليها ولا عدة
في طلاق قبل الدخول لانه قبل المسير في الجماع او ما واردت ميتة في زوجها
من غير ايلاج في قبلها والمذكور في لبس الشافعية وجوبها ولا يبعد ان يحكم على اهل
المذهب به لاحتياجها الى تعريف براءة الرحم قال في المهر ينبغي ان يقال ان مهر
عملها كان عدتها وضع الحمل والافلاحة عليها. ولا عدة على ميتة طلقها او مات
عنها ونحو. اذا اعتقد واعدها او لا هي حرة خرجت من دار الحرب الياسمين
او ذمية او متانة لان العدة لغرض الزوج المحرم ولا احترام له ولذا كان محلا للملك
ولا سلامه ليس بشرط واما الشرط المخرج على ميتة ان لا يعود اليها كما في النهاية لكن
في نكاح الهداية والمصبرات وغيرها ان المخرج ليس بشرط لا مهر قالوا لو اسلمت
في دار الحرب ومضى ثلاث سنين بات منه ولا عدة عليها عنده. خلافا لما

في المسئلتين الا الحامل مطلقا فهي تضع لما عرفت ان في بطنها ولد ثابت النسب
وعن ابي حنيفة جواز نكاح الحرة ولا يطاق حتى تضع الحمل وهو اختيار الكرخي وانا
نرضي لها لا عدة على حرة طلقها حرة بلا ثاق واما قال ذي لان لو طلقها
مسلم فعليها عدة **فروع** والزنا لا يوجب عدة فيصح نكاح الحامل منه لكن
لا يقر بها ولذا قالوا لو تزوج امرأة الغير ودخل بها فان عالما بذلك فلا عدة لانه
زنا ولو غير عالم فعليها عدة ولا يحبس على الاول نفقة مادامت في العدة لانها
صارت ناشرة كما في الحائض وفي شرح الوهبانية اذ زنت المرأة لا يقر بها زوجها
حتى تحيض لاحتمال علوقها والزنا فلا يسقي ماء زرع غيره ويجب حفظ القرابة
فصل **الحدة** جامن باب الكرم ونضر ضرب كعدة ومدد ويريوي بالجم
معدة البائن صغير وكبري والموت وجوبا تأسفا على فوت نعم النكاح وانا امر
المطلق او الميت بتركه لانه حق الشرع ان كانت مكنته حرة او امته ولو مكنته وامر
ولده فلا حدة على المطلقة قبل الدخول والصغير والمجنونة والكافرة فان بلغت
او اناقت واسلت في خلاها لزمها فيما بقي كما في النهر واما المطلقة الرجعية فيباح
لها الحدة ولكن في الرجعية يستحب لها الزين والمطيب
لتغيب الزوج وقد قدماه وكذا يباح الحدة على قرابة ثلاث ايام فقط ولزوجها
سبعها لان الزينة حقة كما في الفقه وفي النهر ينبغي ان يقيد عدم حمل ما زاد على الملاك
بما اذا لم يرض الزوج بذلك فان رضى فقد اسقط حقه اما غيره اذ الزوج اذا لم
تكن معتدة فينبغي ان يحل لها ذلك تترك الزينة بانواعها حلما كان او قصا او خرا
حريرا غير اسود قال البهني ومنه لا منشط بضيق الانسان فلا يحل وترك لبس الث
الزعفراني المصبوغ بزعفران والعصفراني المصبوغ بعصفر ذلك المصبوغ بغيره او عصب
وهو يتصبغ به الثياب لان يكون خلقا لونية فيه ولا بأس بالاسود لانه لا يقصد
به الزينة وكذا الارزوق فيما ينبغي كذا في النهر وفي التتاني عن المحيط والمراد بالتوب
ما كان جديلا يتبع به الزينة ولا فلا بأس بلبسه لانه لا يقصد به الاستراغورة ولا حكام
تتبعني على المقاصد والمطيب ولولا التجارة وان لم يكن لها كسب لافه كذا في النهر
والدهن وان لم يكن مطيبا كان زيت الخالص ونحوه والكحل اي لا التحال به والحنا

اي لاختصاص به الاعتد قيد في الكحل اذا ضرورت تبيح المحظورات قال التتاني فلولا
نقبة لا تجوز الا اخذ هذه الاثواب واشتكت رأسها او عيناها واعتادت الدفن فحينئذ لا بأس
لان واجب الدفع شرعا انتهى قائله مع ما مر عن النهر لا حدة معتدة الموت بان مات
عن امر ولد او اعتقها وقصر على الثاني قصور والنكاح الفاسد والوطي شبهة وقد
ذكرنا في شرحنا على التتوي انه لا حدة على سبعة ولا خطب بالضم وهو المراجعة في الكلال
ومن الخطب بالضم والسر لكن الصم مختص بالمعنة والسر لطلب المرأة المعتدة اي معتدة
كانت قال العميني ومروشا مل للعدة عن عتق ونكاح فاسد او غيرها قيد بالعدة اذا لم يمت
تخطب وقيد بعض الشافعية بما اذا لم يخطبها غيره وترضى به فان سكنت ثلاثا وقاعدنا
لا نأباه كذا في النهر ولا بأس بالقرين للموت في عتقها زوجها نحو ابي ريد التزوج وكذا في فيك
لراغب كما في الفقه على خلاف ما في البدائع واما المطلقة فلا يجوز لها الا اجماع لافضائتي
عداوة المطلق ولم ارحم المعتدة من عتق ونكاح فاسد او وطئ شبهة وتقتضي لتقليل ان يجوز
كذا في النهر لكن في التتاني وفيه اشارة الى جواز القريض لكل معتدة مع انه لا يجوز لمعدة
الرجعة أصلا وكذا في معتدة البائن كما في النهاية لكن في المختار انه يجوز كالمق في عتقها زوجها
اتقانا ولم يوجد في معتدة عتق ومعدة وطئ بالمشبهة وقرينة ونكاح فاسد وينبغي ان
يؤرخ للثلاثين بخلافه لاخرين ففي الطهري لا يجوز زوجهما من البيت بخلاف الاولين
وفي المصنفات ان بنا القريض على الخرج ولا يخرج معتدة الطلاق للحرة او لامة الميرة في
نكاح صحيح او فاسد وعن ثعلب الاسلام معتدة الفاسد تخرج وعن محمد ان لامة تخرج
بلا امر المولى لو ايتا وكذا الصبيبة والكاسية والمجنونة والمقودة والذمية كما في المختار وغيره
ولا الفسخ من بيتها أصلا بها كاوليها ولا الى صحر دار فيها منازل لغيره وان اذن لها لان
صحتها بمنزلة المسكنة ولو في عدة الرجعي لا يمكن ان يكون لها مال حق الله تعالى ومثلها طلاقه
المختلعة على نفقة العدة كما افتي به الشهيد ومحمد في جامع قاضي خان وغيره لانها هي التي
اسقطت حقها كما لو خلعت على ان مؤنة السكنى عليها فيلزمها ان تترك بيت الزوج قال
في الفقه والحق ان على المقتى ان ينظر في خصوص الوتائق فان علم في واقعة مجزئة هذه المختلعة
من العيشة ان لم تخرج عنها بالحل والافنا الحرة ومعدة الموت تخرج بها كذا بعض اليل
فدراستهم كبر حيا يحيا اذ لا نفقة لها ولا بيت في غير منزلها وكذا لو خرجت لاصلاح

ما لا بد لها منه كزراعته وطلب نفقة ولا وكيل لها كما في العرج عن القينة. ولا حكمة لعقده تنجح في حاجة
المولي لو جوب خدمته عليها الان تكون موقوفة ولدا الرجوع. وتعقد لعقده لطلاق وموت في منزل
بعضنا فليها بالسكنى وقت الفقة اي فرقة كانت. او المنة لان تنجح المنة جبرا بان كان
 المنزل عارية او موجرا شاهق او خافت عليها في ذلك المنزل بسرق او حرق او غرق او فرع
 شديد او انفذ للمزول او لم تقدر على كرايه اي كرا لبيت الذي ستأجره الزوج ومات
 فاجر عليها في ما لها فلم يجد الكرا تنجح فاذا خرجت استقلت حيث شاءت الا ان تكون مستونة
 فتستقل حيث شاءت كما في القهستاني عن المختار وفيه عن المحيط لو طلقت غايبة عارضا في منزلها
 والتدبير في اختيار المنزل في الوفاة والباين والزوج غايبة لهما وفي الرجعي اليه انتهى وفي
 المحتبي لو كان نصيبها من المهر لا يكتفيها اشترت من الاجاب واداه الكاب وكذا في الطلاق
 البائن انتهى يعني فيما اذا خلفت على السكنى قال في العرج وهو ظاهر في وجوب المهر
 عليها لو كانت قادرة او لا لكن ان لم ترض الورثة باجارتها اياه واقم في المهر والمهر قد
لكن الذي في المحتبي استترت بسين فلهذا وتابن متواليين من الاستتار فليجر ولا يجر
بكينوتها معا بمنزل واحد وان كان الطلاق بائنا واحد او اكثر اذا كان بينهما سيرة
وحجاب للاستغنى الحلو الاجنبية وهذا يفيد ان المائل يعني الحلو المحرم بالاجنبية كما اناده في
المهر الان يكون الزوج فاسقا فان كان فاسقا او كان البت حقيقا خرجت المدة لانه عذر
ولا اطلاق خروجه في المائلين لان مكنتها واجبة كملكه وهذا يفيد وجوب الحكم به كما اناده الكمال
وفي الكافي ان كان فاسقا يخاف منه فلتخرج الى منزل اخر كمن في الشراعية عن مختصر الطهيري
للعيني وان كان ما جانا بخاف عليها منه فانه يخرج محررا عن المعصية بالمعصية وان جعلها يعمل
القاضي بينهما امرأة ثقة تقدر على الحيلولة بحيث تمنع الزوج فوطئها بحسن ونفقة
في بيت المال كذا في العرجين لمختص الجامع ولا بائنا او مات عنها في سفر في مصر ومفارة
في مصر وبينها وبين مصرها اقل فرس من رجعت الى مصرها ومقصدها تخترب بين العود والسفر
معا ولي اي محرم في صورتين والعود احمد للقدر في منزلها وان كان ذلك في المطلقان
او الموت في مصر اي موضع اقامه ولو قرية والمسافة سفر لا يخرج منه ما لم يقدر ثم تنجح
الامام ان كان لها محرم وقال ان كان معها محرم جاز الرجوع قبل الاعتقاد والا فلا وكذا الخلاف
ولو كانت بمفارة من كل جانب سفر واخارتنا حدها فترت بمصر بينه وبين مقصدها سفر تقدر

وان كانت مسافة
 من كل جانب
 من جانيها
 حرم

فيه ان لم يجد محرمها اتفاقا وكذا ان وجدت عند الامام وفي الشف اذا لم يكن محرم اقامت في
 المحرم حتى تنقضي عدتها او تجد محرمها واذا وجدت قوما فيهم نساء اقامت على نفسها تنقحب
 وترجع معهم فدع مطلقة الرجعي كالباين غير انها تمنع مفارقتها زوجها في مدة سفر
لقيام الزوجية باب ببوت النسب اقل مدة استقرار الحمل بفتح الحاء
اي حمل المرأة مما في البطن والولد سنة اشهر يومية فان عشرين وما بين عشرين وعشرين
لصلها لافضا كما في الحديث واكثره ستان عندنا وقال الشافعي اربع سنين وهو المشهور
من مذهب مالك واحد وعن ابي حنيفة وعنه سبع سنين وهو قول ربيعة وعن الزهري
ست سنين وعن الليث بن سعد ثلاث سنين وعن ابي عبيد لديس لاقصاه وقت يوتت
عليه وتعلقوا في ذلك بحكايات لا يثبت بها حكم ولنا قول عائشة رضي الله عنها ايحيى الولد
في رحم امه اكثر من سنين ولوطيلة بن زل ومثله لا يترك بالرائي فحل على السماع واما
الاول فليلا الاجماع واما الغالب فستة اشهر وقال ان نكحت ثلاثا فهي طالق فكيف اولدت
لستة اشهر فذلكها لا اقل ولا اكثر منه نسبه لتصور الوطئ حاله العقد ولو ولدت
لا قبلها لم يثبت نسبه وكذا لاكثر ولو يوم ونكحت فيه الكمال ولزمه مهرها لان لم يثبت
النسب منه جعل واطيا حكما ولا يكون به محصا كما في العرج عن النهاية واذا اقرت المطلقة
فركاح صحيح او فاسد بانقضاء العدة في مدة محتملة ثم ولدت لاكل فستة اشهر فزقت
الاقرار ثبت نسبه لظهور خطاها يمين وان ولدت لستة اشهر لا يثبت النسب لمحصل
العلوق بدا لاقرار وان لم تقر بانقضاء يمينها ثبت النسب وان ولدت لاكل فستين فزقت
الطلاق لجواز وجوده عند الطلاق والمستبدر ان يكون مدخولة والا فان ولدت لستة
اشهر وصا عدل لم يثبت اذا العلوق متوهم وان ولدت لاكل ثبت للمسلم بالعلوق
ذكره القهستاني وان كان محي الولد لستين واكثر لا يثبت النسب لكون الحمل بعد الطلاق
وفي الاول يثبت لتصور العلوق في حال الطلاق على ما سبق فيكون حينئذ قبل زوال
الفرش وقد جزم في الجهره بان قول القدوري بعد ثبوت النسب فيما اذا حات
به لستين سهوا والحق على خلاف الروايتين لنوارد المومن على عدم ثبوته كما قال
القدوري فتبينه وهذا اذا المتلد نوأما فان ولدت والثاني لاكثر من سنين
والاول لا قبلها ثبت نسبه منه خلافا لمحمد ذكره الزيلعي في الا في الطلاق

الرجعي نثبت النسب بالدعوة وان ولدته لعشر سنه فالأثر لاحتمال العلوق في عدة
لجواز كونها عدة الظهر ويكون محي الولد رجعة بسبب وطئه فادان الظاهر بقاء الرضا
والحكم ببقاء النكاح اسمهل والحكم بانثابته بخلاف الطلاق المبين لحرمه الوطئ الا ان يدعي
نثبت فيه ايضا انه التزمه وان لم تصدقه المرأة على الاوجب كما في الفتح ويجعل على
الوطئ يشبهه في عدة وهذه شبهة المحل والنسب يثبت فيها بالدعوة بخلاف شبهة
الفعل كعدة الثلاث فانه لا يثبت فيها لكن في شرح الطحاوي ان الدعوة مشروطة
في الولادة اكثر منها والكل لا يشير الى ان المرأة لو كانت متة يثبت نسبه بالدعوة ولو غل
عنها وولدت فان ظن انه منده ينفه كافي القسائي معزيا للحيط وان كانت المانة يحل
بها مراهقة يجامع قلها فان انت به لاقل منسفة اشهر وقت الطلاق يثبت النسب
والا فلا يثبت ان لم تدع الحبل لها لصغرهما ينزل سكوتهما منزلة الاقرار بانقضاء عدتها
ثلاثة اشهر وعند ابي حنيفة يثبت النسب فيما اذا جات به وولدت السنين وفي الرجعي
الى سبعة عشر من شهر وقرأت عنها زوجها بالعدة يثبت نسب ولدها ان انت به لاقل
من سنتين فوقت الموت ولو غير مدخول بها بالفرق بين ذوات الاقل والاشهر لعدة
الوفاة لغير الحامل بالاشهر كافي لليتين وان كانت التي مات عنها زوجها مراهقة
فان انت به لاقل وعشر اشهر وعشقه يامر بثبت نسب الى سنتين كما لو تزت بالحبل
وان تزت بانقضاء عدتها بعد اربعة اشهر وعشر ثم ولدت لستة اشهر فصاعد لم يثبت
نسبه ولا يثبت ولادة المعتد وعن وفاة او طلاق بائن او رجعي على ما في قاضي خان
عند انكار الشهادة رجلين او رجل وامرأتين وعند ما تكفي شهادة امرأة واحدة
وهل يقتل شهادة رجل واحد قيل نعم وان كان حبل ظاهريه كل احدا واعترف
الزوج به اي بالحبل تنبت الولادة بمجرد قولها عدة لثبوت النسب قبل الولادة
كذا في الفتح وهو يفيدها لو ولدته وقد كان الحبل ظاهرا فانكروا التي بالشهادة
بكونه كان ظاهرا وعند ما لا بد من شهادة امرأة واعلم ان شهادة القابلة لا بد منها لليقين
الولد اجماعا وهذه الصور كلها لاحتمال ان يكون غير هذا كما حرره الزيلعي والادعية
اي الولادة بعد وفاته الرجوع لاقل من سنتين فصدها الورثة صح تصدقهم في حق الارث
لان خالص حقه وكذا في حق النسب المختار ان يرضى بالشهادة بهم فيشارك

ثبت نسب وهذا عندنا
وعند ابي يوسف نحو

المكبر

المكبر ايضا وان لم يتم لا يثبت الا في حق المهرين منهم كما في الفتح وصرح ابن سناء
في شرح الجامع الصغير بانه كما لا يعتبر لفظ الشهادة لا تعتبر الخصومة بين يدي القاضي
نقل الى شبه الاقرار واشترطنا العدد نطل الى شبه الشهادة ومن لم يزوج امرأة ولو كتابية
او امته بعقد صحيح فانت بولد لستة اشهر فوقت الزوج فصاعدا اي اكثر نصيب
على الحال وصاحبه محذوف تقديس وذهب صاعد بثبت النسب من اقرار المرأة او ملكة
لقيام الفرائض القوي مع تمام المدة وان محمد ولا تها فشهادة امرأة مسلمة حرة عدلة
على الولادة فان نفاه لا يحسن لفتنه من وجته وان جات بالولد لاقل من ستة اشهر لا يثبت
النسب لسبق العلوق على العقد وبفسد النكاح لجواز كونه زوج او زوجي يشبهه
لما سقطت مستين الحلق لاقل من اربعة اشهر لانه لا يسيين لاقل منها ولو جات به لستة
فقط كانت كالاكثر لاحتمال انه تزوجها واطناها فوافق الانزال النكاح والنسب
يحتاج في اثباته كما في الجرح وفي المجتبى وقيل لو جلت منه بترنا ثم تزوجها فله وطئها
وعزاي حنيفة لا بأس بان يتزوجها ويستعملها والولد له وقد تقدم وان ادعت
نكاحها اي انه تزوجها منذ ستة اشهر وادعي الاقل فالتواها مع اليمين لشهادة الظاهر
لها بالولادة من نكاح عملها لها على الصلاح وعند الامام بلالين وهو كما ينبغي
كما سيحكي وان علوق الرجح طلقها بالولادة فتهدت بها امرأة لا تطلق خلافا لها
فتطلق عند ما لان شهادهما حجة في ذلك ولان ثبوت النسب بها للضرورة فلا يظهر
في حق الطلاق لانكرا كمن الولادة ولا تها ادعت الحث فلا يثبت لا بجهة تامة
وان اعترف الزوج بالحبل او كان ظاهرا تطلق بمجرد قولها ولدت وعند ما لا بد
من شهادة امرأة لدعواها الحث ولان الاقرار به اقرار بما يقضي اليه وهي امينة
ومن نكح امه فطلقها بعد الدخول واحدة رجعية او بائنة فاشترها اي دخلت
في ملكه بائني سبب كان قبل الاقرار بانقضاء عدتها وكذا الحكم لو اشترها قبل ان
يطلقها فولدت لاقل من ستة اشهر منذ اشترها لزم الولد بالدعوة لا بدول
المعتدة والعلوق سابق على الشرا فليز من سؤل اقرب او نفاه ولا يملك الاقل فلا يلزمه
الدعوة لا بدول المملوكة والحادث خصوصا في اقربا وقاته ولو كان الطلاق
نثتين يثبت النسب الى سنتين فوقت الطلاق ولو طلقها قبل الدخول يشترط

ان تاتي به لاقل من نصف حول منذ فارقتها ليكون العلق في حال قيام الكناح ولو اقررت
 بانقضاء عدتها بشرط ان تاتي به لاقل من نصفه مذاقته كما في الهن وقال لامنه ان كان
في بطنك ولد او كان بها حبل فهو يني فشهدت امراته فهاه سو كانت هي القابلة لغيرها
 كذا في الهن بالولادة فهي امرؤه انما عا لتعين الولد بشهادتها هذا اذا ولدت لقتل
 من نصف حول مذاق وان لا كثر منه لاحتمال العلق وقيل بالعلق لانه لو قال
 هذه حامل ميني يثبت النسب الي بنتين حتى ينفية كما في الهن عن لغاية وقال لغلامه ميني
ومات القابل فقالت امه المعروفة بحرية الاهل ولا سلام وبانها ام الطفل انا امراته وهو
 انه يرثانه استحسانا للزوم كونه من كناح صحيح فيجب بقاءه حتى يتحقق زواله والقياس ان
 لا يكون لها الارث لان النسب يثبت بالكناح الفاسد وبالموت يثبت به واموسية
الولد فلا يكون الاقرار بما قرار ابا الزوجية فان جهلت حريتها وقالت الورثة اي ورثة
 الميت انت ام ولده فلا يرث لها ليس بقيد اذ الجهل بالحرية كافي في منع ارثها سواء قال
الوارث ذلك ام لا او كان صغيرا كما في الهن وكذا لو قالت الورثة انما كانت نصرانية
وقت موته ولم يعلم اسلامها فيه وقالت الورثة كانت زوجة ليه وهي امه فلا يرث لها
لما قلنا ذكره العيني وغيره وهل يحلها مهر المثل قال التتائي في واقع الزنا العيني
وابن الهام ورده الاتقاني وانه الموقر فروع غاب عن امراته فترجعت باخر
وولدت اولادنا لانه الثنائي وعليه الفتوي كما في الجهل وعندها وقد حرناه فيما
علقناه على لتقريب والماء ولوزج امته فرعية فولدت فادعاه المولى لم يثبت نسبه
وعتق الولد وتصير لامنه ام ولده ولو ولدته امته الموطنة لانه ولم يثبت نسبه حتى يدعيه
كأنه مشتري بين بين استولدها احدهما وسيجي في الاستيلاء ان الفراش على البيع مراتب
وقد لكنوا بقية ام الفراش بل ادخل كترج المغربي بالشرقية اذ ولدت لسته اشهر
منذ وجهها للامكان العقلي بان يصل اليها بجولة كرا مقلدا اقتصر عليه ان لكمال
وغير زاد لكمال وان يكون لله استخدام قال في الهن والاقتصر على الثنائي والحاصل
استقر من ان طى المسافة عندنا ليس لكرامة في شي وقد لخصناه في شرح النور
تمامه في شرح الوهبانية من السيرة وقد نظمه فقال
 ومن لوى قال طي مسافته • يجوز جهول ثمر بعض بكفر

وقد سقوا هذا ان يكون كرامته • كمنحة مما يحل ويكبر •
 كما حياتيت وان شقاق ونبي ما • من اليد والاشباع للجمع كيث •
 وانما في كل ما كان خارقا • عن المشي الخيزردي ونصر •
 من القل من طعم وكالقلب للعقي • فتشهد ثقبانا لمن يتدبر •
 وفي هذا المصريح الحق انما • به قد تحدى الاشياء لا تصور •
باب الحضانة بفتح الحاء وكسر هاء تربية الولد وهل هي حق من شئ لها
 الحضانة فلا يجبر اذا انتعت او حق الولد فتجبر خلاف ربح الاول غير واحد
 فلا تجبر لو انتعت لا فاربعا تجر وفي الواقعات وغيرها وعليه الفتوي واختار
 الثاني ابو الليث وخواهر زاده والهندواني كى لا يضيع الولد وايده في الفتح
 بما في كافي الحاكم لو اخلعت علي ان تترك ولدها عند الزوج فالجمع جائز والشرط
 باطل لانه حق الولد فاذا ان قول الفقهاء جواب الزاية ثم قال في الفتح فان لم يجد
 غيرها اجبرت بالاخلاق وعليها قيد به في الهن قول الفقهاء الثلاثة بما اذا
 لم يكن للصغير ربح مخيئ تجبر الامر وعزوه للطهيري غير ظاهر كما حره في الهن
 وسيجي الاما حق بحضانه ولدها ولو كفاية او بحوسية كما سيجي قبل الفرقه
 وبعدها الا ان تقع الفرقة بردتها او تكون فاسقة فسقا يضيع الولد او تنجح كل
 وقت وتترك الولد صائغا او تكون امه او امر ولد او مدبرة او مكاتبه جات بالولد
 قبل الكتابة او تزوجه بغير تحرر او ابت تربته بجائنا والاب معسر والعقد قبل
 ذلك فالتمه او على الصحيح كما في القم وفي الدرر والوزر وغيرها والصحيح ان يقال
 للامرا ما ان تمسكي الولد بغير اجروا ما ان تدعيه الي العمة وهي التتائي وفيه
 اشارة الي انها اولي المجرم وان طلبت اجرا والمجرم يطلبه ولا يحل ان يقال
 لها امسكية او ادفعيه الي المجرم والي انه يدعي اليها بلا طلبها لكن في الاحتياط خلافه
 وكذا سائر المستحقين للحضانه انتهى وفي القينة الاما حق بالولد وان كانت
 سيئة السيئة معروفة بالجنور ما لم تغفل ذلك انتهى اي ما لم يثبت فعله منها لكان
 في الهن وليحفظ ثم امها وان علت ان لم تكن الامر مستحقة لها اولم يقبل او سقطت
 حقها وكانت مفقودة وهلم جرا لان الحضانه بسبب الامومة وعن ابي يوسف

انام الابا ولي فرام الامر ثم ام الاب ان لم توجد حدة فقبل الامر فهي الحق بالشر
المذكورة وكذلك ما هو لها واذا في العجز ان ام اب لا مفر من ان ام الاب بل عن الحالة
ايضا وهي واقعة الفتوي ثم اخت الولا بون ثم لام ثم لاه وعن ابي حنيفة تأخير
عن الحالة ثم بنتا لاهون ثم لام ثم لاه كما في الاختيار ثم خالته كذلك ابي بون
ثم لام ثم لاه ثم بنتا لاهت ثم بنتا لاهت ثم بنتا لاهت ثم بنتا لاهت ثم بنتا لاهت
الا بكذا ثم بنتا لاهت ولا كما بهذا الترتيب ثم العصباء بترتيب الارث فيقدم
الاب ثم الجد ثم الاخ الشقيق ثم لاه ثم بنته كذلك ثم العمة ثم بنتها ثم بنتها
فلذوي الارحام فتدفع لاه ثم لاه ثم لاه ثم لاه ثم لاه ثم لاه ثم لاه ثم لاه
وغيره واذا اجتمعوا فاصحهم ثم ادرعهم ثم اسهم ولا حق لفاسق ومعتق وابن عم
في مشتهة وهو غير مأون بخلاف القلام ولا البنت خالدة بنت خال عمر لاهم
الحرمية كما لا حق للرجال من قبل الامه وبنات الاخت والى بنتا لاه وهن اي بنات
الاخ اولى بالرجال لا الخالات ومن نكحت غير محرمه اي الصغير سقط حقها فيقتل
الى غيرها كما هو شلا واذا اجتمع الساقطات الحق يضع القاضي الصغير حيث شاء
منهن كما في التمساني معزيا للمعيط ثم هاهنا قيد حسن مهم ذكره في القينة وهو ان لاهت
الصغير في البيت الاجنبي مع المزدوجة فان فعلت كان للابان ياخذ منها قال في
العبر وقد وقع الزرد فيما لو اسلمته الحالة في بيت اجنبي عن اصغير عازية والمظاهر
سقوط حصانتها قيا على ما مر قال في العبر والمظاهر عدم سقوطها للفرق بين زوج
الامر والاجنبي لاهن نكحت محرمه تصبح بماعلم كما تم نكحت عمه وجدة نكحت جده فلا سقط
حقها لعدم الضرر في حقه بخلاف ما لو كان رجلا فقط كابن العرفانها تسقط ويعود الحق
اي حق الخطانة اليها بزوال النكاح سقط به لزوال المانع وكذا لو زالت بجنون وردة
ثم زال المانع يعود الحصانة ذكره العيني وغيره فالاحسن ويعود الحق بزوال مانعه
والقول لها في نفي الرجوع لو ادعأت زوجها لكونها منكرة ولو اقرت به لكانت ادعت البينة
فان لم تعين الرجوع فالقول لها لان عينت كما في البتين وغيره وينبغي ان يكون مع البين
في الفصلين كما في الهمز ويكون القلام عندهن اي الحاضرات حتى يتحقق عن النساء
ومحتاج الى التلويح باداب الرجال وفي القدر في الاستقناء باكل وحده ويشرب وحده

ويشرب وحده ويستنجي اي يتطهر وقيل يزيل الحاسة عنه وحده اي بلا معين وقدّر
الاستقناء بتسعين سنين والمقدّر ابو بكر الرازي اوسبع سنين والمقدّر الخصاص قالوا
وعليه الفتوي اعتبار الغالب ولو اختلفا في من الولد لم يملك احد بل ينظر القاضي
الى الولد فان رآه استغنى عما ذكر دفعه لاه والالا ثم بعد استقناء جبر الاب
على اخذه لان نفقته وصيانتة عليه بالاجماع فيعبر وكذا غيره منهم ذكره الهنسي ويكوه
الجارية عند الام والجد ام الام والاب حتى يختص في ظاهر الدلالة كما في العتص
او تلحق بالسن وفي التمساني عن النظر بتسعين سنة وعند محمد حتى تسبني
كما تكون الجارية عند غيرها اي الام والجد حتى تسبني وبه يفتي لفساد اهل الزمان
وفي الخلاصة وغيرها وعليه الاعتماد وحدها المشهورة تسعين سنين وعليه الفتوي ذكره
الزيلي وغيره واذا استغنى الولد عند واحدة منهن فالاولى اقربهم نصيبا قاله
ثم الجد فالاقرب كما في الاختيار ومنها الحضانة من النساء لا تجبر عليها اذا ابنت
مطلقا على ما ذكره الباقي لاحتمال العجز قالوا الا اذا تعينت وقبل تجبر وايده الكمال
كما مر قالوا ولم يوجد غيرها اجبرت بالخلاف قال في العبر وهذا مع ما اذا وجد
واشيع في القول ويستحق اجرة الحضانة اذا لم تكن نكوحه ولا معتدة **نفس**
اختلف في المسكن الذي يختص فيه الصبي فيقبل تجب في ماله ان كان والا فليفرج تجب
نفقته عليه وفي جمع القاري لا يجب كذا في الخزانة وينبغي ترجيحها اذ وجوب
الاجر لا يستلزم وجوب المسكن بخلاف النفقة كذا في الهمز وسبجي عن الباقي ان المختار
ان على الاب سكناها وسكني ولدها جميعا في الحضانة فان لم يكن اراءة تستحق الحضانة
فالحق للعصبة على ترتيبهم في الارث لكن لا تدفع صبية العصبية غير محرم كان المومني
العقائد خوفا لفتنة فان لم يوجد غير ابن العمر فالاختيار للقاضي ان رأي اصلح
ضمها اليه والا وضعها عند امينة وفي التمساني ولا يخير في ايها شاء طفل يميز ولا ينظر
الى تسعين سنين كما قيل كما في الحقايق وفيه اشعار بانها بخير اذ ابلغ كما في الهداية
والطفل كما لصبي من الولد الى الاختلاف الا انه مما يستوي فيه المذكر والمؤنث كما في العبر
ولا تدفع لفاسق باجن لا قباي بما يصنع وان كان محرم احتياطا وبعبارة في العبر
وقال ان كان من المحارم لا يؤمن على الصبي والصبية فلا حق له في الحضانة فان لم يكن

عصبه دنفى لذوي الارحام للاخ لا ثم لولده ثم لغيره ثم لغيره ثم لغيره ثم لغيره
 اى سيقوا الحضنة في درجه. فاورعهم اولى ثم اسنهم. نظرا للولد وقد تقدم ولا حق لانه
 ومديره ومكاتبه. وامر ولد في الحضنة قبل التلق. فاذا اعتق صرن كالحواشي وفي الشارع ان الامة
 اذا ارتقا زوجها فالحق للمولى وان كان الابن ولا يفرق بينه وبين امه ولا ينجح استغنا
 الامة عن المولد ذكره التتاني. والذية لا مرتدة. احق بولدها المسلم ما لم يخف عليه الفلألكر
 نظرا له بلافق بين علام وجاريه قال في الضرر ينبغي ان يقدر سبع سنين وفي الفقه وتتمتع بقية
 بخرا وخير فان خيف ضم الي المسلمين. وليس لابن ان يسافر بولده. فزاد امه ما بقي حق الحضنة
 لها نعم لدا ارجا لي كان قريب لا يقطع عنها اذا ارادت ان تبصر ولها كل يوم كافي للحاوي لندى
 حتى يبلغ حد الاستغناء ذلك ان كان اوائى لسقوط حقها ولو اخذ المطلق ولده منها لزوجها
 هل لمان يسافره قال في المرحية نعم له ذلك الى ان يعود حق امه قال في الضرر وهذا يجب ان
 يقيد بما اذا لم يكن له من ينقل الحق اليه بعدها. ولا لالام ان تسافر بولدها الاضرب بالاك
 الا ايج طنها والحال انه قد تزوجها فيه في الاصح. ولو بعدت المسافة فلا تجزى اليه بل ليس
 لها وان وقع الكاح فيه في الاصح ولا ايج طنها الذي لم يقدر فيه فيلزم ان لا تجزى اليه بل ليس
 وطنا لها ولا يتبع الكاح الا ان يكون قريبا بحيث لو خرج الزوج الى الولد امكنه ان يبيت في
 اهله. ان لم يكن وطنا والحرث. وهو مسلم او ذمي وان كانت هي حرة ولو كانت مسلمانين فلها
 ذلك. ولدين لك اى لسفر لغير الامر والحاضات الا بان ابيه لا تستغنى الشريطين. وان كان
 بين المهرين القريتين ما يمكن للاب ان يطالع عليه. ويبيت في منزله فلا بأس به اى بالذهاب
 من المهر الذي طلقها فيه او القرية التي مضرها او قريتها. وكذا لها التعلق القريب الى المهر بخلاف
 العكس. لضر الولد بالخاق باخلاق اهل القرية لاهل الشريطين المذكورين لان المهر اهل القبر
 واعلم انه لو خرج بالولد ثم طلقها فطاله باعادته فان خرج باذنها لبيع عليه الرد ويقال
 لها اذهبى وخدي وان خرج بغير اذنها كان عليه الامادة كما في المهر وغيره ولا خيار للولد
 عندنا وفي الفقه والمعتوه لا يجزى ويكون عند الاما قال في الضرر وطاهران هذا مفرع على القول
 بالتغيير كما هو مذهب الشافعية واذا عرف هذا في المعتوه فالجواب اولى **فروع** الفلام
 اذ ابلغ مبدرا للاب ولا يثبت حفظ ماله. وكذا لان يصح ان نفسه لدفع القننة اول دفع العار عن نفسه
 فانه يعبر بفساد ولده والشيبة المأمونة لها المهر بالسكنى فان لم تكن مأمونة فالاب يصحبها اليه

وليس للمهر القدر فان دخلت في السن وكان لها رأي فله ان تقدر وتماه في التبين
 وفي القننة الصنية اذا لم تكن شتهاء ولها زوج لا يسقط حق الام في حضنتها مادامت كالحمل
 لا يستحق ولا الصغير للرجال الا في رواية عن ابي يوسف اذا كانت تصلح للاستئناس بها والصغير
 اذا كان في حضنته الامر وهو من اشراف تستحق على الاجراء ما يجده في شتهاء ويستاجر
 وفي ترح النقاية للباقي من العجر المحيط عن مختارات ابي حفص سئل عن لها اسكان الولد
 وليس لها سكن محل الولد هل على الاب سكناها وسكني ولها قال نعم سكناها جميعا وسئل
 بمهر لائمة البخاري المختار في هذه المسئلة فقال المختار ان عليه السكنى في الحضنة
باب النفقة هي لغة ما ينفق الانسان على عياله. ونحو ذلك كذا في المعنى من ميا الخاوم
 وشرا كما في الخلاصة عن هشام قال سألت محمدا عنها فقال هي الطعام والكسوة والسكنى وغرها
 هي الطعام واسباها الزوجية والزانية والملك قيسا ولحق العبيد واليهام والعقار
 كما سيحى وبدأ بالاول لمناسبه لما مر من الكاح والعدة او لها اصل الولد تجب النفقة
 والكسوة والسكنى للزوجة على زوجها اى الرجل الحر والعبد بنكاح صحيح هو المستادر
 وهذا بالاجماع فلا نفقة على الفاسد كما في البرازية ثم قال في الكاح بلاشهود تلزم وفيه
 نظر اذ هو من افراده كالمهر. ولو كان الزوج صغيرا لم يال. فان لم يكن لا تجب على ابيه الا اذا
 ضمنها كالمهر كما في الخلاصة. سلمت كانتا لزوجته او كادق. حرة او امته موطوعة او غير موطوعة
 ولو غنية. كية او صغيرة بوطا. اى تطبيق الوطى وكذا لو كانت مشتهاء يمكن جماعها فيما دون
 الفرج كما في الذخيرة وفي الفقه والطاهران من تشبه فيما دون الفرج مطيعة الجامع في الجملة
 ولا هم. عدوا للتقدير وفي التتاني ولا اعتبار للوقت شتهاء على الصحيح. اذا سلمت له
 نفسها. غير مريضة فنجب نفقة الرقاة والرقا او غيرها فلا يجزى الوطى الاها جزا الاحتباس
 وكل من كان مجوسا لمنفقة ترجع الي غيره كان نفقته عليه فلا يراد الرهن الاشارة الى النفقة
 فنجب لعامل الصدقات والمقتى والقاضي والوالي والمقاتلة والمضارب اذا سافر
 بما لا المضاربة قال الالهني وغيره. في منزله. في رواية عن الثاني واستحسنها صاحب
 الهداية وظاهر الرواية وجوبها بالعقد الصحيح ولو يبيت ابنها ما لم يمنع تشو وهو الاصح
 وعليه الفتوى كما في الفقه والمبدائع والخلاصة وغيرها. ان لم تسلم الحق لها. كالمهر ولو كان كله
 موحلا كانت بالنفقة اشارة الى قول الثاني من ان لها المنع وبني كذا في المهر والعمر

طلبه وهذا على ظاهر الرواية كما مر وتقرر النقطة كل شهر وتسلم اليها ان تلك عدم انقائه ولم يكن لها
ما يدعي لانها اكل من طعامه وتلبس بلباسه بغير اذنه كما في الذخيرة وفيها ايضا لو مضى الشهر
وتدعيها شيئا فمضى لها اخري ولو سرت المهر فمضى لها اخري بخلاف المحارم كما في الخلاصة ولو
بعد فرض الشهر كل يوم كان لها ذلك كما في العجيس واعلم انه لو شرط في العدة ان النقطة تكون كان
الشرط غير لازم ولو حكم بموجب العقد كما يرى ذلك بقي لحكم الحق في نفسها وادعوا في ما لا بد
منه هل للتشافعي ان يحكم بعد ذلك بالتقنين قال الشيخ قاسم في موجبات الحكم لم يرد ذلك علي
هذا ولو حكم التشافعي بالتقنين ليس للحنفي ان يحكم بخلافه وهذا من الجوارث المهمة فيلحظ وفي البحر
من القضاء فان قلت هل يقرى القاضي للنقطة حكم منه **قلت** هو حكم وطلب المقر بشرطه
دعوى فقد وجد بعد الدعوى والحادث حتى لا تسقط بمضي المدة ولو ابرأت بعد الفرض صح كما يعلم
من خزانة المفتي **فان قلت** اذا فرض لها كل يوم او كل شهر هل يكون قضا لجميع ما دامت في
العصه **قلت** نعم ما لم يمنع مانع حتى لو ابرأت من نفقتها برئ غير نفقة الشهر الاول فاذا مضى شهر
فابرات من نفقة ما مضى وما يستقبل برئ مما مضى ومن ثم ما يستقبل وتام في الخزانة ولو طلبت منه
كثيرا خوفا من غيبته استحسن الثاني انها تاخذ كنفقة شهر ونفي حتى اي يحجر الزوج على
ذلك قال في الفقه ولو علم القاضي انه يموت في السفر اكثر من شهر اخذ الكفيل اكثر من شهر ولو كفل
لها نفقة كل شهر قال لا يبرئه نفقة شهر وقال الثاني ما دام الكناح قائما وهو ارفق وعليه الفتوى
واجمعوا انه لو قال ما دمتا زوجين او علي لا بد كان الامر كما قال ولو كان له دين عليها التقيا
قصا ان رضي الزوج لان دين النقطة اضعف من دين الدينون لسقوط طه الموت ودين الزوج اقل
فاشترط رضاه بخلاف سائر الدينون والكل في الجواز المهر وتوفر الكسوة كل سنة اشهر وهي
تجار ومحفة هذا في غير ما يقع فواجب لها ثيابا كسوال وجبة ولحاف وفراش تنام
عليه او مضية وما يدبره اذكي الحرف والبرد علي اختلاف الاماكن والمعدات والاهتمام ولم يذكر
الحنف والمكعب لانها التخرج وهي منهية عنه نعم يجب عليه ذلك لاسيما كما يعلم من الحديث في الجهة
وها هنا سئل عن عيته وهي انه لا يجب علي الزوج حفظها ويجب عليه خفائها لاسيما من عيته عن الزوج
ودناستها وذكر شمس الاجمية ان لها راسا على حدة لانها تعتزل عنه في ايام حضيضها او في زمان مرضها
قال في البحر وقد استنيد من هذا انه لو كان لها امتعة ففرض ونحوها لا يسقط عن الزوج ذلك
يجب عليه وقد رايانا من ابرها ففرضت لغيرها لانه لا حياء في حياها وذاك حرام انتهى لكن قد رايانا

عنه في باب المهر معزيا الي المتبقي انها لو زفت اليه بلا جهاز يليق به فله مطالبة الالب
بما دفعه من الداهم والدناير الا اذا سكت انتهى علي هذا فاذا زفت اليه به لا يجوز عليه
الاستناع به وفي عرفنا يلزمون كثرة المهر لكثرة الجهاز وقلة ثقلته ولا شك ان المعروف
كالمشروط فينبغي العمل بما مر كذا في المهر وفيه ايضا عن الخلاصة وللزوج ان يرفعها الي
القاضي لياسرها بلبس الثوب لان الزينة حقها وهو ظاهر في انها لو قترت علي نفسها
كما هو شأن كل سائر ما تباحث صارت هزيلة كان لئان يرفعها الي القاضي لياسرها بلبس
ما يمنع من ذلك وان الزوج يتعالي ذلك بنفسه وتقدر بكفايتها بالمعروف بلا امران ولا
تقدير ويعبر في ذلك اي النقطة والكسوة حالها في الموت حال اليسار وفي المعسر
حال الاعسار في المطلقة العسار غير سمع وقال المحرزي انه خطأ محض وكما يفهم ارتكبوها
لما راجع اليه اليسار وفي المختلفين بين ذلك يعني الوسط اي فوق نفقة المعسر ودون نفقة
الموسر فيحاطب بقدر وسعه والباقي دين عليه الي الميسرة والاهل لا يشبه الي ان القدر
المعين من النقطة غير لازم لاختلاف الطباع والاعلاق الرخص فقدرها بلبسها بقول
عده عينا او قيمة وفي اهل نفقة اليسار كل شهر ثمانية دراهم او تسعة والعسار اربعة
او خمسة ولو كان احدهما معسرا فجز البر وباجته اوباجتات فيفرض كل شهر وقال السرخسي
انه غير لازم قبل في المحترف كل يوم وفي التجار كل شهر وفي الدهقان كل سنة كما في الزاهد
والي ان الزوج يلي الاتفاق فلا ضرورة الي القاضي لا اذا قدر ما يكفي فان للقاضي
ان يزيد علي ما فرض ويتصرفه للفلان الرخص والمستحب ان يطعمها ما ياكل لا يامور
بحسن المعاشرة ولا كسفا مشربان الكسوة كالنقطة فيما ذكرنا ولذا لو هلكا قبل مضي
الوقت لم يقض بيدها حتى يمضي كما في المحيط وذكر في الخلاصة ان مدة الكسوة في النساء
سنة اشهر وفي الصبيان اربعة اشهر وقيل يعتبر حال فقط فهذا ظاهر الرواية وهو
الصحيح كما في المصنف ولكن لا يلزم في وعليه فلا يجب عليه اذا كان مريضا وهي فقيرة
ان يطعمها بما ياكل نعم يندب لذلك والقول لمع عيته في اعساره في حق النقطة
واليسنة لها في يساره ولو طلبت من القاضي السؤال عن حاله من خبرانه لا يجب عليه ذلك
ولو سال فاجبره عدلان ببيان ثبت يساره بخلاف سائر الدينون كما في البرازية وفيه
عليه نفقة خادم واحد ولو صغير قادر على الخدمة ونفقتها انقص نفقة الزوجية

والمتبر الكفاية وهذا اذا كان الخادم ملكا لها يعني المالك الذي لا تسفل غير خديتها بالنفل
فلو لم يكن في ملكها او كان لا تسفل غير خديتها او لم يكن له تسفل لكنه لم يجدها فلا نفقة له وقيل
عليه نفقة الخادم ولو خزا وهذا لو زوجته خزا فلان لم يجبر لها واعلم ان نفقتها لا تجب الا
اذا قامت على احوال البيت كما في التستاني عن المحيط وفي الشريفة لا تجب العجزة الحائنة لو استعت
الخادم من الطبع فلا نفقة لها لمقابلتها بالخدمة بخلاف الزوجية فانها في مقابلته الاحتباس
وقالوا انها تقضى نفقة الخادم لو كانت فرسانا لاشراف ولم يأتها بطعام مهيأ وكان من سكر
وهي حرة عامر وهو طاهر. وعندنا في يوسف يفرض نفقة خادمين وعندنا لو كانت فان نفقة
تبت فان بقيت له مع خدم كثيرا استحققت نفقة الخدم كلها وبه نأخذ كما في العجزة الغاية
وافر في منح الفغار ولو كان مفسرا لخدمة نفقة الخادم وان كان لها خادما في رعايته
الحسن عن الامام وهو لا يحرم خلافا للمحمد لان الخادم لو اذنه الزينة والسفر فلا نفقة الا
حالة اليسار قال في القم وهذا يخالف ما مر من اعتبارها لها واجاب في الجواب انه انما فعل
ذلك في نفقتها للجمع بينه وبينه وحدث هذه وليس في ذلك في الخادم فكان على الرجل من اعتبار
حاله **تنبيه** لو كان له او له كيفهم خادما واحدا فرض عليه نفقة خادمين
او اكثر اتفاقا كما في القم ولو جاز الزوج بخادمر خديتها لم يقبل منه لاجراضها كذا قالوا في
ان يقيد بما اذا لم يتضرر خادما اما اذا تضرر به بان كان يختلس من ثمن ما يشتريه كما هو
دأب صفار العبيد في ديارنا ولم يستبدل به غيره وجازها خادما من فانه لا يتوقف على رضاها
كذا في النهر ولو فرضت لعساره ثم اليسر فخاصته ثم القاضي بالقرض عليه. لها نفقة اليسار
وبالعكس لو فرضت نفقة الاحتباس يعني الوسيط فلا ينفق في ما مر ولا نفقة لناشر. وهي لغة العاصية
على الزوج المقضية وعرفا التي خرجت فرسية اي الزوج خروجا حقيقيا او حكما فيحق
واذن من الشرع. فمن النوازل من نفقت قسمها بغيرها او كان ساكنا معها في منزلها فنفت
من ارضها عليها فانها ناشرة الا اذا نفقت لغيرها الى منزلها او ليترى متزا فحينئذ لا تكون
ناشرة كما في الحائنة واما اذا سلمته نفسها بها لا وليا فقط فلا نفقة لغيرها فان لم تكن
مع الزوج الا بالليل فقد قال الزاهد في المجتبى وغيره جواب سئل في زماننا
هي بالزوج من المحرمات التي تكون في النهار في مصالحتها وبالليل عنده فانه لا نفقة لها
انتهى وافق التستاني وغيره لكن في النهر وفيه نظر ولم يبين وجهه ولكن سيحيا بوضوح

فتسبه واما لو ما نفقة من الوطى لم تكن ناشرة وكذا لما جرت نفسها لادضاع صبي وزوجها
شريف وقيل تكون ناشرة ولو ابنتا السكينة في مكانا لغصوب او بنتا اجنبيا يحملها اليها فابت
ان تذهب معه فلها النفقة وسيجي انما تخرج لزيارة احدا بويها ولم يسئل نفقتها لها لم ينفق
زوجها وعنها لم يسئل ولو عادت الى منزلها بعدما ما زارها اجابا بانها خرجت عن ان تكون ناشرة
كذا في الخلاصة وبما ذكرنا من المسائل طهر فائدة القيد عن ان تكون ناشرة كذا في الخلاصة
فليحفظ والقول لها في عدم النشور مع غيرها كما في البحر ولا زوجة بمحوسة بدين قاصرة
على ارايه او لا عليه الفتوى ولو حبسها هو بدين لعلها فلها النفقة في الاصح قاله الخزازي
وعليه ففي طلاقه مؤاخاة وقيد بالدين عملا لخال المسلم على الصلاح ولا فاما لمجوسه ظلما
لا نفقة لها ايضا كما في الذخيرة وهذا عند الطرفين وهو الصحيح خلافا لابي يوسف كما في
المحيط فالا حسن ترك قيد بدين قيد بحبسها لان حبس مطلقا لا يقطعها كذا في غير كتاب
الا انه في صحيح القنطري نقل عن قاضي خاند انه لو حبس في سجن السلطان ظلما فالصحيح
انها لا تستحق النفقة انتهى ولو طلب ان يحتبس معه لاجاب الى ذلك عندنا آخرين ومروضة
لم ترف الى بيت الزوج صحيح في رواية كما سيحيا والاصح تعلق النفقة بالعقد الصحيح
ما لم يقع نشورها كالمار ومقصوده كرها بغيرتي والاحسن ترك قيد كرها فتسبه. وصفت
لاوطا اي لا تطلق الوطى سواء كانت تصلح للخدمة ولا ستيناس ولا ولا يردن الرق والقران
لان المختبر في ايجاب النفقة احتباس يستفيع بالزوج بالوطى او الدعاي والثاني موجود
هنا وعليه هذا قالوا اذا كانت الصغيرة شتاة يمكن جماعها فيما دون الفرج تجب النفقة
كما في البحر عن الذخيرة. وحاجتها لغيره اي الزوج ولو حجت معه فلها نفقة الحض لا السفر
فما زاد على نفقة الحض لا السفر. فزاد على نفقة الحض لا السفر في ما لها لا ينفق لها. والذلاء
وعندنا في ان حجت مع محرما فلها النفقة خلافا للمحمد وهذا لو بني بها وفيه استبارة
انه لا نفقة لمدة الذهاب والمجي الكى يعطها نفقة شهر لان الواجب عليه نفقة الحض وهي نفق
لها شهر فاشهر او عن الثاني لو اردت حجة الاسلام بغير الزوج بالخروج معها وبالاقاق
علمها كما في المحيط ويصح ان لا نفقة في حج النفل بالطريق الاولى ذكر التستاني. ولو حبس
اي حدث مرضها. في منزلها فلها النفقة لا لو مرضت في بيتها وزدت مريضة لان التسليم
ليصح واستحسن في الهداية كمن في الحائنة لو زنت اليه مريضة قالوا لها النفقة انتهى كذا في الهالة

علي الغير شقة بالضعف والخلاف فقد روي عن أبي حنيفة لا نفقة لها ان كانت لا تطيق الجماع
ذكره القسائي وذكر انه لو تطاول مرضها في بيته تسقط نفقتها لانها صارت كصغير ثم نقل عن القسائي
انه يمكنه الانتفاع بها فلا نفقة لها كما لا تستحق ثمن الادوية انتهى ثم نقل بعد نصف صفحة عن المحيط
انها اذا مرضت في بيت الاب مرضا لا يقدر على الوطء اذ لم تزل في بيت الزوج لانها لم تنفخ نفسها
عنه فيعحق وجب النفقة انتهى وفي الشرح لا ينعى الفتح اذ يمكن الانتفاع بها بوجوب الوجه تسقط
النفقة وان كان مريضاً يمكن الانتفاع بنوع الانتفاع لا تسقط وهذا يقتضيه الدليل ثم ذكر
ان ما استحسنه في الهداية مختار بعضهم وليس الفتوى عليه بل ظاهر الرواية وهي لا تحرق نفقة
النفقة بالعقد الصحيح ما لم ينعى شذوذاً لا يفرق بينه عن النفقة ولا يفرق بينهما غايماً حقها
ولو هو خلاف للتابعي وقوم بالاستدانة يعني بعد فرض القاضى نفقتها لتحيل عليه اي
علي الزوج بها وان لم يرض وفي الفتح استعفى عن الاتفاق عليها مع اليسر لم يفرق ويسعى الحاكم ماله
عليه ويصرفه مع نفقتها فان لم يجد ماله لم يجز حتى يتفق عليها ولا يقسم ولا يباع مسكنه خادمه
لانه من اصول حواشيها وهي مقدمة على يونه وقيل يسعى ماله الا اذا كان له ولد وقيل ماله
دست من الثياب واليه مال الحواشي وقيل دستين واليه مال الرخصي ولا يباع عتاته كما في
القسائي عن المحيط ثم نقل عن المصنف اي صدر الشريعة انه قد استدل بالاستدانة بالاستدانة قال
والله يشهد ان لا فرق **قلت** وبصرح في المجتبى وغيره لكن التوكيد بالاستدانة يصح
عليه الا في الاحكام تفسير الحضاف الاستدانة بالشرعية ونايئة امر القاضى بالاستدانة رجوع
الغير على الزوج كما يرجع على الزوجية بخلاف ما لو فرضها ولم يامر بالاستدانة فانه لا يرجع الا
على الزوجية ثم هي على الزوج ونايئة ايضا الرجوع على الزوج بعد من احدها كما في البحر
وفيه اشارة الى انها لو استدانت بغير الفرض ترجع عليه كما في الحنفية والى انها لم ترجع عليه
الا بالتصريح بالاستدانة عليه وقاله كذا في كذا ان يشهد بها كالتصريح بها فلم يؤم رجوع كما
في الزاهد كذا في كذا فشير الى انها اذا امرت بالاستدانة ولم يدر بها احد وطلبت من القاضى
الفرق لم يفرق بينهما وقال الشافعي فيمنع بينهما كما اذا عجز عن اتيان المهر المجل قبل الدخول
نظمت الفرقين لكن لو فرق القاضى لثانين فقد تضاعف عند الكل وان فرق القاضى الحنفى
بلا اجتهاده ففي نفاذه روايتان وهذا اذا كان الزوج حاضراً واما اذا كان غائباً فلا ينفذ
علي الصحيح كما في الحقايق وغيرها وذكر المصنف يعني صدر الشريعة ان سألني استحسنوا ان

ينصب القاضى نائياً شافعيًا فيفرق للضرر كاذك القسائي في الحواشي للشرعية قوله
وقوم بالاستدانة اي اذ لم يكن لها اخ او ابن يرضى ويرجى عليه نفقتها لولا الزوج لما في
البيان من شرح المختار ان نفقتها حينئذ على زوجها ويؤثر الابن او الاخ بالاتفاق عليها ويرجع
عليه الزوج ويجوز له ان لا يخرج اذا استعفى لان هذا من المرفوف ولا يجب نفقة مضت ماله
او ملبوسة لان يكون قضى بها عليه اصنافاً او دهره على الاستدانة او لا او اصابها على مقدارها
كل شهر او سنة فان ولايته عليه اقوى من ولايته القاضى عليه فوجب النفقة المفروضة او المرضية
لما معنى زمان الفرض او الرضى ذكره القسائي اما لو مضت مدة بغير فرض ولا رضى ثم رضى
الزوج بشئ فانه لا يلزمه ولا يصلح باطل لانه صلح عالم يجب في الذمة كان الزوجان قبل
القضاء او الرضا باطل لانه ابرأ قبل الزوج كما في الفهر وهذا ما دارا حيين اما لو مات
احدهما بعد احد هذين او طلقت او رجعا بعد القضاء او التراضي قبل نفقتها من الزوج
لشيئ منها سقطت بالموت او الطلاق لانها صلتها سابقاً لا جديها قبل القبض كالمسنة
وكالم تقيين وفي خزنة المفتين ان المفروضة لا تسقط بالطلاق على الاصح وانه القسائي
لان تكون المرأة استدانتها بامر قاضى فلا تسقط بالطلاق وكذا لو مات على الصحيح
كما في المحيط لان القاضى ولا ينعى عتامة ولو حملها النفقة او الكوة لمدة ثم مات احدهما
او طلقها قبل ان ياتها اي لمدة فلا رجوع خلافاً للمجد في القايمة والمستهلكة وعند
يسترد نفقة شهر لاكثر بل لا يفتي واذ اخرج العبد بالاذن فنقته على العبد
لوجه او مكاتبه واما امر الولد والنفقة فشرط البقاء لوجوب النفقة دين عليه يباع اي القن
لا غير مكاتب ومديد بل يورثان النفقة من ليسهما فيه اي في النفقة المفروضة او المرضية
لان ينفذه المولى او يوت او يقتل مرة بعد اخرى اي اذا اجتمعت عليه النفقة مرة بعد
اخرى يباع ثانياً اذا اشتراه من علم بحاله او لم يعلم فرضي وكذا ثانياً واربعا كما في الفتح وغيره
فما في الدرر وصدر الشريعة سهو بقى ما بقي من البيع الاول فانه ينبغي ان يسقط الى العتق
او الكليه كما في الموت كما افاده القسائي ولا يباع في بيع غيرها اي غير النفقة لانه واحدة
لان دين النفقة يتجدد في كل زمان فيكون ديباً اخر اذا باع بعد البيع وكذلك سائر الديون
حتى لو بيع في المهر مرة وبيعت في ثمنه اخر الى العتق ويجب على الزوج ان يسكنها في بيت
اي مكان يصلح مأوى للانسان حيث احب لكن بين حيران صالحين سيما اذا كان ممن

يتم بالآية ذكره القسائي وحرفي الشريعة مع ما لم يذكر في الجواز الذي ليس له حيزان ليس
شرعي حتى صرح قاضي الهداية بان ليس عليه ان يات بها بالموتة فيلحق خال عن اصله
او محرر كمنها خسته زادت في المحيط دام ولد. واهلها ولو ولد غيرها لمعاداة بينهما غالبا
الا ان تزويجها ويكون صغيرا لا ينهض لجام فلما اسكنه معها كانه دام ولد اي في قولنا ان سلام
كما في الزاوي وفيه ايضا انما لمكنه ان يجعل لكل واحد بيتا فلها طلب ذلك. وليفها بيت يهر
معين مردار للزوج شتمه على يوت اذ كان له اي لذلك البيت الحصول المقصود
كما في الهداية وفيه رزالي انه اذا جمع بينهما وبين غيرها واحد من اهلها في دارها يوت
واعطى كل واحد بيتا على حدة ليس لها ان تطالب مكانا اخر والي انه لو لم يكن له الا بيت واحد
كان له ذلك كما في القسائي عن الاختيار لكن نقل في القصة انه لا بد من بيت الخلاص مطبخ
وينبغي الانتباه كما في البحر. وليس اهلها ولو وكها حال كون ذلك لولد. من غيره اي
من غير ذلك الزوج وليس بصفة فلا يلزم حذو الوصول مع بعض الصلح ذكره القسائي. عن
الدخول عليها لان المكان ملكه كما في الكافي وفيه اشعار بان ليس له ان ينفق من ملك القصة ذكره القسائي
لا من المظن والكلهم متى شاءوا. تجانيا عن طبعه الرجم عدا الضرع عليه بدخل بية
ولكن الصحيح المقتضى به انه لا ينفق من المخرج الي الوالد في ولا يدخلها عليها في الجملة من
وفي غيرها من الجار في السنة من به ينفق وانما ينفق من الميتة عندها وعليه الفتوي وفيما
عدا ذلك من زيارة الاجاب وعيادتهم والوليمة لا يخرج الا بآذنه ولو خرجت باذنه كانا عاصيين
واختلفوا في خروجها للحام والمعتد الجواز بشرط عدم الزني والقطيب لذاتي الاشياء
زاد الما تاني بقا للكمال وغيره بشرط عدم كشف عورة احد قال ويحلي ذلك فلا خلاف في منع
العلم بكشف بعضهن انتهى بالآية من كافي الشريعة مع ما ورد في الاخبار المتواترة
للمنع كما قاله الفقيه. وتقرض اي يقرض القاضي نفقة زوجة الغائب عن البلد سواء كان بينهما
مدة السفر لا كما في الميتة وينبغي ان يقرض نفقة عرس المتواري في البلد ويدخل فيه المفقود
وطفله الذكور والبنات وابويه لا ينفق غيرها ولا نفقة غيره من الاقارب كما في عمر لان نفقة
هؤلاء انما يجب بالقضاء لا يقضي على الغائب ذكره القسائي وغيره ويستدرك عليه الاكابر
الافاق والذكور الكبار الزينة ونحوهم لا نفقهم كاصغار البنين عن السب قال الكمال قال الشريعة
وينظر ما اذا يريد نفقهم انتهى فليس للمريد كالاخيوط العلم كما ياتي متنا في

في مال له من جنس حقهم النفقة كما كؤل ويلبون ونقدن وتبين عن كرمه وعقار
عند مودع او مضارب او مديون يقر اي المودع ونحوه اي المال وبالزوجة في نفقتها
وبالنسبة في البواقي كما يعلم بطريق المقايضة ثم لو بدعنا ولي من الدين في المدة بالاتفاق
كما في الحاشية وفيه اشعار بان لو كان المال حاضرا في منزله يقرضها القاضي اذا علم بالكناح وحلفها
وكفها كما في المحيط. وكذا اذا لم يعلم به بعد قاستا البينة عند ي يوف خلافا لاي حنفية
كما في الخلاصة. او يعلم عطف على يقر القاضي ذلك اي لو بدعنا والمضاربة والدين والكناح
والمسب فان علم ببعض من الثلاثة شرط اقرارهم باعلم به وهو الصحيح كما في موقوف الهداية
فمن الظن لا تشار الي المالك او الزوجة وانما شرط ذلك لانه لو انكر وطلب بينة فيعطف
ولو برهنت بما ادعته عليه لم يقتل لانه ليس خصما. ويحلفها اي القاضي الزوج انما هي
الغائب لم يعطها النفقة ولم تكن ناشرة ولا مطلقة انقضت عدتها. وبأخذها كغلا
بما اخذته لا ينقسمها وجوبا في اهلها اخذتها فاذا رجع وبرهن انه خلفها مالا وخلفها
فمكنت رجع على الكفيل او الزوجة واذا اقرت باخذها رجع عليها فقط كما في القسائي
عن شرح الطحاوي وخبر الما تاني بقا لاي الكمال ان الحليف والتكفيل عام لكل من يطلب
النفقة وكذا ذكر القسائي ان الحكم جاري في الطفل واخيه وغراه النظر اي حتى في الحليف
ولكن الصغير كيف يحلف فليفتل. ف لو لم يقر اي المودع وغيره بالزوجة واقر او يكون
المال عندهم ولم يعلم القاضي بها. اي الزوجة فاقامت بينة لا يقضي بها. لا تفتت
الكناح للغائب بل انائب واذا علم وانكر المال ذكر في اهلها لا تفتت عندها
ولم يحك عنه شي وعنه انه يقرض كما في القسائي عن التمر وفي المأوية لو اقامت البينة
على الكناح والمال فرض النفقة. وكذا لو لم يحلف الغائب مالا في منزله ولم يعلم الكناح
فاقامت الزوجة البينة على الزوجة ليقرض القاضي لها النفقة على الغائب ويأمرها
بالاستدانة عليه لا تسلم ببيتها. لا يلهي الكناح ولا يلهي النفقة لانه قضا على الغائب
وهذا عند علماء ثانيا الثلاثة. وعند زفر والائمة الثلاثة يسميها القاضي لفرض النفقة
اي لوجب اداها ويأمرها بالاستدانة فان حضر اقربا الكناح قضى الدين وان انكر
كفها القاضي اعاده البينة فان اعادت فيها ولا امرها بدار ما اخذت كما في القسائي
عن المحيط. لا يسميها لتبوت الزوجة عنده وهو الممول به الي امره فانما والختار للفتوي

لان فيه نظرا لها ولا ضرر على الغائب فانه لو حضر صدقها فقد احدثت حقها وان
يجد يخلف فان نكل فقد صدقها وان برهنت فقد ثبت حقها وان عجزت ضمن الكفيل
او المرأة ولو غاب وترك صغارا والمصلحة بحالها اجبرت لا على الاتفاق عليهم بعد فرضه
النفقة لترجع والاستدانت. وتجب ايضا النفقة والسكنى وكذا الكسوة لم يذكرها
بقا لمحمد لان العدة لا تقول غايبا فيستغني عنها لكن عفا القسائي لما كثر بالمذهب
قال والامر تشيير الى انما غير مقدر فانها ما يكفها من الوسط كما في المحيط ثم يتران
تأمر الذي يسكن فيه قبل الطلاق كما اشير اليه فلو تسكن رفا ناكحت ناشن
فلا تنفق لها كما في الحائنه. لمتدة الطلاق ولو باثنا. واحدا او اكثر بلا عوض فلا
نفقة لمخلعة على امر وعند الامامية ثلاثة لا نفقة للمائة لان تكون حاملا قبل واختر
بالطلاق عن ام الولد اذ لا نفقة لها اذا اعتقها سواها ولا شاملة لثلاثة فلها
النفقة اذ ابواها بيتا ولو في العدة وذكر الصدر الشهيد انه اذا ابواها في العدة
والطلاق باين ليس لها النفقة كما في المحيط. والفرقة بلا نصية صادرة عنها كخيار
العق والمبايع والفرق لعدم الكفاة. وطي ابن الرزح اياها مكرهة. هتج لممتدة
الموت مطلقا حاملا ام لا الا اذا كانت ام ولد وهي حامل فلها النفقة من كل المال
كما في الجوهر وقيل للحامل النفقة في جميع المال كذا ذكر القسائي عن المصنفات. والفرقة
بمعصية صادرة من قبلها كالردة اي ردتها وان رجعت عنها. وتقبيل ابن الرزح الحج
تقبيلها انه او اباه بشهوة او اذنا به طوعا لا نهيا صادرة حابسة نفسها بغير حق
فصار نكاحا ناشن ولا كلام مشير الى ان ردت وتقبيلها ابتها بشهوة وغيرها
ما هو بمعصية منه لم تسقط النفقة والانه لا سكنى في الفرقة وهذا اذا خرجت من بيته
والافواجب كما في القسائي عن كفاية اي لو حبس لسكنى في كل الصور حتى لو صاحته
عن لسكنى على راحم لم يحز كما في الشربلاية عن الحائنه. ولو اوردت مطلقة الثلاث
قد اتفاني اذ المائدة بالواحدة كذلك سقطت نفقتها لا لو مكنته لانه لا يمكن
لاحبس بخلاف المرتدة فانها تحبس حتى تنوب ولا نفقة للمحبوسة حتى لو لم تحبس تجب
لها النفقة وما في القسائي عن الكرماني وهذا اذا خرجت من بيت الرزح والافاها
النفقة انتهى اي الا اذا احدثت بدرا الحوب ثم عادت مسلما لبيت الرزح لان العدة

تسقط بالحق لانه كما لو ت كما في البحر وحر في الشربلاية ان هذا حكم لحاقها اما
اذ لم يحكم به فعود نفقتها يعود بها قال به يحصل التوفيق بينا في الزوجين والجامع
فلينظر **فصل** ونفقة الطفل وهو الولد حين يسقط من بطن امه الى ان يحلم
ويقال جارية طفل وطفلة الفقير الحر على ابيه الحر الى حد الكسب وحبيته للاب
ان يسلمه الى عمل وينفق عليه من ماله وفيه اشعار بانه ينفق على الغني من ماله فان اتفق
من ماله رجع على ماله بشرط الا شهادت وحققه ولا جازع من المورس والمعسر
الا انها تقضى عليه بقدر الكفاية وعلى المورس بقدر ما يراه الحاكم كما في القسائي
عن المحيط زاد في الفتح فلو كان الاب سديرا يدفع كسب الابن الى امين كما في ما يرام لانه
انتهى وقينا بالحر لان حكم المملوك سبي لا يشركه فيها اي لا تجب في نفقة طفله
احد. من الام وغيرها لا تجب لولاية في الصغير فلما في النفقة فان كان الاب
معسرا ولا موصى امرت بالاتفاق رجعت عليه بعد اليسار ومنهم من قال بعدم الرجوع
وهي ولي من الجدا المورس وعن ابي حنيفة ان ثلثها عليها وثلثها على الاب وسبي
متا وفي الشربلاية عن الفتح لولا جازع ايضا يتكفله لاس وينفق على ولده وقيل
نفقة في بيت المال وان كان الاب قادرا على الكسب اكتسب فاذا امتنع عنه حين
سائر الذويين وكهيس والمدان علا في دين ولده وان سفل الا في النفقة. كنفقة
الابوين والزوجة اي كما لا يشركه في نفقة مهر ولا جبر امه على ارضاعه بل يقر ديانته
لانه غراب لا يستلزم كسب البيت والطح وغسل الثياب والخز ويؤخذ لك فانه حجب
عليها ديانة ولا يجبرها القاضى عليه لان المستحق عليها بعدد الكساح تسليمها لنفس
لا استمتاع لا غير. الا اذا اتيقت بان لا يأخذ لبن الغير ولا يوجده ترضعه او يوجد
ولكن لا ترضعه بلا اجرة وليس للاب ولا الصغير مال. واذا لم يعين الاب مستاجر
الاب من ترضعه عندها لان الحضنة لها ولا يلزم الرضعة ان تملك عند الام اذا لم
يشترط ذلك عليها بل ترضعه فترجع الى مزلها او تحمل الصبي معها اليه او ترضعه
في فناء الدار ولو انقضت المدة وابت ان ترضعه ولم يقبل ترضعها قال محمد
اجبرها عليه قال لا اتقاني. ولو استاجرها اي الام وهي زوجته او معتدته
من رجعي لترضع ولدها لا يجوز لما امر ان الارضاع مستحق عليها ديانة فلا يجوز

اخذا الاجر عليه وهو ظاهر في عدم جواز اخذ الاجرة ولو من مال الصغير وذكر في الذخيرة
والمجتبي ان يجوز قال في النهر والاول وجه عندي وفي نسخة الباقين روايتان اصحهما الجواز
كما في الجوهر لولا ان الكناح وهي الاجنية الا ان ظاهر الهداية يفيد ترجيح عدمه فهو
رواية الحسن عن الامام وهو الاول كما في النهر وبعد العدة يجوز وهي بعد العدة
احق من الاجنية ان لم تطلب زيادة الاجرة على الغير. دنا للضرر وفي مجمع الفتاوى
ما نصه رجل طلق امرأته وبينهما رضيع فقال لأمراة ارضعه بغير اجر او بديره
واراد الامان رضعه اخري بديرهين فالامراة ولي ولكن اذا كانت ترضعه بغير اجر
والاجنية كذلك فان كانت الاجنية ترضعه بغير اجر او باجر يسير والامر يزيد الزيادة
ترضعه الاجنية لكن ترضعه عند الامر ولا يتبع الولد في الامانة لها انتهى
ولو استاجرها وهي زوجة لارضاع ولده فرضها صحيح لانه غير واجب عليها. ونفقة البنت
بالقة والابن بالقارضا او اعني على الاب خاصة بديني. كنفقة ابويه عمره وهذا اذا لم
يكن معسرا فان المعسر يجبل كالميت وحينئذ فيجب عليه بلا رجوع عليه على الصحيح
الامر من تركه كما في الجوهر وعليه فلا بد من اصلاح المتون انتهى فليحفظ وفي الفتاوى لو كانت
الزوجة معسرة ولها ابن فهو سرور بينهما او اخوها المورس بالاقراض على الزوج ولو كانت
وكذا لو كان معسرا ولا مرس في فعله ولو كانت حرة حتى اذا رجعوا عليه قال لا يصير
وجوب نفقة الخادم والمملوك على الفقير لانه في بيان نفقة الاخر انتهى فتنبه وقيل
على الاب تلهاها وعلى الامر تلهاها كارتبه وهو قول الشافعي والحمد وقد ضاه انه رواية عن
ابي حنيفة وعلى المورس ولو صغير يسارا بحول الصدقة. يعني وقيل يعني بضا ب
الزكاة وقيل يقبل اليسار واليسار بما يفضل عن كسبه كل يوم قال في الفتحة وهذا يجب ان
يقول عليه في التقوى فلو لم يكن له شيء والكسب كل يوم ربحا وكفاه اربعة دنانير يفيق
الفضل عليهم واليه ذهب الحنابلة فلم يفضل عن كسبه فلا شيء عليه لكن يوم رداية لا يصنع
والله لا يلهو الصحيح كما في الفتاوى عن المحيط. نفقة اصوله وذو القربى وان
قدروا على الكسب وهذا ظاهر الرواية وقال الحلواني لا يجبر الابن الكاسب على نفقة
الاب الكاسب كما في الفتاوى واما الامر الفقير فيجب عليه نفقتها وان كان معسرا
او هي غير ممتنة لانها لا تندر على الكسب كما في الجوهر ومنها ايضا لو لم يقدرا الا على نفقة

احدا ابويه فالامر احق ولولم يولد وطفل فالطفل احق وقيل يقسمها بينهما انتهى لكن ذكر
في الفتحة بعدا لقييد باليسار فلو كان كل منهما اي لاهب ولا يمسوا يجب ان يكسبا
ويفق على الاب انتهى فلم اليسار هنا بشرط ثم فليست كذلك ذكر الشربلا في ثم نقل بعد
صحة عن الفتحة بعد ورقة في كما في الحاكم لا يجبر المورس على نفقة اخيه من قرابته اذا كان حرا
صحيحا وان كان لا يقدّر على الكسب لا في الوالد خاصة او في الجد اب لاب اذا مات الولد
ان اجبرا الولد على نفقة وان كان صحيحا انتهى وهو جواب ظاهر لرواية فتنبه
بالسوية بين الابن والبنت. وقيل كالارث وبه قال الشافعي والحمد والاول
ظاهر لروايته ولو احدى فانيق اليسار وفيه استعار بانه لو كان لدايان واحد
الترابا لهما لسوية وقال مشايخنا انما لو تقاوت في اليسار تقاوت فاحشا يفرض بقدره
كما في المحيط ويغير فيها اي في نفقة الاصول وفي نسخة فيه اي في هذه النوع
من النفقة. القرب والجنسية. اي النفقة على القريب ان استويا في الجنسية فمن القربان
ذكر الجزئية مستدرك اذا الكلام في نفقة الاصول. لا الارث. كاهور رواية عنه
ولهذا يجب مع اختلاف الدين. فلو كان له بنت وابن ابن فنفقة على البنت مع ان ارثه
لها ولو كان له بنت وابن فنفقة على بنت البنت مع ان كل ارثه للاخ ولا شيء لولده
البنت. لانه فرد ولي الارحام. وعليه اي على المورس ايضا نفقة كل ذي خير محرم
اي قرابته منه لا يجوز النكاح بينهما والمستادر ان تكون المحرمية من جهة الرحم
لان جهة اخري فلا نفقة عليه لان عمره وان اخيه من الرضاع ولا يخفى ان الاصول
والزروع مستثناة من ذلك ذكره القهستاني. ان كان فقيرا صغيرا كذا في كثير من
المنهج ودفع في نسخة الشارح البهني صغيرا وهو سبق قلم كما لا يخفى او ان
ولو بالقة او زينا او اعني اعلم ان الزمانه تكون في ستة اعني وذاهب ليدين والرجلين
وذاهب اليد والرجل من جانب والاخرين والمفروح كما في حكام الصغار فحينئذ
فالاعني مستدرك كما افاده القهستاني. او كان صحيحا لكنه لا يحسن الكسب لخرقة
او لكونه فردا لبيتوات. ولا يصل ان نفقة كل انسان في مال نفسه صغيرا كان
او كبيرا سالما كان او موفائهم العجز عن الكسب وهو نحو الزمانه والاعني في الذكر
واما الاثني فواجب على كل حال فلذلك اطلقها او طالعها لا يقتدي الي الكسب

وهذا اذا كان به رشد كما في الخلاصة ولذا قال صاحب الحنية والقيسة انا افتي
 بعد وجوبها فان قليلا منهم حسن السيرة مستغلا بالعلم الديني واكثرهم ساق متبع
 شهر اكثر من خيرهم يحضرون الدرس ساعة الخلافات ركيكة ضررها في الدين اكثر من
 نفعها ثم يستغلون طول النهار بالسخرية والغيبة والوقوع في الناس وغيرها مما
 يستحقون به لعنة الله والملائكة والناس اجمعين فيغفروا الله تعالى الغف في قلوب
 آباؤهم وينزع عنهم الشفقة فلا يعطون ما هم في ملبس ومطعم فيطالبونهم بالنفقة
 ويؤذونهم مع حرمة المائيف ولوعلم السلف بسيرتهم لحرمة الاتفاق عليهم فضلا
 ان يعرفوا انفقهم كذا ذكر القسائي واما من كان بخلافهم فنادر في هذا الزمان
 فلا يفرد بالحلم دفعا لحرج التميز بين المصلح والمفسد **قلت** لكن نري طلبته
 العلم بعد الفتنة العامة المشتغلين بالفتنة ونحوه ينعمهم الكسب عن التفصيل ويؤدي
 الى ضياع العلم والتفصيل فكان المختار الان قول السلف وهفوات البعض لا ينبغي وجوب
 النفقة كما لا فارق كما في البحر عن الفتنة وكتب بعض الافاضل بها مشه ما لفظه اقول
 طلبته زمانا يحضرون في مجالس العلم بغير مطالعة ويتكلمون في الدرس بلا مراعاة
 ويسألون مسالمات الامير وينهقون كنهيق الحير واذا قاموا عن الدرس وسئلوا
 عما التقي اليهم لم يوجد عندهم شيء من الغوائد ولا في فمهم ذرة من الفرائد فجل هم الغياط
 والاصباح والتكلم بلا دراية ليقال انه تكلم وبشئت لينة لبارك الله فيهم انهم قوم
 سفل فلا يستحقون شيئا لا كثيرا ولا قليلا ولا يجب على آباءهم نفقتهم بل اولئك كالانعام
 بلهم اضل سبيلا ما شئ وبالله التوفيق ويجبر عليها اي على النفقة لا يفاء
 حق يستحق عليه واعلم ان المورث المذكور ثمان احدها انه لو ارث حقيقة والآخر انه
 اصل الورثة فاشار الى الاول بقوله **وتقدر بقدر اخذ الارث منه** وكلاهما
 بقوله تعالى وعلى الورثة مثل ذلك حتى لو كان له اخوات متفرقات اي لابن واب
 ولا مورثات **نفقته** عليهم انما شاع كما يترتب منه كذلك وفي الاخرة المرفقين اسداسا
 ويعتبر فيها اي في نفقة ذي الرحم المحرم اهلية الارث **بان لا يكون محروما** **لا حقيقة**
بان يكون محروما **للارث** اذ لا يعلم الابد الموت **نفقته** من اي فقير له خال وابن عم
 مورثان على خاله اذ يمكن ان يموت ابن العم فيرث الخال فان ابن العم وان كان وارثا

لكنه

ان
 من اخذ الارث من الورثة
 من الكفاية والنفقة
 اشترط ان يكون
 وارثا

لكنه ليس محروما فلا نفقة عليه بخلاف الحال فمن الخلق ان الاول في التمثل خالفهم
 لآب لان الكلام في ذي رحم محرم ونفقة زوجته **لا على ابنه** في رواية وفي اخري
 لا بد ان يكون الاب مريضا او زنا وبهذه جزم في المديع وعليه جزمي القسائي
 كغيره ثم قال وعن ابي يوسف انه يجبر على نفقة امراه ابيه اذا كانت عنده مطلقا
 انتهى وفي الجوهر ما نفقه اذا احتاج الاب الى زوجته والابن مريض وجب عليه
 ان يزوجه او يشترى له جارية ويلزمه نفقتها وكسوتها كما يجب نفقة الاب
 وكسوته فان كان للاب ام ولد لزم الاب نفقتها وكسوتها ايضا كما يجب نفقة الاب
 وكسوته وان كان للاب زوجتان او اكثر لم يلزم الابن الا نفقة واحدة ويدفعها
 الى الاب وهو يوزعها عليها من انتهى فيحفظ وفي المستفي بالمعتمد اذا كان الاب
 محتاجا واي الى الابن ان يتفق عليه وليس ثمة قاض يرفع الامراه له ان يسرق من
 ابنه ولو اعطاه مالا كيفه يأخذ بقدر الكفاية وسرقته ما فوقها يأنم كاذم يكن
 محتاجا او كان ثمة قاض انتهى وفي الذخيرة نفقة الوالدين والمولودين والزوجة
 واجبة قبل القضاء حتى اذا طفر احدهم بخمس حقه كان له الاخذ بالقضاء ولا رضاء
 بخلاف بقية الاقارب ولو ادعى الولد غنى لآب وانكره الاب فالقول للاب
 والابنة للابن ولا يلزم المفسر نفقة ابيه الا اذا كان زنا او لا يقدر على عمل كان
 للابن ان يصيبه الى عياله ويتفق على الكل ونفقة زوجته الابن على ابيه ان كان
 صغيرا فقيرا او زنا كذا في المختار ونقل في شرحه عن المسوط انه لا يجبر الاب
 على نفقة زوجته الابن وقد قدماه وفي واقعات المفتين لقدري انندي يجبر
 الاب على نفقة امراه ابنه الغائب ولدها وكذا الامر على نفقة الولد لرجوع بها
 على الاب وكذا الابن على نفقة الامر لرجوع على زوج امه وكذا الاخ على نفقة اولاد
 اخيه لرجوع بها على الاب وكذا الابعد اذا غاب الاقرب وفيها ايضا عن الفتوى
 من الرابع والملايين اجنبي اتفق على بعض الورثة فقال اتفقت بامر الوصي
 واقربه الوصي ولا يعلم ذلك لا بقول الوصي بعد ما اتفق يقول الوصي
 لو اتفق عليه صغيرا شئ وفيه ايضا قال اتفق على او على عيالي او كذا في فعل
 قبل رجوع بلا شرط وقيل لا ولو قضى دينه بامره رجوع بلا شرط وكذا كل ما كان

مطالبه من جهة العباد كجناية ومؤنة ما ليه ثم ذكر ان الاسير ومراخذ السلطان
ليصادره لو قال لرجل خلصني فذبح المأمور ما اخلصه قيل يرجع وقيل لا في الصحيحين
انتهى وقد كتبت في شرحي على التنوير كتابا الكفا لان كل قارئ من غيره جواب
بامره رجعي يادفع وان لم يشترطه كالمراعاة عليه وتبعض ادنيه الا في مسائل اموره
تقويض عن هبته او باطعام من كهارته وبادا زكاة ماله وبان يجب فلا عجز في كل موضع
ملك المدفوع اليه المال المدفوع اليه بما لا يملك مال فان المأمور يرجع بلا شرط
والا فلا فقامه في وكالته السراج وعزته للاشياء وكتبت فيه ايضا كتاب الوصي اب
الوصي اذا اشترى من مال نفسه كسوة للصغير او ما ينفق عليه ليرجع اذا شهد على ذلك
وانما شرط الاشهاد لان قول الوصي في حق الاتفاقات يقبل لاني حق الرجوع بلا اشهاد وعزناه
للنزاهة ثم نقلنا من الفتية والخلاصة والحامية ان لدان يرجع بالثمن وان لم يشهد بخلاف
الابوين ثم ذكرنا انه يقبل قوله بلايينه في كل ما يدعيه من الاتفاقات الا في اثني عشر
مسئلة تدركها ثمة وذكرت اذا اهل ان كل شئ كان مسلطا عليه فانه يصدق فيه
وما فلا وان لا يملكك ما يملك الوصي بخلاف الحد وان لا ياب اعارة طفلا اتقا
لا مال علي الاكثر وان لا ياب لو اشترى لطفلا ثوبا او طعاما واشهد انه يرجع به
يرجع بلوله مال والا فلا لوجوبها عليه حينئذ وبثله لو اشترى لدارا او عبدا
يرجع سو كان له مال او لا وان لم يشهد لم يرجع كذا عن ابي حنيفة وهو حسن يحفظ
وانما كتبت هنا لكثرة الاحتياج اليه في حفظه ولا يجب نفقة للغير على فقير الا للزوج
والولد اي على الظاهر كما هو ولا غنى الا للزوج لان نفقتها جزء احتسابها وهو
موجود في النفقة ولا يجب النفقة لاحد من خلافهما في الدين كما لكفر ولا سلام
وفيه اشعار بان نفقة النبي على المولى النبي مثلا كما اشير اليه في التكميل ذكره الهستاني
الا للزوج وقربة الولد اعلا اي الوالدان واسفل اي المولودين بشرط ان يكونوا
ذمتين فتستحق الزوجه بحكم العقد والباقي بحكم الولادة بخلاف سائر الاقارب
فانه بالوراثة مع هذا الاختلاف وللاب الفقير سبع عرض انه الكبير الغائب والعرض
بالسكون والحركة اي ما عدا النقيدين والمأكول والمملوك من الموقوفات وهو في الاصل
غير لنقيدين من المال كما في المغرب وغيره. لنفقة ونفقة الم ايضا كما في الجراح وينبغي

ان تكون الزوجه واولاده الصغار كذلك وفيه اشارة الى انه لا يسع الزايدة على قدر
الحاجة والى ان الابن لا يسع عرض امه وعقاره لنفقة كما في الهستاني عن شرح الطحاوي
وقدنا الابن الكبير الغائب لانه لو كان حيا حاضرا فلا يسعها اجماعا كما يسعها
في نفقة اذا كان صغيرا كما في العارية وغيرها. لا يسع عقاره لانه محفوظ بنفسه
والعقار بالفتح في اللغة الارض والشجر والمناخ كما في الصحاح وغيره فهو شامل للمقول
وفي الشريعة العرصة مبنية او لا وما في العارية انا لعرصة المبنية لا يخلو عن شئ فان
البناء ليس من العقار في شئ كما لا يخفى على المتبحر ولا يسع العرض لدين لانه لا يملك
على الابن سواها اي سوي لنفقة لان دينها خالف سائر الدين ولو جاز بيعه
للدين لزم القضاء على الغائب وهو لا يجوز ولا يجوز للام ولا غيرها من الاقارب
ولا القاضي. بيع ماله لنفقتها سو كان ماله عرضا او عقارا وفي الزايدة
ما وقع في المختصر قوله باع ابواه قال لالف فيه من الكسبة لكن في الخلاصة ان في الاقضية
هو ايسر الابوين اما في ظاهر الرواية فالامر لا يسع نفقتها لان بيع الاب على خلاف
القاس وعندنا لا يجوز للاب ايضا وهو القياس جده لا يستحسن لان للاب ولاية
حفظ مال الغائب ويسع الموقوف من الحفظ وولا لعقاره ولا ضمان عليهما اي الابوين
وكذا الولد والزوج ذكره الهستاني. لو انفق مال الابن الذي عندها اي الابوين
لو من جنس النفقة لانها استوفيا جميعا ولو قال الابن لنفقة وانت سور وكذا
الاب حكم الحال يوم الخصومة. ولو برهننا فالبينة للابن كما في الخلاصة. ولو انفق الزوج
او المديون مال الابن الغائب عليهما اي على ابويه وزوجه واولاده الصغار
بلا امر مال الكا وقاص ضمن قضاء على الصحيح لاديانته حتى لو مات الغائب حل له ان
يخلف لورثته انه بريء ولم يكن ثمة قاص لا يضمن استحسانا. واذا ضمنه للغائب
لا يرجع عليهما بشئ لانه بالامان ظهر ملكه فكان متبرعا وينبغي ان لو انحصر ارش
في المدفوع اليه كالاب مثلا فلا ضمان كما لو اطمع ما غصبه لما كره بغير علم لانه حل
اليمن حقه. ولو قضى القاضي بنفقة غير الزوجه من الولد والقراب وضمت مدة
اي شهر فاكثر بلا اتفاق سقطت نفقة تلك المدة ولا نصير ديننا بلا خلاف
لحصول الاستغناء فيما مضى واستثنى الزيلعي وغيره نفقة الصغير فانها نصير ديننا

انتهى فتنبه اوبامولا اوهذه مولا في اوبامولا في مخلافنا عبدك في الاصح اوبامولا
اوبامولا اوبامولا فان لفظ الاخبار جعل انشا للتصريح الشرعية دفعا للمخرج فان
قال اردت انكذب او حرمه من العمل صدق ديانة كما بسط في الدرر وغيرها وفي الاما
عن المحيط لوقال اردت للعبيتي ديانة وقضاء لانه والجد في العتق سواء ان يجعل ذلك
اي حرا او عتقا سائلا فلا يفتق لان مراده الاعلان باسم الله اذ اناداه بمرادنا العجبة
نحو ان اردت وعكسه وكذا لو سمي امرأته بطالق على الظاهر كما حرمه في البحر وكذا لو جري
على لسانه اعتقك عتق على الظاهر وكذا لو اضاف الى الحرة الى ما يغير عن المدين كراثة
حرمه وكذا لو جره والرقبة ونحوه مما مر في الطلاق فلا يفتق بنحو يدك او جملك
حرمه ولا يغيره وكقوله لامته فرجك حر وفي الحاشية لو قال فرجك حر للعبد
اولا لانه عتق بالاختلاف بخلاف المذكور في ظاهر الرواية انتهى اي فلفظ المذكور يخص بالذكر
فتدبر وفي الفتح الاولي ثبوت العتق في ذكر كبر حر لا يقال في المرف هو ذكر المذكور وفلان
فلان ذكر وهو ذكر كما في لسانك حر فانه يفتق لان يقال هو لسان القوم والاهم في الدبر ولاست
انه لا يفتق ولو قال فرجك حر امر بنويك لفتق لا يفتق لان حرمة الفرج مع الرقي بمقتضى
انتهى قال في التهرين في ان يكون كناية لجواز ان يكون كناية للعقود فان نوي يقين بالبحر
انا لفتق بجري عندنا كما مر بخلاف الطلاق بالاعتاق فلو قال ثلثك او ربعك حر عتق
ذلك الجزء عندنا وسوى الباقي وكلها كما في الاختيار وسوى ولو قال سهم منك حر
عتق السدس ولو قال الجزء او سمي منك حر عتق المولى ما شاء في قوله كما في الحاشية ومن المخرج
ايضا المصدر نحو العتاق عليك وعتقك على فيفتق وان لم يتوكل في المحيط ولو زاد واجب
لم يفتق لجواز وجوبه عليه بكتان **فلا** وينبغي ان يكون كناية على قياس ما مر عن
التهرين فتدبر في الحق بالصرح وهبتك نفسك او بعتك نفسك فيفتق وان لم
ينو ولم يقبل العبد ولا يرتد بأكرد فان قال بكذا توقف على المقول كما في الفتح واما الفعل
الفضل نحو انت عتق فلان او امرأته انت اطلو من ولادة وهي مطلقة فحرم في الحاشية
وغیرها بانه من الكتاب وفي الجبتي ان نوي عتق وقبل يفتق بلائته وفي التفسير عن المحيط
لو قال انت عتق فلان وعني به عتق ديانة لقضاء انتهى لو قال انت عتق فلان عتق
بخلاف قوله عتقك فلان ولو قال يا سالم انت حر فاذا هو عبد اخر غير سالم عتق سالم

ديكمانه

ديكمانه عطف على صريحه ان نوي للاشتباه والاحتمال كذلك لي عليك او لا سبيل
او لا رق او خرجت من مالي وخلصت سبيلك لان يحتمل بقي هذه الاشياء بالبيع او الكفاية
كما يحتمل بالعتق واذا نواه يقين او قال لامته اطلقك ان نوي اذ يقال
اطلقه من السجن اذ اخلى سبيله فهو قوله خلت سبيلك وخص لامته لانه في لا
يعني طلقك وان لم يستعمل فيه كما في الحاشية وفي المحيط لوقال لامته امرك بيدك
واراد العتق فاعتقت نفسها في المجلس عتقت والافلا ولو قال اطلقك او انت
طالق لاعتق وان نوي وكذا لفظ صريح الطلاق وكنايته وان نوي لا يفي
قوله امرك بيدك او اختاري فانه يقع بالنية كما بيناه في شرح التوبير ولو قال
انت لله او جعلتك لله خالصا لا يفتق وان نوي لانا الاشياء كلها لله تعالى
خلافها فغندها يفتق ان نوي لان معناه انت خالص لله وعنه كقولها كما
في المجع وشرح المصنف وفي الحاشية لوقال لامته انت حر او لعبد انت حر
عتق وجعله في الاختيار كناية وفي الدرر لوقال لعبد اذهب حيث شئت
او توجه اتي شئت فربلاذ الله لا يفتق وان نوي وجعله في المعنى كناية وفي الفتح
اذ قال لما امرت علي العاشر ففعل انا حر فقال بعد المجرور عتق ولا يفتق قبل المجرور
اي اذا نوي وفي المحيط عن ابي يوسف رجل قال لثوب خاطم مملوكه خياطة
حر او لداية مملوكه هذه دابة حر او لمشيء او لكلامه هذه مشيئة حر او كلام حر
لم يفتق الا بالنية لانه قد يراد التشبيه اي كفعل حر وفيه عنه ايضا لو تهي عتاق
عبد او تطلق زوجته ونوي به العتق والطلاق وتنع فلو قال الف نون
تاه حارا عتق ان نوي وفي الخلاصة قال لعبد انت غير مملوك لا يفتق اي اذا
لم ينوه لكن ليس له ان يدعيه بعد ذلك ولان يستخذه فان مات لا يرثه بالولاية
فان قال بعد ذلك انا مملوك له فصدقه كان مملوكا له ولذا لو قال ليس
هذا بعبد لا يفتق انتهى وقاس عليه في البحر لملك لي عليك ونازع اخوه
في التهربانه في سيرة الكتاب انا اقرانه لملك له فيه وذا الاخ في ملكه لغيره
وسيرة الخلاصة موصفها اقراره بانه غير مملوك اصلا اما لفتقه او لحرته الاصلية
ولو قال هذا ابني او ابني عتق بلائته وكذا لو قال انت ولدي كما في النظر او هذه

بنيت ابي مطلقا وعندها ولايت الثلاث لا يفتق واحد منهم ان لم يصلح ان يكون ابنا لادبا
او اما ان صلحوا و جعل نسبهم في ولدهم ثبت النسب ايضا اجماعا وان عرف لا يثبت النسب
بل العتق عندنا وان لم يصلحوا فلذلك عندنا ولا يفتق واجم محمد علي ابي حنيفة فقال
الاخي ان لو قال لفلان هذه ابنتي او جاريتي هذا ابني لم يفتق ثم قال بعض المشايخ انه علي
الخلافة ايضا وكثيرا ما استشهد محمد رحمه الله بالاختلاف في المختلف والفرق نقل الكلام
الى الاوضح وقال بعضهم انه علي الوفاق وهو اظهر ذكره القسائي وسجي ولاهل ان الحجاز
خلف عن الحقيقة في الحكم عندها وعند في الكلام ثم ان كان هذا دخل في الوجود عتق
قضا وديانة والافقضا ولا يصير اما امر ولد لكذا في القية ولو قال لهذا ابني من الزنا
يفتق ولا يثبت نسب قالا لالشمني وهل يشترط تصديقه فيما سوي دعوة النبوة فلو ان
ولو قال للصغير هذا جدي لا يفتق في المختار لانه لا موجب له في الملك لا بواسطة
وهو لا ب وهي غير ثابتة بكلامه فقد جعله مجازا عن موجب لكن قال في المنبر
الاصح انه علي الخلاف ايضا ولا هل ان يفتق بصفته بصفته فبفتح عليه مملكتا عتق الاخي
هذا اخي او هذه اختي كما في المنبر وكذا لو قال له هذه اختي او لعبد هذا اخي لا يفتق
في ظاهر الرواية الا ان ينوي بدلا من النسب لان الاخوة يقال لما بالنسب والرضاع
والدين فلا يفتق النسب عتق قيد بالرخ لانه لو قال لفلان هذا خالي وهذا عتيق لانه
الشمني او قال لعبد هذا ابني او له هذا ابني لا يفتق لان المثار اليه اذا لم يكن من
جنس المسمى فالعبد المسمى كالوابع فصاعدا علي انه ياقوت فاذا هو زجاج كان باطلا والذكر الاثني
من بني ادم جنسان فيتعاق الحكم بالمسمى وهو معدوم فلا يفتق كذا في البرهان وغيره لكنه انقص
علي قوله هذه بنيتي وذكر اسم لاشارة موثقا علي خلاف ما وقع في المتن ورايت في نسخة المنبر
معزيا للمجتبي ولا يفتق ان يفتق يعني بالنية انتهي لكنه يخالف لما عن القسائي في الجور ولا
يفتق بلا سلطان لي عليك وان نوي العتق لان السلطان عبارة عن الحجة واليد وتقي كل منها
لا يستدعي بقي الملك كما يكتب يثبت للمولى في الملك دون السيد وقيل يفتق بالنية
وبه قالت الايتام الثلاثة قال في القية وهو الذي يقتضيه النظر ولا يفتق يا ابني ويا اخي
وعنه انه يفتق والظاهر الاول لان المقصود بالنداء استحضار المنادي فان كان بوصف يفتق
اثباته من جهة معنى اخر كان لاثبات ذلك الوصف وان لم يكن كالنبوة كان مجرد اعلام والى

الفتح وينبغي ان يكون محل المسئلة ما اذا كان العبد معروفا بالنسب والافق هو شكل
اذ يجب ان يثبت النسب قصد يقال فيفتق انتهى وفي القسائي انه في روايته
الوادريصم وهو الصحيح قال ولو قال لعبد يا يا يا لم يفتق كما في الصغير ولو قال
يا ابني او يا ابنتي بالصغير وغيره صافته لم يفتق كما في الهداية وعن ابي حنيفة انه لو قال
يا ابني بغير الياء لم يفتق وبالنسب عتق كما في الخنيس انتهى وفي نوادر ابن رستم عن محمد
لو قال ليا ابني يا جدي يا خالي يا عمي او قال لجاريتي يا عمتي يا خالتي يا اختي لا يفتق
في جميع ذلك زاد في تحفة الفقهاء لا بالنية وأشار الى انه لو ناداه بغير اضافة
لا يفتق لصغيره ولو قال ليا ابني يا عمي يا جدي يا عمي يا جدي عتق كما في رواية
الحواشي لانه اثبت المماثلة بينهما وهي قد تكون عامة وقد تكون خاصة فلا يفتق بالنية
للتك كذا في التبيين وقد يفيد انه من الكتابات يتبع به الفتق بالنية بصرح في الغاية والفتق
والمبسوط وخبره بان الكمال وقيل يفتق لعبد اراد عتقه بالنية كما نقلناه آتيا ونورد
ما في القسائي من الاختيار انه لا يفتق وان نوي وقال بعضهم انه يفتق بالنية ولو قال
ما انت الاخر عتق لان الاستشناس النفي اثبات علي وجه التاكيد قيد بذلك لانه
لو قال ما انت الاثني الحر لم يفتق وان نوي كما في المحيط وفيه لو قال الحر انت حره مثل
هذه يعني انه عتقت ولو قال انت مثل هذه الامة لا يفتق لانه بين ايهامته وفي التبيين
لو قال رأسك رأس خرو وبذلك بدن خرم يفتق لانه تشبيه مجزف ادائه فلا يقتضي المماثلة
ولو وصفه ولم يصف فقال رأسك رأس خرو وبذلك بدن خرم عتق لانه وصف وليس بتشبيه
والمراد بعبارة عن الجملة فصار كانه قال ذاك ذات **حرف** قال عبد الله الذي هو
قد سيمر المعجزة عتق من صفة سنة هو المختار ولو نظر الى عشر خوار فقال ان انت تبت جاريتي
ممكن وهي حره فاشتري جاريتين صفت واحدة احدهما لنفسه والاخرى لغيره لم يفتق جده
منها وفيه غرض ولو قال صمعي يوبا وانت حره في الحال صامرا ولو قال حج عني حجتك ذات
خرم يفتق حتى يحج عنه لجواز النيابة في الحج ورواها في الصوم والصلاة ولو قال ان سميت حمادي
وذهب به الى الماء ولم يشترط عتق لان المراد عرض الماء عليه ولو قال للعبد في مرض مولا
اخرنا فترك لسانه او اشار برأسه ان يفتق وكتا لو قيل عتقت عبدك فادما برأسه
بهم لان العتق يختص بالقول بخلاف النسب فانه يثبت بالدلالة ولو زاد من هذا العمل

عققت فمأخذا في النهر عن المدايح ولوقال كل مملوك لي في هذا المصدا وفي بقدر خروجه فيه
لا يفتق الا ان يفر ولوقال عبيد اهل بلخ احرار او قال كل عبد في الارض حرا او قال كل عبيد اهل
الدنيا احرار قال الماخرون لا يفتق عبده ما ختاره المصدد الشهيد ولوقال كل عبد في هذه
الدار حر وعبده فيها عتق بالعتاق ولوقال ولد ادم كل مملوك احرار لا يفتق بالعتاق الا في الشين
وبنيغي عتقه بالنية بينهما كما في النهر والسكة كالدار كما في الجبتي وفي المحيط كل ما يحر
لم يفتق ارقاؤه لوجوب اعتبار عموم كلامه وغير الارقا والاقوال لا يقبل الوصف بالحرية فلغا
لوقال لكانته ان انت عتدي فانت حر لا يفتق لان في كونه عبدا له قصور ووقوعه في حرا
اضافة للعتق وتقوم حرا ارتقده حرا يفتق للمال وملك ولو بشر او هبة او وصية او غير
والمالك اعمر المكلف وغيره كما ينبغي دار حر محرر منه عتق عليه هذا لفظ الحديث وهو
ينظم كل قرابة مؤبدة بالحرية ولا اذا او غيره وحصة الشافعي لولا وما لك به وتقرية الاخر
والاخرات فقط ولنا اطلاق ما تلونا ثم الحرمان شخصان لا يجوز التماح بينهما لو كان احدهما
ذكرا والاخر انثى فالحرر بل احرر كانه رضاعا وزوجا اصله ورضع فلا يفتق عليه اتقا
وكذا الحرر بل احرر كسبي الامام والاقوال لا يفتق عليه اتقا كما في كافي وغيره. ولو كان
المالك صغيرا لانه يتلقب خا العبد فاشبه النفقة او مجنونا او ذميا بشرط كونهم في دار
الاسلام كما حرناه في شرح التوبة والمكاتب يتكاتب عليه قرابة الاولاد فحسب خلافا لها
فمنها يتكاتب عليه ايضا الاخر ونحوه وهو رواية عنه في كلامه ما لو اشترى المأذون
من يفتق على المولى ولا دين عليه فراعتق لوجوبه الله تعالى ابراهيم الخواص فانه فعل المسلمين
عتق وكذا لو اعتق للشيطان وهو احد شيئا طيبا الا ان يجرى اي يذمهم اولد صنم وهو صورة
انسان من خشب او ذهب او فضة فان كان مزججه فهو وثن وانما صم لصدر والركن من الامل في
الحمل وان عصي وحصل به العذاب فانه فعل الكافرين ولا يجزئ ان المسلم ان قصد تعظيم
ذلك كفر وعبرة الجوه لوقال للشيطان اد الصنم كفر وجنبه فلا ينبغي ان يتا اليه في قسمة
وكذا لا يفتق لو اعتق مكرها ولو بغير بلجي او هازلا او سكران بسبب مخطوطة على وفق ما ترى في الاطلاق
بالعتاق والاصل فيه حديث ثلاث جدهن جدد وهن جدد التماح والطلاق والعتاق
ولو اضاف العتق الى ملك آتية بان قال ان مكنتك فانت حر ولاضافة الى سببه كان
اشتريتك فانت حر كما لاضافة اليه والعتق بالاتي مخير لاني ان مكنتك فانت حر وهو

في ملكه فانه يفتق للمال بمجرد سكوته لا عرف من القليق الكائن بغيره والشرط مصدري ان
ونحوها كما هو المتبادر كان دخلت الدار فانت حر صح في الصور الثلاث لان العتق اسقاط
يجري فيه العتق فلا يفتق لعتق على وجود الدخول لوقال انت حر علي ان تدخل الدار كما في المحيط
ولو خرج عبد حربي او مدني ويدخل فيه لقتة والمدنية واما الولد تعا الناس سلا لو كان
فيشمل المستأنس كما في النظر عتق لوقال عليه السلام في عبيد الطائفة حين خرجوا اليه المسلمين
هم عتقا لله فلا يفتق الا اذا ابيع من سلم او مجزاة يفتق قبل قبض المشتري
كما في الحاشية واحل يفتق باعتاقه مطلقا فان وقع العتق عليه قصدا بان ولدت
لاقل من نصف حول يفتق ولا يقل ولا في المولى اليه ابدا وان وقع مجرد تبعية امر بان
ولدت لا يفتق ايضا لان اذا عتق لاجب عبده ينتقل ولا يثبت اليه ماله صح اعتاقه
وحده ان كان موجودا وقت التحرير ان ولدته لاقل من ستة اشهر ولا يفتق كذا في البحر
اي لان يكون معتقه عن طلاق او وفاة فتلك اقل من سنتين من وقت الفراغ ولا كذا من
سنة اشهر من الاعتاق بدليل ثبوت نسبه ذكره البيهقي وغيره ولا يفتق اسديه اي ببقته
اذ لا وجه لاعتاقها مقصود العتق الاضافة ولا تبعا لان فيه قلب الموضع والمدة
كما تحرير عتقانه مع التحرير تهية الامر لاعتق التدبير في الامر لانه في معنى هبة المشاع
والولد في كونه جنينا ولو من الحيوانا يتبع امه لانه متبعين به من جهتها ولهذا يثبت
نسب ولده الزنا وولد الملائنة منها حتى ترثه ويرثها لان قبل الانفصال عضونها حسا
وحكما حتى يتقدي بعضها ويتقل بانقائها وهذا يقتضي جانب الامر في الهائم ايضا حتى
اذا ولد بين الوحشي والاهلي او بين المأكول وغير المأكول بشكل اذ كانت اسما كونه
وتجوز الاضحية به ذكره الربيعي واقره صاحب الدرر خلافا لما نقل في المخرج عن الاشياء
في الملك باسباب والرق فان كانت الام ملكا فالملك ملكك وان رقابلا
فوق بلا ملك كالقمار في دار الحرب فان كلهم رقبا غير مملوكين لاحد كما في سبلاد استغني
فما ذكره المصنف وغيره ان الرق لم يوجد بلا ملك فلا يخالو عن شيء فالرق مجزئ شرعا لا اثر
الكفر في الملك انقال شرعي بين المملوك والمالك يسمح لتصرفه فيه مانع عن تصرف غيره
ذكره القسطيني وذكره غيره ان الرق هو الذي الذي ركبته الله على عباده جزاء استكناهم
عن طاعته وهل هو حق الله تعالى عقوبة لكنه او العبد خلافه فالملك لا يؤخذ بالاسير

يوصف بالرق لا للملكية حتى يجوز بدارا لاسلامه وبذلك تقاير مفهومها فاذا اخذت المرأة معها
ولدت معها في الرق. والحرية اي لاهلية بان تزوج بغيره اصله فخلت منه واما الطائفة فقد
مرت وحاصلها اننا لا نقل فرسنة اشترقت مقصودا وان لا نعتق بغيرها وفائدت ان ذلك في
الاول لا يجوز وفي الثاني يجوز كما سيأتي في الاول ولو قال المولى في الطائفة ولدت قبل العتق
وقالت بعد حكم الحاكم ان كان الولد في يده فالقول له وان كان في يدها او في ايديهما فالقول
لها ولو ثبتا بغيرها او لي ولو كان مكان العتق تدبير فالقول للمولى بيمينه على العلم والبيعة
بينهما. والتدبير بان درها حاملان ذرية مطلقا اما الحقة فلا يثبتها فيه كما في الطهيرية
وغيرها. ولا حيلة لاد. بان زوج ام ولد فخلت بغيرها ولها حتى يقتضيه الموت المولى ايضا كما
من كل التركة وينبغي ان يقيد هذا بما اذا لم يشترط الزوج على المولى الحرية للولد كما قدنا
في نكاح الرقيق. والكتابة بان كانت امه حاملان بولد لا قبل فرسنة اشترقت فقلت الكتابة
وزيد على المصنف انه يثبتها ايضا في حق الاستعداد في البيع الفاسد وحق المالك القديم
يسري اليه وفي الدين في بيع مع له فيه وفي الرهن فاذا رهن حاملان ولد كان رهنا
معا وفي حق الاضحية كما في جامع الفضولين ولا يثبتها في النسب حتى لو تزوج هاشمي امه
فانت بولد فهو رقيق بغير الامه هاشميا بغيرها لان النسب للتعريف وحال الرجال المشوق
دون النساء قال الشافعي والكمال ولا يثبت له بعد الوضع في شيء من الاحكام الا في مسئلة وهي
ما اذا استحققت لاهلية فانه يثبتها ولها باقراره ويمكن ان يزداد ثانية ولدا لغيره يثبت
انه في البيع ان كان معها وقتة على القول المفتي به ونماه في احكام الحمل والامانة. وولد
الامانة فرسدها حر. وليس تابع لأمه قيل لانه مخلوق من الله فيعتق عليه والتحقيق انه علق خرا
للقطع بان ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن الاخر ثم هذا شامل لولدها من ابي هو لها
دوله وولد وله كان نكح عبدا امه فانه وله حر وان كان فرز وحيد رقيق لانه ولد
ولد المولى كما في الطهيرية وفي المبسوط الولد يعاقب حر المائتين لان ماؤه حر وما جارية مملوك
لسيدها فلا تحقق المعارضة بخلاف انه فرجارية الغير كما افاده بقوله. وزوجها ملك لسيد
لان ماها مملوك لغيره فتحقق المعارضة فيترجح جانبها بانه مخلوق من الله وهي ملكه فكذا جارية
ولد المزرور حر بيمينته يوم الخصومة فلو قالت امراة لرجل تزوجني فاني حره فتزوجها فولدت
ثم ظهر انها امه الغير فالمرق والولد حر بيمينته ولا يرجع اذ الرجوع بعقد المعاضة لم

يوجب كذا في جامع الفضولين من التاسع والثلاثون وقيد الرجل في الفتح والاختيار بالحر
حتى لو كان عبدا كانت له امة عبيدا عندها خلافا لما في لود عجلته تزوجها على هذا هل
يقبل قوله او لا بد من البيعة ففي السادس عشر من جامع الفضولين ما يفيد انه لا يقبل قوله حيث
قال اخبرته انه انها حره فتزوجها على ذلك فولدت فاستحقت يقضي بها والولد المستحق
لان يبرهن الزوج على انه تزوجها على انها حر فحيثما لو لدخا وعليه اية قيمة في ما اخل
وقت الحكم به دون مال الولد ولو ابيته للزوج على ذلك وطلب يمين المولى على ذلك
حلفه لانه يدعي عليه ما لو اقر به يلزمه فاذا انكر حلف انتهى وقد صارت حادثة القوي
كذا في النهر من نكاح الرقيق وسيدك المصنف في آخر كتاب الدعوى **باب**
عتق البعض حره لقتله وقوعه وتزوجه والخلاف فيه. ومزعت بعض عبده او استكلمه
او النصف او غيره. صح. لا حقا اي صح ان الله الملك من ذلك البعض. وسعي في اية مولا
ان شار ان شاعق باقية. وهو اي عتق البعض. كالكتاب. فانه لا يباع ولا يرث ولا يورث
ولا يزوج ولا تقبل شهادته ويصير احر كما سبه ويخرج الى الحرية بالسعاية ولا حقا ويترك
بعض الملك عنه كما يزول ملك اليد عن المكاتب فيبقى هكذا الى ان يؤدي السعاية وفي العن
عن جامع الفقه الاستسعا ان يواجره وبأخذ قيمة ما بقي فاجره فبارة القسائي وعن
ابي يوسف انه يورث ولدها يعقل فاخذ فاجره كالحرمانيون الى ان يؤدي السعاية
لانهم يخالف المكاتب في ثلاث. لا يورث في الرق لو تزوج. لا استسقاط محض فلا يقبل الفسخ
بخلاف المكاتب. ولو جع بنيه وبين من في البيع يبطل فيها ولو قيل لم يترك وقا فلا يورث
بخلاف المكاتب. وقال لا يعتق كله. والصحيح قول ابي حنيفة كما في القسائي عن الحضرات
ولا يسمي عندها والخلاف مبني على ان لا حقا يوجب زوال الملك عنده وهو مستجن وعندها
زوال الرق وهو غير مستجن وعندها زوال الرق واما نفس الحقا او الحق فلا خلاف
في عدم تجزئته كارق ولا حيلة مستجن عنده لكنه يملك بالضمان ولو قال بعضك حر
ارجزه منك يوم بلان ولو قال لغيرك حر عتق سده وقا كله. وكل الخلاف
ان عتق شريك في عبد نصيبه منه كصف بلا اذن. فلا اخر الخيار اما ان يعق نفسه
او يدبر ويحب السعاية للحال فقايدة التدبير انه لو مات المولى سقطت السعاية ان خرج المالك
او مكاتب لا على اكثر من قيمة لو لم يندبر ولو على عرض قيمتها اكثر جاز والكتابة فأيده

الاستغناء عن تنويعه وقضاء القاضيين بها. او يستعني العبد بغيره في قيمة خطه يوم القلق ولم يرجع
العبد على المقتق والاولا لا يبرأ منه لها بقدر خطها لهما المقتقان. او ضمن المقتق قيمة
نصيبه يوم الاعتاق لو كان موصرا اي قادرا على قيمة سوي ملبوسه وقت يومه هو المصحح
ويرجع بالمقتق على العبد والوكلاء له. في هذا الوجه وفي الكلاش اشار بان الاعتبار في اليسار
والعساريوم الاتفاق فلو انصرف في ثم عسر لم يسقط الضمان بخلاف العكس والي ان له خيار الاحتقا
والتقنين لكن لو اختار الاستعانة يرجع الي التقنين كالاختار والتقنين يرجع الي الاحتقا
وعنه انه يرجع لاداء حكمه كافي المحيط والي انه لو اشترك بين جماعة جاز ان يفتق بعضهم
خطه ويختار بعض الضمان وبعض الاحتقا وبعض السعاية وكذا الورثة في رواية محمد وروي
الحسن انه ليس لهم الا الاحتقا على التقنين والاستعانة والاحتقا وفيه خلاف للمصاحين
كما في الزاهددي ذكره المتسني وقال في صورة اعتاق الخط ليس للاختار الا الضمان على اليسار
والسعاية مع الاحتقا اذ لم ياذن بالاعتاق ولا يرجع المقتق على العبد لو ضمن والوكلاء في
الحالين. وهذا مبني على اصلين احدهما تجري الاحتقا وعنده والثاني ان يسا والمقتق لا يتبع السعاية
عنده وعندها يغنيها واعلم ان اثبات هذه الحيثيات للشريك مقيد بنوع من الاعتاق حتى
لو كان صبيا او مجنونا انتقل بلوغه واقا فانه ان لم يكن وليا او وصي فانه كانا متع عليه القلق
فقط ولو كان ما دوننا ومديننا كان له التقنين والاستعانة والوكلاء وان لم يكن مديونا كان
له الحيثيات الخمس المأثبة للولي ان كان موصرا والا فلا لبيع والكتاب كما لأدون المديون ولو
شهد اي خبر كل منهما الاخر باعتاق شريكه. نصيبه فان كل منهما على صاحبه خلف كذا في شرح
الوقاية لابن الملك. سعيها. ووقع في نعتها الهنسي وسعي بالواد هو سبق قلم. في خطها اي ككل
منها ان يستعيب في نصيبه ان شاء او يفتقه والوكلاء بينهما كيف ما كانا. اي موصرين ومعتقين او مختلطين
لان كلاهما يتولى عتق نصيب صاحبه عليه باعتاقه ووكلاء له وعتق نصيبه بالسعاية ووكلاء له
ولو اعتقا انها اعتقاه معا اقل القاب فلا ضمان ولا سعاية ولو اعتق واحد وانكر الاخر خلف
المكر فان نكل صار معتقا كما بسط في الفقه. وقال لا يسعي العسرين لا العسرين ولو كان احدهما موصرا
والاخر عسرا يسعي للموصر فقط لانه لا يدعي الضمان على صاحبه عساره وانما يدعي السعاية على العبد
ولا يسعي للعسر لانه يدعي الضمان على صاحبه ليساره فيكون مبرئا للعبد عن السعاية ولا يدعي على الزام
الضمان لان شريكه منكر. والاولا موقف في جميع الاحوال. عندها حتى يتصا دقا لان كلاهما

منكر اعتاقه ولا يبيته فيوقف الولي ان يتفقا على عتاق احدها او اعتاقا معا. ولو علق
احدها اي احدا الشريكين فمقتقه. اي عتق العبد المشترك. بفعل فلان او امره عند اي
وقت والاعتقال بان قال ان دخل فلان الدار فهو حر. والشريك لاخر يبرئه فيه بان
قال ان لم يدخلها. فمقتق العبد ولم يدر اذ دخل ام لا عتق نصفه لحدث احدهما بيقين ويسعي
في نصفه لها مطلقا. موصرين ومعتقين او مختلطين. وعندها ان كانا موصرين فلا سعاية لاحد
وان كانا معتقين فانه يسعي في نصفه لها عند اي يوسف ويسعي في كله عند محمد وان كانا
مختلطين يسعي للموصر فقط. لا للمعسر في ربه عند اي يوسف ونصفه عند محمد ولو خلف
كل واحد بعتق عبده على حدة والمسئلة بجاهها. بان قال رجل ان دخل فلان الدار غدا فعتقي
خردقا لا الاخر ان لم يدخل فعتقي كذا فمقتق كذا فمقتق واحد العبدان اعتقا. لان المقتق عليه
بالعتق والمقتضي له به مجهولان فمقتق الجاهل فامتنع القضا وفي العبد
الواحد المقتضي له والمقتضي به معلوم فقلب المعلوم المجهول. ومن ملك ابنه اي من يفتق
عليه من زلي الزهر المحرم حال كون المالك شريكا مع شخص اخر يشتره او صدقته او هبة
او وصية. اوارث او سبب ماء عتق خطه منه نصف او غيره لانه ملك قريب فيعتق عليه
بخلاف ما لو اشترى العبد نفسه مع جاني حيث يصح لوقوع البيع والعتق معا في زمان
واحد كذا في الهنري ولا يضمن قيمته نصيب شريكه. موصرا او معسرا علم بقرائنه او كما ياتي
ولشريكه ان يفتق او يستعني عند الامام لانه رضي باساره ونصيبه بمشاركته فيما هو عليه القلق
وهو الشراء سواء علم الشريك انه ابنه او لا. في ظاهر الرواية لان الحكم يدار على السبب
وقال لا يضمن الاب في غير الارث فان لم يضمن بخلاف لعدم الاختيار كما اذا كان لرجلين
عمو لرجاية فزوجها احدهما فولدت ولدا ثم ماتا العم فوزناه فانه عتق الولد لانه
ملك يارث ذكره المتسني وهذا القيد مذكور في الوقاية والوقاية وغيرها
ولم اره في نسخ الملتقي فتنبه. ان كان موصرا وعند عساره يسعي لابن لان شريكه
اعتاق وكذا الحكم والخلان لو علق عتق عبده بشرائه بعضه ثم اشتراه مع اخر
او اشترى نصفه منه لم يملك كله. فلا يضمن لباقي. عنده خلافا لها قيد يكون الياح
يملك كله لانه لو اشترى نصفه من احد الشريكين لزمه الضمان اجماعا وعارة نسختي الهنري
فلا ضمان عليه اجماعا ولعله هو يفتقر. ولو اشترى لاجنبي نصفه ثم اشترى لاجنبي

باقي موصوفين الشريك او استسعى لان وقال ايضا الاب فقط كما مر ان يسار المتفق
يمنع السعاية عندها ولو ملكه اي لا بد من فلا ضمانا جماعا لانه ضروري الاختياري
اما لو ملك مستولدة بالكتاب مع اخر فانه يضمن النصف لشريكه ولو بالادب لان هذا
ضمان تملك فلا يختلف بين اليسار ولا يسار عبد لو سبى ثلثه بدينه احد هو واعقته
الشريك الآخر والثالث سكت ولا اعتبار بما في اليسار ولا يسار كما لا يخفى ضمن الساكت
مدبره بكسر اللام ان شئت ثلث قيمة قنأ ومن المدبر بغيره ثلثه مدبره لا ما ضمن المدبر ثلثه
لان ضمان المعاوضة حيث امكن لا يعود عنه وهو موجود في تضمين الساكت المدبر بخلاف
المتفق فان ضمانه ضمان تلاف لانه لا يمكن ملك هذا المصون والاولا ثلثاه المدبر وثلثه
المتفق لا يفتق على ملكها على هذا المقدار وقال ايضا مدبره لشريكه لان التدبير كالاعمال
لا يتجزئ عندها فحين بدينه احد هو صار الكاهن لانه يضمن ثلثي قيمة الشريكين ولو كان
موصرا لانه ضمان تملك فلا يختلف باليسار ولا يسار بخلاف ضمان لهما قنأ فانه ضمان خيانة
والاولا كله لانه اي المدبر لفتق كله على ملكه وقيمة المدبر ثلثا قيمة قنأ وقيل نصف قيمة
قنأ والفتق على كل حال كما في شرح الوقاية لاجل الملك وغيره واختاره غير واحد واختار
الثاني لصدور الشهيد في الاول الحجة وهو المختار وكذا نقل انه المختار التمساحي عن
الكبري ونقل عن الصغري ان به يفتق انتهى **قلت** ولكن المتوفى على الاول ووجهه
كما صرح به صاحب الهداية في كتاب العبد المشترك ان المنافع انواع ثلاثة الميراث وشاها
والاستخدام وشاها ولا حقا وتوابعه وبالدينيات الميراث ولو قال رجل شريك في الهبة
معام ولدك وانكره لانيته فهي تحريمه اي المنكر يوما وتوقف يوما ولا سعاية عليه
للمنكر ولا سبيل عليها المقدم لا يبرأ منها ويدعي ضمان على شريكه وقال المنكر ان يستسعيها
في حظه ان شاء ثم تكون حرة لانه لما يصدق صاحبه انقلب اقاربه عليه فصار كأنه هو استقرها
وذكر في الاصل رجوع اي يوفى الى قول الامام ولا بد من ثلثي قيمة هذا شغل بيت من
المكسوة فلا يضمن مولا عتق بغيره منها وبه قال الجمهور وعندها هي مقومة وقيمتها ثلث
قيمتها ثلثه يضمن حصته شريكه منها ولو ميسر سفت للسالك في حظه وتفرع على هذا الخلاف
مسائل منها اذا مات احد ما تفتق ولا تسعى الى خلافا لها ومنها لو باعها وسلمها فانما تفت
في بدل المشتري لا ضمان عليه خلافا لها ومنها لا تضمن باقص لومات خلافا لها وانما تضمن

١٥٦
ام الولد اتفاقا فيما اذا اقربها المسبعة فاقترسها سبع فمات لان هذا ضمان خيانة
لا غصب وقامه في البين **باب** العتق للمهر له ثلاثة اعيان قال
لاثنين عنده منهم احدهما خرج احدهما ودخل الاخر فاعاد القول المذكور وهو
احدهما حر ثوب بالبيان كما افاده بقوله ثم مات المولى فغير بيان عتق ثلاثة ارباع
الثابت الذي عتق عليه القول نصفه بالاجاب الاول ورابعه بالثاني وسعى في رابعه
وفيه تسامح فان العتق لا يتجزئ بخلافه ويمكن ان يجاب عنه بما ذكره في جواب تجزي
الاختلاف في صلحان عدم التجزي اذا صار في محلا معلوما واما اذا لم يصادف كذا
كان بطريق التوزيع باعتبار الاحوال فيتجزئ بخلافه لان ثبوته حينئذ بطريق
الضرورة والثابت بهذا الطريق لا يبعد ووصفها كما في الدرمان وغيره ونصف
الخارج وكذا نصف الداخل وقال محمد رابعه اي ربع الداخل لان هذا الاجاب
لما اوجب عتق الربع من الثابت اوجبه من الداخل ايضا وما يقولان المانع فعتق النصف
يخص بالثابت ولا مانع في الداخل فيعتق نصفه قيد بكونه مات بلا بيان لانه
مادام حيا يؤمر بالبيان والعبد خاصة فان بين الاجاب الاول في الثابت عتق
ويطل الثاني لحصوله بين عبده وخروان بينه في الخارج عتق وامر بيان الاجاب
الثاني ولو بدأ بالثاني وبينه في الداخل امر بيان الاول ولو قال عتيت بالثاني
الثابت عتق وتعين الخارج بالاجاب الاول ولومات احدهم فلو الخارج عتق الثابت
بالاجاب الاول ويطل الثاني لما مر ولو الثابت عتق الخارج بالاول وكذا الداخل بالثاني
خلافا لمحمد ولو الداخل امر المولى ببيان الاجاب الاول فان عني بالخارج امر ببيان
الاجاب الثاني وان عني به الثابت بطل الثاني ولو كان هذا القول في مرضه
وقد ضاقت الثلث عنهم ولا مال له سواهم ولم يكن الوارث كلهم وبعضهم وقيمهم سواء
قسم الثلث بينهم كما مر بان يجعل كل عبد سبعة اسهم كسهم العتق لا حقا حينا
اي يخرج له نصف وربع واقلها ربعه فقول الى سبعة لان بقا رتبة وثلاثة ارباع
رتبة فتجعل ثلث المال فجميع المال احد وعشرون لان العتق في المرض وصيه
قلت وانما قال الرضخون ان الاربعة لا تقول لانه لا يتصور في مسئلة فقط
اجتماع نصفين وربع وهذا لا يخفى في وقوع القول فيها فيما سوي قسم التركة فتسببه

وحقيقة عقد المات ثلاثة فرا السباع ويسعى في أربعة فصا ثلاثة اربع الاخرين اثنان
 ويسعى كل منهما في خمسة أسهم فباعي سهام الوصايا سبعة وسهام السعيات اربعة عشر فاستقام
 الثلث والثلثان وعند محمد يجعل كل عبد ستة أسهم من السهام كسهم القيق لان حق
 الداخل عنده في سهم واحد فكون سهام القيق عنده ستة وسهام السعيات اثني عشر وكل
 المال ثمانية عشر وحقيقة يقيق من المات ثلاثة أسهم ويسعى في ثلاثة فكان القيق
علي قوله نصفه فرا الخارج اثنان وها ثلثه ويسعى في أربعة فرا الداخل واحد وهو
 سدسه ويسعى في خمسة فيستقيم الثلث والثلثان وياقل ينبغي ان يعقوا عندها بالحق
 لان الاحتاق لا يجزي فقدنا جوابه فثبت ولو طلق زوجا ثلثا كذلك اي على الوجه
 المذكور قبل الدخول ليكون الاجاب الاول موجبا للينونة ومات بلا بيان ومهر من
 على المسوا سقط ثلاثة اثنان مهر الماتة وربع مهر الخارج ومن مهر الداخل بالحقان
 هو المختار وقيل عند الامام والناي يسقط مهر ربع الداخله والمختار انه قولها كقول
 محمد لان الاجاب الاول يسقط مهر كل من الخارجة والماتة ثم بالاجاب الثاني يسقط الربع
 نصفين بين الماتة والداخله واما الميراث فثلثا لثلاثة نصف والنصف بين الخارجة
 والماتة ثم بالاجاب الثاني يسقط الربع نصفين بين الماتة والداخله واما الميراث فثلثا
 نصفه والنصف بين الخارجة والماتة نصفان وعلى كل من عده الوفاة احتياطا والبيع
ولو فاسدا او بشرط الخيار احدها بيان في القيق المهر بان قال احد كما حرق باع احد
 فذلك بيان ان المراد هو الآخر وكذا العرض على البيع والمساومة بيان كالأجارة والموت
 قيل والتزويج والتهريب والتدبير والاستيلاء والكاتب والهة والصدقة وشاهها
الزمن كافي للتزويج مسلمين قيد التسليم اتقاي كذا في الكافي وفي الكرياني نه مجرد التاكيد
 لان المساومة اذا كانت بيانا فهذه التقرات اولى بلا قبض وكذا كل تصرف لا يصح الا في الملك
 المهر فخرج الميت وخلفه في عن حلية القيق فقبيل الآخر قيد بالقيق المهر لان الموت في السب
 المهر وامومة الولد المهر لا يكون بيانا كما بيناه في شرح التوبة والوطي ودواعيه ليس
بيانا فيه اي القيق المهر الا اذا علقته منه فققوا لآخرى اتقاها خلافا لها ففقدنا
 بيان فققوا لآخرى وبه يفتي كما في البرهان وفي الهداية ولا يفتي بقول الامام وفي التمسك
 والداخل وطبها وان لم يجز ان يفتي به لان هذا القيق لا يعد وها كما ياتي وفي الطلاق

المهر بانه قال هذه وهذه او احدهما بائن هو اي الوطي والموت بيان حتى تطلق
 التي لم يطأها والحقة ولا بد ان يكون الطلاق باينا فلو كان رجعيا لا يكون بيانا نص عليه
 في الزايد وهل يثبت لبيان فيه بالمقدمة ففي الزيادة لا يثبت وقال الكوفي القيد
 كالوطي ولو طلق احدهما ينبغي ان يكون بيانا كذا في المهر عن النهي عن الجرح وفي كاح
 المنظومة النسفية وهو ما يمتنع به الادكيا

- • • • • وناح واحدة قد انعقد • • • • • وارتين وثلاثا في عقد
- • • • • قدماء قبل الوطي والبيان • • • • • فالارت بين مجلدة النسوان
- • • • • سبع فرا الاربع والعشرين • • • • • قالوا لمن افرد لها تعيينا
- • • • • ويقسم الباقي على النصفين • • • • • بين ثلاث قالوا لثنتين
- • • • • وجعل المراتين جمعا • • • • • ثمانيا وثلثا تسعا

وان قال امته او لولد تدينه ذكر فانت حرة فولدت ذكرا واتي ولم يبدئها الا
 فالذكر رقيق بكل حال ويقيق نصف كل فرا الاربع والاثني لعتقها في حال دون حال
فيقق نصف كل منهما ويسعى في النصف وهذا اذا تضاد قاي معرفته المولود الاول وهذه
 المسئلة على اثني عشر وجها مذكورة في الشرح لا ينع عن البرهان وفتح القيد وكذا شرط
الدعوى لصحة الشهادة على الطلاق ولو بهما وعقوا لثمة معينة ليقتضيهما الفرج
فيكون حقا لله تعالى فلا تشترط الدعوى ولو عقق العبد يشترط دعواه خلافا
لها واصلها ان القيق من المهر حقوق العباد عنه فلا تشترط الدعوى وعندها من
حقوق الشرح فلا تشترط فلو شهد بعق احد عدي او امته في صحته او مرضه او بعد
وفاته ذكره التمساني وسبحي لا تقبل لجهالة المدعي والعق المهر يجوز الفرج
عنه وان كان لا يفتي بحال وطبها احتياطا كامر لان يشهدا بعق العبد واحد
في وصية فقبل استحسانا لان الحضر في الوصية انما هو الوصي وهو معلوم وعنده
خلف وهو الوصي والوارث ولان القيق بالموت يشع فيهما ولذا يقيق نصف كل منهما
فيكون كل واحد خصما وهذا يقتضي انها لو شهدا بعد وفاته ان قال في صحته احدهما حر
تقتل وهو لا يجر اعتبارا للشيخ لما عرف ان الحكم اذا قل بعلمين لا يفتي باثنا احدهما
وعندها تقبل لعدم اشتراطها الدعوى وبه قالت الامية الثلاثة وان شهدا بطلاق

احدي نسيائه قبلت اتفاقا لان الطلاق المهر مجتم الفرج اجماعا ويجوز في علي البيان
فلا تشترط فيه الدعوي بخلاف العتق المهر كما مر فليعلم **الحلف بالعتق**
شروع في بيان العتق بعد ذكر التحيز وانما ذكر مسئلتنا لتعليق بالولاية في عتق البعض
ليان انه يفتق منه البعض عند عدم العلم **وقال ان دخلت لدار مثلا فمكثت في دار عبد**
او امه كالادي يقع على الذكوة لا على كافي الذخيرة ولو قال عتقت لذكر دون الانثى
لم يدين قضا ولا ثبوت الجنب لا بالعتبة ولا المكتبة ولا المملوك المشترك لان عينهم
كافي النهاية الى الاختصاص والاختصاص انما يكون لشيء هو ملكه في الحال دون ما يحدث
في المال كافي الدوام وفيه تأمل علي ان المتأخر من المملوك هو الحال كافي الرضي وغيره
يومئذ اي وقت الدخول يفتق بدخولك في ملكه عبد الدخول للدار مثلا سواء
كان في ملكه وقت الحلف وتجدد بعد لانه اذا عتق المملوك لدار زمان الدخول
لان معنى قوله يومئذ يوم الدخول فاعتبر قيام الملك وقت الدخول وهو حاصل فيها
والمراد باليوم مطلق الوقت ولو لا لانه اضاف الي ما لا يمتد فيكون مطلق الوقت وفيه
ان يومئذ مركب والمركب غير المفرد الا ترى ان الرضي ذهب الى ان اذ بدلت في يوم وفي الوصل
انه خمسة عشر ولذلك نفي الاول وشبهته الحق في نحو قسم وكتب بصورة اليما على انه
ليس بكافي كما مر ذكره التمساني ولو قال لكل مملوك اشتريه اذا دخلت الدار فهو حر فهذا
عليها اشترى بعد الفعل الذي خلف عليه ولا يفتق ما اشترى قبل ذلك لان عينهم ولو قال
كل مملوك اسلك اليوم وهذا الشهر وهذه السنة ولم يملك فاستفاد في الوقت الذي عينه
اخر عتق ما استفاده ايضا ولو نوى احد الصنفين صدق ديانة لا قضا كما في البدع **ولم**
يقبل في حلف المذكور يومئذ لا يفتق الا امر كان في ملكه وقت الحلف فقط لا فر ملكه بعد
اعدمه لاضافته الى الملك وسببه **وكذا قال كل مملوك لي حر ملكه** حر بعد عتق او بعد
شهر فانه يفتق حره وقت حلفه فقط لعدم مضي الوقت فيتمتع بحال التكلم حتى لو لم يكن في
ملكه شيء يوم حلف كان اليمين لغوا ولا فرق بين كون التعليق بان او اذا او اذا ما او متى
او متى ما ولا يبين كون العتق سلفا او متخراقا من الشرط واخر **ولفظ المملوك لا يثنى**
الممل لانه مملوك بقا لانه بعض اعضائها **فلو قال كل مملوك لي حر وله امته حاصل**
فولدت ذلك الاقل ونصف حول من حلفه اذ قال ان اشتريت مملوكين فما حران فاشترى

جارية حاملا او قال العاقل كل مملوك لي غيبك حر لا يفتق الممل في هذه المسائل ولا الامر
ولم يقل ذكر الدخول الممل وعتق الممل حينئذ بقا لانه لا يثنى لفظ وفيه اشعار
بانه لو قال كل مملوك اسلك الى سنة فضا جدا جعل ما يستفيد دون ما في ملكه ولو قال
عتقت دين ديانة لا قضا كما في التمساني عن المحيط **ولو قال كل مملوك لي او اسلكه بعد موتي**
صار مملوكه عند الحلف مدينا لا فر ملكه بعد اي لا يكون مدينا مطلقا بل بقيد فر ملكه
بعد هذا القول لكن يفتق الجميع من المثلث عذوبة لان هذا اي مجموع التركيب ايجاب
عتق بطريق الوصية لاضافة العتق الى الوقت فان خرج من الثلث فيها ولا ضرب كل قيمته
فيه ولو استغرقت التركيب بالدين وجبت السعاية **باب العتق على جمل اخرة**
لان اصل عدم الجمل بالضم ما جعل للانسان فرشي على فعله وكذا الجمل بالضم والفتح
وافتق بكسر الهمزة على مال نقدا او عرض حيوان سلوم الجنس او اكمل او موزون معلوم
الجنس اوبه اي بذل المال كحررك على الف او بالف او على ان تطيق او تؤدي لي الف
وتجوز ذلك او بعت لك نفسك او هبتها منك على ان تقرضني كذا والمال نعم العرض وغيره
اذ اعلم الجنس ويلزم الوسط ويجوز المولي على قوله القيد وان لم يسلم كوثب وحيوان عتق بالقول
ولزم قيمة نفسه وفي الذخيرة انت حر على ان يخرج عبي لا يفتق حتى يخرج وان لم يخرج فعليه قيمة حجة
وسط ولو قال عتقتني يوما واصل ركعتين وانت حر لا يفتق والفرق انما هو ما يجري فيه النيابة
بخلاف غيره وعليه هذا فينبغي ان لو قال عتقتك على ان تكفر عن ظهاري انه لو عتق او كني عتق
فلم اره كذا في التمساني ولو اختلفا في جنس المال وقدره فالقول للعبد يمينه كما لو انكر اصله
واليمين للمولي قبل العبد ذلك في مجلسه لو حاضر او جلس على ما يثبت بقرينة الغاء ولا بد
ان يقبل في الكل فلو قبل في النصف لم يجز وقال لا يجوز ويقتضيه كذا الف بنا على تجري
الاتفاق وعدمه ولا خلاف ان ما لا يجري كالطلاق والدم يكون قبول النصف لقول
الكل عتق سواء ادى المال او لا **والمال المشروط دين صحيح عليه لانه التزمه بقوله**
وقد كانت لزمته صالحه لا لزام وقد اكرت بالعتق حتى تصح الكفاية بخلاف بدل
الكاتبه حيث لم تصح الكفاية لانه ثبت مع الثأني وهو قايما الرق ثم ينبغي ان يرد بالمال
المقوم فان العتق كالطلاق فلو عتق على شرط ففعل في نفسه وفي كفاية على اشارة بان لو علقه
بأذا او قيم يفتق بالجلس كما في الاختيار وان علق عتقه بأداة بان قال ان اردت

إلى ألفا فانت حر أو إذا أوتي صا العبد ما دون ذلك في التجارة ليقطن والآداء
بالتجارة لأنها المشروعة عند الاختيار لا التكرار خمسة يلحق المولى بها العارض من لو
تكرري وادعيه لا يصير مكاتباً لأنه صريح في تعلق العتق بالأداء وهو بخلاف ما كانت
في عشرين مسألة ذكرتها في شرح الشورى ويعتق أن أدري ذلك المال ولو باسقاطه من رجل
لأنه لم يهرج على المولى وفي إحصاءنا على أدري إشارة إلى أن المولى لو أخذ مكان الدرام
مائة دينار لا يفتق كما في التمساني عن المحيط في المجلس ادخلي بين المولى وبين المال أي
المجلس بحيث لو مديده إليه أخذه وهذا في التعليق بأن لأنه للمشروط كان طلباً
للمال في الحال فيتعبد به وعن أبي يوسف أنه لا يقيده كما في إذا وصي ويعتق متى
أدري ودخلي بين المال والمولى في التعليق بأن لأن إذا الوقت تم الأوقات كمتي ويجوز
المولى على القبض دفعا لضرر العبد وعن أبي جعفر وفي سائر الحقوق أنه يكون قابضاً
بالخلية يفتق ثم التخلية دفع المانع قبض ولا كما أشير إليه في كما في كني في العارية
قال نصير أنهم كانوا يقولون في الدين إذا وضعه بين يدي مالك لا يبرأ حتى
يضعه في حجره وفي يده ذكر التمساني وأن أدري البعض يحكي عن القبض اعتبار الكثرة
بالكل لأنه لا يفتق ما لم يرد الكل لأن شرط العتق أو الكل ولم يوجد فلا يفتق كما
لو حط عنه البعض فادري الباقي فإنه لا يفتق وكذا لو برأه المولى أو أدري عنه غيره تبرعاً له
يعتق لما قلنا ثم المسألة مفيدة بأن يكون العوض معلوماً فلو قال علي دراهم لم يجز على القبول
لأن مثل هذه الجهالة لا تكون في المعايضة ذكره الزبيدي ولو قال علي ثوباً وداية ولو اتى به
وسطاً وجبت لأنها لا تكون الجنس لا يصلح عوضاً وإن يكون صحيحاً فلو قال علي كذا من الخبز
لم يجز أيضاً وإن يفتق بقبوله كذا في النهر ثم أن أدري العبد ألفاً كسها قبل التعليق يرجع
بالمولى عليه لأنه ملك للمولى ولو قال أنت حر بعد موتني بألف وأعليه فإن قبل العبد ألفاً
بعد موته أي موت المولى ولو بساعة واعقده الوارث أو الوصي والقاضي عند استماع
الوارث عتق بألف وألا لم يفتق وإذا لم يقبل العبد العتق بألف بعد
أو قبل ولم يفتقه الوارث ونحوه لا يفتق بألف المذكور وإن جاز أن يفتقه الوارث بجائزاً
أما القبول بعد فلأنه قابل لألف بالحري بعد الموت وأما اعتاق الوارث فلا لأن العبد
صار للوارث فلم يفتق ما علقه الميت من الاعتاق في ملك الغير وفيه اشتعار بأنه لو قال

نأ وعتق وإن كتبها بعده لا يرجع
م

أدريت فانت حر على ألف فالقبول للحال لا بعد الوفاة فإذا قبل صح التبرير ولا يلزمه
المال كما قال أبو يوسف وبأنه لو قال أنت حر على ألف بعد موتي فالقبول على الحياة
وبعد القبول صار مذبذباً ولم يجب لمال وذو الأجر كأي التمساني عن شرح الطحاوي
ولو حرره المولى على أن يخدمه سنة مثلاً قبل العبد ذلك في المجلس عتق وسأعته
ووجب عليه أن يخدمه في بنيه ومن خارجه على وجه متعارف تلك لمدة لأنه معاقبة
ولو لم يعين مدة كان عليه قيمة نفسه لأن الخدمة مجهولة وقد علمت أن القيمة مخلص
فإن مات المولى أو العبد قبلها أي قبل كل الخدمة لزمه عند الشئخين قيمة نفسه
فوق خدمته للورثة أو من تركه للمولى وإنما لم يخلفه الوارث في استيفاء الخدمة أما
لأن المتفقة لا تورث أو للفاوت لأنها حشونها ولو خدم مدة سقط عنه بقدرها
من قيمته وعند محمد يجب قيمة خدمته أي حرثه كلا أو بعضاً وبه يأخذ كما في
الحاوي القدسي وكذا الخلاف لو باع المولى العبد فنفقه بعين فملك العين
أو استحققت قبل القبض يلزمه قيمة نفسه وعند محمد قيمة العين له أنه معاقبة
ما لا يغير مال لأن العبد ملك نفس العبد ليست بمال في حقه إذا جملك نفسه
ولها أنها معاقبة مال بأن مال لأن العبد مال في حق المولى وقال لا خرافة أنك
بالفعل أن تزوجها جوز في المهر جعل أن شرطية والمضارع بعدها محجور بها المصداق
قال وقد غفل عن هذا في البحر قال لا ولي ذكر لفظ علي قبل قوله علي أن تزوجها
ليفيد عدم الوجوب عند عدم ذكرها بالاولى فعل أي أعفها المولى وابت الأئمة
أن تزوجها عتقت بجائزاً فلا شيء عليه لأن اشتراط البدل على الأجنبي جائز في المطلق
للاعتاق ولو ضم القابل لفظ عني وبأي المسئلة بجائزاً قسم الألف على قيمتها وهي
شاهها ولزمه حصة القيمة وسقط ما يخص المهر لأنه لما قال عني تضمن الشراء اقتضاء
وقد قابل الألف بالرقبة شراءً وبالبضع نكاحاً فانقسم عليها ووجبة حصة ما سلم
له وهو الرقبة وبطل عنه ما لم يسلم وهو البضع ولو تزوجته فحصة المهر لها على
في الوجهين أي وجبة ضم عني وتركه وحصة القيمة للمولى في الوجه الثاني وهو در
في الوجه الأول باعتبار تضمن الشراء وعدمه فروع لو اعتق منه على أن تزوجها
نفسها فزوجته فلها مهر مثلها فإن ابت فليها قيمتها ولو كانت أم ولد فانت فلا شيء

عليها كذا في التوير يا المدبر هو لغة القضاة عن دبر وهو ما بعد
كذا في الغيب وشرعا تعلق الموت المولي وغيره كما ينبغي في المدبر المقيد كذا في الدر
المدبر المطلق الغير المقيد بشئ صلا وقال لهؤلاء الخالق المبالغ ولو ساكن أو كذا
إذا أوتيت وأن ميت أو توفيت أو هلك أو حدث بيجادته فانت حرا وعقود وعق
أو محررا وانت حر عن برمي ويوم موت. أريد به مطلق الوقت لا وقت بفعل لا ميتة فان
نوي القمار صحت نيته وكان مقيدا بقتلته بها أول ولد يبعث. أو انت حر عند موتي. أو
موتي لأن في الشئ الشئ يقتضي وجوده عنده. أو في موتي لأن في تقديره يعني الشرط أو
مدبرا وقد بترك. ولو زاد بعد موتي كان مدبرا الساعة ويلغو قوله بعد موتي لعدم مكانه
وفي الظهيرية انت حر الساعة بعد موتي كان مدبرا وفي الحاشية لا سبيل لحد عليك بعد
موتي كان مدبرا ولو قال يرضع غلاما بعد موتي ان شاء الله صح الا أيضا ولو قال هو حر
بعد موتي ان شاء الله لا يصح لأن الأول لا يستثنى فيه باطل والثاني إيجاب ولا يستثنى فيه
صحح كما في الولو الحية. أو انت إلى مايت سنة وغلب موته فيها. فانه مدبر مطلقا في المختار كما في
الاختيار كذا كل مدة لا يعيش إليها غالبا لأن الموت اذا صار غالبا كان كالكل في الاحتمال وفيه
خلاف لا ينفك. أو وصيت لك بنفسك أو بقرتك وتبنت مالي لأن بعضه صار موصى له
وعن الثاني وفيه بعده سهم من له يفتق بعد موته ولو جرد لا إذا جرد عبارة عن الشئ المهر
والقيمين فيه للورثة بخلاف السهم فانه السدس فكان سدس رقبته داخل في الوصية ثم
بين حكم المطلق بقوله. فلا يجوز اخراجه عن ملكه الا بالعق. ويصح ان يبيع المدبر باطل لا يملك
بالقبض على هذا الوجه بينه وبين من يبيع في ليس في الفضاة إلى القن ولو قضى حقي بطلان
بيعه ولو فور المدبر صار مجعاعا عليه ولو قضى فاضحوا ببيعته نفذ وهل يكون فتحا للمدبر ذكرناه
في شرح التوير وفيه الجمل لمن اراد ان يدبر عبده على وجه يملك يبعه ان يقول اذ انت ذات
في ملكي فانت مدبر ويجوز استخدام وكاتبه لأن فيها تعجيل الحرية وإيجاره. ولا لامة المدبر
نوطا. فان ولدته من سيدتها فهي ام ولده وبطل المدبر وتزوج حبرا وسهرها المولى كالك
ولا ردت الارث وولدها مدبر كما مر. واذا مات سيده ولو جازا فانه لو ارتد وحق بدله الخ
وقضى بالمائة عتق مدبره ثم لو عاد مسلما ومات ورثه. عتق فثلث ما له يوم موته. فان لم يخرج
من الثلث فجساره. ان يحبس ثلث ما له فيعتق منه بقدره ويسعي في باقيه وفيه اشارة

لوضح نزلت وملك باقي التركة قبل الوصول إلى الورثة ليس لهم حق السعاية
وقد ذكر في الميتة ان لهم حقها كذا في التفتاني. وانما نزلت المولى غير المال سعي
في تليته. انما يجوز الوارث المدبر حتى لو لم يكن له وارث او كان له جارة عتق كله
لما تقرر ان ما زاد على الثلث فقد على ست المال ويجوز إيجارة الورثة. وان استقرت
أي المال دين المولى سواء كان مائة مائة أو لا سعي في كل قيمة. أي مدبرا لا تملكها
به في الحسبي وتقدم ثلثا انها ثلثا قيمة قتا وبقيتي وقيل ضمنها ورجع وأما المقيد
فيقوم قتا وفي الاشياء المدبر اذا خرج من الثلث لا سعاية عليه الا اذا كان السيد
سعيها وقت المدبر فانه سعي في قيمته مدبرا وفيما اذا قتل سيده. ولو بر احد السيد
ضمن نصف شريكه ثم ما تعلق نصفه بالمدبر وسعي في نصفه خلاها. وهي
ذرع تجري كالحاق كما في الاختيار وفي الحاشية لو قال اذا انتا فانت حر لم يصح بذلك
مدبرا ما لم يمت احدها فيفتق نصيبه وسعي للآخر في قيمة نصيبه منه وولاؤه بينهما
والمدبر المقيد وهو ما قيد في الموت بقيد لا يحكم بوقوعه معه عادة. قال المان
ست من رضي هذا أو سفي هذا. أو فرض كذا أو في عشرة سنين أو إلى مايت سنة
واحتال عدم موته فيها على ما مر في يجوز بيعه. ويجمع ما يوجب انتقا له فملك أي يملك
وان وجد له شرط عتق لانه مقيد فلا بد من وجود المقيد. عتق المدبر المطلق أي
من الثلث وسعي فيما زاد وان استقر في كل ولا تظن منه ان المقيد يخص المشطة
فانه لو قال انت حر يوم موت فان نويك لنها مقيد وان نويك لوقت فمطلق كما في المحيط
وانما لم يذكر تدبريا لبعض فانه كاعتاق لبعض في الجزئي عنده وعدم الجزئي عندها
واثر الخلاف فيه كما فيه وفي المقيد ما لو قال انت حر بعد موت فلان كما في التوير
يغا للسدر والكترو وفيه كلام ذكرته في شرح التوير. **باب الاستيلاء**
كان المناسب للترجمة بالاعتق ان يترجم الاستيلاء بكتاب نعم هذا على الترجمة
بالعق ظاهر ثم هو لغة مصدر استولى أي طلب الولد فزان وجب ان لا يمتد وحده
الفتحا بالثاني وهو شين دعا الولد وملك لامة كما افاده بقوله لا يثبت
نسب ولدك لامة. أي الموطوء بملك يمين او نكاح او شبهة او مشتركة فانه او مدبر
من ولاها. سواء كان الولد حيا أو استدخل فيه فزجها كما في المحيط عن الامام

وسواء كان هو لاها حقيقة او حكم المثلها اذا وطئ الابن ثم ولدت وعاد
كما لو ولدت من الزوج ولو حكم المثلها لو وطئها بشبهة ثم ملكها كما سيأتي وسواء كان
الولد حياً او ميتاً او سقطا استبان بعض خلفه على ما عرف حتى لو اقر المولى ان الحمل منه
صارت ام ولد له كما في الهستاي عن المحيط ثم قال فامر الولد جارية استولدها الرجل
ملكك ايميت والكناح او الشبهة ثم ملكها فاذا استولدها بالزنا لا يصير ام ولد لها
عندهم وتصير ولداً كما قال زفر وينبغي ان يشهد بها ام ولد كذا يسترق وله بعد
موته كما في الحانية وهل تجزى الاستيلاء في البتة وغيره انه لا تجزى اذا ما كان تكميله بالمعنى
الان يدعيه اي يقر بكونه اولد منه وهذا في القضاء اما فيما بينه وبين الله لا يشترط ذلك لهذا
يصح استيلاء المعتق والمجنون مع عدم الدعوى منها كما في المجتبى وشرح الوهبانية واذن
نسب ولدها منه صارت ام ولد له وحكمها كالمدة المطلقة لا يجوز اخراجها عن ملكه
الا بالعتق ولو قضى قاضٍ بغيرها لم ينفذ في ظهور الروايات كما في الحانية زاد في البحر عن الشيخ
بل توقف على قضا قاضٍ اخر امضا وبطلان ولد وطئها واستخدمها واجازتها وتزوجها ولو
حبراً كما في المدة المطلقة فقول الهستائي منها ولا تجزى على الكناح فيه كلام فثبت ولم يقل
بعد استبرائها لا يجب على المولى بل يندب فلوزجها فولدت لقل فستأشهر فزقت
النكاح فسد لاكثر وان ادعاه المولى لا انه يفتق عليه وكتلتها فلو كانتا على
خدمتها مدة اوباع خدمتها منها جاز وتفاوت المستولدة المدة في مسائل ذكر في فروق
الاشباه معيار الفرق الكرابيسي منها ثلاث عشرة فقالت كضيق الغضب وبالاختلاف والبيع
الفاسد ولا يجوز القضاء ببيعها بخلاف المدة وقيمتها ثلث قيمتها لو كانت قنة وهي
في رواية والثلثان في اخري والجميع في اخري وعلم المدة اذا عتقت ومات السيد على
المدة ولو استولد ام ولد مشتركة لا يملك بخصيص صاحبها بالثمان بخلاف المدة ويثبت
نسب ولدها بالسكون دون المدة ولا تسعي ليدن المولى بعد موته بخلاف المدة فلو يصح
تدبيرها ويصح استيلاء المدة ولا يملك الجري بغيرها ولا يبيع المدة ولو استولدت جارية ولد
صحيح وصغير ولو ورعده لا والثلثة عشر انها تفتق بعد موته ولو حكمها كامر فزج ماله
واما المدة فمن ثلث والفرق ان الاستيلاء من الجاهل اهلية بخلاف التدبير وهذا
اذا كان اقراره بالولد في الصفحة او في الرض وسواء لو كانت جلي والاعتق والثلث

كما لمدة لانه عند عدم الشاهد اقرار بالعتق وصحة كما في المحيط وغيره فيقال اي
قنة اقر سيدها بامته ولدها ولا تفتق لان الثلث كالمدة **مسألة** واذ عتقت
فان في يدها المولى الا اذا اوصى لها به كما في الحانية وعن محمد استحسان ان ترك لها الحقة
وتبصيراً وتفتق واما المدبر فلا يثبت له من الثياب كما في المجتبى كذا في البحر ولا تسعي ليدن
ولا لورثته بخلاف المدة فانها تسعي كما **مسألة** ويثبت نسب ولدها الثاني بعد ذلك اي
بعد عتقها بالاول بلا دعوى لانه بدعي ولا يقين الولد مقصود اسما فصارت
نواشاً كالمكوحه وهذا اذا لم تجز عليه نكاح او كتابته او غير ذلك كتبها مشتركة
حتى لو ولدت المشتركة ولدان ايا لم يثبت بلا دعوى كما سيأتي والكلام مشير الى انه لو
اعتق ولده ثم جأت بولد يثبت وذال سنتين لا غير كما في الهستائي عن الحانية ولكن
ان نقاه انتفي مجرد تقيبه **تقريب** الفرائض على اربع مرات لما ضعيف وهي لأمه او مطلق
وهي ام الولد وقد علم حكمها او قري وهي المكوحه فثبت نسب ولدها بلا دعوى
ولا يثبتني بالنفي بل باللعان او اقوي وهي المعتقة فثبت نسب ولدها ولا يثبتني
اصلاً لعدم اللعان قال ابن الكمال وهذه تصلح لقرافتها اي ولد يثبت نسب بلا دعوى
ولا يثبتني اصلاً بالنفي ولا باللعان ولو اسق ولدها نكاح فاسد او مشروطاً فيه كونه حراً
لاصل فاذا هي امه او وطئ بشبهة على امر ثم ملكها باي سبب كان كذا وبعضا فهي
ام ولد له اي فزقت الملك وعذر زفر فزقت بثبوت النسب منه وثبت فيما لو ملك
ولدها فزوج اخر قبل ان يملكها يجوز بيعه عندنا خلافاً له اما الحادث في ملكه فغير
فكاته وكذا لو اسق ولدها بملك ثم استعقت ثم ملكها حيث تكون ام ولد له بخلاف
ما لو اسق ولدها بزمان ثم ملكها فانها لا تكون ام ولد له استحساناً اذا عتق فيما لا يملك
ابن دمر فلا يظهر حكمه بعد ذلك نعم لو ملك ولده فزنا عتق لا جزمه ولو اسكت
ام ولد له لصراحي اراد بها كاف عرض لاسلامه عليه فان اسلم وهي له وان ابي سقت نظر
للعائنين وقد قال علماؤنا خصوصاً الذي في الدائنة بيوم القينة اشد خصوصية لاسلم
في قيمتها ام ولد وهي ثلث قيمتها قنة كما في الغاية وهي كالمكاتبه بان يقدرا لقاضي
قيمتها فيبيعهما عليهما ولكن لا ترق بغيرها الا لو ردت لا حديث مكاتبه لقام الى حب
وان مات عتقت بلا سعاية ولو مات هي ومعها وكذا ولدته في سعايتها سعي فما عليها

والمدونة كما ولد بخلاف الفقه فانه يجبر عليهما انهما يسلم. وفراعي ولدته لهما شريك
ولو شريكه اياه بسدنها او غيرها ثلاثت. نسبه أي لو ولدته أي فراعي ولو كانا أو مريضا
أو مكاتباً أو كسباً كان له سبها كما في المهرية وفيها اخوان استريا أمه حامله فولدت فادعاه
احدها فعليه نصف قيمة الولد ولا يفتق بالقرابة لان الدعوي لما تقدمت اضيف الحكم اليها
انتهى وهي تصلح لقرافيقا لملك محرم ولا يفتق عليه وصارت ام ولده ومن نصف قيمتها
يوم المولود لملكه بنصيب صاحبه باستكمال الاستيلاء. ونصف عقرها يوم المولود لاقية ولها
لا يعاقب خرافل وان ادعياه معا بان لم يسبق احدها ولا طرح احدها كما يأتي. ثبت نسبه
سها وان اختلفت نسبها وهي ام ولدها. لعدم المرح فان كان احداهما زوجا انا
او سحبا او حرا مراضا المرح كما حوت في شرح التوبة. وعلى كل سها نصف عقرها الا طولي
في الحل المحرم لا يخلو عن حد زجر ونقد الاول للمشتهة فتعين للماني. وتقاصا. ففائدة
ايجابه انسلوا ابراحدها صاحب بفتح حق الاخر ولو قدم نصيبه بنصفه ولا جرح بذهب
كان له في الفضة واخذ الذهب. ولو كان بنصيب احدها اكثر كان له اخذ الزيادة وكذا
الفداء والكسب والحذنة كما في البدعي. ويرث من كل سها ميراث ابن كمثل لا يرث كل سها
انما ثبت على الكمال. وربان منه ميراث اب واحد لاستحقاها في السب لما حصل ان السب
وان كان لا يجزي لكن تتفق باحكام مجتزئة كما ميراث والفقه والحضنة والمصرف
في ماله واحكام غير مجتزئة كالسب ولا يشاء الاكاح فما يقبل التجزئة يثبت سها على التجزئة
وما لا يقبلها يثبت في حق كل سها على الكمال. كانه ليس به غيره قاله الزيلعي وغيره
نسب وكذا الحكم عند الامام لوكثر ما مطلقا كعشرة او مائة او الف كما صرح به في الاسرار
فراعي خلافا للشافعي وقصر الماني على اثنين والثالث على ثلاثة وزفر على خمسة
ولا يقضي للمرأتين عندها خلافا للامام وتامه في البحر فريد بادعياها النسب لا للدعوي
احدها المتق ولا اخر النسب معا قدم الماني. وان ادعي المولي ولدته مكاتبه فصدقه
المكاتب ثبت نسبه منه تصادقها كما لو ادعي ولد جارية لاخيه. وعليه قيمة يوم
ولد وعقوها ولا تصير ام ولده اذ ملك له فيها حقيقة وما له من الحق كافي لحتم الاستيلاء
ان قلت بين قولهم لم تصير ولد وقولهم وما له من الحق كافي لحتم الاستيلاء تناقض
قلت المراد من الاستيلاء استحقاق الولد وصحت ثبوت النسب منه اما

اموية الولد فانما هو لا ريب في بعض الصور وليس عينا ليلزمني ما ثبت. وان لم يصدق
المكاتب لا يثبت النسب وعلى اي يوسف لا يقدر بصدقيه اعتبارا بالاج
ووجبه الظاهر الفارق ان المولي لا يملك التصرف في اكساب مكاتبه ولا يملك تملكه
فلا يقدر بصدقه بقي كما لو ادعي ولد مكاتبته لان رقبته مأكولة له بخلاف كسبها. الا
اذا دخل الولد في ملكه بعد ما كذبه المكاتب وقالما فانه حينئذ يثبت نسبه
منه لقيام الموجب وذوالالمانع ولو ولدت منه جارية غيره فقال احلها لي مولاها
والولد لذي وكذبه في الولد لم يثبت نسبه غير انه ان ملكها يوم ما ثبت نسبه
وصارت ام ولده وان صدقه ثبت النسب ولو استولد جارية احداويه او امراته وجاء
بولد فقال ظننت حلها لم يثبت النسب وان ملك لولد عتق عليه كما في التوبة الا بما
زاد المصنف في شرحه منح الفقار وان ملك امه لا تصير ام ولده لعدم ثبوت نسبه
انتهى **قلت** لكنه مخالف لما قدمه هو بنفسه عن الخاتبة والدرو والفرز كما حوت
في شرحي على التوبة فراجع وتدبر **كما** الايمان ذكرها بعد الاعتاق
لما سئل في عدم تأثير الهزل والكره فيها وقدم القاق لمشاكلة للطلاق في تمام
معناه الذي هو لا سقاط وفي لا ريب لشرعي الذي هو السراية اليمن لغة الموم والشرعي
تقوية احد طرفي الخبر من الصدق والكذب في نفس السامع ظاهر فدخل في الغوس
بالمشهور سواء كان اسما من اسمائه قال في اوصفة او الزام مكره او ذوالملك ودعت
القاليق وركنها اللفظ المستعمل فيها ومرطها باعتبار الحالف لهلام والعقل والاي
ومن زاد الحرية كالشقي فقد سهي لتصريحه بان العبد يلف بالصور وباعتبار اليمن
كون الخبر المضاد اليه اليمن محتملا للصدق والكذب تمتلا بين البر والعتك
فيتحقق كله وهو وجوب البر كما في المحيط وسينها الغاي تارة ايقاق صدقه
في نفس السامع وتارة محل نفسه او عينه على الفعل او تركه وحكمها البرا صلا
والكفارة خلفا وسيجي ان البر يكون واجبا ومندوبا وجراما وان الخنث يكون
واجبا ومندوبا ثم اليمن بالله تعالى لا يكره وتقليده اولى وبغيره قيل بكره
وعانهم على عدم الكراهة قال العيني وبه افتوا اسما في زماننا وهي ايمان
التي يترتب عليها الاحكام الشرعية كترتب المواخاة على الغوس وعندها على القوق

وتترتب لكفاره على المنقذة. ثلاث. واما اليمين على الفعل الماضي او الحال او الآتية
صادقا فخرجت عن الاقسام لانه لا يتبع عليها حكم شرعي قال الباقي وغيره
ورده في الجواب بانها كاللغو لا اثر فيها فكان لها حكم اللغو **تبي** قيل في وجوب
الحصر ان اليمين ان يكون فيها مؤاخذه او الا لثاني اللغو والاول اما ان يكون المؤاخذه
في الدنيا وهي المنقذة او في العقب وهي الغموس غموس، فقوله يعني فاعل كذا ما تضمن
صاحبها في النار. وهي حلفه على امر اي شيء ماض، كوالله فعلت كذا وهو لم يفعل
وفقد الكذب او حال، كوالله فعلت كذا الان وهو لم يفعل. كذبا. وكذا كل ما تقدم
فيه الكذب. والغموس حكمها الاتم. لقوله صلى الله عليه وسلم من حلف كاذبا ادخله
الله النار ذكره في الهداية وهو بهذا اللفظ غريب ومعناه ثابت في صحيح ابن حبان
وغیره. ولا كفارة فيها عندنا وما لك واحد. **الا لقوته**. ولا استغفار لانها من
الكبائر بالنص الصحيح ووجب الشافعي فيها الكفارة ايضا. ويميز لغو ساقطة الا
وهي حلفه على امر ماض كما قال اي كما ظن كوالله دخلت النار ظانا صدقه. وهو بخلافه
وكذا الحال فانفارق بين الغموس واللغو بعد الكذب واما في المستقبل والمنقذة فخص
الشافعي اللغو بما يجري على اللسان بلا قصد مثل لا والله وبلى والله وهو رواية عننا
فلذا قال. وحكمها رجاء لغو. للاختلاف في تفسير اللغو وكما للغو حلفه على ماض صادقا
كوالله اني لقاتل الان في حال قيامه. **تبي** رجل حلفا لسلطان انه لا يعلم بامر
كذا فخلف ثم تذكر فعلم انه كان يعلم ارجو ان لا يثبت ذكره في الخلاصة وغيرها. ويميز
منقذة وهي حلفه على فعل او ترك في المستقبل بملكه فحق والله لا موت ولا تطلع الشمس
من الغموس **تبي** بان عامر ان مطلق اليمين اكثر من ثلاث وان هذا التفسير عامر
لليمين بالله تعالى لعدم حضور الغموس واللغو في غيره تعالى فيقع طلاقه وعاقبه على
امر في الماضي واقع علم خلاف ذلك ولم يعلم نعم ما يكون على امر في المستقبل فكما لمنقذة
تليحظ. وحكمها وجوب الكفارة ان حثت لقوله تعالى ولكن تواخذكم بما عقدتم الايمان
والمنقذة على اقسام منها ما يجب فيه البر كلفل الفرائض. وترك المعاصي ومنها ما يجب فيها
الحث كلفل المعاصي وترك الواجبات. ومنها ما يختار لكن يفضل فيه الحث كحرمان المملوك
دخوله وما عدا ذلك. فمسائر المباحات يستوي فيه الحث والبر. لكن يفضل فيه

البر حفظا لليمين. لقوله تعالى واحفظوا ايمانكم اي الحث. ولا فرق في وجوب
الكفارة بين العامد والماضي والكن في الحلف والحث لحدوث ثلاث حد من
حد. وهن حد النكاح والطلاق واليمين كما في الهداية وغيرها وفي رواية الامام
احمد وقع مكانا ليمين الرجعة. وفي مصنف عبد الرزاق مكان اليمين الهماق. وهي اي
الكفارة. عتق رقبة او اطعام عشرين مساكين كما في اللطائف وقيل تراو كسوتهم ولاجل
فيه قوله تعالى فكفارتها اطعام عشرين مساكين الآية. كذا واحد من المنقذة
توبايسر عاتة بن دية هو الصحيح فلا يخرج في السراويل. وعن محمد بن جهماد في الصلاة
لكن ما لا يخرج من الكسوة يخرج من اطعام باعتبار الحقيقة ولو ادي الكل وقع عنها
واحد هو اعلاها قيمة ولو ترك الكل عتق بواحد هو ادناها قيمة. فان عجز
عن احدها. كذا في المتون واقره الباقي وغيره وهو مشكل لان الشرط للصورة العجز
عنها كلها. وقت الاداء بل يشترط استقرار العجز في تمام الصور حتى لو سير قبل تمامه
بلحظة استأنف بالمال كما حرمناه في شرح التوبة فتنبه. صام ثلاثا يامر لقوله
تعالى فمن لم يجد فصيام ثلثا يامر ذلك كفارة ايمانكم اذا حلفتم. مستأبات
فتبطل بالجيش بخلاف كفارة الفطر وجوز الشافعي الفرق واعتبر العجز عند الحث
ولا يجوز الكفيرة قبل الحث وجوز الشافعي قبل الحث بالمال لا بالصوم. ولا
كفارة في حلف كافر وان حث مسلما. لقوله تعالى قاتلوا ائمة الكفر انهم لا ايمان لهم
ولان الحلف يعقد لعظيم الله تعالى ومع الكفر لا يكون تعظيما واما قوله تعالى
وان نكثوا ايمانهم فيعني الصوري كتحليف الحاكم. ولا يصح بين الصبي والمجنون ولا بعد اتمام
اهليتهما. والنايم لعدم الاختيار **تبي** طرد الكفر بطل اليمين وغيره فلو حلف
مسلم ثم ارتد ثم اسلم ثم حث فلا كفارة وكذا الذنور **فصل** وحروف
القسم على ما هنا ثلاثة. الواو والباء واللام والياء والباء واللام والياء والياء والياء
القسم وحرفا لتيه وهزة الاستقهام وقطع الف الوصل واليمين المكسورة والمفتحة
في القسم واللام بمعنى الماء ويدخلها معنى العجب وربما جأت الباء لغير العجب
دون اللام وقد تفرقت حروف القسم. كما لله لا فعله يتصبه بنزع الحافض ورفع
باضمار مبتدأ وحبره الكوفيون الا في اسمين التزم فيها الرفع عن الله والوجه

واليمين بالله واسم فراسمائه. الاسم هنا عبارة عن لفظ دل على الذات مع صفة كافي
الكفاية. كالرحمن الرحيم والحق. ولو اشتد كما يتصور الحلف به أو لأعلى المذهب لأن
ما ثبت باللفظ وببدلالة اللفظ لا يراعى فيه العرف. ولهذا لا يتقرر في نية الألفاظ
به غيره كالخبر والعلم. والقادر فإن أراد بها الله كان يمينا وإن نوى خلافه لم يكن
يمينا لأنه نوى محتملا كلامه فيصح كذا قال الزيلعي وفيه كلام. وفي المجتبى لو نوى بغير الله
غير اليمين دين وفي التمسائي معنى المحيط وقيل إن غير المختص لا يكون يمينا بلانية
لكن الصحيح أنه يمين انتهى فيلحفظ. أو بصفة صفاته يحلف بها عرفا كقوله الله جلالة
وكبريائه وعظمته وقدرته. بلا فرق بين صفة ذات أو فعل بل الصحيح أن الإيمان مبنية
على العرف فما عارف الناس الحلف به يكون يمينا وما لا فلا وقد حررته في شرح التوير
فليحفظ. لا يكون اليمين بغير الله. كالقرآن والنبى والكعبة. فانه حرام بل عن ابن عبد
وغيره أن الحلف بغير الله شرك وقال الرازي حلف الكفر على قرال بجاتي وحياتك
دخوه وفي المنة في حلف بروح الأمير وحياته ورأسه لم يتحقق إسلامه بعد وما اقم
الله تعالى بغير ذاته عز الليل والضحى وغيرها فليس للعبد أن يحلف بها وما اعتاد الناس
من الحلف بجان وسرتوا فان اعتقد أنه حلف والبرء واجب يكفر ذكره التمسائي في
وهو يقوى ما قدما أن التحويل على العرف واعتمده اليمين وغيره فليكن الضابط. ولهذا
لا يكون اليمين بصفة لا يحلف بها عرفا كقوله الله وعلمه ورضايه وغضبه وسخطه وعدابه
لعدم التعارف. وقوله لعز الله يمين. لأنه معناه احلف بقاء الله ودوامه وكذا وإيم الله
لأن معناه يمين الله أو والله. وكذا سوكندي حرم بخداي. لأن معناه احلف بالان بالله
فكوى يمينا. وكذا قوله وعهد الله ونياته وذمته وسلطانه وأمره وأخلف. وأشهد
تفتح الحنة والهال أن هذه الألفاظ مستقلة في الحلف فيكون يمينا. وإن لم يقل معها بالله
عللا العرف لأنه المهود والمشروع وغيره مجوز حتى لو قال أشهدك وأشهد ملائكتك لم يكن
يمينا لعدم العرف. وكذا يكون يمينا قوله. على نذر أو يمين أو عهد وإن لم يصف شيئا منها
إلى الله. وكذا يكون يمينا قوله بأجله الشرطية. أن فعل كذا فهو كافر أو يهودي أو نصراني
أو بري فله. أو شريك الكفار ونحو ذلك وحديث فلا يصير كافرا إن حلف فيها سواء
علقه بأرض أو مستقبل إن كان يعلم أنه يمين. عللا باعتقاده فيكفر بحنثه لو في المستقبل أما

الماضي عالمًا بخلافه فغوس. وإن كان جاهلا وعنده أنه يكفر. في الحلف في الغوس
وبما أشق الشر في المستقبل. يصير كافرا يمين. هو الصحيح لرضاه بالكفر وإرضاء بكفر
نفسه كفر بالاتفاق والرضا بكفر الغيرة خلاف مبطل في الفتاوى وسجي في السيرة
وكذا اختلف في كفر من قال الله يعلم أو يعلم الله أنه فعل كذا كاذبا وعامة المتأخر
أنه يكفر وقيل لا كذا في البرجندى عن العامة لكن صحح التمسائي الثاني وعلمه بأنه قصد
ترويج الكذب دون الكفر. وقولان فعله فعليه غضب الله أو سخطه أو لغنه أو هو أن
أو شارب خمر أو سارق أو كل ما كل ذلك ليس يمين. لعدم التعارف. وكذا قوله حقا
أو حق الله. ليس يمين. خلافا لابي يوسف. وقول المختار كما في الاختيار وقال اليمين
وقوله هو المختار عندي وظاهر الحاشية اختياره لكن في التمسائي عن المحيط الصحيح
الأول وعن أبي حنيفة أنه يمين لسفلة وأما بحق الله باليمين بلخلاف وكذلك
وبحورسول الله ليس يمين بلخلاف بحق اللعبة والإسلام والقرآن والمساجد
كما في التمسائي عن النظم. وكذا قوله سوكندي حرم بخداي. لأن معناه احلف بطلا
زوجتي وهذا ليس يمين وقيل أنه يمين ذكره التمسائي وغيره. ومن حرم ملكه. كقوله
حرت على ثوبي هذا أو طعماي هذا أو كلام فلان. لا يحرم ملكه عليه لأنه تعالى هو المحرم
وإن استباحه أو استباح شيئا منه فعليه الكفارة. لأن تحريم الحلال يمين لقوله تعالى يا أيها
النبى لم تحرم ما حل الله لك إلى قوله قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم قالوا نزلت في قبضت
العسل على الصحيح وقيل في مائة وبكل تقدير فالعبارة لغو اللفظ فلو قال إيمان في يدي
من الدرهم حرام علي فان اشترى بها شيئا حث بخلاف ما إذا وهبها أو بصدقتها فبها فانه يرد
به تحريم الشرائع وأما اختيار ملكه على جلالة إشارة إلى أنه لو حرم المحرم شرب كذا على
المختار واختلف في التحريم ولو قال لجامتك كلامك علي حرام حث بكل ما أحدهم
ذكره التمسائي لكن في الزيلعي قوله ملكه وقع اتفاقا لأنه لا يشترط في اليمين أن يكون
مالكاله حتى لو قال ملك فلان أو ما لي حرام يكون يمينا إلا أن أراد به الأخبار عن الحرم
وقوله كل حلال علي حرام يقع على الطعام والشراب. إلا أن ينوي غير ذلك. والفتوى أنه
نطاق أمراته. وكذا على الطلاق وعلى الحرام والحرام يلزمي فالقوي. إلا أن يقع الطلاق
بها بلانية. لغلبة الاستعمال ولذا لا يحلف بها إلا الرجال ولوله أربع بن جميعا وقيل

واحدة واليه البيان وهو الاشبه وان لم يكن امرأة فبين كما لو حلفت بامرأة وقدر في الالهة
وقيل ان تزوج امرأة مطلق واختاره ابو جعفر ذكره التهستاني في الالهة معزيا للمحيط مخرجاً
للاول وشبه قوله حلال بروي حرام وكذا قوله هرج بديست راستك بروي حرام هذه
على تسعين فانه لو علقه بشرط يريد لما قلنا ونذر نذرا مطلقا اي غير ملحق بشرط نحو
لله علي صوم غد او علقا وهذا على تسعين فانه لو علقه بشرط يريد اي يريد وجوده لحلب
منفعة او دفع مضرة كان قدر غايي او شفي الله بريحي ومات عدوي فله على صوم سنة
او عتق مملوكا وصلاة ووجد الشرط بان قدر الغايي مثلاً لرسا لوفاء بنفس النذر ولم يخرج
عن العهد بالكفاة في هذين بالاختلاف لولد صلى الله عليه وسلم ونذر وسمي فعليه الوفاء بما سمي
ومن نذر ولم يسم فعليه كفارة وعن أبي حنيفة انه يرجع عن الوفاء في النذر المطلق والمعلق الى
الكفاة فانه يمين كما في التهستاني عن المضرات تنبه لا يكره النذر بما ليس من جنسه
فرض وقد حققته فيما علقته على التوير وتابها لو علقه بشرط لا يريد كان زنت او شرب
فله على كذا بخير بين الوفاء بما نذر به اعتبار الصيغة في ظاهر الرواية وبين التكفير عن يمينه
باعتبار المعنى المقصود هو اي لفصيل المذكور الصحيح رواية ودرأية وهو المذهب
كما في التوير وغيره خلافا لما في التهستاني وغيره مخرج ارجاع خير هو للتكفير فقط
فتنبه وفصل بحلفه اشأ الله بطل يمينه فلاحت عليه وكذا يبطل بالاستئذان المتصل
كلما يتعلق بالقول عبادة او معاملته بخلاف المعلق بالقلب كما تبينه في شرح التوير
فايدة روي ان محمداً بن اسحق صاحب القاري كان عند المصور وكان يقرأ عنده المغازي
وابو حنيفة رضي الله عنه كان حاضراً فارد ان يقرأ بالحقيقة عليه فقال ان هذا الشيخ
يخالف جدك في الاستئذان المتصل فقال بلغ فرقدك ان تخالف جدك فقال ان هذا
يريد ان يفسد عليك ملكك لانه اذا جاز الاستئذان المتصل فان الناس يبايعونك ويحلفون
ثم يخرجون ويستثنون فقال نعم ما قلت وغضب علي محمد بن اسحق واخرجته عنه **باب**
اليمين في الدخول والخروج والامتنان والسكنى وغير ذلك الاصل ان الايمان مبنية
عندنا لتأني على الحقيقة القوية وعندنا لك على استعمال القرآن وعندنا على النية
مطلقاً وعندنا على العرف ما لم ينفى ما يحتمل للفظ فلاحت في الهدم مبنية بسبب
العكوبت الابالية واجاب بعضهم عنه بخروج عن اهل تطهيره حلف لا يركب حيوانا

بحنت بركوب الانسان وسبحي تحقيقه وقالوا الايمان مبنية على الالفاظ لا على الانوار
وكتبنا في شرح التوير ان المعبره لعموم اللفظ الا في مسائل منها حلف لا يشترط بشرة
حت باحد عشر بخلاف السبع حلف لا يدخل بيتا فدخل الكعبة او المسجد والبيعة
بعد التصاري او الكنيسة بعد اليهود وسحقته في الجهاد لا يحنت لانها لم تعد
لليتوة وكذا لا يحنت لو دخل دهيلا او دخل طلة او ساباطا يكون على باب دار
وهذا اذا لم يصلحها لليتوة كما في البحر لم يحفظ وهذا ايضا ان كان لو اعلو بابك
الدهليزا والطله يعني خارجا لا يحنت ولاحت كما لو دخل صفة او ايواما علي
المذهب لانه يات فيه ضيفا وان لم يكن مسقفا كما في الفقه وهل يحنت بالحجفة وبيت
من شعر ان بدويانم لان ميرا كما في التهستاني عن المحيط وقيل لا يحنت في الصفة
ايضا والصحيح الاول وفي لا يدخل دارا فدخل دارا خربة لا يحنت ولو قال هذه الدار
فدخلها خربة حراما وبعد ما بنيت دارا اخرى حنت لان الدار اسم للعرضة والبناء وصف
تقول دار عامرة والصفة انما تعتبر في المتكولا المعين الحاضر الا اذا كانت شرطا او داعية
للمين كحلفه على هذا الرطب فيقيد بالوصف وقوله الدار اسم للعرضة عند العرب
والعجم صفة في الكافي ونقل عن ابي الليث انا ليمين لو بنا لغارسة لا يحنت فيها الا يدخل
المبنية انتهى واذا فاد التهستاني انه لا يبعد ان يقال ان البناء وصف مرغوب والمطلق
ينصرف لكامل فاذا انقصد اليه على الكامل لا يحنت بالناقص واما السراي مرادف
لدار في عرفنا الا ان في مع الكهالة ان اسم لدار السلطان وكذا يحنت في قوله لا يدخل
هذه الدار لو وقف على سطحها او حائطها المشترك وقيل لا يحنت في عرفنا العجمي وهو
المختار للقوي لان الصاعد عليها لا يسمى داخلا في عرف العجم وكذا لو ارتقى غصن شجرة
في الدار او حفرت دابا او قاعة لا يتنع بها بيميني ولو قد الدخول بالباب حنت
بالحادث ولو نقبا الا اذا عينه بالاشارة كما في البديع ولو دخل طاقا بيما اودهيلا
ان كان لو اعلو بيتي خارجا لا يحنت والاحت كاسر ولو بدلت بان جعلت هذه
الدار المحلوفة المبنية بعد الهدم مسجدا او عاما او بيتا انما بعد ما خربت فدخلها
لا يحنت لان تبدل الامر كتبدل المين وكذا لا يحنت لو دخل بعد الهدم الحمام واشباهه
مثل المسجد نظرا لتبدل السبب وفي لا يدخل هذا البيت فدخل بعد ما الهدم وصار

هو أو بعد ما بني بيتا آخر، ولو نقص الأول، لا يثبت لزوال اسم البيت والفرق بين المرفق وقوله
والدار دار وإن زالت حوائطها. والبيت ليس بيتا بغير حوائطها.
مخلاف ما لو سقط السقف وبقي الجدران، فدخل بحيث وقيل لا يثبت وقيل يثبت في المرفق
لا في المنار وظاهر المرفق ترجيح الأول حيث صلح للثبوت فيلحفظ وفي لا يدخل هذه الدار وهو فيها
لا يثبت ما لم يخرج ثم يدخل بحيث. وفي لا يثبت هذا الثوب وهو كالباب أو كالباب كجهد الدابة
وهو رايها أو لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها إن أخذ في النزاع للثوب والنزول عن الدابة والقلعة
فرا الدار من غير بيت لا يثبت والاحت في الثلاثة، ببيت ساعة والضابط أن يمتد كالبيت
فلا ولم حكم الابتدأ وما لا فلا كما لدخل. ثم في حلفه لا يسكن هذا البيت أو هذه الدار لا بد
فخرج جميع أهله ومتاعه حتى لو بقي وتد حث، وهذا عند أبي حنيفة علي في الهداية وغيرها
لكن في أكا في المحيط وغيرها لا يثبت عنده الأبقا ما يقصد به السكنى فلا يثبت بوتره وبكسنة
فليحفظ. وعند أبي يوسف يقتصر على الأثر وعليه الفتوى كما في أكا في وغيره. وعند محمد يقتصر
نقل ما يقوم به كذا في قوله وهو الأحسن والأرق، وعليه الفتوى كما في شرح الجمع لمصنفه والتمتاني
عن الزاهد كذا في العيني وغيره وهذا إذا حلف بالعربية والأهلية بخروج بنية إن لا يعود
وبه يفتي كما لو كان سكناه بعا أو كان شريفا أو ضعيفا أو خائفا من اللص وسد الباب واشتغل
بطلب دار أخرى أو دابة وإن بقي أيا ما أوتت المرأة القلعة وغلبت لم يثبت وكذا لو قيد
الحالف ومنع الخروج لم يثبت بخلاف ما لو كان حلفه على عدم الخروج منع منه حيث يثبت
على الصحيح لتحقيق شرط الحث وهو عدم الخروج وما في مسيلة السكنى بشرط الحث السكنى وإنه
فعل والفاعل إذا كان مكرها في الفعل لا يثبت فيه كافي الحاشية لكن فيها
أيضا في موضع آخر أنه سويك لفقيه أبو الليث بين حلفه بعدم السكنى وحلفه بعدم الخروج وقال
إذا منع ما منع لم يثبت في المسيلتين قال الباقي في قول هذا هو الظاهر عندي وفي المحيط لو قال
أثبت في هذه البلدة فأمرته طالق فاصابه حثي وصار محال يمكنه الخروج حتى أصبح حيث
بخلاف ما إذا قيد والفرق أن المقيد في معنى المكره والمريض لا يمكنه أن يتأجر فينقله عن
البلد ولو قال لامرأته أن سكنت هذه الدار الليلة فانت طالق وكانت أيمى ليل لا يفي
بعذره حتى تصبح ولو قال لرجل لم يكن معذرا هو المختار ولو تحقق العذر باللص وغيره فهو
معذور أيضا كما في الخلاصة وفيها أيضا لو قال لامرأته وهي في بيت أبيها أن لم تحضري الليلة

فمنها

فمنها الوالد في الحضور من حاشيا حث في الأصح وفي الحاشية وعليه الفتوى وقال أبو الليث
وفيها لو حلف لا يدخل فادخل رأسه أو يده وأخذ من شاة الدار لم يثبت ولو أدخل رأسه وأخذ
قدميه حث وإن حصله إنسان وأدخله فيها بلا امره مكرها وكذا راضيا على الصحيح لا يثبت
وكذا بزلق وعثا ودفع بريح أجمع دابة بحيث يمكنه الانتفاع ولو أدخله إنسان مكرها
فخرج منها ثم دخل مختارا لا يثبت عليه فيثبت على المذهب الصحيح وقال حفص لا يثبت وهذا
أرق بالأس كافي التمتاني عن التمرثاني ونقله غيره عن أبي حنيفة وبه افتى ابن نجيم لا يثبت
لكنه خلافا لمذهب كذا ذكرناه في شرح التتوي فليحفظ ذلك. ثم لا بد من نقله إلى منزل آخر
حتى لا يبريق نقله إلى السكة أو المسجدة وقيل يبريق وظاهر التمتاني ترجيح ما لم يبق ساكنا
وهذا الاختلاف في نقل الأهمية أما الأهل فلا بد من نقلهم باختلاف وهذا أيضا
لو الحالف متاهلا ولم يطلب منزلا ولا فلا يثبت أجماعا وقد ذكرنا الحكم الذي يبر
في حلفه لا يسكن هذه الحلة، فكون بمنزلة الدار. وفي حلفه لا يسكن هذه البلدة أو القرية
يبر بخرجه بنفسه، فقط باختلاف. ولو ترك أهله ومتاعه فيها، لا يثبت والمارق العرف
تمت حلف لا يسكن فساكنة في عرصة دار أو هذا في حث وهذا في حث حث لا
أن تكون دار كبيرة ولو تقاسمها بجانيب سبها أن عين الدار في عينية حث وإن لم يدخلها
فلان غضبا إن قام معه حث علم أو لا وإن انتقل فورا لا كما لو نزل ضيفا وكذا لو سافر
الحالف فساكن فلان مع أهله يفتي أنه لم يسكن حقيقة ولو قيدا لما كتبه بشرح حث ساعة
لعدم امتدادها بخلاف الإقامة **فلا** ومن فروع هذه المسئلة ما في الأول المجية قال
رجل إن قدمت عندي ساعة فأمرتي طالق ففقد عنه ساعة وقع عليه ثلاث تطلقات
وعلمه بما قد ساء انتهى كذا رأيت ولعله بكلاما كما مر في التعليق قد بر. وفي حلفه لا يخرج
فامر من محله وأخرجه حث، لاضافة فعل الأمور إليه بواسطة امره. ولو عمل وأخرج
بلا امره مكرها أو راضيا لا يثبت لما قلناه. ومثله. أي مثل لا يخرج لا يدخل. اتساما وحكما
وسواء دخلها ماشيا أو راكبا أو محمولا كما مر. وفي لا يخرج إلا إلى الجان فخرج إليها ثم أتت حاجته
أخرى لا يثبت. لوجود المصلحة المخرج. وفي لا يخرج إلى مكة فخرج، وخا وزعم أن معص على
قصدها. يريد بها ثم رجع، عنها قصد غيرها أم لا حث. ولو رجع قبل مجازاة العذر لم يثبت
وفي لا يسكنها لا يثبت ما لم يدخلها. لأن الأتيان عبارة عن الوصول. والذهاب كالمخرج في

الاصح في شرط الخروج لا الوصول وقيل كما لا يخفى في شرط الوصول في الحائض والخلصة
قال الباقي والمعتد الاول نعم لو نوى بالذهاب الايمان والخروج نكاحي وفي الثانية فلا
فلم يأت حتى مات حنت في اخر جزء من اجزائ حياته لان ذلك الايمان انما يتحقق حينئذ
وان قبل الايمان عند الاستطاعة فهي على سائر الالات وعدم الواجب الحسية عند
الاطلاق يضر فاليه فلم يات وكما نفع حينئذ من مرض وسلطان او غيره حنت لوجود
الشرط ولو نوى الحقيقة اي القدرة التي يجدتها الله تعالى للعبد عند الفعل مقارنة له
عند اهل السنة والجماعة واشترط عند جمهور اهل السنة صدق ديانته لاقضاء في المختار
فالمذهب **تبيين** الاستطاعة ثلاثة استطاعة الاحوال كالزاد والراحلة واستطاعة
الافعال كالقضاء السليمة واستطاعة الاحوال وهي القدرة على الافعال فتشترط
عليها بخلاف الاولين ويسميان التوفيق والخيرة بالتكليفية كما في التماسي عن التمسيد في
شكوره وفي لا يخرج امرأته الا اذا مضى الاذن لكل خروج وان كان لوقوع النكاح في خير
النفي اذ البال لا يصاق اي خروجاً ملصقاً باذني واما في الاذن ونحوه فانه يكفي لاذن
سرة وعن اهل السنة مثل الاذنه ولو نواه صدق قضاء واما التكرار في قوله تعالى الله
بيوت النبي لان يودن لم ينزل خارجي اذ دخل دار الفريضة اذنه حرام وفي لا يخرج
لما اذنه لو اذن لها فيه متى شئت ثم بها فخرجت لا حنت عند ابي يوسف خلافاً لمحمد
والقوي على قول محمد كما في الحج والمخرج من الوالدية ونقله الباقي عن اخيرة وغيرها
قال ومقتضى قاعدة المصنف على ما قدمه اول الكتاب ترجيح قول ابي يوسف ولو اردت
المرأة الخروج فقال الرجح ان خرجت او اردت ضرب العبد فقال الرجح ان ضربت
فانت طالق تقييد الحث بالفعل فوراً فلو لبست ثم فعلت لا حنت لان قصده المني
عن ذلك عرفاً ومداً لايمان عليه **قال** وهذه تسمى يمين النور تفرد ابي حنيفة
رضي الله عنه باظهارها ولم يخالفنا احد قال الاخر اجلس فقد معي فقال ان تقديت فكل
اي فعدت بجر مثلاً لا حنت بالنفدي لأمعه ولو في ذلك اليوم لان الجواب تقييد بالمال
ابداً **قال** وهي قاعدة الا ان قال ان تقديت اليوم حينئذ لا حنت بمطالع النفدي
فيه وفي لا يركب دابة فلا يركب دابة عبد له اي لفلان ما ذون لا حنت الا ان نواه
اي نوى مركباً لما ذون وهو غير مستغرق بالدين فيحنت لان مركبه حينئذ لوكاه وعند

ابي يوسف يحنت مطلقاً عليه دين اولاً ان نواه وعند محمد يحنت مطلقاً في كل حال
وان لم ينوه اعتباراً لحقيقة الملك ولوركب مركباً لم يحنت اتفاقاً ولو قال اعتقت
عبدك ولعبد عبد فعلي هذا الاختلاف كما في وغيره **تبيين** حلف لا يركب
او لا يركب حيواناً او لا يركب دابة فاليمين على ما يركبه الناس عرفاً فلو ركب ظهراً وحياً ولو كان
لم يحنت وما في الزيلعي والعيني والباقي والاشباه من حنث بل يركب حيواناً يركب
الانسان مردود وقد بنيه في شرح التوير **باب** اليمين في الاكل والشرب
واللغو والكلام الاكل ايصال ما يحتمل المضغ بغيره الى جوفه مضغاً او فلو في فيه شيء فابتلعه
حنث ولا عبرة بفعل الشفة على المشهور والشرب شلت الشين ايصال ما لا يحتمل المضغ
من المائعات الى الجوف والمضغ ثالت وكذا الذوق كاحترائه في شرح التوير حلف
لا ياكل من هذه الخلة فهو على ثمرها ولو هاتر ولا ياكل منها ودسها غير المطبوخ لا حنت
ببنيذها ودسها المطبوخ لقبحه بالصنع او ياكل من هذه الشاة فهو على اللحم
دون اللبن والزبد لانها ما كوله فتعقد اليمين عليها خاصة وفي لا ياكل من هذه
السرا فاكله رطباً لا حنت وكذا من هذا الرطب واللبن فاكله اي الرطب سراً
او اكل اللبن سراً وهو اللبن الرايب المستخرج ماؤه وفيه اشعار بان اكله يضاف
الى المشروب بخلاف لا ياكل هذا الصبي فكله شاباً او شيخاً او ياكل لحم هذا الحمل بعين
ولدا الشاة فاكله كبشاً حيث يحنت وفي لا ياكل سراً فاكله رطباً لا حنت لان هذا
انا الصفة في الذكر معتبر دون العرف كذا الحمل ولو اكل في هذه الصورة مدنياً حنت
لاكله الخوف وزيادة والمذنب بكسر الهمزة ما بدأ ترطبه فرتبه وكذا حنت لو اكله بعد
ما حلف لا ياكل رطباً عند ابي حنيفة وقال لا يحنت فيها كما في اليمين على الشاة ولو
اكله بعد حلفه لا ياكل رطباً ولا يسرا حنت اتفاقاً لما قلنا وفي لا يشتري رطباً
فاشتري كاسة بكسر الكاف عنقود الخلة يسرها رطباً لا حنت لتبعية العلوب
بخلاف حلفه على الاكل لوقوعه شيئاً شيئاً فصار حلفه لا يشتري شيئاً او ياكله فاشترى
حنطه منها حنثاً شعيراً واكلها يحنت في الاكل دون الشرا لما ذكرنا كما لا يحنت
في لا يشتري رطباً لو اشترى سراً مدنياً لما قلنا وفي حلفه لا ياكل لحماً او شيئاً فاكل لحم
سمك او بيضه لا يحنت استحساناً للعرف لان يوي وكذا الحكم في الشراء اللحم السمك

للعرف ولا يشك قوله لو اكل لحم انسان او خنزير حنت وكذا لو اكل كبد او كرش او طحال او قلبا
لان هذا في عرف اهل الكوفة اما في عرفنا فلا كما في الجوز وغيره **فصل** ومنه علم
انا لعجب بغير عرفه قطعا كما خزنه في شرح التوير ولذا قال المصنف والمختار انه لم يثبت
بها اي بكمه وكنه ومجها في عرفنا كذا في الهداية وبقي في المصطلح انه ما وراء النهر
فتبصر كما لم يثبت لو اكل الميت وكذا حكم المشرق وفي حلفه لا ياكل لحم شاة تنقيت بشجر البين
فلا يثبت بشجر الطهر الخ لاطلح العمر ويسمى العمر السمين خلافا لما في الصحيح بل في عرفنا اسم
الشجر لا يتبع على شجر الطهر بل لو اكل الميت او لحم لا يثبت اتفاقا ولا يدخل لحم الجاوش في عين
القبر كما في الاختيار وفيه حلف لا ياكل لحم شاة فاكل لحم عز حنت وقال ابو الليث لا يثبت
لان الوفاء بينهما وهو المختار وفيه لا ياكل من هذه الخطبة ببقية باكلها قضا فلا يثبت
باكل خبزها او سويتها خلافا لما في حنت عندها بخبزها ايضا لترجم الجواز للمعارف
وله ان له حقيقة مستعملة لا ياكل من رتبة وتعلينا كالليله في جماع علي حتى لو قضمها نبت
فلا يثبت الا بالنية كما في الفتح وشرحنا على التوير وفي حلفه لا ياكل من هذا الدقيق يثبت
بخزفه لا يثبت هو الصحيح للعرف حتى لو اكل من عصيدة او خبيصة او قطا يثبت حنت لا اذا نوى
عينه وكذلك ما ياكل عادة فعلى ما يتخذ منه لترجم الجواز للمعارف على الحقيقة المجهولة
والخبر يقع على ما اعتاده اهل مصر والخالف كخز البر والشعر فلا يثبت بخبز الطوائف
او خبز الارز بالوراق بخلاف طبرية **فصل** ومنه علم اعتبار العرف الخاص الا
اذا نواه فعلى ما نوى باننا حملنا اللفظ كما في التحقيق وقال ابو الليث في اكل خبز افاكل
ثريدا لم يثبت للعرف والشوا على اللحم خاصة لا على الباذنجان والجوز والبعض المستحب
الا اذا نواه كما مر والطبخ يقع ايضا استحسانا على ما يطبخ من اللحم بالما وعلى برقه ايضا
فلو اكل من مرق اللحم حنت لما فيه فخر اللحم كما لو طبخ به من اوزيت لم يثبت الا اذا نوى
غير ذلك فيثبت باكله ولو اكل قليلا يابس لا يرق فيها او سكا مطبوخا لم يثبت وهذا
في عرفهم واما في عرفنا فيثبت بكل ما طبخ كما ذكرته في شرح التوير والراي يقع على
ما يباع في مصر ايمصر الخالف ويكفي في التاخير وحضاه برقه الفقم وهو خلاف
رمان لا يرهان والفاكهة تقع على التفاح والبطيخ والمشمس عندي حنيفة وعندها على الغب
والطب والرمان ايضا وهو خلاف زمان كما في الحقنة وفي التمشاني وغيره ان قولها

عليه

عليه التتوي قال ولا خلاف ان اياها بس منها كالزبيب وحبال رمان والتمر ليس بها فاكهة كما في
الكرمانى وصرح محمد بان التوت والتين وقصب السكر فاكهة وعنه الجوز الياض ليس بها فاكهة
لان يوكى مع الخبز غالبا فاما الرطبة فلا توكى الا للتفكه وفي المحيط العبرة للعرف فيثبت
بكل ما يعتد فاكهة عرفا وما لا يعتد وفي كتب الشافعية اللبون من الفاكهة ولا تقع الفاكهة
على التنا والخيار والجزر والباقلات اتفاقا لانها من البقول قال الباقي وهذا في عرفهم
واما في زماننا فيثبت الحنت ويؤيده ما مر من المحيط وهذا ايضا اذا لم ينو فلو نوى
حنت كما مر فنته ولا ادم ما يصطغ على الجوز من الاطباء والعنفاء من ثبوت
الخنزير يكون به وذلك يكون بالمائع ووزن غير كالحل والزيت واللبن والرب والعسل
والسمن الذائب والترديد وكذا اللحم قال عليه الصلاة والسلام يفر لادامه الخلد
والحم ذكره التمشاني ولانه يذوب في الفم فيحصل الاختلاط بالخنزير لا يكون اذاما عند
الشيخين ما يمكن اذاره باكله كالسمن الحامد واللحم والبعض والجوز يتشدد بالوزن
ذكره الباقي بالنية فيثبت كما نوى لجماعا وعند محمد هي وكل ما ياكل مع الخبز
عادة ادم ايضا وهو المختار كما في الاختيار عملا بالعرف وعليه الفتوى كما في التمشاني
عن التندب وعناي يوجب الجوز الياض ادم والعنفاء بطيخ ليسا بادم وكذا التمر
والجوز والمقول وسائر البقول ليس بادم اتفاقا في الصحيح لانها تزد باكلها ولا تكون
تجا حتى لو كان في موضع يوكى بها الخبز اعتبارا اما اذا لم يوكى في زماننا العادة **فصل**
وهي لا مصل في هذا الباب والله اعلم بالصواب والقدر بالفتح اكل اللحم اكل
المترا في الذي يقصد به الشبع عادة فلو اكل لهما او لثنتين لم يثبت حتى ياكل اكثر من
نصف الشبع في غدا وعشا وسحر ويقتر في كل بلد وعرفهم حتى لو شبع بشرب اللبن يثبت
لو بدو ولا خيرا ولو شبع بنحو تروار لم يثبت ولا يكون غدا حتى ياكل الخبز اعتبارا للعرف
ورقت الغدا فيما بين طلوع الفجر والرواق في التوت والتوير والتنا وغيرها من الفجر
الى الصبح الصادق الى الزوال والعشاء فيما بين الزوال ونصف الليل والصحى والفتح
المأكول فيما بين نصف الليل وطلوع الفجر وقد كتبنا في شرح التوير ان في عرفنا العشاء
من العصر والظهور من الفجر الى الصبح الكبري فندخل وقت الغدا فيلحظ وفي حلفه ان اكلت
فعبدي حرا ولست اكلت او تزوجت ونوى طعاما مثلا معينا لا يصدق اصلا وادانته

او خبزهم

او خبزهم

ولا فاضا على المذهب لان التخصيص من صنف الالفاظ وعن الثاني يدين به اخذ الخصاف
كما لو قال ان خرجت واراد السفر خاصة وان تزوجت وبني عجمية او حبشية يدين بالابوي
كوفية لا غير ملفوظ فيلحظ وهذا لو زاد طعاما او ثوبا او نحو صدق ديانة لا يقطع
بالمعقول لكنه خلاف الظاهر فلم يصدق قضا **قلت** وهذا مخصوص بالعربية فلو تغيرها
لم يصدق أصلا واستشكل التمسك بها ان شئت وفي حلفه لا يشترط رجله لا يثبت
بشربه منها انا ما لم يكن فيه الكلفة وهل يشترط ادخال رجله فيه في خلاف خلافا لما
نفذها بحيث لا يكره ولا يكره اجماعا وقيل هو اختلاف زمان لارهاق ان
قال لا شرب مناء وجلة حيث يشرب باناء او كره اتفاقا وكذا يثبت بالاناء في ما لا ياتي
فيه الكره مثل الحب الغرملان فلو لم يكن الشرب من ماء يثبت له الكره عند أبي حنيفة
كما في المنزلة والبر في ما يمينه لتعيينه ولو كلف الكره فيما لا ياتي فيه الكره لم يثبت في كره
لعدم العرف واعلم ان مكان البر في المستقبل شرط صحة انعقاد الحلف عند خلافا لابي يوسف
اذ لا بد من تحقق الاصل لتعقد في حق الحلف وهو الكفاية ولو حلف لبشرين با هذا الكور
اليوم وان لم يشرب اليوم فعبد يجر ولا ما في علم بانه او كان فيه ما فصب ولو فعله
او نكس او شرب غيره او ما في يومه قل مضيه لا يثبت لعدم امكان البر خلافه لما مر وكذا الحكم
ان الملو هذا الحلف ولم يقل اليوم الا اذا كان لما فيه فصب فانما تعقد الحلف لحينئذ يثبت
بالاتفاق بخلاف ما اذا لم يكن فيه ماء الا بصورا البر حلف الله تعالى ان الملو غير الحلف
عليه وفي الحقائق وغيرها ان الخلاف في المستقبل عادة كما ياتي واما المستقبل عقلا كسئل
الكور بل لا فم ينعقد اجماعا فاق التمسك فيلحظ وفي ليصعد الساء او يطيرن في الهواء
او يقبلن هذا الجرحها او ليقبلن زيداعا لما يمينه انعقدت يمينه لتصور البر كما في حق الاولياء
ولكن حث الحال للجز العادي وان لم يلحق بما لا يقدر على فعله لما كان معضا لمتك لاحم
ولو وقت يمينه باليوم مثلا حث في اخره وعند أبي حنيفة في الكحل وان لم يعلم بونه فلا تنفذ
خلافا لابي يوسف ولا دل اصح وفي تكلم قرا القرآن او سحر او هلك او كثر لا يثبت سو كان في
الصلاه او خارجها هو الحمار وعليه الوقاية والتقية والكدر والفرط والطلاق الكثر وقوله
في فتح القدير مطلقا من غير تفصيل ايضا بين عقد بالعربية او بالفارسية وفي الجرح عن المذهب
انه لا يثبت براءة المكتبة في عرفنا انتهى ويقاس عليه القادس ما لكن بعكس ما في الفتح واما

الشر فثبت به لانه كراه منقول انتهى فغير المنظور اولى فتأمل بغير اختار في التخيير والخ
بقا للبر والبرهان انه خارجها بحيث فيها لوعينه بالفارسية وعليه الفتوي **قلت**
وهو القياس مطلقا لانه كراه حقيقة وهو قول الثاني ولنا قوله عليه الصلاه والسلام
ان صلاتنا هذه لا يصلح فيها شي من كلام الناس وصرح التمسكاني بان اوله هو الاستحسان
وتعقب التمسكاني العري قايلا ولا عليك من كثرة التمسك لمع ما قلنا عرف فتنه وفيه
اشاره الى انه لو سجد سجد او فتح على امامه بالقرائة لم يثبت كما في المحيط وفي كماله فكله
يثبت بسمع وهو يام حث ان ايقظه ولو لم يوقظه لم يثبت هو الصحيح وقيل حث مطلقا
واختاره في الاختيار كما لو كلف بعبارة لم يثبتها ولو سلم على جماعة هو فهم حث كراه كراه
لكل وان نوافم دونه لا يثبت ديانة لكنه يثبت قضا **قلت** فلحفظ هذا ولو قال
لا اكلمه لادانه فان لم يعلم بالادان فكله حث اذ الادان الامام خلافا لابي يوسف وفيه
واجمعا انه لا دن لعبه بالحق بلزعه على ما في الحانية خلافا لما في النهاية وغيرها وفي حلفه
لا يكره شرب من ماء حلف كراهه اخراج ما وراه بخلاف لا صوم من شهر وفي حلفه يوم كلفه
يكون لطلاق الوقت لقراءته بما لا يثبت وتصح فيه الهاء فقط قضاء دون الليل وفي ليلة
اكله يتبع على الليل بحسب اتفاقا وفي ان حلفه اي فلانا الا ان يقدر زيد او ان كلفه
حتى يقدر زيدا وان كلفه الا ان يارن زيد او ان كلفه حتى يارن زيد فكله قبل ذلك
حث في الكل بلقاء يمين ولو كلف بعبارة لا دن لم يثبت لانها ايمينية وان مات
زيد سقط الحلف خلافا لابي يوسف وفي كماله طعام فلان او يدخله ان اي دار فلان
او لا يلبس ثوبه او لا يركب دابة او يكلم عبده ان عين الحالف طعاما او دارا او ثوبا او دابة
او عبدا بالاشارة اليه بهذا والملكها ببيع ونحوه وبعد ذلك فعل الحالف لا يثبت
لا يثبت لان للاضافة تاثيرا كما اشاره فيقبر ان لم يوجد فبطلت اليمين خلافا لحمد
في الدار والعبد بخلاف الاشارة وبه قال زفر والائمة الثلاثة وفي المجردة لا يثبت
اتفاقا في الكل لتقديره بالاشارة وان لم يمين بان قال والله لا اكل طعام فلان و
لم يقل هذا لا يثبت بعد الزوال اي زوال صلبه ويثبت بالمجرد بعد اليمين لتحقيق
النسبة وعدم الاشارة وفي كماله امراته وصديقه يثبت في المعين بان قال لا اكل
امراة فلان هذه وصديقي فلان هذا بعد ايمانه للزوجة والمعاداة للصديق اجماع

ولو كلف غيره وقصد
لسماعه لا يثبت
مهر

ترجيها للثلاثة. وفي غيره، أي غير المؤمنين بأن قال لا تكلم امرأة فلان أو صديق فلان بغيب
 اشاره لا يخفى. **الآفي رواية عن محمد**، والمصدق له. **ويجئ بالمجند**، في المصديق والرجح
 خلانا لمحمد عليهما وهذا حيث لا يشك والافانوي. وفي كل صاحب هذا الطيلسان قاعة
 فكله حيث لا يشك. **بهر لذاته الطيلسان** ولذا لو كان يشك به لا يخفى. **لا كماله أي** وفي حلقه
 لا كماله. **حيث أوزنا ما كنا** أو الحين والزمان، معناه بال. **ولا يشك** لأنه فعلى شئته أشهر لأنه
 الوسط. **وسمها** أي النسبة. **مانوي** وإن قال الدهر أو لا بد فعلى العرف لأن المرف منها لا بد
 ولو قال هو متكررا. **ولا يشك** لأنه. **فقد توقف** كلام. **قال لا أدري ما الدهر** وعند هذا الزمان
 وبه قال الأئمة الثلاثة وعن الثاني أنا التعريف والتكثير سواء عند الامام وغيره فإنه إذا لم يرو
 عن أحدهما شيء في مسألة وجب لافتاء بقولها وفي هذا الوقت يفرح بحالته قدره وكما علقه
 وعلمه وورعه وأدبه في الحديث في الدهر وقد جاء في الخبر لا تسبق الدهر فإن الله هو الدهر
 أي خالق الدهر. **قلت** وقد نقل لا أدري عن الأئمة الأربعة بل عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وعن جبريل أيضا في التستائي عن كرماني سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن فضل البقاع
 فقال لا أدري حتى أسأل جبريل فأنزل فقال لا أدري حتى أسأل ربي فقال عز وجل خير البقاع المساجد
 وخير أهلها أولهم وخولها وخير خروجها وشر أهلها آخرهم ودخلها وأولهم خروجها وفي الحقائق أنه
 أنه تنبيه **لكم** أي ان لا يستكف من الوقت فيما لا يقف له عليه إذ المازفة افتداه على الله عز وجل
 الحلال وضد وفي المضرات أنه توقف في ثمان وهي الدهر والخمسة المشكل وقت الحنان
 وحمل أطفال المشركين في الآخرة والملائكة أفضل من الأنبياء وحكم سور الحمار والجلاء الذي يطيب
 لحماها والكلب حتى يصير غلاما انتهى وفي الشربلية ولقد أحسن شيخ الإسلام زهنا الدين
 ابن أبي شريف حيث قال إنما نقلته من خط استاذي شيخ الإسلام محمد الحجي رحمه الله تعالى
 محل كلامه بأخيفة ربه. **أن قال لا أدري لتستأني**
 أطفال أهل الشرك إن علمهم. **وهل الملائكة الكرام مفضلون**
 أم أنبياء الله ثم الحكم بن. **جلالة أي يطيب لكل له**
 والدهر مع وقت الحنان وكلهم. **وصف المسلم أي وقت حصله**
 والحكم من خشي إذا ما بال من. **ترجيته مع سور الحمار استكمله**
 وأجازه نقش الجدار لمسجد. **موقفه أم لم يجوز أن يفعله**

ولا يخفى أن الدهر في كلامه المأخوذ من عرف وهو لم يتوقف إلا في المنكر كما لما الشربلية
قلت قد قدمت توقفه في المرف أيضا ونقلت في شرح التفسير أنه توقف في أربعة
 عشر مسألة. **ولو قال لا ياما** وشهور أو سنين فعلى ثلاثة من كل صنف بلا خلاف
 لأنه أقل الجمع. **وإن عرف فعلى عشرة** كأيام كثيرة. **عنده** أي فيها. **وقا لا يقع على جمعة** أي استوعب
 في الأيام ويقع على ستة في الشهور ويقع على العشر في السنين. **والصحيح قول** لا ياما كما في
 المضرات عملا بدار العهد وقيل لولا يمين بالفا رتبة فالأيام سبعة بلا خلاف **تمت**
 رأس الشهر وغرة الشهر الليلة الأولى على أي يوم من سلك الشهر اليوم التاسع والعشرون
 وأول الشهر من اليوم الأول إلى السادس عشر وآخر الشهر من اليوم الأول إلى التاسع
 وعشرين فإن كان في وقت الزوال الخامس عشر وما بعده آخر الشهر وأول اليوم في
 ما قبل الزوال ويحكم المرف في فصول السنة على ما روي عن محمد كما في التستائي عن
 المحيط **قلت** لكن جزم في التفسير بأنه أول الشهر ما دون النصف وأخره إذا مضى
 خمسة عشر يوما فلو حلف أنه يصوم أو ليوم فآخر الشهر وأخر يوم من الشهر صام
 الخامس عشر والسادس عشر كما كتبه في شرحه معناه للبديع وفي حلقه لا كماله إلى كذا فاما
 نوي فإن لم يوف يوم واحد وفي كذا وكذا ولا يشك أنه في يومه وليته وفي إلى الحصاد
 أو قد روى الحاج بيروني وفي لا يكمل قريبا من سنة فستة أشهر ويوم وفي لا يكمل قريبا من
 سنة فستة أشهر ويوم وفي لا يكمل قريبا فقل من شهر يوم وفي إلى بعيد فأكثر من شهر
 وأجلا أكثر من شهر وبغيا فتلاثة لأن البعض من ثلاث إلى سنة فيجاء على الأقل حيث
 لا يشك كما في الاختيار وغيره **بأ** **اليمين في الطلاق والتفك** لا يصل
 فيه أن الولد الميت ولد في جوف أمه لا في جوف نفسه وإن كان اسم أمه سابق ولاخير
 المرف لاحق والوسط لغز بين الغد من المتساويين. **قال لا امرأة إن ولدت فانت كذا**
أي طالق حيث بالميت بل بالسقط على ما عرف. **ولو قال لا أمه إن ولدت ولدا فهو**
حرف ولدت ميتا ثم أخرجها. **عق الحجي خلافا لها** والراجح الأول لأن الحجة قوة
 حكيمة فتختص بوصف الحياة. **وفي قوله أول عبد أسلكه فهو حر** فملك عبد عتق بأم
 أن الأول اسم لغز سابق قيل وفيه تأمل ولو ملك عبدين معاً ثم ملك آخر لا يفتق واحد
 منهم لفقد الشرط ولو ملك عبداً ونصف عبد عتق العبد الكامل لأن نصف العبد ليس

سبب ولو زاد في يمينه وحده عتقا لآخر. لحققه ولو قال واحدا لم يقق الا بيمينه الواحدة
والفرق انه يقتضي بقي مشاركة الغير اياه في فعل مقرون به لا في الذات والواحد عكسه
فليحفظ وهل هو مرفوع او مجرور ذكرناه في شرح التوير. ولو قال اخرج عبد الله فمؤخر
فات الخالف بعد جدي ملك عبد واحد لا يقق لما مر. انه اسم لفرادى. ولو مات
بعد ملك عبدتين متفرقتين عتق الاخر لحققه من ابي حنيفة ملك. وهو وقت الشراء من كل ما له
لو الشراء في صحته. وعند ما يفتق عنه موته من الملك. لحققه الاخرية حينئذ. ويقع على
هذا الخلاف قوله اخرج امراة تزوجها وفي طالق ثلاثا. تطلق منذ تزوجها فلا يصير
نارا. فلا يرث وتقتد للطلاق بلاحداد خلافا لما في صير فارقا فترث وتقتد مع الحداد
وعند ابي يوسف عدة الفراق ثلاث حيض وعند محمد بعد اهلين كما في القسائي. وفي
قوله كل عبد بشرى في بلد فهو حر فبشرى ثلاثة متفرقون عتق الاول. لانه المشرى لها عرفا
خبر طار سار. والفرق مقدم وكذا لو بشرى معا عتقوا. وما لو قال اخرجني عتقوا في كل
في التفرق والجمع لا خبر لكن يشترط الصدق كالشارة قاله الباقي لكن في تفصيل
ذكرته في شرح التوير. واعلم انه لو نوى كفارته بشرائه مثلا سقطت خلافا لرفي
والثاني لا بشرائه استق لها بالكتاب او عبد خلف بعتقه. لقصان الرقي. الا انهم
قولون عن يميني بان قال. ان اشتريتك فانت حر من كفاري. المقارنة. وفي حلفه ان تبت
ايما تحدثت سوية فطاعة الميراي الجماع او ضد الملائمة وضم الميراي فمقيدات النسبة
كما قالوا في الدرر وهري بضم الدال او الميرور بقلب الحدي لرائي ياء وقيل فعليه
من المير والسيادة. وهي حرة ان تسري قوله وقت الحلف عتقت لمصادفتها ملكا
حيث عتقه. ان تسري من المهاد لا يفتق خلافا لرفي. وفي حلفه كل مملوك
لغير يقيق عبده ومديره وامهات اولاده. للمالكه رقبه ويد. كما بقوا الا انهم
مثل بعض البعض. وفي حلفه هذه طالق وهذه وهذه طلقت الاخرية وخبر في الاولين
وكذا الحكم في العتق والافار. لان ادخل بينهما فكأن قال احدا حرو هذا واما في الاكلام
او هذا وهذا فعتت بالكل والفرق ان الاول احدا لا مربي وهو في الاشياء خاص وفي
المتي عام فكأن قال كل هذا وهذا وهذا. كما في الباقي عن كافي وهذا
اذ لم يذكر الثاني والثالث خبرا فلذلك فيه تفصيل ذكرته في شرح التوير

باب اليمين في البيع والشراء والزوج وغير ذلك الاصل ان كل فعل
ترجع حقوقه لما شئ لا تحت بفعل ما موره ولا تحت بفعل وكيله ايضا لا بغير
يحت بالمباشرة بنفسه دون التوكيل في البيع والشراء والاجارة والاستيجار والصلح
عن مال والقسمة والخصومة وضرب الولد ابي الكس لان الصغير ملك صريه فملك
التفويض فيحت بولي. كالعاصي والسلطان وكذا المحتسب لجواز تعزيره فمن
حل له ضرب صح امره به فيحت بفعله. ومن لا فلا وان كان الخالف ذا سلطان كسيا
بنفسه تحت بالتوكيل ايضا وان كان يباشرة وهو ضاخرى اعتبر الاصل
وبها اي بالمباشرة والتوكيل في الكناح والطلاق والخلع والعتق والكتاب والصلح
عند محمد والهة والصدقة والقرض والاستقراض. اي في رواية وباعتبار التقاد
لان الوكيل في هذه سفير كما ر وقد ذكرنا في شرحنا على التوير ان صاحب الجبر
ذكر من هذه يثا واربعت. وان شاح الوهانية تظهر مالا تحت فيه بفعل
الوكيل لان الاقل شيئا الى حثه فيما بقي فقال
بفعل وكيل ليس تحت خالف. بيع شراء صلح مال خصومة
اجارة استيجار الضرب لا يث. كذا قسمته ولحت في غيرها
وان نوى المباشرة بنفسه خاصة في الحكيات صدق ديانته لقضاء بخلاف الحساب
وهو قوله. وكذا تحت بها. ضرب العبد والذبح والبناء والخطابة ولا يداع
ولا استداع والاعارة والاستعارة وقضا الدين وقضه والسوة والحل
قد مضى. الا انه لو نوى المباشرة بصدق قضا وديانة والفرق لا يخفي. وفي لا يزوج
فزوج فضولي فاجاز بالقول تحت وبالفعل لا تحت. وهو المختار لاختصاص القود
بالاقوال وعن محمد لا تحت فيها وبه اتي بعض المشايخ. وفي لا يزوج عبدا
او امته تحت بالتوكيل والاجارة. لتوقفه على ارادته وكذا الحكم في يمينه وابنه
الصغيرين لو لا يث عليهما. وفي الكبيرين لا تحت الا بالمباشرة. لكونه كالاخيبي
فيتعلق بحقيقة الفعل. واعلم ان دخول الامر اي لامر اختصاصا صر اما ان يكون
على فعل تجري فيه الوكالة كالببيع او على فعل لا تجري فيه الوكالة كدخول الدار
او على يمين تجري فيها الوكالة او كما لتوب مثلا فله ثلاثة اقسام ففي

التسليم الاول تكون الامم لاختصاص الفعل بالخوف عليه وقد افاد الاول بقوله علي
البيع كان بعت لك ثوبا فبعد حجره يتقضي اختصاص الفعل خبر المبتدأ بالخوف عليه
اي بالمعنى المخوف عليه وذلك بان كان الفعل بآية اي بامر المخوف عليه سواء كان
ملكه اي ملك المخوف عليه او لا اذ لا دخل له في اختصاص الفعل وشكاي مثل البيع المراء
والاجارة والبناء والصياغة بآية نقطة او بنقطتين من تحت وغير ذلك مما يجري في هذه
الوكالة وافاد الثاني بقوله وعلي العين اي دخولا الامم على الذات التي هي عمل الفعل
كان بعت لك ثوبا يتقضي اختصاصها اي اختصاص العين به اي بالمخوف عليه
بان كان ملكه فيجوز ان باع ثوبه كيف كان سواء امره او لا وسواء علم الخالف ان
الثوب مثلا ملكه لانه لا يغي ثوبا ملكه وافاد الاخير بقوله وكذا دخولها
على الضرب اي ضرب الولد لان ضربا لعبد يقبل النيابة فهو نظير الاجارة لا نظير
الاكل لكن ظاهرها في الحاشية يفيد ذلك فتنبه ولاكل والشرب والدخول كان
اكلت طعاما لك او لك طعاما تاخرت الامم وتقدمت لان الفعل ماله ملك
بالعقد فوجب صرف الكلام الى ما يملك وهو العين **قلت** واعتذر من ذلك صدر
الشعبي وتبعه الباقي وغيره بوجوه ثلاثة وردتها التمساني بحتم التفصيل على هذا
المحتاج فليلاحظ اهل الرأى حالنا الاحتياج قايلا فظهر ان الاعتراض على المحدثين
الذين كل واحد منهم بحر الحقائق والظن بالاعتساف على الها دين الخلاق من كمال
القصور عن ادراك ما في كلامهم من الدقائق وان نوي عديم اي غير مأمور صدق فيما
فيه تشديد عليه قضاء وديانة ودين فيما له وقد مر مرارا ومرارا الفرق بين الديانة
والقضاء لا يتأتى في العين بالله تعالى لان الكفاية لا مطال لها فليحفظ وفي ان بعت
او اشتريته فهو حر ففقد بالخيار عتق لوجود الشرط وكذا يجتنب لو عقد بالفاسد
او الموقوف لما قلنا ولو عقد بالباطل والصحيح لا يفتق لان ملكه بالبات وعدمه
بالباطل وان قبضه ولا يجتنب بشرا مبدأ ومكاتب الا باجارة قاض ومكاتب وفي لم يبيع
هذا الحري ببيعها لان البيع الصحيح لا يتصور فيه فافقد على الباطل وكذا لو عقد بعينه
على الحق ادام الولد وغيره اي يفتق بغيره فيفقد فيها على الصحيح لا شك فيهما بان ترد وتلق
بدار الحري ثم شيعي وفي ان لم ابعه فلما فاعقده او برة حنت لتحقق فالت لزوجهما

تزوجت
الزوجة بغير ان يملكها

تزوجت علي فقال الزوج كل امرأة لي طالق طلقت هي ايضا لعموم الكلام الا في رتبة
عن ابي يوسف فلا تطلق هي وهو الاصح لان الكلام في غيرها كما في التمساني على الكلام
وبه اخذ عامة مشايخنا كما في جامع قاضي خان وفي الاخير في حال غضب طلقت
والالا ولو قيل لذلك امرأة غير هذه المرأة فقال كل امرأة لي فهي طالق لا تطلق
هذه المرأة وتامر فيما علقناه على التنوير وان نوي غيرها صدق ديانة
تخصيص العام ومن قال علي المشي الى بيت الله او الى الكعبة او الى مكة لزمه
حج او عمره مشيا استحسانا فان ركب فعليه ومرة امر عليه الصلاة والسلام
ولقارن الانام ولو قال علي الخروج او الذهاب الى بيت الله او المشي الى الحرم او المشي الى الصفا
او المروة لا يلزمه شيء لعدم عرفه وكذا لو قال علي المشي الى الحرم او الى المسجد
الحرام خلافا لما فعددها عليه حج او عمره وقد اقتصر على قوله في الكثر والدر
والتنوير والمخرج فهو المخرج وفي حلفه عبده حرا انما يحج العام وقال حجت
شهادة اثنان بكونه صحيح يوم النحر بكوفة لا يفتق لقياسها على النفي خلافا لمحمد
ورجحه في فتح القدير ولو حلف لا يحج فعلي الصحيح منه ولا يجتنب حتى يقف
بعرفة عن اثنان او حتى يطوف الكثر الطواف عن الثاني كذا في التنوير وفي الامم
فصا مرسا عه بنية حنت لوجود الشرط وان ضم لقوله لا اصوم صوما
او يوما لا يجتنب ما لم يتم يوما لا طلاقه فيصرف للكمال وفي حلفه لا يصلي صلاة
بحنت اذا سجد سجدة لا قبله استحسانا وان ضم صلاة بشفع لا باقل لما قلنا
وفي ان لبست من غزلك فهو هدي اي صدقة فملك قطنا فزنته ونجم فلبسه
فهو هدي عند الامام ولما الصدق بقيمة بركة لا غير **قلت** ومفاده الفرق
بين صيغتي الهدي والندى فليحفظ خلافا لما فشرط ملكه يوم حلف ليحقق السب
وبقولها يفتي في ديار بلالها اما تغزل غزل كان نفسها او قطنها وبقوله في الديار
لروية لغزلها من كان الزوج كما في المنز فليحفظ وان لبس ما غزلت من قطن في ملكه
وقت الحلف فهو هدي بالاتفاق لاضافته للملك وفي حلفه لا يلبس غزلها فلبس تكة
منه لا يجتنب كلاه ليس ثوبا من نسج غلامه ان كان فلان يعمل بيده ولا حنت لعين
الحازر واعلم ان خاتم الفضة ليس بجلبان خاتم الذهب الا اذا كان الخاتم

الفضة نص فيجبت كما في التوزيع وغيره. وعقد المولى بكسر العين ان رجع على الاذلا
وقا الاحل مطلقا وبه يعني كتردد وزجره. وفي الجلس على الارض على ساط او حصير
لا يجت وان حال بينه وبينها شيا به حث. للمعارف خلفه لا يجت على الارض فمسي
عليها بقل او خفا او على ارجاء ولو شئ على ساط لا يجت. وفي لا ينام على هذا الفراش
فجعل فوقه فراش فنام عليه لا يجت وان جعل فوقه فراش بكسر الفاء الملهة يجت
كما في لا ينام على السطح او على الدكان فبسط عليه فراشا او حصيرا او يركب هذا
الفرس فوضع عليه سرجا فركبه حث بخلاف الفراش او السرير على السرير لان الاعلا
مثل الاسفل فلا يكون بقا **قوله** وبالمجمل فالعارف والمرف وفي ان عنت
على ثوبك او فراشك فكذا اعتبر اكثر بدنه **باب** اليمين في الضرب
والقتل وغيره بما يناسب ان يرسم بمسائل شئ من الفصل والكسوة الاصل ان ما شارك
الميت فيه الحي تقى اليمين فيه على الحالين وما اخص بمجال الحياة تقيد بها فلا يقال
الضرب والكسوة والكلام والدخول يجتص فعلها بالحي فلا يجت وقال ان ضربته
او كسوته او دخلت عليه بفعلها بعد موته لما قلنا. بخلاف الفصل والموت والحال لثقت
هذه الاشياء في الميت بخلاف الاول. وفي لا يضرها فبشرها او ختمها او عصبها حث
وكذا لو قرصها ولو نمازها خلافا لما صح في الحاشية وهل يشترط في الضرب
القصد الاظهر نعم واما الايام فشرط على المقتي به ويكفي جمعها بشرط اصابته كل سوط
واما قوله تعالى وخذ بيدك ضغثا اي حرمة ريجان فخصوصية لرجمة زوجته ايا
عليه السلام كما في الفتح. وفي ليضربته حتى يموت او حتى يترك لاحيا ولا ميتة فهو
على اشد الضرب. وفي حتى يقتل عليه اويكي او يبول او يستقيت فلا بد من وجودها حقيقة
وفي بالسياط حتى يموت فعلى المبالغة وفي بالسيف حتى يموت حقيقة. ليقتل دينه
قريبا فادون الشهر قريب والشهر بعيد. وكذا ما فوقه ولو الى الموت. ليقتل دينه
اليوم فقصاه زيوفا او شهر حجة او مستحقه للغير او باعه به شيا وقبضه برجلوا التجز
بذلك. ولو قضاه رصا او سقوة وسطها عش او وهب وابراه منه لا يبر. لعدم
التجز والمحاضة **قوله** وهذه احدي المسائل الخمس التي جعلوا الزنوف
ينها كالجياذ وثانها لوشري دارا يجيد وتقد زينا اخذها الشفع بالجيد ثالثها

وفي الجلس على هذا
الستر ان جعل فوقه
سرير فجلس لا يجت
وان جعل فوقه
او حصير حث مرف

كفد

كفد بالجيد وتقد زينا رجع بجيد رابعها شري شيا بجيد وتقد زينا له بغيره
مراجعة بجيد خامسها على اخرجها بقتض زيوفا فانفقها ثم علم لم يرجع فليحفظ
وفي لا يقيض دينه درهما دون درهم لا يجت بقبض بعضه حتى يقيض كله قبضا
متفرقا. فلا يجت ما دام على المدينون منه شئ ولو قيد باليوم لا يجت لان الشرط اخذ
الكل في اليوم متفرقا ولو اذ دخل من السبعينية حث. وان فرقنا اي لقبض بعمل اخر ورجي
كالوزن لا يجت. لكنه لا يعد تفرقا عرفا مادام في عمل الوزن وفي لا يأخذه الا جملة
فترك منه درهما ثم اخذ باقيه لم يجت وهو الخيل فليحفظ كما في. ان كان في الامانة
او غير مائة او سوي مائة لا يجت بها اي بالمائة. او باقل منها. لان غرضه تقبي الزيادة
على المائة فيجبت بالزيادة لو ما فيه الزكاة والا فلا يحفظ. وفي لا يفعل كذا تركه
ابدا. اذا الزكاة في التقبي نعم لو فعله مرة اخلت عنه على الصواب فلو فعله مرة
اخرى لا يجت الا في كل ما ولو قيدها بوقت فمضي قبل الفعل تركه ولو هلك الخالف
والخالف عليه ولو جن الخالف في يومه حث عندنا خلافا للاحمد كما في شرحنا عن الفتح
وفي حلفه ليفعله يكفي لبره فعله مرة. ولو قيدها بوقت فمضي قبل الفعل حث
ان بقي الامكان ولا بطلت كما في مسئلة الكور. حلف بشددا للامر والى اي شئ
امر بلكه. ليفعله بكل داعر بمهلتي اي مفسد. تقيد حلفه بحال ولا يشترط تقيد
المطلقة بدلالة الحال ويغني ان تقيد بيمينه بفور علمه واذا سقطت لا تقود ولو
ترقى بلا غول لمنصب علي فاليمين باقية ولها فروع كثيرة بينها في شرح التنوير. وفي
ليبشبهه فوهب ولم يقبل. وكذا كل عقد مثل القرض والمعاينة والصدقة والوصية
والاقرار بخلاف البيع ونحوه كاجارة وصرف وحمل ورهن وتكاح ولا اصل ان عقود التبرع
مازاة اليمين فقط والمعاوضات بازاء اليمين والقبول معانم تشترط للمعت حضرة
الموهوب له فليحفظ. وفي لا يثم ريجانا فهو على ما لا حاق له. فلا يجت لشئ الزور واليا يمين
وقيل يجت والمول عليه عرف كما في الفتح وغيره. وفي لا يثم وداو يثما فهو على ورقه
وفي يمين الشرا يجت بورقها لادبها خلافا للمسوط واما الخنا في غير ثياب فمضي على المدين
لا الورق كما في الكافي والزليعي لياسمين لا يثا والالدين لان دهنه سمي زينا
لا يسميا **قوله** قال الباقي وهو غير صحيح لان الرقيق مشهور عندنا

في الشام منه كثير ورقدايض واصفر يقصن مشوق لدرأجته ذكيت. وفي لايدخل دار
 فلان يتناول المسكن عرفا ولولا الحارة. والملك ولا حارة. باعتبار عومر الجاز ولا بد
 ان تكون سكاها لا يبريق السقية فلو حلف لا يدخل دار فلانة فدخل دارها وزوجها ساكن
 بها لم ينجت لان الدار انما تنسب للساكن وهو الزوج. حلفانه لا مال له ولدين
 علي بن قيس. بتسديد الامر اى كالمير بافلاسه. او علي بن عتي لا ينجت لان الدين ليس مال
 بل وصف في الذمة لا يتصور قبضه حقيقة وعند الامية المالا لا ينجت **فروع**
 اليمين على نية المظالم او حالف او مستحلفا قال القنوري هذا اذا استخلف على ما في
 الماضي واما علي ما في المستقبل فعلى نية الحالف وقال شيخ الاسلام ان هذا في اليمين
 بالله تعالى واما في غيره فلو نوي خلاف الظاهر كما اذا نوي الطلاق عن وثاق صدق
 ديانة لانه ياتم اتم الغموس ظاهرا كما في التمتاني معنيا المحيط وفي الشربلية
 عن مختصر الطهيري تعتبر نية الحالف ظاهرا او مظلوما والحلف بالطلاق والعناق
 وان بالله فان الحالف مظلوما تعتبر نية ولا تعتبر نية المحلف عند ابي حنيفة
 ومحمد انتهى فلحفظ ومنها فروع مهمة نفيسة حررها في شرح التوير **كتاب**
 الحدود لما اشتملت ايمان علي بيان الكفار وهي ايرة بين العقوبة والعبادة
 بعدها الحدود المخصصة للعقوبة انقاعا الى بيان الاحكام بتدريج الاحكام والامر
 للعهد اى بيان حد الزنا والحدف والشرب والسكر والتعزير تقليبا دون حد المسرة وقطع الطريق
 بقرينة الاتي ولذا عدل عن المصير الى المظهر فقال الحد لغة المنع على الجاني حق الله تعالى
 زجرا ولا يجوز الشفاعة فيه بعد الوصول للحاكم وليس يظهر عندنا بل المظهر القوية على الجاني
 بآية قطاع الطريق واما حديث البخاري فراضاب بعصية فعوقب في الدنيا فهو كفارة فحق على
 ما اذا تاب في العقوبة جمع بين الادلة واجمعوا ان القوبة لا تسقط الحد في الدنيا وانه اذا تاب
 يندب للشهود والستر كما في العربي وغيرها فلا يسمى تعزير. حد لعدم تقديره ولا قصاص
 حد لان حق الولي ولا شك بحد القذف لان الغالب فيه حق الله تعالى ولذا يجري
 فيه الارش والعفو ثم انه بدلا لغيره قال والزنا الموجب للحد وفي اى دخل احشة
 او قد حارم مقطوعا انزل او كما في الفصل مكلف ناطق طابع في قبل شهادتها لا باصا
 خلا عن ملك بملك او عين وبشبهة في دار الامارة او عكس ذلك او عكسها قبل العلم

في شرح عقوبة مقدرة
 مجتهد

بالتميم

بالتميم كما حرراه في شرح التوير. وينت الينا عند الحاكم ظاهرة بشهادة اربعة رجال
 عند المجتبعين اى في مجلس واحد فلو مترقين او فتاقا حدوا للقتل ولواحد من الزوج
 تقبل خلافا للشافعي. بالزنا اى بلفظ الزنا لا بالوطي والجماع او غيره ولا لم يجد الشاهد
 ولا المشهود عليه كما في النهاية. واسا لهر بعد الشهادة. الامام اى السلطان او نائبه
 او القاضي وفيه اشعار بوجوب السؤال كما في شرح الطحاوي وقال قاضي خان ينبغي ان
 يسأل عن ماهية الزنا اى عن ذاته وهو لا يلجح احتراز عن زنا العين واليد والرجل
 فانه يطلق عليه توسعا. وكيفية احتراز عن زنا الابط والتخذ والدير كما في المضرات
 اولا في القواط بغلام او جنيته اى حنيفة وهو الصحيح كما اخذ فيه بغلام او امته
 او مكوخته بلا خلاف كما في التمتاني عن المحيط وسحققة او احتراز عن تماس الزوجين وغير
 وقيل احتراز عن الاكراه والادب اصح كما في النهاية ولا حسن الاحتراز عن الكفر والشهد
 واحدا لأكراه والباقي بالمطامعة لم يجد احد وقيل احدهما وابن زنا احتراز عن الوطي
 في دار الحرب والبيع لان اتحاد المكان شرط اذ لو شهد المسلمان في هذه الدار واخران
 في اخرى لم تقبل بخلاف ما لو شهدا انه مقدم البيت واخران في بؤرة حيث
 تقبل لكان التوفيق. ومضى زنا احتراز عن المقام فانه يمنع الشهادة لا الاقرار كما سيجي
 وايضا لو شهدا انه في ساعة من النهار واخران في اخرى لم تقبل قالوا هذا اذا لم يكن
 التوفيق والاعتبار. ومن زنا لاحتمال حل او شبهة واحتراز عن وطئ احدهما اخرى
 او الميتة او الوطي مستأنا وايضا لو شهدوا انه زنا باسرة لم يعرفها لم يجد ولوانه لم يعرفها
 حد كما سيجي فمن الظن السؤال عن الماهية تعني عنه فقد اخطأ. فبينوه على الوجه
 المشرح. وقالوا رأياه اى ذكره في فرجها ثم كما اليه اشار قاضي خان. كالمسئل
 اى الحش الذي يكخل به في المحللة. وهذا زيادة بيان احتياط الدار فلا تسامح
 فيه وعدلوا بالبناء للمجهول اى اخبار الناس عن عدم التهم كما في المضرات. سأل وعلايته
 فلا يكتفي بظاهر العدالة بخلاف سائر الحقوق اخلا للدرا او ينسب الزنا ايضا
 بالاقرار حال الكونه عاقلا بالغنا مختارا متكلما كاتقصر في اليقينة اربع مرات
 وقال الشافعي كفي مرة واحدة. في اربعة مجالس. فرجها للمق وقيل الامام الصحيح
 الاول. كلما اقره وجوبا اى الالمرة الرابعة يقبل ويرده. حتى يغيب

في وطئها فرجها

عن بصرفه اقرارها في مجلس كان كقرار واحد ولا خلاف في شير الى انه لو اقر اربعاً في اربعة ايام
او اربعاً شهرين ثبتت اقرارها في الحضرات وفيه ايما الى ان لا اقر لم يقرب عند غير الامام حتى لو شهد
بذلك لم يقبل لانه ان كان منكراً فقد رجع عن اقراره والا فلا عبرة بالشهادة كما في التمسك
عنا الحققة وقد مر عن الزاد والخانية ان الحكم بالشهادة بما اذا لم يقرب اقراراً بعد شهادتهم ولو
اقر به بعد مائة سقط الحد لان الشهادة انما تنافي على الواحد فاذا اقر بعد الحكم بذلك
ثم سأل وجوباً عن امور الخمسة كما مر قيل سوي الزمان لان التقادير في الشهادة لا الاقرار
ولا يحكم ان يسأل الجواز زناه في صباه كما في الكافي وغيره وعليه اطلاق الكفر والتوبير
فليحفظ فان بينه كما يجوز حده اي القاضي لظهور الحق ونزب الامام ثلثيته الى جوع
بلعك قبلت اولست او دطيت بشبهة تحقيقاً لمعنى السر فان رجع الى الكفر في اقراره
قبل الحد وفي ثباته ولو رجع به بالفعل كرويه ترك بخلاف الشهادة وانكار اقرار
او الاحصان رجوع وكذا سائر الحدود الخالصة لله تعالى والحد الحصن زعم في فصاحتي
يموت بالسنة ولا يباع ويقتل لانه واجب القتل الا اذا رجمه رجمه فلو تم
لم يجر الميراث يبدأ بالشهود وجوباً ولو بحضرة صغيرة فان ابوك او بعضه او غابا واثق
او جثوا او نحو او خرسوا او فسقوا او قدفوا او قطعوا او ارتدوا او عجزهم سقط الحد
عنه وعنه الا عند ذكرهم في جرم القاضي بغير تهم وعن ابي يوسف في اقرار الجرم وانما يحصد
وقيد المصنف بالرجم لان ما سواه من الحدود لا يجب الا بشهادة الشهود ولا الامام كما في الطهريه
ثم الامام ثم الناس المؤمنون الذين عاينوا اداً شهاده تهم او اذ لم يعاينوا بالرجم وعن محمد
لا يسميهم رجماً اذا لم يعاينوا اداً الشهادة قال المصنف في التمسك وقال الباقي ولم يذكر المصنف
اذا الامام لا يمنع بسقط الحد وقياسه لسقوطه نقل عن ابن الهارم ما يؤيد **فلم**
لكن كتبت في شرح التوبة انه ليس حتماً وان حضوره ليس لازماً وان ما في الفتح متعقب
وانا في الجرم والمخ فليست به لذلك وفي التقييد الاسامير للناس في هذه السبديات
تطير ما برقت به وينسل ويصل عليه كيف لا وقد قال صلى الله عليه وسلم في امر رأيت
ينفخ في انفاة الجنة المعززة فرائد الفضائل وصح ان عليه السلام صلى الله عليه وسلم في غير
المصنف جلداً في ان لا انتسخ منه المصنف بجم النبي صلى الله عليه وسلم ليقولون في شرح الكتاب
بالسنة القطعية كما في الجرم فليعبد نفعها ولو بدت او بدت بسوطاً لانه اي لا حققة

له ضرباً وسطاً **بوما** غير قاتل ولا جرح لان المقصود الانذار كما في الحضرات ولو كان خفيفاً
خلد خفيفاً بما يحتمل كما في الفتح لما روي ان رجلاً ضغيفاً زناً فامر النبي صلى الله عليه وسلم
يؤخذ عتكال فيه مائة شراخ فيضرب به ضربه كما في شرح دماذ في مائة للسلماحيته
منزاعاً على يده الا ان اسوا لوجه والفرج وعندي يوسف فيضرب بالراس ضرباً واحداً ويضرب
الرجل قائماً في كل حد بللته للمضروب في الارض كما يفعل في زماننا فانه يجوز كما في التهم
او بللته للبدن والسوط والكل لا يعمل لان المشترك في التقييد وتقع عنه ثباته
الادار فلا يترفع لكشف العورة والمرأة تحت جالسة استلها ولا يترفع ثيابها الا الفرج
والخشى لا اذ لم يكن لها غير ذلك ويحفظها في الجرم الى السر والصدح جواز الاستدلال
بالله لا سيما في التشهير ولا يجد سيد مملوكه الا بان الامام لا حق لله تعالى بخلاف
التقية لان حق العبد وسقوط احصان الجرم سبعة الحرة والكليف اي العقل والبلغ
ولا سلام وعن ابي يوسف ليس بشرط فيرمي الذي الشب وبه قال الشافعي وعندهما
ولونه بنجاح صحيح والسابع لوها بصفة الاحصان حال وجود الصفات المذكورة فيها
قيل الوطي وجمعها ابن وهبان فقال
شرائط احصان بالرجم قرروا بلوغ واسلام وعقل تحرر
نكاح صحيح والدخول بها به وكل من الزوجين بالوصف يذكر
كلما يجمع بين جلد وجم ولا ينجس جلد وجمي وهو الغريب خلافاً للشافعي وما رواه
منسوخ كما بسطه الكمال والتسباني ويكفي قول علي رضي الله عنه كفي التي فتنة ولا يبعد
على موضوعه بالتقيد فلان في النهاية بالحسن لا هيأته اي صلحته وبغيره لاحد
وهذا لا يخص بالزنا بل يجوز في كل جنسية راى الامام المصلحة في التقيد والقتل لقتل
متبع توهه انتشار بدعته وان لم يحكم بكفر وقد نفي عمر رضي الله عنه بضرب الحجاج
من المدينة الى البصرة وهو غلام صحيح الوجه افتق به النساء والحسن لا يجب التقيد
لان فعله سياسة فانه قال يا بني يا امير المؤمنين فقال لا تذب لك وانما الذب لي حيث
لا ظهر دار الهجرة عنك كما في الكشف وغيره فالسياسة استصلاح الخلق بارشادهم الى
الطريق المبني في الدنيا والاخرة فهي الانبياء على الخاصة والعامة في ظاههم وباطنهم
وفرا السلاطين والملوك على كل منهم في ظاههم وباطنهم وفرا القضاة ورثة الانبياء على الخاصة

في باطنهم لا غير كما في المفردات وغيرها كذا في الهتافي **فصل** وقد جرد المجرور
افندي رساله في السياسات اجاد فيها واناد وتقل فوق المراد وعرفها بانها تغليظ جزاء
جناية حكم شرعي حسم الماده الفساد وهي نوعان مردودة وهي الطامنة وقبولته هي
العادله وبانها مستعجلا لها ادلة وقواعد واقفاها اذا ضاقت الامور التسع واختلف
الزمان وكثرة فساد فلذا قالوا لولم نجد الاخير المعدل اقنا اصلهم للشهادة عليهم
وكذا للقضا في الذخيرة للقرافي الماكي ولا شك ان وكلة زمانا وشهورهم وامانهم
لو كان في العصر الاول ما نظر اليهم ولا جرح عليهم اذ لا يتهم اذ ذاك فسوق اذ خيار زماننا
اذل زمانهم وولاية اذ ذاك فسوق فاختلف الزمان حسن ساكن قبيحا وما ضاقت امر الاشع
وكان الامام اجمع يفتي بكفر الاثمة وقتلهم لكن اختار المشايخ انه لا يفتي بهم اذ القتل
لا يستلزم الكفر وقد جردته في شرح التنوير **فصل** ثم نقل في الفصل الثاني انه هل
للقضاء الحكم بالسياسة فيما رفع اليهم ثم نقل عن ابن القيم الجبلي ان بعض الازهر يقيد
الحجاز وتقضي كذا لمرافي والماوردي الشافعي في الاحكام السلطانية المنع وان ليس للقاضي
ان يتكلم بالسياسة ولا مدخل فيها وانما اذنا بين نظر حاكم العرف والشرع وغشقه اوجه
وذكرها ثم نقل في الفصل الثالث الفرق بينهما فربما اوجه منها ان للاثر اقل من مظهر
ظلمه بالمداب بخلاف القضاء ورد في الخصوم الى كذا للصالح بخلافهم وسماع شهادة المستورين
بخلافهم وتخليف الشهود اذا ارباب فيهم بخلافهم والبداء باستدعاء الشهود بقاءم بخلافهم
ويجوز لمعقوق الهمة ضربا لغزير لا حرب الحد ليصدق حاله فان اقروا وهو مضروب اعتبر
حاله وان ضرب ليقرم يقرم اقاربه تحت الضرب فان اقربا لم يخلوا الاول اخذ بالثاني
ويجوز العمل بالاقرار مع كراهته وليس لك للقضاء ويجوز له ان يكره جريسته ولم يترجى
بالحدان **فصل** في حيل الاقر **فصل** الناس حتى يموت ويكسوه مريت المال بخلاف القضاء
وله تخلف المتهم لاختيار حاله ويغلظ عليه المكشوف وتخليف بالطلاق والعتاق والمصدق
كايان تبعه السلطان وليس لك للقضاء ولم يسمع شهادة اهل السجن ولا يجوز
ان تسمع القضاة منه اذ لا يتردد ولم يسمع السفلة باشتهاهم بجرائمهم اذ اراي المصلحة
في ذلك بخلاف القضاء فاما بعد لثبوت بالبينه او بالانذار فيستوي في إقامة الحد
الامر والقضاء لكن في بين الحكم للقضاء تقاطي كثير من هذه الامور حتى ادمت الحسن والافلا

على اهل الشر المتع لم والتلف بالطلاق وغيره وتخليف الشهود اذا اربابهم ذكره في الماذا
وتخليف المتهم لاختيار حاله والمتهم بسرقه ويحبس بالوالي والقاضي في عجز
عن استيفاء حقه بالقاضي له ان يستعين بالوالي فان ذهب اليه او لا واخذ تابعه ازيد
من تابع القاضي من الزيادة ولا يحرم ان مؤنة المعين على المتمردين وقالوا فيمن خدع امرأة انجليس
حتى يرد لها او يموت في السجن انتهي **فصل** وللمسلم ان يطعن للملثا
عليه وقد نص الباقين فقال ما نصه واعلم انهم يذكرون في حكم السياسة ان الامام
يفعلها ولم يقولوا القاضي وظهر ان القاضي ليس له الحكم بالسياسة ولا العمل بها انتهى
وهكذا نقلت فيما علقته على التنوير في موضعين في باب الوطي الموجب للحد وفي كتاب
السيرة عن الجرح والنزول في الاشياء الحاكم كالقاضي لا في رتبة عشر سبله ذكرناها في
شرح الكثر ويجوز قضاءه مع وجود قاضي البلد لان يكون القاضي من الخليفة
والمرضى يرم ولا يجلد بالمير الا ان يقع الايسر من ثمة فيقام الحد عليه تطهيرا ويجز
ضعيف الحلقة بقدر تجلده وبارك كل واحد منها كما نقله الهتافي عن شرح المحلوي
التاويله ومرت في بابا ليين في الضرب مع خصوصية ابوب والحاصل ان ثبت زناها
بالبينه مجلس حتى تلد وترجم اذا وضعت ان كان له مربي ولا تجلده ما لم تخرج من ثمنها
سوا كان ساعته او اكثر لاها مربيته بخلاف الخائض وان لم يكن للولد من يرثه لا ترجم
حتى يستغني عنها صيانة عن هلاكه كذا اختاره في الاختيار وجري عليه الاخبار **فروع**
لواقر الذي يوطي الزانية حد كافي الهتافي عن الاختيار وقضا عن الجرح اذ جرح
الذي لم يثبت الزاني وفي قواوي قاري الهداية لوزني الذي وسرق فاسلم ان ثبت ذلك
عليه باقراره او شهادة المسلمين حد وان بشهادة الدنيين فاسلم لا وفي الحاوي ثبت
الاخصان برجلين **فصل** الوطي الذي يوجب الحد الذي يوجب
لقيام الشهية لقوله صلى الله عليه وسلم ادركوا الحدود بالشبهات ما استطعتم الشهية
دائمية اي دافعة للحد عن الوطي وهي نوعان وقيل ثلاثة في الفعل وفي الحمل وفي
العقد قيل ولا يمكن درج الثالثة في الثانية لثبوت النسب فيها وعدم الحد وان اعترف بالجرمة
وفيه كلام يع لم فرائد الهام وغيره في هذا المقام **فصل** في الفعل اي في الوطي لا في الحمل
وتسمي شبهة اشتباه وهي ظن غير الدليل لحل الفعل دليلا عليه فلا يجد الوطي فيها ان

فمن اجل لتحقق الاشتباه كقوم سقوا ثم اخرجوا من علمه لانه يعلم قاله الباقي لكن ضبط
التهتاني فبضم الطاء ثم قال لو قال احدها اعلنت حكمه لم يجد وخرج الفعل عن الزنا بهذه الشهادة
وهكذا نقله الباقي فيما بعد عن الهداية فتنبه ولا ي. وان لم ينظر الحل يجد لما قلنا كوطي
مسندة فثلاث. هذا اذا اطلقها صريحا اما لو اناها بالكناية في طهرها في العدة وقد علم انها حرام
لا يجد لتعلق الاختلاف وهذا من قبيل الشهادة الحكيمة **قلت** وهذه يلغونها فيقال
مطلقة ثلاث وثبتت في العدة وتناولت حرمتها ولا يجد وهي ما كان وقوع الثلاث عليها بالكناية
كذا في الشربلاية عن القم. او طلاقا بائنا على مال. في العدة. وامر ولد اعتمها. وهي في العدة. ا. و
اصله وان علا امانة زوجته وسيدك لا بد له من حق هذه الحال وليس مال زوجته كماله
لكونه الا في انت وما لك لا يكفك للعالم بخلاف وجودك عايل او فاني اي بما اخذت رضى الله
فانه نسبة محاربة مع احتمال الخصومة فتصبر. وكذا في المتن لا سيما الموهبة في رواية
كتاب الحدود. وهي لا صح. خلافا لرواية كتاب الرهن. **قلت** واستفيدة ان الحكم المذكور
في بابه اوتي الحكم المذكور في غير بابيه لا يمكن استطرادا وهكذا كان فاديه والذي رحمه الله
فليحفظ. وشبهة في الحل. اي الموطوءة وتسمى شبهة ملك وشبهة حكمة. وهي كليل مثبت للحل
في الحل. فان الحرمة في انت. اي بالنظر الى الدليل مع قطع النظر عن المانع وعن ظن الخاف. فلا يجد
فيها. وان وصلة علم بالحرمة. لقيام الدليل الما فيها. كوطي امته ولده. فلا يفل. عملاكم للملك
كاسر. او شتركة او معتدة بالكنايات. للقول بانهم راجع وليس لقوله. دون الثلاث كغير
ناية بعد التصريح به فيما مر وهذا بخلاف وطى المختلعة لانها ليست فزوات الشهادة الحكيمة
واخطا فربحت وقال ينبغي كونها فزوات الشهادة الحكيمة. كذا في الشربلاية عن القم. او طي للبايع
الامة المبيعة او طي الزوج الامة المهور قبل تسليمها للثوري. والزوج. فهذا في البيع الصحيح
اما الناسد فلا فرق بين لو طي قبل التسليم او بعده. وكذا البيع بشرط الخيار سواء كان للبايع او للثوري
كما في الشربلاية عن الجع. والنسب يثبت بهذه الشهادة عند الدعوى لا في الاولى. وهي القبول
وان وصلة ازعاه. الا في المطلقة ثلاثا بشرط والمطلقة بعوض والمخلعة وزفت اليه. فقل
هي زوجتك يثبت نسبه. ويحد بوطي امته اخيه واخته او عمة. يعني كل ذي رحم محرر وغيره. وان
وصلة ظن حلها. لعدم قيام الدليل. وكذا يحد بوطي امراه وجدها على فراشه وان ظنها امراه
او كان اعني لا مكان تميزه. الا اذا دعاها فاجابته قائلة بلسانها. انا زوجتك. اذ انا ثلاثة باسم

زوجته

زوجته فواتها ولو اجابته بالفعل او بنعم حد. لا يجد بوطي اجنبية زفت اليه. فقل ان النساء
ولو قال وقيل كما في اكثر وغيره كان اولى لا يكتفي خبر الواحد هي زوجتك. ولكن عليه المهر
لان البضع لا يخلو عن حد او مهر. ولا بوطي بهيمة. ورا في ارحبا وبني الا اذا زني في عسكر
لا يهر ولا يشاء لامة. ولا يجد لكنه يعزر. بوطي تحرم زوجها. ووطيها بعد العقد والعلم بانها
اخيه مثلا ثم قيل تكاح الحارم باطل عند فسط. الحد شبهة للاشتباه وقيل فاسد
لمسقوطه لشبهة العقد وحقا كمال الاول **قلت** وقد قدنا التسوية والقتل
او طي استاجرها ليزني بها. عند بي حنيقة. خلافا لما. فانما يحد عندنا في المسليتين
وعليه القبول كما في فتح القدير وغيره وفي الخلاصة في مسئلة المحرم وعلي قولها القوي. وفي
التهتاني بعد ان نقل عن المصنفات تصحيح قوله. قال وفي موضع اخر اذا تزوج بمحرمة يحد عند
وعليه القوي. واما في مسئلة المستاجر وكذا المستفارة فخير للتهتاني بوجوب الحد فيها
والخلق العبارة عا خلافا لما يهاكمه اخيه ولم يحكم فيها خلافا فليحفظ ثم في شرح الباقي
عن الحقائق لو قال في المحرم طنت انها تحل لي او قال في المستافرة الزنا امهر بها لا يحد
انتقا وان يحد انتقا بالمسافة للخدمة فيلحزم. وفوطي اجنبية فيما دون الفرج
اي القبل يعني في التطهين والتغيب. دون الدبر بدليل السياق والسبابة كما هو ظاهر
عند الحدائق. يعزر في غير حد. وكذا يعزر لو وطىها. اي لاجنبية. في الدبر. وعطف
تصحيحا على حكمه وتجب المشهور على ان المتبادر من اللواط ايتان المذكور ولذا عطف عليه
فقال. او عمل على قوم لوط. وهذا طلق على قوم لوط يراه. بذلك الفعل الذي هو خاصته
قلت وقد استوفيت الكلايين في شرحي على منظومة شيخ الاسلام البدر القزويني
الحابطة للكبار والصغار وزدت على ذلك اشيا اخرى كما في تلخيص الاوائل والاخر
فليراجع ذلك من رامة. يعزر عند بي حنيقة. وعند مالك والشافعي وعند ما يحد
حد الزنا فيرم الفاعل والمفعول له لو محصنا ولا يحد. وكنت في شرحي على التنوير ان
حرمة اللواط اشدها من الزنا لانها محرمة عقلا وشرعا وطبعيا والزنا ليس بحرام طبعيا
فكانت اشدها حرمة. وكان حرمة تزول بتزوج وشرع حرمتها تزول بحال ابد. ومسي
اعتقد حله. اوتا ولعليه قولنا عا لي او ما ملكت ايمانكم صار مرتدا كما نقلته في شرح المنظومة
المذكورة عن شيخنا البحر القزويني الشافعي وصرح الزاهد في الجنبية بانه يكره مستحلها عند

الجمهور وعدم الحد عند الامام لا يقتضي بالغلط على الفاعل لان الحد مطهر على قول فترجح
 الواط على الزنا بالحرمة بل انض على الحد لا يري ان شرب البول فوق الحرمة لان حرمة
 لا تزل انك لا يوجب الحد وحرمة الخمر تزل بالتعليل مع انه يوجب الحد كما في التوضيح الموضح
 وصرح في تنوير الانصار لغيره بانها لا تكون في الجنت على الصحيح وصرح في الدرر والفرد
 بان نفي يري يكون بجوازها والارادة والحد والتكليف من غير تنقيح باتباع الاجراء في
 فتح القيد انه يغير ويحسن حتى يوت او يقرب ولو اعداها قتل لا حارسا وان
 زنا في بحرية في دارنا ابي سمانه حد الذي فقط عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف
 يحدان وعند محمد لا يحدان والحاصل ان الزنا بين مسلمان او مسلمان او مسلمان او مسلمان
 فهي تسع صور وفيها الحد عند الامام الا في الساتين واحدهما ساتين وان زنا مكلف بجنون
 او صغيرة يجامع مثلهما حد هو كافي وفي عكسه لا حد عليهما لان اصل الحد فكلما التبعي
 الا في رواية عن أبي يوسف وبه قال زفر والشافعي ولا يحد المذموم عليه القوي كما في التتاني
 عن الحضرات قال لا كراهة في وقت لا يحد كما في الخزانة ولا يحد في اقاربها بالزنا اربعها
 وادعي الاخر الكناح ولو قالوا كراهة الاخر كان اشمل ومن زنا بامته فقتلها به اى بفعل الزنا
 لزمه الحد بالقيمة باعتبار الجنائتين وعند أبي حنيفة لقيمة فقط قلنا ضمان القتل لا يوجب
 الملك لانه ضمان ذمة بخلاف ما لو زنا بها فادفع عنها حيث يسقط الحد وتلزم القيمة
 حتى لو غصبها ثم زنا بها ضمنها بلا حد اتفاقا بخلاف ما لو زنا ثم غصبها ثم ضمنها **قلت**
 ذكر الاستر وشي عن صاحب المحيط ان الحد والضمان لا يجتمعان الا في سبيلتين احدهما اذا زنا
 بجارية بكر يوجب الحد ونقصان الكفاة الثانية ان شرب خمر ذي يجب الحد وقيمة الخمر انتهى
قلت وهذه فصل ثالثة انه تنقلها في الاولى لدخولها بالاولى فتنبيه والخليفة
 اى الامام لا يحظره يؤخذ بالمال وبالقصاص لهما من حقوق العباد وفيه اشعار بان القضا
 ليس بشرط الاستيفاء القصاص والاحوال بل للتكليف الا اذا انكر المال كما في اقرار الخلاصة
 وسير النهاية وغيرها لا يوجد بالحد ولو قذف لعلته حوائله تعالى واقامته اليه ولا يثبت
 لاحد عليه بخلاف ما يرد البلية فانه يحد بامر الامام **باب** الشهادة على الزنا
 والرجوع عنها لا قبل الشهادة بمقدار غير عذر كمن اذخر خوف طريق او قدي ساقته
 عن اهامر للثمة الا في حد القذف لما فيه حق العبد وفي السرقة يضمن المال المسروق

ما لا يوجب حد
 الا في الزنا
 وعند أبي يوسف
 يحدان

لما قلنا والمال يثبت مع الشهادة بخلاف الحد ويصح الاقرار به لان المذنب يثبت على نفسه
 الا في السب كما سيأتي وتقادم الحد غير السب بشهر في الاصل لانها دونه عاجل وهذا اذا لم
 يكن يشهر بين القاصي شهر فان كان قبلت لما مر وتقادم السب بزوال ابرع عندها عند
 محمد بشهر ايضا وسيجي وان شهدوا بزنا به بفاية قبلت بخلاف سرقة مغائب لان الحد
 شرط في السرقة دون الزنا وان اقرارا زنا بمحولة حد وان شهدوا كذلك محمد احد
 للشبهة ولا شبهة في اقراره على نفسه وكذا لا يحد لو اختلفوا في طوع المرأة وعند محمد
 الرجل وكذا لا يحد احد لو اختلف الشهود في بلد الزنا خلافا لغيره او شهد به اربعة
 في بلد في وقت واربعه به في ذلك الوقت سداخر كذا فيهما وكذا لو شهد اربعة على
 امرأة به وهي بكر او ثقا او ذرا وكما يعرفه بقول النساء وكذا لو شهدوا عليه وهو مجنون
 او هم فسقة او شهدوا على شهود وان وصلة شهد به لا يحد بعد ذلك اتفاقا وحد
 المشهود عليه لو اختلف شهوده في زوايا البيت استحقاقا وهذا لو صغير لا يمكن التوفيق
 وكل منهما موجب بخلاف الاختلاف في الطوع ولا كراهة لان احدهما غير موجب فاقترقا حد
 الشهود فقط بطلب المشهود عليه لو كانوا عيانا او حد ودين في قذف او قتل واربعه
 او احد هم عبد او حد ولا بعد حد المشهود عليه لانهم قد قذفه ودينه في بيت المال ان رجم
 لان الغرم بالفسخ وارشح ضرب او بونه منه اى من الرجم كذا بخط الباقي وهو سبق
 قلم وصوابه الرض كالا ينجي هدر عنده وقال لا في بيت المال ايضا وبه قالت الاممية
 الثلاثة وكذا الحد لا يجمع الشهود لكن ليس في بيت المال كما يوم كراهة بل على الشهود
 عندها كما في غامتنا كتب فكان الاولى وكذا لو رجم الشهود وقالوا لا يضمنون ولو رجموا
 بعد الزعم حد واربعه الدية وكذا لو رجم بعضهم فان كل واحد منهم لو رجم رجمها
 ولا تخلف المباداة من تطويل ولو رجم احد كس فلا شيء عليه فان رجم اخر مع الخامس حد
 وجرمنا ربعها فان رجمنا لثالث ضمن اربع ولو رجم خمسة ضمنوها اخماسا كما في الطائي
 ولو رجم واحد قبل القضا حد وكما هو ولو رجم بعده قبل الحد فذلك عند محمد
 وعند محمد لا يجمع فقط ولا يحد اتفاقا لان القصاص في باب الحدود ولو شهدوا
 فزكوا فزعم ثم ظهروا كعنان او عبيد فالدية على الزكوي ان رجموا عن التركة والا
 نعملي بيت المال عنده وقال لا في بيت المال مطلقا رجموا عنها او لا ولو قتل احد

ثم وكذا لو وجد احد
 عبد او حر ودا

عائدا من برجمه فظروا لذلك ايما كفارا او عبيدا قال لينة في مال القائل استحسانا الشبهة
 صحت القضاة ليقاس كما يقتضى يقتل المقتضى عليه بالقد يكون الاستيقا للولي يلحفظ فان
 كت الاصول بخلافك ولواقر المشهور بتقدم النظر اليه فيهما لا بد منها ثم اذا قالوا
 نعمناه للسادة فلا تقبل اجماعا لفسهم ولواذكر الاحصان ينشئ بشهادة رجلين لرجل
 وامرأتين او ثلاثة زوجته منه قبل الزنا ويكفي قتلهم ان يدخلها خلافا لمحمد ولو رجع شهيد
 الاحصان لا يضمنون خلافا لزن ولو خلاها ثم طلقها وقالت ولشها وانكرت فهو محصن
 دونها او الاخر حجة قاصرة فليحفظ **فزع** تزوج بلا وفي فدخل بها لم يكن محصنا عند الثاني
 لشبهة الخلاف **باب** حد الشرب ايما الشرب المحرم اخره عن الزنا لكون الزنا اتهم
 منه واغلظ عقوبة وقدمه على القذف ليقين الحزم من الشارب دون القاذف لاحتمال صدقه
 وتأخير السرقة لانها لصيانة الاموال التابعة للنفس من شرب الخمر يخفي ان من المعصية
 فيشتمل الذي وعينه والحال انه لا حد على الذم في شرب الاشربة كما في الظهيرة كذا ذكره الباقا
فلسف وقد نقلت في شرح التتوير عن المشية انه منجد يسكن من الخمر في امر في الحرة
 السكر في كل اديان انتهى واعتمد في المظنونة المحببة حيث قال
 وجعلته الحد وصاح تجزي عليه الاخذ شرب الخمر
 لكنه محبة افي الحسن قال المشايخ وذا قول حسن
 لان حكم السكر باليقين محرم قطعا بكل دين
 لكن في القسائي انه لا للقدف عندها وحيد عنده اي يوسف الا للشرب والسكر
 انتهى فتنبه **قلت** وعليه فيبقى قيد التكليف والطق والطوع والعطش المهلك
 والالتجاء الى الخمر والعلم بالحمة والردة الى الخمر للشرب صبي ومجنون وذوي اعراس وما كان
 ورو عطش مهلك ويلجئ الخمر بعد ان شرب في الخمر جري دخل دارنا فاسلم فشراب جاهلا
 بالحمة ومرتد سوا شرب قبل رده او فيها فاسلم كما يعلم من القسائي وشرخا على التتوير ولو قطع
 فاحذ والحال ان ريجها موجود كذا في الذكر لكن الحق تائيت موجبة لان الريح مؤث سماعي
 كما في البحر والمخ والباقي عن الغاية واجاب في النهي بما ذكره الخبر على معنى الشراي ثم
 ريجها موجود كما قيل في قوله عليه الصلاة والسلام مثل المؤمن كمثل الاربعة طمها طيب
 وريجها طيب لان في الحديث استغارة لا تخفي او جاء ابره سكران ولو من نبيذ ما بقي

كما سيجي ويشهد بذلك رجلان او اقربه اي بشر الخمر والبنيذ المسكر بل والبسج
 في رناتنا على المقتضى بخلاف نحو الاقيون وجوزوا اليما اشار في متن البروي واختلف
 لشكر ام لا كذا في القسائي **فلسف** وفي تنوير الابصار في الاشربة ويحرم اكل البسج
 والحشيشة والاقويون لكن دون حرمة الخمر فان اكل شي اخر ذلك لا حد عليه بل يعزر
 بما دون الحد زاد في المخ وكذا تحريم حوزة الطيب لكن دون حرمة الحشيشة انتهى
 وفي حظر شرح الوهابية وشربها
 وافقوا تحريم الحشيشة وحرمة وتطلق محتش لن جروق رولا
 لابقا للتأديب والفسق استقوا وزندقة المستحل وحرر رولا
 وفي عصرا فاختير جدا واقعوا طلاقا لمن منسك الخمر يسكر
 وعن كلهم بروي وافتي محمد تحريم ما قد قل وهو المحرم
 مرة واحدة صاحبنا وعندي يوسف برتن في مجلسين لا ان الصحيح كما في المنزلة
 وعلم شرب طمها حد جواب فاذ صحا ثمانية سوطا لهن باجماع الصحابة واربعين
 للعبد مفرقا على بدنه كما في حد الزنا فيوفي ما استثنى عنه ويجوز كاشته على الطاهر
 وان اقر او شهد عليه اثبات بعد زوال ريجها لا يجد عندها خلافا لمحمد فانه يجد عنده
 لان القادر ينفى قول الشهادة بالاتفاق وغيره مقدرا الزمان عنده وبزوال الريح عندها
 واما الاقرار فالقبام لا يطل عند محمد خلافا لها ورجح في القاية قول محمد فقال
 والذهب عندي في الاقرار قول محمد لان حديث ابن مسعود انكم بعض العباد في الفتح
 قول محمد هو الصحيح ولا يجد بالاقا فوجد منه رائحة الخمر او تقيهاها لاحتمال
 نحا كراه لعدم معاينة بخلاف ما سرفند بر او اقر ثم رجع او اسكران لا شفا سدي
 بالشبهات والسكر موجب الحدان لا يبرأ رجل من المياة ولا من السواء عندها
 ان يذكي ويخط في كلامه وبه في عملا لعرف والمراد بان يكون غالب كلامها هذيان
 فان كان نصفه مستقيما فليس يسكران بل يكون كالحصاة في اقره بالحدود وغير ذلك
 ثم الخلاف في الحد اما في الحمة فقوله لكونها احتياطا ولو اراد السكران لا يعتبر ولا يبين
 امراته منه لعدم الاعتقاد وعن الثاني رتاده كمن ذكره في الذخيرة وينبغي ان يصح
 اسلامه كالمكر وفي الفتح ان اسلامه غير صحيح كذا في الشريعة لينة عن الحسن وفي القسائي

عن النعمة وغيرها ان السكران كالصاحي في اقواله وافعاله لا في الردة فلا
تبين امراته **قلت** لكن ذكرت في شرح التوير ان المشتني سبع **باب**
حد القذف هو لغت الرمي وشرا الرمي بالزنا وهو الكاثر بالاجماع واستثنى
منه الشافعية ما كان في خلوة لعدم الحق العار قال صاحب البحر وقواعدنا لا تباها
كذا في الشريعة لامية **قلت** قد عراه في البحر لجمع الجوامع وعراه في الجمع لابن
عبد السلام ولغظه قذف المحصن في خلوة بحيث لا يسمع الله والله والحقيقة ليس
بكية موجبة الحد لاننا المفسد انتهى قال الحنفية اللقائي المحقق مثل هذه
العبارة نفي ايجاب الحد لا نفي كونه كية ايضا لان الكلام المقيد بقيد اذ انفي ترجمه
النفي للمقيد الاخير ويصير الكلام صادقا بنفي غيره وثبوت انتهى قال الرزكشي
قال ابن عبد السلام الطاهر ان عرقه محصنا في خلوة ليس بكية موجبة الحد
لاننا المفسد وما قال قد يظهر في ما اذا كان صادقا دون الكاذب لمائة علي
الله تعالى انتهى فاسأل كذا قال الباقي **قلت** والذي حرره في شرح
منظومة والد شيخنا بتعاليجنا النجم الغزي الشافعي انه في الكاثر وان كان صادقا
ولا شهود له عليه ولو فرغ الوالد لولده او لولد ولده وان لم يجد به بل يعزى ولو لغني
محصن وشرط الفقهاء الاحصان انما هو لوجوب الحد لا لكونه كية وقد روي الطبراني
عن واثل عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من قذف ذميا حدة لم يهرق القيامه بسياط
من نادم من العلوم ضرورة ان قذف المومنين عائشة رضي الله عنها كفر وان كان سرا
او جهرا وكذا القول في يرمي وكذا الرمي بالوطاة نعم قال الحليمي في الشافعية قذف
الصغيرة والمملوكة والحرمة المشككة في الصغير ونعامه في شرحنا المذكور وبالله التوفيق
هو كحد الشرب كية وثبوتها كما مر فمن قذف محصنا او محصنة بصرح الزنا لا
بالقرين ولو كان قذفه بغير العربية او في حالة الرضا ولم يقيد به في الهداية
والكا في فظن انه صرح به فيها وتركه هو الناحي سهوا نعم هو مقيد بما اذا لم يعم بنية
على صدق مقالته فان اقامها لم يجد اي لقاذف وكذا القذف ان تقدم السب
كما في الطهيري **حد يطلب المقذوف** لانه حق ولو كان المقذوف غائبا عن مجلس القاذف
حال القذف متفرقا ولا ينع عنه غير الفرع والحشو كما لم يكن الا ان يكون فوق نصيب

علي ما استظهره الكمال واحصاه اي المقذوف كونه مكلفا فلو قذف مراهقا
فادعي البلوغ بالسرا والاختلام لم يجد لقاذف بقوله كما في البحر عن الطهيري
قلت فهذا يستثنى من قولنا انما لو راق وقال بلغت صدقا واحكامه
احكام البالغين فليحفظ ولا بد ايضا ان يكون ولده او ولد ولده او رقا او مجنونا
او خنثي مشكلا واخرى وان صدق عليهم تعريف المحصن هنا وما جت يعقوب
باشا من انه ينبغي ثبوت بطلب الاخرى باثباته المخصصة تقبها الباقي بانه
يكفي للذكر اذني شبهة **حراسا** عفيفا عن الزنا فهذه خمس شرائط تدخل
تحت قوله تعالى والذين يرمون المحصنات فمقي فحد واحد لم يكن محصنا ولو تاه
عن ابيه بان قال لست لايتك او قال لست بآب فلان ان كان في غضب حد لواته
محصنة استحسننا لان في الغضب يراد الحقيقة بخلاف ما لو نفي الولادة عن ابويه
بان قال لست بآب فلان ولا ثلاثة فلا حد بحال لعدم قذفه لالفاظا ولا اقضاء
لان نفي الولادة نفي للوطى وفيه نفي الزنا لا اثباته **والا** يكن حالة الغضب بل الرضي
ولا يجد لما ذكرنا ولا يجد لو تاه عن جده في غير غضب او نسب له او ائمة او حاله
اوراقه بتشهد يدا البا اي زوج امه لان كلا يسمى ابا او قال له يا بن ماء السماء وقد
لقب به عمرو بن الحارث لكرمه او قال لعربي يا بني لانه لقوله للمصري يا رستا في
اولست بعربي لم يكن قذفا ويجوز قذف الميت المحصن ان طالب به الولد والحد
وان علا او ولده وولد ولده وان سفل ولما طالب مع قيام الولد خلافا لفر
ولو محروما عن الارث لان المطالبة بطريق العار لا الارث وكذا ولد البنت
خلافا لمحمد ولهما ما قلنا فاعتبار العار ولا يطالب ولد اباه ولا جده سبه
تقذف امه بالاجماع ولكنه يعزى علي ما مر فليجوز **قلت** ثم رأت في البحر وغيره
عن القتيبة ان اب يعزى اذا شتم ولده مع كونه لا يجد انتهى ثم قال صاحب البحر
وفي نفسي من شئ لقصر مجهم بان الوالد لا يقات بسبب ابنه فاذا كان القذف لا حق
شيا فان الشتم اولى واقوه في الشريعة فليتأمل **وسيط** حد القذف بوقت القذف
لا يطل بالرجوع عن الاقرار ولا يصح العفو ولا الاحتياض عنه لان فيه حق الله وحق
العبد فيعمل بالحقين ما امكن ولو قال زنا في الجبل وعني به الصعود حذبه

خلافا لمحمد، لأنه مشترك قلنا حالة النفس ترجح معنى الزنا. وان قال الآخر يا زاني
وعكس، فقال لعل انت. خلافا لغير كل صاحب. ولو قال الرجل لمرأته وعكست حدث
ولايمان حبيبته. ولو قالت زنت بك او معك. بطل الحد ايضا كما بطل المعان ولو كانت
زنت بك قبل ان تزوجك حدث دونة كما لو كان ذلك كله مع اجنبية. وانا فرج رجل
بولدتم نفاه يلاعن وان عكس حد. الرجل ولا يلاعن وقد قدمت المسئلة في المعان
والولد له في الوجهين لا فراده سابقا. ولا حق ولا شيء. فرج ذوالعنان. ان قال ليبن يا بني
ولا بابنك لان في انكار الكولادة انكار الزنا. ولا حد بقذف امرأة لها ولد لا يعلم لرب
اولا عنت بولد بخلاف ما عنت بغيره. اي غير الولد لعدم اعادة الزنا. ولا حد بقذف
رجل طي حراما لعينه كوطي في غير ملكه وكل وجه. كاجنبية فلو حراما لغيره حد لانه
لين زنا. او مروجبه كانه مشترك او مملوكه حرمت ابد كانه التي هي حنة رضاعا
وحبيبته ولا حد بقذف مسلم زنا في كفره ولا تقذف مكاتب وان كانت عن وفاة الاخت
الصحابية في حرمة. ويجد بقذف مروج طي حراما اما لغيره كن وطية الجوسية او امرأته وهي
حائض. لكون الحرمة مؤقتة. وكذا وطي مكاتبته خلافا لابي يوسف. وهو قول زفر. ويجد
مقذف مسلما كان قد نكح محرمة في كفره. عنده خلافا لما ياعلي ان تزوج الجوس بالمحرم
لحكم الصحة فيما بينهم عنده خلافا لما كاسر. ويجد مستأن قدف مسلما في دارنا
لا التزامه ايضا بحق العباد. ويلقي حد واحد لجنايات احدى جنسها. كزناه سرا لا يجدرة
لانها تختلف. فيتعذر لاختلاف الاسباب. ولو قدف جماعة بكلمة واحدة او بكلمات متفرقة
كفي حد واحد عندنا في الظهيرة لو قال لغيره جردك زاني لم يجد لانه لا يدري لي جده
ن الاكتفاء مشعر بان التوبة لا تكرر على الحدود والرائي والشا رب
وهذا في الحكم واما في الديانة فلا ريب كما في القهستاني عن الجواهر **مفسر**
في العزيز. هو لغة الناديب وهو في لاصل المنع ولم يعرض للمعنى الشرعي المراد اعتمادا
علي ما علم من تعريض الحد ان التعزير عقوبة غير مقدرة حقانه تعالى والعبد وسببه
ما ليس فيه حد من المعاصي ما فعل في كايين بعضه في السوابق متفرقا ولما قولي كما افاده
بقوله. يعزرون مملوكا او كافرا با زنا. او قدف. سلما يافاسق. لوصالحا والافلا
فلو قال لفاسق يافاسق لاسي عليه لكنه لو اراد اثباته بالبينه لم تقبل لكونها على جرح

مجرد. يافاسق. اي بالله والافلا يعزرون لانه تعالى سمي المؤمن كافرا بالطاغوت كما في
المضات وهل يكفر قائله ان اعتقه شتم لم يكفر بالاجماع اي اجماع المتكلمين. يا حيت
يا ليعن. بكسر اللام وتضم. يافا جريا سافق يالوحي. وقيل يدي. يامن يلعب بالبصيان
يا اكل الزبا يا شارب الخمر يا ديوت. هو من لا غيره لد علي اهله. يا محنت. هو
من يوتي كالمراة. يا خائن يا ابن القبة. واما لم يجب الحد لتقيده بصرح الزنا على ما افاده
ملا خسرو واجاب ابن الكمال بانه زنا بالاجرة ولا حد فيه عنده خلافا لما وفي القهستاني
القبة ههنا العجز فهو يعني. يا ابن الفاجرة يا زنديق. هو من يطن الكفر ويظهر الاسلام
يا قوطبان. هو يعني يامعس بكسر الراء والسين وتقول المعاصر بالصاد وفتح الراء
يا ماوي الزواني واللصوص يا حرام زاده. معناه المتولد من الزنا ياولد الزنا
لكنه كثيرا ما يراد بها الخداع الذي يبره فلا يجد في القهستاني عن الجواهر انه يجده
على الصحيح وافاد بان كلامه مشعر بان التعزير لا يتقدم وبان الصبي لو قدف بما رغب
كما قال الكرخي وعن القهستاني لا يعز. ووقف بان يعز في حق العبد لا في حق الله ذكره
الراهدى ثم الاشمل الاضبط ما في شوح المحاموي فان تكب منكرا او اذني مسلما
او معا هذا بغير حق بفعله او قوله عز وظهر كذبه كما اشار اليه بقوله لا يبارح ياكل
يا قد يا يتي يا خبير يا يتي يا حية يا عجم يا ابن الحجام وابوه ليس كذلك يا بعا
يعني يا محنت فما في صدر الشريعة منظور فيه. يا ماجر. زنا خذاج الزاني ياولد
الحرام باعتبار ان الكس يملكوس يا سحره يا ضحكة يا لثمان. بالخاء المهملة يعني الديوث
يا الله. يعني القفلة اما يابليد فيه التعزير للحوق الشين. يا موسوس. بكسر الواو ولا
تقال بالفتح ولكن موسوس لدا وليه اي ملقى اليه الوسوسة. واستحسنوا تعزيره
اذ كان المقول له عالما بالعلوم الدينية اي. فيقها وهذا لوعلي وجه المزاح
يعزرون فلو بطريق الحفارة كقولنا هاتنا اهل العلم كقول علي المختار كما في القهستاني البديعة
لكنه يشك بما في الخلاصة وان سب الخثنين ليس بكفر. او علويا. اي منسوب الى علي
سوا كان فاولاد فاطمة رضي الله عنها اولم يكن ولعل المراد بالعلوي كل متق والالا
فالتخصيص غير ظاهر بل قال الفقيه ابو جعفر انه في الاخسة اما في الاشرف فالعزير
وقيل يعزرون في حق الكمل لانهم يعدونه سببا كما في القهستاني عن الاختيار والتزج

ان يغزر زوجته لترك الزينة لوقادة عليها. وترك الجارية اذا دعاها الى فراشه. ولم يكن بها حياء ونفاس. وترك الصلاة وترك الفصل من الجارية والمخرج من بيته بغير اذنه. واكل القزير ثلاثة اسواط. وفي الخزانة واحد وفي الهدايا بقدر ما يراه الاحكام. والكثرة تسعة وثلاثون عند ابي يوسف خمسة وسبعون. وعنه تسعة وسبعون. ويجوز حبسه بعد الضرب لوفيه مصلحة. واشد الضرب للزير لخنقة عدوا فلا يخفف وصفا كما لم يخفف ترقيا اي ان عزربا دناء وان باقصاه فرق فلينحط ثم حد الزنا لثبوت الكتاب. ثم حد السرب لثبوت بالمشقة كما افاده في الهداية في اول حد السرب فليست بذلك. ثم القذف لثبوت برهانه ابد لا يغلط وصفا ومجدي حده الامام. او عزربا فوات ذمه هدر اذ الواجب لا يجامع الضمان وقال الشافعي يجب فيه الدية في بيت المال. بخلاف تغزير الزوج زوجته. لتقية تغزيره بشرط السلامة بفواته يضمن بخلافها لوجوبها فماتت او افضا فانه لا شيء عليه عند الطرفين للزومة لا يجامع ضمانين لمضون واحد وذا لا يجوز وفيه اشارة الى ان العلم يضمن بضربا لصبي وقال مالك واحمد لا يضمن الزوج ولا العلم في التغزير ولا الاب في الدايب ولا الحد ولا الوصي لو ضرب بعناد ولا ضمنه باجماع الفقهاء والى ان الموالي يغزر عبده ولو بالخشبة والزوج زوجته بدون اذن الامام وقيل اذما تغزير الامام وقيل لذي الحق وقيل لكل احد وهذا انما يستقيم حالة مباشرة لانه في ملكه وما بعد الفراغ منه فليس الا للامام فمن غزير بلا اذنه فليحسب ان يغزر المغزر بكسر الزاي كما في الفينة وغيرها وفي المجتبى والتغزير بالشمع مشروع بعد بعد ان يكون قاذفا ويكون بالصغى على الفسق وقيل لا لا باخذ المال اعلى المذهب وقيل نعم وقيل بل نسخ وبغز شافعي صار حقيقيا ثم عاد لمذهبه في قول كما يغزر على الورع البار وكعريف مائة قالوا ويكون بالقتل كن وجد رجلا يزني بحرمه وكذا يجمع اصحاب الكفاية والاموية والظلمة بادي شي له قيمة وثياب قاتلهم وغامة في الطولات وفيما علقته على التوبير

كتاب السرية عقبت به الحدود لانه منها مع الضمان وهي لغة اخذ الشيء خفية ولاها تكتس وتفتح ولم يسمع ساكنها وتسمية الشيء المسروق سرقة محارز فزيد على المعنى اللغوي اوصاف شرعا لا طاعة الحكم الشرعي بها اذ لا شك ان اخذ اقل من النصاب خفية سرقة شرعا لكن لم يعلق الشرع به حكم القطع فهو سرقة باعتبار الحرمة

كاعتبار

لا باعتبار ترتيب القطع ثم ضررها اما بعمامة المسلمين وهي الكبرى وسأقي اوبى المال وهي الصغرى وقدمها لانها اكثر وقوعا وقد اشتركا في التعريف واكثر الشروط فعرهما فقال وشرعا. اخذ مكلف. اي بطريق الظلم كما هو المتأدر فلا يقطع صبي ولا يصحف فمن الظن بطلان التعريف متعا. خفية. اي استتار وانتهى لونها واستدراك لولم لا لانه وقت لا يلحقه الموت فيه وما بين الغشائين كانهما وهل المعبر في الخفية زعم السارق او زعم احداهما رابعة وخمسة الزيلعي بالاول فليتا مل. قدر عشرة دراهم مضروبة جيدة او مقدارها بمرة واحدة فلو يربتين لم يقطع ذكره الشافعي وتعتبر القيمة وقت السرقة وقت القطع قيل وقت الاخراج فلما استقصت ان القصصان لعين قطع وان نقصان السعر اعلى الذهب وتثبت القيمة بعد لين. محرز لا ملك لديه. خرج حصير المسجد واستار الكعبة وباب الدار وزرع لم يحصد. ولا شجرة. خرج المخرج من دار محرمه ولا بد من كون المسروق متقوما مطلقا فلا يقطع بسرقته المحرم مطلقا ولو غزير لذي لانه وان كان متقوما عند من فليس يتحقق عندنا فليكن متقوما على الاطلاق. وتثبت السرقة بما يثبت به السرب كما عرفان سرقة مكلف خرا وعنده ذلك لغير محرم انما واقر بها مرة. وعند ابي يوسف مرتين كما في الحدود. او شهد رجلان. صرح به وان علم بما رتب لغيره لانه لا شهادة للنساء في باب الحدود كما غلط فيه بعضهم. وسأله الامام عن السرقة ما هي وكيف هي واين هي كانت اذ لا قطع بسرقته من دار حرم. ولم هي زادي الدر وميتي هي ومن سرقة. الاجنبى لم يحرم. وسألهما احتيا لا للدر وبخسة حتى يسأل عن الشهادة لعدم الكفاية في الحدود. ولذلك لما قرىسا له عن الكل لا الزمان لما مر ان القادم لا يتحقق الاقرار وما وقع في فتح القدر الا المكان فتعريف وكذا ما وقع فيه وان القاضي لو عين الشهود بالعدالة قطع انتهى مبي على القول بان يرضي بغيره وهو خلاف المختار الا ان فليست به له. قطع جواب ان له شروط تأتي في كيفية القطع. وان كانوا اى المسراف جمعا اى جماعة واصاب كل منهم قدر نصيبها كما سرقوا كلهم. وان وصليته تولى اخذ بعضهم. استحسانا سد الباب للفساد ولو فيه صغير او مجنون او معتوه ان محرم لم يقطع احد. ويقطع بسرقته السابح والابنوس والصندل والفضوض وقيد الخصر اتفاقا وليات والربح جدد وعود وغبر وسك وكذا كل ما هو من اموال وانفسها ولا يوجب

في دار العدل مباح الاصل غير مرغوب فيه. ومن ذلك انما قال المالك المتخذ للشرب لانها بالصفة
 المتعاقبات احوال النفقة والاداء بالباب الغير المركب بالجدار اما المركب فلا يقطع به كما ياتي لا يقطع
 بسرقته حتى انه يرجع بها حافي دارا كحطب وحشيش وقصب وسنك طريا او بالحاء وطير بجميع
 انواعه حتى البط والديج والحمام وزرنج ومغرة ونورة ولها يسرع فسادها كغيره ولم يوافقه رتبة
 وبطيرها وكذا نمر على شجر وكذا لا ياتي حوله ولم يحصد لعدم الاخراج ولا بما يتاول فيه الاكلان
 كاشربة مطربة او غير مطربة ذكره العيني ولو لا انما ذهب. ولات هو كذا وطبل ولو طبل الغزاة
 في الاصح للشبهة. ويربط هو اللود ومرمار وطير ووصليب ذهب او فضة ويطبخ ويزد للابويل
 الكسرينيا عن المذكو. ولا يقطع بسرقته باسجد ودار لا حرز لا حرز فالتقييد بالمسجد
 اتقائي وكذا لا يقطع بتابع المسجد كحمار وقناويله لعدم الحرز وكذا استار الكعبة كما في الفتح
 وكتب علم شرعي ومصحف وصحيفة ولو عليها حلية لان الحلية تتبع خلافا لابي يوسف. في غير الميز
 وعبد كليل لا يغصب لاسرقة. ودقير غير الحساب لان الدقير ان كانت شرعية ككتب التفسير
 والحديث والفقه فهي كالمصحف وان كانت اشياء مكرهة كدواوين اشعار مكرهة وكتب
 العلوم الحكمية فهي كالمطبوع ذكره البرجندي والتتسائي وغيرهما وعلله المالكاني وغيره بان
 المقصود ما فيها وهو ليس بمال بخلاف سرقة العبد الصغير الغير المميز فانه كما دلالة وقال
 ابي يوسف لا يقطع فيه ككبير بخلاف دفتر الحساب. الما يخرجهما لان المقصود ورقتها
 فيقطع اذا بلغ نصابا لا بسرقته كلب وفهد وكحيانة ونهب. اي اخذ قهرا واختلاف في اخذها
 لا يشترط ان يكون ولها بئش. ولو القبر في البيت تقبل في الاصح او ترك في القبر مع الميت ذهب او فضة
 او جواهر لا تضيع وسنفة فلم يكن حرزا بل قالوا لا يقطع السارق في بيت فيميت او قبر لا يبيح
 بالداخل لجهنمه او لزيارة القبر نعم لو اعتاد ذلك فلا حرام قطعه سياسة لاخذ ذكره الزيلعي
 والكال. وكسرة ما اعلمته اي بيت المال او مال مشترك او شرا بدينه فخرجه او زيدا او جود
 لصيرورته شريكا كلاكاه او وجلا. استخسانا لان الجليل لما خير المطالبة. وان كان دينه
 نقدا فرق. خلاف جنسه حقيقة او كما بان سرق. عوضا قطع لا كما سئل الالشيقي فلا يميز
 الابا لثرا في خلافا لابي يوسف. فلا يقطع عنده ولو قال اخذته رهنا لم يقطع بالخلان والطاق
 الشافعي اخذ خلاف الجنين المجنونة في المائة قال في المجتبى وهو وسع فيعده عند الضرورة
 وان كان دينه دنانير فسرق درهم او بالعلس لا يقطع وقيل يقطع. وعلى الاول المولى لا يقتل

خلاف لابي يوسف

جنس واحد حكما ولا يقطع بما قطع فيه مرة والحال انه لم يتغير عن حاله الا في وان كان قد
 تغير قطع ثانيا كقولهم البديل عنه وكذا لو تبدل سبي بالبيع لانا خلافا لاسباب ينزل
 منزلة اختلاف الاهيان واختلف فيما لو قطع بسرقته ذهب او فضة ورد قصيصا ائنة فسرقته
 لم يقطع عنده خلافا لها ولا يقطع لو ابتاع الدنانير ثم خرج **فصل في الحرز**
 هو قسمان لانه ما حرز مكان البيت ولو بالابواب او باله مفتوح ولصندوق واما حرز بحائط
 كن هو عند ماله. حقيقة او حكما ولو تايما على المذهب. واعلم انه في الحرز بالمكان لا يغير الحرز
 بالحائط لانه يقتضي قصد الاخر اذ به فكان اقوي لكن لا قطع فيه لا بعد الاخراج منه لبقائه
 قبله بخلاف الحرز بالحائط حيث يقطع كما اخذ لولا انه بمجرد اخذ فكأن سرقته بنفس
 الاخذ **باب** المذهب ان حرز كل شيء معتبر بحرزه مثله فلا يقطع باخذ اللؤلؤ من
 اصطب لخلان اخذ الدابة كذا في التتسائي لكن في تنوير الانصار وغيره وكل ما كان
 حرزا نوع فهو حرز للأنواع كلها على المذهب انتهى فليست له. ولا قطع بسرقته ماله
 من سبها قرابة طلق ولا للشبهة ولا بسرقته فربيت ذي رحم محرر لما ذكرنا. ولو بالغير لعله
 الحرز ويقطع بسرقته ماله. ايما الحرز. فربيت غيره لتعلق الحرز. وكذا يقطع بسرقته فربيت
 محرم رضا عا لعدم الشهنة خلافا لابي يوسف في الامر. لدخولها عادة وبخلاف اخذت
 رضاعا ولا قطع بسرقته مال زوجته او زوجها ولو حرزا ص. للتبسط بينهما. وكذا لو سرق
 عبد فربيتة او زوجته سيده او زوج سيده. لا خلال الحرز. او فربيتة او من خنته
 بمحمة فشتاة ففون زوج كل ذي رحم محرم فربيتة. خلافا لهما فيها. وقوله اصح. او فربيت
 للشبهة او فربيتة ففالا. لا خلال الحرز. وان كان ربه عنده. جالس عليه على المذهب لانه
 حرز مكان في لم يغير الحافظ بخلاف ما ليس بحرز كالمجد ويقي فليحفظ. او فربيت
 اذن في دخله كالحائات وحائيت التجار لو ففالا لما قلنا فلو لا قطع كما ياتي. او سرق
 الضيف مرضيغه. لا خلال الحرز ولا خيانة لاسرقة. وقطع لو سرق من الحمام ليلا. الا
 في وقت جرت العادة بدخوله للافوك النهار كما في الاختيار. او فربيت متاعا ورثه
 عنه. لا حرز بالحائط كما مر. او ادخل يد في صندوق غيره او كما وجبته او سرق جوالقا
 بضم الجيم فيه متاع ورثه عنه يحفظه وانما عليه اي الجوالق **باب** وتقييد
 النور على اتقائي عليهما فربيتة. او سرق الزوج فربيت المتاجر عنه خلافا لها. للشبهة

منه وصحة وهو كل ذي رحم محرم

قلنا ملكه في الرقبة لا المتعة فصار المالك كالاجنبي في حق الخرز. ولو سرق شيئا لم يخرجه
 من الدار لا يقطع. لعدم تحقق الاخذ كما مر. بخلاف ما لو اخرج به خرزة الى صحن الدار الكيفية فيكون
 اخرجها اليه كاخراجها الى السكة لان كل مقصورة خرز علي حدة. او سرق بعض اهل حجر دار خرز
 اخري فيها اي في تلك الدار الكيفية لما قلنا. لما خذ شيئا من خرز فالتاه في الطريق ثم خرج فاحده
 يقطع عنده خلافا لغيره ولم يأخذه لم يقطع اتفاقا لانه مضاعف لاسارق. او عمل على عمارات
 فاخرجه من الخرز لان سيرة الخمار مضاعف اليه فيقطع. ولو دخل بيتا فاخذ ذنبا او لصوصا خارجا لا يقطع
 ويسمى اللص الطريف. وكذا لو دخل الخارج يده فساو له منه وقال ابو يوسف يقطع الداخل
 في الاول ويقطعان في الثانية. ولا خلاف في ذلك. وكذا لا يقطع لو نبت بيتا وادخل يده فيه واخذ
 شيئا وكذا لو وضع في القبة ثم خرج واخذ هو الصحيح ذكره الشافعي. او طرأ في شق صرقي
 خارجا لم يخرجه لا يقطع خلافا له في المسئلين ويقولون قاتل لائمة الملائكة وانحلها ايملاص
 واخذ من داخل الم قطع اتفاقا للاخذ من الخرز. ولو سرق فرقاطا بكسر القاف الابل على شق
 وجمعه قطر مجالا او غيرا او خلافا لغيره دابة لا يقطع لعدم الخرز. وان شق الخمر واخذ منه
 شيئا يقطع والفسطاطا اي الحجة كالبيت في الخرز ولو سرق نفس الفسطاط لم يقطع
 الا اذا كان غير منصوب ومحرزا باحد الخريز **فصل** في كيفية القطع
 واثباته. اخره لان حكم الشيء يعقبه. تقطع يمين السارق من رده. اي رشفه لانه
 المتوارث. ويحتم وجوبا. لكي يقطع الدم وعند الشافعي زنا. وعن زينة وموت
 علي السارق عندنا والمقول عن الشافعي واحمد انه يسقط تعليق يده في عنقه لانه عليه
 الصلاة والسلام اريد. رواية ابن ماجه وغيره وعندنا ذلك مفوض للامام
 ولم يثبت عنه عليه السلام في كل فرقة له يكون سنة كافي الفقه. وتقطع رجله اليسرى
 ان عاد. وعليه الاجماع. فان سرق ثانيا لا يقطع بل يحبس حتى يتوب. ومدة التوبة
 مفوضة للامام وقيل حتى يموت كما في الكفاية وقال الشافعي يقطع في المائنة يده
 اليسرى وفي الرابعة رجله اليمنى وما رواه ان صح حمل علي السياسة او لا يقطع
 وطلب المسروق منه شرط القطع. ويشترط حضوره عند الاقرار والشهادة
 وعند القطع ايضا كما سيأتي وكذا حضر الشاهدان فان غابا او ماتا او احدهما
 لم يقطع كما في الفقه وهو ظاهر الرواية كما في المنبر ونحوه في البحر وعنه كفاية الحاكم

لكن عبارة الحاكم في كتاب السرقة. واذا كان المسروق منه حاضرا والشاهدان غائبا
 لم يقطع ايضا حتى يحضروا وقال ابو حنيفة بعد ذلك يقطع وهو قول صاحب
 وكذلك الموت. وهذا كله في كل خذ وحق سوي الرجم ويعني القصاص
 وان لم يحضر واستحسانا لانه من حقوق الناس ان يهي بلفظه فليحفظ فقد غلط فيه
 بعضهم كما نبت عليه السبيل في فليمنه له. وفي الكافي هذا اذا كان اختار المالك
 القطع وان قال انا اضمه لم يقطع عنده ان يهي فليحفظ. ولو المسروق منه مورعا
 او غاصا او صاحب الربا او مستغيرا او مستاجرا له او مضاربا او مستبعضا او قاضيا
 على سوم الشراء او يعقد فاسد او انا او وصيا او متوليا او مريضا. وضابطه
 كل ذي يد صحيحة. ولا خلاف ان الرهن فلا يخاصمه لانه لا بعد قضاء الدين وكما في
 الربا فانه بالتسليم لم يبق له ملك ولا يد وكما لسارق فانه لو سرق منه لم يقطع
 بخصومة اخذ ولو مالكا لان يده ليست بصحيحة كما افاده بقوله. لا يقطع بطلب
 السارق او المالك لو سرق من السارق بعد القطع. لعدم تقويم المال بعد القطع
 فلا يوجب لقطع بخلاف ما لو سرق منه قبل القطع او بعد در الحد بشبهة. فانه
 يقطع بخصومة السارق لان سقوط التقويم ضرورة القطع هناك ولم يوجد هنا
 وان لم يطلب حذم يقطع لما مر. وان وصلية او هو بها. اي بالسرقة ولا بد من
 حضور المسروق منه. عند الاقرار والشهادة والقطع. وقد قدمناه. وان كانت
 يده اليسرى او ابهامها مقطوعا او شللا او اصبعان سويا لانهم لذلك لا يقطع
 منه شي. لغوات جنين المنفعة بلحشا او شيئا. بل يحبس حتى تظهر فيه سمات المائنة
 وكذا لو كانت رجله اليمنى مقطوعة او شللا فيسقط القطع اصلا ويحبس ليتوب
 والحاصل ان شرط قطع اليد اليمنى كون اليسرى والرجل اليمنى صحيحتين فليحفظ
 ولا يضمن المأمور بقطع اليمنى. ولو عمد على الصحيح. لو قطع اليسرى لانه
 اخلف عما ائلف من جنسه ما هو خير منه. وعندنا يضمن الدية ان عمد. وكان
 ينبغي وجوب القصاص لكنه سقط للمشبهة الناشئة عن طلاق النضر والصحيح
 قول الامام. لكنه يؤدب. وكذا لو قطع غير الحد في الاصح كما خرزه في شرح التوير
 وقد بالامر وكونه باليمين لانه لو قيل لما قطع يده ولم يعين اليمنى لم يضمن اتفاقا

ويقطع بطلب المالك ايضا
 في السرقة من هؤلاء

وكذا لو اخرج السارق يساره وقال هذه يميني لانه قطع بامره ولو قطعه احد قبل
اسر القاصي وقضائه به وجب القصاص في العمد والدية في الخطا اتفاقا وسقط القطع
عن السارق لانه يقطع اليد ووجبه عليه ضمان يأسر في العمد القطع حدا كذا جزمه الباقي
وحكي في الملح فيه خلاف ونقلنا في شرحنا على التوير عن المسح ان لو سرق فلم يؤخذ
حتى قطعت يمينه قصاصا قطعت رجله الاخرى فنتبه وفرق شيئا ورده قبل الخصومة
إلا ما كلفه يقطعه وكذا لو نقصت قيمة النصاب قبل القطع بعد القضاء لانه
لما كان النصاب شرط قيا عندنا لا يضا وعن محمد يقطع او ملكه بعد القضاء
او ادعي انه ملكه ولم يثبت الشبهة وكذا لو ادعاه احد السارقين المحترق ولو بعد
القضاء قبل الايضاء وقيدنا بالمحترق لانه لو اقر انه سرق وفلان وانكره فلان قطع الحرق
كقوله قلت انا وفلان ولو سرقا اي اثنان وغابا حدهما وشهدا اثنان على سرقتهما
قطع الاخر وهو الحاضر لا شبهة الشبهة لا تقبر ولو اقر العبد المأذون بسرقة
قطع وردت السرقة لو قايمة ولو هالكه لم يضمن صدقة الحولي ام كذبه لان
القطع وال ضمان لا يجتمعان وكذا المحجور عند الامام وعند ابي يوسف يقطع ولا ترد
والمال الحولي الا ان يصدق له الحولي فيدفعه للمسروق منه وعند محمد لا يقطع ولا ترد
وقال زفر لا يقطع في كل وصفي الخلاف انه هل الاصل المال لا يقطع او كلاهما
فعنده القطع وعند محمد المال وعند المالكي كلاهما اصل وكل رواية عن الامام ومن
قطع بسرقة والعين قايمة ولو بيد غيره بان باعها او وهبها ردّها الربها لبقائها
على ملكه ورجع على السارق من ملكه بما دفعه اليه وان لم تكن قايمة بل هالكه فلا ضمان
عليه وان وصليه استهلكها قبل القطع او بعده على الظاهر ويقتضي ادا قيمتها ديانة ولو
استهلك غيره ضمن ويرجع بما دفع على السارق ذكره القهستاني وان سرق سرقا يقطع
بكلها او بعضها لا يضمن شيئا منها عنده وقا لا يضمن ما لم يقطع به الا ان يقطع بحضرم
فلا ضمان اتفاقا وكذا الخلاف لو انصب عليها الواحد وسرقها بدفعت فخاصم
بعضها كما يفيد الحلاق المتن ولو سرق ثوبا فشق في الدار نصفين ثم اخرج
قطعة ان بلغت قيمته نصابا بعد شقه ما لم يكن اتلافنا بان ينقص اكثر من نصف القيمة
فملكه مستند لوقت الاخذ فلا يقطع وهل يضمن نقصان الشق مع القطع مع الخيارات

لا وقال المال الحق نعم وبقي اختار تضمين القيمة بسقط القطع لما مر لا يقطع ان
سرق ثاة فخرجها ثم اخرجها اذ لا يقطع بالحر كما مر ولو ضرب المسروق من الحجرين
دراهم او دينار او اتخذ حليا او آنية قطع لو قدر نصاب وقت الاخذ وردّها
اربعا وعندها لا يردّها ويقطع وقيل لا وقيد بالنقد لانه لو جعل نحو الخامس
او ابي فان كان يباع عددا وفيه للسارق اتفاقا وان ثمة فعلي هذا الخلاف ولو صبغ
احمر او طين الخنطة اولت السوق لا يؤخذ منه ولا يضمنه سواء صبغ قبل القطع
او بعده خلافا لاختيار الاختيار فتنبه وعند محمد يؤخذ منه ويعطي ما زاد الصبغ
وعندها كيتا لثلاثة يؤخذ منه الثوب بلا ضمان شي وان صبغ اسود اخذ منه
ولا يعطي شيئا للصبغ وحكما في اي في اليهود حكمها في الامم با على ان السواد زيادة
او نقصان لكنه اختلاف زمان لا رها **فروع** سرق في دكانه سلطان ليس
لسلطانه اخر قطعه لو كان للسارق كنان في بعضهم واحد ان تميزت الاصلية او امكن
الاقتصار على قطعها لم يقطع الزائد والافطحا هو المختار اقرار المالكه بالسرقة باطل
ومر بالمأخرين فرأيت بصحته ويحل ضربه ليقر كما في خراطة المفقي وسئل الحسن عنه قال
ما لم يقطع اللحم لا يظهر العظم لكن في الواقعات لا يبيد كذا في القهستاني ثم نقل
نصه عظام وتمايم فيما علقته على تنوير الابصار **باب** قطع الطريق
وهو السرقة الكبرى واطلاق السرقة عليها مجاز ولهذا الزم التقييد بالكبرى
وسميت بذلك لما مر من ضررها العام مع سارقة عين الامام ولذا غلط الحديث قيل
وشراؤها سنة بل ثمانية كونهم وثقوك وفي دار الاسلام وخارج المصر على مائة مفر
واجاب ومن اهل وجوب القطع وان ياخذوا قدر النصاب وان يؤخذوا قبل القربة
قلت وفيه ان الكلام في السرايط المختصة بها وعن ابي يوسف اعتبار الشرط الاول
فقط فيحقق في المصر ليدفع عليه الفتوى لمصلحة الناس كما في الاختيار وغيره زاد القهستاني
وقال بعض المتأخرين ان هذا في زمانهم واما في زماننا فيحقق في القرى والامصار وعن
ابي يوسف من زعم في المصر او بين القرى فان بالسلاح حد وان نبغ فلا الا بالليل انتهى
سبحي فيحفظ من قصد قطع المادة من الطريق من مصورها العصاة المؤبد اي سلم
او دعي ولو عبد او امرأة فانها كالرجل في ظاهر المذهب كما في التوير وغيره لا كما لصبي

كما في التمسك في غزاهدي واعلم ان كل ما فرض فيه فهو فرض كفاية اذا حصل المقصود
بالبعض ولو عييدا او ناسا سقط عن الكل ولم يعم به احد في زمنها انما ايجز اكل
من كل فنين واما ان تقوم ان فرضته تسقط عن اهل الهند بقيام اهل الروم مثلا بل فرض
على الاقرب فالقرب من العدو الى ان تقع الكفاية فلو لم تقع الاكل الناس فرض عينيا كصلاة
وصوم ومثل الحنافة ثم جمعي المسلمين العالمين به سواء في كل المسلمين شرقا وغربا وبعضهم
وفيه رضى الى ان فرض الكفاية على كل واحد من العالمين ببطريق البدل وقيل انه فرض على
بعض غير معين والاول المختار لانه لو وجب على البعض لكان الامة بعضها بها وذا غير بقول
والي ان قد يصير بحيث لا يجزى على احد وبحيث يجب على بعض دون بعض فان كل
طائفة من المكلفين ان غيرهم قد فعلوا سقط الواجب عن الكل وان لم يرضه ان لا يقوم به واحد
وان ظن كل طائفة ان غيرهم يفعلوا وجب على الكل وان ظن البعض ان غيرهم لا يفعل
اخرى ان لا يفرضوا في وجب على الآخرين دون الاولين وذلك لان الوجوب ههنا منوط
بنظر المكلف ان يحصل العلم بفعل الغير وعدمه في مثل ذلك في حين التعلل بالكلف
به يؤدي الى الحرج وتامه في مناهج القبول والى انه لا يجب على الجاهل به وما في خواشي الكتمان
للفاضل التقاضي ان يجب عليه ايضا فمخالفة المبدأ كذا لا يجب للجها على عيني لانه
غير مكلف كالمجنون وكذا بالنع عالم ليس في البلدة اقله منه فليس له الفرق خوف ضياعهم
كما في السراية او لما بان ان احدهما لا طاعته فرض عين وكذا كل سفر فيه خطر لاداءها
وكذا المديون بلا اذن الدائن وما لا خطر فيه حمل الولد بلا اذن ومنه السفر في طلب
العلم وامرأة حق كان لها زوج او كضعف بينها كما ذكره الشنقي وغيره او لها عورة
كما نقله التمسك في المحيط قال لا يخص بالرجعة كاطن وعبد لان حق المولى مقدم
على فرض الكفاية واعني ومقعد ايجز واقطع لان تكليف العاجز قبيح كما فرض
وفيه نزول قوله تعالى ليس على الاعرج جرح الآية فان جرح العرج ايجز عن
يكفر جاحدا كما في الاختار وعني فان قدر فرضه على نفسه فالجها فرض عين في حقه
الاذا عجز الاقربون او تكاسلوا فانه يصير فرض عين في حقه ايضا ثم الى ان يفرض على
اهل الشرق والغرب جميعا وكفى فيه خبر واحد ولو ناسقا لعبد وفرضه لا يقيم بلا عذر
ثم ولا ثم بلا علم فان الانسان لم يخاطب بما لم يعلم وبعد العلم يجب بهذا الترتيب

كل
هذا هو
الذي
هو
في
الكتاب
الذي
هو
في
الكتاب
الذي
هو
في
الكتاب

كان بشرط القدرة على القتال والصلاح وملك الرأد والراحلة وغيرها كما في الحامية
وعينها وكذا فرضه بسبب في الاسباب لم يفرض عليه كما في التمسك في الاختيار
زاد في الفتح ودوام الحرب بقدر ما يصل والافق تكليف بالاطلاق بخلاف قتاد
الامير وجوب على الكل من اهل المشرق والمغرب من علم ويجب ان لا يكثر من
عزم على الخروج وقد اعد خروج الناس وتكاسلهم او قعود السلطان او منعه
انتهي فليحفظ ذلك فتخرج الدابة والعبد وكل من يفرض على القتال وكذا من يفرض
على الخروج دون الدابة ينبغي ان يخرج لتكثير السواد اربابا بلا اذن الفرج المال
لتقدم فرض العين على حق العبد وله الجعل بضم الجيم ما يجعل للانسان في
مقابلته شي يفعله والمراد به هنا ما يجعله الامام على الناس الذين يخرجون
الى الجهاد وهذا لانه يشبه بالجهاد ضرورة الدين ان كان في بيت المال
في الفجر هو المال المأخوذ من الكفار بغير قتال كالخراج والجزية واما المأخوذ بقتال
فيسمي غنمة كذا في فتح القدير وغيره سيجي والمراد هنا بالشي ما هو الا حرم
منه وما يكون في بيت المال فزني وغنمة كما افاده سلاخسوق وصدر
الشريعة وهو الحق كما في فتح الغفار وذلك لان جميع ما بيت المال مقدم على
المسلمين وهذا منها فعلي اهاما كفاية في بيت المال ولا هي وان لم يكن شي في بيت
المال فلا كراهة لمساكن الحاجة فلا بأس ان يقوي المسلمون بعضهم بعضا لانه فيه
رفع الضرر الاهلي بالحق الادني وقد اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم درهما
من صفوان وغيره فغير رضاه واطلاق الاباحة في السير ولم يقيد بشي واستدل
عليه بقوله عليه الصلاة والسلام المؤمن يعفو ويؤجر كمثل ام موسى ترضع ولها
لنفسها وتأخذ الاجرة عليه كانت تأخذ من فروع كل يوم دينارين كما في الشريعة
عن الميتين **تنبيه** وفرائض هذا الباب معرفة الامام
فالامام من اربعة اهل العقد والحل ونقد حكم فيهم خوفا وفهما فلا يصير اماما
الا بعد ان كما في النظر وغيره ودار الاسلام ما يجري به حكم امام المسلمين ودار
الحرب ما يجري فيه امر رئيس الكافرين كما في الكافي وذكر الزاهدي انها ما غلب
فيه المسلمون وكفا فيه آمين ودار الحرب ما خافوا فيه من الكافرين والاختلاف

ولا خلاف ان دار الحرب تصير دار الاسلام باجراء بعض احكام ~~الاسلام~~ الاسلام فيها واما
صيرورتها دار الحرب فعوذ بالله منه فعند شروط ثلاثة احدها اجراء احكام الكفر
اشتهار بان يحكم الحاكم بحكمهم ولا رجوعنا الى قضاء المسلمين كما في الجزية والثاني ان
تدار الحرب بحيث لا يكون بينهما بنو فرياد الاسلام يلحقهم المدد منها والثالث
زوال الامان الاول اي لم يبق مسلم او ذي فيها آتيا الامان الكفار ولم يبق
الامان الذي كان للمسلم باسلامه والذي يعقد لدمته قبل استيلاء الكفرة وعندها
لا يشرط الا الشرط الاول وقال شيخ الاسلام ولا همار لا يبيحنا ان الدار محكومة
تدار الاسلام ببقا حكم واحد فيها كما في الهاربية وغيرها فالاحتياط ان يجعل هذه
البلاد دار الاسلام وان كانت للملاحية واليد في الظاهر هو الشاغلين رشا
لاحتلنا قسمة للقوم الظالمين ونجتنا برحمتك من القوم الكافرين كما في المستصفي
شبه ومزوايع الرباط وهو كرامة في مكان ليس وراءه اسلام هو المختار
وصح ان صلاة الرباط مجسما لله بسماعية وان مات فيه احرى عليه عمله ورزقه
واين القاتل وبعث شهيد آتيا من القوم الاكبر وقامته في فتح القدير وقد تم شيخنا
الشيخ عبد الباقي الحبلى الحديث ثلاث عشرة ما يجري عليه الاجر بعد الموت علي ما
جاء في الاحاديث واصلها الحافظ الاسوي رحمه الله تعالى

- اذ مات ابن آدم جازي
- علومه يشهد ودعاء تجل
- وراثته مصحف ورباط تغر
- وبيت الغريب بناء ياوي
- وتقبله لقرآن كريم
- كذا من سن صالحه ليقفي
- فخذها من احاديث شعير

• واذا احصاهم ندعوهم الى الاسلام كما فعله صلى الله عليه وسلم فان اسلموا
فيها ونعمت ولا ندعوهم الى اداء الجزية كما امر به صلى الله عليه وسلم امرأه وهذا ان كانا
من اهلها اي من قبلهم الجزية كاهل الكتاب والنجوس وعبدة الاوثان واليه دون
الرب كما يأتي وسين لم الامام قدرها اي قدر الجزية ويتيجب ليلا يقضي الي

المنزعة فان قالوا الجزية فلهما لنا فرغصته الدماء الاموال وعليهم ما علينا
من القرض بما كان في الصلوات فخرج العبادات اذ الكفار غير ناطقين بها عندنا
وقدرت في ما علقته على لتوير المناد وخرجت ان لم تبلغ الدعوة لقوله تعالى
وما كنا نعني حتى نبعث رسولا **شبه** الدعوة هنا بفتح الدال ولكن في
الدعوة الي الطعام واما في النسب فبالسر لانا لا لباقين **قلت** لكن ذكر
غيره انما في الحرب بالضم وفي النسب بالكسر والطعام بالفتح وان الكافر
ثمانية ونقل العلق في حديث اذ ادعى احدكم الى وليته عرس فليجب نظاما مفيد فقال
• اسامى الطعام اثني عشر عرس • سائرهما مقرونة ببيان •
• وليته عرس ثم خرص ولادة • عقيقة مولود وكية بان •
• وضمة ذي ثوبت فقيقة قادم • وعذرة او عذار يوم ختان •
• ومأدبة الخلان لاسب لها • حلاق صغير يوم ختم قرآن •
• وعاشها في النظر تحفة زائر • قري الضيف مع نزل لم يقران •
• وبقي طعام اهلاك ويسمى الشندخ • والعقيرة وهي ما يذبح في اول رحب لكنها
ملحقة بالاهنية واما المأدبة فعلى قسمين الثقي والجفلي يعنى الدعوة الخاصة
والعامة وتامة في العلق وشروح الحديث **•** قبل ان يدعى حقيقته
باللسان او حكما باشتهار الدعوة شرقا وغربا كما في زمانا كما بسط في المنزلة في
المنزلة وهو وان اشتهر في زمانا شرقا وغربا لكن لا شك ان في بلاد الله تعالى من
لا شعور له بذلك بقي لولبنة الاسلام الجزية ففيها لانا رائية لا ينبغي قالم حتي
يدعوهم الى الجزية ونذب دعوة بلغة لزيادة المال ليدل على اننا لما ذاقنا
كن بشرطين احدهما ان يكون في التقديم من المسلمين كتحصن واحتال ولو غلبت
الظن والثاني ان يطعم فيهم ما يدعوهم اليه كما في المحط فان اهل الجزية
نسبهم لله تعالى عليهم فانه الما صر للاولياء والظاهر للائمة ونقا لهم بنصب
الحائيق والقرنق والفرق وقطع الاشجار وفساد الزرع ولو بدوات ونار
ونزهم ولو بيل وحجارة وما فيه اهلاك وغيظهم وان تنزوا با ساري المسلمين
وتجارهم وصبيانهم ولكن نقصد هراي كفار به اي بالري تميزا بالسية

بقدر المكان وما اصنامنا لاديت فيه ولا كفارة خلافا للشافعي **نيس** لو تترسوا
بنبي سئل ذلك النبي لو فتح الامم بلاد وديها مسلم او ذي لاجل قتل احد منهم اصلا
ولو اخرج واحد قتل الباقي ولا بأس بنقض قبورهم طلبا للمال ولا يكره حمل رؤسهم
الى دار الاسلام لو فيه غيظهم او فراغ قلب المسلمين وقام فيما كتبته على التوبة ويكره
اخراج النساء المصاحف في سرية اقلها مائة واقل الجيش اربع مائة قال ابو حنيفة
وقيل اقلها اربع مائة واقلها اربع مائة وهذا قال الحسن بن زياد اي قتل نفسه
كما افاده الاكل فلا تقتل لا يؤمن عليها لقوله صلى الله عليه وسلم لا تقاتلوا بالقرآن
الى ارض العدو زادي رواية فحقت ان ياتى المصدق وقيل الذي كان لقلة المصاحف
اما اليوم فلا يكره لكن الصحيح الاول ولا يبعد ان يراد بالمصحف ذو الضعف فيشمل
كتب التفسير والحديث والفقه فانما بمنزلة المصحف كما في الاختيار والتوبة ولا
يكره اخراجها في عسكروين عليه لغلبة السلامة والغالب كالتحقق الا ان اخرج
الشامة مكره ذكره القسستاني وغيره زادي في المخرج نقله عن السراج فان كانوا لادى مجز
قالا ما دون الحرائر وقد كان النساء يجن جن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجهاد
كما ورد في حديث ام سلمة وغيرها وفي النهروين ينبغي ان يكون العسكر العظيم اثنا عشر
الف لقوله صلى الله عليه وسلم ان يغلب اثنا عشر الفا مائة ولا يكره دخول مستان
اليهم تصحف ان كانوا يوفون العهد لان الظاهر عدم تعرضهم ونهي رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن العداية نقض اليهود فلم يغدوا وخادعهم باستعمال المعاريض جاز والمأول الى الخيانة
والسرقة والغش والمثله كقطع انف واذن اي بعد الطعن بهم وما قبله فلا بأس
بها لانها البغ في وهمهم كما في الاختيار ونهي عن قتل امرأة او غير مكلف كصبي ومجنون
ولكن معتوه كما في المخرج عن البحر شيخ فان وكذا اصحاب صوامع وكنايس ورهبان
ان لم يحيا لظوا الناس او اعشى او مقعد او مفلوج او قطع اليمنى او من خلاف ومفاده
ان يقتل مقطوع اليد اليسرى او احدي الرجلين والاخرى ولا هم وزيحج ويثني
في حاله افاقته لانه من يقاتل وقد افاده ايضا بقوله الا ان يكون احدهم قادرا
على القتال نقل الشربلاي عن الكمال ان الشيخ الفاي من لا يقتل على القتال
ولا الصياح عند القتال الصقيين ولا على الاحبال الى اخره ثم قال وفي النهي عن قتل

قوله لادى مجز
جوز قول بعض الاصحاب
نذول ويوم حنين او ان يجتمع
كذا في طبقات النور والسيوطي وغيره
وفي اعداء ذلك وسات هذه الكلمة
عليه السلام كتب الكوفي

الاقطع

الاقطع من خلاف فظروا لانه لا يزل عن رتبة الشيخ القادر على الصياح انتهى فتنبه
اوذا راى في الحرب اوذا مال حيث به او يكون احدهم ثلاثه عشر فاكثرت ملكا
حينئذ يقتل القدي ضربه الى المسلمين ونهي ايضا عن قتل اب كافر لقوله تعالى
وصاحبهما في الدنيا معروفا وكذا الام والجد والجدد بخلاف الولد والمحمول بل ياخي لا يكره
ويجوز في موضع ويشغل ليعتد عيون بالنصب باضمار ان الا ان قصد الاب قتله
وكان بحيث لا يمكن الهرب منه كما في القسستاني في المحيط **قلت** وفيه كلام لانه
يقي حرا علينا قليلا مل ولا يمكن دفعه لانه يقتل فلا بأس بقتله لجواز الدفع مطلقا وكذا
لما ان يؤثر حياته كما لو كان لابن ماء يكره احدها فلان ان يشرب وان كان الذي يمت
عطشا ولهذا يحبس الاب بتفقه ولده دون دية لا يفي المقتة قصد اطلاقه فكان
الحبس فيه ضربا دفع الهلاك ومع هذا لو قتل لا يجز عليه شيء لعدم المصالح فعم عليه
بقتل نهي عن قتله التوبة والاستغفار ولا يكره قتل خواجيه وخاله ولذا لا تجب
عليه نفقتهم مع اختلاف الدين بخلاف اخيه لما في حيث لا يجوز له قتله وكذا تجب
نفقة لاحتاد الدين وكذا يجوز قتل ابنه المخارب ولذا لا تجب نفقة عليه ويجوز
للامام صلحه بمال من ماله او ما ان كان مصلحة لنا لقوله تعالى وان جنتوا للسلم فاجن
لها اي ان مالوا الى السلم فخل اليه وهذا اجلا لما تفصيلا فيجوز لنا اخذ مال
منهم لاجله ان كان لنا به حاجته ولا فلا يجوز لقوله تعالى ولا تمسوا عهودكم ولا
اتمروا بالعقود ولما فيه ترك الجهاد صورة ومعنى وهو فرض فلا يجوز تركه بلا عذر
امانه فيجوز لانه جهاد معني وهو اي المال المأخوذ صلحا يعرف كالجنية ان كان قبل
التزول بساخرهم فان ارسل او ارسلوا رسولا لانه مأخوذ بغير قتال فكان كالجنية فيصف
الى مصارفها ولا يجنس ويصرف كالتخي لو المال المأخوذ بعده اي بعد التزول
بساخرهم واحاطة الجيش بهم فيكون كالعينة فيجسها ثم يقسم الباقي بينهم لانه اخذ
بقوة الجيش فكان مأخوذا بالقتال تله معني واما دفع المال امنا اليهم صلحا فانه
لا يجوز لما فيه من الحاق المذلة للمسلمين وفي الحديث ليس للمؤمن ان يذل نفسه
ذكره صاحب الدرر وغيره الا الحق اهل الهلاك لان دفع الهلاك باي طريق اسكن
واجب ويصالح المرتدين لطمع اسلامهم بدون اخذ مال لانه كالجنية ولا خزيته

[illegible]

وخاصة ان ما يعنى المسلم منه يمنع التستاني منه ان يدخل دارهم وان خرج هو شتي في
ذكرنا لم يمنع الرجوع اليه الا اذا اسلم العبد كما في النجى ولا يجوز اليهم لما ذكرنا وشمل الرقيق
فلا يدخل دارهم ولا يجاج منهم مسلما كان الرقيق لو كان كما في النجى. ومع امان خرا وجق
من المسلمين ولو اساقا او نائيا او اعيا وصييا او عبدا ان اذن لها في القتال كما ياتي. كافر
او الكثر ولو جماعة او اهل حصن او بلد. وحينئذ خرجت اهلهم لقوله صلى الله عليه وسلم
المسلمون تتكافؤ دماؤهم ويسعى في ذمتهم اربابهم ويرد عليهم اقصاهم وهم يد علي وسواهم رواه
ابو داود فمعنى تتكافؤ دماؤهم اي يتساوون في حكم القصاص والدية ومعنى اربابهم اي ائمتهم
عندنا وهو الواحد وقيل العبد وقيل الفاسق والقصاص اقصاهم ابعدهم فقبض العسكر اذا غاب
في دار الحرب يرذ فرغمته بجميع العسكر وهم يد اي عضو واحد علي الاعداء فان كان اي
الايمان كما في التستاني وغيره فما في الدرر والفرر واصلاح الاضياع فان كان الصلح
تسهيلا لم الناسخ نعم في النجى الا ان كان من الامم وغيره. فيه ضرر بهذا الامام اليهم واعلمهم
بذلك كما ذكره التستاني. وادب معطي الامانة اي ان علم ان ذلك منه شرعا ولا يرد
فاعتبر جهله عندنا في دفع العقوبة كما في المحيط ولما اي بطل امان ذي الواسير
اوتا جرحهم وكذا امان من اسلم ثمة ولم يهاجر للثمة في ذلك. او يجنون او صبي
ولو امرأقا او عبدا غير ما ذورين بالقتال فلو ما ذورين صح في الاجم اتفاقا كما في التستاني عن
الهديات خلافا لما نقله ابن الكمال عن الاختيار. وعن محمد بن جوز اماهما وابوكيف معا
في رواية. ومع الامام في اخري واستحسن ابوكيف ومحمدان والامان الاشارة بالجمع
الي السماء لتلك الحرب ولا تخف ولا توجل ولا تذهل او لا بأس عليك اولك امانة الله
او عهد الله او ذمة الله او قالوا واسعوا كلهم الله فقلت كل امان صحيح ومع باي
لسان كان وان كان لا يعرفه بعد ان يعرف المسلمون لكن بشرط سماعهم ذلك من المسلمين
فلا امان لو كان بالعد منهم وعامة فيما علقته علي التنوير وحكمه بثبوت الامن للكفر عن القتل
والسبي والاستغناء وما اذا وجد في ايديهم مسلما او ذمي اسير فانه يؤخذ منهم كما في
التاريخاينة واما صفتة فهو عقد غير لازم حتى لو اري الامام المصلحة في نقضه **تحت**
لا يستحب رفع الصوت بالتكبير والتدليل في دار الحرب لانه قتل الا اذا كان فيه تخيير
للمبارزين فلا بأس به ويكره اتخاذ الجرس علي الالهة في دار الحرب ولا يكره في دار الاسلام

ولا بأس بحمل رؤس الكفار إلى الكوفة في غيرهم وإذا دخل العسكر دار الحرب فعليه إطاعة أميرهم إلا إذا كان الكافر يهزمهم فيلزمهم به هلكه فلا طاعة عليهم وكذلك لو هزمهم عن القتال فعليه ان يتبعوا عنه ما لم تأت ضرورة او معصية كما في الوجيز وغيره **باب**

في بيان احكام الغنائم وقسمتها مجمع غنيمة وهي ما ينال من الكفار غنوة والحرب قائم وحكمها ان تنضم باقتها للغنائم خاصة واما التي يغنيها عنهم بعد وضع الحرب اوزارها وصيرورة المالد دار اسلام وحكمها ان يكون لكافة المسلمين ولا يجزى كما في المغرب وغيره ما فتح الامام من بلاد الكفر غنوة بالفتح اي قهرا احترازا عما اذا اسلام اهل داره غنوة وعما اذا صالحوا فانه بالماخرجي وعشري قسمه اي القابل للقسمه ان شاء بين المسلمين الفاتحين بعد اخراج الخنس او اقر اهل داره وصنع الجز يتعلمهم والمخرج علي ارضهم كما فعل عمر رضي الله عنه بسواد العراق قالوا لا لاهل داره في غنوة الفاتحين والماضي عندهما **وقتل الامام الاسدي** عريا او عجا وفيه اشعار بانه لا يقتل النساء والذاري بالسير قهرا لمقتضى المسلمين او استقر قهره اي لا يصرى المقاتلين بتركهم احرارا ذمة المسلمين اي حقا واجبا لنا عليهم من المخرج والجزية الا شرب الكفر فانه لا يقبل منهم الا السيف والاسلحة كما لو تدن كما ورد في **باب** واسلامهم لا ينفع استرقاقهم ما لم يكن قبل الاهد فان قبلهم ينفق سببا للملك ولا يجوز رددهم الى ادم وكذا لا يجوز ان ياتي بطلا قهر مجانا ولو بعد اسلامهم ذكر ابن اكمال في القلعة لقوله تعالى في سورة براءة فاقتلوا المشركين حيث وجدوهم وولي خسرورة تزلت فكانت ناسخة لايتا المنها ليدنا وهذا بعد تمام الحرب اما قبله فيجوز بالمال بالاسير وبعد لا يجوز بالمال اتفاقا على المشهور **وقيل** لا بأس به عند الحاجة اليه ولا لا يفسد عند ابي حنيفة ويجوز القتل بالاسار عندها **وعند** الشافعي يجوز القتل والفساد بالصحة قول ابي حنيفة كما في الزاد ونقله الباقي عن ابي حنيفة قال واعتمد الشافعي وغيره كل في المحيط انه يجوز في ظاهر الرواية كما في التمهيد في الشافعي وقا لا يجوز وهو الظاهر الرواية عن الامام وانفقوا الله يهادي بسا وصبيان وحمل وسلاح الاضرة ولا بأس بسلام اسير الا اذا اسلم على اسلامه **تنبيه** في القيتا راد في الحرب ان يستري اساري وفيهم رجال وساء علماء جهال فالاولي تقدير الرجال والجهال قالوا عليه ان كان مسوضا من الهل فمضما وطاعة والاقتضية الدليل تقدير النساء صيانة لا بفضاع المسلمات **قلت** والعلم احترام

للعلم انتهى وعلى الزاري تاخير العالم لفضله لانه لا يجمع بخلاف الجاهل ونظم ابن ابن وهبات **فقال**

وان تجتمع اسري لفاك فقتلوا رجالا وجعلا وذا العلم اخروا

ويجوز ان يذبح مواشيق تعلقها الى اذانها وتخرق بعد ولا تقطع عراقيها لانه مثله ويجوز ان يخرق سلاح شق تعلقه **وما لا يخرق** يد في موضع خفي ولا يخرق بالواشي عن نساء وصبيان شق تعلقهم فيكون بارض خربة حتى يموتوا جوعا كيلا يعودوا حربا علينا وقالوا لو وجدنا حية وتجرنا ثمة نزعنا ذنب العقرب وانياب الحية بلا تعلقها للضرر غنا وبقاء للنسل عليهم اضرا بهم وقالوا لو ناسا مسلمات ثمة واهل الحرب يحاربون الاموات يخرقهم النار كما في التوبير وشرحه **ولا تقسم غنيمة** في دار الحرب على المشهور من مذهب اصحابنا لا يهر لاهل دارها قبل الاخراج وقيل تركه نهي والحاصل ان كان لاسير هو الهام او كانت القسمة عن اجتهاد فالخلاف في الكراهة ولا ففي القفاد بنا على الملك بالاستيلاء او الاخراج كما في التمهيد عن لكر ما في اي لاهواز بدرا **باب** والذي قدوة في المنع كغيره ان قسمه الامام ثمة اما تقسم اذا قسم عن اجتهاد او الحاجة لقادة ولا خلاف في عندنا وانه لا ملك بعد لاهواز بدرا ايضا الا بالقسم بدرا فلا يثبت لاهواز ملك لاحد بل يتاكد الحق وهذا لو اغتق واحد من الفاتحين عبد لاهواز لا يفتق ولو كان له ملك ولو بشركة لفتق وحكم استيلاء الجارية بعد لاهواز قبل القسمة وبعد سوانم لو قسمت الغنيمة على الرايات او العرافة فوكت جارية بين اهل راية فتح استيلاء احدهم لها ونفقة للشركة الخامسة حيث كانوا قليلا كناية فاقول وقيل كاربين ولا يولي تقويضه للامام انتهى لمحضنا ونقل في التمهيد عن لكر ما في وغيره الله لا يثبت النسب عندنا خلافا للشافعي ويجب العقر ونقسم الامت والولد والعقر بين الفاتحين ثم نقل في لروم العقر بوطيها فتا قضا ثم نقل ان المذهب لزومه ان يوطيها في دار الاسلام دون دار الحرب لان الوطي في دار الحرب لا يجب فيه شي وكذا لو استهلك شيئا من الغنيمة في دار الحرب فلا ضمان بل انفق بين كون المستهلك من الفاتحين او من غيرهم **باب** الا لا يذاع اي يحرق القسمة الا لاهل الاداع اذا لم يكن للامام حولة فان ابو جبريم باجر المثل في روايته السيد الكبير لا في رواية السيد الصغير كما اذا نفقت دابة في المعازة ومع رفيقه دابة لا يجبر على الجارة بخلاف

ما لم يمتد في المدة في المدة والفرق انما بالناس من القتل واذا اقتدر فان كان محال لو قسمها
تدرك على عمله قسم بينهم والافهم ما شق نقله وقد سبق حكمه **تنبيه** في الحاشية
ولادوع الامام بعض الجنه قبل القسمة ولم يبين ما فعل حتى مات لا يضمن في السير الكبير لو اراد
الامير ارسال رسول الى ارباب بني فامرنا ويحكمه الخروج الافاسا وبعض المسكر فضل من اخذ
منها كرها ثم ترد عليهم لقسمة بينهم ولا يباع القيمة قبل القسمة، **لكن** عنده في الامام وغيره
وهذا لو التول اما لو باع شيئا بطعام جاز كما في الجوع والمقاتل والرد بالكر المالحين سواء في القيمة
فالمنطوع في الغزو صاحب الديون في القيمة ميان. وكذا مدد لحقهم قبل اخذها بدارنا
ينشارهم خلافا للشافعي واشار باخرها بدارنا الى استلوا فتح المسكر بلدا بدارنا الحرب من بلادهم
او استلوا عليهم ثم تحتهم المدد لم ينارهم لانه صار بلدا لبلادهم فاخرها بدارنا كما في
الاختيار وغيره وفيه ايضا انما تنقطع شوكتهم باحد امور ثلاثة اما بالاجراء بدارنا او بالقسمة
في دارهم او بالبيع فيها **قلت** ويزاد وينتج دارهم او بالاستلوا عليهم في دارهم كما قدمه فثبت
واشار لجهتهم الى دار الحرب كما هو المتبادر الى انه لو قاتلهم في دارنا كان للمقاتل والرد
كله لحقه بعد القتال كما في المحيط وفي حكم الرد من مرضهم او صار خروجا قبل شهود الواقعة
او اسر العسكر ثم خرج اليهم ولو بعد الاجراء قبل القسمة في الحاشية وانظر هل القسمة والبيع في
دارهم عن شركة الرد لم اره صريحا فليجوز ولا يخفى فيها لسوق وجوبه في الرد سلمت مالم يقتل
فان قاتلوا شاركهم وفيه ايماء الى انه لو دخلت امرأة دارهم لحزمت الزوج او عبد لحزمت
المولى لم يقتل لشيء له كما في الاختيار. **ولا** حق للمات في الحرب قبل الاجراء بدارنا
اي وقبل القسمة او البيع او المات بعد احدها. وبعد الاجراء بدارنا ولو قبل القسمة
هنا ذكر القسمة في غيره فانه يورث نصيبه لاختصاص الملك هنا بخلاف ثم نعم لا يخفى
كلامه عن تسامح **قلت** وينبغي ان يرد رابع وهو التفتيل فسيجيئ ان يورث عنه ولان مات
بدار الحرب ولم ينسب له الملك فيه ومنها يلغى اي ما يورث ولم يملكه مورثه ولم ار من ينسب
على ذلك هنا فليظن **تنبيه** لو ارعي رجل انه شهد الواقعة وورثه وقد قسمت فالقياس
تقصها وفي الاستحسان لا تنقص ويعوض عن نصيب المالك قيمة نصيبه كما في التارخانة وكنت
في تعلقي على التوزيع ان ما في المخرج بقا للجزء من القسمة وموت مستحق معلوم الوظيفة
بعد خروج الغلة واخرها الماظر لها قبل القسمة على القيمة اي يورث نصيبه مردود

ما في الدار والغز عن فوائدها حب المحيط للامام والمؤن وقف ولم يستوفيا حتى ماتا
سقط لانه في معنى الصلة وكذا القاضي وقيل لا يستط لان كالأجرة وجرم في الغيبة
ان يورث بخلاف رزق القاضي وانت خير بان ما اخذ الماتري ليس بصلته كما هو
ظاهر ولا جرة لان مثل هذه العباد لم يقل احد يجوز الاستيجار عليها بخلاف ما اخذ
الامام والمؤن فانه لا ينفك عنها فبالنظر الى الاجرة يورث ما يستحقه اذا استحق
غير مقيد بظهور الغلة وقبضها في يد الماظر وبالنظر الى الصلة يورث وان
تتضمن الماظر قبل الموت ويهاجر انقياس الوقف على القيمة غير صحيح كما في النهج
سبحي وينتفع اي لغايم وحده دون الاجير والماجر فلا يحل لهم ذلك لان يكون
خبر الحنطة او طين المحر فلا بأس به حينئذ لانها ملكها بالاستهلاك فيها اي في دار
الحرب بلا قسمة بالسلاح والركوب والمبطل حجب الى ذلك ولا يلزم جزا انتفاع
بهذه الاشياء اتفاق الروايات كما في الشربلا لانه عن تحضر الطهيرة وفي الهستاني
عن المحيط فلو وجد ثوبا مستقارا او ستارا او مشغرا لم ينتفع بياض لمعتم
لدخول البرد الشديد وفي اصلاح الانتفاع واما السلاح والدواب فالحاجة
شروط فيها بلا خلاف انتهى فليحفظ. وينتفع بالعلف والخطب والذهن والطيب
والطعام وكلها يؤول عادة للعيش ولو بعد ذبح او طعن كالشاة والبر واما ما ينسب
فيها من الادوية فان كان لقيمة لا يباح الانتفاع به والانتفاع به من القيمة لا يباح
خشب معد لا تخاد الانتفاع ولذا قيمة نعم يباح الانتفاع به من القيمة لا يباح
القهستاني **قلت** اي وكذا للتداوي لما في الجرح من المحيط عزانه لو تحقق باحدهم
مرض يوجب للتداوي كان ذلك كلبس الثوب فالمعتبر حقيقة الحاجة انتهى
وذكر الكمال اجتنابا ولا بأس بعلف دواب البر اذا لم يوجد الشغل لان كل ايج الانتفاع
به بجهة يباح الانتفاع به بجهة اخري والشراب كالطعام ولم يذكر ظهوره
وقوله مطلقا اي سواء احتج اليه او لا. وقيل ان احتج ولا يعلم انه ذكر في فتح
القدير ان استعمال السلاح والكراع والفرس انما يجوز بشرط الحاجة بان مات
فرسه وانكسر سيفه واما اذا اراد ان يوفى نفسه وسيفه باستعمال ذلك فلا يجوز
ولو فعل ثم ولا ضمان عليه ان تلف واما غير السلاح ونحوه فكلما مر كالطعام فشرط

المجاورة اي الانصال عن دارنا وعند الشافعي وقت القتال . فيسقي الامام ان يعرض
لجيش عند دخوله الحرب ليعلم الفارس من الرجل وان يكتسب اسماءهم وان يقر عليهم وكان يصير
بابور الحرب وتديرها ولو من الكواشي وعليه طاعة لان خالفنا الامير حرام الا اذا اتفق الاكثر
انه ضرر فيسقي **تتبع** لو كتب اليه الامام انا ولينا فلا نالم يغزل ما لم يصل فلان الي
العسكر ولو كتب اليه انا قد خزلناك انزل بوصول الكتاب فهو كما لو كتب الخليفة الي امير
مصر انا قد ولينا فلا نالم يغزل ما لم يحضر الثاني بخلاف انا قد خزلناك فليس له ان يصلي
بهم الجمعة كما في الحائنة وغيرها وينبغي ان يكتب اسماءهم فمن جاوز راجلا ولو كتب اسم
راجلا فاشترى فرسا فله سهم راجل وكذا لو استعار بالادوية ومن جاوز فارسا فقتل اي هلك
فرسه . فله سهم فارس لما قلنا ولو باع قبل القتال او وهب او اجره او رهنه فله سهم راجل
في ظاهر الرواية لدليل عدم قصد القتال فارسا الا اذا باعه مكرها كما في الجرح
عن لما تار حائنة **قلت** وكذلك لو اكره علي غير البيع من الرهن ونحوه فيسحق
سهم الفارس لما في كونه من المدة كما في الشربلية وقد بيعه قبل القتال لانه لو باعه
بعدا لقاتل فارس بالاتفاق كما مرح به التمساني بعد ان قال ولو باعه حال القتال
فراجل علي الاصح وهكذا في الشربلية معزيا الجوهر واليتين مرع ذكر خلاف
فيما بعد القتال لكن في المخرج عن الفتحة ان هذا قول البعض ولا يصح انه يسقط لانه ظاهرا
نقصا لجارة انتهى فليست به لذلك ولو باعه بعد المجاورة ثم اشترى اخر او استبدل به فرسا
اخر او وهب لآخر كان فارسا وكذا لو غضب فرسه قبل المجاورة او ركب غيره او فرسه او ضل
فاتبعه ودخل دار الحرب راجلا ثم اخذه بعد ما اوقا راجلا فليس له ان كان فارسا
وكذا لو جاوزه مستاجرا او مستعيرا وحضره وكذا غاصبا وحضره يستحق سهمه لكن من
رجبه مخطور فيصدق به كما في الجوهر وفي المخرج لو رجع الواهب فالجواب لو هوب لوفارس
فيما اصابه قبل الرجوع وراجل فيما اصابه بعده والراجعي راجل مطلقا انتهى ولا سهم
لغيره مشترك للقتال عليه الا اذا استأجر احدا لشربلي حصنة الاخر قبل الدخول
فالسهم للمستأجر وكذا لو كان فرسه متهرا او كليل مريضا او متهورا بحيث انه صار بحال
لا يقا تل عليه فله سهم راجل لانه لا يقصد به القتال ولو زال المرض وصار بحال يقا تل عليه
قبل الغنيمه فالقياس ان لا يسهم له وفي الاستحسان يسهم له بخلاف ما اذا طال المكث

في

في دار الحرب حتي صار للمهر صالحا للركوب فقال عليه لا يستحق سهم الفرسان فكان
الفرق هو ان الارهاب حاصل بالكيبر المريض في الجملته بخلاف المهر كما في المخرج وغيرها
فيما في التمساني ومن جاوز فرسا كبيرا وصغيرا او مريض فرسا في تسامح وسواء
كان في البر او في سفينة في البحر كما في البحر والاختيار . ولا يسهم للملوك او مكاتب
او صبي وامرأة او ذمي ويحبون او مقنونه بل برصه اي يعطي دون سهم بحسب
ما يري لامام وهذا ان قاتلوا . او اوقا المرأة الجرحي ودل الذي علي غور انهم
وعلي الطريق وان لم يقا تل والا فلا رخص أصلا وقد اخل بهذه القيود صاحب
الوقاية والكفر ولا بد منها ولا يبلغ بها السهم الا في الذمي اذا دل اذا قاتل
لانها لا جرة فيعطي بالغ ما بلغ **قلت** وقد استفيد جواز الاستقانة بالكان
عند الحاجة وقد استعان عليه الصلاة والسلام باليهود علي اليهود وخرج لهم
وما رواه الترمذي وغيره انه عليه السلام اسهم لهم وللصبيان والنساء فمخول
علي الرضخ . والخمس الباقي من الغنم كالمعدن والركان يكون مصرفها لليتامي المحتاجين
والمساكين وابن السبيل فقسم عندنا اثلاثا هذه الاموال الثلاثة لهؤلاء
الاصناف الثلاثة خاصة غير تجاوز عنهم الي غيرهم فيصرف كلهم او لبعضهم فذهب
استحقاقهم احتياجا . يترامسكنة او كونه ابن سبيل فلا يجوز الصرف لغنيهم ولا فقيرهم
كما في الشربلية والتمساني **قلت** ونقلت فيما علقته علي التنوير عن المسنة
انه لو صرفه للمغنيين حاجتهم جاز ان يصح ولعلنا باعتبار الحاجة فلا تنافي حيث
فتنجم ولهذا يقدرونهم اي في الاصناف الثلاثة . ذوو العرج الفقرا بالرفع
صفة ذوو القدر ما ليتم منهم علي اليتيم من غيرهم والمساكين علي المسكين وابن
السبيل علي ابن السبيل ولا يوضح ان يقال خمس الغنيمه والمعدن والركان المحتاج
وذا القربي منه اولي . ولا حق فيه لغيرهم وقال الطحاوي ولا حق فيهم لفقيرهم
ايضا والاول اختيار الكرخي لدخولهم في الاصناف الثلاثة وهو الاصح لان الاجتماع
انفقد علي سقوط حق الاغنياء قال لما قاني بقا لابن الكمال وفيه كلام فقد
نقض في متن الجمع علي خلاف الشافعي بل فيه خلاف عندنا ففي الطحاوي القديسي وعن
ابن يوسف الخمس يصر في ذي القربي واليتامي والمساكين وابن السبيل وبناخذ

انتهى وهذا يقتضي ان الفتوى على الصواب في الاقرباء الاغنياء فليحفظ كذا في البحر واقره
 في المنح **قلت** لكن نقلت في شرح التتوير انه نظريه في المنح فليست له **تنبيه**
 اختلف في المراد بذكر القري فقل جمع قريب وقيل بنوها شمر فقط والجمهور ان المراد
 قربا المنح بنوا المطلب وبنوها شمر لابن نوفل وعبد شمس بن مخزوم وعثمان كافي
 البرجندي وغيره **قلت** وكذا في الشريفة عن الجوهر انه يقسمهم للذكر مثل
 حظ الانثيين انتهى مع انه انما ذكر ذلك ابن الكمال وغيره في كلامه الثاني لا في كلامه الاول
 ثم استدل باجماع الخلفاء الراشدين وقوله عليه الصلاة والسلام يا معشر بني هاشم
 ان الله كره لكم غسالة الناس الخ فليست له ذلك ثم ظاهر الآية يقتضي ان يقسم الجنس
 ستة اقسام والاقارب في خمسة كثر شهيرة والمذهب عندنا ان ذكر الله تعالى فقال في الجنس
 فان الله خمسة للترك باسمه تعالى في اقتراح الكلام اذ الكلمة فهو قوله تعالى استجبوا
 لله وللرسول اذا دعاكم وقال عطاء بن ابي رباح ان العادة البيت الحرام قال في التمسك
قلت وهذا لو اقسام في بيت والاقارب في مسجد كل بلدة ثبت فيها الجنس وانفق
 اصحابنا ان سهم النبي صلى الله عليه وسلم سقط بموته لانه حكم علق عتق وهو الرسالة فاستحقاق
 لا للقيام بامور الله بل بحضرة رسالته ورسالته وان لم تقطع بموته عليه السلام كما صرح اهل العلم
 الاعلام لكن اختلف فيها بخصوصها احد في الامم فيوفاته فان المصنف بالاقا اذ لا
 رسول بعده فيوفاته لا استحقاق لان رسالته بعد موته يشوبها شيء من الانقطاع كما اخطأ
 فيه بعضهم وخالفنا اجماع بل انعدم الحكم لانعدام علته وهي الرسالة فمن بعده من الخلفاء
 اذ لا يخلو فيها كما لا يخفى فليحفظ فقد غلط فيه كثير من الطلبة من غير قصور وتحقيق ولم
 ار من ينه على ذلك وبالله التوفيق نصار كما لصفي الذي كان صلى الله عليه وسلم يصطفيه
 لنفسه من القسمة ولا يستأثر به زيادة على سهمه كما في الشريفة عن طلبة الطلبة
 وكان صفة من الصفي وسقوط مجمع عليه وان دخل دار الحرب فلا منعة بفتح التوت
 وتسكن اجمع لا قوة ولا شوكة بل لا اذ هو الامام لا يخمس ما اخذوا ويكون لهم لانه اختلاس
 وسرقة وان كان باذنه ولو لو احدا واثنين بلائقة خمس على المشهور لا لزوم نصهم
 بالاذن وهذا هو الاصح كما في المنح عن السراج **قلت** وعليه اطلاق الموت
 ويعينه كلام الكثر بالاولي فما في التمسك في عن المصنفات انه ثلاثة لا يخمس على الظاهر

هذا هو المذهب
 في التمسك
 في التمسك

غير

غير ظاهر الا ان يحمل على عدم الاذن فيلجور او كان لمنعة ولو بلا اذن الامام خمس
 لانه غنيمة واشار الى انه لو اعار واحد بلا اذن ولقوة خمس وهذا عندنا في خفيفة
 خلافا لابي يوسف بناء على الخلاف ان اقل السيرة واحد وتسعة كما في التمسك في عن
 النابيع وفي المنع عن النابيع لو كان بعضهم باذنه وبعضهم بلا اذنه ولا منعة لهم
 فحكم كل حالة الاجتماع كحالة الانفراد ولهم منعة يجب الجنس في المحيط لو تالك
 الامام ما اصبحت لا خمسة فلو لم منعة لم يجوزوا الاجاز لو وجب الجنس بقوله المفيد للاذن
 فله ابطا بخلاف الاول فلا تقبل وللامام اي يذبح لقوله تعالى يا ايها النبي
 حرز المؤمنين على القتال والتفصيل نوع تحريض ولا يخالفه تغير القدر في والجمع
 بلا بأس لانه ليس مطرد الماتركا ولي بل يستعمل في المذنب ايضا كما في المنح وغيره
 ولذا عبر في المبسوط بالاستحباب وانما ذكر القدر في بلا بأس لان في تحريض
 بعض القراء توهينا لبعضهم وتوهين المسلمين حرام خصوصا في مثل ذلك الوقت
 ذكر الكمال **قلت** ولعله اصراف للآية عن الوجوب فتأمل ان ينقل من
 النقل بفتحيتين لغة الزيادة ثم سميت القيمة بدلالة زيادة على محلات هذه
 المهمة فان الغنائم لم تحل لسائر الامم الحديث واحلت لي الغنائم ولم تحل لاحد قبلي
 وفي الشريعة ما يخص به الامم بعض الغنائم زيادة على سهمه من القيمة قبل احرار
 القيمة بدلالة سواء كان وقت القتال او قبله لا بعده لانه استقر في حق الغنائم
 كما افاده بقوله وقبل ان تضع الحرب اوزارها كذا في متن المختار وهو اقتباس
 من القرآن وبه يدل على جواز الاقتباس خلافا لما زعم بعض الناس **قلت** وقد
 افاد جواره شيخ الاسلام ابن السكيت في ريبا جنة كما بالمسي بالشارة والبر الى تحقيق
 الوقاية وحل المذبح حيث قال والاقتباس ان يتغن بالكلام شيئا من القرآن والحديث
 او المسائل العلمية لا على انه منه ويجوز فيه التفسير اليسير وفراجه ما اشد منه
 والذي رحمه الله من نظم لنفسه
 • عليك يرا والدين معظما • وحقق جناح الدل من ركة ولا •
 • تقبل لها ان ولا تنهرها • وقل لها قولا كريما متجلا •
قلت وقد استعمل المصنف في اول كتابه هذا حيث قال وان ينعني به

بهم لا ينبغي مال ولا بنون الآية كذا افاده في فوائد البحر وكذا استعماله القاضى ايضا وي في اول
تفسيره كذا افاده عصام وكذا الاستيحي ونقل الاجماع على جوازها وهو كثر في كلامهم نظرا ونظرا
بل جاعته عليه الصلاة والسلام كما في البخاري من ان الاسلام على خمس الى قوله حج البيت فاستطاع
الى سبيل لا وفيه من التفسير فحيث ابي سعيد بن العلى قال قلت يا رسول الله ما تقتل
لا علمك سورة هي اعظم سورة في القرآن فقال الحمد لله رب العالمين هي السبع المائى والقرآن العظيم
الذي اوتيته وفي روض الاخيار تلخيص **ربيع** لا يرد في الرخصة التاسعة معزيا للامام
علي ابن ابي طالب رضي الله عنه

- كم من اديب فهم عقله •
- مستكمل العقل يقتل عديم
- وكما جهول ملكه ما له •
- ذلك تقديرا للعزيز العليم
- ان كنت ازمت على محرونا •
- فغير ما جرم فصر عميل
- وان تبدلت بنا غيرنا •
- فحسبنا الله ونعم الوكيل

كما في تلخيص المائى **قلت** يقول حشا ونحوه ايضا وتقتل قتلا حمله سلبه سماه قتيلا باعتبار
ما يؤثر اليه كما في قوله تعالى اني اراي اعصر غدا او يقول فاصاب شيئا فهو له او ذله ربيعة
مثلا او من جابا سيرا وجارية كما ياتي او بندها او غيره من الاشوال وقد يكون بذمه مال
او ترغيب مال او يقول الا انما ليس جعلت لكم الربيع مثلا بعد الحسن وان سمع العسكر
دونها استحسننا ولا يغفل الامام بكل الماخوذ لا يقطع حقا لضعا ولو ضل عن السرية
كان الجواز كونه لمصلحة كما في التمساني من الاختيار وجزم الباقي وغيره وكذا في
الرد عن السير لكنه يعقبه في الشراعية فقتل عن الجرم عن الفتح عن السير التسوية بين
العسكر والمسيبة في عدم الجواز لا فيه ابطال السهمين الذين اوجبهما الشرع بل زيادة
حرمان الضعفا وتماسه فيه فليراجع وليجر **قلت** والله في المائى يفيده
فليتنبه لذلك وقد سكت عنه صاحب التوير في تنه وشرحه ولا يقتل بعد الاحواز
بدرا لا نه حينئذ يصير ملكا للعائني وظاهر ان هذا فيما عنه وصار يبيد اما التنفيل
ما يحصل من اهل حرب فخلوا دارنا كما لحكم حال قتالهم بدراهم كما في الشراعية لان الحسن
الا للغي لان الحسن المحتاج فاذا اجاز المحتاج لم يقتل فاحتاج مقاتلا حقا كما في الفتح
والكافي والذخيرة وغيرها وما حجت بعضه فليس بشي فتنبه والسلب للكل اي

جميع

جميع الجند ان لم يغفل الامام به للمقاتل وخصه الشافعي بالمقاتل وهو اي السلب فحينئذ
معني المسلوب وجعه اسلاب اي ما ينزع من الانسان وغيره فهو مركب اي مركب
المقتول وما عليه عبارة النقاية وما عليها اي المقتول ومركبه مرتبته وسلاحه
وسواره ومنطقته وسرج ولجام وما معه على اية من فقد وغيرها لا غلامه ولا ما
كان مع غلامه او كان على اية اخرى من الاسقة وغيرها فانه ليس بسلب بل غنيمة
لكل الجيش كما في السراج وغيره واعلم ان حكم التنفيل انما هو لقطع حقا للغير
اي باقي العائني وحيث فلا يحسن فيما اصابه لاحد وورث عنه ولو مات بدار
الحرب كما في الشراعية فلا يحفظ للملك لانه لا يثبت الاعداء الاخران بدرا
وهذا عندها خلافا لحمد فعنه يثبت الملك بمجرد التنفيل ثم فرع على الخلاف
بقوله فلو قال فاصاب جارية فهي له كقول من اصابها واستبرأها الوطى ولا
البيع قبل الاحراز خلافا له بناء على ثبوت الملك او لا بوجه وجوب النكاح
بالا تلافى قتل هذا على الاختلاف كما في الهداية وغيرها **قلت** والظاهر
ان المراد بنفي ثبوت الملك عندها نفي تمامه ولا كيف يورث ما لم يملكه مورثه
وقد قدّمه ولم ارض به عليه فليحفظ وليجر **تنبيه** انما يصح التنفيل للذي
سهم اوضح في مجاز القتل فلا يستحقه يقتل امرأه ومجنون وصبي ونحوهم
منهم يقتل كما في الرد والتوير وغيرها وغزاه المتهتاني للظهيرية **قلت**
لكن الذي رآته في البر حندي معزيا للظهيرية انه في الاستحسان يستحقه فليثبت
ثم لا يشترط سماعه مقاتلة الامام ومع كل قتال في تلك السنة او السنة لم يرجعوا
وان مات الولي او عزل ما لم يغفل الثاني وكذا يعكس قتل لا ندوة في سياق الشرط
وهو بخلاف ما لو قال ان قتلت فلو قتل الجاهل رجلين فله سلب الاول خاصة
الا اذا قتلها معا فله سلب واحد والخيار في تعيينه للمقاتل لا للامام ويحل
الامام اذا عم لا اذا خصص بمراوية الا اذا عم بعده كما حرره فيما علقته على التوير
وفيه ايضا عن المينة قال ان قتلت ذلك الفارس فلك كذا لم يصح وان قطعت
لجدها ولك القتل فلك كذا صح وفيه ايضا عن معوضا المفتي ابو السعود هل
يجزى على الاماء المشتراة من الغزاة الآن حيث وقع الاشتباه في قسمتهم بالوجه

المشروع فاجاب بان لا توجد في زماننا فتنة شرعية لكن في سنة تسماية وثمانية واربعين
 وقع التفتيل الكلي بعد اعطاء الجنس لا يبقى شبهة انتهى **قلت** فيلحظ هذا
 لانه مع افادته بقايا التفتيل الى اليوم فتبصر **باب** في بيان احكام استيلاء
 الكفار لما فرغ من بيان حكم استيلائنا شرع في استيلائهم وهو شامل لشئيين على بعضهم
 بعضا وعلى اموالنا وقد مر الاول فقال **اذا سلب التركاي كفارهم** وهو جمع تركي الروم
 اي كفار الروم وهو جمع رومي واخذوا اموالهم ملكوها حيث كان الكلي في دار
 الحرب كما قيده به في التنوير وذلك لان اموالهم باحت ولا يستل على المباح سبيل الملك
 فكان استيلائهم على هذا المالك كاستيلائهم على الصيد ونحوه ومفاده ثبوت الملك
 بمجرد الاخذ وقيل انما يملكه اذا اعتقده ذلك وقيل لهلك الحرب جريتا آخر اصل
 ويملك ما له كما في التمساني والتمسلاي وفي الروم والتنوير ولو سبي اهل الحرب
 اصل الدية فردارنا فلا يملكون لانهم احرار واما ملكوها فنحن نملك جميع ما وجدنا
 فذلك كما اخذنا اعتبارا بسائر اموالهم للاستيلاء على مباح بلا حصة اذا غلبنا عليهم
 وانما كان بيتنا وبين الروم المأخوذين موادة كما في التمسلاية عن الماذهب ولو اسلموا
 قبل الغلب فلا يسلب اهلها لاهول عليها لقوله عليه الصلاة والسلام من اسلم
 على ما اسفوه كما في الحق **قلت** قد استنفيد من الماذهب ان العام
 اما الاسلام والدينية او الموادة فاقصار التمساني على الاولي في قصور فتبصر
 وان غلبوا اي لكفار على اموالنا بالاستيلاء اي الغلبة وقوله احرزوها بدارهم
 للايضاح فان الاستيلاء لا يتحقق الا بذلك ولذا لو اسر الترك امراه من الروم فاسلمت
 قبل ان يدخلوها دارهم كانت حرة وان بعدة فرقيقة وان اسلمت كما في التمساني
قلت لكنهم جعلوه بيتا احترازا عما لو غلبنا عليهم قبل الاحرار فانها تكون
 لملأها مخانا مطلقا وان استراها تاجرا ولو اقسموها في ارنالهم يملكوها **تنبيه**
 ويفترض علينا اتباعهم ما داموا بدارنا فان دخلوا بها دارهم لم يفترض بل يندب
 الا للنداري يفترض اتباعهم مطلقا واطلاقا اذا بقيد الاستيلاء لا احرار بدار المالك
 حتى لو استولى كفار الترك والهند على الروم واحرزوها بالهند ثبت الملك لكفار
 الترك ككفار الهند وباسلامهم يتقرر ملكهم وينقطع حق اربابها والي ذلك اشار بقوله

ملكوها

ملكوها وان كان عبد مومنا او امته مؤمنة كما يأتي في مسئلة شراء المستأن عبد اسلمنا
 وقال اياك يملكونها بمجرد الاستيلاء وقال الشافعي لا يملكونها اصلا للعصمة قلنا العصمة
 من جهة الاحكام الشرعية وهم اربابا طبوا بها بقى في حقهم ما لا غير مقصود فيكون كالا
 استولى او على سباح لما ان العجم من مذهب اهل السنة ان اهل في الاشياء التوقف كما
 رأي المتقن كما حققه صاحب الجمع وغيره فان قلت قال الله تعالى ولن يجعل
 الله لكافرين على المؤمنين سبيلا والملك بالاستيلاء اربابا في سبيل اجيب بان الله
 تناول المؤمنين وهم يملكون بالاستيلاء وانما يملك ما لهم كما سيأتي وكذا لو تناول
 ثانيا غير اليهم مثلا اي الى اربابهم ملكوها لما قلنا اولا لا يملك العجم فلذا عطف في التنوير بقا
 المحيط وغيره بالردية بخلاف عبد بق كما يأتي فاذا ظهر ناعليهم اي على الكفار
 الذين غلبوا على اموالنا واحرزوها بدارهم فن وجدنا ملكه اخذ قبل القصة
 الواقعة بين المسلمين لا بين الكفار كما حققه صاحب الدرر مخانا اي بلا شيء وان
 اخذه بعدها ان كان مثليا لا اخذه اذ لو اخذه اخذ بمثلها فلا يبيده ومنه لنفوذ
 وان كان قيميا اخذه بالقيمة ان شأنا اخذنا الغانم وهذا اذا لم يتصرف الغانم فيه
 فلو باعته اخذه بالثمن على الظاهر وعن محمد بن يقطين ليس واحد بالقيمة
 كما في لفظه واصفا الملك للمهد اي ملكه الذي ملكه لكفار ولو دخل في
 دارنا جري وسرق من سلم طعاما او متاعا او خرجنا الى دارهم ثم اشتراه سلم
 واخرجنا الى دارنا اخذه مخانا وكذا لو اتبع عبد اليهم ثم اشتراه سلم كما في المحيط وغيره
 وان اشتراه بالثمن منهم تاجر دخل دار الحرب واخرجنا الى دارنا وهو قيمي باحد
 بالثمن ان اشتراه به ان شأنا ان اشتراه بعض بقيمة العوض جيرا للضررين بالقدرة
 الممكن وفي قوله ياخذ بالثمن اشارة الى انه لو مات المالك فلا يسلب الوارثه
 لان الخيار لا يورث وهذا كله اذا استولى على المالك القديم ولو استولى على
 التاجر ثم اشتراه باثنا اخذه بالثمن ولو وهبه فبالثمن والقيمة جميعا كما في التمساني
 عن المحيط سيحجي فان وهب له بقيمة لتبوت ملكه فلا يزول بغير شيء وكذلك
 لو ملكه بغير فاسد كما في الدرر بقا التولية لكن في الجمع عن التاجر لو شراه بخبر
 او خسر ليس بالملك اخذه باتفاق الروايات وكذا لو شراه بمثل نفسه لم يملكه

والكفر في هذا كراهية فافيه انه توافق فيه
 رأي الكفر في بعض اهل السنة
 كونه كونه

قدراً ووصفاً بقصد صحيح أو فاسد لعدم الفائدة فلو باق قدره ووصفاً بقصد صحيح أو فاسد
لعدم الفائدة فلو باق قدره أو اردي وصفاً فلما خذته لا ينفيد وليس ربا لأنه فداء
في الحقيقة لا عوض لأن الجورة والرذالة في الأموال الربوية هذه ومثلها أي مثل
القيمة التي في الشرائع بمن أو عرض وإن شتره بجنسه أو ذهب له لا يأخذه لما
ذكرنا وإن كان عبداً ففقته عينه في يد الجار وأخذ رثها يأخذه بكل الثمن إن شاء
لما تقرنا الأوصاف لا يقيها شيء من الثمن أي حيث كان الملك صحيحاً كما هنا بخلاف
الشفقة والغضب فليحفظ وإن أسروهم من يد الجار فاشتره أخيراً خذته المشتري
الأول بيمينه ثانياً يأخذه المالك لقد يبرهنه باليمين إن شاء وليس له أي طالك
القد يخرجه المشتري الثاني كيلا يضيع الثمن ثم القول في قدر الثمن للمشتري بيمينه
والبيعة للمالك واعلم أنه لا يملكون أي الكفار بالاستيلاء المأمر حرناً واتباعه أي
مدبراً وأمر ولدنا ومكاتبنا لما مر أن الحل للملك لئلا الجراح لا الحروفية إشارة إلى
أنهم يملكون المدبر الحقيقي فليست حكمه كذا في الشر ببلالته وعليك عليهم كل ذلك
لعدم العصمة فلو أهدى ملكهم مسلم هدية فآخروهم ملكاً لا إذا كان قرابة ولو دخل
دارهم مسلم بأمان ثم اشتري فآخروهم إنهم ثم أخرجوا إلى دارنا فقرأ ملكه وصل
ملكهم في دارهم خلاف مذكور في المحيط فإن وظاهره أن الكفار في دارهم أحرار
وليس كذلك فأنهم أرقاً فيها وإن لم يكن ملك لا حد عليهم كما مر في الاتفاق عن المستصفي
ولا يملكون عبداً ولو كانوا أصلياً لأنه ذمي تبع لمولاه أبق لهم خلافاً لها ومفاده
أنه لو أخذوه فردنا ملكه بخلافه كما لو أبق لهم مرتداً لتحقيق الاستيلاء وحكم
الامتلاك ولم يذكره للاشتراك وبالجملة فالقبيل به اتفاق وفيه اشعار
بانهم يملكون عبداً بالشر لكن يجبر على بيعه لو مسلماً كما يأتي في أخذه ما كان
مطلقاً ولو بعد القسمة نجائاً أيضاً لكن يعوض عنه أي يعطي الأما م قيمته من بيت
المال عند أبي حنيفة وهو الصحيح كما في التهني في عن المصنفات وعندها كما لا سؤر
فيكونه بلا استيلاء ولو مسلماً ولو كانت الحرب وجره ثم ظهرنا عليهم فانه عتق كافي الحامية
وإن أبق العبد بغير وسع فاشترى رجل ذلك كله وأخبره أخذاً للمالك
ماسوياً العبد بالثمن وأخذ القيد نجائاً لما مر أنهم لا يملكون عبده وعندها بالثمن أيضاً

ان شاء اعتبار الحالة الاجتماع بحالة الاقتراد وإن اشتري مساً من عبد مسلماً أو ذمياً
لأنه لا يجبر على بيعه أيضاً فردنا وأدخله دارهم عتق عبده خلافاً لها فلو باع الحرب
مننا جرباً أو ظهرنا عليهم كان جراً عبده وقيداً بالمستأن لأنه لو شراه
حربي لا يفتوق عليه اتفاقاً للمانع عبده من عمل المستعبي عليه وهو حق استرداد المسلم
وإن أسلم عبد لهم أي للكفار عتق فحائناً أو ظهرنا عليهم أو خرج إلى عسكرنا فهو في الصور
الثلاث ونحوها من صور تسع ذكرنا في شرح التوفير حرقوا بلاداً عتاق ولا فداء
لا حد عليه لأنه استولى على نفسه وأحرز بدناً وهذا إذا جأنا مراعى لمولاه فلو جأنا بأمان
باعه الأمام ووقف ثمنه لمولاه وفيه اشعار بأن مولاه يكون كافراً في دارهم فلو جأنا مسلماً
ثم جأنا عبده مسلماً أو كافراً كان العبد له كما في المحيط تبين لو قال الحربي لبيد
أخذ بيده أنت حر لا يفتق عند أبي حنيفة لأنه مقتق ببيان لأن الملك كذا يزول
ثبتت باستيلاء جديدها وهو أخذ بيده في دار الحرب ذكره الزيلعي وغيره **باب**
المستأن أي الطالب للأمان هو من يدخل دار غيره بأمان سوا كان مسلماً دخل دارهم
أو كافراً دخل دارنا إذا دخلنا جرباً إليهم بالأمان أي تأجرنا معاش المسلمين فقي إضافة
الينا أي إلى إسلامه وفي إضافة الدخول إليه أي بما أيضاً أنه بأمان لأنه لا يدخل إلا به
حفظاً لما بيده كما في المفروبه إن دفع ما في المنع وغيرها لا يملك لأن يقرض لشيء ما لهم
أو ما يهررون وجههم للمنفعة عن الغدر فإن أخذتاً وأخرجنا إلى دارنا ملكه بملكنا
أي خبيثاً فيصدق به لحصوله بالغدر حتى لو كانت جارية كره وطبها للمشتري كما للبايع
بخلاف ما إذا اشتري شراً فاسداً فإنه لا يكره وطبها إلا للبايع ذكر التهني وفي
الجورة لو لم يصدق به ولكنه باع صح بغيره ولا يطيب للمشتري الثاني كما لا يطيب
للاول وقيد به لا يخرج لأنه لو لم يخرج به وجب رده عليهم للغدر ولهذا إن غدر
به ملكهم فأخذوا له أو حبسه أو فعل ذلك غيره يعلم من ذلك أن الغرض لأنهم تقضوا العهد
فصار كما لا سير فيباح نرضه وإن أطلقوه طوعاً لأنه ليس مستأن بل كالمخلص
فحل له الأموال والقوس دون الفرج لأنها لا تخل بملكه ولا ملك قبل الأحرار بدناً
الأذا وجب امرأة المأسورة أو مدينته أو أم ولد ولم يطأهن أهل الحرب لشبهة العتة
بخلاف فاته المأسورة فلا يملك وطبها مطلقاً لأنهم ملكوها وفيه إشارة إلى بقاء النكاح

سواء سبقت قبل زوجها او بعده **قوله** لكن في فتاوي قاضي الهادي ما يخالفه من
المأسورة بتين كما في الشريعة ثم نقل في النكاح ما يفيد انما لا يتبين بعد من تباين الدين
كما قال قتيلا فيما في فتاوي قاضي الهادي **قوله** وان اذنته حربي ديناً بيع او قرض او اذن
الناجر حربي كان باعداً شيئاً بالدين او غصب احدها الاخر شيئاً وخرجاً الى الناجر
والحربي لينا لا يقضي بشيء لاحدها علي الاخر لعدم التزام حكم الاسلام فيما مضى بل فيما
يستقبل وكذا لو فعل ذلك حربيان وخرجاً ستامين لا يقضي بشيء وان خرجا الى حال
كوبهما مسلمين وتحاكما قضيا لدين لو وقع عدماً صحيحاً بتراضيهما لا يقضي بالغصب لما تراءى ملكه
بخلاف المسلم المتأمن ولو اسلم الحربي بعد ما غصبه المسلم ثم خرجا الى الناصر لا يقضي المسلم
بالرد للغصب وكذا للدين ديانة لا نه عذر ولا يقضي عليه وان قتل احداً المسلمين المتأمنين
الاخر شيئاً عمدًا او خطأ فليد له لدية لسقوط القود منه كالحمد في مال بينهما لتعذر الصيانة
علي العاقلة مع تباين الدين والقتال ايضا في الخطا لاطلاق النفس وان كانا اسيرين
فقتل احدهما الاخر فلا شيء على القاتل الا الكفارة في الخطا ولا شيء في العمد أصلاً
لانه لا يصار بقا لهم فسقطت عصمة المقومة لا المؤتمنة فلذا يكفر في الخطا وهذا عنده
وعندها كالمستامين فوجب لدية في العمد والخطا وكذا لا شيء في قتل المسلم يسلم اسلم
ولم يهاجر الى الناصر او خطأ ولو ورثته مسلمون ثم سوي الكفارة في الخطا اتفاقاً
ثم شرع في بيان احكام استيمان الكافر فقال **فصل** لا يمكن حربي مستأمن ان
يقبض في داراً سنة لئلا يصير غنياً لهم ونحونا علينا ويقال اي يقبل له الامانة وقت بداء
سنة قيدا تاتي الجواز وقت ما دونها على قدر ما يري كما في التمساني والمباقي وغيرها
لكن في الفتح ينبغي ان لا يحقه ضرر بتقصير المدة جلاً نضع عليه الجزية سيحجي بايها فان
اقام بعد المقاتلة السابقة سنة اي ما وقت له الامانة سنة او اقل صار ديناً فيه اشارة الى اشتراط
القول والمدة لصيرورته ديناً ولو اقام سنة او سنتين قبل القول فليس بدعي وبه
صرح العتابي لكن في المبسوط والسيح والدرر انه يصير ديناً بمجرد اقامة سنة لكن في الشريعة
عن الفتح عن الجرا لا جبال لانه انتهى فليأمل ثم اشارة الى بعض احكامه بعد صيرورته ديناً
فقال ولا يمكن من العود الى داره اي دار الحرب بعد ما اقام سنة وكذا لو قيل لانه اقامت
شهر او نحو ذلك لما ذكرنا فان اقام المدة التي قدرها الامام او اشتري ارضاً ووضع عليه

خراجها

خراجها صار ديناً وحقيقته فيكون عليه جزية سنة من حين وضع الخراج لا يجوز المشرك الاكل
الملك الا بشرطه كما في التوير او نكحتا المستامة الكفاية ديناً صارت دينه بنفس
تزوج الذي كثر زوجها المسلم بالاولى لتبقيها له وان لم يدخل بها وفي اشارة الى انه لو
صار زوجها زنيا او اسلم بعد ما دخل بامان نصير دينه بالاولى كما في الجرا لا يصير
لونه هو اي الحربي المستامن دينه فلا يصير ديناً بمجرد تزوجه بالزنية لا مكان طلاقها فاما
ظن انه يصير ديناً كما في بعض نسخ الهداية قيل باب النفقات فهو لانه من سهو النسخين
كما في النهاية وغيرها وفي الدار خاتمة لو نكحها هنا فطال لبهرها فلها منه من الرجم
انتهى **قوله** فلم يبق حتى مضى حول ينبغي صيرورته ديناً على ما مر عن الدرر فتدبر
ومن علم حكم الدين الحادث في ديارنا فليحفظ ثم شرع في بيان احكام اماله فان رجم
المستامن الى داره اي الى دار الحرب ولو لم يرد له حرامه لانه ابطال امانه وان كان
له ودعة عند معصوم مسلم او ذي اركان لدين عليهما فاسرا او ظهر عليهم فاخذوه
او قتلوه سقط دينه وسلب ما غصبه واجرة عين جرحها لسبق يده وصارت
وديعته ونحوها بين المسلمين واختلف في الرهن ورجح في النهران للرفق بدينه وفي
السيح لو قبضت فرياً اخذ الوديعة والقرض وجب التسليم اليه انتهى **قوله** وعليه فيوفي
منه دينه هنا ولو صارت وديعة ديناً فليحفظ وان قتل ولم يظهر عليهم اومات فيها
اي وديعة ودينه لو رثته لبقا حكم الامان فان جازاً حربي بامان وله زوجة هناك
ورلرو مال عند معصوم وغيره فمسلم او ذي اركان في دار الحرب فاسلم
هنا او صار ديناً ثم ظهر عليهم فالكل في عدم دينه وان اسلم ثم جازاً ثم ظهر عليهم
نظف له حرامه بقاله ووديعته عند معصوم مسلم او ذي اركان لان يدها كيد وغير ذلك
من زوجها وعين غصبها مسلم وطفل في عدم السعيه واذ اقبل مسلم لا يولي له خطأ
او قتل مستامن اسلم هنا فلا امارا خذ لدية من عاقلة القاتل وفي العمد لانه يقبض
ان شاء ما وياخذ لدية صلحا لقوله عليه السلام السلطان ولي لا لولي له ولكن
ليس له العفو فحاناً لان ولايته نظرية بقي لو طلب الامانة لدية هل يتقلب القصاص
مألاً كما في الاولى فليست كذلك في الشريعة **قوله** حربي او مرتد او من جوب
عليه قود التجار بالحر لا يقتل بل يحبس عنه الكحل لينجرح فيقتل ولا يصير دار الاسلام

و من اسلم حرمه وله هناك وارث
مسلم فقتله مسلم عداً او
فلا شيء عليه الا الكفارة في
الخطا مرم

دار حربا بالامور ثلاثة باجر احكام اهل الشرك وابتضا لها بدار الحرب وبان لا يبقى فيها
 سلم اوزقي اينما بالامور الاول واما دار الحرب فتصير دار الاسلام باجر احكام اهل
 الاسلام فيها وان بقي فيها كافا صلي وان لم يتصل بدار الاسلام وهذا ثابت في نسخ
 من التواريخ كدور ساقط من نسخ شرح المصنف قد برزاد في التبريدية وسئل قاري
 الهداية عن الجرم المالح من دار الحرب بالاسلام فاجاب بان ليس من احد الفريقين لانه
 لا قهر لاحد عليه انتهى **قلت** لكن قدما في باب نكاح الكافران الجرم المالح ملحق بدار
 الحرب فتنبه **باب** العشر والخراج ومن الجني وقدر تحديد الاراضي العشرية
 والخراجية لانه اضبط فقال ارض العرب يجرها بخراج وبقامة ومكة واليمن والطائف
 وعُمان والبحرين تنسب بحجر اقليم مشهور مشتمل على مدن كثيرة كافي الخانقار في التنوير
 ان مكة من غيرهما وقيل من الحجاز واما المدينة فمنه وقيل من نجد ذكره القسستاني في كتاب
 الزكاة وخبرها المصنف بالحد فقال وهي ما بين العديب بضم فح فرج قري الكوفة
 وهو تصغير عذب يراد به ما القيم الى اقصى حجر بحجر مشرق حتى البحر وغير ذلك
 تصحيف فتنبه باليمن بمهر بفتح الهاء وتسكن بدل من قوله باليمن وهي سر رحل اوقيلة
 تنسب اليها الابل المهرية سمي بذلك لكان وهذا حد الطول والي هذا يعني بحر وما
 عرضها فما بين يبرين ومن عالج الى مشارف الشام بالفا وهي القري التي تنسب اليها البيوت
 المشرفة كما في الكفاية وغيرها فقوله الى حد الشام وهو منتظم السماء حد عرض دار
 العرب وفي البحر جند كمين الحجة ان جملة وبيتا العرب وقبائلهم بخراج واليمن والطائف
 والبحرين ونجد وقامة فيما بين بحر القلزم وبحرين عمان ولذلك تسمى جزيرة العرب
 فمن عتبا وان الى البحرين خمس عشرة مرحلة ومنها الى عمان مسافة وكذا من اليمن الى البحرين
 ومنها الى حضرموت ومنه الى عدن وهما من اليمن ومنه الى جدة كل ذلك مسافة شهر
 ومنه الى ساحل الحجة خمس مراحل ومنها الى جازة المدينة ثلاث مراحل ومنها الى ايلة
 عشرون مرحلة وكذا منها الى الباس ومنه الى الكوفة ثلاثون مرحلة ومنها الى البصرة
 اثنتي عشرة مرحلة ومنها الى عبادان مرحلتان فهذا هو الدور المحيط بجزيرة العرب انتهى
قلت ورايت في بعض الناطرين ونزهة الناطرين للسويطي فصل في حد المدن والانتصار
 روى قتادة ابن ابى خالد رضي الله عنه انه قال الدنيا كلها اربعة عشر الف فرسخ فلك

السودان اثنا عشر الف فرسخ وملك الروم ثمانية آلاف فرسخ وملك فارس ثلاثة
 آلاف فرسخ وارض العرب الف فرسخ انتهى **قلت** وعليه فالسودان النصف
 والروم الثلث وفارس الثلث والعرب ثلث الثلث قيراط واحد والله اعلم ورايت
 في الريع الحبيب ان مساحة الدرجة الواحدة ثلاثون ميلا كل ميل اربعة آلاف ذراع
 وكل ذراع اربعة وعشرون اصبعاً انتهى لكن روي كوشيا عن بطليموس ان مساحة
 كل درجة ستة وستون ميلا وثلاث ميل كل ميل ثلاثة الاف ذراع كل ذراع ستة وثلاثون
 اصبعاً والاصبع ست شعيرات مضومة بطون بعضها الى بعض انتهى فيلجرح ثم رايت
 بخط العلامة التبريزي لكن بدل كل ستين خمسين قد برز وكذا البصر عشرة اتفاقا
 والقياس ان تكون خراجية عند بي يوسف لانها بقرب ارض الخراج لكنه تركها لقياس
 باجماع الصحابة وكذا يستأن مسلم او كرم له كان داره كما في الدرر وقد تقدم في
 باب زكاة الخراج بانهم فهدوا والله لم يجعلها مستأنا بل ابقاها دارا وبها اشجار
 لا شيء فيها سوا كانت لدرج او مسلم كما في التبريدية وفي المنظومة الحبيبة
 . كانت لارض خراج تجري . فيها مياه علمت بالقدر
 . فجعل الارض قصورا وجعل . ذا الما جيا ضا للفقور والاهل
 . حاز له وضح ما قد فعلا . ويسقط الخراج عنه وكللا
 . ويسقط الخراج ايضا وجعل . في تلك خانا اربكانا يستغل
 . اوسكا ومثل ذا الموقف . يجعلها وقد عبت محبرة
 وكذا كل ما سلم اهله من بلد طوعا بلا قتال ولا دعوة الى الاسلام او كرها ثم اقر
 اهله عليه في الصورتين مثل مكة كما في النصف او ما فتح عنوة اي قهر ثم اقر اهله
 عليه بالسيف سواد سلم اهله ولا وقسم بين الغاميين المسلمين واحترز به
 عما اذا قسم بين قوم كما في غير اهله فانه خراجي كما في النصف ولو قال ايضا كان
 شاملا لما اذا قسم بين المسلمين غير الغاميين فانه عسري لان الخراج لا يوظف على
 المسلم ابتداء ذكره القسستاني **قلت** وقدما في باب زكاة الخراج ان المنوع
 توظيفه عليه خيرا وارض السواد اي سواد عراق العرب في القاموس سواد البلد
 دراها واما سمي به لحق اشجاره وكثرة زروعه والحواف بالاسم البصر والكوفة

وبغداد ونواحيها خراجة بالاجماع ومنه ما صالح عليه الصلاة والسلام كني بخوان
وما صالح محمد رضي الله عنه كني تغلب فضا لخم على القشر مضاعفا وجعله بمنزلة الخراج
لا يتغير منه بلخ وسمرقند واما بخاري ففتحت غنوة واقرا اهل عليه فهي خراجية لاخر امان
فغشيرة وكذا سمرقند الا انها لحفظ القور جعلت عشيرة كما في السراجية وينبغي ان تكون
مروصلية خراجية كرامة فان لم يرها صاحب ابن عامر على الف الف درهم ثم صالحه امير
مرو على الف الف درهم وباتي درهم كما ذكره ابن الاثير في الكامل لكن في الشنف ان
الصحية عشيرة سوا صالح الهمام المسلمين والكافرين ثم اسلموا فان كان بدل الصالح
في الصورة قل من القشر صرخوا الفاضل للفقر كذا ذكره القسستاني وفي الملح عن السراج
وطول سواد العراق ما بين وثمانون فرسخا وعرضه ثمانون فرسخا ومساحته اثنان وثلاثون
الف الف جريب وقال بعضهم طول السواد اربعة عشر الف فرسخ واربعا بقدر فرسخ وباليام
اثنان وعشرون يوما ونصف وعرضه عشرة ايام انتهى سبي ما جاز الف درهم ثم ذكر حدودها
بقوله وهي ما بين العذيب ما لقيم ترسيب الكوفة الى عقبة خولان ابن عمران بضم
فسكون قرية بين بغداد وحمدان وهذا بيان لارض سواد عراق العرب وهو الهول
من خمسة وثلاثين فرسخا ذكره البرجندي ثم ذكر طولها بقوله والعقبة فسكون
منزل من ازل المادية بعد العذيب بكثرة فراسخ بفتح فسكون قرية موقوفة على
العلوية وهو اول العراق شرقي دجلة ثم تقدم المصنف بقا الهداية القلبية على
العلت شعر برجان الاول لكن حرم في التقوية الثاني بقا المغرب والغاية ونقل
عنها في شرحه اننا نقول بالاول غلط وعبر القسستاني بحديثه الموصل فتنه الى عبادان
بفتح وتشديد حصن صغير على شط البحر وفي المثل ليس راعبا دان قرية كما في المستفي
وعيره وكذا في كل ما فتح والبلاد غنوة واقرا اهل عليه بلا اسلامهم فان السواد ذيع غنوة
ولما لم يسلموا وضع محمد رضي الله عنه الخراج عليهم ولم يسقط حين اسلموا او صولحوا اي
صالح الهمام اهل على ثمن معين قبل الغلبة كما صالح بني تغلب على ان يأخذوا من ارضهم القشر
مضاعفا ولا يتغير حكمها بالمال لان المضاعفة بمنزلة الخراج وفي المنطقية الصالح
مع قوم من اهل الحرب على صلح بني تغلب ذكره البرجندي فكلها خراجية سوى مكة
فانها عشيرة كما تقدم حصت وذاك بفعله عليه السلام حيث فتحها غنوة وتكلمها

لاهلها

لاهلها ولم يوظف عليها الخراج **قلت** لعل كونها واذا غير ذي زرع فتأكل وكذا
البحر عشيرة اتفاقا والقياس ان تكون خراجية عند يحيى يوسف لانها من خراج الخراج
لان تركها لقياس باجماع الفقهاء كما اجمعوا على ان مصر والشام خراجية لكن المأخوذ
لان من ارض مصر اجرة لاخراج كانت لموت ما لكها شيئا فشيئا بلا وارث فصارت لبيت
المال كما سقطت وارض السواد وكل ما فتح غنوة واقرا اهل عليه او صولحوا ووضع الخراج
على ارضهم فهي مملوكة لاهلها يجوز بيعها وتصرف فيها عندنا مطلقا كسنة
روضة واجارة ووقف وتورث عنه الى ان لا يخرج منهم احد فينتقل الملك لبيت
المال فيخرجها الامام وياخذ جميع الاجرة لبيت المال لدار صارت لبيت المال واختار
السلطان استغلالها وان اختار بيعها فله ذلك اما مطلقا او الحاجة كما مر فثبت
ان بيع الاراضي لمصرية وكذا الشامية صحيح مطلقا اما من مالها او السلطان فان
كان من مالها انتقلت بخراجها وان من السلطان فان لعجزها لكها فزرعتها فذلك
وان لموت ما لكها فتدنا انها صارت لبيت المال وان الخراج سقط عنها
لعدم مرجع عليه وان المأخوذ يكون اجرة وان كسبه لبيت المال فاذا باعها الامام
والحالة هذه لا يجيب على المشتري خراج لما ان الامام قد اخذ عوض العين وهو الثمن
لبيت المال فلم يبق الخراج وظيفة الارض فلا يمكن بعده ان تكون المستغلة كلها او بعضها
ولو قبل بعوده لم يجوز لان الساقط لا يعود وليس هو قربان زوال المانع فقد المتقني
وسوا وقفها او ابقاها فان قلت حيث سقط الخراج ينبغي وجوب العشر **قلت**
ينبغي وجوبه لكن لا نقل فيه ومن المعلوم ان المشتري مرست المال يفرح ويفخر بذلك
ولم ينقل طلب شيء منه وتماه في التحفة الموصية في الاراضي المصرية لان بخير **قلت**
وفي الشريعة لا يجوز لغيره ان لا يعثر فيها ولاخراج انتهى **قلت** وكذا يسقط الخراج
لو جعل ارضه قصورا او دورا او خان او مستقلا او مقبرة عليا قدما عن المحظومة
الحقبة فليحفظ وليلغز اي ارض عامرة ولا عشر فيها ولاخراج وان لم يرض ارزادت
علمتها ورعيها ونفعها ويسقط خراجها **قلت** وهذا نوع ثالث من الاراضي
تسمى اراضي الملك والاراضي الحوزة وهما مات اربابه بلا وارث والبيت المال
او فتح غنوة وانتي المسلمين اليوم القيامة وحكمه على ما في الدار خانية انه يجوز للامام

دفعه للزراع باحد طريقين اما باقامتهم مقام الملاك في الزراعة واعطاء الخراج واما
باجارتها لم يقدر الخراج فيكون المأخوذ في حق الامام خراجا ثم ان كان درهم فهو خراج
موظف وان كان بعض الخراج فخراج مقاسمة واما في حق الاكر فاجرة لا غير لغرض ولا خراج
فلما دل الدليل على عدم لزوم الموتين لغرض الخراج في اراضي المملكة والحوز كان المأخوذ
سما اجرة لا غير **قلت** استيجار الارض ببعض الخراج لا يجوز لكونها اجارة فاسدة
للمجملات فما وجب الجواز هنا فلجواب ما قلنا ان جعل في حق الامام خراجا وفي حق الاكر
اجرة لزومة عدم صحة الخراج حقيقة وحكما لما مر وعليه فيها باحد الطريقين لا يجوز بيعهم
وتصرفهم فيها ولا تورث اما على الثاني فظاهر واما على الاول فلان اقامتهم مقام الملاك
للضرورة فيتقد بقدرها لا هذه التصرف لا تصرف الا في اراضي المملكة لغرض الحاجة
واراضي المملكة والحوز ليست بمملوكة لا غرضية ولا خراجية ولا يملكها شي لا يملك
السلطان اما يبيع مطلقا عند المتقدمين واختاره الابي حنيفة وصاحب الجمع والحاجة
وعليه المتأخرون والفتوي فاذا باعمالهم على المشتري شيء لما ذكرنا او باقطاع لكن
ان تواتر ملكها حقيقة انا حياها ولو غير مصرف وليس لاحد اخراجها عنه وصح بيعها
ووقفها وتورث عنه كسائر املاكه وعليه فليقتطعها غرض خراج وان كانت عامرة ملك
منافعها فقط فلما يجارها كاجار المتاجر لا يبيعها او وقفها ولا تورث عنه ولذا اخرجها
عنه بقي **قلت** ونحوه في الاشياء قيل القول في الدين نصير الامام كانه جعل
خراج الارض لصاحب الارض فانه يجوز لو فرضنا في حق سبي **قلت** وكذا ذكر
صاحب الطريقة الحمزية في اواخرها فذكر ان الاراضي ليست للمال اذ الموقوف فرض لا طيب
زمانا عدم تقسيم الاراضي بين الغائبين وهذا جائز اذا الامام مخير بين التمسك والبقاء
للمسلمين اليوم القيامه بوضع الخراج ويكون تصرف ذي اليد فيها باحد طريقين
ثم ذكر ما مر عن التاخرانية ثم قال وعليها فلا يجري فيه البيع والهبة والوقف والارث
الخ **قلت** وفيه كلام لان تخيير الخليفة في ابقاء المسلمين اغان هو بطريقين
على الكفار برقابهم واراضيهم فتكون مملوكة لاهلها كما مر فذكر فانه من المهمات وفي شرح
داماد افندي ان ما لا ليست للمال يسمى بالارض المملكة ولا يبرية ولا يبرية فتوجب
فاسدا للزرع ويؤدي خراج مقاسمتها ويسون عشر اراضي الروم وليست ملكا لهم

التمليك

الا يملك من السلطان فادامات اخدم قام انه مقامه ولا تعود ليست المال ولوله
بنت او اخ لاب لم اخذها بالاجارة الفاسدة ايضا وان عطلها متصرفا ثلاث سنين
او اكثر بحسب تقاوت الارض تنزع وتنفذ لآخر ولا يقدر اخدم ان يرفع الاباذن السلطان
او نائيه انتهى ثم رأيت فتوى لفضل الله افندي مفتي دمشق ان غالب اراضي
سلطانية لا تقراض مملأها فالت ليست المال فتكون في يد زراعتها كالعارية انتهى
وفيه كلام يعلم بما في الاشياء قيل ما مر حيث ذكر ان المذهب عندنا ان العارية تملك
المنافع بغير عوض وان المستعير لا يملك الاجارة وكذا الموقوف فعليا السكني والموصلي
بالمقتضى كما المستعير عندنا على الراجح لانه ملك للمقتضى بغير عوض فلا يملكها بعوض
ولا كذلك المقتضى لانها ملكها بما لا يستغنى عنه لما اعده فهو تطهير المستأجر
لانظير المستعير فيوجر المقتضى وتنفس باخراج كونه وكاجارة المتاجر واجارة الموقوف
عليه الفتنة انتهى فلحققت **قلت** لكن قد خصص فضل الله افندي الاراضي
بالسلطانية ولا يخفى انها في عرف بلادنا غير الخراجية فليقتضى لذلك لكن تقدم
جواز اجارة المقتضى مطلقا فاما في الخراجية رجل اخذ ارض الحوز زراعتها بطيب
نصيب الاكر فان كان ارض الحوز كروما او شجارات يعرف اهلها لا طبيب الاكر وان
لم يعرف طبيب لان تدبيرها للسلطان كراضي الزوات وهو لا يبلغه اعل صوت
ولا يعرف له مالك **قلت** فعلى هذا الاراضي التي بايدي الناس اليوم ميلاد
الروم مشقوق جدا لتصرفهم فيها تصرف المالك من البيع والاجارة والزراعة ونحوها
ويؤدون خراجها من الموقوف والمقاسمة الي من عيسته السلطان لاخذ الخراج الا انهم
اذا باعوها ياخذوا خراج بعض الثمن واذا ما توارثوا يؤدون الاكراه المذكور دون
سائر الورثة ولا يقتضي منها ديونهم ولا تقدر وصاياهم ولا يرثها بناتهم بل يضبطها
من الخراج ويبيعها كما سخرت فلعلمها من اراضي الحوز ودعت للرعايا باحد
الطريقين السابقين وحسيند فانقلها للاهل المذكور بذلك لا يلازم
فلينما مل **قلت** وعلى هذا فما يعطيه السلطان لبعضهم من القرى والمزارع
مع بقا رتبة الارض بايدي الرعايا لا يكون تملك لرقبة الارض بل الخراج مع بقا رتبها
ليست المال فلا تورث عنه بل تصير محلو لا ولا يصح وقفها اصلا وكذا ما وقفه

بعض السلاطين من القوي والمزارع لمصالح ما بقوا من المساحد والمدارس والعمارات مع
بقا رتبة الأرض بايدي الرعايا لا يكون وقفنا وان اعتقد كثير من أهل زماننا انها وقف
بالكون خراجها لمن عينه الواقف كوصفها وباشرا شرط فيه لان هذا الوقف وما قبله ليس
من الاوقاف التي وقفها غير مالها فلا يجوز تناول ذرة الامع استيفاء شرط الواقف لكونه مال
اجنبي بخلاف ما اخذ من بيت المال فان مناه على المسامحة اذ لكل من العطاء وطلبة العلم
من الاستحقاق اضعاف ما اخذ منه فان الارزاق التي تجري كل عام على الفقهاء من بيت
المالك من عمر رضي الله عنه الى زماننا المعاصر قد قطعت فرائي العلماء ان هذه الاوقاف
اوجدت لم من بيت المال عوضا عما كانوا يأخذون منه كل عام فخصوا فيها لانهم كانوا يأخذون
ذلك القدر منه من غير عمل يكلفونه بل على القيام بالعلم خاصة فمن كان بهذه الصفة
يجوز له فيما بينه وبين الله تعالى الاخذ منها وان لم يتم مباشرة ما شرط الواقف ومن لم يكن
بصفة القيام بالعلم استغنى لا واستغنى لا يجوز عليه الاخذ منها اذ انما يسهل هذه من بيت
المالك ولا يجوز من حكم الشئ بحكم أحد وفي المنظومة الوهبانية

ولو وقف سلطان من بيت مالنا لمصلحة تمت يجوز ويوجر

اي ثواب ويلزم وقفة ولا يجوز ليعده ان يبطل ولا يلزم الخراج على هذا الوقف
ومتى لم يصح لم يحل للاغنيا بحال لان يكون قاصيا او عاملا ففي الحانية سئل الرازي
عن بيت مال دهل للاغنيا فيه نصيب قال لا لان يكون قاصيا او عاملا وليس للاغنيا
فيه نصيب الا لفقير فرغ نفسه لتعليم الناس لفقه والعلم وقالوا اذا اراد السلطان
الشئ لنفسه بامر غيره يبيعها ثم يشترها منه لنفسه كما في الواقف واذا لم يعرف الحال
في الشئ من بيت المال فالاصل الصحة وان شرط الواقفين صحته وانه لاخراج على
اراضيها كما مر **قلت** ورأيت في معروضات المفتي ابو السعود في كتاب الزكاة فيمن فتح
بنفسه غيبة او احيا أرضا سبعة بقره ثم مات وترك ابنا وبناتا هل للبيت حصته
الحواب في الامر السلطاني تنتقل للابن ولا تعطى للبيت حصته لان تكون الارض
قيمت في الدنيا تركها وان لم يترك الميت ابنا بل بناتا فقط لا تعطى لها وبعطها صاحب
التيار لمن اراد هكذا كان الامر في سنة ثمانية وخمسين وتسعمائة في مثل هذه الاراضي
التي تحتي وتعمل بجل وكلفة دراهم فعلى تقدير ان تعطى للغير بالطابق لما كان يلزم

حرمانهم من المال الذي صرفه اباؤهم ورد الامر السلطاني بالاعطائهم لكن تنازلت
بالبت في ذلك فيوتى بحاجته ليس لم عرض فاني مقدار قد روا الطائفة بقطعة
البنات وياخذون الارض وان احيا ووات يعتبر فربما عند بي يوسف لان ما قارب
الشيء لحكمه يعتبر ماؤه عند محمد وبالأول يعني وهذا في حق المسلم اما الكافر فالخراج
مطلقا اتفاقا واعلم ان الخراج نوعان خراج مقاسمة فيتعلق بالخارج كالقشر
فلا يتعلق بالتمكين من الزراعة بل بالخارج حتى لو عطلها قصد لم يجب شئ والحاصل
ان حكم حكم القشر لكنه يصرف مصرف الخراج كما في الجوهر وياقي وخارج وظيفة يسمى
خراج المقاطعة والوظيفة لا يزار عليها وطفه عمر رضي الله عنه على السواد اي
سواد العراق فانه بعث عثمان بن حنيف وجعل حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما شرفا
فمنحه فبلغ ستا وستين الف جريب كذا في نسخي القتياني لكن وما يجالفة وعبارة
البرخدي وغيره فبلغ ستا وثلاثين الف الف جريب بتكرير لفظ الف مرتين وهو الحق
فتنبه ثم وضع بامر عمر رضي الله عنه لكل جريب بالفتح وهو ستون ذراعا بذرعا
كسري سبع قبضات يزيد على ذراع العامة بقبضة واعلم ان بيتي لانه قال شيخ
الاسلام انه تقدير جريب اراضيهم بذرعا ملك زمانهم واما جريب ساير الاراضي
فتعارف أهلها كما في القتياني عن المحيط **قلت** والمعارف في زماننا في مصر
والشام التقدير بالفدان والمزار بالجريب والفدان ما يزرع فيه مثل الخنطة وفي
البحر عن الفتح ان المقول عليه التقدير بالجريب ويدخل فيه ما اذا كان مشجرة اشجارها
غير مشجرة كما يدخل طرف الجريب او الفدان اشجارا ولو مشقة كما يعلم من الحانية وغيرها
والباشار بقوله صاحب الزراعة فلو لم يصلح لم يجب شئ صاع اي مما يزرع
في تلك الارض من بر او شعير او ذرة او دخن او غيرها وهو الصحيح وفي رواية فربما
كما في القتياني وغيره ودرهم عطف على صاع ولم يقدر الدرهم والصاع كقائمات قدمه
في الزكاة والقطر نعم قيد الزرع وغيره الدرهم يكونه فزاجد النود والجريب الرتبة
بالفتح والجمع الرطاب مثل الكرات كما في الشربلية وفي المعنى الرتبة اسم للقيص
ما دام رطبها انتهى وفيه اشعار بانه لا شئ في اليا بس وينبغي ان يجب فيه الخراج
ايضا لانه عطل الارض الخراجية ذكر القتياني **قلت** وقياس ما مر

عن المتطورة المحيطة سقوط فليجرح خمسة دراهم والجرب الكرم اي ارض يحيط بها حائط
 فيها اشجار العنب او الجرب القل وغيره من الشجر المتصل ذلك الشجر الذي للعنب والتمر
 وغيرها بحيث لا يمكن ان يزرع بينهما عشق دراهم لما فيها من الثمار فلو كانت لم تنبعدها
 خراج الزرع كما في الحائفة والجرب ما سواه مما لم يوظف فيه عررضي الله عنه كجرب قطن
 وكوعزان وبستان مستدرك بما لا ان يفرق بالعرف فيشكل بما لم يترك كذا قيل وفيه
 كلام ما يطبق في الثلث والرابع ونحوها ونصف الخراج عاينة لطاقتة فلا يرد عليه لان النصف
 عينة لانضاف وان لم تقن ارض ما وظيف عررضي الله عنه لثالثه الربع نقص عنه بالاجماع
 ولا يرد عليه لكثرة الربع وان اطاعت بالاجماع كما لا يجوز ان يحول وظيفه الموظيف
 الى المقاسمة وبالعكس واما لو زاد الامار ابتداء فلا يجوز عندنا بي حنيفة على الصحيح وكذلك
 اي ينفذ وهو المختار على ما اضطلح المصنف في سياجته خلافا لمحمد فحوزه اعتبارا
 للزيادة بالنقصان كذا يعلم من الكافي وغيره ففي كل الماتن والشاح الباقي في تسامح
 الى عدم جواز توظيف ارضهم كمن في الكافي انهم وطفوا هكذا في ديارنا لان التقدير
 يجب ان يكون بقدر الطاقة فلا يلبس الى كونه من اي جنس كان ولا خراج انا نقطع عن
 ارضه الماء وغلب عليها لعدم التمكن من الزراعة كالسبعة وكذا حكم الهرة في ارض
 المستأجرة وما تقرنا المحصور ليس بجي لا يصح دعوى الاستدراك بمهم قوله صالح للزراعة
 أصلا او اصاب الزرع آفة سماوية لا يمكن التمر عنه كالحر والبرد والحق والفرق
 الا اذا بقي من السنة يمكن زرع مثله او رونه في الضرر بارض فلا يسقط على الاكثر والتقوي
 تقديره ثلاثا شهر كما في الفقه **قلت** واما ارض المستأجرة فما وجب من الاجرة
 قبل الافة لا يسقط وما وجب بعدها يسقط وعليه الاعتماد فرق بين هذا وبين الخراج
 فانه يسقط كما في المنع عن الجور ويجب الخراج ان كانت الافة ارضية ممكنة التمرز كاكل
 دواب على الاصح او هلك بعد الحصاد او عطلها اي ارض الصالحة للزراعة ما لكها
 بعد القدرة فان لم يقدر وضعها الا ما لم يقدر اجارة او زراعتها ثم يأخذ الخراج من الهرة ويدفع
 الباقي لرب ارض بعد حصة الزارع وان تقدر باعها واخذ الخراج من ثمنها ودفع الباقي لربها
 وهذا بخلاف وهذا كله لو الخراج موطئا اما خراج المقاسمة فلا يجب شيء كما مر ديا في
 وقالوا لو زرع الاخص قادرا على اهلي كزعران فعليه خراج اهلي لتضييع الزيادة **قلت**

وهذا

وهذا مما يعلم ولا ينبغي به كذا يتجوز الظلمة وقد علمت ان المأخوذ الآن من ارضي مصر
 والشام اجرة لا خراج ولا عشر فافعل لان ما اخذ من الفلاح وان لم يزرع وسيؤتى
 كسوف ان فحرم كما حرته في شرح التنوير ولا يغير الخراج ان سلم مالك ارض الخراجية
 فان اهل السواد اسلموا ولم يوضع الخراج عليهم فلا يحلوا عن شيء مما ذكرنا من حكم الارض
 الصالحة من لثفت فتنبه او اشتراها اي ارض الخراج مسلم عررضي الله عنه
 فيؤديه المشتري ان بعضها وبقي من السنة ثلاثا شهر على المقي به كما مر ولا يفي اليايغ
 وكذا لو قبضها لكن منعها انسانا من الزراعة فعلى اليايغ ولو باعها وفيها زرع لم ينقده
 حبه فعلى المشتري والا فكل ما فيه انتقال الملك فكذلك في الحكم ذكره البرجندب
 بناء على الغالب والافكل ما فيه انتقال الملك فكذلك في الحكم ذكره البرجندب
قلت وهذا ان كانوا يأخذون الخراج في اخر السنة ولو في اولها على سبيل التعجيل
 فذلك ظلم محض لا يجب على احد أصلا وكذا لو باعها المشتري فخرها وخرها
 حتى مضت السنة ولم يتق في يدها ثلثا شهر فلا خراج على احد على الصحيح
قلت فعلى هذا من شرطي ارض خراج ولم يتق في يده ثلثا شهر فاخذ منه السلطان
 الخراج ليس له ان يرجع على اليايغ لانه ظلم وليس له ان يظلم غيره ولا عشر
 في خارج ارض الخراج لا يجمع العشر والخراج عندنا كما لا يجمع العشر والركاة او ركاة العجاة
 وصدقة الفطر وحده وعقر وحده ونحوه وقطع دغان ويثمر ووضو وحبل
 وحش وبقاش وقد اوصلتها في شرح التنوير اليثيف وعشرين ولا يشكر خراج الوضيعة بتكرار
 الخراج في سنة ولو مررا لما ان عررضي الله عنه يوظف مكررا وكذا خراج المقاسمة لعلقه
 بالخراج كما مر لا يمكن من الزراعة حتى لو عطلها وقد يمكن من الزراعة لم يجب عليه شيء لكن لو
 عطله وادى خراج ارضه لسنة او سنتين حان لانه سببه ارض امية وفيه شارة الى انه يسقط بها لانه
 الخارج ولو بعد الحصاد ولو بصدق قبل طلب السلطان جاز لا بعده وحل كله بل ادا الخراج
 وقيل لا واعتمده قاضي خان وغيره ويرفع مؤن الزرع ثم يؤدي الخراج والي ان الدين غير بائع اجرة
 كما في المنيعة وغيرها والي ان لا يجب في ارض الوقف والصغير والمجنون والمكاتب والمأذون
 والمرأة والكافر والي انه لا يجوز جعله للمالك وهذا قول اي ينفذ خلافا لمحمد وهل يحل
 للمالك صرفا نعم والاتصدق به به يعني وما في الحاوي من ترجيح جعله لغيره الحرف فخالف

بخلاف العشر

المشهور واما العشرة فلا يجوز تركها جماعا ويخرج به بنفسه للفقر كما جزم في التوير **قلت**
لكن في الاشياء في قاعة تصرف الامار على الرعية عن البرازية يجوز ترك العشرة هو عليه غنيا
كان اوفيرا لكن لو غنيا من السلطان العشرة للفقر اجزيت مال الخراج لبيت مال الصدقة
لا لوقير انتهى ثم رأيت في البرجندي في بيان مصارف الجزية وكذا جعل العشرة للمقاتلة
جاز لانه مال حصل بقوتهم انتهى فيلحفظ وليكن التوفيق قائل **قلت** ولم يذكر المالني
لما في شرح السير الكبير ليس في سائتة الجري والذي صدقة لان الصدقة عبادة فلا تجب على
الكافر فيلحفظ **فصل** في الجزية وهي الضرب الثاني من الخراج وقد روي في قوله بوجوبه
مطلقا اسلموا او لا والحقيقة وعلائمة الجواز له التقيد اذ يقال خراج الراس وهي لينة
فعلم من الجزاء انها جزية وكنت عن القتل والجمع جزية كجزيته ويجوز ثوبا بالكتاب والسنة
والجماع وليست رضا ما يكرهه ما لم يضر بعض المحدثين بالعتوة على كثره ودعوة للاسلام
باحسن الجهات يسكاه بيننا فيرى كاسن الاسلام فيسلم مع دفعه في الحال سيجي ان
الرضا بغير نفسه كذا بالاتفاق وفي الرضا بغير غيره خلاف ثم روي على ضربين ذكر الاول
بقوله اذا وضعت تبرأ من صلح تقدر بما يتبع عليه الاتفاق بالاتفاق فيجوز ان تقدر ولا
تغير كما لم يتغير ما وضع على بني تغلب من المضاعفة على بني بخوان من الخلاله ولد من جارية
بينها ولدا دعياه معا وكبر الولد فهي بينهما فيؤخذ منه نصفان وهذا ونصفا وذاك
كما في السكينة وكذا لو ماتت الاموان معا واما اذا مات احدهما فيؤخذ منه مثل جزية
الاخر كما في التمر كذا في التمساني وشله في المنع عن البع عن الثانية لكن في الحجة لاجزية
عليه فتنته ثم ذكر الضرب الثاني فقال وان فختت لدة عتوة واقرها لهما عليها توضع
الجزية على نحو الكتابي كما ياتي الطاهر الغني في اكثر السنة وكذا المتوسط والفقير
كما في المخرات فيلحفظ كونه العبرة لاكثر السنة في السنة ثمانية واربعون درهما في كل
شهر اربعة وهذا للتسهيل لا لبيان الوجوب لانه باول الحول بعكس خراج الارض كما في
البناء وغيرها فيلحفظ وعلى المتوسط نصفها في كل شهر درهما وعلى الفقير القادر
على الكسب ربعها في كل شهر درهم والصحيح في معرفته هو ما عرفهم كما في الكرمانى وهو المختار
كما في الاختيار ذكره التمساني وقيل الفقير من دون نصفه والمتوسط من دون ثلثه
والعشرة الاثني درهم والغني من ثلثه نوقها واعتمد في التوير بقا للجزية **قلت**

واعترف في المنع بقا للجزية لم يذكر في ظاهر الرواية ولا ينبغي ولا قارب
لأى صاحب المذهب واقم في الشريعة وفي شرح الجمع وغيره ينبغي تقويتها
للإمام أى كما هو رأي الامام وفي المالارخانه انه لا يهرق فتفسره وتوضع على كتابي كقراي
معتقدا لا بحبل ومنهم الا فرج والارمن ويهودي معتقدا للقرية وسامري معتقدا
الربوب وصابي معتقدا لاواكين والآخرين علي آيين وفي الصابي خلافا وعلي نحو
ولو عريسا لا في حكم اهل الكتاب الا في المناكحة وكل الذبيحة وقد وضعها عليه
الصلاة والسلام على موسى هجره علي وثني اي عابد وثن وهو اسم للصورة كصورة
الادي وجمعا فان والصنم صورة بلاجته كما في التمساني عن ابن لاثير وجعل في المنع
الصنم كالوثن والصليب مالا صورة له عجي صفة وثني بخلاف العربي وان كان
فصحا لجواز استرقاقه فجاز ضرب الجزية عليه لا توضع على وثني عجمي لان المعنى
في حقه اظهر لم يعذر والمراد بالعربي الرجل البالغ غير الكتابي لا مسترق
نسائهم وذراريهم اذا ظهرنا عليهم وترك القياس في العربي الكتابي بقص الكتاب قال
تقالي ولا يدينون دين الحق والذين اتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية كما في الشريعة
والعناية اي وان كان عربي الاصل وقد تهود او تنصر كورقة ابن نوفل وبه اندفع
ما في المنع بقا للجزية في التمر ويكفي في رده ما روي في اهل بخران وبني تغلب
فتدبره ولا عجمي رده واذا ظهرنا عليهم نفسائهم واطفالم في الكهزيجي ونعلي
الاسلام دون ذراري عبدة الاوثان ونسائهم كما في العناية فلا يقبلها الا
الاسلام او السيف لفظ كثرهما ونسبنا لقبول الى السيف مساحته ذكره
البرجندي وفي التمساني وفيه اشعار بان توضع الجزية على العربي والعجمي الكتابي
والجوي وفي الاكتفاء اشار الى انه لا توضع على المبتدع ولا مسترق وان كان
كافرا لكن يباح قتله اذا ظهرت بدعته ولم يرجع عن ذلك وقبل ثوبته
وقال بعضهم لا يقبل ثوبته الا باجبة والشيعية والقرامطة والزارقة من الملاحقة
وقال بعضهم ان تاب المبتدع قبل الاخذ ولا يهاجر يقبل وان بعدة لا يقبل
كما في التمهيد السامي انتهى **قلت** واعتمد الاخير صاحب التوير وهو
في شرحي عليه ان كل مسلم ارتد فوثبه مقبولة الا اثني عشر وانه يقتل ان لم يبت

الا اربعة عشر فليراجع من ايامه ليلين براسه ولا خزيه على صتي وراة ومالك ومكاتب
 شيخ كبير وزين داعي ومقعد ومقلوب ومجنون ومقتول ومقطوع يد ورجل وشمل المالك
 القن والمدير وابن المولد وقد سقط فرسخ الهداية لفظ ابن وتبعه التستائي بل واداة
 ولا ينبغي فان من المعلوم ان لا خزيه على النساء الا حرار فكيف بام المولد وانما المراد ابن المولد
 نعم يستثنى من ذلك نسائي تغلب فانها توحده من نسائهم كما توحده من جام الوجب بالصلح
 كذلك كذا في البرجندي وغيره **فنبه** الاصل ان الخزيه لا يسقط القتل فمن لا يجب
 قتله لا توضع عليه الجزية الا اذا اعانوا برأي او مال فنجبت الجزية كما في الاختيار
 وغيره ولا على فقير لا يكتب ولو بالسؤال فلو قدر على كذا وضع عليه الجزية وانما يحسن
 حرقه وليكن في الصحة في اكثر السنة كما مر في اعتبار الغني والفقير وكذا لو مرض بضعفها
 ترجيحاً لما يناله اسقاط في العقوبة ثم المعتبر فيها وقت الوضع فمن بلغ وعق ووافق وبراء
 قبل وضع الامار وصفت عليه ولو بعد لا خزيه في هذه السنة بخلاف الفقير اذا انيس
 بعد الوضع فانها توضع عليه لان سقوطها العجز وقد ذكرنا في الاختيار ولا هي رايه
 لاخالط الناس ويتزهد في الدنيا حتى انهم خرجت في نفسه ويضع سلسله في عنقه
 وغير ذلك من انواع التعذيب لكن في قاضي خان انه توضع على الرهبان والقسيسين في
 ظاهر الرواية كذا في التستائي والبرجندي وفي الشربلاية عن الاختيار والمراد الرهبان
 الذين لا يقدرون على العمل والسياحين ونحوهم اما اذا كانوا يقدرون على العمل فجب
 عليهم وان اغفلوا وتركوا العمل لانهم يقدرون على العمل يضاروا كما لمقتل من اتركوا العمل
 فتؤخذ منهم الجزية كعطل ارض الحراج اما غير مطيق العمل فقير بغير صالحة الارض
 الرزق اعتبار الحراج الرزق بخراج الارض انتهى ومثله في الجوهرة مقتصر عليه انتهى
قلت لكن خزيه في نزع الفقار بعد وجوبها عليه ولو قادر على العمل لانه
 لا يقتل والجزية لا تسقط انتهى ونقل ابن الكمال عن الانطلي ان القياس لو جوب انتهى وظاهر
 اننا لا مستحسن بخلافه فليتأمل وقد مر في مجمع البحرين بالروايتين فتنبه ويجب
 الجزية في اول الحول واما وقت وجوبها اذا قهره كما حققه في المهر ونحوه في البحر
 والمخ عن الجوهرة لكن بخلاف قوله المصنف ويؤخذ فيسقط كل شهيرة الا ان يحاك
 بانه للتسهيل كما قدناه قائله ثم رأيت التستائي نقل عن الحيط انها تجب لاوله عندهم

لاها

لانها جزاء القتل وبغض الله يسقط الاصل فوجب جلفه في الحال الا انه يخاطب باداء
 الكل عنده في اخر الحول تخفيفاً وبادا يسقط شهرين عند اي يوفى في اخرها وتسقط
 شهر عند محمد في اخره وتسقط الجزية كلاً او بعضاً بالاسلام والتدخل كما يأتي او الموت
 حقيقة او حكا وهو بكلا يعجز كما اذا عجز او زعن او اقعدا وصار شيخاً كبيراً لا يستطيع العمل
 او اقعدا بحيث لا يقدر على شيء ولا فرق في المسقط بين كونه بعد عام الحول او في بعضه
 وتسقط جزية حول مرض بضعه كما في الشربلاية وغيرها عن النبي **قلت** لكن في التستائي
 عن الحيط انما يسقط ياقتها اذا صار كبيراً او فقيراً او مرضاً بضعه حول واكثر انتهى
 فتدبر وقد يوفق فيها باعتبار التيسير على الاشهر وعده قائل ثم رأيت البرجندي عظم
 في الجميع بانه يسقط عنه من الجزية ما بقي ولو عجزها سنة او اكثر جاز ويسقط باسلامه
 المجل السنة للسنتين ويرد عليه سنة كما في الخلاصة وغيرها قيد بالجزية لان الدويون
 والافرة والخراج لا تسقط بالاسلام والموت اتفاقاً واختلافاً اذا لم يؤخذ منه خراج
 رأسه حتى مضت السنة الاولى وجاءت سنة اخرى فعند اي حقيقة يتدخل بال تكرار
 خلافاً لها ولا هم سقوط جزية السنة الاولى بدخول الثانية كذا في التوير ونحوه
 في المجمع وهو مبني على ان الوجوب باول الحول واما خروجه البرجندي وخبره في المخ
 بقا الزيلعي بانه باوله بخلاف خراج الارض فانه باخر لسلامة الاتباع والتدخل
 فيه بالاتفاق كالغسر وقيل على الخلاف فيسقط الخراج عند اي حقيقة بالتدخل
 كالجزية لانه عقوبة بخلاف الغسر وهذه هو المذهب كما افاده في شرح الفقار ونقل
 عن الحاوي لقدمي سقوطه بالموت ايضا على الاصح فلنحفظ في سبيل كيفية اخذها
ولا يجوز احداث بيعه هي للنصارى او الكيسة هي لليهود وهما معا كيسة وكنت
 كما في موصفين من النهاية ويحتمل ان يكونا عربيتين فالكنيسة فصل من الكنائس بمعنى السائر
 لستهم فيها والسبيعة فصل من البيع كالحايسة لانها نوع بيع لوقوع العبادة فيها وهي بيع
 الدنيا بالآخر على نحو قوله تعالى ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم الاية كما في التستائي
 وغيره عن النجاشي والهر وغيره واهل مصر يطلقون الكنيسة على مقبدها ويحسون اسم لدير
 بمسجد النصارى انتهى **قلت** وكذا اهل الشام ارضه مقبداً وبسبب سار
 او مقبرة او صنم كما في الحاوي في دارنا اطلقة فمثل القري كالامصار وهو المختار

كما في الفقه وغيره. وقد المهندسة من غير نقل الى مكان آخر زيادة في بناء أو نقص كما
 سنخفقه وأشار الى أنه لا تقدم القديمة في ذلك لاني القوي ولا في الامصار وعن محمد
 تقدم في امصار المسلمين ولا في اصح عند الخواني كما في قاضي خان وهذا كله في دار
 الفقيه واما في الصلحية فتقدم في الواضع كلها في جميع الروايات كما في اليتيمة ولا يخلو
 ظاهر عن اعياء الى اعمر يتبعها في الوضع على قدر البناء الاول فلم يكن ان يتحول الى
 موضع اخر وسفوا من الزيادة على الاول كما في الثانية وكفاؤه اعياء الى انهم ينفون عن
 اظهار الفواحش والربا والمزايير والمطايير والمغنا وكل هو محرم لان هذه الاشياء كاي
 في جميع الاديان ولا يمكن من اظهار بيع الخمر والخمر كما في الاختيار كذلك في التمساني
قلت ونقل في شرحي على التنوير عن شرح الوهبانية انه لا يعيد عن لنقص
 الاول انك في القدر وانا القديمة لا تقدم مطلقا على الصبح بل ترك سكتا
 في الفقيه ومعبدا في الصلحية فافهم وعن الاشياء والنظائر بعيدا الدعا برفع الطاعن
 ان المراد بالمهندسة ما هدمه الامام لاسيما اهدم وعبارته **فائدة** نقل الامام السبكي
 الاجماع على ان الكنيسة اذا هدمت ولو بغير وجه لا تجوز اعادةها ذكره الاستوحي في
 حسن الحاضرة في اخبار مصر والقاهرة عند ذكر الامراء **قلت** يستنبط من ذلك
 انها اذا اقيمت لا تنضم ولو بغير وجه كما وقع ذلك في عصرنا في القاهرة في كنيسة حارة
 زويلة قلها الشيخ محمد ابن لياس تاضي القضاة فلم تقم الى الان حتى ورد الامر
 السلطاني بفتحها فلم يتجرأ حاكم علي فتحها ولا في ما قبله السبكي من الاجماع قول
 اصحابنا ويقاد المهندسة لان الكلام فيما هدمه الامام لانيما اهدم فليأمل انتهى **قلت**
 وها هنا نوع اخر من تال في الاشياء واختلفت في سكام بيتنا في مصر والمعتد الجواز
 في حلة خاصة وانه صاحب التنوير والباقي والشربلاوي وغيرهم لكن رده قوي
 زاده وختم بان خطا فكنه فهم لفظ الذخيرة بالناحية المحلة وليس كذلك فقد صرح
 الترمذاني في شرح الجامع الصغير بعد ما نقل عن الشافعي انهم يؤثرون بيع دورهم
 في امصار المسلمين واخرج عنها وبالسكنى خارجها لئلا يكون لهم حلة خاصة فنقل
 عن الامام النسفي ان المراد بالمنع المذكور ان يكون لهم في مصر حلة خاصة يسكنونها
 ولم فيها منعة عارضة كمنعة المسلمين فاما سكام بينهم وهم مقهورون فلا كذلك

كذا في فتاوي الاسكوي فليحفظ هذا وفي معروضات المفتي ابي السعود من كتاب
 الصلاة **سئل** عن مسجد لم يبق في اطرافه احد من المسلمين واجاط به الكثرة فكان
 الامام والمؤذن فقط لاجل ولطفتهما يذهبان اليه فيؤذانان ويصليان به فقل تلهم
 الوظيفة. **فاجاب** بقوله تلك البيوت يأخذها المسلمون بغيرها جبراعا على الفور وقد
 ورد الامر الشريف السلطاني بذلك ايضا فالحاكم لا يؤخر هذا اصلا وفيها من
 الجهاد وبعدها ورد الامر الشريف السلطاني بعدم استخدام الذين للعباد والجار
 لاستخدام ذمي عبدا او جارية ما دلتهم. **فاجاب** بانهم القوي الشديد والحبس
 ففي الحانية ويؤثرون بما كان استحقاقا لهم وكذا تميز دورهم عند وراثة انتهى فليحفظ
 ذلك وكذا ينفون عن القلي في بناءهم على المسلمين وفي المساواة عند بعض العلماء
 نعم يبقوا القديمة على قدمه كما في الوهبانية وشروطها وفي المظنونة المحببة
 . يمنع الذم عن من يسكن . او ان يحمل منزلا على البناء
 . ان كان بين المسلمين يسكن . بل اهل ذمة على ما بينوا
 وهذا كله في غير ارض العرب لما في الاختيار وغيره يمنع المشركون ان يتخذوا
 ارض العرب سكنا اووطنا لقوله عليه الصلاة والسلام لا يجتمع دينان في ارض العرب
 وارة في التبريد لانه فيمنعون من سيطان مكة والمدينة والطائف وسائر اراضي العرب
 الحديث المذكور نعم لو دخل لتجارة جازا لكن لا يطيل واما دخوله المسجد المزمع ذكره في
 السير الكبير المنع وفي الجامع الصغير عنه والسير الكبير اخر تصنيف محمد فالظاهر
 انه اورد فيه ما استقر عليه الحال كذا حوته فيما كتبه على التنوير والوهابية عند قوله
 . وما حظر الاصحاب مكة كازل . ولكنه عند الثلاثة يحظر
 . ردة الشارح رحمه الله تعالى بقوله
 . وذاوم للشيخ والمنع عندنا . حكايته عنها الذخيرة تستفر
 ويميز الذم عن المسلم وجبا في رتبة بالكر لياسه وهيئة فلا ليس باجتناب اهل
 العلم والشرف كالرداء والعامة والصوف والخرج بل قيصا خشنا من كراس خيشة على
 صدره كالنساء كما في التمساني **سئل** ومركبه وسرجه . اي سرج مركبه بحذاء المضاف
 والاليزم انتشار الضمير ولا يركب خيلا ولا جملا وفيه اشارة الى انه لا يمنع عن ركوب عمار

فمنع على عدم جواز
 استخدام الذمي عبدا
 او جارية

وبغل ويزون ذكره التستاني **قلت** لكن في الفقه ولا يشاء الله قول المتقدمين
والجهد الآن ان لا يركبوا مطلقا ولا يلبسوا العمام وان ركب الحار ضرورة ركب بالاكاف
كما يأتي ونزل في الجامع انتهى فليحفظ ولا يعمل سلاح اكي لا يستعمل ولا يحمل لانه عز وجل
ما كان كذلك **قلت** ومن هذا الاصل تعرف احكام كثيرة ويظهر الذي
بالشد فوقيته **الكسبي** بالجيم فارسي معرب وحقيقته العجز والدل بلغت الجيم قال
العيني وفي البرجندي والتستاني وكسبي الضاري قلنسوة سوداء من اللب وزار من
صوف وشعر يشده فوق ثيابه ولا يحمل له طقعة لشدة كاشته المسلم المنطقة بالعلامة
عن اليمن والشمال انتهى مختصا وفي الاشياء واختلف المشايخ هل يميزونهم بكل العلامة
او يكفي واحدة اي ما على الرأس كالقلنسوة الطويلة او على الوسط كالكسبي او على
كف الخلفا فكون مكا غير خمسة فاسدة اللون غير مزينة تخفيرا لهم وقيل في الضاري
يكفي بعلامة واليهودي بعلامتين والمجوسي بثلاث وكان الحاكم يقول ان صاحب الحمار
الذمي بعلامة واحدة لا يزداد عليها واما اذا فتحها عنوة كان له ان يميزهم بالملات
وهو الصحيح كما في النهي عن الما نارخانية وفي الخانية وتميز نسائهم بجسدهم بالكسبي لا يعمد
لم يميزوا ذلك انتهى فليحفظ ويركب سرجا اي عند الضرورة على ما تروى في كدها بضم
بحاجة واحتياجه الامام الاستغانة بهم في الدفع فالمسلمين فيكون بغير هيئة المسلمين
فيكون قوس سرجه كالأكاف وقيل يكون مثل الرقانة وقيل هو البردعة وقالوا
والا حق ان لا يترك ان يركب الا ضرورة كما ذكرنا وحيث ينزل في الجامع اي جامع المسلمين
وفي الخانية يميزونهم عن الركوب في اوقات المسلمين ولا يلبس ما يخص اهل العلم والزهدي
والشرف كما قدمناه خيرا او غيره كصوف وجوخ ربيع ولا شك في منع استكبارهم وادخالهم
في مباشرة يكون بها معظما عند المسلمين وتامة في الفقه وتميز نسائهم عن سائر المسلمين
في الطريق والحمار فيجعل في اعناقهم قوس الحديد ويخالف زارهن زار المسلمات كذا في الاختيار
قلت سيحجي ان الذمية في النظر الى المسلمة كالرجل الاجنبي في الاحم فلا تنظر اصلا
الى المسلمة فليست له لك ويجعل على دأره علامة كيلا يستغفر اي السائل له
عند اعطائهم كما هو العادة وظاهر الكلام مشير لسكانهم بيننا وقد حققناه وبانه لا يكفي
بعلامة بل بعلامتين وثلاث وقد بيناه والمقصود التمييز على وجه يخلو عن تعظيم

والزينة فكيف في كل بلدة بما تعارفه اهلها من العلامات كما في التستاني عن سترات
وصايا التستاني ولا يحد سلام الحاجة ولا يزداد في الوجه على عليك وضيق
عليه الطريق ويجوز تعظيمه وتكره مصاحبه ولا تترك عيادة حاره الذي ولا ضيافته
وتما في الاشياء من احكام الذي ويؤدي الجزية قايما والاخذ منه قاعدا ويؤخذ بتبليسه
اي صدره ويهزها ويثقله او الجزية يادعي اقتصر عليه في الجمع او ياعدق الله
اقتصر عليه في المختار او يهودي او يانصراني كما في الفاية كما كان في أيام القائل ان
آداءه كما في الفينة قيل ويضعفه في غنقه حين آداء الجزية قال القاضي حتى يعطى الجزية
عن يده وهم صاغرون اي حقيرون ولهذا قبل لوبتها على يد نائبه في صحيح الروايات
بل يكلف ان يأتي بها بنفسه لا تناف عتوبة وعذرها يجوز البناء لانها للزمن بتتقيض
المال كما في التستاني عن الاختيار ولا يتقضى عهده بالها عن آداء الجزية لا في ردة
كما في الجمع وقولها العيني فنقل عن الواقعات قتله بالابا عن اذ قال وهو قول
الثلاثة لكن ضعفه في البحر وكذا لا يتقضى عهده بالتول بخلاف الامان كما في
التنوير وقيدنا بالادلان لا تسع فقبولها نقض عهده كما في الفقه وغيره فليحفظ
او يراه بمسلة وبقتله سلا واقفتان مسلم عن دينه وقطع الطريق وكذا بسب
البي صلى الله عليه وسلم اي لئلا يعلن فلو اعلن شتمه او اعتاد قتل ولوا برأه وبه في
اليوم وفي مصادق السعود تفصيل فراجعنا لانا اننا بالعلم بها كما في شرح
عبد الرحمن افندي داماد **قلت** وهو اختيار العيني وابن الهامر وبه افقي شيخنا
الحير النيلي وقد غراه ابن الكمال السير الذخيرة فليحفظ عندنا خلافا للشافعي لان
كفر القارن لا يميغه فالطاري لا يرفع فلو كان من مسلم قتل كما بسط في الدرر الغر
وغيرها **قلت** وقد حققته فيما علقته على التنوير وقد وقعها هذا ابن الهامر
بحث خالفه فيه اهل المذهب وقد افاد تلميذه العلامة قاسم في فتاواه انه لا يعمل
باجات شيخه ابن الهامر المخالفة للمذهب نعم نفس المؤمن قيل الي قول الخالف في مسألة
السب لكن اتباعا للمذهب واجب انتهى نعم يؤدب الذي ويعاقب على سب دين
الاسلام او النبي عليه الصلاة والسلام والقرآن كما في التنوير بقا المحامي لكن قيده
في السب بعوده فقال سب الرسول كفر وردة واما في اليهود من الكفار اذا فعلوا

ذلك لم يخرجوا به عن عهدهم وامروا ان لا يعودوا فان عادوا عذبوا ولم يقتلوا انتهى وقال القسبي
وابن اتمام واختار في السبب ان يقتل **قلت** وبه في شيخنا الخير الرقي وهو قول
التابعي ثم رأيت في معروض الحقابي السعدي انه ورد امر سلطان بالعمل بقول ائمتنا الثانيين
بقتله اذا ظهر له معقاده فيه افي قدس سره ثم افي في بكر اليهودي قال للبشر المظاني بيبكم
عيسى عليه الصلاة والسلام ولدنا بانه يقتل استبلا انتهى **قلت** ويؤيده ابن الكمال
باشا في احاديثه الاربعينية في الحديث الرابع والثلاثون يا عايشة لا تكوني فاحشة قال الحق انه
يقتل عندنا اذا عايشة عليه السلام وغناه لسير الذخيرة وتمامه فيما علقته على التور فلحفظ
بل ينقض عهده عندنا بالحق بد الحبيب اوبا القلبة على موضع الحاربتنا او يجعل نفسه طليعة
المشركين كما في التور اوبا ياقين قول الجنية كما قد مرنا **وبصير الذم في هذه الصور الاربع**
كما مرته في جميع احكامه **لكن جالفة في شين** **لو استبرق** ولا يجبر على قول الذمة واما الموند
فيجبر على الاسلام ولا يستبرق **بل يقتل** وسجي واعلم انه يؤخذ من بني تغلب ابن رائل من
الرب من ربيعة تنصروا في الجاهلية وسكنوا بقرى الروم فلما خفت عليهم عمر رضي الله عنه برأي
الصحابه نصالحهم على الضعف وعليه انفقوا لاجماع **رجالم وسانهم صغفا لركاة بشر ايطها**
واسا بها فني كل ربعي شاة شان ولا راية حتى تبلغ ما عشرين فيها اربع شاة وكذا
الباقى كذا في المخ عن الفقه **قلت** لعل حتى يبلغ مائة واحدى وعشرين فليأكل لادن
صبيانهم اي اطعام وكذا اقرانهم ومجانيتهم ومعايتهم كصالحهم على ضعف زكاتها وهي لا تجب عليهم
عندنا بخلاف سنانهم وبخلاف الخراج حيث يؤخذ مطلقا كما مر وقد مرنا حكم المولد المولد من جاني
وتغلب ولا تغفل **ويؤخذ من سواهم الخراج** والخزينة كمال في قريتين فوضع الجزية والخراج على معتقها
لان الصدقة المصاعفة تخفيف والتعق لا يلحق بالاهل فيه لان زيارنا لاهلنا على اسباب التخفيف
ولا يتبع فيه واما حديث مولي التور منهم فمخصوص بخرمة الصدقة بالاجماع على انه على خلاف النبا
فلا يلحق به بما لا يدع عنه **واعلم انه يصرف الخراج** والجزية وما يؤخذ من بني تغلب من ارض اجلي
اهلها عنها او اهداه اهل الحرب في المخ عن الجوف عن الذخيرة انما يقتل الا ما هدمتهم اذا وقع عندهم
ان قالنا للدين لا الدنيا والادلاء لا يتقبل من يطع في ايمانه اذا دوت هديته انتهى فلحفظ
او اخذ منهم بلا قتال اي ما اخذ من اهل الحرب بالهروب ومنه ترك اهل الذمة وعشر المستامن ونصف
عشر الذم وما صولح عليه اهل الحرب لترك القتال قبل نزول العسكر بساحتهم كافي الشريعة لاهلها

في مصالح المسلمين متعلق بصرف كسب القور وبناء القنطر والجسور قبل الفطرة بالحج
والجسور وكفاية العلماء المدرسين والمفتين اي وما يفي المفسرين والمحدثين والمفتين
لا غير كما في الكبرى والخزاة وغيرها فالاهل للعهد كذا في القسبي وبه خبر البرجندي وكذا
الباقى في شرحه للثقاتية فلحفظ وجزير ابن الكمال بقا لصدر الشريعة بان اهل العطا في شيا
التابعي والمفتي والمدرس وهكذا في المجتبى والسراج ونحوه في المخ عن العبر وفيه عن الحاربي
القدي والمواد بالحافظ في حديث لحافظ القرآن في كل سنة ما نادى به وهو المفتي ابو اسبي
قاله بعد ان نقل عن آل القناري ان لكل اري في كل سنة ما نادى به ان ختمها في الدنيا ولا
ياخذها في الآخرة **والقضاة والعمال والمقاتلة وذرايعهم** اي لا يجمع في ذلك لان العلة تهم
الكل كما صرح به في القسبي ومسلمين وغيرها وعبرة الهداية والكافي **توهم**
تخصيصهم بالمقاتلة وبصرح شارح المجمع قال في الشريعة قال في الجبر وليس كذلك وتبعه
في المخ ونقل عنه انه لم يرتقلا مريحا في اعطاهم بعد موت ابايهم حاله الصغر انتهى اطلاق
شعر بخيار الصغار لهم ولو كانوا اغنيا فليس كذلك فانه ليس الاغنيا تضيب من بيت المالك
الا القاضي والغازي وعلم القرآن والفقه كما في التيسر كذا في القسبي **قلت**
لكن في الاشعار بذلك نظر بعد تغيير الثقاتية بالرزق وتفسير البرجندي وغيره له بانه
ما يجعل لفقراء المسلمين اذا لم يكونوا مقاتلة وعنه المغرب وتغير المصنف بالكفاية اصح
وقد صرح القسبي بان في الرزق اشعارا بانه لا يحمل منها الا بقدر ما يكفيهما اي وذرايعهم
واها لهم واعوانهم بالمعروف وسلاحهم ايضا كما في المخ عن العبر وبان في الكافي اشعارا بان
يضرب في غيرهم كما عوان العمال ونقل انه يدخل في المال الوالي والقاضي والمفتي والمجتبى
وطالب العلم والمذكر والواعظ بحق وعلم والمعلم بالاجور وان اختلف هل العاوي والمعلم
والمؤن والهاجر والقاضي فاهل الخراج **لاستحي** ملخصا زاد البرجندي والمفتي واختار
ابن الفضل نعم لا تهم يعملون في امر الدين فكانوا كاللعاة **قلت** ومن صرح بطالب
العلم شارح الوهابية ايضا من كتاب لركاة هذا ومن فط ذلك عمارة الكعبة المشرفة
وفي الظهيرية يجوز صرف الخراج الى نفقة الكعبة وقد افوها الشرياني برسالة سماها اسعاد
آل عثمان المكرم **ببناء البيت المحرم** وصرح بان لا يشي اهل الذمة في بيت المالك
الا ان يكاد يهلك لصنعه فيعطيه منه قدر ما يسد جوعته وبانه على الايام ان يجعل كل دفع

بيوت المال اربعة لكل
 فاتها الغنائم والكنوز
 وثالثها ثلثهم مع عشور
 ورابعها الضوائع مثالا
 فمصر الاولين اتي بنصر
 ورابعها فمصرفه جهات
 مصارف بينتها العالمونا
 وبعدها المتصدقونا
 وجاليتها يليها العالمونا
 يكون للناس وارثونا
 وثالثها حواة مقاتلونا
 وتساوي النفع فيا المسلمونا

نظام صح

وان عمت امام او مؤذرت • ولها في الوقف قدر بين
ما استوفيا ذاك فحقا لو ايسقط • اذ اكن صلاة وزرق يضبط
وقيل لا بل ان ذاك لا جسم • وليس يسقط فخر امره
ولما اخذ الغلة بالتمام • وحازها قبل مصتي العام
امام مسجد والمؤذرت • او طالب العلم علي ما بينوا

قلت لكن للسيوطي رسالة سماها الضميمة في جواز الاستنابة حقوقها الجواز
باجماع المذاهب وابتدع والكثير من الفوائد وادع **باب المرتدة** المرتدة لما
فرغ من بيان احكام الكفر الاصلي شرع في بيان احكام الطاريء والمرددة الراجع شرعا
الراجع عن ملته اسلاما ولكنها اجرا كملت الكفر على اللسان بعد ايمان وشرايط صحتها العقل
والصحة والطمع **باب المرتدة** العناذ بالله فهو مفعول مطابق لمكسور العين كسره
التمتاني يعرض عليه الاسلام استجابة على المذهب لم يلزم الدعوة وفيه ايماء الى ان ليس
لن تنصرت ونجس او المضري لغيره او نجس **باب المرتدة** او نجس لم يجز على القول لما
كان عليه لان الكفر كله ملته واحدة كما في البرخندي وغيره والى انه لو تكر منه ذلك
فكذلك لكنه يضرب ويجلس حتى يقرب كما في التمتاني وغيره **قلت**

[illegible]

فان تاب بعد الايمان بكلمة الشهادة فيها ونحوها فانما يذكر الكلمة وقد ذكرها في المبسوط
ولا يصح وغيرها للعلم بذلك ذكره التتائي ^{التي تسمى} والايست عند قتل وجوبا لتركها لاسلام
كما في حديث البخاري من بده له دينه فاقبلوه وفيه اشار بانواع عاب بنينا من الايمان عليهم الصلاة
والسلام قللت ثبوته كما في شرح الطحاوي وغيره لكن في الشفاء للفاصني عما مضى عن اصحابنا وغيرهم
من المذاهب الحق ان ثبوته لا يقبل ولا يقبل بالاجماع كذا ذكره التتائي في غير موضع كلام صاحب
السياسة السالك وغيره فتنبه **قدي** وقدمته في باب المرتد عن الدرر وغيرها فانما
فيما علقته على التوبة ومنه ما في مرقوسا المفتي ابي السعدي ومختصه جعله كما ان تدق فبعد اخذ
لا تقبل توبته انا فاقبل واما قبل فاختلف في قبول توبته فمن ابي حنيفة تقبل فلا تقبل
وعند بقية الامم لا تقبل ولا تقبل جدا قال في ذلك ورد امر سلطان في سنة تسعماية واربعين
واربعين لفقاه المالك الحمية برعاية رأي الجاهلين بانه ان ظهر صلاحه وحسن بقبول
واسلامه لا يقبل ويكتفي بتغيره وجسه علايق الاما لا عظم وان لم يكن من الناس يغيرهم
يقبل علايقا بقبول بقبول الامم ثم في سنة تسعماية وخمس وخمسين وتقرر هذا الاثر في نظر
القائل من رأي القريتين هو في حال مقتضاه انتهى **قلت** فليحفظ هذا فانه مهم جدا وليكن
التوفيق وبالله التوفيق ثم هل يكون الحكم كذلك في سائر الشيوخ بنا على ما نقله في شرح
التقريب عن النهرين ما نسب الى الجوهري غير موجود في الجوهري محل تردد فلينبه له وان قال
في السراية **تنبيه** محل قبول توبة المرتد ما لم تكن ردة بسبب النبي صلى الله عليه وسلم
وتغيبه عليه السلام فانه يقبل جدا ولا تقبل توبته سواجا تائبا من نفسه او شهد عليه بذلك بخلاف
بقية المذاهب فانما لا تترك فيها توبة الكهيجيد ونكاحه ان شهد عليه على انكاره وكذا يقبل جدا
بسبب الشيوخ ان الطعن فيها رضى الله عنها ولا تقبل توبته على ما هو المختار للفتوى كذا في الجوهري
انتهى بشتايع على ذلك فتدبر وتصوما هذا لك وتوبته بالبري فلا تقصا عن كل دين سوى
دين الاسلام اي بعد نطقه بالشهادتين وان لم يعلم معناها ان علم انه الاسلام ويشترط معرفة
اسم النبي صلى الله عليه وسلم ومنه معرفة اسميه ووجهه على ما قاله ابن ابي عمير كذا في المنيته او بالبري
عما انتقل اليه من الايمان توبيا حقيقيا كقول الكافي لاله الا الله محمد رسول الله وتبرأت عن
ديني ان حكيتا كن انكر ردة فانه رجوع منه الى الاسلام كما في اليمامة وفيه اشار بانه لو تكلم
بما هو كثر ثم اتى بكلمتي الشهادة على وجه العادة بالرجوع عما قال لم يرتفع كفره وهو المختار

كما في الظهيرية كذا في التتائي في شرط التبري ايضا كما اشترط في كل يهودي ونصراني
حتى لو قال النصراني لا اله الا الله محمد رسول الله وتبرأت عن الضلالة ولم يقبل دخلت
في الاسلام يحكم باسلامه لجواز دخوله في اليهودية كما في الدرر والفرز وغيرها **قلت**
فعلى قول التتائي وتبرأت عن ديني في الحقيقي قصور في الحقيقة وايضا هذا كله في الذين بين
الاسلام اما اذا كان في دار الحرب فاقبل الشهادتين او قال دخلت في دين الاسلام او في دين محمد
فهذا دليل ثبوته كما نقله الباقي عن ابيانته ونقل في شرحي على التوير عن رهن فتاوى
قاضي الهداية انه قال كذا في عملاقا والذي في به صحته بالشهادتين بلا تقييد في اللفظ
بهما صار علامته على الاسلام فيقتل ان رجعي مالم يقدا انه في نحو في فتاوى صبيح الله اندي
المفتي بالروفر فاجاب بانه يلزمه التبري ثم قال وبعض المأخرين في زماننا حكموا باسلامه
وقالوا انه علامته الاسلام وبما في محمد ابن كمال باشا وفي شرح المنيته بعد ان كان اندي
داماد وفتي البعض في ديارنا باسلامه فرغ غير توبته وهو الممول بالان في انتهى فليحفظ ونقل
فيه ايضا ان الكفار على خمسة اصناف وان معية قولهم انكار الردة توبة اي امتناع القتل
فقط فتثبت ببقية احكام المرتد وان تاب فيقبل عمله وقبضه ونكاحه واولاده اولاد
زنا وهذا لو في القتل والامتناع كالردة بسبب عليه الصلاة والسلام ونقل الشهادة على انكار
في جميع ذلك لا في القتل فقط للثبوت بالانكار قال صاحب الجوهري وغيره وقد رأينا من يغلط كثيرا
في هذا المحل فليحفظه **قلت** وقيل قبل العرض اي عرض الاسلام عليه ترك ذنب على المذهب
كما روي في كراهته تنزيه وعند القائل بوجوبه كراهته تحريم ولا ضمان فيه نعم لو قتله بغير
ازله امار يورث **قدي** ويزول ملكه عن ماله موقوفا على ديني حاله عند ابي حنيفة كما ياتي
فان اسلم عاد ملكه اليه كما كان لانه صار كالحرة **قلت** ولا حياة الله تعالى ميتا
كان الحكم كذا لانه خلاف المقتاد كما في التتائي عن الكرماني وان مات او قتل
او لحق بدار الحرب وحكم به اي حكم القاضي بالحاقة ويمنع ان يصح القضاء بما لا في ضمن دعوي
حق العبد كحكم بالعتق او بحلوك الدين كما في النهر وغيره عتق مذبذبه وثلاث ماله وانها
اولاده وكل ماله واطلقته لظهوره نعم كلام الجوهري لا يخلو عن تسامح وفي البدائع وغيرها
والا لو ردت لانه المقتى وحلت دينه المجلد لان الحاق الموت فلا قال **وكسب**
اسلامه لو ارشاد المسلم ان لم يستصحبه وعند الامم الثلاثة هو في وكسب ردة في السليح

فيوضي في بيت المال عند الامام كما ياتي. ويقضي دين سلافة من كسب سلافة ودين ردة من كسبها.
 فان لم يفسد كسب سلافة او لم يكن الاكسب الردة فالدين والدية فيه كما ياتي متنا وصحة في الشريعة
 عن لول الجية وغيرها وكذا صحة التهنيتي قال وهذا اذا ثبت الدين بغير الاقرار والاختصاص
 واما عندها فمنها كما ياتي متنا وهذا لو كان بل اختلاف كما في التهنيتي عن
 المحيط. **ويوقف** في كلا كسبي على الصحيح على ما قاله الشري. **بغير** ولا جازية وهبت
 ورهنة وتديرة وكتابة ووصيته اي التي اوصي بها في حال ردة اما وصيته في حال اسلامه
 فتبطل مطلقا ولا تقي في ظاهر المذهب كما في الشريعة عن الفقه وكذا يوقف صرفه وسلمه
 وصالحه عن قرار قبض ردة **قلت** وظابط ذلك كل ما كان مبادلة مال بمال
 او عقد تبرع ثم بين وقوفها بقوله فان اسلم. **صحت** هذه التقفا. وان مات او قتل احكم بالمعاقبة
 بطلت عند الامام بناء على ان اهل عنه ان الردة تنزل الملك فلذا قال. **وقال** الاجور
 ملكه عن ماله. فتصدق تصرفاته في كلا كسبيته كما ياتي متنا. وكذا يقضي بونه من كل كسبي. وكذا يكون
 كلاهما المارث للمسلم ولكن محمدا اعتبر بكونه وارثا عند المقات. **بدا** الرب. **ويوقف** عند
 الحكم به. **ولا** يحج ان العبرة بكونه وارثا عند موت حقيقة او حكما كقتله او القضاء بالمعاقبة
 كما في الشريعة عن السنين وكذا في البرخدي وعينه **قلت** لكن في التهنيتي
 عن الكرواني الاصح اعتبار بكونه وارثا عند ردة ويقتى وارثا الى الموت واعل اختيارا روايته لابي
 لائقا صاحبني فلينأمل وعمرته في كل حدث بعد ردة فتنبه. **فصح** تصرفاته في كلا
 كسبيته عندها. **ولا** يوقف تصرفاته غير المعاقبة. **والمتصرف** على رده الصغير فان ذلك موقوف
 بلا اتفاق لكن اختلفا. **فصرفه** كصرف الصحيح عند أبي يوسف. اي ماله. **وكصرف** المريض
 عند محمد بن فرثله وهذا لو تصرف قبل الحاقه فلو بعد قبل الحكم فموقوفه. **اتفاقا**. **ويطرح**
 ما لا يعتمد تمام الكسبية وهي خمس استيلاءه بان ولدته استغفار عاه بثبته واموتتهما كما
 ياتي متنا. **وطلاقه**. **بلا** خلاف كطلاقه واتبع بعد فرقة الازمة صح الطلاق الرجعي بعد البائس
 في العدة على انه يجوز ان لا تقع الفرقة كما اذا ارتد معا فان الطلاق غير معتق الى تمام الكسبية
 كما في التهنيتي عن الهامة **قلت** وكذا قبول الهبة وتسليم الشفعة والجر على عبده
 المأذون كما في التوبة. **وسيط** اتفاقا. **ما** يعتمد الميت وهي خمس. **نكاحه**. **ولو** نكحت
 او مرتدة وفيه اشعار بان نكاح المرتدة باطل وذكر في الطهيري لم يبين في الكتاب ان نكاحها

نحو عقدة ص

بالحل افساده كذا في التهنيتي وغيره **قلت** ولكنه قدر في اوائل النكاح انها فيه
 ستان فتنبه ودرجته حقيقة او حكما اذا صاد بالكلب او اري شلا فدخل الصيد
 وكذا الشهادة والارث. **وتوقف** اتفاقا ما يعتمد المساواة. **وهو** ما وضته او الكسبية المعية
 كصرفه على طفل. **وما** لولده **قلت** وحاصله ان تصرفات المرتدة على اربعة اقسام
 نافذة اتفاقا وباطل اتفاقا وموقوف اتفاقا وموقوف عنه نافذة عنها وبقي ماله وعقله
 ولا شك في بطلانها وارث جنائيه الخطأ بعد الردة وهي في ماله على اقله كما ياتي متنا
 واما ايلاعه واستيداعه والتقاطه ولقطته فينبغي عدم جوازها كما في النهروا ليراجع
 وترثه امرأته المسلمة ان مات. **حقيقة** او حكما بان قضي بالمعاقبة. **او** قتل وهي في العدة
 لانه كانه مريض باختياره بسبب غماده واضاره فصاها لفار وعناي يوجب غفرته مطلقا
 وان انقضت العدة واثار الى اشتراط كونها مدخلة فلا ترث غير المدخلة لهما بين
 الى عدة فتصير اجنبية كما في الفقه **قلت** وينبغي ان يكون مرقعا على غير رواية أبي
 يوسف اما عليها فلا فرق كما لا يخفى واعلم انه انما سئل فان بعد الحكم بالمعاقبة اخذ
 ما وجد باقيا في يده وارثه. **اعود** ملكه اليه كما مراد الوارث خلف وبطل حكمه لوجود
 المصل لكن انما يعود الي ملكه بشرط القضاء او ارضا فر الوارث لانه ملكه حكم شرعي فلا يخرج
 عن ملكه الا بطريقه حتى لو تصرف فيما ورثه بعد عود المرتد سلا فقد تصرفه كما في المنع عنها
 وقيد بقوله باقيا في يده وارثه لانه لو ازال الوارث عن ملكه او تلفه لم يكن المرتد
 شيء له المقتضى لكن لو كانت ابيه عليه فادى بدل الكتابة كانت على حالها بعد العود كما لو
 دبره ابنه كما في التهنيتي عن المحيط لكن في البرخدي ان ادى بدل الكتابة وانادى البعض فله
 ابطالها وذكر بدل الابن الوارث فتنبه وسيجي في الشريعة عن الجرم ارحم
 استرداده فالامام كسب رده والذي يظهر عدم استرداده لانه لم يأخذه بطريق الخلافه
 بل لكونه ما اخرجي كما لم يجرى الحقيقة لانه لا يسترد ما لم يعد سلافة انتهى **قلت**
 واليه يشير قوله في يده وارثه كما ذكرنا فتنبه. وكذا قوله لا يتفق عن مدبره وامر لولده
 فانها لم يدخلها في يده وارثه اصلا بل حكم بغيره بسبب الحكم بالمعاقبة نعم ولا هم له وكذلك
 مكانته لو ادى بدل لورثته لاسبيل عليه ولا على المال لوزال عن ملكهم ولو لم يرده اخذ
 منه وان عجز عاد رقيقا له كما في المنع عن الجرم عن البدائع وان عاد قبله اي قبل الحكم

قوله وعلى هذا الوجه انه متى ما حقه حقيقة و
 اعاد ماله هذا الوجه انه متى ما حقه حقيقة و
 اقول قال ابن جعفر فتاويه من احيى كرامة فتاوة
 يتفق مودة يتفق مودة من احيى كرامة فتاوة
 جنة فهذا الاجاه لا يعيد شيئا من احيى كرامة فتاوة
 مما افسده وارثه من ماله ما لم يرد زوجاته ولا
 كالا حياء الذي يرث من ماله ما لم يرد زوجاته ولا
 بذلك فتبين ان ماله من ماله ما لم يرد زوجاته ولا
 فهو دلل على ان ماله من ماله ما لم يرد زوجاته ولا
 ايراد به الاجاه للبعث بالكرامة او
 سؤال المكيين انهم وهو موافق
 لما قال ابن جعفر ولا يوافق من
 اصولنا فتاوه من حلية الجرم للمولى

فكانه لم يرد أصلاً وكان مسلماً دائماً فالله ولم يفتق مدبره ولم يحل يؤجل دينه ضمن وارثه
ما الله وما عي وارثه يعود للملك بلا قضاء ورضا من الوارث. والمرأة المرتدة لا تنقل عندنا بل
تختبئ في أيما حي يتوكل وتضرب كل ثلاثة أيام. وعن أبي بصير تقتل فلا تقتل قالها للبشنة
كما يأتي. ولما نه يجبرها مولاهما على الإسلام جمعاً بين الحقين وتنفذ جميع تصرفاتها في ما لها
لصحتها بعد قتلها فلذلك قال وجميع كسبها لوارثها المسلم إذا مات. واعلم أنه يرتفع زوجها
إن ارتدت مريضة وماتت في العدة لقصد ما أبطأ الحق. ولا يرتفع إن ارتدت صحيحة ولا يرفع
لا تقتل فلم تكن فارة فيلحفظ وأما المرأة المرتدة فترت فرفعها المرتد بلا خلاف كما في الخ
وعبرها وقاتلها يعرف فقط أن كانت في الإسلام لافتيانته على إهامر كما في الاختيار
وسائر أحكامها الباقية كالرجل فيما ذكر. فإن ولدت منه فادعاه بنيت نسبه وأموالها
والولادة مطلقاً. ولما نه لدون نصف حول أو أكثر للإسلام تنعاه والمسلم يرت
المرتدة فلذلك قال. إن كانت مسلمة وكذا إن كانت نصرانية لأن ولدت لآل من نصف حول
من ارتدت. وكذا نصفه لملوك من ارتدت فبنيته لغير الإسلام بما يجبر عليه والمرتدة لغير
المرتد. وانخلق المرتد بما له فظهر أي غلب عليه فهو في ذل الحق بل بالمرجع فذهب
به فظهر عليه فهو لوارثه لأنه لما قتل لوارثه فكان ما كان قد عا وحكم ما مر أنه له
قبل القسمة بلا شيء وبعدها بقيته إن شاء ولا يحذر لو شليا لعدم الفائدة وانخلق وترك
عبد نفقي بعبد لا يشبهه فكانت له الإن جاء المرتد مسلماً قبل ما ولدك للأن. فبدل الكتاب لولا
له العودة ولو بعد لاداء فالولد للأن وقيد بالكتابة لئلا يأن لو دبره شرعاً إلا ب مسلم
فالولد للأن لا للاب كما في المالارخانية. وقتل المرتد خطأ فقتل على رونه أو لحق
فدينه في كسب إسلامه فإن لم يف ولم يكن إلا كسب الردة فالدينه في علي قاتل ما صحه في
المشرك لا يضمن الولو الجية وكذا لو أقر بعصب ما لو كان الغضب بالمعانية أو بالينة فانه
في الكسب اتفاقاً كما في الطهيرة واعلم أن جنائنه العبد والاشته والمكاتب والمذبح كجنائهم في غير
الردة. وقال لا في كسبه مطلقاً وقوله ارج. وفرقت يده عند فارتد وإياد بانه ومات
منه أو لحق شرعاً مسلماً ومات منه نصف دينه لو رثته في مال القاطع ولو خطأ فعلى الما قلته
والاسلم بدون لحاق فوات تمام الدين وعند محمد نصفها وقوله ارج لعمته وقتت المراتة
كالقطي مكاتب ارتد فلحق فاخذت له أي معاً له. وقتل قبل الكتاب لولا له والمال في لورثته

ما حرم

لأن

لأن الردة لا تؤثر في الكتابة زوجان ارتدا فلحقا فولدت المرأة ثم ولد للولد ولد
فظهر عليهم فالولدان في كسبهما ويجبر الولد على الإسلام لادله كما نكح لا مرتدة
وإسلام الصبي لها قل صحيح اتفاقاً وكذا ارتداده خلافاً لابي يوسف وإخلاف في تخليده
في النار لعدم الغرض من الكفر كما في النكاح. ويجبر على الإسلام ولا يقتل إن أبي أو أخوته
على الصبي قلت العاقلة الميز وهو ابن سبع فأكثر كما في الجبتي والمريضة ولم يطلع
على ذلك المرسوس حيث قال في اتقى الويل ولم ار حد ذاته بدة ثم نقل عن الجلالية
أنه الذي يقتل إن الإسلام سب النجاة ويميز الجبتي والطيب والخوف المراتة انتهى فيلحفظ
سنن التمييز بالسبع ويؤيد انه عليه الصلاة والسلام عرض للإسلام على علي رضي الله عنه سنة
سبع وكان يفتخر به حيث قال
سقتكم إلى الإسلام طرلاً غلاماً ما بلغت وإن حلى
وسقتكم إلى الإسلام قهراً بصره حتى وأوان عزب
وقيل أول فراسم من الرجال أبو بكر رضي الله عنه ومن النساء خديجة ومن الصبيان علي والمها
أن أول فراسم ورقة ابن نوفل بدليل ما ذكره البجلي فخر به كذا قاله الباقي
وهذا عزمه الجاني في سيرته السراج البليغتي وافقة للزبير العرياني أن أول رجل أسلم ورقة
بلعد العرياني من الصحابة وكذا جبراً وشطراً لكن رده الما فظ الذهبى وصوب الجاني بقا
للذهبي أنهم فراسم الفتح من القسمة الذي تسك بدين عيسى قبل نسجه وأمن وصدق بأنه
عليه السلام الرسول المستعمل ذلك ما نفعه في الله من أصل الإسلام وجماع المسلمين أن أول
من أسلم خديجة وأنه لم يتقدم بها في الإسلام رجل ولا امرأة ثم إن علياً ثم مولاة زيد بن جارية
ونبتاه علياً السلام سنة ثمان سنين فكان يدعى زيد بن محمد ولم يذكر في القرآن أحد
من الصحابة باسمه إلا هو أي جبراً له لما نزل قوله تعالى ادعهم للإيمان واستثنى ابن الجوزي أيضاً
ما روي في بعض النقا سيران السجل الذي في قوله تعالى يوم تطوى السما على السجل للكتاب
اسم رجل كان يكتب للنبي صلى الله عليه وسلم ولا من الصحابة أصلاً لأن الصحابي واجتمع به عليه
الصلاة والسلام بعد البعثة مؤمناً بما جاء به من الله بعد البعثة أي رساله
بترول يالها المذنب وهي المارة عند الإطلاق بنا على أنفا مقارنة للنسوة لا غيرها تترول
فأصدع بما تروى عليها آخرها عنها فمن بينهما من أهل الفتح فيلحفظ ثم ابن بكر قلت

وقوله انه اول من اسلم اي اول من ظهر اسلامه او اول رجل بالغ ليس من الوالي وعبارة ابن الصلاح
والا نرى ان يقال اول من اسلم من الرجال الاحرار اي غير الوالي ان يكون من الصبيان على قول النساء
خديجة وفرم الى زيد ابن جاشع انه في ان بناته عليه السلام لا رغبة كن موجودات عند
البعثة وبعد تأخير اسلامهن الا ان يقال خديجة تقدم لها اشراك بخلافهن وفيه ان عليا
تظهرهن لا ان يفرق بالتبعية ولاها لانه قد تضمنه مناسيل كثيرة من مباحث اليمان واللاه
والكفريات تركها خشية الطويل عمدا ماعدا نبذة من الوهابية وشرها وهي
صح تكفير بكون خلافة العتيق وفي الفارق ذلك لا يظهر
وفر قال اخذ المال واغزو ما نوي بضاعة قال لا فمننا يصير
وفر قال في الدنيا لست اجتمعا يكفر قالوا المستحق المحقر
وهما استغف لشخص يوما سنة كذا حديث كونه يتقرر
وقيل له ما تنقي الله قال لا كذا ما تخاف الله بالمتي يكفر
وما جاز محمد الله من شريكه وتكفيره بالحد في التبت نذكر
وقد قيل لا ولا بعض ينظر في تبعية عند الحرام تكفير
ومن نفع المال الحرام لسائل فكفر اذا رجا به ان يوجد
والعلم المعطي به ودعا له وان فرط على فالان ينكر
وقد كفو في حلال يقول لا احب حلالا والحرام احر
محكم لا يحل لبعض كثر بعضهم وفي فري تحريم بعض محصر
والخلق شقيا بعضهم ثم يدعوا بمثل الاستبرأ وهو المحذور
وتعلمك الذبح المحذور في يجوز ومن الذبحين يظهر من قوله الاستبرأ
وللمل او المال الخدم كافرا للمل الاسلام لوقام بكفر
ولو قام للسلطان وقيل لا في وحياته تعظيما لا يكفر
ولا كفو ما كافر وهو مسلم وبأها اثما وقالوا يكفر
كن قال لم اقبل بدين شائعا ولعنه ذاك الشيعي المظهر
وبا حاضرنا ناطر ليس قوها عن الله كفر احققوا وتحذروا
بدروين درویشان كفر بعضهم صح ان لا كفر وهو المحذور

لا ينافي مع ما ذكره
من ان لا كفر
فيما ذكره

جميع الكفار
فيلزم ان يمتنع
وليس كذلك

ومن قال شيئا لله بعض كافر ويخشى عليه الكفر بعض يتقرر
وفر يستحل الرقص قالوا يكفر ولا سيما بالذبح يلهو ويترمر
وفر لولي قال طي مسافة يجوز جهول ثم بعض يكفر
وانما تنافي كل ما كان خارقا عن المنسفي للجم الروي وينصر
وسان شخص ثم يسبح صيحته لعقوب ان يرجع عن البعض يكفر
وسلطان ذا الارمان لولا اعداء لم يقصد الا ان لا الكفر ينكر
وخافوا على من كان يبيع عالما من الكفر لا يقتضي البعض يظهر
ولكن به يستخف مكفر كذا الذي لفظ الفقيه بصغير
ولكن زيد جودا الجور وجاح لكن ينبغي الكفر سطر
وفي كفر من صلي طهارة مع العمد خلف في الروايات سطر

باب البغاة من البغي وهو التجاوز عن الحد وفي الفتح انه لغة الطلب
ومنه ذلك ما كنا نبي وعرفا طلب لا يحمل من جور وظلم وشرعهم الخارجون
عن الامام الحق بغير حق وهم انقسام ثلاثة قطاع وخوارج وبغاة كما خصته في شرح
المتنبر اذ اخرج قوما بآراء الامارة كما في التمساني عن التمهيد مسلمون غير
فاسقين كما هو المتعارف عن طاعة الامام الحليفة العدل كما في المحيط وغيره وهذا
في زمانهم واما في زماننا فالحكم للعلية لان كل يطالبون الدنيا فلا يدرك العادل
من الماغي كما في العارضة وفيه ريز الى انه يشترط ظنهم انفسهم على الحق والامام على الباطل
متمسكين بشبهة ولو فاسدة لانهم غير فاسقين بالاتفاق فان لم تكن لهم شبهة فهم
في حكم اللصوص والى انهم لو خرجوا على ظلم ظلمهم حازر ليسوا ببغاة لكن ان كانوا
اشاعروا القائلين بواحدة لمتين غلبتهم بوعده الصادق صلى الله عليه وسلم فلو كانوا
اقل من ذلك لم يسعهم الخروج لعدم تيقن الغلبة كما في التمساني عن المتضرات وتعليل
على بلد دعاهم الامام ندبا لا وجبا لعلمهم لما اذ ايقنوا ان العود الى الجماعة
وكشف شبهتهم لانه اهون لاهون وبداهم بالقتال لو تحذروا وبقيا بالقتال
مجمعين وقد كسر منهم بلا سلاح ان امكن والافيا سلاح وقيل لا بداهم بالميدان
وظاهر كلامهم ان المذهب الاول وان فرغاه الامام الى قتالهم افتنض عليه اجابته

اقول قد ذكر البرزاني مسئلة في اول كتاب اداب القاضي قال اجتمع الكس على سلطان وصاروا آمنين به فخرج عليه طائفة فان ظلم احصاهم
فليسوا ببغاة وعلى السلطان ترك الظلم والانصاف والرعية لا يعينون واحدا منهم لانه اعانة اما على الخروج وشرع العصى او على الظلم والاراء الطائفة
قالوا نحن معناه فلهذا هم البغاة الذين قال الله تعالى فيهم فقاتلهم انما يتبعون في الاثم والعدوان واما ما علم كذا في كنية البرزاني
للدعوى

من صلي بغير طهارة عدوا
قال الصدر الشهيد بكفر
وذكر شمس المجلد انه
لا يكفر ولا اصلا لا لغلبة
عدا اختلاف المشايخ في كونه
والاظهر انه اذا كان على وجه
الاستبراء والاستخفاف يصير
كافرا فليذكر صلاته بدو
العلماء فلو صلي ذلك وضوء
بان احدث ولا يخفى من طهارته
وكتم وصلي ولم يقصد الغربة
ولا اداء الاركان واما تصور
بصورة امسح من غير قراءة
وتسبيح لا يكون كافرا لانه غير
مستثنى من شرط الوجوبية
للشرع بل لا

وفي المبتغي لو بقوا الظلم السلطان ولا يمنع عنه لا ينبغي معاقبته ولا معاقبتهم فان كانت لهم
قوة اجهز وجوابا على جميع احوالهم قتلهم واستعصم عليهم والافعال من الخوف وفيه استقرار بان لو
اسرهم لم يقتلهم ان لم يكن فيه ولا قتله كما في المحيط ولا ينبغي ديتهم ولا يجرهم ولا يجرهم
وانما هم وامراتهم لا يقتلون لو بيع الكفار فعذا ولي كما في الاختيار ولا يقسم ما لهم
لصحتهم بل يجلس حتى يتوبوا فيرد عليهم بالاجماع بعد كسر سيفهم لانهم مسلمون. وبارز استعمال
سلاحهم وخيلهم عند الحاجة فتقسم بينهم قسمة حاجته لا تملك. وان قتل باغ مثله قطعه
عليهم لا يجب شي لا قوة ولا دية ولا امر كما تنقيد الذكوة في سياق النفي لكونه مباح القتل
وان غلبوا على مصر وقتلوا من اهلها اخرجه عن قتل به اذا ظهر على مصر وهذا اذا لم
يجز على اهل احكامهم والافلا. وان قتل عادل مورثة الباغي يترده ولو بالاعمال يترده
الباغي الا ان ادعى انه كان على الحق وعند ابي يوسف لا ترده مطلقا قلنا التأويل
الفاقد ملحق بالصحيح في دفع البطان فاستع الجرمين. وكه بيع السلاح ممن علم انه اهل
الفننة وان لم يعلم الفننة فلا وما بيع ما يتخذ منه كالحديد ونحوه فيكون اهل الحرب
لا اهل البغي لا يترد على شرف الزوال **تنبيه** افاد كلهم هنا ان ما قامته العصية
بعينه يكره ببيعهم تجزعا كما في النهرو وغيره **تنبيه** اخذ ذكره الباقي في شرح الفتاوى
بقوله فان قلت السلطان مراد نصر الله تعالى جيز العسكر في زماننا سنة سبع وعشرين
وتسمايه لقالب قول باشا المشهور بالفضل فقل بجوابهم وبذلك بالقتال لا
نعم ان سبق الشيعين واغوا في الخلاصة الرافعي اذا سب الشيعين ولعنهما فهو كاف فغلي
هذا فلا شتم في قتالهم انتهى والله اعلم **كتاب** اللقط هو لغة ما يلقط
من الارض وشعر عطف كجيم يرف نفسه يفرج خوف الفقر والزنا مصيبة آخر محرزه غامر
كما قال. المقاطع منه وب لما فيه فراحيايه وهو افضل الاحمال. وان خيف هلاكه كان جب
في الماء ادين يدعي سعي فاجب اي فرض كفاية لو كانا جماعة وتعي ان يؤخذ وينبغي
ان يجر طرجه بعد المقاطع لانه وجب عليه بالمقاطعة حفظه فلا يملك رده اليه كان عليه
ذكره الباقي. وكذا الحكم في اللقطه فاخذها بلا خوف احب وبه واجب هو المذهب
وهو حرم مسلم بقا للمدا الا ان ثبت رقة بحجة على خصم وهو ملقطه لم يبق يد ونفقته
وما يحتاج اليه كروا فمرا اذا روجه السلطان في بيت المال ان يره على المقاطع ولا مال

ولا قوته له. وكذا جانيه وارثه له لان الفرم بالفن. وان اتفق عليها الملقط فهو مباح
لغيره ولا يثبت. لان ياذن له الحكم بالافعال عليه ولا يكتفي بجره اذنه. بل بشرط الرجوع هو
الصحيح فيرجع على بيت المال اذا مات في صفه وعليه اذا كبر كما في الفتاوى عن النظم او يصدق
اللقط اذا بلغ. كذا في المجمع وغيره اي يصدق على ان القاضى قال لذلك لا يمار
ابن الملك والباقي في غيرها كما افاده في النهرو فليحفظ. ولا يؤخذ من ملقطه. وهل
للسلطان اخذه بالولاية العامة في البحر لا وفي البر نعم لكن لا ينبغي اخذه الا بموجب
ولو دفعه لا خيرا جتاه سقط حقه ولو دفعه للقاضى فله ان لا يقبل منه وان برهن
انه لقطط لانه الزمه بالمقاطعة فصار كالوصي وان ادعاه واخذت فثبت نسبه بمجرد
دعواه استحسانا لو حيا ولا قابلية. ولو كان مدعيه عبدا. ولكن هو حر لانه الاصل
او كان مدعيه ذميا ولكن هو مسلم بقا للدار ان لم يكن اي يوجب في مقررهم وهو ذمي
ان كان فيه ايمان وجد في مقرر متين والواحد ذمي لانه المبرة هنا الواحد لا المدعي
كما حوره ابن الكمال والمسئلة رابعة كما في شرحنا على التنوير وغيره. وان ادعياه
اشان معا ولا مرجح ثبتت بينهما خلافا لها. وان وصف احداهما علامة فيه او سبق فهو
اولي للترجيح ولم ارجح ما اذا استويا وينبغي ان يكون الراي فيه للقاضى والحر
والمسلم اولى بالعبد والذمي لف ونشر مرتب وفيه اشعار بان الراي ليس كذلك
كما بسط في التنوير وغيره. وان له اولا دعي اكثر من رجلين لم يثبت منه وهذا عند الثاني
وعند الثالث يثبت من الثلاث لا الاكثر وعند الاكثر يثبت من الاكثر كما في الفتاوى
عن المظن **قلت** وهذا يقتضي عدم تنقيده بالحجة كما هو ظاهر النهرو عن المسئلة
فتسبه وقد شبهه في الملح وغيرها بولد لامة المشتركة وقد ساء فيها الاطلاق عند الاكثر
فتنصر. وان شذ عليه مال او على انة هو عليها فهو له حتى الدابة كما يفيد قول الفتاوى
كان الكمال. يتفق منه عليه بامر قاض وقيل بدونه ايضا والصحيح الاول. ولشرا ولا بد له
منه من طعام وكسوة وقبض هبة وتسليمه في حرفة لانه اتفق له لا تزويجه وختنه
وتصرفه في ماله لغو ما ذكر ولا يجازته في اهرج كالم وقيل لما جازته كالم وكذا ليس له ختنة
فان فعل فذلك ضمن واعلم الختان انه ملقط ضمن نعم نقله حيث شاء وفي الوهبانية
وليس له ختن فيضمن هكذا. وقادفه لا الامر بالجد يزجر.

ثمة فسخ في السؤال عنه
وهو ما حكمه الحاج وخو عا و طاله
بعينه فتركه فقام بعينه في كنهه
وقد رأيت لآب جبر النسي في كنهه
في كتاب اللقطة عند أحد واليها
ويجمع باصره عند مالك وعندنا
يقع ان فعلة لا يمكنه ولا يبيع
الا اذا استاذن الحاكم في الاتفاق
او شهد عند فقده انه يفيق فيه
الرجوع او نواه فقط عند فقده
لان فقده هنا غير راد و من اوضح
مننا عرق ملكه عند احسن البصر
ورده بالاجماع على خلافه انهم
اقول ولا شك انه عند خفيته
لا يمكن ولا يرجع بئس الا ان ياذن
له القاضي ان يفيق ويجمع وقد
ذكر البرازي وصاحبنا في
غيرها في آخر كتاب الهبة
كالقصر في ذلك فراجع وتأمل
سنة حكمة البراءة

كتاب اللقطة هي بالفتح وتسكن اسم للمال الملقط مختصة بغير الحيوان
وشرعا مال يوجب ضائعا ويرفع للحفظ على الغير لا التملك ورفضه اوجب
على ماله وتماه فيما علقته على التوريث هي امانة بالاتفاق ان شهد عند لقطة عليه
شاهدين انه اخذها ليردها على صاحبها ولا يشهد ضمنه ولو يفيق لم يشترط الا
وسواء اتفقا انها لقطه ام لا كما في شرح الكثر خلافا لما في شرح المجمع فتنبه والقول للمالك
ان انكر اخذه للرد ولم يشهد عليه فيضمن عندهما وعندنا في يوسف لقول الملقط بيمينه
فلا يضمن ولا دلل الصحيح كما في التمساني عن الحضرات **قلت** لكن في المخرج عن الكاوي
القدسي انه رجع قول أبي يوسف حيث قال وبه نأخذ انتهى فليحفظ وفي خزانة القضاة
لوقال الملقط اخذتها من الطريق قال صاحبها اخذتها من منزلي ضمنه ويكفي في الا
قوله بن سميون بن شد لقطه فدلوه علي وان تعذرت لانها اسمر جنس ويعرفها
في مكان اخذها وفي الجامع بيمينه كالمع الناس كابواب المساجد ووقع في يمينه
الباقي بخطه الجامع وهو سهو مدة يغلب على ذهنه عدم طلب صاحبها بعدها هو
الصحيح وعليه الفتوى وقال الحلواني ان يكفي عن التعريف بلاشهاد وشبهه في
السيرة الكبرى ولو عرفها غيره بامره ان يعجز جاز كما جاز دفعها لأمين ولما استرداها
منه وان هلك في يده لم يضمن كما في التمساني عن امانة وغيرها وقيل ايضا في
تعريفها ان كانت عشرة دراهم فالترخولا وان كانت اقل فاما بقدر ما يرى
واما ما لا يفي فانه يعرف الى ان يخاف فساد بقلته الفن وذو الخلاف وفي التمساني
عن النظر لو كانت مما لا يبي باعها بامر القاضي ثم حفظ ثمنها انتهى فليحفظ ثم راي
بعد مضي مدة التعريف يتصدق الملقط بها ولو على نفسه او قريبه كما ياتي الا اذا عرف
انها لذمي فانها توضع في بيت المال كما في التوريث وغيره فليحفظ ان شاء ايضا لا
الحق للمستحق بقدر الامكان فان الثواب يصل اليه لكن الافضل حفظها ليجي صاحبها
لان المصدق رخصته والحفظ عنده كما في الكرماني وفيه اشعار انه بعد المدة لم يدفعها
للإمام وفي النوادر يدفع اليه فان قبل فله المصدق والا قرض من غني كما في الذخير
فان جازتها بعده فهو باختيار اجازة ان شاء واجره له وان شاء ضمن الملقط ولو
تصدق به بامر القاضي في الاصح كما لدان يضمن القاضي والامام لو فعل ذلك او ضمن الفقير

وهذا

وهذا كله لو كانت اللقطة هالكه فلو قايمة اخذها منه كما ياتي وايضا ضمن
لا يرجع على الآخر وتغير القير غير مقبر لانه ليس في ضمن عقد فتنبه وبأخذها ان
كانت باقية تصح بما علم كما قد ضا والاكتفاء بشرايانه لا يجب على الملقط الايصاء
وان كان يرجو وجود المالك وقال شرف لامة انه يجب كما في التمساني عن امانة
قلت لكن في المخرج عن القية ان يرجي وجود المالك وجبه لا يصح فليست به
لذلك ولقطة الحل والحر عندنا سواء فلا فرق بين مكان ومكان ولقطة ولقطة
ويجوز التقاط الهبة الضالة كسائر فريسة وهو متبع في اتفاق عليها اي على
اللقطة بلا اذن حاكم سلطانا كان او قاضيا وان كان باذنه لا يجزئه بل بشرط
الرجوع كما هو فدين على ربه ولا يبره بالاتفاق حتى يبرهن انه لقطه ويكون اصلح كما ياتي
تنبيه لو اتفق عليها فملك لم تستطع المفقعة عند علمنا خلافا لمرزوفي
الشربلاية عن التماسي له اي للمفقع بشرط الرجوع ان يحبسها عنه حتى ياحده اي
ياخذ ما انفقه فان امتنع بيعت في المفقعة كالرهن فان هلك في يده بعد الحبس
سقط وان هلك قبله لا يسقط لهما امانة واعلم انه يوجب القاضي ما له متفق
كفيل وماء ويتفق منها وما لا متفق له ياذن القاضي بالاتفاق ان اصلح اذا اقام
الملقط البينة انها لقطه هو الصحيح لاحتمال الغصب والخيل لا يجابا للمفقعة على صاحبها
وان قال الملقط لا بينة لي يقول له القاضي نفق عليها ان كنت صادقا وقيل
يجافه والا يكن اصلح باعد القاضي او ما موره وانه يحفظ عنه للمالك وفيه ايام الى
ان المالك لا ينقض البيع فلو بيع بلا امر قاض كان له تنفيذ البيع قايمة وتضمنه لبايع
او المتتري هالكه كما في المحيط وفي البدائع لا يبيعها القاضي حتى يقيم البينة على من
ذكر في الاتفاق فليحفظ والاتفاق في هذا كاللقطة الا انه لا يوجب خوف الا باق ثانيا
كما ياتي وللملقط ان يتفق باللقطة بعد التعريف لو كان فقيرا اي بلا امر حاكم
كما يشترط الاطلاق ولو باعها وانفق ثمنها على نفسه ثم صار غنيا لم يتصدق بمثلها
على المختار كما في التمساني عن الظهيرية **قلت** وفي المخرج عن العدة انه لو اتفق
بها لفقره ثم استرجع عليه التصديق بمثلها فقام له وفي الشربلاية عن البرهان
انما يتفق الفقير لو ياذن القاضي عند الاكثر وقيل بدونه انتهى فليحفظ وان

كان غنياً بصدقه وبها على فقير ولو بالاذن قاض على ابيه او ولده او زوجته لو كان
فقيراً لا يفرح محل للصدقة وان كانت اللقطة حقيرة مما لا يطلعها صاحبها كالنوك
وقسور الرمان والسبل بعد الحصاد يتفنى بها بدون تعريف لان تركها اياها للاخذ
دلالة **قوله** وفي التمساني انه يملكها الاخذ على الخمار لكن لا يملكه قوله للمالك
اخذها قائل ولا يجب دفع اللقطة اليه بل الالبسة فان دفعها بيته وجا آخر فرب
انها له ان شاؤ من الاخذ والدفع وهذا اذا دفعها بغير قضاؤه لم يضمن كما في الحائنة
ويحل اي الدعي ان يتر علامتها واصاب في علامتها كلها كما في المال ارضائه وظاهره انه
شروط كما في المخرج من البحر من غير جبر بل كالحمل ان صدقه وان لم يبر على الارح ولذا اخذ
كفيل الامم البينة على الاصح كما في المخرج النهاية **فروع** انقطعها فصاحت فوجد
مع اخر الاخصوبة لم يخلو الولد بقاءه كما في التور لكن صح الحدادي ان له الخصوبة ولو اخذ
ولعبه ووجد غيره في مكانه لا يملكه وبصير كاللقطة في الحكم كما في الشريعة وكذا ملادة المرأة
لكن في التمساني جعل لك في ملادة المرأة فلم يجز للثانية ان تستفعي بها الا اذا تصدقت
به على نفسها الفقيرة مثلاً ثم تبها منها فحينئذ تستفعي بها قالوا كذا في الملعب الثاني
لو مثل الاول او جود ولو ادون استفعي به بلا كلف لانه راض بذلك فيلحفظ مات
في البداية جاز لرفيقه بيع متاعه ومركبه وعملته لاهله كما في الحائنة وبها ايضا غريب
لا دارت له معروف ما تمنع ما يساوي خمسة دراهم في دار رجل فقير ليس له المصدق به
علي نفسه وليس بغيره اللقطة انتهى لكن في الخلاصة والظهيرية والواجبة والمحيط ان له
ذلك وانه كاللقطة وفي المخرج الحاروي غريب مات في بيت انسان ولم يعرف وارثه
فتركته كلقطة ما لم يكن كغيره فليست له المال بعد الفحص عن ورثته سنين فان لم يجد فله
لو مصفاً انتهى فليست له ذلك عليه ديون ومظالم جعل اربابها وليس يعرفهم فعليه
المصدق بقدرها من ماله وان استقرت جميع ماله وسقط عنه المطالبة في العقب
كما في التور والحيثي فيلحفظ التدرج مما مر فأخذه من ارضها فلقطة فيصرفه
لنفسه فقيراً ولا يفرغ غنياً وحل شره من الفقير وهكذا كان يفعل الامام الحاروي وكان
مولعاً باكل الجوز لم يفرغ من الجوز في الظهيرية لو علم انه اوكر برجه انا ث
اهله لغني ولم يعرفه ولو مر ثمار تحت اشجاره في غير امصار لا بأس بالناول ما لم يعلم

التمهي

التمهي صريحاً او دلالة وعليه الاعتماد وفي الوهبانية
واخذك تقاحاً من النهج جانياً يجوز وكثير وفي المخرج
ومر ثماراً اشجاراً صيفاً يحاطط وفي ارضه ثمرها لا ياكل انظر
اذا لم تكن تبقى لا تهي عادة ولا هو صريح ولا منه يظهر
وصاحب بوجع والحامر ان يشهد له الفخ او في الغيب وكذا
ويضمنها كالبائع للطفل حشمت يكن شهيداً عند القائل ويحذر
وللاب والموصي بالصدقة بعد ما يترها حوله وان شايد خسر
كتاب الايق هو ما على الايق بالكر وهو الهرب وجمع الكفار ورعي كما
في القاموس وعرفه ابن الكمال بانه انطلاق الرقيق غداً الشمل الهارب من وجه مستعين
وبورعه ووصيته نذير اخذه لمن قوي عليه والافلايد وبورعه وان خاف ضايعه
ويجزم لنفسه كما في التور وكذا الضال وقيل انه افضل ولو عرف بيته فابصاله
اليه او في ويرفعه الي الحاكم ان شاؤ ولا يقبل منه الا بينة على نحو ما في اللقطة فيجب
الايق تغرياً له وخوفاً لابق ثانياً دون الضال واعلم ان الضال في التقف
كما لا يق كافتلنا الا انه لا يجاع كما في التمساني عن التقف ومن رده ولو صابراً بعد
وهو من يستحق الجعل غير حاقط وخادم ومشتعان به كما يأتي من مدة سفر واكثر
اربعون درهما ولو بالشرط استحسننا لا غير فجاز الصلح على اقل لا الاكثر وان اتفق عليه
اضاعها بامر القاضي وما في شرح الوهبانية بغير امر القاضي فسحق قلم ولو اراد المالك
رجلين نصف بينهما او عليهما ولا يشترط الضال واليهيمة الا بالشرط لقوله فرده
على فله كذا كما في المخرج وغيرها وان كانت قيمة اقل من ربعين فقيمة الادرها عند محمد
وعند ابي حنيفة يجب اربعون لان التقدير بها ثبت بالنص فلا يقصر عنها كصدقة
الفطر ولم يذكر في الهداية فيه قول الامام وذكره في البدائع والاسيماجي مع محمد فكان
هو المذهب ذكره مؤلفي مجه لكن الذي عليه اصحاب الموقر مذهب ابي حنيفة فينبغي
ان يقول عليه لما دقت للنص كذا في مخرج الفقهاء واعتمده في تنويره لكن ضيع المصنف
يوافق الاول قائل وان رده فرددتها فحسابه وقيل يرضخ له رأي الحاكم به فتي
كما في التنوير ولو المصنف فيضخ له او بحسابه كما مر وعنه لا شيء له كما في التمساني عن

المفترات. وانا بوقته لا يضمن ان اشهد ان اخذه ليرده لانه حينئذ امانته. والا فلا شيء له
من الجعل ويضمن ان يقره. او مات قبل الاشهاد مع قلته منه. وقدنا ان البائع لا يشترط
 الاشهاد منه. وهنا فلا جعل ان رده ولا يضمن وهذا اذا لم يستعمل في الطريق لحاجته
 نفسه ولا يضمنه كما في القيمة وهذا كله اذا علم اباقة فلوانكر المولى اباقة فالقول له ان اخذ
 صان اجماعا كما في التمساني وغيره اي لان يبين باقة بان يبين لنا بقاء وان مولاه
 اتى بذلك تقبل كما في الجهر. وجعل العبد للمولى على المهرين وهذا لو قيمته مثل
الدين او اقل فلو انكر فقد رده. والباقي على الراهن لان حقه بالقد المحضون منه
وجعل العبد للمولى على المولى ان اخذته وفي الجارية ان دفعه ولو جني عدا
 او في يد اخذه فلا جعل اصلا فاعلم ان جباية على ثلاثة اوجه كما بسط في المهرين الجهر
وجعل العبد للمادون المدينون فتمت. ويقر على الدين ان يبيع فيه اي الدين ويجعل
 المولى ان اداه عنه. ولا شيء على المشتري. وجعل العبد للموهوب على الموهوب له
 وان وصليه رجع الواهب في هبته بعد ان تقصيره بترك التصرف. واعلم ان
امرتقته في التبرع واذن القاضي وحسبه بعد الرد. كالقطة كحارس والمديون
 الولد كالتن. بخلاف المكاتب فلا جعل لردده لحرته يدا. واعلم انه ان كان الراد
المولى او ابنه وهو في عياله او وصيه واحدا الزوجية او في عياله ولو اخوا
 او جنيبا او السلطان او حافظ الطريق او امير القافلة فلا شيء له كما لو قال لغيره
 ان وجبت فخذ لما ارادى قال نعم لما في الوهبانية
وقال لما تلقى عدي فردة. فقال نعم لا جعل حيث يحضر
ولا جعل للسلطان لو رد آبقا. وبقيقة قل في الظهار المكفر
والملك الصبي كالبالغ ولو ابقت المرضعة بطفلهما فجعل واحدا للولد لا بقل الا باق
 فلو بقله فجعلان ولو جابا لاق وقال لم اجدعه شيئا من المال صدق فلو ابق بعد البيع قبل القبض
 للمشتري رفع الامر للقاضي ليبيع ولو عمر المولى يدين او كاتبه لم يصدق في قبض بيع القاضي
 لان بيعه بامر الشارع حكما فلا يتيقن نعم مخرجك في موهبات المفتي ابي السعود
 انه صدر امر سلطاني بمنع القضاة عن بيع عبيد العسكريين وجيئنا فلا يبيع بيع عبيد السباهية
 فلم اخذها من شيوخها ويرجع المشتري بثمنه على البائع واما عبيد العيايا فان كان يفتن فاحش

فذكر لك

فذكر لك والافلاذ عيايا الثمن الا غير وبذلك ورد الراجح ايضا انتهى فليحفظ **كتاب**
 المفقود. اي فقد المفقود وهو الفقيد لقلة المدة وفقدت الشيء فقد انا بالكم
 عدته كما في القاموس ويقال فقدته اذا اضلته او طلبته نفورا او هذاد وكلا المعنيين
 يتحقق في المفقود فقد فقد من اهل بيته في طلبه ذكره الراجح في المشتري والمشتري
 وشرا ما هو غائب. اي بعيد عن اهل بيته ولم يذكر الغائبة لانه من الحكم المشتركة ولم تكن
تقليبا كما ظن والاك ان كانا بلا قرينة. لا يدرى مكانه ولا حيوة يتوقع ولا موته فادع
 اللحد للبائع وحسبه. فتنسب للقاضي لانه نصب لصالح المسلمين فيحفظ ماله
 ويستوفي حقه مما لا وكيل له فيه ويبيع ما يخاف عليه هلاكه فزاله. لا غير كما في غائبة الكتب
قلت لكن في موهبات المفتي ابي السعود ان لقضاة واما ثبت للمال في زماننا
 ما مورون بالبيع مطلقا وان لم يخف فساد فان ظهر حيا فلا شيء لان القضاة غير ما مورون
 بالبيع مطلقا بفسخه نعم اذا بيع بغير فاحش فلا يفسخ انتهى فليحفظ **تنبيه**
 ليس لهذا المصوب بالخاصة بجماع لكن لو قضى به نفذ كما في التمساني عن العبط **قلت**
 وفي الخلاصة وعليه الفتوى انتهى يعني لو القاضي مجتهدا كما في النهرونية ايضا عن الزليحي
 وابن الهام انه لا يفتن الا بشفيد قاض اخر انتهى **قلت** سيجي في القضاء ان المقلد
 متى خالف معتقد مذهبه لا يفتن حكما في زماننا ويتقن هو المختار للفتوى فتنبه ويتفق
 اي المصوب على زوجته وقريبه ولا دار من لا يفتن للقضاة ما كان مخرجهم منهم كالقندين
 كما في النفقات تذكر حكمه بقوله. وهو عي في حق نفسه بحكم الاستصحاب هذا هو اصل
 فيه. لا تلحق امراته ولا يفسر ماله ولا يفتن اجارته لان كل منها حكم بموته ضمنا ولم يكن له
 وكيل يغير القاضي له. وكيلا بالقبض بالخصوص كما مر ثبت في حق غيره فلا يرث من مات
 في حال فقد. لان الاستصحاب يصلح حجة للاستحقاق حتى لو مات رجل عن بنتين
 وابن مفقود والمفقود بنتان وابنة والترك في يد البنتين والكل مورون بفقد الابن واحتمل
 للقاضي لا ينبغي له ان يحرك المال عن موضع اي لا يترفع من يد البنتين كما في خزانة المفتي
 ان حكم بموته يعني ان عدم ارشده يتعلق بالحكم بموته بعد انقضاء المدة المقدرة له الا انه
 لا يرث مطلقا وقد وقع في اكثر نسخ المتن والشرح وان فيه ما فيه فاسأل. فيوقف
 نصيبه منه كلا او بعضا الى ان يحكم بموته بموت اقرانه في بلد على المذهب فان جاز

رأى طهر حيا قبل الحكم به بموتهم فهو له ولا يحيى حيا قبل الحكم. فلم يثبت ذلك المال من حين
 فقدان المفقود لولاها. فيرد الموقوف الى ميراث مورثه عند موت ذلك المورث لما تقدم
 الاستصحاب وهو ظاهر الحال حجة دافعة لا مثبته ولو كان على المفقود وارث يحجب به لم يقط
 الوارث شيئا وانا نتقص حقه به اعطى اقل النصيبين وبوقف الباقي كالحل وترك المصنف كالتدبير
 لان محل الفريض وما في حق ما لنفسه من يوم موت اقرانه فانه تقدر عرسه للموت كما ياتي
 واذ مضى من عمره ما لا يعيش اليه اقرانه. في بلده وقيل في جميع البلدان وقيل اذا مضى من عمره
 تسعون سنة وهو المقتضى بالارفاق بالناس لانه اقل المقادير والفحص عن حال اقرانه متعذر
 كما في الشريعة لا يمكن البرهان **قلت** في تقليله باقل المقادير نظرا لانه ذكر في شرح
 الوهبانية بقا لاثني الشحنة عشرة احوال منها ستون وسبعون وكذا ثمانون وعليه الفتوى
 وعزاه للثنايا راجعة عن التهذيب وكذا ذكر التهستاني معنى المصبرات بزيادة عذابا في حيفته
 ثلاثون سنة انتهى **قلت** وهذا اقل ما قيل فيه عندنا فيما رأيت نعم مذهب مالك
 والقدير مذهب الشافعي تقديره بربع سنين لكن في حق موسى وغيره فتكم بعدها كما في
 النظم فلو اتي في موضع الضرورة ينبغي ان لا بأس على ما نحن كذا في التهستاني **قلت**
 فقوله الشريعة لا يباري لاثني الشحنة لولا التزام اختصار كتابه وشرحه لمحدث البشير
 ادليس الحنفي به حاجة فخره ان في ليس ابي وقد غيرت ظاهرا وعبرت بارتقاء على
 . وعن مالك والثاني قد عي . بربعة في العرس لا غير يرب
 وقبل مايت فقط او خمس او سبع او عشرة او عشرة او بعض ابي القاسم كما في التهستاني
قلت فلهذا اثنا عشر فعلا عندنا ارجحها الاول اعني موت الاقران وهو المذهب
 كما في التوير وغيره وصح المصنف يقتضيه حكم بوجه جواب اذا في حق مالك جيبند
 اي حين مضى هذه المدة كانت مات في ذلك الوقت وفيه دلالة على انه يحكم بموتهم بخود
 اقتضاء المدة فلا يبق توقف على قضا القاصي كما قاله في الامية وغيره وقال بجم الامية
 ان القاصي عبد الرحمن بن علي انه يتوقف عليه كما في التهستاني عن الميمنة وفيه ايضا
 عن المحيط وبيت سوت باقامة الميمنة على وكيله او على من في يده ما لا ينتهي زاد في الامر
 او ينصب عليه فيما يقل عليه الميمنة انتهى **قلت** وفي واقعات الفتوى
 لقدري اقدمي معنى للقيمة انه انما يحكم بموتهم بقضائه امر محتمل فما لم ينضم اليه

القضاء يكون حجة انتهى فليحفظ. **و**تقدر زوجته الموت عند ذلك الوقت الذي تمت المدة فيه كانتات في ذلك الوقت عيانا اعتبارا للموت المحكي بالموت الحقيقي فلا يرث من ممتلكات قبل ذلك **كتاب** ليس للقاضي تزويج امته غائب ومجنون وعبدها ولا ايداعها ولدان يبيعها ويكاتبها ويوجرها قال في الوهبانية . ولو فقد المولى ولا مال عند ها . فتمشي الى القاضي يبيع ويوجر . وفي نفقات الامل ليس يبيعها . وان باع ينفق مثله ان يقرر . اي للقاضي بيع امته الغائب خوف نفقته لا لتفقه الامل اي الزوجة ولو باع نفقته لانه مجتهد فيه كما لو باعها لحق الضياع فصارت ذراهم او دنانير فانه يعطي النفقة منها بطريقه فليحفظ **كتاب** الشركة هي لغة بالكسر والضم كالمشاركة خلط المالكين وتطاول على العقد وشرا اختصاص اثنين فاكثر يحمل واحد كما في المضمرات ولما كان قريبا من المعوي قسم بالا تعريف فقال ضيان احدها شركة ملك اي اختصاص احد اخر بسبب ملك فالإضافة تعني الباء كما في المغرب وثانها شركة عقد اي الشركة القابلة للوكالة لا الوافقة بسبب العقد . قال لاوي ان ملكك ثلثان فصاعدا عينا زاد في الثوب او دينا فلودفع المديون لاحدها مشاركة الاخر وحيل اختصاصه ان يهبه المديون قدر حصته ويهبه الاخر حصته وزاد التمساني وحفظا بان هب الى حنوبيا لدار بينهما فانها شريكان في الحفظ وسوا كان الملك جبريا ام اختياريا دفعتم متعاقبا ارشاهما او شراء او اتهما بالاستيلاء على احد في الوصية او اختلط ما لهما بلا اختيار بحيث لا يتميز الا بعسر وهذا لا يرث نظير الجبري ومنه الشركة المذكورة في الحفظ فليحفظ او خلطاه باختيارها وكل منهما اجنبي في الامتاع عن تصرف مضر في نصيب الاخر لعدم تقصتها الوكالة قيد بالمضرة لان لاحدها ان يصعد سطح دار مشتركة بينهما كما في المسيرة والحاضر زراعته مشتركة بينهما وبين غائب اذا نفع الارض فلو تقصها افزاد الترك قوة ليس له ذلك كما في غصب الكبري كذا في التمساني **قوله** انه لو تساويا فظاهر ما نقله عن الكبري المنع ايضا فاما في سيجي واعلم انه يجوز بيع نصيبه شركي في جميع الصور

وكذا من اجبني غيره بغير اذنه لان ملك كل منهما قائم في نصيبه من كل وجه في نحي
 ارض وبيع وهبة وغيرها من الصور فيما عدا صور الخلط لما لهما بفعلهما لانهما استهلاكا
يعني فاورت شبهة كحطه بشعير وكنا وشجر وزرع مشترك وكذا لوباع احد شريك ار
بينا بيقينا او حصه من بيت معين فلا اخرا بطاله كما في جامع الفضولين ونحوه في فتاوي
ابن نجيم وفيها بعد ورقين والمختصة كذلك لكن فيها بعد ورقين ايضا جواز بيع
 البناء والعرض المشترك في الارض المشتركة ولو الاجبني انتهى فليست له وفي الفضولين
 باع حصته من الشجرة ان قطعها صح لعدم الضرر والفسد ثم هذا كله لو البناء والزرع بحق
 البقا والاختلاف اذن لانه لم يقطع انتهى فليحفظ ولو باع احد الورثة شيا من التركة فله
 باع حصته من كل شئ صح ان علم المشتري بالاختلاف لم يجز لاحتمال ان يقع
 في نصيبه وقوله لم يجز اي في كله اما في نصيبه فيجوز انتهى فليحفظ وفي البحر معرنا للماتية
 وغيرها بينهما ما لا يخلط لانه ليس احدهما السفيرة بالا اذن فلو سافر فيه فله ان
له من صنه والا لا واختلاف بلاضع واحدهما فلا يجوز بيعه بلا اذنه لعدم شوب
 الشراكة في كل حصة بخلاف محارم وطاحون وعدد ودائته حيث يبيع حصته اتفاقا
 وتامه في الفتاوى لانهما شبة ثم الطاهر ان البيع ليس بهيبه بل المراد الاخراج
 عن الملك ولو هبة او وصية وسبب في هبة اجارته لغير شريكه واما الاقتاع به بغيبته
 الاخر في بيت وخادم وارض ينتفع بالكل ان كانت الارض بينهما الزرع والا لا
 كما في البحر بخلاف الدائته ونحوها حيث لا يركبها الا بذاته وفي كيلي ووزني لعدم خلطه
 واكله ثم ان هلك فان قبل تسليمه لشريكه هلك عليها وتامه في الفصل الثالث
 والثلاثين من الفضولين وفي المنظومة المحيية

- باع شريك شقصة لآخر • ولو بلا اذن شريك ناظر
- فيما عدا الخلط والاختلاط • جوز ذاك البيع والقاطي
- ثم الشريك هاهنا لوباعا • حصته من فريس وابتاعا
- ذلك منه الاجبني وهلكا • وكان ذابغير اذن الشريكا
- فان يشاوا ضموا الشريكين • من اشترى منه على ما قدر واما
- ولان يكن كل شريك اجرا • حصته محاملا من اخرا

وكان

وكان شخص منها قلدنا • لذاك في تغييرها وفي لبنا •
 فلا رجوع صاح للمساجر • في ذالبناء على الشريك الاخر •
 لو واحد من الشريكين سكن • في الدار مدة مضت من الزمن •
 فليس للشريك ان يطالبه • باجرة السكنى ولا المطالبة •
 بان يسكن مثل الاول • لكنه ان كان في المستقبل •
 يطلب ان يهاج الشريكا • بحاجب نافعه ودع الشريكا •
 لو واحد من الشريكين يبيع • تغيير حائط اذا ما خربا •
 لا يجبر في تغيير ذاك قد شرع • اصلا على ذاك الشريك المنع •
 اما اذا كان جدار وحدا • بين يتيمين وقد تقدر دا •
 وخيف من سقوط ذاك الحيز • وصي ذا اليتيم ان يغيرا •
 ذلك ان في تركه كان ضرر • بحقوق يعلم ذاك من خبر •
 وفي قسمه الاشياء المشتركة اذا انفرد فاحدها العماره فان احتمل القسم للاجبر
 وقسم والا يبي ثم آجره ليرجع وفي قضاء الاشياء وسفقات قضاء البحر والعيني
 لا يجبر الشريك على العماره الا في ثلاث وصي وناظر ضرورة تعذر قسمه ككري
 فهو مرتد قناه ويؤردن لاجب وسفينة معينة وحائط لا يقسم اساسا فان كان
 الحائط يحتمل القسم ويسبي كل واحد في نصيبه السترة لم يجبر والا اجبر وكذا كل ما
 لا يقسم كحمار وخان وفي السراية طاحونة مشتركة انفق احدها في عمارتها فليس له
 ولو انفق على عبد مشترك او ادي خراج كرم مشترك فهو متطوع انتهى لكن في جواهر
 الفتاوى لو قال احد شريكي الطاحونة لصاحبه عمرها فقال هذه العماره تكفيني
 لا ارضي بما تركت فغيرها لم يرجع انتهى فليحفظ وقالوا القاطن ان كل من اجبر ان
 يفعل مع شريكه اذا فعل احدهما بلا اذن فهو متطوع والا لا وفي القسمة بينهما مناع
 على اية في الطريق سقطت فاكثر في احدهما بغيبته الاخر خونا فله ان يملك المتاع
 او تقصه رجوع بحصته وفي الظهيرة قال محمد لو اخذ الشريك حصته من الثمرة فاكلها
 وباع نصيب الغائب وحفظ ثمنه حاز فان حضر واجاز ولا ضمه قيمته وان لم يحضر
 فهو كالقطن قال ابو الليث هذا استحسن وبه نأخذ ولم نزرع كلها ان نفع

الارض ولم يقصها فاذا حضر الغائب استعج بكما مثل تلك المدة ولو قصها وزادها
الترك قوة فليس للحاضر ان يزرع فيها شيئا أصلاً وعليه القوي **قلت** نقولهم
وكل اجنبي فيما لصاحبه ليس على طلاقه ذكر البرجندي فتنبه وفي غضب المجتبي
زرع بلا اذن شريكه فذبح له شريكه نصف الميزان لكون الزرع بينهما ان قبل النبات
لم يجز وبعد جاز وان اراد قلعه يقاسم فيقلعه بنفسه ويضمن الزرع نقصان الارض
بالقلع والصواب نقصان الزرع وفي الفضولين هذا اذا لم يدرك الزرع اما لو ادرك
او قرب يفر الزرع لشريكه نقصان نصف الارض لما تنقصت لانه غاصب في نصيب
شريكه **قلت** ومفاده ان لو كانا لغيره لم ينقصان كلها ثم ان رضي بينهما
ابتدا او شهدا طاب ذلك للزارع والا وصارت واقعة القوي وفي الوهبانية
. اذا طاب شرك الارض للشرك يبذر . اذا اذن القاضي والاشطر
. وفي العبد او في الدار مقدار سهم . وفي حيوان للتفاوت ينكر
. وفي امته يوماً ويوماً لدا وذا . ولو طلب الايداع فالقسم احده
. وان شرياً عبداً لشخص وادياً . فلا شرك في القبض من بعد يظهر
. وقابض بعض الدين ليس بحصه . وحيلته التملك والترك يذكر
. ومفسد شي للمدين يحصه . قصاصاً وعن يعقوب ذلك بوثر
. وقال اشترى ذا العبد في اقلان . اجاب فلا يختص حتى يصدر
. وما اشترى اليوميين وبين ذاك . فقال نعم ثم اشترى يتقرر
والماتية وهي شركة العقد ان يقول احدهما شاركك في كذا اي في عموم التجارة
او نوع منها . ويقبل الآخر وهذا هو كنهها . لان الايجاب والقبول حقيقة او حكماً
كما لو دفع لهما الفاء وقال اخرج مثلها واشترى الربح بينهما . وشروطها كون المعقود عليه
قابلاً للوكالة فلا يصح في مباح كاحتطاب . وعدم ما يقطعها من الشروط . كشرط
دراهم معينة والربح لا حد لها . فانه يفسد الشركة لاحتمال ان لا يربح غيره . وهي اربعة انواع
على المشهور متفاوتة وعنان وتقتل وجوه وكل من الاخيرين يكون متفاوتة وعناناً
فصار ستة اقسام ستة احدها شركة نفاضة . ولا يقال شركة المفاوضة قدمت
لانها اعظم بركة بالحديث اي مفاعلة من التوفيق بمعنى المساواة في كل شي ذكره ابن

الاثير وغيره وفيه اشعار بان المزيد قد شقق من المزيد اذا كان اشتهر وهو خلا
المشهور ذكره القسستاني . وهي ان يشترك اثنان متساويان او اكثر تنقراً اي
من جهة النقص . ودنيا لا يخفى ان التساوي في النقص يستلزم التساوي في الدين
واجازها ابو يوسف مع اختلاف طائفة مع الكراهة . وما لا يخرج من القدر او القيمة
فما تصح به الشركة فلا يصح التفاضل في مال لا يجري فيه شركة العقد كعقار وعروض
ذكر البرجندي وغيره . وكذا ربحاً كما حققه الواقي وغيره وتنص هذه المفاوضة
ولا يابى ذكر لفظ الشركة ذكره القسستاني لربما ليدل على الكفاية . فكل واحد وكيل صاحبه
في الماملة وكيفية لصحتها بالجمهور فلما لا قصد . فلا يجوز بين مسلم وذمي لعقد
التساوي . خلافاً لابي يوسف مع الكراهة كما مر . ولا بين حر وعبد . ولو كان تساً
او ما دونها . وبالبحر وصبي لا بين صبيين وعبد بين ومكانتين . او ما دونين لتفاوتهما
قيمة . ولقد اكد الكفاية ونص بين حنفي وشافعي وان تفاوتا تصرفاً في متروكة التسمية
لتساويهما مسلمة ودنيا لا لزماً بالحجة ثابتة . واعلم انه لا بد من ذكر لفظ المفاوضة
وان لم يعرفنا معناها كما في السراج . او بيان جميع مقتضياتها . انما يذكر لفظها اذ
العقد للمعنى لا للمبنى . ولا يشترط تسليم المال ولا خلطه . هناك بخلاف المضاربة
. وما اشتراه كل منهما سوي ما لا بد له منه كجارية للخدمة . ولا وطى باذن شريكه
صريحاً والا فهي للشركة كما في الملح عن المحيط وساقى منشا . وطعام اهله وكسوتهم وسكنهم
وللبائع مطالبة كل من ذلك ويكون له بحاجتنا استحقاقاً للضرورة . والافهام اذ
لشركة لان المفاوضة بدلالة الحال كالشروط بالقبول . واعلم ان كل دين لمرادها
ما تصح فيه الشركة . اي يجوز ان يقع مشتركاً وانما توجد الشركة فيه بطلب به
كل منهما كما في الشركة بالائنة فالحفظ . كبيع سوا كان جازراً او فاسداً لنفسه او للشركة
. وشراؤه واستيجاره سوا كان استأجره لنفسه او لحاجة التجارة . لزم الاخر ولو كان
لزوم الاول باقراره الا اذا قبله قبل شهادته فيلزمه خاصة ولا يلزمه شريكه
ايضاً لا كعده وفي مقتدرته روايتان كما في بيع الففار عن البحر وفي القسستاني
عن الشف كل من المرادها فلي الاخر ايضاً الاقرار بالمهر وارث الجارية وعق
رحم محرم فتنبه . وكذا ان لزم بزمان الاستهلاك بنحو ودعيه او عاربه

فيما اراد ان يشركه

بالاتفاق أو بقبالة بامر المكفول عنه لزم الآخر عنده. خلافا لها وكذا الزم الآخر
أن لو لم ينصب عندها خلافا لغيره ينف وأما في الكفاية بالأمر فانه لا يلزمه صاحب
في الصحيح. كالكفاية بالنفس لا يأخذ بها الآخر بل يجمع وفاسدة الدرهم ان اذا
ادعى على أحدهما فله تخليف الآخر ولو ادعى على الغائب لم يتخلف لخاصة على علمه ثم
إذا قدمه تخليفه المنة فلو خلف لم يستخلف شركيه كحق نفقة ومهر وخلع وجناية
وصالح عن دم عنده لعدم دخولها تحت الشركة فلم يكن فعل أحدها كفلاهما كما في المخرج
عن الولو الجية فيلحفظ. وان وردت لحد واحد انتم بالشركة. كالقدين. أو وهب لزوج
أي كلام المورد والموهوب بطاقتا لمفاوضة. وصارت عنانا لغوات المساواة
بقا وهي شرط كالاتية. وكذا صارت عنانا لغوات إن فقدت فيها شرط. لكن بشرط
أن لا يشترط ذلك في العنان. تصححالة. بقدر الامكان. وأما ان وردت ما لا يصح
بالشركة عرضا كان أو عقلا فانه لا يثبت مفاوضة بحالها. وأعلم انه لا يصح مفاوضة
ولا هبة. ذكرهما المال فلا يما يقبل وجوه فيلحفظ. ألا لا درهم أو دينار
أو با لفلوس النافقة عند محمد. وصح الكمال وغيره انه قول الكل. أو بالتبر أو القبر
أن تعامل الناس بها. فيزول القابل منزلة الرب فيكونان ثما ولا يكون عرض ولا يقبل
أي لمفاوضة والعنان بالعرض في القاموس ان المتناع غير التقديري التبر والمنع
فتنبه. لأن يبيع نصف عرضه بنصف عرض الآخر ثم يقيد. بعد المتناقص. الشركة
شركة عقد مفاوضة أو عنانا وهذه حيلة صحة الشركة بالعرض وهذا ان
تساويا قيمة وان تفاوتا باع صاحب لاقبل بقدر ما تثبت بالشركة ذكره ابن الكمال
وغيره لكن هذا المخرج يحتاج اليه لان قوله يبيع نصفه بنصفه وقع اتفاقا وقضا
ليشتمل المفاوضة أيضا بشرطها التساوي نعم قوله بنصف عرض الآخر وقع اتفاقا وقضا
لانه لو باع بالدرهم ثم عقد الشركة في العرض الذي باعه جاز ايضا كما في
الشركة عن النبي. وصح بالكل والموزون والعدوي المتقارب قبل الخلط
في الجنس بالاختلاف بالخلط تقع بينهما شركة. ثم يعقدان ولو كان أحدهما أجود
تقسم بينهما نصفان أو على قدر قيمة الجيد والردي كما في المعنى ثم رأس المال بعد البيع
عروض أو دراهم خلاف مذكور في المبسوطات. وان خلط جنسا واحدا ثم

اشتركا

اشتركا فيه شركة عقد عند محمد وشركة ملك عند يوسف فلا يثبت في
حقه صاحب. كما في الشركة لانية وغيرها ولا يصح التفاضل في الربح. وأما ان خلط
جنسين فانها لا تنفقه اتفاقا. كما في شرح المجمع وسجي ما جاء فيه فتنبه. وثانها
شركة عنان. بالكسرة وتفتح ويقال لشركة العنان فمن له كذا يعني العرض والجنس
أو من عنان الدابة أو مصدعانة يعارضه. وهي ان يشتركا متساويين فيما ذكر
أو غير متساويين بشرطها انما يتخير الوكالة فقط دون الكفاية لعدم اشتراط
التساوي هنا فتصح مراحل التوكيل دون التكيد. وتصح في نوع من التجارة راحة
وفي عمومها وبعضها لكل منهما وبكده. وبخل في الجنس والوصف. ومع الاتفاقية
رأس المال والربح ومع التساوي فيهما أو في أحدهما دون الآخر عند علمهما أي الشريك
معا. ومع زيادة الربح للعامل عند عمل أحدهما فقط. فالانقسام ثمانية تشير إلى ان
الكل صحيح لكن لو شرط العمل على أحدهما رجلا لم يجز كان شرطاه على أحد المتساويين
وربما أقل أو على صاحب لا أكثر والربح بينهما تنقسم فالربح بينهما في الأول
والثاني في الثاني ذكره الهندي وغيره. ومع كون مال أحدهما دراهم. صحاحا أو بكورا
نقدا أو سودا أو ردية الفضة. والآخر نأير تساويا قيمة أو لا. ولا يشترط الخلط فيها
أيضا. خلافا للزفر وفيه اشعار بان في المفاوضة يشترط الخلط وهذا قياس وفي
الاستحسان لا يشترط كما في الهندي عن المبسوط وفيه عن المعنى ان عدم صحة المفاوضة
لا يصح مع اختلاف رأس المال انما هو رواية عن الشعبي وأما في ظاهر الرواية
فتصح اذا تساويا في القيمة فيلحفظ. والوضعية أي حصة في قدر المال
وان وصليته شرط غير ذلك. لقوله صلى الله عليه وسلم الربح على شرط والوضعية
على قدر المالين من غير فصل بين التساوي والتفاضل. وما شره كل منهما طويلا
بشأنه هو فقط لعدم تضمن الكفاية. ورجع على شركة بحصة منه. ان شاء من شاء
أي من ان نفسه مع بقا مال الشركة والا فلا لشرائه خاصة لئلا يصير مستديرا على مال
الشركة بلا اذن وذو العنان ولا يجوز كما في الجوز وتطل الشركة بهلاك المالين
أو أحدهما قبل الشراء وهو أي هلاكه على ملك ما له لو قبل الخلط سعى هلك
في يد أو في يد الآخر وعليها بعده. فيهلك من مال الشركة. فان هلك بعد ما

شري الاخر بماله فالمشترى بالفتح بينهما . شركة عقد علي شرط . ورجع المشتري
علي شركته . بمن حصته . لقيام الشركة وقت الشراء . وان هلك مال احدها قبل
 شرا الاخر فان وكل حين لشركه صريحا . بان قال ما شترت به كل مشترك . فالمشترى
 لها . علي ما شرط في اصل المال لا الربح لصيرورتها . شركة ملك . لبقاء الوكاله المصريح
 بها . ورجع بحصته . من الثمن لما ذكرنا والايصح بالوكالة فالمشترى . للمشترى فقط
 لان الشركة لما بطلت بطل ما في ضمنها من الوكالة خلافا ما اذا صرح بالوكالة
 لانها حينئذ مقصوده . واعلم ان لكل مشترك في المفاوضة والعنان ان يتخير اي
 يدفع المال بضاعة بان يشترط الربح لمال . ويضارب ويستاجر ويوكل . ببيع
 وشرا ولونهاء المفاوض الاخر صح فيه كما في الجس . ويودع . ويغير ويبيع بنقد وبشبه
 ويسافر بالمال ولوله محل هو الجمع خلافا لما في الاشباه لا الشركة والرهن والكتابة
 وتوزيع الامتة ولو عينا ولا يجوز لها تزويج العبد والاعتاق ولو علي مال
 ولا طهية والقرض وكذا كل ما كان اتلاف المال او تملكيا بغير عوض صح بيع مفاوض
 من ترده شهادته للافرازه بدين كما في التوفير . ويده في المال بامانة . فنقبل
 قوله بيمينه في مقدار الربح والخسران والصياح والدفع لشركته ولو بعد موته . ونحن
 بالتقدي كما يفهم الشريك بموته مجعلا نصيب صاحبه علي المذهب كما في التوفير
 ايضا والقول بخلافه غلط كما حرره في شرعي فليست له **تقديم** الامانات
 تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل شريك ومفاوض الا في عشر علي ما في الاشباه
 منها ناظر وقف او دوع غلات الوقف ثم مات مجعلا وقاضيات مجعلا لاموال
 التاممي وسلطان او دوع بعض الغنمة عند غار ثم مات مجعلا وزدت عليها في شرعي
 علي التوفير والوهبانية تسعة اخري للحد ووصية ووصي القاضي وستة من المحورين
 لانا المحرر تسعة فانه لصغر ورق وجنون وغفلة ودين وسفاه وعنة
 ويجعل التسعة عشر قوله .

- وكل امين مات والعين يحصر . وما وجدت عينا فذبا نصير .
- سوي متولي الوقف ثم مفاوض . ومودع مال القنم وهو المؤمر .
- وصاحب دار القمار مثل ما . لو القاه ملاك بها ليس بشعير .

كذا

- كذا والدحد وقاضي وصيهم . جميعا ومحور فوارث بيطر .
- وقد تمنناك علي مسئلة المفاوض فلا تقبل وفي المظومة المحيية .
- كل امين ادعي ايضا لاء . امانة يقبل ما قد قال لا .
- لا مطلقا بل بشرط ما يماهر . مالم يكذب مدعاه الظاهر .
- كالمولي والوصي لو ذكرا . نفقة زائدة ونسرا .
- وكل من قد كان قول قبل . يلزمه اليقين هكذا نقبل .
- فيما عدا سائلا محره . قد عد في القضية تلك عشرة .
- منها الوصي يدعي الانفاقا . علي اليتيم فانهم الوفاقا .
- وان علي رقيق طفل انقفا . وصيه بلايين صدقا .
- او ادعي القاض وكان باعا . مال اليتيم ان ذا المتاعا .
- من كل عيب شرط البراة . فيه فقا لولا يمين جاه .
- وان علي قاضي ادعي اجارة . لما ل طفل قاصر العبارة .
- او مال وقف لا يمين يجب . كذا اذا ما الشخص صحي يمين .
- عينا فقال ذلك الموهوب له . قد هلك فلا يمين قبله .
- ومثله ان في اشتراط المفاوض . مختلفا بلايين قد قضى .
- والمولي يدعي المصروف علي . وقف وهكذا علي نقلا .
- لولائه الصغير دارا اشترى . وبعد ذلك اختلاف صدرا .
- مع الشفع صاح في قدر الثمن . فالقول لالب هنا غفوان .
- يحلف والعبد اذا قال انا . في بيع هذا الشيء قد ادنا .
- والابن صحي منكر اشراه . لنفسه ولابنه ادعاه .

قلت . وقد زدت عليها بعون الله بقالي نفا وخمسين مسئلة احببت
 الحاقها هنا تنميما للقائدة وقد اقتصر ارباب المتون في عدم الاستحالة عنده علي
 الاشياء التسعة وفي البحر عن الحاشية انه لا يحلف المنكر في احد وثلاثين مسئلة
 بعضها متفق عليه وبعضها مختلف فيه فذكر سردا اختصارا التسعة . والامانة في
 تزويج البنت صغرة او كيرة عنده وعندنا لا يستحلف الاب في الصغير وكذا في تزويج

البيت الصغيرة او الكية عنده وعندنا لا يستعمل الاب في الصغير وكذا في تزويج المولي
الله خلافا لها وفي دعوى الدائن ايضا فانكره لا يحلف. وفي دعوى الدائن على الوصي
وفي دعوى علي الوكيل في المسئلتين كالوصي وفيما اذا كان في يد رجل شي فادعاه
رجلان كل الشرائع فاقربه لاحدها وانكره الاخر لا يحلفه وكذا لو انكرها خلف
لاحدها فنكل له وقضي عليه لم يحلف الاخر. وفيما اذا ادعى الهبة مع التسليم
فردى ليد فاقرب لاحدها لا يحلف للاخر. وكذا لو نكل لاحدها يحلف للاخر
وفيما اذا ادعى لاحدها الرهن والتسليم والاخر الشرائع فاقربا للرهن وانكر البيع يحلف
المشتري. ولو ادعى احدهما الرجولي الاجارة والاخر الشراء فاقربها وانكره لا يحلف
لرعيه ويقال لمدعيه ان شئت فاشتر انقض المدة او فك الرهن وان شئت فافسخ
وفيما اذا ادعى احدهما الصدقة والقض والاخر الشراء فاقرب لاحدها لا يحلف
للماني وفيما اذا ادعى كل منهما الاجارة فاقرب لاحدها لا يحلف بخلاف ما لو ادعى
كل منهما علي ليد الفضب منه فاقرب لاحدها او حلف لاحدها فنكل يحلف
للماني كما لو ادعى كل منهما الايداع فاقرب لاحدها يحلف للماني. وكذا الاعارة
ويحلف ما له عليك كذا ولا قيمة وهي كذا وكذا. وفيما اذا ادعى المبيع رخي الموكل العيب
لم يحلف وكيله. وفيما اذا انكر توكله بالكناح. وفيما اذا اختلف المصانع والمستضع
في المأمورية لا يمين على واحد منهما. وكذا لو ادعى المصانع على رجل انه استضعفه في كذا
فانكره لا يحلف. الحادية والثلاثون لو ادعى انه وكل عن الغائب بقض دينه بالحققة
فانكره لا يستحلف لمدينه على قوله خلافا لما هكذا ذكر بعضهم وقال الخواص لا يستحلف
في قوله جميعا انتهى وبه علم ان ما في الخلاصة تساهل وقصور حيث قال كل موضع
لو اقر لزمه فاذا انكره يستحلف الا في ثلاث. منها الوكيل بالشراء اذا وجد بالمشتري
غيبا فاراد ان يردّه بالعيب واراد المبيع ان يحلفه بالله ما تعلم ان الموكل رخي
بالعيب لا يحلف فاذا اقر الوكيل لزمه ذلك ويطلب حق الرد. الثانية لو ادعى الامر
رضاه لا يحلف وانا اقر لزمه. الثالثة الوكيل بقض الدين اذا ادعى المدين ان الموكل
ابراه من الدين وطلب عيني الوكيل على العلم لا يحلف وان اقر لزمه انتهى وزدت
على الواحد والثلاثين. السابقة سبعة الخري البائع اذا انكر قيام العيب الحال

لا يحلف عند الامام ولو اقر لزمه كما في خيار العيب. والشاهد اذا انكر رخي لا يستحلف
ولو اقر به ضمن ما تلفه بها. والسارق اذا انكرها لا يستحلف للقطع ولو اقر بها قطعي
وذكرنا الاسمي لا يستحلف الاب في مال الصبي ولا الوصي في مال اليتيم ولا المولي
المسجد ولا تاجر الاوقاف الا اذا ادعى عليهم العقد فنستحلفون حينئذ انتهى
قلت وزدت على ما ذكره من المائة والثلاثين مسائل. الاولى لو ادعى على رجل
شيئا واراد استخلاذه فقال المدعي عليه هو لاني الصغير لا يحلف. وفي فتاوى
الفضل عليه اليمين في قولهم جميعا فاذا استحلف فنكل والمدعي ارض بقضي بالارض
للمدعي ثم ينظر تباع الصبي ان صدقنا المدعي كان كما قال وان كذب ضمن الوالد قيمته
الارض وتوخذ الارض من المدعي وتذرع للصبي وهذا مبتدع ما لو اقر الغائب لم يظهر
بحجوده ولا تصديقه لا تسقط عنه اليمين فكذلك هنا **قلت** وعلى الاول
رجوع هذه الى قول المتن ولا يستحلف الاب في مال الصبي لانما اقر بها للصبي
ظهر انها من مال له وفيه تأمل. المائة لو اشترى دارا خضرا شفع فانكر المشتري لشراء
قال في النوازل ولو ان رجلا اشترى دارا خضرا شفع فانكر المشتري لشراء او اقر
انا لدارايته الصغير ولا يمينه فلا يمين على المشتري لانه قد لزمه الاقرار لانه فلا يجوز
الاقرار لغيره بعد ذلك. الثانية لو كان في يد رجل غلام او جارية او ثوب ادعاه رجلا
فقدماه للقا في حلف لاحدها فنكل عن اليمين فقضي له القاضى ثم اراد الاخر تخليفه
فان ادعى ملكا مرسلا وشرا من جهة لم يكن له ان يحلفه فان ادعى عليه الفضب فله تخليفه
لانه لو اقر الفضب يجب عليه الفضان كذا في النوازل. والرابعة لو اشترى الاب
لابنه الصغير دارا ثم اختلف مع الشفع في مقدار الثمن فالقول للاب بلا يمين
كما في كثير من المذهب. الخامسة لو ادعى السارق انه استهلك المسروق ورب
المسروق انتقام عنه فالقول للسارق ولا يمين عليه قال ابو الليث في النوازل وسئل
ابو القاسم عن السارق اذا استهلك المسروق بعد ما قطعت يده هل يضمن قال لا يستوي
حكمه فيما اذا استهلكه قبل القطع وبعد القطع قيل له فان قال السارق قد استهلكه
وقال صاحب المال لم تستهلكه وهو عندك قائم هل يحلف قال يجب ان يكون القول
قولا للسارق ولا يمين عليه انتهى السادسة اذا ادعى رجل شيئا واراد الرجوع فادعى

الموهوب له هلاك الموهوب فالقول قوله ولا يمن عليه في الحاشية وغيرها
 ١. الما بعد ادعى عليه انك وحي فلانا لميت فانكر لا يحلف. **الثانية** ادعى عليه انك
 وكيل فلان فانكر لا يحلف وها في الزانية. **الثالثة** لو قال اشترطت العوض
 وقال الموهوب له لم تسترطه فالقول له بلا يمين. **الرابعة** اشترى عبد شيئا
 فقال لا يبايع انت تجوز فقال العبد انا ما دون فالقول له بلا يمين الحادي عشر
 اذا اشترى عبد فمعد فمعد فقال احدها انا تجوز وقال الاخر انا وانت ما دوننا
 فالقول له بلا يمين **الثانية عشر** باع القاضي مال اليتيم فزده المشتري عليه بعيب
 فقال لا تقاضي ابرأني منه فالقول قوله بلا يمين وكذا لو ادعى رجل قبله اجارة
 ارض اليتيم واراد تخليفه لان قوله على وجه الحكم وكذا في كل شيء يدعى عليه
الثالثة عشر لو طالب ابو الزوجه زوجها بالمهر فله ذلك لو صغيرا وكبيراً
 ولو اختلف الاب والزوجه في بكارتهما ولا يمينه للزوج والنفس والقاضي تخليفه
 على العلم بذلك عن ابي يوسف انه يحلف وذلك لخصا في انه يحلف كالوكيل يقض
 الدين اذا ادعى لمدين ان صاحب الدين ابراه وانكر الوكيل يحلف كالوكيل
 كذلك هنا كذا في الظهيرية. **الرابعة عشر** اشترى مت فادعى ان لها زوجا قال
 البائع كان لها زوج عدي فطلعتها قبل البيع ومات فالقول له بلا يمين كذا في
 البرجندي والله اعلم وهذا الخبر مخصوص بهذا الكتاب كذا في حاشية الاشباه
 للشريف الغزي **قلت** وفي حاشية ايضا للشيخ صالح زاد سبعة اخرى
 فنقول. **الخامسة عشر** لو طعن المدعي عليه في الشاهد وقال هو ادعى هذه الدار لنفسه
 قبل شهادته فانكر فادعى تخليفه لا يحلفه كما في مجمع الفتاوى. **السادسة عشر** اذا كانت
 التركة مسفوفة بدينون جماعة باعيا منهم فباعهم اخر وادعى بينا لنفسه على الميت
 فالخصم هو الوارث لكنه لا يحلف لانه حينئذ لم اقر له لم يقبل فلم يحلف كما في مجمع الفتاوى
السابعة عشر رجل ادعى على رجل الف درهم فاقترعها ثم انكر اقراره هل يحلف بالله ما اقرت
 قال لا بدوي نعم وقال لا لصغار لا وانا يحلف على نفس الحق كما في مجمع الفتاوى **الثامنة عشر**
 دفع لآخر مالا ثم اختلفا فقال قبضته ودفعه وقال الدافع بل انفسك لا يحلف
 المدعي عليه قال القاضي القول لرب المال لانه اقرب سبب لخصمان وهو قبض مال

لا غير

الغير كما في مجمع الفتاوى. **الثانية عشر** رجل قهر رجلا للقاضي وقال ان فلان
 ابن فلان الغلامي توفي ولم يترك وارثا غيري وله على هذا كذا وكذا من المال
 فانكر المدعي عليه دعواه فقال الابن استخلفه ما يعلم اني ابنه وانه مات لم يحلف
 بل يبرهن الابن عليهما ثم يحلف على ما يدعى لانه من المال وقيل يستخلف على العلم
 قبل الاول قول الامام والثاني قوله وقال الخواص الصحيح قول الثاني انه يحلفه
 كما في الولوالجية. **العشرون** لو ادعى عليه الف درهم قال له المدعي عليه للقاضي
 انه كان ادعى على هذه الدعوى عند قاض بلد كذا ثم خرج فادعى ذلك
 فابرأني فله هذه الدعوى فحلفه انه لم يبرئني منها فان حلف حلفت له بالمدعي
 شيء اختلف فيه والصحيح انه يستخلف على دعواه البراءة كما في الولوالجية الحادية
 والعشرون لو ان رجلا ادعى على رجل انه خرق ثوبه واحضر ثوبه معه للقاضي
 واراد استخلافا على السبب لا تخلف على السبب **قلت** فله
 مع ما قبله ما ينفق وستون مسئلة فليحفظ وقد افاد الامام الخواص ان الجهاد
 كما تنفع قبول البينة تمنع الاستخلاف ايضا الا اذا اقيم القاضي وصلى اليتيم او قسّم
 الوقف ولا يدعى عليه شيئا معلوما فانه يحلف بطل الوقف واليتيم والله اعلم **قلت** انها
شركة الصنائع جمع صنعة كالصنائف والصنيفة او جمع صناعة كرسائل ورسالة
 فان الصناعة كالصنعة حرفتنا الصنائع وعملها ولذا سمي شركة المعرفة وشركة اللذان
 وشركة الاعمال وشركة التخنن. وشركة القتل وهي ان يشرك صانعان عاملان
 بيدهما بلا عرض او عين لكل. خياطان او خياط وصباغ فلا يشترط اتحاد صنعة
 ومكان. على ان يتقبلا الاعمال اي محل الاعمال التي يمكن استحقاقها ومنه تقليم
 كتابة وقرآن وفتحة على المفتي به وكذا شركة الخاين بخلاف شركة الدالين والمغنيين
 وشهو الحاكم وقرأ الخايس والتعازي والوطاظ والسؤال لان التوكيل بالسؤال
 لا يصح كما في شرح الوهبانية وغيرها عند قوله
 • وفي شركة القتل ليست صحيحة • وفي عمل الدال لا تصور
 • ويطلبها كالمنزح موت دلالة • لذا ولذا بيت يجوز ويقصر
 • وقيل قوما شغل غير شركة • فاذا منهم واحد فالمعبر

• لذا التلث ان كانوا ثلاثا نفس . وما لها شيء ولا أكثر .
 اي ثلاثة نفر ليسوا بشركا نقلوا عمارة مكان شلا بقدر معين فجا احدثهم فعمله
 ثلث الاجرة لا غير ولا شيء الاخرين لنوع الفاعل بعمله بخلاف ما لو كانا شركاء كما
 افاده بقوله . ويكون الكسب بينهما على ما شرطنا مطلقا في الاصح وان لم يعمل الاخر ولو كان
 او امتنع عمدا بالاعتذار ولم يحسن العمل أصلا او استعان غيره او استأجره فان هذه
 الشركة باعتبار الوكالة والتوكيل بقبول العمل صحيح احسن العمل اوله . ولذا لو شرطنا
 العمل نصفين والربح اثلاثا مثلا جاز استحسانا وكذا لو شرطنا الاكثر لادناها
 عملا هو الصحيح لان الربح بقدر ضمان العمل لا بحقيقة العمل فليحفظ وهذا في الغاية
 وغيرها وفي الدرر والفر لا يستحق الربح الا باحد ثلاث بمال او عمل او تقبل
 فليحفظ ولا يخلو الكلام عن اشعار بجهتها معاوضة وعنانا وسجي . وكل عمل يتقبله
 احدها في شركة مطلقة يلزمهما . فعلى هذا الاصل . فعلى كل منهما الطلب من الامر
 بذلك العمل وكل منهما طلب الاجر . وان لم يعمل الا احدهما كما روي في وبيد . الدافع
 للاجر بالدفع الى احدهما . استحسانا . والكسب . اي الاجرتين . بينهما وان عمل
 احدهما فقط سواء كان العامل اياه او شريكه كما حققناه . وراغب الوجه شركة
 الوجه . اي شركة استئجار الشريك اذا لم يكن له عمل ولا عمل ولا تسعي شركة الفاليس
 وفيه حاز وجهه كما لا يخفى . وهي ان يشركا في نوع او اكثر . ولا مال لها ولا عمل
 على ان يشتريا بوجهها . اي بسبب وجاهتها . ويبعا . فما حصل يابيع بدفعان
 منه عن ما اشتريا بالنسيئة والربح الباقي يكون بينهما . على ما يأتي . فان شرطها
 اي شركة الوجه وشانها شركة الصبايع كما في التوزيع والمخ . معاوضة صححت
 بشرطها اي اهلية الكفالة مع التساوي وتيلفظ بلفظ المعاوضة كما في المضرات
 ومطلقاتها . اي الوجه وكذا الصبايع . عيان . بالعرف اوله ادني . وتضمن
 شركة الوجه والصبايع . الوكالة فيما يشترطانه . وكذا الكفالة ايضا ولو
 معاوضة . فان شرط في شركة الوجه منا صفة المشتري . بينهما في المعاوضة
 والعنان . او شالته اي المشتري في العنان . فالربح كذلك . اي منا صفة
 او مثالة . وشرط الفضل باطل . والعقد صحيح لا فاسد كما نوقم بعضهم

• في الشركة الفاسدة . ولا تنجح الشركة فيما لا تنجح الوكالة به .
 كالمباحات . مثل . الاحتطاب والاحتشاش والاصطياد والاستقاء والمخ والمخار
 وغار الجبال وغيرها من نوعي باح اخذه . واعلم انما جمعه كل منهما ملك . وما جمعه
 معا فلهما . وان حصل احدهما واعاندا الاخر فلهما مشتركة . وان لم ياخذ معاينه
 ماله قيمة وذابلا لمجامع كما في الخاية وغيرها . لا يزد على نصف من الماخوذ . يوم
 الاخذ ان كان له . والا فينبغي ان يكون الحكم فيه بالتخين والقياس عند ابي
 يوسف . لا بد من خبر . وهو المختار عند المصنف كصاحب الغاية وغيره باعني تقديم
 وهذا اصل جليل استدله صاحب الكفاية وغيره . خلافا لمحمد . فعنده لاجر
 المثل . بالغا ما بلغ وهو المختار عند صاحب الهداية على ما دل عليه كلام الكفاية
 وكذا ما يأتي في المضاربة كذا في الهتسائي . **فصل** . وقد تبع الهداية
 صاحب التوفيق فقد روى قول محمد . وخالفه المصنف سيما على ما صدره في رباحته
 فتنبه . وما اخذه معا فلهما نصفين لا سقايهما في سبب الاستحقاق . وان كان لا
 يعمل ولا اخر رابطة فاستقيا احدهما فالكسب له . لا للمخرز للمباح . وللآخر اجر
 مثله مالا يجرشل البغل والراوية لفساد الشركة . واعلم ان الربح في الشركة الفاسدة
 يكون على قدر المال وسيطل شرط الفضل . لان العقد لما فسد فسد ما تضمنه من المشرط
 فيه فبقيا الاستحقاق بقدر المال فلو كل المالك للاحدهما كدائبة وكسفية او بيت
 او دابة دفعا لرجل ليؤجرها ولا يجرسها . فالشركة فاسدة والربح للمالك وللآخر
 اجر مثله . ولو لم يبيع عليها البر فالربح لرجل البر وللآخر اجر مثله لادته لان منفعة
 الدابة لا تصلح مال الشركة كالعروض ولولا احدهما بطل وللآخر غير فالاجر بينهما على
 مثل اجر البغل والبعر كما في المهر عن الجيط . وسيطل الشركة . اي شركة العقد
 يموت احدهما علم به الشركة او لا لان غير حكمي ولو حكم بالحق فانه مرد ان حكم
 به وبغير احدهما وبقوله لا عمل معك ويخونه مطلقا زاد الهتسائي وباجر
 عليه ولو ماتا حديثا لم تنسخ في حق الباقيين ولو غاب احدهم واراد الاخران
 التقض ليس لها ذلك بدون الغائب ولا يقض البعض دون البعض كما في الظهيرية
 وغيرها . ولا يجرى احدهما مال الاخر بعد الحول . بل ادفعه لانه ليس من جنس

التجارة فلماذا أحدها لم يجز. فان اذن كل لصاحبه بلا ادافا ميا ميا ضمن كل حصته
صاحبه لو غيبته وتقاصا او رجعي بالزيادة. وان ادافا ميا ميا ضمن الماني. سواء علم.
بادا الاول ولا محذور. وقال لا يضمن ان لم يعلم. وكذا ان علم على الصحيح عندها كما لا يخاف
عندها في سبيل المصلحة كما في التمسك في نيات العتاي وعلى هذا الخلاف الدكيل
باداء الزكاة والكفارات ذكره الزيلعي وغيره. واعلم انه اذا اذن احد المفاوضين
لشريكه ان يشترى امتا ليطلبها ففعل في حقه خاصة لا لشركته. بالاشي. لضمن الاذن
بالشرط الماوي اهله اذ لا يفرق لحد له بها حرته وطى لشركته وهته المشاع فيما لا يقيم
جائزة. ويؤخذ كل ثمنها. ونحوها لضمن المفاوضه للكفالة. وقال لا يضمن حصته شريكه
ولا بد من صحيح الاذن هنا اتفاقا قال في الوهبانية.

• ولو قال هدي اشتريها تخصني. فليس سكوئا منه اذا تغير.
فروع القول لشركته برهن لورثته على المفاوضه لم يقبل حتى يبرهنوا انه كان
مع الحق في حياة الميت برهنوا على الارث والحج على المفاوضه قضى له بنصفه كما
في الفتح. تصرف احد الشريكين في الملبس والاخر في السفر واذا التمسك فقال اذواليد
قد استقرضت الفافا القول له ان المال في يده شروا كرها فباعوا ثمرته ودفعوه لاحدهم
ليحفظه ونشبه في التراب ولم يجده حلف فقط دفع لاحد لا اقرضه نصفه
وعقد الشريكة في الكمال فشركي متعة فطلب ربا لما اخصته ان يصير لنصفه اخذ
المشاع بقيمة الوقت. قالوا اشتريت ليوم من انواع التجارة وهي بيني وبينك فقال
نعم جاز. شري عبد مثلا فقال لا اشركني فيه فقال فعلت ان قبل القبض لم يصح وان
بعده صح ولزمه نصف الثمن وان لم يعلم بالثمن خير عند العلم به. ولو قال اشركني فيقال
نعم ثم لقيه اخر وقال مثله واجيب نعم فان القائل عالم بمشركته الاول فله ربعه
وان لم يعلم فله نصفه لكونه مطلوبه شركته فيه كاملة. ونجرح العبد من ملك الاول

كتاب الوقف مناسبتة للشركة باعتبار ان المقصود بكل منهما
الاشباع بما يزيد على اصل المال وله معنى لغوي وشرعي وسبب ومحل وشروط وركن
واحكام ومحاسن وصفة. هو لغة مصدر. وقف اي حبس. وقفا فهو واقف
وهم وقوف ووقف بنفسه وقفا يتعدى ولا يتعدى ويطلق على الوقوف ما افه كفت.

الامر مضروب فيجمع على الاوقاف ولا يقال اوقف الا في لغة رتبة كما في المن
وغیره وفيه اشعار بان التضعيف ضعيف ففي الد ر المصون ان اوقفه لم يسم
عندنا في ~~حجته~~ عمرو وسمع عند غيره وعلى ان القعدة بالحق قياسا انتهى وشرعا
حبس العين. وسمع الرقة المملوكة بالقول عن تصرف الغير حال كونها مقصدة
• علي حكم ملك الوقف. فالرقة باقية على ملكه في حياته وملك ورثته في وفاته
بحيث يباع ويوهب الا ان ما ياتي من التذرع بالمتعة ياتي عنه ويشكل للمسجد
فانه حبس على ملك الله تعالى بالاجماع اللهم الا ان يقال انه تعريف للوقف
المختلف فيه وانما قيد بالقول لانه لو كانت صورة الوقفية مع الشرائط بلا تعلق
لم يصرف وقفا بالاتفاق كما في التمسك في الجواهر **ملف** لكن نقل عنها
ايضا بعد ورقة ان لم يصرف وقفا عند الطرفين الا اذا كتب بيده وقال للشهود
اشهدوا على مضمونه فانما اقراي باي وقف كاذرت فيه او كلاهما محو فحينئذ
يصير وقفا انتهى. وحبسها على التصديق او تزييا بالتصدق على وجه الخير
بالمصلحة منها فيكون من قبيل الاستغناء جاز ان يرفع. وان يكون حكمه
كما اشير اليه في الحقيقة ولا يشك بالوقف على تربيته صلى الله عليه وسلم فان في جواره
روايتين. كالعارية. في الحبس على الملك والتصدق بالمصلحة بعد الموت وحينئذ
فلا يلزم عند ابي حنيفة وما نقل عنه انه كان لا يجيزه فمبني لا يجعله دارا فاما اصل
الجواز فثبت عنده ولا يؤول ملكه الى مالك المجازي عن العين عند ابي حنيفة
وان علق بموته على الصحيح كان ميت فقد وقفت داري على كذا في الهداية وغيرها
الا اي لكن في اربع صور فالأول المنقطع والاصح المنقطع كما لا يخفى ان يحكم به اي
بجواز الوقف. حاكم. فله الامام فانه يؤول ملكه حينئذ ويصير لازما وصورتان
يسلم للموتى ثم يرجع بعد ملكه بعلته عدم لزوم فخصمان اليه فبقي بلزومه
ولا تشترط المرافعة في كل موضع يحتاج فيه لحكم الحاكم مجتهد فيه كوقف واجارة
مشاع ونماه في الجواهر والمصنفات فليحفظ. قيل. قال صاحب الوقاية وغيره
• او يعلق بموته بان يقول اذمت فقد وقفت. والصحيح انه كوصيه فيلزم من الثلث
بالموت لا قبله او بان يقره مسجدا كما ياتي او بان يقول وقفها في حياتي وبعد وفاتي

فيجوز بالاتفاق ان عند الامار ما دام حيا هو بذرا الصدق بالقلعة فعليه الوفاق
 الرجوع ولولم يرجع حيوات جاز في الثلث **قلت** فمعنى لا يزل الا في هذه
 المربع صور يعني لزوما حاليًا او ثابتيًا فنتبه وبه بان ان في صورتي الوصية لا الرجوع
 مادام حيا مطلقا غنيا او فقيرا بالمر القاضى وبغيره كما افاده الشرح لا في غير قول الدر
 لواقعة بضم القاضى لوعر مستحل متطوفه فتأمل وشرا عندها هو حبس العين
وارزلة ملك للمالك المجازي مقتصر على حكم ملك الله تعالى للمالك الحقيقي والصدق
 بالمقتعة بقرينة العطف على وجه يعود بغيره الى العباد وانما قد الحكم لان ملكه تعالى
 بمغزله عن تصرفه لغيره فيه انما تصرفه في حله ذلك ان الكمال او كماله بصر ملكا لا بغيره
 في الشرح المسجود الذي نظيره الكعبة كما في الفتاوى عن الهبات **فبان عندها** يزول
 ملكه بمجرد القول عند اي كيف وعند محمد لا ما لم يسلم اليه **ويقول** اي يوسف
 يعني للمعنى كما في المعنى عن البحر عن المصدر الشهيد ونقل ابن الكمال وغيره عن التتمه والعون
 ان الفوتوى على قولها وان لم يكن لها حجة في ذلك على الامار وفي الفتاوى اقوي من
 حيث المعنى وغير مخالف للادارة فانها محمولة على الاضمان والوصية كما في المبسوط ثم
 نقل عن الحقائق وغيرها ان يقولوا يعني وان قال يوسف ان الشيخ لم يرفع عليه ولذا
 كنت راجلا فيه وفيه اشارة الى انه لو قال ارضي هذه موقوف على المساكين صار وقفا فالقول
 ليس بالابد منه وهو ركن في التبرعات كالصدقة والى ان سببه نرا الاحباب
 ونيل التواني يعني بالنية من اهلها لا بد مباح بدليل صحة من الكاف اي الاهلي بغيره
 او حربي قيل ان محبي وجاز على ذي لا تفرقة حتى لو شرط منع من اسلام شرطه
 على المذهب وقد يكون واجبا بالنذر وبهذا عرف صفته وحسنه وركنه وسببه
 وحكمه ما مر في توقيفه وحمله المال المقبور القابل للوقف واما شرطه فشرط سائر
 التبرعات كحرية وتكليف وان يكون قرية في ذاته معلوما بمنزلا وفي التخصيص اشعار
 بما صرح به بقوله **فلو وقف على الفقراء او على مسكينا او سقايتهم خانا او رباطا لني**
السبيل او جعل ارضه مقبرة او خانا او حوضا او بئرا او قنطرة لا يزول ملكه عنه
 عمده وان اضيف الى ما بعد الموت كما مر وحكي الحاكم المعروف بهروية عن الامام جواز
 ذلك كالمسجد كما في الشرح لا ينعى الحائنة **الا الحكم** ولا يتعين ما مر طريقا بل الوابية

تشهد واعليه بالوقف فحكم بلزومه نفذ وكذا لو قال ان قاضيا حكم بصحة فانه يلزم
 اذ ان ابطاله قاض كان صدقه او بقرانه وقف لرجل وانما يتولى وهو في يده ففده
 حيل لزوم وقف لمريض فيحفظ وتأتي قطعا **وعند** اي يوجب نزول بمجرد القول وعند
 محمد اذا سلم اليه يقول **وقد علم مما مر ان قول اي كيف المرح** واستقي الناس من
 السقاية وسكنوا الخان والرباط ودخوا في المقبرة **فالتسليم** والقض للوقوف
 بما يليق به شرط الزوال ملكه عنده كما في الحائنة فلا يحسن الاكتفاء بالمقولي وهو كالمعنى
 فكان وكيل الواقف في التصرف في الوقف ولذا انزل بكونه الا اذا فوضه حال
 حياته ومماته فبان وكيل حال الحياة وصحي حال الممات فلو جعله على امر الوقف
 فقط كان وصيا في كل شيء خلا للثاني ولو جعل النظر لرجل ثم جعل اخر وصيا
 كما ناظرني ما لم يخصه ومما في الاسعاف وكذا في الاشياء فيما افترق فيه الكل
 والوصي وسبقه اليه والتسليم الى المشرق ليس بشيء فانه حافظ لا غير وهذا اذا لم يشترط
 الولاية لنفسه والا فقد سقط اشتراط التسليم لانه شرط مراعى كما في الفتاوى
 عن النهاية **قلت** لكن نقل في المنح احتمالا للاحال ويكن تسليمه ثم اخذه منه
 فتنبه وعليه يتمشي اطلاق ما في الغار الاشياء اي شيء اذا فعل بنفسه كيجوز واذا
 وكلية جاز نقل الوقف اذا قبضه الواقف لا يجوز واذا قبضه وكيله جاز ان يهي

- فليحفظ • وفي المنظومة المحببة •
 • ذكر هلال صاح والمخفاف • وعينه في كتب الاوقاف •
 • لفظ الوصي يراد منه الناظر • ولفظ قيم له بناظر •
 • وفيها ايضا •
 • وصور وفي الكتب صاح صورة • ينبت فيها الوقف بالضرورة •
 • وهي ان يوصي ببيع الدور • للفقراء ابدًا لدور •
 • اولفلان ابن فلان ابدًا • ثم المساكين واما سرمد •
 • وذكرنا ايضا هنا طريقت • يلزم فيها الوقف بالحقيقة •
 • بان يقول ان قاضيا حكم • بصحة الوقف فصح وان يبرم •
 • وقول له حكم حاكم فقط • يكنى وتسميته لا تشترط •

- لذكرهم صاحب الوقف بالف . صح بالبيان ذكر الواقف .
 ولو على باب مكان حجر . وقفة المكان فيه فقروا .
 فان بوقفته فاقضت . فحكم في ذلك ليس برضي .
 وشمل المقطوع اوله ضرب . في باب جافوت وقد كان كتب .
 بانه وقف كذا لو احضروا . صكا وفي ذاك الصك صاح قد جري .
 خطا العدول والقضاة السالمة . بان جده ذاك اصحي واقفه .
 فليس للقاضي هناك حكم . بذلك الصك وليس يلزم .
 قال لان الخط قد زور . فلا يكون الصك فيما حرروا .
 بجته واجته المجتبه . املا قرار انت اوسية .

واعلم انه شرط التماسه ذكر صرف موبد عندها وعند اي يفي بدينه واذا انقطع
 صرفا الى الفقراء وهذا بيان لشرايطه الخاصة بجملة كالمصدق وجعل ابو يوسف
 كالاتفاق واختلف في جميعه كما في الاخذ بقول لا يفيح احوط واسهل كما في المنع
 عن البحر وبه يفتي كما في الدرر وصدر الشريعة وفي فتح القدير انه وجعده المحققين
 والخلاف في ذكر التماسه واما نفس التماسه بشرط بل اجماع حتى لو رفته بشهر مثلا
 بطل بالاتفاق كما في الدرر والغرر والتوير وغيرها وعليه فلو وقف على رجل بعينه
 حاز وعاد بعد موته لورثته الواقف وعليه الفتوى وقيل للفقهاء وهي رواية البرامكة
 انه يفي فليحفظ **قوله** ويرد عليه ما في الحايث من جهة الوقف الوقت
 ملحقا حيث قال وقف داره يوما او شهرا او وقتا معلوما ولم يزد على ذلك حاز الوقف
 ويكون وقفا ابدا انتهى واقفه في الشريعة فليحفظ . صح عند اي يفي وقف المشاع
 وقت القبض محتملا للقسمة واليه ذهب هلال وشايخ بلخ وصنيع المصنف رحمه الله
 على عاونه في تقديم الاقوي والمختار الفتوي وهو حيث صدر الشريعة ذكره الباقي
 ولم يصح عند محمد لا اشتراط القبض كالمسألة فما شاع وقت العقد فقط ولم يحتمل القسمة
 أصلا كما صح وقف اتفاقا الا المسجد والمقبر فلا يصح وقفها مشاعا اتفاقا لان
 بناء التركة يمنع الخوض لله تعالى وتبقي لها اية بزرع سنة ودفن سنة او سنة مسجد وسنة
 اصطبلا والشيخ الطارقي والمعارن سياتي فالتقييد بالمعارن ظهر ذكره الهستاني

ولو قضي بجواز المشاع جاز اتفاقا **قوله** وفي المنع من البحر ويحكم في المسئلة
 تولا من صحت جازا لقضا والاقتنا باحدهما انتهى فليحفظ . صح عند اي يوسف . جعل
 غلت الوقف اي منافعه كالأرباح . او الولاية بالسرة الفخ اي قولي ان الوقف كالقراض
 والنسب وغيرها . لنفسه وكذا الاستثنى الغلة لنفسه وعياله وحشيه مدة حياته
 جازا الوقف والشرط عند اي يوسف فاذا انقضت وصارت للمساكين كما في الفقي وفيه اشارة
 الى انه لا يجل للواقف ان يأكل من وقفه الا بالشرط كما في المضرات والى انه لو شرط لنفسه
 فمات وعنده ما يتوجب اوزيبه رد الى الوقف واما ان كان خير للفقراء فلا ورثة وهذا
 عند اي يوسف واما عند محمد فليس فيه رواية ظاهرة واختلف المشايخ على قوله كما في المحيط
 ذكره الهستاني وكنتاني في شرح التوير انه لو بشرط الوكيلة احد فله عند اي يوسف
 وهو ظاهر الذهب كما في الهنر خلافا لما نقله في المنع وانه يترفع لو غير ما مومن كما ياتي من
 فتية . صح عند اي يوسف ايضا جعل البعض من العبدان لكل لهما سكره او مدبره
 ماداموا احيا وبعد للفقراء والمساكين . صح عند اي يوسف ايضا للمقبل الى افضل شرط ان
 يستبدل الواقف به . الوقف او ثمة اذا بيع غيره ان شاء فيكون وقفا كما في شرايطه وان
 لم يذكرها ثم لا يستبدلها بشئ الا بالشرط في اصل الوقف . صح في الشرط لنفسه التغيير
 هل يكون التبدل للتأسيس ام لا كيد واما بدون الشرط فلا يملكه الا القاضي كما في الدرر والغرر
 وغيرها وشرط في البحر خروجها عن الاحتجاج بالكلية وكونه المبدل عارا وكونه المستبدل قاضي
 الجنة المفسر بذلك العلم والعمل اذا رآه مصلحة وفي الهنر ان المستبدل قاضي الجنة فالمفسر به
 مطهنة فلا يختص بضياعه ولو بالادرام والديار وكذا لو شرط عدته وهي احدى المسائل
 السبع التي تجال في شرط الواقف . صح في المنع من البحر . وفي المنع من البحر

- وجاز للقاضي على ما نقلوا . اذ رأي مصلحة يستبدل .
 فانهم قالوا اعلي ما ضبطا . لو ان واقفا لوقف شرطا .
 ان ليس للقاضي هناك مدخل . فذلك شرط باطل لا يقبل .
 اذ نظر القاضي يكون اعلي . وهكذا السلطان فيما تملي .
قوله وقال صدر الشريعة يجوز الاستبدال بدون الشرط اذا ضعف الاثر عن
 الريع ونحن لانفتي به وقد شاهدنا في الاستبدال من الفساد ما لا يعد ولا يحصى فان ظلمت

والكتب وقيل يجوز وقف الكتب على المسجد والمدرسة وغيره وعليه الفتوى كما في المصنفات
والأول الصحيح كما في الحاشية ذكره القسائي وعليه الفتوى كما في البرجندي وغيره وقد زادنا
اشياء من القول على ما قاله محمد عملاً لما قلنا في المصنف **قلت** وعليه مع ما مر من إلهادي
فلا يحتاج إلهادي لأشياء من زعفران الدرام والمناكير كما ظن وقد ورد امر شريف
للقضاء بالحكم به كما في موقوفات المفتي أبي السعود كذا وقف الكليل والموزون فيباع وينفع منه
مضاربة أو بضاعة كما لدرام قاسوا عليه وقف كذا على شرط أن يقرضه من لا بد له ليزرع
لنفسه فإذا ادرك أخذ مقدار ثم اقترض لغيره فيجوز وشبهه كثير في رأيي وما وجدنا في
الخلاصة قال لو وقف بقرعة على أن ما خرج من لبنها وسمنها للمفقير أن اعتاد ذلك رجوت
أن يجوز والحق في البحر السفينة بالمنازع والحق في المصنف وقف البناء بدو ولا أرض وكذا وقف الخمار
بدونها لا ينقل فيه تعال وأيد بما في قاري الهدية وقف البناء بالفراس بالأرض
الفتوى على صحة انتهى **قلت** وهذا بالطلاق بم الأرض المملوكة أرضاً
على خلاف ما اعتد في منه ونظمه القاضي المحب في قوله
• وقف البناء بالفراس صرفاً • يجوز أن كان القرار وقفاً
• وإن يكن وقفاً على غير الجهة • على الصحيح فيه فاعلم ما شئت
قلت وبه إن ترجيح كلاهما من الشبهة وردة على شيخنا العلامة قاسم حيث منع جواز
بل نقل عن إلهادي جواز في أرض ملك أيضاً عند البعض ونظمه فقال
• ويجوز إيقاف البناء في أرضه • ولو ملك الغير بعض يقرر
وأبصر منه في وقف السلاح والكرع إلى الدار التي يحمل عليها كالحل والبلد
والتيان للعل عليها في سبل الله بثبوتها بالقرع وفي الشريعة لا يمنع إلهادي أن يوقف
في السلاح والكرع وبه يفتي وبه أي يقول محمد يفتي لوجه التعال وبه يترك
التناس كما في الاستصناع قال عليه الصلاة والسلام ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن
وكذا يصح عند أبي يوسف وقفه سقاً وقد مر من الخلاصة صحة بالتعبئة بالاجماع • كن وقف
صنعة يقرها أو كرتان أو كرتاً • ثم عبيد وسائر آلات الحراثة كسحر على أرض وعلم مع ترج
وخل مع كواره وهذا لأن الحكم ما يثبت بقا ولا يثبت فساداً كالشرب في بيع الأذن
والبناء في الشفعة كما في الاختيار وإذا صح الوقف فلا يملك ولا يملك ولا يمار ولا يهرن

كما يأتي سقاً ولكن يورع ويورج وأجاز بيع المصنف المحرق وشراؤه وقيل يجوز بيع
المحرق وشراؤه وقيل يجوز دفع البعض لظالم طمعه لحفظ الباقي وعن شمس الأمل
لرافقة الواقف جاز للقاضي فسخه بطلبه ذكره القسائي وقيد في الدرر في
المسجل وقدنا أنه منطوق فيه • وإن نظم المحب بقوله •
• ووقفنا لوقف إذا ما انقصر • ولم يكن سجلاً محرراً •
• بل اجعل القاضى حق يفسخا • وحكم هذا الوقف قطعاً يفسخا •
• إلا أن يجوز قسمته المشاع عند أبي يوسف لأنه القابل بصفة وقفه ولو قسمي جواره لم
يقسم عند الأمام ولا يستعان به في يفسخ ذكره القسائي وغيره وبعد محمد كما في التوير
وغيره ولفي قاري الهدية وغيره سوا كانت حصته شريك ملكاً أو وقفاً أي
واختلفت جهة وقفها أو وقف هو نصف عقاره مثلاً ولكن يقسمه هو أو ورثته
مع القاضي فيفسخ القاضي الوقف للملك ولم يبعه وقيل لا حاجة للقاضي أيضاً
بل يسعى نصف الملك ثم يقسم المشتري ذكره البرجندي وغيره ولو كان الكل وقفاً
جاء التهاين دون القسمة اجماعاً وهو المذهب وبعضهم جوزها ذكره قاري الهدية ولو
سكن بعضهم ولم يجز الآخر مضافاً إليه فليس له أجره ولا له أن يقول أنا استعمله
بقدر ما استعملته لأن المهايأة إنما تكون بعد الخصومة نعم لو استعمل كل واحد من الغلبة
بلا إذن الآخر لم يجز حصته شريك ولو وقف على سكاها بخلاف الملاك المشتركة
ولو وقف للأجرة كما في شرحنا على التوير معزياً للفتنة وفيه الغضب معزياً لإرواها
الجواهر والمعتد لزوم الأجر على الشريك والزوج في دار التيمم الملك كوقف خلافاً
لما في الصيرفة لأن سبل الدار كسبل الأرض كما في الحاشية فلو سكن الحاضر فيما إذا كان
لا يضرها فللقائيب أن يسكن قدر شريك قالوا وعليه الفتوى وفي المظومة المحببة
• والوقف أن كان له أرباب • وطلبوا القسمة لم يجز أبوا
• بل ينهون في قدر الحصص • وذلك ما عليه في الكتب ينص
• بل إذا كانت لشخصين • أرض وكانا وقفاً اجماعاً
• عني نا حصته على جهة • وعني الآخر عير ذي الجهة
• ثم تنازعا فقالوا تقسم • بينهما كما بذلك حكوا

لو وقف لاشان وقفا شايئا • مزارعه ومات ثم نازعا •
 • ورثة الواقف بعضا بعضا • وطلبوا القسمة قالوا يقضي •
 • لهم بذلك ولله قد جوزوا • والملك فوقف هناك فيرز •
 ويبدل اى يجب على القيمة المبداءة • فارتفع الوقف • اى غلته التي تحصل منه وهو من
 اطلاقات العوم وحيث يسمون ما يحصل من الزرع ارتقا ما يريدون بذلك الحاصل
 بالزراع وهو رفع الزرع الى البيد بعد الحصاد ذكره البرجندي • بعامته • بالكسب
 او اسم ما يمر به المكان بان يصرف عليه حتى يتجلى على المصنف التي وقفها الواقف دون زيادة في
 الاصح فلو كان في الوقف شجر نخاف القيمة هلاكه كان لادن يشترى غلته فصلا فيغزوه كان
 الشجر فيفسد بطول الزمان او كان فيه ارض سبعة لا تنبت كان لادن يبدأ باصلاحها منه
 كما في الحامية وغيرها واعلم ان اذا لم يكن فيه ما يعم لا يستدين الا بالمرقا حتى كما في
 القسمة عن الميتة **قلت** • فهذا شرطان لجواز الاستدانة على الوقف كما في
 الاشياء عن الوهبانية ونظمه المحبي فقال •
 • ولا استدانة على الاوقاف ان • لم يك بذنه جازا فاستد •
 • باذن قاض وهذا ان يستد • شيئا بلا امر القاضى ضمن •
 • ولا استدانة بقرض فسر • فيما يجزونه وبالشر •
 • نسبه وجاز للما طرات • يتناع بالاكثر من قدر الثمن •
 • ثم يبيع ما اشترى ويصرفه • ويربح ذافرا ملك وقف يعرفه •
قلت • فلا بد من كونه بمرقاض فيما لا بد منه هو المختار وهذا لو اقام في قريبا ولو بعيدا
 استدان بنفسه فيما فيه ضرورة كخشية الهلاك واكل الجراد الزرع ويحتاج لفقة ليجعه
 ومطالب السلطان بالخراج والقياس يترك للضرورة وهذا اذا لم يكن في تلك السنة
 غلته فلو كانت وقرقا القيمة ضمن لا يلزم ابقا قدر ذلك في كل سنة كما باقي فتنه وهل
 يرجع عليهم المظاهر للتدبير بالذبح **قلت** • وهذا اذا كان في تأخير التغير خراب
 عين الوقف ولا يجوز الصرف للمستحقين وتأخير العارة للغة الثانية اذا لم يحفظ ضرر
 بين نان خيف قدم كما في الزواهر عن البحر **قلت** • وهذا اذا لم يشترط الواقف
 فلو اشترط الزمر ادخاره في كل سنة وان لم يحجب لجواز ان يحدث حدث ولا غلته فليحفظ

الفرق بين الشرط وعدمه • وبه صرح في الاشياء **قلت** • وهذا كله اذا خرب بنفسه فلو بضع
 احد كان عليه اهلي الوقف كما في الزواهر عن البحر عن الوهبانية • وانما يشترطها الواقف
 لثبوت شرطها اقضا بل لو شرط استوائها بالمستحقين لم يقرب شرطها كما سيأتي فتنه
 ان وقف على الفقراء اذ لا مال لهم اقرب من هذه الغلة فيجب فيها ولو فضل عن العارة صرف
 اوله الى ولده الفقير ثم الى قريبته ثم الى مواليه ثم الى جيرانه ثم الى اهل مصر فكان اقرب
 الى الواقف منزلا وقيل لا يعطى لا قريبا شي كما في المحيط والطن ان يدرج بالفضل
 وقيل بالحاجة فان موضع هذه المسئلة ما اذا وقف على العلماء ذكره القسنتاني
 وفي البرازيه وقف على الفقراء ثم انقصر الواقف او ورثته لم يعطى له من الوقف شيئا عند لكل
 وفي الصيرفة وقف دارا على امام المسجد ثم ان الواقف جعل لنفسه اما ما يجوز له اجد
 تلك الدار قال • وفيها قيل لاجل عمارك فقال وقفته على ولدي الصغير فلان له
 بيعه هو المختار بخلاف ما لو قال ان كانت هذه الدار في ملكي فهي صدقة موقوفة
 فظهر انها كانت في ملكه وقت النكاح فانها نصير وقف لانه تعليق على امر كائن فيكون تقييدا
 كما في بيعنا لمفتي • فان وقف على عتق زاده في الوقاية والبقاء واخره للفقير لبيان
 اشتراط التابيد في الوقف • فعليه التغير فيما له لا من الغلة لان العزم بالانتم كما في
 الدرر وغيرها وانما يشترط الواقف فلو الموقوف دارا فمارتها على من له السكنى ولو
 سعدوا اخرها له حتى يبقى للموقوف كما كان عليه وكذا اذا خرب شي على لك ولم يزد في
 الاصح اذ لا ضرورة للزيادة فلا يخذل الارتفاع • فان اشترى الميعن عن العارة او كانت
 فقيرا لا يستطيع عارته • اجره منه او من عين الحاكم القاضى او القيمة استحقاقا حسيانة
 للموقف وفيه اشعار بان الواقف لا يخرج كما في القسنتاني عن الكافي وكسبت في شرح النووي
 ان الموقوف عليه الغلة الى السكنى لا يملك الا لاجاره ولا الدعوى لو غصب منه الوقف
 الابتولية او اذن قاض ولو وقف على رجل معين على ما عليه الفتوى ويجوز ان ينتصب
 خصما له عن الكل • لو اوصى الواقف ثابتا والا لا وفي البرجندي عن قاضي خان قال
 الفقيه ابو جعفر كل وقف لا يحتاج للعارة • ولم يكن للموقوف عليه شرك جاز للموقوف
 عليه ان يخرج والا فلا فلو شرط الواقف المبدئية بالخراج والعشر لم يجز ان يوجه للشركة
 ولا هبار وسياتي • وفي المنظومة المحببة •

• ويستحق الوقف ما استحق • ولا هم في البيع أصلا •
 • في زمن التغيير إن كانا • يحتاج للتغير ذلك •
 • عمرا ولا فاداما • صفا • ناظرذا الوقف وكان عرفا •
 • بأنه يحتاج للتغير • يعين ما أعطاه للتغير •
 • ثم إذا ما فاض بعد تصرف • عقيب ذلك العام ربع الوقف •
 • يأخذوا الفاضل من عوضا • عن ذلك قطع في عام توفي •
 • وعمره مائة • كعمارة الواقف ولم يزد الأرضي ذلك المدين • ثم بعد التغيير رده اليه أي رد
 • باقي الوقف إلى مصرفه المدين رعاية الحقين ويجوز لأبي علي العمارة وأعلم أنها عمارة علي بن
 • لما استقلاله كنهه سكني فلو سكن هل يرد له الأجرة الظاهر لا المدد لما في الأثر •
 • إلا إذا احتج للعمارة فيأخذها المولى ليعرفها ولو هو المولى ينبغي أن يجبره القاضي على
 • عمارتها كما عليه في الخبر فإن لم يفعل يضيق ليا يعرفها ولو شرط الواقف غلها له وموتها
 • عليه صحا وهل يجزى على عمارتها الظاهر لا كما في الترو في الفتح لم يجد القاضي من سبب جرحها
 • لمره وخطري أن يجبره بين يديها أو يرد لها الورثة الواقف انتهى **قلت** فلو هو الورث
 • لم أره صريحا وفي فتاوى قاري الهداية ما يفيد استبداد المورث عند الورث والفقراء
 • انتهى **قلت** وقد قدنا خلافا في نفسه وفيه إشارة إلى أنه لو امتنع بعضهم عن
 • العمارة أجزأ حصته ثم رده إليه وليا إن كان إذا احتاج إلى المونة أجزأ أو يتبين وانفق
 • عليه وفي رواية يؤذن للناس بالزول سنة ويوجز سنة أخرى ويرم فاجرت وقال لنا طي
 • القياس في المسجد أن يكون أجرة سطحه لمؤنة كما في المحيط وفي البرجندي والظاهر أن حكم
 • عمارة أوقاف المسجد والمير والحوض وأمثالها حكم الوقف على الفقراء وتفض الوقف • بتبليث
 • النون على ما ذكره البرجندي أي المقوض من خشب وحجر وأجر وغيرها • يصرف إلى عمارته
 • الاحتياج إليها بالفعل • والاحتفاظ إلى وقت الحاجة إليها وان تعذر صرفه عينه بان لا يصلح
 • لذلك بيع أي باع القاضي أو المولى كما في الكاوي وغيره • ويصرف ثمنه إليها • أمانة للبذل
 • مقام المدد • ولا يفسد النقض ولا يفسد بين مستحق الوقف • لأن حكمه في المنفعة لا العين فانها
 • حق المالك أو حق الله على خلاف القولين فلا يصرف إليهم غير حكمهم **قلت** قد سنا
 • عن المشيئة وغيرها أن الفتوى بقاء الوقف وقفا أبداً وإن الوقف لغاى الأرض كاعتد

• بالتمسك في غيره **قلت** وقد اختلف في القضا بالوقف هل هو قضا على الكافة كالحرية
 • والنسب والنكاح والولاية وغير ذلك لا تنفع فيه دعوى ملك آخر أو وقف آخر قيل نعم وإن في
 • المفتي أبو السعود وغيره صوابا عن الجليل لا يطالده واعتمده في المنظومة المحيية حيث قال
 • لو أن ناظرا على الوقف دعي • في يد ذا الشخص المسمى موضعاً •
 • وأنه وقف على ما عتبه • من جهة وقام في ذابينة •
 • فتعي على يد المدين ثم ذاب القضا • على جميع الناس صار مرتضا •
 • فأنفذ حتى لو ادعاه • شخص له لا يستحق دعواه •
 • وقيل لا وهو المقتد كما في المنع عن البحر وإن في صاحب المنع واعتمده في تبيين حيث
 • قال في باب الاستحقاق وهو المختار قد **تتم** يبدأ بعد عمارته بما هو أقرب
 • لعمارة كما مر مسجد ومدارس مدسة فيعطون بقدر كفايتهم ثم السراج والبساط
 • كذلك كما في الكاوي وظاهره كما في الأشباه تقديمه لا هامر والمدد على بقية الشعار
 • لتغييره بثمر **قلت** وتغييره بثمر أيضا يدل على أن السراج والبساط مؤخران
 • عن الأهامر والمدد كما لا يخفى قال وليحق الخطيب بالأهامر وكذا المؤذن والمقاي لكثرة
 • الاحتياج إليه فكذا في بعضهم كوقاد وقراش وناظر وجاب مباشرة لجبايته وكاتب وسوق
 • وشيأ من العمارة كما في كل زمان انتهى لمختصا وكسبت في شرح التوقي إنه تقطع الجهات
 • للعمارة أن لم يخف ضررين فإن خيف كاهامر وخطيب وقراش قدوا فيعطوا هم وأما الباقي
 • والكاتب والجابي فإن علوا من العمارة فلهما أجرة عملهم لا المشروط كما في البحر قال في النهر
 • وهو الحق **قلت** أي خلافا لما في الأشباه فتسب في معنى المفتي معنى للفتية
 • لو أجزأ المولى نفسه في عمل المسجد وأخذ الأجرة لم يجزه يعني وقيل يجوز كالموصي وهو اختيار
 • المديان انتهى وفي الأشباه لو وقف على المصاحف فهي الأهامر والخطيب والقيمر وشر الدفن والحضر
 • والمرايح وعمره للمواينة **قلت** وهو منسوق القلم ولقفلها
 • ويدخل في وقف المصاحف قيمه • أمام خطيب والمؤذن •
 • نعم في الدفن والحضر خلاف ولا شبهة بينهما وأما المراجع فلا باتفاق الروايات كما يعلم
 • من شرحها زاد شارحها المشيئة إلى هنا معنى للبحر والشعار التي تقدم شرط أم لم يشرط بعد
 • العمارة هي الأهامر والخطيب والمدد والقواد والقراش والمؤذن والناظر • وعن القنايل

صاحب الاشباه وفرقه من القول بوجوب العمل به ايضا مطلقا الا فيما استثني
اي ما قدماه سابقا وليس هذا منها فليعتبر بذلك في تحقيقه وحرره في الاشباه ايضا
ان ما نقله لا يتوحيح في حل المعامير بلا مشقة او مع مخالفة الشرط انما هو فيما بقي
لبت المال وانما يخصه بغيره ولا يحل للغير من ثمره المأخر وباشرة الوظيفة اذ لا
يقول عن حكم الشرع يجعل احد واما الاذني التي اعها السلطان واتباعها فزويك
بيت المال وحكم بغيرها ثم وقفها فلا بد من مراعاة شرائطه وحررها ان المالكية
في كل الاوقاف لها شبه بالاجرة باعتبار زمن المباشرة وشبه بالصدقة في حق الفقهاء
ابتداء وشبه بالمصلحة لثبوت القبض فلا تسترد حصته باق السنة لوما تفرق فلو ما
في اثنا السنة مدرس بشار وعزل قبل مجي الغلة قسمت بحسب مدة مباشرة وباشرة
من بعد فيسقط عليهم بقدر مدهما ولا يعتبر في حقه زمان مجي الغلة كما اعتبر في
حق الاولاد في الحق عليهم بل يفتقر الحكم بينهم وبين المدرس وصاحب وظيفة
ما الا اذا كان الوقف موزعا على الاقساط الثلاثة مثلا كل اربعة اشهر سقط فاهتمام
للسقط فكل من كان مخلوقا قبل تمام الشهر الرابع حتى تم وهو مخلوق اسقط السقط
وفلا فلا انتهى فيحفظ وفيها ايضا لومان لا تمام او المؤذن ولم ياخذ وظيفة
حتى ما تاهل تسقط قولان ولكن خرم الزاهد في البقية التي هي تخص القنية
بانه يورث بخلاف رزق القاضي انتهى لخصا **قلت** واقعه في الهن والشرا
بعد نقلها الاول عند المدرس والفرق كما انتهت عليه في شرح التوير ثم ذكر الزاهد
في هذا الحل انه اذا لم يدرس المدرس ولم يؤم الا تمام ولم يؤذن المؤذن في الثلاثة
فالموقوف لا يبيح كل واحد منهم ما شاء اذا كان الوقف على كل من مدرس ويؤم ويؤذن
ولا يعتبر في حكم وقت خروج الغلة لثبوت الاجارة او المدرس يتردد في مكان معين
ويقرا ويقيد الطلبة ويهدي ثوابه للوقف وكذلك الفقيه والاهل
وهذا كله على ان ليس بواجب عليه فعله فكان القدر الذي يتناوله من الوقف
الذي هو في مقابلة هذا العمل في معنى الاجرة انتهى **قلت** فقوله ليس
بواجب عليه في الحق يقوي ما حرره العلامة قاسم ويشير لما نقله ابن النخبة
اذ لا يبعد ان يفهم منه ان ما قابل العمل بالاجرة وما لا فكا لصدقة فست

له فاني لم ار من نية عليه **قائده** اذا ولي السلطان مدرسا ليس باهل لم يصح توليته لان
سلطان زمانا نصره الله تعالى انما يولي المدرس على اعتقاد الاهلية فكما كانت شروطه
فاذا لم تكن موجودة لم يصح تقريره خصوصا ان كان المقر عن مدرس اهل فان اهل
لم يغزل واذا لم يكن صالحا للتدريس لم يحل له تناول المعامير ولا يستحق الفقهاء
المترلون معلوما لان مدرستهم شاغرة عن مدرس وهذا كله مع قطع النظر عن شرط
الواقف المدرس ما اذا علم شرطه ولم يكن المقر متصفا به لم يصح تقريره وان كان
اهلا للتدريس لوجوب اتباع شرطه وهي معرفة منطوق الكلام ومفهومه
ومعرفة المفاهيم وان لم يكن له سابقة اشتغال على المشايخ بحيث صار يعرف
الاصطلاحات ويقدر على اخذ المسائل من الكتب وعلى السؤال والجواب
ويتوقف ذلك على سابقة الاشتغال في الحق والصدق بحيث يعرف ما فعله من المفعول
لا غير ذلك واذا قرأ لا يلحق واذا لم يكن قاري بحضرة رد عليه كما في فوائد الاشباه

- وفي المنظومة المحببة
- وقال قاضي خات ان كل من • كان فقيرا من مدرس الرمن
 - او من غدا من مستحق مدرسة • فيها له وظيفة موسمية
 - فانه يكون مستحقا • لاذن حقا مستمرا يبقى
 - بحيث لا يبطل بالابطال • بل يستحقه بكل حال
 - فان يقل ذلك قد بطلت • حتى ومعلومي قد اسقطت
 - جاز له من بعد ان يطلبا • وياخذ الذي له قد وجبا
 - وان قر من له قد شرط • ربع فان حقه قد اسقطا
 - ولا في الربع اصلا حق • بل ان زيد ذاك يستحق
 - يسقط حقه وان كان شرط • واقفه خلاف ما كان فرط
 - منه وان اسقط حق الطلب • من وضع شخص لخدمه المشب
 - تعديا منه على جداره • او اقبيا تافوق حيط داره
 - فليس يسقط بغير اجري • ولا يصلح ويغفوا ذكرا
 - كلا ولا يبيع ولا يجارة • ولا يسقط اذا ما اختاره

وفيها ايضا من الفوائد المهمة
 ولو على البنين وقفا يجعل . فان في ذلك البينات تدخل
 ولدا لابن كذا البنت ^{او ولد البنت} يدخل في ذريته يثبت
 لو وقفوا الوقف على الذرية . من غير ترتيب فبالسوية
 يقسم بين من علا والاسفل . من غير تفضيل لبعض فاقبل
 وتنقص القسمة في كل سنة . ويقسم الباقي على من عينه
 ولو على اولاده ثم على . اولاد اولاد قد جملا
 وقفا فقا لو ليس في ذيل دخل . اولاد بنته على ما ينقل
 بني اولاد كذا اقارب . واخوتي ولقط ابائي ثبت
 ويشترك الاثبات والذكور . فيه ذاك واضح مسطور
 والوصف بعد عمل اذا . يرجع للجميع فيما ثبت
 عن الامام الشافعي فيما . ان كان ذا العطف بوا واما
 ان كان ذا عطف بتم وقفا . الى الاخير باتفاق رجعا
 والوقف حيث اشبهت متار . وليس يدرك ما اراد واقفه
 فقد ما يصرف للذي استحق . ينظر للمعهود فيما قد سبق
 من الرمان كيف كان يعمل . قوامه فالان فيه عمل
 وليس للقاضي بان يقرر . وظيفة من غير شرط سطر
 في الوقف ثم ذاك غير النظم . ولا يحمل الاخذ المقرر
 وقال في المبسوط خاهر زاده . يجوز للسلطان خرق العادة
 فان يكن في الوقف شرط بر . وخالفه لشرط يجوز فادر
 ان كان غا لباحجات الوقف . قري مزاع بلا مخالفة
 لان اصل البيت المال . فملك ذالواقف في ذالخال
 يحتمل الشبهة وهو الوالي . عليه فيعمل بلا اشكال
 بانه وان يكن قد غايرا . لشرط واقف غدا سطر
 واعلم بان المولى لو دفع . شيئا الى كماله لصاح وانزع

مزيدة بذاك دار الوقف . جواز هذا الدفع غير مخفي
 وقبر الوقف اذا انفق . من مال في الوقف شائلا
 بقصد ان يرجع في الغلاب . صرح رجوعه بلا اشكال
 ان كان ذاك شرط الرجوع . اولاد كذا مشروعا
 لو تولى الوقف كان اشأرا . بدرهم شخصان بعد
 لمحمد واخر مثله اقل . وكان قد نقد من الغلاب
 يعين كل ماله قد دفع . من اجر مثل وزيادة معا
 لو شرط الواقف شرطا خالفا . وبعد ذالشرط شرطا خالفا
 لذالك السالف قالوا يعمل . بشرطه الثاني على ما نقلوا
 لكونه سخيا لذالك السالف . وانما صحي مراد الواقف
 لو وقف لارض فليس يدخل . زرع غدا فيها على ما ينقل
 لو قصد المديون المأطلة . ووقف الضيقة قالوا حاذله
قلت وكنت في شرح التوير عز الفقيه بن خيبر و بطل وقف
 بانه مفسر ومريض مديون يحيط بخلاف صحيح لو قبل الحجر فان شرط وفاء ربه
 من غلته صح وان لم يشترط يوفي من الفاضل عن كفايته بلا شرط ولو وقف على غير ثقله
 لمن جعله لخاصته انتهى لكن رأيت في بعض مواضع المفتي في السعود . وسئل
 عن وقف على اولاده وهرب من الدين هل يصح . فاجاب بانه لا يصح والقضاء
 للموعون عن الحكم وتبطل الوقف بمقدار ما شغل الدين انتهى في حفظ **تكملة**
 ممة طاهر كلامه رحمه الله انما يدخل ولدا لابن ذاك الا ان تصيغه الجمع لا تصيغه
 المفرد بل يصرف للمفقر والمحصنة وقف على ولده لا يدخل ولده ان كان له ولد
 لصلبه وبموتة يصرف للمفقر لا الولد ولده الا ان يكون للواقف حين
 الوقف صلي فيسقطه ولدا لابن ولا يدخل فيه ولدا البنت على الصحيح فاذا ولد
 للواقف ولد رجع ولدا لابن اليه وهذا في المفرد واما بالجمع سواء كان في البنين
 الاول والثاني بان قال استأ على اولادي وقال على لذي واولاد اولادي
 فيدخل النسل كله ابدل ذكر الطبقات الثلاث بلفظ الولد المفرد ويستوي

فيه الاقرب والابعدا لان يذكر ما يفيد الترتيب يعني لا يدخل البطن الثاني الا ان
 يذكر البطن الاول بصيغة الجمع او ينص على البطن الثاني ولا يدخل البطن الثالث
 الا اذا نص عليه فقال علي ولدي وولد ولدي فاذا نص على البطن الثالث دخل البطن
 الرابع والخامس الى الخاتمة لانه ما تناهوا وكذا لو ذكر البطن الثاني بلفظ الجمع
 فقال علي ولدي واولاد ولدي كما في السراجية وغيرها فان بهذا انا البطن الثالث
 فما تحتها الى غير نهاية يدخل بذكر البطن الثالث مطلقا وبذكر البطن الاول والثاني
 بلفظ الجمع فيلحظ فان تحريمه هكذا في خواص كتابي هذا وكنت في شرح التنوير
 ان اذا قضى المستحق بالنية على قوته وقوه واستحقاقه استحقه فخرجني الموقف
 عليه واما في القضاء بدخول ولدك انت فمن حين لقضاء فله غلة الاتي لا الماضي
 لو استهلكه وانه لا تكرر الحاسبة في كل عام وان الشريك والمضارب والوصي الموقوف
 لا يلزم بالقضاء وان قضاء رباتنا ليس لهم قصد بالحاسبة الا الوصول الى تحت
 المحصول وغنياء لشركة المهر عن السراجية نعم في القصة يكفي القاضي منه بالانحياز
 لو عرفوا بالامانة ولو بهما يجبر علي القيين شيئا فشيئا ولا يحبس بل يهدره ولو انهم يملكونه
 انتهى فيلحظ وان مما يكثر وقوعه ما لو وقف على رتبة مرتبا وجعل شرطه ان فرمات
 قبل استحقاقه ولقد اذكار مقامه ولو بقي حيا فهل له حظ ابيه لو كان حيا
 ويشارك الطبقة الاولى ولا فاقني السبكي بالمشاورة وخالفه لا سيوطي قال
 في الاشباه والامثلة التاسعة وهذه الحالة واجبة لكنه ذكر بعد ورقتين
 ان بعضهم يعبر بين الطبقات يثمر بعضهم بالواو فبالواو يشارك بخلاف ثمر فراجع
 متأقلا مع شرح الوهبانية فانه نقل عن السبكي واقعتين اخريين يحتاج اليهما ولم يزل
 العلماء يتخيرن في فهم شروط الواقفين الا ان رحم الله **فصل** اذا بنى مسجد
 لا يولد له غني حتى يفرزه اي يميزه عن ملكه من كل الوجوه فلو كان له مسجد والسفلى
 حواشي وبالعكس لا يولد له ملك لعلق حق العبد به كما في الكافي وفيه خلاف كما في اذا
 جعل تحت حوض وقامه في النهاية بطريقه اي مع طريق المسجد بان يجعل له سبيلا
 للعامة فلوا بقي الطريق لنفسه لم يخلص به تقالي ولهذا لو جعل ارضه مسجدا ثم استحق
 منها جزء شائع عاد الباقي لملكه كما في شرح الجمع واذن لكل الناس بالصلاة

عالم ولد

اي بكل صلاة فيه فلو اذن لقوم والناس شهرا او سنة مثلا لا يزول ملكه كما في
 التمهيداني عن الحيط وغواه البرجندي للذخيرة **قلت** ولعله يفرع على ان
 الوقت مطلق وقد خالف فيه قاضي خان كما سبق ذكره ويصلي فيه وان لم يكن باذان
 واثمة فيصير مسجدا بالاختلاف لكن اختلف فقهي رواية يكفي واحد لقدر فعل
 الجنس كله فيشترط ادناه وفي رواية شرط صلاة جماعة والاول ظاهر الرواية
 كما في الحاشية ولذا قدم المصنف لكن في شرح الجمع وغيره عن البيهقي تصحيح الثاني
 وفيه ايضا عن الحيط ان هذا الشرط فيما اذا الميسر لقيمة فلو سلم باب تضمنه
 عن قبض الناس ويصير مسجدا بالصلاة فيه في الاصح انتهى فيلحظ وقيد بالنسبة
 لانه لو كان ساحة زال ملكه بخلاف الامر بالصلاة فيها ذكر الابدان كما في الحيط ولا
 يفرز جعل تحت سردابا لمصالحه فيجوز كما في مسجد بيت المقدس فان جعله لغير
 مصالحه او جعل فوقه بيتا ظاهر انه لا فرق بين ان يكون البيت للمسجد ام لا لكن
 صرح في الاسعاف بانه اذا كان السرداب او العلو لمصالح المسجد او كان وقفا
 عليه صار مسجدا **قلت** وكنت في شرح التنوير انه لو بني فوقه بيتا للامام
 لا يفسد من المصالح اما لو بنت المسجد ثم اراد البناء منع ولو قال عسيت ذلك
 لم يصدق كما في التمار اخية فاذا كان هذا في الواقف فكيف بغيره فيجب هدمه
 ولو على جدار المسجد ولا يجوز احدا الاخر منه ولا جعل شيئا مستغلا ولا سكني كما في البراءة
 فيلحظ **وجعل باب** عبارة التنوير والدر والفرد **وجعل باب المسجد الى**
 الطريق وغزله عن ملكه او اتخذ وسطا داره مسجدا واذن بالصلاة فيه ظاهر
 انه سواء صلى فيه او لا وهو ظاهر تقليل الدر والفرد بان ملكه محيط بجوانبه
 فكان له حق المنع لكن في التمهيداني عن السراجية انه لو صلى في هذا الوسط زال ملكه
 عنه ولم يحك خلافا قائل وفي الشريعة لعل هذا خاص بوسط الدار بخلاف
 ما لو كان في خان لما في قاضي خان من الشفعة رجل لخان مسجدا فوزه واذن
 بالصلاة فيه ففعلوا حتى صار مسجدا ثم باع الخان كل حصة في الخان من رجل
 حتى صار دريا ثم بيع منها حصة قال محمد الشفعة لم لا شفعة في طريق الخان
 وقد كان الطريق فلو كان انتهى فهذا يقتضي صحة المسجد في داخل الخان

والمسئلة واقعة الحال في مساجد خانات مصر وغيرها فتنبه لا يزول ملكه عنه في
الصور المذكورة فهو جازا بالشرط وما في بعض النسخ ولا بالواو فهو سهو ولعله يهمل ويورث
عنه لانه لم يخلص له وهذا عندهما وعندي يوقف كما لا يخفى يزول مجرد القول ايضا
مطلقا وقدم في التوقيف والدرر والوقاية وغيرها قول لا يوقف وعلت ارجحية في الوقف
والقضا ولم يرد انه لا يوقف بدنه لما عرفت لا يزول باللفظ ايضا بلا خلاف واعلم ان
لوصاق المسجد ويجنبه طريق العامة يوسع منه وكذا بالعكس لانها للمسلمين بنص محمد
كما في الاختيار ونحوه في الدرر والتوقيف والدرر بعكسه ان يجعل في المسجد لم يقارن اهل
الامصار في الجوامع وجاز لكل احد ان يمر فيه حتى لا يفتن في الجانب والحائض والنفساء
والدواب كما في المنع وغيره عن ابي يونس ثم نقل عن الهادي عن رشيد الدين جاز للامام
جعل المسجد طريقا لعكسه وذكر ان صلاحه واعتمده في منتهى شرحه مع انه ليس كذلك
على ما في نسختي وغيرهما نعم اعتمده المحيي حيث قال

• وجوز واجعل الطريق مسجدا • لا عكسه فافهم وقيت اردا •

رابط استغني عنه يصفى ورفعنا الى قرب رابط اليه ونحوه في الدرر والغرر والتوقيف
قلت وقدما عن الشربلاية عن الحارثي ان الفتوي بخلاف هذا فتنبه والا
في مرض الموت وصيته كسنة من الثلث مع القبض فلو مدينوا جاز في ثلث ما بقي بعد
الدين لو لم ورثة ولا ففي كل فلو باعها القاضى ثم ظهر مال شري به ارضا بدلها
وتما في الاسعاف عزاب وقف المريض وقدما حيل لزم وقف المريض وقدما
ايضا انه لو مدينوا بحيط يبطل كوقف راضى بقدر وفي الوصاية

• وان وقف الموهون فافسكه بجز • وان مات عن عيني بقي لا يغير •

وتتبع شرط الواقف في اجارة الوقف ان وجد له شرط فلم يزد القتم بل القاضى لعموم
نظره لتفكير وغائب وميت ولا يشرط شيئا يختار للفتوي ان لا يجر الضياع
الكثير ثلاث سنين ولا غيرها الكثير سنة خوف اندراس سنة الوقفية ويسمى بسنة
الملك لا اذا كانت المصلحة بخلاف ذلك وهذا مما يختلف رنسا وموضعا كما في المنح
وغيرها ومثله في الميتة وفيها ايضا من الاجارة وجوز ابو الليث الثلاث في اكل وهو
الاصح وفي البرازية وغيرها الواجب لذلك يعقد عقود اذنية فيكون العقد

الاول لاننا نأخذ بالماضي لانه مضاف لكن قالوا وفيه نظر لعدم اذنته المقصود
بعدم الزوم فلذا صح الشك في لزوم الاجارة المضافة كما في الظهيرة وغيرها
لكن اجمعوا ان الاجارة لا تملك في الاجارة المضافة باسقاط التجيل فكان فيما قالوا نظر
من هذا الوجه كما في الاسعاف وغيره قلت لكن قال الفقيه ابو جعفر
الفتوي على ابطال الاجارة الطويلة ولو يعقد ذكر الكرماني في الباب التاسع عشر
واته قدري فندي في قضاويه وكذا نقله في اجارة جواهر الفتاوى عن الكرماني
وغيره معجما في الباب الاول والسادس لكنه زاد في الخامس والسادس ان هذا
اذا لم يقر ان حاكما حكم بجهة ذلك اما اذا اقر بالحكم بذلك فالاجارة صحيحة
اذا حكم حاكم بجهةها مع طول المدة ولا تنسخ بموت احدها بعد اقرارها بان
العقد وقع لواحد من المسلمين غير معين وحكم به هو الصحيح بل لا خلاف لاقرارها
بالحكم فان رفع الخلاف انتهى معجما قلت وهذا لا يفيد طاعة الحاكم وقدما
مرارا ويأتي كذلك تقييده بالجهتد او بمن له ملكة الاختيار او بقاضى الجهة بل قالوا
متي خالف المقلد معتد مذهبه لا ينفذ حكمه وينقض هو المختار للفتوي وسحقته
في القضا والاجارة قلت وبقي صورة ثالثة ذكرها قاضى خان وغيره وهي ما
لو شرط الواقف في صدك الوقف ان لا يجر اكثر من سنة الا اذا كان اتفق الفقهاء كان
للقم ايضا اجارها بنفسه اذا راه خيرا ولا يحتاج الى القاضى لان الواقف اذن له
بذلك فليحفظ تنبيه في الظهيرة لواجر القتم دار الوقف من نفسه
لا يجوز وكذا لو اجر من عبده او مكاتبه فيل هذا نحو قياسه وكيل اما على قياسه
وصي فيصح ان كان فيه منفعة للوقف على قياس قول ابي حنيفة خلافا لها ولو اجر
لا يه او يسه لم يجر خلافا لها لعمدة اتفاقا وهذا لو باشر بنفسه فلو القاضى صح وكذا
الوصي بخلاف الوكيل في سجي في الوصايا ولا يجر الوقف الا باجر المثل فلا يجوز
بالاقل ولو هو المستحق لجاز ان يموت قبل انقضاء المدة وتنسخ الاجارة كما في فتاوى
فاريها الهداية الانقصان يسير او اذا لم يرغب فيه الا بالاحكام في الاشياء • ثم
اذا اجر باجر المثل لا ينقض الاجارة الواقعة باجر المثل ان رخصت
الاجارة بسبب من الاسباب بعد العقد على كية فلا ينقض اتفاقا للزوم الضر

وكذا ان زادت الاجرة في نفسها لا الرغبة راغب ولا لثقت طالب بل لقلو السعد
عند كل فلا تقدر ثانيا كزيادة واحدة تقدر وهذا على رواية قنوي سمرقند
واما على رواية شرح الطحاوي فتقصر وتجرد للاتي فالرمان وهو الصحيح وعليه الفتوي
وما لم يفتحه كان على المستاجر المسمى كما في الصغري وغيرها **تنبيه** قد عقر القن
اليسير لا الفاحش فتكون فاسدة فيوجه منه او من غيره باجر المثل وزيارة بقدر
ما يرضي المستاجر بالعرض على الاول اذ لا حق له لفساد العقد ولو ادعي رجل القن
الفاحش فان اخبر القاضي وخبره انها كذلك فسحقا وتقبر الزيادة وان شهدوا
وقت العقد انها باجر المثل كما في اتهم الوسائل واعتمده في الاشياء وغيره فيفسحها
المقولي فان امتنع فالقاضي وهي المسائل الاثني عشر التي يلقي فيها خبر الواحد
وقد جمعها ابن وهبان فقال

- ويقبل عدل واحد في يقوم • وجرح وتعديل وارث يقدر •
- وترجمة والسلم هل هو جيد • وافلاسه الارسال والعيب يظهر •
- وصوم على ما روي عند علي • وموت اذا الشاهد بن خير •

ولو انكر زيادة اجر المثل وادعي بها اضرار فلا بد من الجهران عليه وتعرض عليه
الزيادة من قبل ان قبل والا فغيره الا المزرعة فلا توجر لغير رب الزرع فتضم
عليه الزيادة من وقتها كما لو كان بني وعرض ومدة طويلة فلو قصق شاهدة ولم يبقها
آجره لغير كما فرغ الشهر لا تقادها عند اس كل شهر والبناء ان لم يصرف رفعه رفعه
وان اضر فهو المصنع لما له اي فيتملكه الناظر فقرار عليه لجهة الوقف بتمتة مستحق الملع
او يصبر الى ان يتخلص بناؤه ثم ياخذ ولا يكون بناؤه مانعا من حجبنا الاجارة لغيره اذ لا
يدله عليه حيث لا يملك رفعه **قلت** وهذا ما ظهر لهذا الحقير من كلام الجمة
الغفير وينبغي ان يكون في غير الارض المحركة اما فيها فان ابي ان يستاجر الارض باجر
المثل فان لو رفعت عمارته تستاجر باكثر مما يستاجر ابر برفع عمارته وتوجر لغيره
ولا تترك بيده في ذلك الاجر كما في المينة زادت في المحر ولو زيد عليه ان اجارته مشاهق
تفسخ عند اس الشهر ثم ان ضرر في البناء او يملكه القيم برضا المستاجر فان لم يرض بقي
الان يخلص ملكه ياخذ بما لا الوقف وغراه المحيط **قلت** وهي في المينة

ايضا وبقي لواجارته مساهمة او مدة طويلة والظاهر ان لا تقبل الزيادة دفعا
للضرر عليه ولا ضرر على الوقف لان الزيادة انما كانت بسبب البناء لا الزيادة في نفس
الارض انتهى **قلت** فليحفظ هذا فانه ما يكثر وقوعه ببلادنا وقل من سبه
عليه نعم في اجارة الثوب لوارثا جارا من وقف وعرض او بني فيها ثم مضت مدة الاجارة
فللمستاجر استيفاؤها باجرة المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر بالوقف وغراه في المخ للجر
عن القينة قال به تعلم مسئلة الارض المحركة وهي مقولة ايضا في اوقاف الخضاف
ثم قال والرجل كالتجر انما هي اي لعدم نفايتها وهي ما بقي ابدًا ويقطف زهره فلوله
نفاية كجزر وفجل فينبغي ان يكون كالزرع بقي لولده نفاية معلومة لملكها بعيدة كالقصب
فيكون كالشجر كما جزم به ابن الحلبي في قنوي وحررناه في شرح التوير وحررنا فيه
ايضا ان ما من اتهم الوسائل وغيرها خالف في شيخنا الحانوي في فتاويه
فجزم بان بيئته الاثبات مقدمة وهي التي شهدت بان الاجرة اجرة المثل وقد
اتصل بها القضا فلا تنقض قال به احاب بقيقة المذهب انتهى فليحفظ **قلت**
فليحفظ هذا ايضا فانه اكثر وقوعا واقل وقفا وفي المينة ايضا استاجر حانوت
وقف باجر المثل نزار اخري الاجر بتمتة الاولى انتهى ثم هذا كل اذا استاجر
باجر المثل واما اذا آجره المقولي بدون اجر المثل على المذهب المتقي به وكذا
حكم الاب والوصي كما حررناه ايضا في شرح التوير وسيجي في الاجارة وفي الاشياء
معزيا للقينة لا بعد اهل المحلة في الدور والحوائث المستقلة بيد المستاجر
عسكها بغير فاحش بصفه جرم المثل ونحوه بالسكوت عنه اذا امكنهم رفعه وفي نسخة
دفعه اي قيام كلهم بنفس السكوت فما بالك بالمقولي والحايي والكاك اذا تركوها
ولا سيما لاجل الرشوة بغوذا بالله تعالى قال ويجب على الحاكم ان يامر ذلك المستاجر
بالاستيجار باجر المثل ويجب عليه تسليم ردا جرة السنين الماضية بالتمام بلغ
وعليه الفتوي ولو كان القيم ساكنا مع قدرته على الرضا الى القاضي لا حرمته عليه
واما الغرامة على المستاجر ولكن اذا طفر الناظر بالساكن فله اخذ النقضات
منه فيصرف في مصارفه قضا وديانة انتهى بوضوح زاد شارحها واذا علم فله هذا حرمته
ايجارا الوقف باقل فاجر المثل علم حرمته اعارته بالاولى لانه فيه ابطال حق الفقراء

ما لم يستاجر تمام
اجر المثل

وينبغي ان تكون الاعادة خيانتا وكذا اجازته بالاقل لما بذل لك انتهى فيلحفظ **قلت**
وقد ايت مسئلة يلزم فيها اجر المثل المذكورة في غصب الاشياء والمخ وغيرهما الواجر
الفاصل ما نافع مضمون في مال وقف او يتيم او معد في المستاجر المسمى لاجر المثل وعلى
الفاصل رد ما قضى السكنى بتأويل عقد سكن المرتفق والمستاجر وليس للموقوف عليه
ان يسكن او يدعي ويوجر الا بالسياسة او الوكيلة او اذن قاض ولو الوقف على رجل معين
عليه عليه الفتوى كما في الحامية وغيرها وقال الفقيه اذا كان الاجر كله للموقوف عليه
يصح وقد قدمناه وجر المثل لا يجزئ في شرح الوهبانية تستحق الربع السكنى لكن
في المظومة المحببة وغيرها

وليس للذي عليه وقفا • دارا بان يسكنها بل صرفا •
لذلك الشخص غلال الدار • ومثل هذا الحكم ايضا جاري •
فيمن عليه وقف السكنى فلا • ياخذ للقلعة فيما تقلا •
ولم يجزوا للذي قد وقفا • عليه وقفا ابدان صرفا •
في عينه ولا ان يوجره • من غير ما تولية مقطرة •
فان يكن واقفه قد جعل • تولية الوقف له فليفعلا •
والمقولي لو وقف اجرا • لكنه في صكه ما ذكر •
من اي جهة تولي الوقفا • ما جوزوا ذلك حيث يلغي •
ومثل الوصي اذا مختلف • حكمها في اعلما يعرف •
بحسب التقليد والنصب فقس • كل التصرفات كي لا تلبس

ولا يبار ولا يهين • فبطل شرط واقف الكتب الرهن ولو سكن المرتفق او المشتري
ثم بان انه وقف لاجر المثل هو المختار للفتوى كما في المسئلة وغيرها لكن نقل
المباقي عن الحاميين عن الملقط ان لا يلق بمذهب اصحابنا ان لا اجر فيها ولو معدا
للقلعة ونقل عن العمدة انه لو باعها المقولي ثم عزل ثم استردها الثاني حكم القاضي
لزم الاجر قال رضي الله عنه والصحيح انه لا تكرر الاجرة لانه اخذها بجهة التملك
لا بجهة الفل • ولكن في المظومة المحببة •
والمقولي دار وقف باع • والمشتري لما لتلك ابتاعا •

سكنها

سكنها سنين ثم اغزلا • ذا المقولي وغدا مستقلا •
ثم توفي غير هذا فادعي • فساد بيع هذه وانتزعا •
لهذه الدار من الذي اشترى • فاجر شلها عليه قرا •
اما اذا ما المشتري كان سكن • في الدار صاح بجهة فالتن •
حيق ولو كانت سنين عدة • ثم استحققت بعد تلك المدة •
فليس اجر المثل في ذالذمر • اصلا وهذا ليس شيئا يغير •
لان سكنه بغير شك • في هذه كانت بحكم المالك •
لذا حكم سايرا لارباب • اولم يكن عند ذلك من باب •
وفيها ايضا من الدعوى •

لواجر داره وبعد ادعي • اني وقفها قدما وسعي •
في نقض هذا البيع ليس يصح • دعواه هذه على ما تشرع •
وشله ان قال تلك وقف • على لكن جاء فيه خلف •
وليس لازما على من اشترى • في الشرع تخلف على سطر •
اما اذا قام في ذالسيئة • من غير دعوى وغدت مبسبة •
فاقبل كما قاله في عتق الامت • فحق الامر لي ان نقضه •
وما ذكرناه بلا اشتباه • في كل وقف هو حق الله •
اما اذا كان على العباد • فلا تجز ذلك بلا عناد •
فان اراد المشتري حبس البيع • بالتمن المتبوض ذا الاستطيع •

والوقف ان غصب عقاره او سكنه انسان بغير امر الواقف والقيم يجزئ للفتوى
وجوب الغمان فيه وفي اطلاق مائة ولو غير معد للاستقلال وبديهي صيانت
لوقف وكذا مائة مال اليتيم وكذا يفتي بكل ما هو متعلق للوقف فيما اختلف
العلماء فيه وبني قضي بالقياس شري بها عقارا اخر فيصير وقفا للمالك بدل
الاول بلا توقف على لفظه بوقفه كما في معنى المفتي وغيره **قلت** وكذا ينبغي
تعيين القا في استبدال الوقف ومال اليتيم كما ذكره الشنبلاني وابن الشحنة
عند قول الوهبانية من كتاب الغصب

ولو علم الدلال قيمة سلعت . فتقوم للسلطان انقص بخير .
تنبيه لو شري المتولي بمال الوقف دارا للوقف لا يلحق بالمالك الموقوف
ويجوز بيعها في الاصح كما في التتوير لان لزوم كذا كثيرا ولم يوجد لها هنا
وقد بنا اثنا الله لواجبه القاصب لزوم المسمى لاجل المثل فيلحفظ ولو شرط الوالي
لنفسه صح عندنا في يوسف كما تقدمت وحررنا في شرح التتوير ان ولاية نصب
القيم للوقف ثم لو وصيته ثم للقاضي ولا ولاية بلا تولية وما دام يصلح احد التولية
من اقارب الواقف لا يولي الا جانب والباقي ولي بنصب الامام والمؤذن الا اذا
عثر التتوير صلح من عينه الباقي وان استويا فمنصوب الباقي ولي ولو مات القيم
حاليا حياة الواقف فالنصب للواقف وقال محمد للقاضي ولو لم يجد من يصلح
من اقاربه فمن الاجانب ثم لو صار من صلح من اقاربه صرف له وقيل لا الا بشرط
وطالب التولية لا يولي الا المشروط له النظر لانه مولى فيريد للتنفيذ ولو فوض
المتولي الامر لغيره لا يصح اما السلطان اذا فوض امر مسجد الى عالم فله ان ينصب
متوليا كما في الخلاصة وهذا في التتوير في صحة ولم يشترط لذلك والاصح بلا
خلاف ثم هل له عزل والتتوير لما لث ان في مرضه نعم وان في صحته لا الا
ان شرط له العزل والتتوير ولو شرطها لفلان ثم منعه لفلان اخر جاز
لان ذلك كله وصية وقد قدنا شيئا من ذلك وفي المنظومة المحببة .
لو فوض الناظر للغير النظر . يصح مطلقا اذا كان استقر .
تفويضه له بشرط الواقف . وليس في ذلك فسخ لف .
او لم يكن شرط فان في صحته . فوض ذلك وفي سلامته .
ما صح اذا وان يكن قد فوضنا . في مرض الموت صحيحا قد معنى .
فالعمل في الصحة صالح اسني . لكنه في هذه ليست شئ .
وحيث صحناه بالشرط فان . يمكن فوض ذلك عزل من .
فوضه اليه الا ان جعل . واقفه العزل له ايضا عزله .
قلت وعليه فلو فوض الناظر المعين ثم للحاكم ففوضه لغيره ثم مات هل يتقل الحاكم
ان في صحته نعم وان في مرضه لا مادام المفوض له باقيا لقيام مقامه بخلافه بالشرط

سرتبا لمعين ثم للفرافغ منه لغيره ثم مات حيث يتقل للفرافغ في الاشياء
ولو اوصى الى رجلين فقبل احدهما وابي لآخر اقام القاخي ارمكان لو فوضها القاخي
بتمامها لمن قبل جاز بلا خلاف ولو قال يليها الا فضل من فولي افضلهم
ثم فسق فولي غيره ثم تاب وصار افضل من الباقي عادت اليه لولاية وكان ينبغي
انه اذا فسق ان يقام مقامه احييا مادام حيا فاذا مات تصرف لمن دونه واذا
استويا فضلا فالاعلم بامر الوقف فلو اوجدها اوع والآخر اعلم بامر الوقف فالاعلم
به لو امتينا ونما في الظهيرة زاد في الاسعاف ولو شرطه لفضل اولاده او لشدة
فاستويا فلا شدة ولو ابي افضلهم فلن يليه استخسانا ولو استويا اشتراكا فلن يفعل
التفضيل اذا اضيف يتنظر الواحد والمقدر ذكره البيضاوي في تفسير
قوله تعالى اذا بعثت اشقاها وبدا في المضي ابو السعود افيدي وغيره وهو ظاهر
مهم فيلحفظ . ولو كان خائنا يترع منه . ويولي غيره سوا بشرط الواقف لولاية لنفسه
او لغيره اولى وفي الاشياء لا يجوز للقاضي عزل الناظر المشروط له النظر
بلاحياته ولو عزله لا يصير الباقي متوليا ويصح عزل الناظر بلاحياته لو منصوب
القاضي اي لا الواقف وليس للقاضي الباقي ان يعيده وان عزله الاول بلاسبب
لحل امره على السداد الا ان بقيت اهليته كما لو اخرج له فسق ثم تاب وليس
للقاضي عزل الناظر بمجرد شكاية المستحقين حتى يتيقوا عليه خيانه وكذا الوصي
وفي فتاوى صاحب التتوير واما الواقف فلم يزل الناظر مطلقا بغيري ولكن
لوم يجعل ناظر فنصبه للقاضي لم يملك الواقف اخرجبه ولم ارجع عزل الواقف لمدرس
وامام ولاهما انتهى لمحض **قلت** . سيجي عن فتاوى مؤيد زاده ما يفيد
ان لما ارجع عن ذلك فتنبه وبها ايضا ليس للمتولي اخذ زيادة على ما قرره الواقف
اصلا ويجب صرف جميع ما يحصل من غنا وعوائد شرعية وعرفية لمصارف الوقف
ويجب على الحاكم امر المرتضى برد الشئ على الراشي عن المرد عوي لشرعية **قلت**
لكن صرحوا بان للمتولي اجر مثل عمله وبها ايضا لو اجر القيم ثم عزل فقضى
الاجر المصوب في الاصح وبها ايضا هل يملك الموقوف مصادقة المستاجر
على التغير قيل نعم ولكن الذي تخرج عندي لا وفيها ايضا بقا للاشياء وغيرها

شرط الولاية
لنفسه وع

مقتضى

يعمل بالمصادقة على الاستحقاق وان خالف كتاب الوقف فلو اقر المشروط له البيع
او النظر انه يستحقه فلان ذوقه او مفعله وصدقته صح في حق المقر دون غيره فلو اقره
وذريته ويطل اقراره بموته ولو جعله لغيره لا يصح اصلا ولا يكفي صرف المناظر
لثبوت الاستحقاق بل لابد من اثبات النسب وتكفي شهادة من اخر بوقف مكان كذا
على المسجد كما هو ظاهر كلامهم وكذا يقبل قوله لو ادعي الدفيع للموقوف عليهم ولو بعد
موتهم لا في نفقة زائدة خالفت الظاهر لكن افني المفتي ابو السعود ان الدفيع ان
من غلة الوقف في وقفه كاولاده واولاد اولاده قبل قوله وان ادعي الدفيع في اوطاف
المرتفعة كالامام الجامعي والوهاب ونحوها لا يقبل قوله كما لو استاجر
شخصا للبناء في الجامع باجرة معلومة ثم ادعي تسليم الاجرة اليه لم يقبل قوله واستحسنه
صاحب التوفير في فتاويه وغيرها واعتمد انه في رواه من غير عز وكما
قلت وقد عرفت ايضا في شرح التوفير الحاشية اني زاده في الحاشية زيادة
انه لا يضمن ما انكروه له بل يدفعه ثانيا من مال الوقف انتهى فليحفظ وفي فتاوي
مؤيد زاده لو مات المتولي والحياة يدعون تسليم الغلة اليه في حياته ولا يضمنه
لهم صدقوا بيمينهم ككلام الضمان وفيها معنى بالشروط الظهيرة لو اجر الواقف او وصيه
او القاضي وامينه ثم قال قبضت الغلة فصاعت او فرقها على الموقوف عليهم وانكروه
صدق بيمينه وفي الفوائد الزينة لو اجر المناظر انسانا فهو رب ومال الوقف
محتج عليه لم يضمن بخلاف ما اذا نزل في حفظ حشب الوقف حتى ضاع فانه
يضمنه ولو خلط اموال اوقاف مختلفة ضمن الا اذا كان باذن القاضي ولو اتلف
مال الوقف ثم وضعه لم يبرأ وحيلة برائة اتفاقية في التغير وان يرفع الادالي
القاضي فينصب القاضي من اخذه منه فيبرأ ثم يرد له اليه **تنبيه** كتبت
في شرح التوفير معنى بالذمة لو ضم القاضي للمقيم فتدري ناطر حشبه هل للاصيل
ان يستقل بالتصرف لم اراه وافني الشيخ الاجم رحمه الله انه ان ضم اليه الحثالة لم يستقل
والا فله ذلك وهو حسن انتهى وقدنا انه ليس للمصرف التصرف بل الحفظ ولتبنا
في الوصايا معنى المحشي قوله في تصرف المشرق وان المتولي كالوصي فليحفظ
وان وصية شرط اوقف ان لا يزوج اي ان ليس للقاضي ولا للسلطان تزوجه

لانه شرط بخالف لحكم الشرع فيبطل وهي الوسائل السبع التي خالف فيها شرط الواقف
عليها في الاشياء واحدها هذه وشرط التصديق على سؤال مسجد كذا وعدم الاستبداد
وتقسيد التجارة بسنة او يقين معلوم امام او خبر ولحم او قرارة على قبره
وزاد في الزيادة ثمانية وهي اذا نص الواقف ورأي الحاكم ضم مشارف جاز كالوصي
وغاها لا تنفع الوسائل **قلت** ويزاد ما افاده في الاشياء من عبارة الخاوي
انه لو شرط الواقف استواء المستحقين فالإمام ونحوه بالمارة عند الضيق لم
يقبض بشرطه وانما تقدم رأي المارة عليهم فكذا ام اي فكذا يقبض هو المستحقون
يعني ارباب الشعائر على غيرهم وان شرط الاستواء عند الضيق فاستفيد منه
صورتان ايضا كما لا يخفى ولا يبعد زيادة جاذية عشر وهي ما قدناه عن المنظومة
المجتمعة عن مبسوط خا هرزاده انه يجوز للسلطان مخالفة شرط الواقف لو غالب
جهاته قري ومزارع فائسلك وكذا ما قدناه عن عروضات المفتي ابي السعود
انه لو شرط عدم مداخلة القضاء ولا مزاوله وان اخطوهم فعليه المقتضى على
اطلاقه لما ان الشروط مخالفة للشرع جميعها لغو وباطل زاد ابن السكيت وغيره
معنا للطرسوسي وكذا كل شرط لا فائدة فيه ولا مصلحة للوقف باطل كما قال
اصحابنا في اشتراط ان القاضي او السلطان لا يكون له كلام في الوقف فهو شرط
باطل وللقاضي الكلام لان نظره اعلم الى اخره فليحفظ وكذا لا يبعد زيادة
ما لو شرط عدم زناظر وماتت ونفذت بوقته او في حياته ويستأنس له بغير
ما مرنا وما في الاشياء عن القباية لو لم يجعل له نفقا فنصب لقاضي له قسما
وقضي بقوامته لم يملك الواقف اخراجه وما في المنظومة المجتمعة بقا الاشياء ايضا
• وليس للقاضي بان يقررا • وظيفته من غير شرط سطر •
• في الوقف ثم ذاك غير النظم • ولا يحل الاخذ للمقرر •

قلت وقدنا ان للقاضي ضم المشارف فاستفيد صورتان فيعلمها القاضي
وان المستثنى ثلاث عشرة **قلت** ولا يبعد ان يزد ايضا ما لو شرط المناظر
لكن لم يبين له وظيفته فقيمها القاضي نعم قد صرحوا بان المتولي اجر مثل عمله كما مر
فتدبر لكن الرابع في سئلة القراءة على القبر الجواز لعدم كراهتها على قول محمد المفتي

به ولجواز الإجارة على الطاعات على المفتي به أيضا فيلزم التيقن وفي مسئلة الخبز
والتمران الخيار المشروط لهما لا للمقولي بل يلزم بدفع ما شأنا من الخبز المشروط لهم
أو قيمة كما يعلم من مسئلة وقف الحظ على الفقهاء على ما افاده في القيمة فتنبه في المستثنى
أحد عشرة منه خمسة وناسية فليحفظ **قلت** وبهذا علم أن قولهم شرط الواقف
كنقل الشارع ليس على عموم ذكر العلامة قاسم في قوايه انه يسئل عن واقف شرط لنفسه
التبديل والتغير فصور الوقف لزوجه فاجاب انهم افق على اعتبار هذا في شيء مركب
علما انما وليس المفتي لا نقل ما صح عند اهل مذهبه الذين يفتي بقولهم ولا المستثنى انما
يسأل عما ذهب اليه ائمة ذلك المذهب كما يجلي المفتي والله اعلم **قلت** ونعم ما قال
رضي الله عنه ومع هذا فقد صرحوا بان لا يعقد على اجرة ائمة زماننا ففي الفصل التاسع
عشر من جامع الفصولين انه جاب بعض ائمة زماننا وانهم يعقد على اجرة غيرهم بذكره
بالفارسية انتهى وهذا في ائمة زمانه سنة فكيف في زماننا حسبا الله ولا فقه الا ائمة
ثم قال العلامة قاسم ثم بلغني ان محي الدين الكافجي وقف على جوابي فقال شرط الواقف
كنقل الشارع يجب العمل به وان لم يكن منصوصا عليه فاجبت بان هذا خلاف ما اجمعت
الائمة عليه من شروط الواقفين ما هو صحيح معتبر به ومنها ما ليس كذلك وخلاف
ما نص عليه الفقهاء من معنى هذا الكلام فقد نص ابو عبد الله الدمشقي في كتاب الوقف عن شيخه
شيخ الاسلام قول الفقهاء نصوصه كنصوص الشارع يعني في الفهم والدلالة لا في وجوب
العمل معنى التحقيق ان لفظ الوصي والحالف والمأذون وكل ما قد يحمل على عارضة
في خطاب ولغة التي يتكلم بها وافقت لغة العرب ولغة الشرع ام لا ولا خلاف ان من
وقف على صلاة او صيام او قراءة او جهاد غير شرعي ونحوه لم يصح قال العلامة قاسم
قلت واذا كان المعنى ما ذكر فما كان من عبارة الواقف من قبيل المفسر لا يجمل
تخصيصا ولا تأويلا يعمل به وما كان من قبيل الظاهر كذلك وما احتمل وفيه قرينة عمل عليها
وما كان مشتركا لا يعمل به لانه لا يجرى عندنا ولم يقع فيه نظر المحدث لترجح احد مدلوليه
وكذلك ما كان من قبيل الجمل اذا مات الواقف وان كان حيا يرجع الى بانه هذا معنى
ما افاده انتهى واقفه الباقي ثم قال **قلت** فليهذا اذا ترك صاحب
الوظيفة مباشرة في بعض الاوقات المشروطة لا يتم عند الله تعالى غاية انه لا يستحق

المعلوم انتهى وقد قدناه وقدنا مخالفة الاشباه لذلك فتنبه لذلك وسئل
شارح الوهبانية عن واقف شرط لنفسه التغير والتبديل ونحو ذلك هل يكون التبديل
للتأسيس ام للتاكيد فافتي بانه للتأسيس فيملك استبدال الوقف ويصح استبدال استبدال
المبدل عن الاول كالاول ويعمل به لانه مقتضيات الشرط الاول سيما اذا شرط
لنفسه ما شأنا فتي به سنة سبعين وثمانمائة بالظاهر وقضيته في التاريخ المذكور
واقفه الشربلاي وغيره **قلت** ورأيت في فتاوي مؤيد زاده معزيا للوزير
لا يجوز الرجوع عن الوقف اذا كان مستجلا ولكن يجوز الرجوع عن الوقف عليه المشروط
كالموذن ولا مامر والمعلم اذا لم يكونوا اصحابا في امرهم تعاون فيجوز لواقف الرجوع
في هذه الشروط انتهى بحرفه من نسخة محروقة فلتراجع اخري ثم رأيت ان ذلك
يعينه في الخلاصة ولفظها لا يجوز الرجوع عن الوقف اذا كان مستجلا ولكن يجوز الرجوع
عن الوقف عليه وتغييره وان كان مشروطا كالموذن ولا مامر والمعلم ان لم يكونوا اصحابا
او تعاونوا في امرهم فيجوز لواقف الشرط انتهى فليراجع **قلت** وعلى تسليم
فلا يرد عليه ما في الدرر والعز وغيرها لوقف ضيقة على الفقهاء وسلمها للمقولي
ثم قال لو ضيقه اعطى من غلته فلاذا كذا وفلاذا كذا لم يصح الرجوع عن ملكه بالتبديل
فلا قبله صحيح لانه ليس يرجع حقيقة فهو كقوله لمن وهبه درهم اعطى فلا اسمها
كذا لم يلزم ذلك بخلاف ما لو صرح بالرجوع فاسل وقدنا انه لو اقر الموقوف
عليه بان فلانا يستحق معه كذا وانما يستحق الموقوف والموقوف وصديق صحيح ولو مكتوب
الوقف بخلافه وانني شيخنا الحانوتي بسقوط حقه باقراره ولو اظر ان شرط
الواقف سيما اذا تأكد بتقرير القاضي فليس له الطلب بعد ما يتعلق الحق بالغير
ولم يتعلق بالغير كان للقاضي ان شأنه ان يقره تقرير استكره هذا مقتضى ما نقله
العلامة قاسم عن ابي عبد الله الدمشقي عن التحقيق وقوله وكل عاقد الى اخره انفقاد
النكاح بلفظ التخيير كما هو عادة اهل الربيف في خطابهم وهو يؤيد ما افتي
به المفتي ابو السعود من انعقاده بين قوم اتفقت كلمتهم على هذه الغلط
ولكن اعتمد صاحب التويريق الشيخه خلاف فلينبه لذلك وانفقوا على وقوع
الملاقاة قضاء وقد حررت فيما علقته على التويريق **فائدة** المجمع لا يكون اي

لا يستعمل الواحد الا في مسائل وقف على اولاده وليس له الا واحد فله كل الخلة بخلاف بنيه
وقف على اربعة المقيمين سبله كذا فلم يبق منهم الا واحد حلف لا يكلم اخوة فلان وليس له الا واحد
حلف لا يكلم كل ثلاثة ارغفة فهذا الحب والحب وليس منه الا رغبة واحد حلف لا يكلم الفقراء
او المساكين او الناس او بني ادم او هو لا يعطى او اهل بيته اذ حثت بواحد كما في الاطعم في الثياب
والنساء وفي حلفه لا يكلم عبيد فلان او لا يركب دوابه او لا يلبس ثيابا بحيث يتلذذ بها ان كان
لها اكثر من ثلاثة وفي لا يكلم زوجاته او صديقاتها او اخواته فليحذر بالكل كما في ايماننا الاشياء
ولم يذكر ما اذا لم يكن الا واحد فهو لا يحل في المهر الزوجات ولا صديقاتها الاخوة وسكت
عن العبيد والدواب لكن في الاشياء بعد صفحة ان تزوجت لسا او اشترت لسا لعبيد
او حلت لرجال حثت بواحد بخلاف نسا او عبيد او رجلا فثلاثة وجعل في منية المفتي
الدواب والثياب مثل بنينا على واحد والبنين والاولاد والاعمام كاللوة وفي عبيد
فلان علي ثلاثة وعن ابي يوسف ان كان له من العبيد ما يجتمع بتسليم واحد لم يثبت حتى يكلم
الكل وان كانوا اكثر من ذلك فكم واحد حثت وكذلك في الثياب ولم يصح بما اذا لم يكن له
الا واحد لكن كراهه يفيده فثبته ولا يعيد زيارة ما في القينة وقف صيغة على اولاده
الفقهاء وان اولاده ان كانوا فقهاء فمات احدهم عن ابن صغير تقفه بعد سنين لا يوقف
نصيبه ولا يستحقه قبل حصول تلك المصنف وانما يستحق المصنف وان كان ولدا انتهي
قلت وعلى هذا فيصير لكل الاستثناء ثلثا وعشرين ولا يعيد ان
يكون كذلك ما اذا خصه بالاولاد المورثان او العيمان نانه تقفه المصنف كانه عليه قاضي
خان لكن قال قبل بوقرة لوقال وقفت على المحتاجين فولي ولي وليس في ولده الاحتياج
واحد فله النصف والنصف للفقراء لا لم يجعل لاحد الاحتياج فوله الى النصف
كذا في نسختي وهي سقيمة فليحذر لان يرق بين صفات الذات وغيرها فليتا تل وعليه
فتنوع الباب كالعج والفلج والتمانة وغيرها قد مر هذا وقد اذ في فتح الفهار
فيل باب البنين في الطلاق والعقاق ان ظاهر المسئلة الاولى ان الوقف كله للولد
الواحد لا للبنين الواحد وانما يخالفها في المانية حيث قال وقفت على ابني وولدي
واحد وقت وجود الخلة فالنصف للفقراء والنصف له ويدخل فيها ابني وولدي الابن
ثم قرر وقال ارضي صدقة موقوفة علي بنى ولدا واحد وقت وجود الخلة فله النصف والنصف

للفقراء فقد سوي بين الاولاد والبنين انتهى ملخصا فليتا مل **قلت**
قد اتفقت كلمتهم انه لو وقف على بنيه ولدا ولدا فله النصف والباقي للفقراء
ولو علي ولده فله الكل لا يفرق مضاف فيعم واماما في الاشياء فقد عراه للمع
وكذا ذكره في المانية خاتمه فلم يبق الكلام الا في التوفيق فاقول ربنا التوفيق
قد لاح لي انه لا يعيد ان يجعل كلاما لمانية علي ما اذا وقف على اولاده فله ولدا ان عمر علي
الفقراء فمات واحد وبقي واحد وقت وجود الخلة كما يفيد قوله ولدا ولدا
وقت وجود الخلة فيندفع عن الاشياء الاشياء فتدبره ولا فوق الا بالابا لله
ثم لاح لي انه لا يخفى ان المراد بالاولاد الصلابة وقد قدنا انه لو لم يكن له ولد صلي
حين وقفه يستحقه ولدا انه فلا يعيد ان يكون حكمه كذلك وكذا يظهر ان لتقيده
في المسئلة الثالثة باخوة فلان فلا يعيد ان يكون حكمه كذلك اتقاني
اذا اي مانع من كون اعمامه واخواله واخواته بل واجداده وجداته وغير ذلك
كذلك وعليه فيكثر المستثنى جذا ولكن اراه فليراجع اذا العلم امانة فيحق
العلم وقد قدنا مرارا ان مثل اجاث الحق ابن الحمار وناهيك به لا يجعل بها
حيث خالفت كاتبة عليه تلميذ العلامة قاسم وكفينا ما قدنا عنه وعن غيره
آتيا والله در ابن الكمال فقد حقق في رسالة المشهورة المقاتل والحق ربنا
انتم بينا وبين قومنا بالحق

Süleymaniye	İstanbul	İstanbul
Kismi	Mad 4	
Veni - ayit No		
SK Kayıt No	773	